

دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي
الأكاديمية الليبية _ فرع مصراته

مدرسة اللغات

قسم اللغة العربية _ شعبة اللغويات

تحقيق كتاب بعنوان:

((حدايق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق))

تأليف: سعد الدين سعد الله البردعي

إعداد الطالبة:

خديجة علي حجيبة

رقم القيد: 11084

إشراف مشترك:

مشرف أول: الأستاذ المشارك د. محمد سالم الدرويش

مشرف ثاني: الأستاذ الدكتور د. عبدالوهاب محمد عبد العالي

قرار لجنة المناقشة المبدئي للطالب/ خديجة علي محمد حجبية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير)

قامت اللجنة المشكلة بقرار السيد/ رئيس الأكاديمية الليبية / فرع مصراتة رقم (280) لسنة 2017م الصادر بتاريخ 2017/07/19م بمناقشة الرسالة المقدمة من الطالبة: خديجة علي محمد حجبية لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم (اللغة العربية) شعبة (اللغويات) وعنوانها:

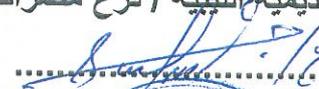
(حدايق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق لسعد الدين سعد الله البردعي)

وبعد مناقشة الرسالة علنياً على تمام الساعة (11:00 صباحاً) يوم الاربعاء الموافق 2017/09/13م بقاعة المناقشات بالأكاديمية وتقويم مستوى الرسالة العلمي والمنهج الذي اتبعته الطالبة في بحثها قررت اللجنة ما يلي:

- إجازة الرسالة.
- إجازة الرسالة شرط إجراء التعديلات المرفقة.
- إعادة المناقشة.
- عدم إجازة الرسالة.

التوقيع	الصفة	الدرجة العلمية	أعضاء اللجنة المناقشة
	مشرفاً ومقرراً	أستاذ مشارك	السيد/ د. محمد سالم الدوريش
	عضواً	أستاذ	السيد/ أ.د. علي أبو القاسم عون
	عضواً	أستاذ مساعد	السيد/ د. محمد سالم العابر

يعتمد

د. محمد المهدي اشتوي
رئيس الأكاديمية الليبية / فرع مصراتة
التوقيع: 

التاريخ: 2017/ /



د. خالد محمد الصغير
رئيس قسم اللغة العربية بالأكاديمية
التوقيع: 

التاريخ: 2017/ /



إقرار الأمانة العلمية

أنا الطالبة/ خديجة علي محمد حجبية، المسجلة بالأكاديمية الليبية/ فرع مصراتة بقسم اللغة العربية تحت رقم قيد (11084) أقر بأنني التزمت بكل إخلاص بالأمانة العلمية المتعارف عليها لإنجاز رسالتي المعنونة بـ(حدايق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق) لنيل الدرجة العلمية (الماجستير) وأني لم أقم بالنقل أو الترجمة من أية أبحاث أو كتب أو وسائل علمية تمّ نشرها داخل ليبيا أو خارجها إلا بالطريقة القانونية واتباع الأساليب العلمية في عملية النقل أو الترجمة وإسناد الأعمال لأصحابها، كما أنني أقر بعدم قيامي بنسخ هذا البحث من غيري وتكراره عنواناً أو مضموناً.

وعلى ذلك فإنني أتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على مخالفتي لذلك إن حدثت هذه المخالفة حالياً أو مستقبلاً بما في ذلك سحب الدرجة العلمية الممنوحة لي.

والله على ما أقول شهيد

الاسم: خديجة علي محمد حجبية

التوقيع:

التاريخ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٤﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٥﴾ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى أمي وأبي - حفظهما الله -

وزوجي وابني وابنتي - رعاهم الله -

الباحثة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله وبعد:

فإنَّ من أهم العلوم العربية وأجلها قدرًا، وأعمها نفعًا، وأبلغها أثرًا، وأكثرها فائدة علم النحو ذلك العلم الذي قوّم لساننا في نطق كلام الله - تعالى- وكلام نبيِّه، وفهم تراثنا الإسلامي، فهو وسيلة المجتهد ومقصده، ومسائله مبنية على أسس متينة وقواعد راسخة، مما يجعله من أشرف العلوم، وأولاها بالمعرفة والإدراك، فهو علم وسيلة، يتوصل بها إلى شيئين مهمين:

الأول: فهم كتاب الله- تعالى- وأحاديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، ودقائق التفسير وغير ذلك من العلوم النافعة، لا يمكن أن يتحقق إلا بمعرفة اللغة العربية على وجه العموم والنحو على وجه الخصوص.

الثاني: دراسة التراث الإسلامي، ومعرفة كنهه، وسبر أغواره وتدارسه.

فلشيء من ذلك تتابع العلماء في التأليف فيه، فتوالى المؤلفات في هذا العلم على أيدي من كرّسوا أنفسهم لخدمة العربية وعلومها، فخلّفوا لنا تراثًا لغويًا في غاية النفاضة، والتميز، أفاد منه علماء وطلاب العربية على اختلاف مشاربهم في كلّ العصور والأزمنة، فقاموا بشرح بعضه وتهذيب الآخر، وجعلوه مادة منقّحة، وأسهموا في تقريبه وتبسيطه عن طريق الشروح و الحواشي والمتون.

وقد بذل أسلافنا في هذا المجال جهودًا مضنية، قاموا من خلالها بدراسة غوامض اللغة، فتركوا لنا تراثًا ضخمًا، فكان لزامًا على طلاب المعرفة البحث عن دُرّره، والغوص في أغواره، فأثرت سلوك هذا الطريق، وتتجلى أهمية إخراج ونشره؛ لما ذلك من عموم الفائدة، وإسهامًا في تراث الأمة .

أهمية البحث:

- 1- حسن الوفاء للسادة السابقين، وذلك بخدمة كتبهم وإخراج مؤلفاتهم؛ ليستفيد منها طلاب العربية.
- 2- الحاجة الماسة إلى كتب السلف لما فيها من فوائد؛ لأنّ بقاءها رهينة الأرفف خسارة لا يعرف قدرها إلا أهل العلم وطلابه.

وبعد استشارة أهل العلم والفضل، ومن لهم قدم صدق، أشار عليّ الدكتور: محمد سالم الدرويش بالتوجه إلى هذا المخطوط، ليكون مشروع بحثي ضمن استكمال متطلبات درجة الماجستير، والموسوم بـ (حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق)، وهو شرح على متن الأنموذج في النحو للزمخشري، تأليف: سعد الدين سعد الله البردعي.

والمخطوط عبارة عن شرح في النحو، لكتاب «الأنموذج» وبعد هذا الكتاب شرحاً مختصراً لكتاب المفصل في صنعة الإعراب، واسم الكتاب كاملاً كما ذكره صاحب كشف الظنون «الأنموذج في النحو»، وهو للإمام محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت: 538هـ، وقد أقتضبه مؤلفه من كتاب المفصل في النحو، وجعله مقدمة نافعة للمبتدئ كالكافية، وقد اعتنى علماء النحو بهذا الكتاب، فشرحه عدد كبير منهم، من بينهم: الشيخ جمال الدين، محمد بن عبد الغني الأردبيلي، ت: 647هـ.⁽¹⁾

(1) وهذا الشرح مطبوع، بتحقيق: عدنان جاسم محمد الهزيموي، وقد نشرته دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، سنة 2013م.

هيكلية البحث:

أولاً: القسم الدراسي:

- 1- ويشمل ترجمة الشارح.
- 2- دراسة في كتاب المؤلف: قيمة الكتاب، أسلوب الزمخشري في كتابه، أهم شروحه ومصادر البردعي.
- 3- طريقة البردعي في الشرح، وموقفه من آراء الزمخشري.
- 4- شواهد البردعي.
- 5- توثيق نسبة الكتاب.
- 6- وصف نسخ المخطوط.

ثانياً: القسم التحقيقي:

فقد تضمن عملي في هذه الرسالة تحقيق المخطوط بكامله، وفق التقسيمات التي وردت فيه وقد مضيت في تحقيق نصّه وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها، مثلًا بالخاتمة، والفهارس الفنية العامة، التي تمثلت في الآتي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس القراءات القرآنية.
- فهرس الحديث النبوي الشريف.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس أنصاف الأبيات.
- فهرس أجزاء الأبيات.

- فهرس الأرجاز.
- فهرس الأمثال.
- فهرس اللغات واللهجات.
- فهرس الكتب الواردة في المتن.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وقد اعتمدت في إثبات عنوان الكتاب على ما ذكر في خطبة المؤلف، وعلى ما جاء في فهرس المخطوطات.

منهج التحقيق:

مضت قواعد المحققين في تحقيقهم لكتب التراث، السير وفق منهج علمي معتمد متعارف عليه لدى المختصين، وكان عملي في الرسالة من خلاله على النحو التالي:

1- وجهتُ جلَّ اهتمامي لضبط النَّصِّ، وخلوّه من الأخطاء الإملائية، وكتبته وفق قواعد الإملاء الحديثة.

2- ميّزت متن المؤلف عن شرح البردعي، وذلك بوضع المتن بين علامتي تنصيص " ... " .

3- اعتمدت في تحقيقي على سبعة نسخ.

4- حرصت على وضع علامات الترقيم، وذلك بتقسيم الفقرات بعناية، حتى أساعد القارئ على

تفهم النص، وقراءته دون ملل.

5- أضفت للنص بعض الزيادات كان يقتضيها السّياق، بجعلها بين معكوفين [...] ، مع التنبيه عليها في الهامش.

6- قارنت بين جميع النسخ ، ونبّهت في الهامش على ذلك .

7- بيّنت موضع بداية ونهاية كل لوحة من لوحات المخطوط ، وذلك بوضع علامة شرطة مائلة عند ذلك الموضع / * - * / .

8- عزوتُ الآيات إلى سورها، مع بيان رقم الآية، وخزّجت القراءات القرآنية، وذلك بالرجوع إلى مظانها من كتب القراءات والتفسير .

9- خزّجت الأحاديث النبويّة الشريفة وضبطّها بالشكل، من المصادر مع ذكر الكتاب، والباب والجزء، والصفحة، ورقم الحديث.

10- خزّجت الأمثال، وضبطّها بالشكل، وعزوتها إلى مصادرها.

11- وثقت أقوال العلماء وحصرتها بين علامتي تنصيص "..."، إذا كان الكلام منقولاً حرفياً وعزو آرائهم وأقوالهم لكتبهم كلما أمكن ذلك، وإذا كان الكلام منقولاً بالمعنى، أو بتصريف، يذكر ذلك مسبقاً بكلمة (ينظر)، مع الإشارة لذلك في الهامش.

12- خزّجت الأبيات الشعرية، ونسبتها إلى قائلها، وذلك بالرجوع إلى الدواوين كلما أمكن ذلك وذكرت مواطن الاستشهاد بها في بعض الكتب.

13- ترجمت الأعلام الواردة في المخطوط، عند أول ذكر له.

14- اكتفيت بذكر المعلومات المتعلقة بالمصادر، والمراجع في القائمة الخاصة بها في نهاية البحث.

15- وضحت المعاني المبهمة لبعض الألفاظ ، وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغويّة.

16- وضعت الفهارس الفنية في نهاية البحث.

وفي نهاية عملي، وبعد اكتمال البحث أجد لزاماً عليّ أن أنسب الفضل لأهله، وأن أقف وقفة احترام وإجلال للأستاذين اللذين تبنيّا البحث، فلم يدّخرا جهداً ولا وقتاً وكذلك السادة أعضاء لجنة المناقشة على الجهد والجهد الذي تكبدانه لتقويم مناد البحث والأخذ بقلمني إلى جادة الصواب بعد العثرات والهفوات، فلهم منّي كل تقدير واحترام.

وأخيراً أرجو من الله - تعالى - أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يخرج تحقيق المتن أقرب ما يكون لما أراده مؤلفه، وأن يجزي خيراً كل من ساعدني.

1- التعريف بالبردعي:

هو: سعدالدين سعد الله البردعي.

لقد بذلت قصارى جهدي في التعرف على تفاصيل حياته، وتفصيل تاريخه من خلال معاجم التراجم، وقواميس الأعلام؛ ولكنني لم أف على ترجمته.

2- دراسة في الكتاب المشروح:

كتاب الأنموذج في النحو:

هذا الكتاب للعلامة: محمود بن عمر الزمخشري، ت: 538هـ ، ويعتبر هذا الكتاب مختصراً في ألفاظه جامعاً لأغلب قواعد النحو، وقد قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام:

أ- القسم الأول: في الأسماء

ب- القسم الثاني: في الأفعال

ج- القسم الثالث: في الحروف

قيمة الكتاب:

للكتاب قيمة علمية مهمة يستفيد منها دارسو اللغة والنحو، فقد جعله مؤلفه للمبتدئين ولخصه واختصره من كتابه المفصل في صنعة الإعراب، حيث حوى كتاب الأنموذج في النحو بين دفتيه موضوعات ذات قيمة علمية عالية التي يشكل بعضها على الدارسين، وسيأتي بيانها في القسم التحقيقي - إن شاء الله تعالى-.

أسلوب الزمخشري في كتابه:

جاء أسلوبه سهلاً مختصراً، ومقسماً إلى عبارات، كلّ عبارة مدعومة بالأمثلة، مع الاستشهاد بالآيات القرآنية في عرض بعض القواعد النحوية، وأقوال العرب.

أهم شروح الأنموذج:

- 1- الفيروزج، للشيخ: محمد عيسى عسكر.
- 2- الأردبيلي، الشيخ: عبد الغني الأردبيلي⁽¹⁾.

(1) بنظر: كشف الظنون 1:185.

حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق:

هو شرح لسعد الدين سعد الله البردعي، وكان هذا الشرح موضعاً لعبارات هذا الكتاب، بطريقة سهلة ومبسطة يسهل على طلاب العلم الاستفادة منه.

مصادر البردعي في شرحه:

ذكر بعض الآراء المختلفة في بعض المواضيع النحوية، كما أنه ذكر بعض كتب النحو واللغة والتفسير، ولكنه كان مقلداً في ذكره للكتب.

ومن أبرز ما نقل عنهم البردعي:

فقد نقل البردعي في شرحه عن بعض العلماء؛ وذلك لغرض التوضيح، فنقل عن الخليل وسيبويه، والأخفش، والفراء، وغيرهم من العلماء.

وقد نقل البردعي جلاً أقوال العلماء بالمعنى، وغير مطابق للمصدر المنقول إلا في مواضع قليلة ومن أمثلة ذلك:

1- اعتمد البردعي في شرحه على توضيح المعاني دون الرجوع في أغلب المواضع إلى المعاجم

اللغوية، حيث قال في كلامه عن المرتجل: واشتقاق المرتجل من ارتجل الشعر⁽¹⁾ كما رجع

للمعجم في موضع واحد دون ذكر صاحبه لاشتهاره، وذلك عند استشهاده بقوله تعالى: ﴿إِنْ

هَذَا لَسَّحَرِنِ﴾⁽²⁾، حيث قال:

(1) ينظر: التحقيق 65.

(2) سورة طه، الآية 62.

قال الجوهري: لغة من يحذف علامة التنثية بملاقاتها ألف (هذا)، ونقل قوله في هذا الموضوع بالمعنى⁽¹⁾.

2- وفي كلامه عن (لا لنفي العام) في قسم الحروف، استشهد بكتاب «الإيضاح» ، حيث قال: قال ابن الحاجب في إيضاحه: تمثيل هذا غير العام غير مستقيم؛ لكونه نفيًا في الاستغراق⁽²⁾، وفي نقله هذا بالمعنى أيضًا.

3- ونقل عن كتاب الكشاف، عند شرحه لعطف البيان وكان النقل مطابقًا لنص الكتاب⁽³⁾، ومن أمثلة ما نقله وكان مطابقًا للنص:

في شرحه للمفعول به فقد نقل عن الرضي الاستريادي فقال: قال نجم الأئمة: "حال من المفعول به، ولو كان حالًا من الفاعل لذكر في جنبه"⁽⁴⁾.

هذا موقف البردعي من أقوال العلماء التي أخذها من مصادره، كما يتضح أن الكتب التي ذكرها كانت قليلة، فهي لم تتجاوز (أربعة) كتب.

وقد أكتفى البردعي بذكر ألفاظ تحل مكان أسماء الأعلام، نحو: وقال بعضهم، أو قال بعض المتأخرين، أو ذهب بعض المغاربة، أو قيل، أو قال، ومن أمثلة ذلك:

1- عند الكلام على بدل الاشتمال، وفي تسمية هذا البديل وجوها، قال البردعي: بعضهم قال: لاشتمال المبدل منه على البديل، كاشتمال "زيد" على علمه.

(1) ينظر: التحقيق 251.

(2) ينظر: التحقيق 521.

(3) ينظر: التحقيق 235.

(4) ينظر: التحقيق 161.

ومنهم من قال: لاشتغال المبدل منه على البديل، كاشتغال الثوب على " زيد".⁽¹⁾

2- وعند الكلام على تصغير المبني اللازم، قال البردعي، قال بعض المتأخرين: لا وجه للإتيان بألف التصغير في التثنية والجمع، ثم الحذف للالتقاء الساكنين؛ لأنهما عاملان متعددان بلا فائدة..⁽²⁾.

3- وعند كلامه على وزن الفعل، قال: قال المتقدمون: إنما يؤثر وزن الفعل إذا أختص به...⁽³⁾.

(1) ينظر: التحقيق 229.

(2) ينظر: التحقيق 333.

(3) ينظر: التحقيق 91.

3 - طريقته في الشرح وموقفه من الآراء النحوية.

نلاحظ أنه قسم المتن إلى أجزاء صغيرة في بداية كل فقرة يقول: (قال) أي: المصنّف ، يلي كل جزء منها شرحه والذي يبدأ في الأغلب (أقول) مع سقوط ذلك في بعض النسخ وقد تم التنبيه على ذلك في الهامش أثناء المقارنة بين النسخ.

وقد اتّسم شرح البردعي بالإيجاز غير المخلّ، والتلخيص غير المملّ، كما ذكر في مقدمة شرحه: ((لما رأيت الموجز المعروف بالأنموذج، لمن لم يوجد في إعرابه عوج ولا عرج وهو الذي ما سنع مثله في الأقطار، وما سمح بنحوه أدوار الفلك الدوار)).

وقال أيضاً: ((فجاء بحمد الله إيضاحاً لقواعد قسم الأدب، ومفتاحاً لمغلفات كلام العرب.... بل مفصّل فيه جلّ ما أجملوه وملخصاً فيه كل ما أهملوه)) كما تعرض لبعض الآراء في الموضوعات النحوية التي شرحها وكان في أغلب آرائه بصري المذهب ومن أمثلة ذلك:

في أنّ النَّاصِبَ للمنادى ما ينوب عنه حرف النَّداء، مثل: "أزيد" و "أدعوه"⁽¹⁾.

وفي بعض المسائل يعرض الآراء ولا يميل إلى أي رأي، مثل: في شرحه للألف والنون المضارعتين لألفي التأنيث، حيث قال: ، ثم إنّ الكوفيين على أنّ منعه ليس بمضارعتة لألفي التأنيث بل كسائر الأسباب، والبصريين على أن منعه للمضارعة، وبعضهم على أنّه مستقل في المعنى كالمشبه به... والجمهور منهم على عدم استقلاله⁽²⁾.

وفي بعض المسائل يعرض الآراء ويميل إلى أحدها.

ومثال ذلك: في شرحه للأسماء الستة قال: والجمهور على أنّ إعرابها نفس هذا

(1) ينظر: التحقيق 46.

(2) ينظر: التحقيق 96.

الاختلاف الناشئ من الحروف، وبعضهم على أن إعرابها نفس هذه الحروف، والبعض الآخر على أن إعرابها بالحركات اللفظية المنقولة عن أعجازها إلى وسطها ومنهم من جعل إعرابها بالحركات اللفظية وجعل هذه الحروف متوالدات بالإشباع ومنهم من جعل إعرابها بالحركات والحروف اللفظيتين، كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾⁽¹⁾، والحق هو الأول⁽²⁾.

وفي شرح البردعي ما ينمي البحث وإعمال الذهن من التفكير والمطالعة للدارس، ويبدو ذلك واضحاً في شرحه، فقد أشار في مواضع، منها:

1- في شرحه في مجيء المبتدأ نكرة، حيث قال: فكما أنه مخصّص حال كونه في سمته الأصلي كذلك مخصّص عند عدولة عن ذلك، إذ ذلك المعنى محفوظ بعينه بعد العدول، كذا قيل "وفيه بحث"⁽³⁾.

2- وفي حديثه عن بعض الظروف، قال: مع أن ذلك الفرق يقتضي جواز الإعراب والبناء في كل موضع الحذف، إذ لك أن تنوي معنى المضاف إليه في المضاف، فتبنيه وإن لا تنويه فيه وتعتبره مراداً في نفسه فتعربه وليس كذلك لأن كلا منهما متعين في موضعه "فليتأمل" في هذا المقام، فإنه "لا يطلع عليه إلا واحد بعد واحد من فرسان الميدان"⁽⁴⁾.

موقفه من آراء الزمخشري:

لقد التزم البردعي بترتيب القواعد في المنهج الذي سار عليه الزمخشري، فإن الزمخشري في

(1) سورة البقرة، من الآية 147.

(2) ينظر: التحقيق 77.

(3) ينظر: التحقيق 108.

(4) ينظر: التحقيق 271.

تتاوله المسائل النحوية بصري المذهب عموماً، فسار البردعي على هذا المنهاج، فعلى هذا يكون موافقاً للمصنّف في الأغلب، ومن أمثلة ذلك في أنّ الفعل الثاني هو العامل في باب التنازع ، وفي أنّ الناصب للمنادى ما ينوب عنه حرف النداء ، مثل: " أزيد"، " أدعوه"⁽¹⁾، إلا أنه لم يوافق الزمخشري في كل ما كتبه، ولم يمر على كلامه مروراً عابراً، بل يتوقف عنده منتقداً أحياناً، ومن أمثلة ذلك: عند حديثه على الأسماء الستة، قال: وكان عليه أن يقول مكبرة أيضاً لأنها تعرب بالحركات اللفظية مصغرة نحو: أبيه، وأن يقول: مفردة؛ لأنها تعرب بتمام الحركات اللفظية إذا، كانت جمع تكسير، نحو: "أباؤه" "أبائه"، "أبائيه"⁽²⁾.

(1) ينظر: التحقيق 46.

(2) ينظر: التحقيق 76.

4- شواهد البردعي:

اهتم البردعي بالشواهد النحوية في شرحه لكتاب الزمخشري، وتتمثل شواهده النحوية باستشهاده بالقرآن الكريم الذي كان في الترتيب الأول من حيث استشهاده في القاعدة النحوية ويليها الأبيات الشعرية، وكلام العرب وأمّا استشهاده بالحديث النبوي كان مقلًا فيه، وسنبين لكم ذلك فيما يأتي:

أولاً: القرآن الكريم:

القرآن هو المصدر الأول في الشواهد النحوية وإثباتها، فقد أولى البردعي عناية خاصة بنصوص القرآن الكريم، من حيث الاحتجاج بذلك، يستشهد بالآية كاملة، أو بجزء منها، واحتج بمتواتره ويشأذه أيضاً، ووجه القراءة إلى أصحابها في موضع واحد فقط.

وأذكر فيما يلي بعض الأمثلة عن استشهاده بالقرآن الكريم.

- كان البردعي في بعض المسائل يستشهد بجزء الآية دون إتمامها، ومن ذلك عندما تكلم البردعي عن التعليق فقد استشهد بقوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽¹⁾ بمعنى: لنعلمكم لأنه تعالى منزّه عن البلوى والاختبار، فلا تعليق إلا بالنسبة إلى الثاني؛ لأنه لا مانع عن العمل في الأول لفظاً⁽²⁾.

- واستشهد بأية كاملة كقوله تعالى ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾⁽³⁾، في حديثه عن

(1) سورة الملك، من الآية 2.

(2) ينظر: التحقيق 436.

(3) سورة طه، الآية 80.

"ثم" مستعملة فيما لا يتصور فيه الترتيب، ولا عكسه ولا المعنى⁽¹⁾.

واستشهد بآيتين كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّمَا لَطَفَ نَزَاعَةَ لِّلشَّوَىٰ﴾⁽²⁾ في كون الخبر لفظة اللغة⁽³⁾.

احتجابه بالقراءات القرآنية:

يعود وجود الاختلاف في القراءات القرآنية إلى تباين لغات العرب وتعددتها، وهذه الاختلافات

كلها حجة إذا توافرت فيها شروط القراءة، وهي:

- أن تصح نسبتها إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأنه قرأ بها.
- أن توافق قواعد العربية، ولو بوجه.
- اتصاف نقلتها بالورع وصدق الدين⁽⁴⁾.

أما موقف البردعي من القراءات القرآنية فيتمثل في الموافقة على اعتبارها والاحتجاج بها، ومن

ذلك:

لقد احتج لبعض لغات العرب بالقراءات فقال: في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾⁽⁵⁾ فَإِنَّ (إِنَّ)

فيه بمعنى: (نَعَمْ) ، أو على لغة من يعرب المثني بالحركات تقديراً، أو يلزمها الألف في الأحوال

الثلاثة⁽⁶⁾.

(1) ينظر التحقيق 508.

(2) سورة المعارج، الآيتان 15، 16.

(3) ينظر: التحقيق 179.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن 1: 318.

(5) سورة طه، الآية 62.

(6) ينظر: التحقيق 250.

قال أيضاً: وكنائة تكسر عينها، وتقول: " نَعِمٌ"، وقرأ عمر بن الخطاب ، وابن مسعود - رضي الله عنهما-، قوله تعالى: ﴿قَالَ نَعَمْ﴾⁽¹⁾، وعن نصر بن شمیل " نَحَمٌ" بالحاء، لغة ناس من العرب⁽²⁾.

ثانياً: الاستشهاد بالحديث النبوي:

الحديث النبوي: هو ما ثبت أنه - صلى الله عليه وسلم- قاله على اللفظ المروي⁽³⁾.

فقد كان لقبول الحديث النبوي في الدراسات اللغوية والصرفية خلاف بين العلماء، وقد انقسموا

في ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

- 1- مذهب يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً.
- 2- ومذهب يجيز الاستشهاد به لفظاً لا معنى.
- 3- وآخر لا يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي، واحتجوا بأمرين:
أحدهما: أن الرواة جؤزا النقل بالمعنى.

الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث⁽⁴⁾.

وقد استشهد البردعي بالحديث مع قلة ذلك، فاحتج بـ (ستة) أحاديث في إثبات بعض القواعد

النحوية مع ملاحظة أنه يذكر الحديث دون ذكر الراوي، ومما استدللّ به:

(1) سورة الأعراف، من الآية 113.

(2) ينظر: التحقيق 531، 532.

(3) ينظر: الاقتراح 89.

(4) ينظر: الاقتراح 92، 93.

1- في حديثه في باب العدد، قال البردعي: قال بعض المغاربة: يشترك المذكر والمؤنث في لفظ "البنث" في غير العقلاء، ويؤيده قوله عليه السلام: "بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى"، فلولا الاشتراك فيها لما قارن بها تلك الصفة، ولا تلحق التاء بعدد المؤنث، فلا تقول: "ثَلَاثَةُ نِسْوَةٍ وَعَشْرَةُ نِسْوَةٍ" فَرَقًا بَيْنَهُمَا⁽¹⁾.

2- وفي حديثه عن (أَنْ) قد لا تعمل تشبيهاً لها بـ (مَا) المصدرية، كما شبهه (مَا) المصدرية بها (مَنْ) قرأ " كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ"⁽²⁾.

ثالثاً: الاستشهاد بكلام العرب ولغاتهم:

أ- الشعر:

الشعر هو كلام العرب، فيحتج منه بما ثبت عن فصحاء الموثوق بعربيتهم، وقد اعتمد علماء النحو على الشعر اعتماداً رئيساً، في استنباط القواعد والاحتجاج به، والبردعي استشهد بالشعر كمن سبقه من العلماء، إثباتاً لقاعدة نحوية، أو بيان لمعنى لغوي، وكان يأتي بالبيت الكامل أو شطراً من البيت، أو جزء من البيت، ومثال ذلك:

وفي حديثه بوصف النكرات بالجمل، حيث قال: وتوصف النكرات لامتناع اتصاف المعرفة بها لوجوب التّطابق بينهما تعريفاً وتكبيراً، فقد استشهد ببيت تام، قوله :

(1) ينظر: التحقيق 350.

(2) ينظر: التحقيق 402.

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي

فَمَضَيْتُ نُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي (1)

واستشهد بشطر بيت، عند كلامه في (ما) الكافة، قوله:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

(2).....

واستشهد بجزء بيت:

.....

(3).....، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقلما ينسب البيت لقاتله، ومثال ذلك: قال عبدالواسع:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا (4)

(1) ينظر: التحقيق 199.

(2) ينظر: التحقيق 500.

(3) ينظر: التحقيق 151.

(4) ينظر: التحقيق 445.

ب- الاستشهاد بأقوال العرب:

اعتمد البردعي في استشهاده بكلام العرب وأقوالهم، وأوردها أيضاً إمّا لإثبات قاعدة نحوية أو لبيان معنى لغوي، ومن أمثلة ذلك:

1- وعند كلامه عن الإضافة التي بمعنى اللام ، فقال:

وقد يشار بها إلى نفس الحقيقة، كقولهم:(ماء الهندباء خير من ماء الورد)، أي: هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة، وقد يشار بها إلى الحقيقة المعلومة في ضمن جميع الأفراد نحو قولهم: (يدلّك على خزامي الأرض النفحة من رائحتها "، أي: يطلعك على كلّ فرد من أفراد هذا الجنس الهيئة والنفحة والغرض من رائحتها كذا قيل)⁽¹⁾.

2- وكذلك قوله: كقولهم: "لأه أبوك" ، في: " لله أبوك"، ومنه مثل: " ما كلُّ بيضاء شحمةً ولا سؤداءً ثمرَةً " على رأي سيبويه ؛ لأنّه لمّا لم يجز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً⁽²⁾.

ج- الاستشهاد بلغات العرب:

اتجه علماء البصرة والكوفة إلى الاستشهاد بلغات العرب وتوثيقها بعدما فسدت الألسنة، ودخل اللحن على اللسان العربي، وقيدوا عصر الاحتجاج باللغة وهو بعد منتصف القرن الثاني للهجرة عند أهل الحضر، وحتى أواخر القرن الرابع في البادية، ولم يؤخذ عن القبائل المجاورة للأمم

(1) بنظر: التحقيق 188، 189.

(2) بنظر: التحقيق 203.

الأخرى، ولم يؤخذ عن حضري؛ وذلك لضعف ملكتهم وفساد ألسنتهم⁽¹⁾.

ومن أمثلة ذلك: في خبر (لا) النافية للجنس، قال في شرحه لأحد الأمثلة: فبنو تميم يوجبون

الحذف والحجازيون يكثرونه⁽²⁾.

(1) بنظر: الاقتراح 100.

(2) بنظر: التحقيق 127.

5- توثيق نسبة الكتاب:

عنوانه كما جاء في المخطوط (حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق)، وليس في نسبه أدنى شك، لقد أشار إلى ذلك في مقدّمة المخطوط، حيث قال: فهل تزييف المزيف وإبطال الباطل إلا تحريف المحرّف وتحصيل الحاصل؟ وبعد ما تيسّر من الإتمام في وقت وقور الفواكه في الحدائق سمّيته: حَدَائِقُ الدَّقَائِقِ فِي شَرْحِ رِسَالَةِ عِلْمَةِ الحَقَائِقِ.

أما نسبه للبردعي فقد اختلف في ذلك فمنهم من نسبه إلى الديباجي، كما نسبه أغلب المراكز العلمية، من بينها مركز جمعة الماجد للمخطوطات والبحث العلمي، غير أنني وبعد استشارة أهل المعرفة والعلم، وبعد الانتهاء من تحقيقي لهذا المخطوط أستطيع الجزم بأن هذا الكتاب هو من عمل سعد الدين سعد الله البردعي، على الرغم من عدم وجود ترجمة وافية في المصادر التي وقفت عليها كما ذكرت، كما أشار المؤلف إلى اسمه في بداية المخطوط، حيث قال: "... سعد الدين سعد الله عن الهفوة والهديان". ومن بين من نسبه إلى البردعي:

1- حدائق الدقائق، الذي طبع سنة: 1952م، للناشر: محمد نصر الدين السعدني الأرتكي، دار الشرقي، بدمشق.

2- حدائق الدقائق، الذي طبع سنة: 2014 م، تحقيق: عفيف الدين حسن التزكمانى، دار الكتب العلمية، بيروت.

3- كما ذكر بأن هذا المخطوط لسعد الله ، دون ذكر اسمه كاملاً في كتاب خلاصة الأثر، عند ترجمته للشيخ يوسف الأصم⁽¹⁾.

(1) ينظر: خلاصة الأثر 4:509.

6- وصف نسخ المخطوط:

اعتمدت على (7)، نسخ، فرمزت لكل نسخة برمز وفق الحروف الأبجدية.

1- النسخة الأولى: وهي نسخة تامة، ورمزت لها بالرمز (أ)، وهي محفوظة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، بدبي، تحت رقم حفظ (297550)، والنسخة تبدأ من اللوحة الأولى بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم"، وتنتهي بقوله: " وعلى الرسول أفضل الصلوات والسلام، وعلى آله وأصحابه الكرام، ما نطق الحمام وترعد الغمام، وظهر النور في الأكمام، تمت بعون الله".

اسم الناسخ: محمد البروسوي.

تاريخ النسخ: 1101هـ.

عدد اللوحات (137) لوحة.

متوسط عدد الأسطر (21) سطرًا.

متوسط عدد الكلمات (11) كلمة.

2- النسخة الثانية: وهي نسخة ناقصة، ورمزت لها بالرمز (ب)، وهي محفوظة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، بدبي، تحت رقم حفظ (468328)، والنسخة تبدأ من اللوحة الأولى بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تم بالخير"، إلى اللوحة /92- أ/ وهي نهاية الأسماء، ولكنه جعل خاتمة لذلك فقال : إنما وجبت المطابقة حينئذ لقوة الإسمية؛ بسبب الإضافة وعدم مشابهته بالذي بمن في ذكر المفضل عليه صريحًا، لا إله إلا الله محمد رسول الله الحمد الله رب العالمين والصلوات والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين.

اسم الناسخ: الأسد الأسد .

تاريخ النسخ: 1215هـ.

عدد اللوحات (92) لوحة.

متوسط عدد الأسطر (11) سطرًا.

متوسط عدد الكلمات (19) كلمة.

3- النسخة الثالثة، وهي نسخة ناقصة أيضًا، ورمزت لها برمز (ج)، وهي محفوظة بمركز جمعة

الماجد للثقافة والتراث، بدبي، تحت رقم حفظ (598021)، والنسخة تبدأ من اللوحة الأولى

بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير"، إلى نهاية اللوحة /54- ب/ في

حديثه عن وصف المنادى ب(ابن).

اسم الناسخ: مجهول.

تاريخ النسخ: مجهول

عدد اللوحات (54) لوحة.

متوسط عدد الأسطر (11) سطرًا.

متوسط عدد الكلمات (9) كلمات.

4- النسخة الرابعة، وهي نسخة ناقصة أيضًا، ورمزت لها برمز (د)، وهي محفوظة بمركز جمعة

الماجد للثقافة والتراث، بدبي، تحت رقم حفظ (688648)، والنسخة تبدأ من اللوحة الأولى

بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير" إلى نهاية اللوحة /109- ب/ في حديثه عن تاء

التأنيث التي في التصغير.

اسم الناسخ: مجهول.

تاريخ النسخ: 1011هـ.

عدد اللوحات (109) لوحة.

متوسط عدد الأسطر (13) سطرًا.

متوسط عدد الكلمات (9) كلمات.

5- النسخة الخامسة، وهي نسخة تامة، ورمزت لها برمز (ه)، وهي محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود، بالرياض، تحت رقم حفظ (604417)، والنسخة تبدأ من اللوحة الأولى بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم " إلى قوله: الحمد لله على التمام وللرسول أفضل السلام وعلى آله وأصحابه البرية الكرام على يد أضعف الطلاب.

اسم الناسخ: أحمد بن محمد.

تاريخ النسخ: 1083هـ.

عدد اللوحات (114) لوحة.

متوسط عدد الأسطر (19) سطرًا.

متوسط عدد الكلمات (12) كلمة.

6- النسخة السادسة، وهي نسخة ناقصة، ورمزت لها بالرمز (و)، وهي محفوظة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، بدبي، تحت رقم حفظ (613081)، والنسخة تبدأ من اللوحة الأولى بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير " إلى نهاية اللوحة /129- ب/ في حديثه عن (لعل) للترجي.

اسم الناسخ: أحمد بن محمد.

تاريخ النسخ: 1083هـ.

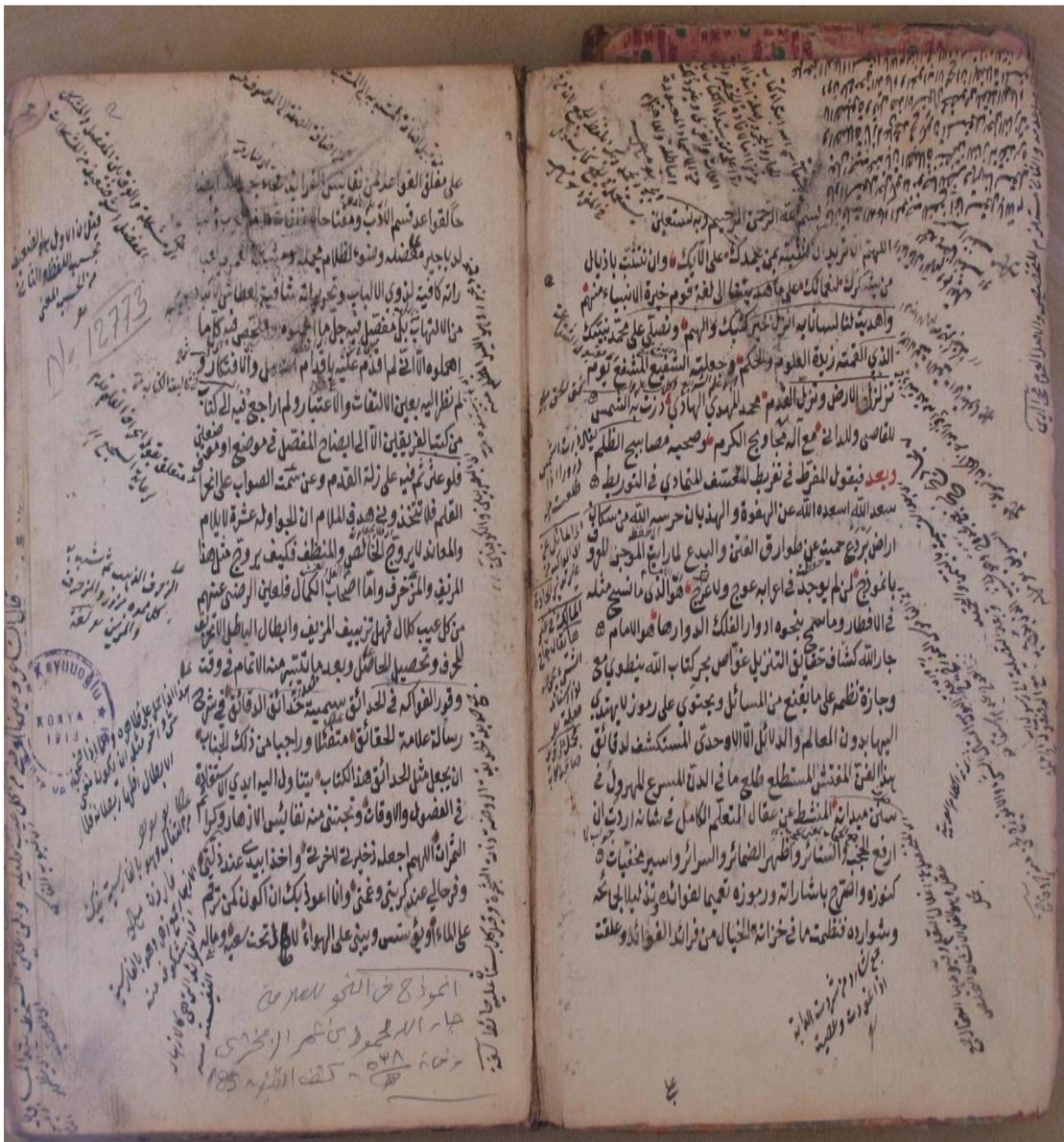
عدد اللوحات (129) لوحة.

متوسط عدد الأسطر (16) سطرًا.

متوسط عدد الكلمات (9) كلمات.

- 7- النسخة السابعة، وهي نسخة مطبوعة، الناشر: محمد نصرالدين السعدي الأرتكي، سنة: 1952م، مطبعة الترقى بدمشق، ورمزت لها بالرمز (ط)، عدد صفحاتها (453) صفحة.
- 8- النسخة الثامنة، وهي نسخة مطبوعة، تحقيق: عفيف الدين حسن التزكمانى، سنة: 2014م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، عدد صفحاتها (335) صفحة، ولقد تم استبعادها من المقارنة؛ لأنها تكاد تشبه النسخة (ط).

نماذج من نسخ الخطوط



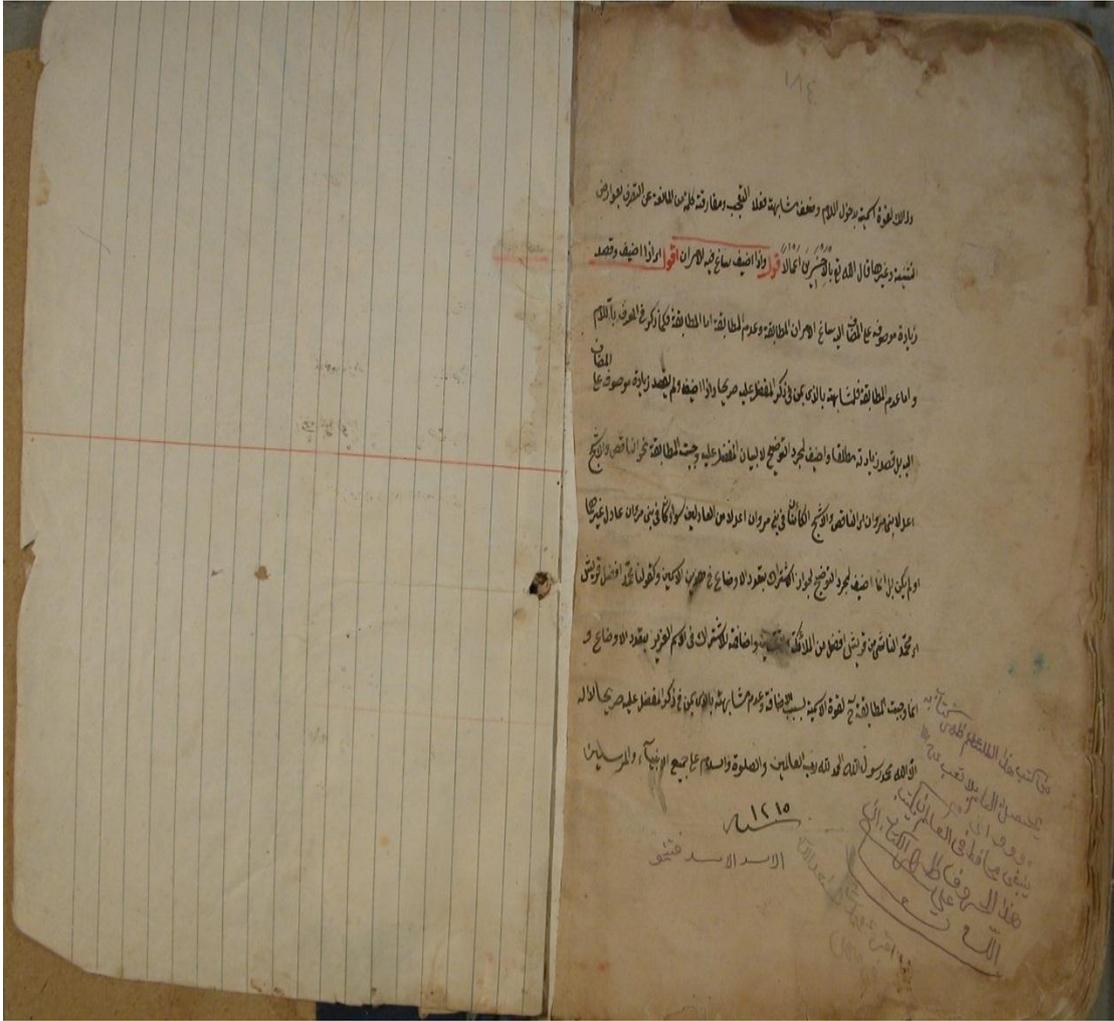
بداية النسخة (أ)



نهاية النسخة (أ)



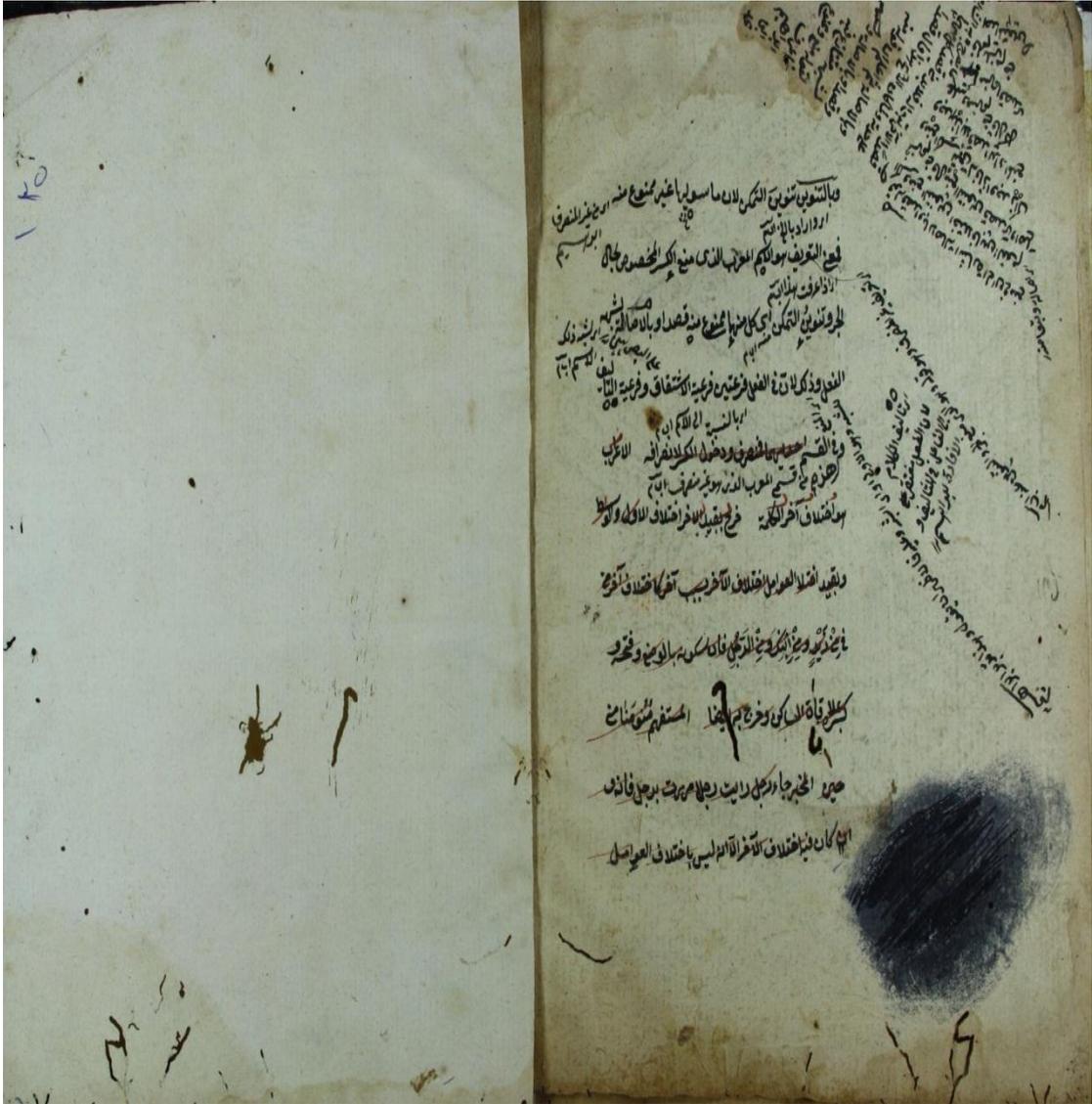
بداية النسخة (ب)



نهاية النسخة (ب)



بداية النسخة (ج)



نهاية النسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه ستعين ربك بغير حساب
ان نشأته بمن يجدك على الاثر وال...
العلوم والحكمة وجعلته الشفيع المشفع يوم تزور الارض وترون الله
مخارج الكرم ومصايب الظلم ويعدون المظفر...
المتعسف المتأذى التوريط عدل الدين عدل الله عن الهفوة
الرمضان حرمه الله من كان اراضه يزوج حيت عن طوارق الفتن
والسبع مائة المت المعروف بانورج بن لا يوجد في عوارض و
لا عجز هو الفتن ما ستمثله في الاقطار وما ستمثله في القل
الذوارها هو الامام حاد الكش ف حقائق التنزيغ غواصي حقا
باب الامنطومي مع وجازة نظمة على قطع بين المسار والجنون عار موز
العارة في الدنيا العلية في النظر
الارواح في الدنيا العلية في النظر
الارواح في الدنيا العلية في النظر

بداية النسخة (د)



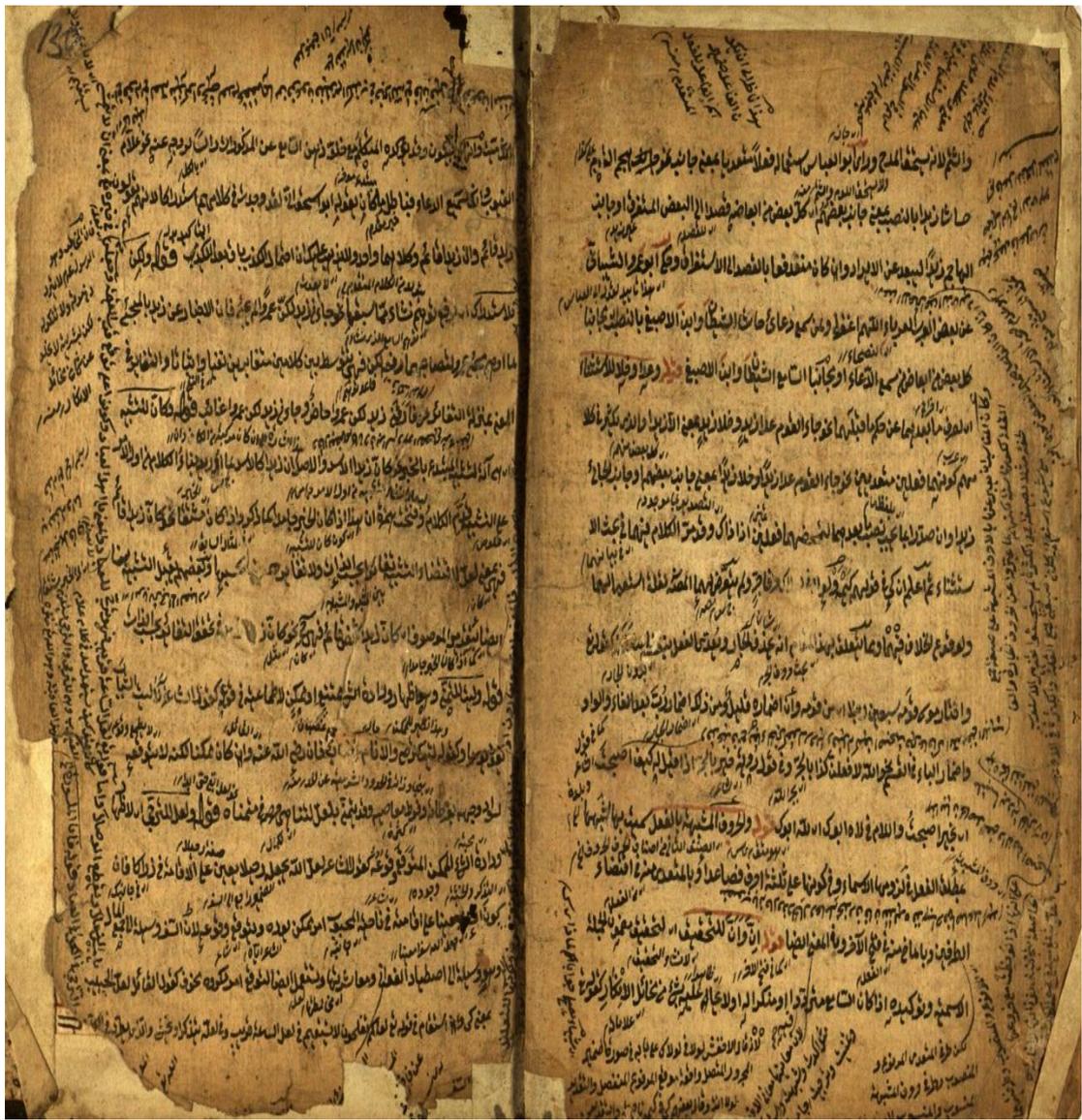
بداية النسخة (هـ)



انته قال يومئذ افصح الناس فقام رجل من جرم وجره ثم من فصحاء الناس
فقال ذلك انكس قوم تباعدوا عن قرائت العراق وتساموا عن كشكته عجم و
تباينة اعنى كسكت بكريت فهم غفلة فصاعة ولا طهانة فقال معاوية
مؤهم قال قوي في رواية قومك هو انكس راية ومن اصناف الحرف مدة
الانكار وهي اما ان يلفظ بلا فاصل نحو زيد نيبه بكنس الشواشي او يفاصل زيد
انته بابقاد التثنية على سكونها وبالحام ان يثنيها ويمن الحرف الذي قبلها
مثل ما ان رابت زيد اولها معنيان انكار ان يكون الامر كما ذكره اعلى حلاق
ما ذكر قولك اني قال قدم زيد ازيد نيبه فنكس القدم ومجلاق قدوم
وكقولك الامير علي قال غلبني الامير مستر رايه ومفكر التبع من غلبه الا بيري
لا وجه للتبع من غلبه الامير علي الفقيه ثم ان الحرف الذي يليه مدة الانكار
ان كان لم يحر كما حاسته حركته فمجان في صدامه وعزمه وفي رابت عثمان
اعتمانه وفي روت بخدم الجدايه وان كان ساكن كما حركه بالكنس في رابتها
فقطعا نحو ازيد نيبه وا زيد انته ومن اصناف الحرف التذكر وهو مدة
يزيد بها التكلم بحانته طرحة الآخرة يقول في قال زيد وتقول عمر وخدام
قالت قالا ويقولوه وخدامي ان تذكر ولم يرد ان يعطع كلاله وان كان
الآخر الساكن حركه بالكنس في اتي بالياء نحو قد في قد فعلا واكره في اللان واللا
اذ تذكر حارتا ووجه ترك هذه الاضاعة عدم ثبوتهما في اطلاق حركته
البر بوع وانصب الاصب الفصوم ونسج الوبي ذرت بهم الشمس للثقافي وللداني والفرج
لجودته على التمام ولقول افضل السلام وعلا اله واصحابه الكرام يداهنصف الطلاب
فانما قولك انك من نزلك في
ن دو الذي وبيع ازيد نيبه
الاجسام والاولاد
الاجسام والاولاد



بداية النسخة (و)



نهاية النسخة (و)

1- ب / بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نسعين [رب تمم بالخير]] (1) [(2)

اللهم أن نريد أن نتشبه بمن يحمدك على الأثك، وأن نتشبت بأذيال من يشركك لنعمائك، على ما هديتنا إلى لغة قوم خيرة الأنبياء منهم، وأهديت لنا لساناً به أنزل خير كتب، واللهم (3) [نصلي على محمد (4) نبيك، الذي ألقمته زبدة العلوم والحكم] (5)، وجعلته الشفيح المشفع، يوم تزلزل الأرض وتزلّ القدم، محمّد المهديّ الهادي، نرت به الشمس للقاصي وللداني، مع آله مجاديع (6) الكرم، وصحبه مصابيح الظلم.

وبعد:

فيقول المفرط (7) في التفريط (8) المتعسف، المتمادي في التوريط، سعدالدين سعدالله (9)، عن الهفوة والهديان، حرسه الله من سكان أراضي بردع (10)، لما رأيت الموجز المعروف بـ «الأنموذج» لمن لم يوجد في إعرابه عوج ولا عرج، هو الذي ما نسح مثله في الأقطار، وما سمح بنحوه أدوار الفلك

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، ه).

(3) في (أ، ب، د، ه، و، ط): ألهم.

(4) [محمد] ساقط من: (ب، د، ط، ه، و).

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج).

(6) في (أ): تفريط.

(7) واحدا "مجذح"، وهو نجم من النجوم كانت العرب تزعم أنها تُمطرُ به كقولهم الأواء، وهو المُجذح، ينظر: لسان العرب، مادة (ج. د. ح).

(8) أي مُفرطاً، هو بالتخفيف المسرف في العمل، وبالتشديد المقصر فيه، وأمر فُرط أي: مجاوز فيه الحدّ، ينظر: لسان العرب، مادة (ف. ر. ط).

(9) في (أ): سعد الله أسعده الله.

(10) بردع: هي بطن من بني زيد بن حرام بن جذام، من القحطانية، كانت مساكنهم الحوف من الشرقية بالديار المصرية مع قومهم جذام، ينظر: معجم

قبائل العرب، 1: 74.

الدّوار، ها هو الإمام جار الله⁽¹⁾، [صاحب]⁽²⁾ «كشاف حقائق التنزيل»⁽³⁾ غوّاص بحر كتاب الله ينطوي مع وجازه نظمه على ما يقتنع⁽⁴⁾ به⁽⁵⁾ المسائل، ويحتوي على رموز لا يهتدي إليها بدون المعالم والدلائل، إلا الأوحدي⁽⁶⁾ المستكشف لدقائق هذا الفن، المفتش المستطلع طلع ما في الدنّ المسرع المهرول في سنن ميدانه، المنشط عن عقال التعلّم الكامل في شأنه، أردت أن أرفع الحجب والستائر، وأظهر الضمائر والسرائر، وأثير مخفيات كنوزه، وأصرح بإشاراته ورموزه، تعميمًا لفوائده وتذليلًا لجمائحه، وشوارده.

فنظرت⁽⁷⁾ ما في خزانة الخيال من فرائد الفوائد، وعلقت/2- أ/على مغلق القواعد من نفائس الفرائد فجاء بحمد الله إيضاحًا لقواعد قسم الأدب، ومفتاحًا لمغلقات كلام العرب، ومصباحًا لدياجير⁽⁸⁾ معضلة، وضوءًا لظلام مجملة ومشكّلة، لعمري لعباراته كافية لذوي الألباب، وتحريراته

(1) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، أخذ عن النيسابوري والأصبهاني وغيره، له من الكتب: أساس البلاغة، والكشاف، والمفصل، ت: 538هـ، ينظر: بغية الوعاة 2: 279؛ وطبقات المفسرين للذواودي 2: 314؛ وشذرات الذهب 6: 194 والأعلام 7: 178؛ ومعجم المؤلفين 3: 822.

(2) زيادة من المحقق.

(3) الكشاف عن حقائق التنزيل، للإمام محمود بن عمر الزمخشري، ت: 538هـ، هو تفسير لآيات القرآن الكريم، وجمع فيه التفسير وعلم الفتاوي والأحكام وعلم الكلام، حافظ للقصص والأخبار، وعلم النحو والمعاني وعلم البيان، وممن كتب عليه: الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير، ت: 683هـ، والإمام علم الدين عبد الكريم بن علي العراقي، ت: 704هـ، وكتب حاشية عليه: قطب الدين بن مسعود الشيرازي، ت: 710هـ، ينظر: كشف الظنون 2: 1475.

(4) في (ب، ج، د، هـ، و) بقتع.

(5) في (أ): من.

(6) في هامش (ب) أي: المتوحد، الماهر في علم النحو لا يكون له نظير.

(7) في (أ): فنظمت.

(8) الدياجير: جمع دَجُور، وهو الظلام؛ قال ابن الأثير: والواو والياء زائدتان، قال: والدَجُور الكثير المتراكم من اليبيس، شمر: الدَجُورُ التراب نفسه، والجمع الدَّجَائير، ينظر: لسان العرب، مادة (د. ج. ر).

شافية لعطاش الأكباد من الالتهاب، بل مفصل فيه جلّ ما أجملوه، وملخص فيه كل ما أهملوه، إلاّ إنّي⁽¹⁾ لم أقدم عليه بإقدام التأمل و الافتكار، ولم أنظر إليه بعين الالتفات والاعتبار، ولم أراجع فيه إلى كتاب من كتب الفريقين، إلاّ إلى «إيضاح المفصل»⁽²⁾ في موضع أو موضعين.

فلو عثرت فيه على ذلّة⁽³⁾ القدم، وعن سمت الصواب على انحراف القلم؛ فلا تتخذوني هدف الملام إنّ الجواد له عثرة لا يلام، والمعاند لا يروّج الخالص والمنظّف، فكيف يروّج مثل هذا المزيف والمزخرف،؟ وأمّا أصحاب الكمال⁽⁴⁾:

فَلَعَيْنُ الرِّضَا عَنْهُمْ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ كِلَالَةٌ

[وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِي]⁽⁵⁾

فهل تزييف المزيف وإبطال الباطل، إلاّ تحريف المحرّف وتحصيل الحاصل؟ وبعد ما تيسّر من الإلتزام في وقت وفور الفواكه في الحدائق سمّيته:

حَدَائِقُ الدَّقَائِقِ فِي شَرْحِ رِسَالَةِ عَلَامَةِ الحَقَائِقِ

متفائلاً وراجياً من ذلك الجنان أن تجعل مثل حدائق هذا الكتاب، يتناول إليه أيدي الاستفادة في

(1) في (ط): أنه.

(2) إيضاح المفصل، لأبي عمرو عثمان ابن عمر، المعروف بابن الحاجب النحوي، ت: 646هـ، وهو شرح لكتاب المفصل للزمخشري، ت: 538هـ، وهو كتاب مطبوع، وعلى شرح الإيضاح حاشية لفخر الدين الجاردي أحمد بن حسن، ت: 746هـ، وشرحه الشيخ أبو البقاء العكبري النحوي ت: 610هـ وهو شرح كبير سمّاه الإيضاح أيضاً، وعلى إيضاح ابن الحاجب، حاشية لجلال الدين رسولا ابن أحمد (بن يوسف) التبانّي، ت: 792، ينظر: كشف الظنون: 1774، 1775.

(3) في (د، و): زلة.

(4) البيت من البحر: (الطويل)، وهو للإمام الشافعي، مذكور في ديوانه 139.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ج، د، ط، هـ، و).

الفصول والأوقات، وتجتني منه نفائس الأزهار وكرائم الثمرات، اللهم اجعله ذخيرتي في الآخرة
وآخذًا بيدي عند ذلّتي، وفرجًا لي عند كربتي وغمّتي⁽¹⁾ وأنا أعوذ بك أن أكون كمن يرقم⁽²⁾ على
الماء أو يؤسس ويبني على الهواء؛ لا طائل تحت سعيد وما له/2- ب/ في أمره من خلاق؛
عليك توكلت واليك أنيب، وأنا غريق الخطايا لا أكاد أصيب.

(1) في (هـ): عند غمّتي وكربتي.

(2) الرّقم والترقيم: تعجيم الكتاب. ورّقم الكتاب يرّقمه رقمًا: أعجمه وبينه. وكتاب مرقوم أي: قد بيّنت حروفه بعلاماتها من التثقيط. والمرقم: القلم والمرقم

والمرقن: الكاتب، ينظر: لسان العرب، مادة: (ر. ق. م).

[بَابُ الْأَسْمَاءِ: الْكَلِمَةُ وَالْكَلامُ]

قوله: "الْكَلِمَةُ مُفْرَدٌ".

أقول متمسكاً بحبل التوفيق وعروة التحقيق بمنه وكرمه⁽¹⁾: لما أراد أن يبحث عن أحوال⁽²⁾ أنواع الكلمة عرّف الكلمة أولاً؛ لتوقف البحث عن الأنواع على معرفة الجنس، مع أنّها موضوع الفنّ، فلا بُدّ من تقديم معرفتها قبل الخوض في مقاصده.

فقال: "الْكَلِمَةُ مُفْرَدَةٌ".

أي: الحقيقة المعهودة المعبر عنها بهذا الاسم، وعرّفه القوم: لفظة دالة على معنى بالوضع⁽³⁾ أي وضع كان مفرداً بخلاف عرّف اللُّغة؛ فإنّها في عرف اللُّغة: يطلق على مهمل⁽⁴⁾ ومركب⁽⁵⁾ أيضاً.

يقال: تكلم بكلمة لا معنى لها، ويقال: لقولنا -لا إله إلا الله - كلمة التوحيد، ولم يصرّح المصنّف⁽⁶⁾ ببعض قيود التعريف؛ لاشتهارها فيه⁽⁷⁾ فيما بينهم وميلاً منه إلى الإيجاز، سيّما في هذه الرسالة، وإنّما التزم تكلف التقدير ليساوي الحدّ المحدود؛ لأنّ المفرد يقع على المهمل أيضاً؛ لأنّه

(1) [وكرمه] ساقط من: (أ، ب، ج، د، هـ، و).

(2) [أحوال] زيادة في: (ب، د).

(3) قال: (بالوضع)؛ لأنّ منها ما يدل على المعنى بالطبع، نحو: "أخ"، فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، ينظر: شرح المفصل 1:71.

(4) المهمل: ما يمكن ائتلافه من حروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو: "صص"، "كق"، ونحوهما، ينظر: شرح المفصل 1:70؛ وجمع

الهوامع: 1:31.

(5) مثل: "الرجل"، و "الغلام"، ونحوهما ممّا معرّف بالألف واللام، ينظر: التخمير 1:155؛ وشرح المفصل 1:70.

(6) [المصنّف] ساقط من: (أ، د، ج، هـ).

(7) في (أ، ب): به.

إذا انتفى المعنى الموضوع له صدق أن يقال : لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى لمعنى⁽¹⁾ الموضوع له ؛لأنَّ انتفاء هذا المجموع يجوز أن يكون بانتفاء ثلاثة أجزاء⁽²⁾ أو أربعة⁽³⁾ اللهم إلا أن يقع الاصطلاح على استعمال المفرد في المستعمل⁽⁴⁾ فقط، فحينئذ تتم المساواة بلا تكلف تقدير⁽⁵⁾.

وإنما قلنا: أي الحقيقة المعهودة؛ لأنَّ التحديد للماهية لا للفرد، إذ الفرد لا يُعرّف إلا بالإشارة الخارجية، والتعريف قاصر عنها⁽⁶⁾.

ألا يرى أنك إذا أردت معرفة "زَيْدٍ" بتعريف آخر؛ فإنها لا /3-أ / تحصل إلا بالإشارة الخارجية⁽⁷⁾ بأن يشير إليه ويقول لك : "زَيْدٌ هَذَا"، والتعريف بنظم الحد لا يفيد تلك المعرفة؛ لأنَّ النّهاية فيه أن يقول⁽⁸⁾: " هُوَ رَجُلٌ طَوِيلُ الْقَامَةِ، صَغِيرُ الْهَامَةِ، عَرِيضُ اللَّحْيَةِ، حَافِظُ الثَّوْرِيَةِ"⁽⁹⁾ في محل كذا، ومن المعلوم أنّ هذا لا يفيد صورة مساوية له⁽¹⁰⁾؛ لجواز الاشتراك⁽¹¹⁾ في هذه

(1) [المعنى] ساقط من: (ب، ج، هـ، و).

(2) [ثلاثة أجزاء] ساقط من: (هـ).

(3) [أو أربعة] ساقط من: (أ، د).

(4) المستعمل: هو الموضوع لمعنى له فائدة، ينظر: همع الهوامع 1:31.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل 1:19، 20.

(6) ينظر: همع الهوامع 1:4، 5.

(7) [بالإشارة الخارجية] ساقط من: (أ، ب، ج، د، هـ، و).

(8) في (ط): يقول.

(9) [حَافِظُ الثَّوْرِيَةِ] ساقط من: (ط).

(10) [له]: ساقط من: (أ، ب، ج، و).

(11) في (أ، ب، ج، و): الجواز لاشتراكه.

الصفات، فاللّام في المحدود لتعريف الماهيّة، فالتعريف للماهيّة من حيث هي هي (1).

إذ لو أريد به تعريف الفرد، كان المعنى أنّ الفرد الفلاني لفظة دالة على معنى (2) بالوضع مفرد (3).

ولو أريد به تعريف الحقيقة في ضمن فردٍ ما، كان المعنى أنّ (4) فرد ما من أفراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة [على معنى بالوضع] (5). انتهى (6)

ولو أريد به تعريف الاستغراق، كان المعنى كلّ فرد من أفراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة (7).

ففي الكلّ لا تحصل المساواة؛ لأنّ اللفظة الدالة على المعنى بالوضع المفرد (8) أعمّ من الفرد الفلاني، ومن فرد ما، ومن كلّ فرد من الأفراد.

نعم، من لا يشترط المساواة في مطلق المعرف، ويجوزّ التعريف بالأعمّ في الحدود والرسم الناقصة، ويكتفي بالتمييز في الجملة، يمكن على مذهبه التعريف الفرد وتحديدّه؛ لأنّ الأعمّ لا ينفك من إفادة تصور الخالص (9) الأخصّ، وعن تمييز عن الأعيان في الجملة، وأمّا معرفة

(1) أي للماهية والحقيقة، ينظر: همع الهوامع 1:5.

(2) في (أ): المعنى.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل 1:20.

(4) [أنّ] ساقط من: (ب، ج، هـ، و).

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، ج، د، هـ، و).

(6) [انتهى] ساقط من: (ط).

(7) ينظر: : همع الهوامع: 1:5،6.

(8) في (ط، و): مفرد.

(9) [الخالص] ساقط من: (ب، ج، هـ، و).

كُنْهَهُ⁽¹⁾ وتمييزه عن جميع الأغيار فلا سبيل إليهما، إلا بالإشارة الخارجيّة، هذا هو⁽²⁾ وجه قولهم:
التّعريف للماهيّة لا للمفرد، فتأمل حقّ التأمّل⁽³⁾.

ثم اعلم أنّه خرج عن الحدّ بقيد (اللفظ)، ما يشارك المحدود في الدلالة على المعنى بالوضع ولا
يكون لفظاً كالدوال الأربع، وبتاء الوحدة و بعض المركبات ممّا لا يطلق عليه لفظة واحدة/3-ب/
أُفرد معناه أو ركّب، كـ "عَبَدَ اللهُ" علماً، أو غير علم.

وبقيد (الدلالة) المهمل المسموع عن⁽⁴⁾ المشاهد؛ لأنّ وجود لافظه يعلم بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ،
وفيه ما فيه⁽⁵⁾.

وبقيد (الوضع) المحرّفات⁽⁶⁾ والألفاظ الطبيعيّة، والمهملات المسموعة من وراء الجدار؛ لأنّ
دلالة الأول بطريق استعمال الخطأ، ودلالة الثاني والثالث (بالطبع)⁽⁷⁾ والعقل.

وبقيد (المفرد) ما يطلق عليه لفظة واحدة من المركبات: كـ "الرَّجُلِ"، و "ضَرَبًا"، و "ضَرَبَتْ"
لانتقسام أجزائها على أجزاء المعنى الموضوع له.

وإنّ من الخلق بهذا المقام، معرفة أنّ (الوضع) في التعريف أعظم من اللغوي وغيره، حتى تدخل

(1) كُنْهَهُ: تقول بلغت كُنْهَ هذا الأمر أي غابته، وفعلت كذا في غير كُنْهِهِ، وقال الجوهري: لا يشتق منه فعل، ينظر: لسان العرب، مادة: (ك. ن. ه).

(2) [هو] ساقط من: (أ، ب، د، ه، و).

(3) ينظر: شرح المفصل 1:70،71؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:12.

(4) في (د): من.

(5) ينظر: التخمير، 1:155،156.

(6) في (ه): المنحرقات .

(7) [بالطبع] ساقط من: (أ، ب، ج، د، ط، و).

في الحدِّ كلِّ لفظة مفردة⁽¹⁾ بالنسبة إلى الوضع اللغوي، ك لفظة "الصَّلَاة" بالنظر إلى الدعاء وبالنسبة إلى الوضع الشرعيّ، ك لفظة "الصَّلَاة" بالنظر إلى الأركان المخصوصة.

وكذا بالنسبة إلى العرف الخاص، ك لفظة "الفِعْل" بالنسبة إلى ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

وبالنسبة إلى العرف العام، ك لفظة "الدَّابَّة" بالنسبة إلى الفرس، وكذا أعمّ من الوضع الشخصيّ والنوعيّ، والشخصيّ أعمّ من العلميّ وغيره، فيدخل فيه لفظة "الأسد" نظرًا إلى الحيوان المفترس وإلى المعنى العلميّ، وإلى الرّجل الشّجاع؛ فإنّ وضعه بإزاء الأوّل والثّاني شخصي، وبإزاء الثّالث نوعي، وهو أنّ ذكر الدّال على الملزوم وإرادة لازمه بنصب القرينة جائزة⁽²⁾.

قال: "إِمَّا اسْمٌ كَ رَجُلٍ، وَإِمَّا فِعْلٌ كَ ضَرَبَ، وَإِمَّا حَرْفٌ كَ قَدْ".

أقول: الكاف للتمثيل، وهو إيراد فرد من أفراد الكلّي؛ لإيضاحه لا للتشبيه، وإلّا لزم⁽³⁾ أن لا يكون مدخولها فردًا كلي الذي هو الاسم، وهو مع أنّه خلاف الواقع خلاف/4- أ/ الغرض أيضًا، إذ الغرض إيضاح الكلّي بالمفرد لا للتشبيه.

ووجه الانحصار أنّها إن⁽⁴⁾ دلّت بالهيئة على الزّمان، وبالمادة على الحدث فهي فعلٌ، وإلّا فإنّ صلحت لأنّ يخبر عنه⁽⁵⁾ أو به فهي اسمٌ، وإلّا فهي حرفٌ.

(1) في (ج، د، هـ) معرفة .

(2) ينظر: شرح المفصل 1:71.

(3) في (أ، ب، ج، د، هـ، و): يلزم ألاّ.

(4) في (أ، ب، و): إذا.

(5) في (أ، ج، د، و): عنها.

وقيل: إن⁽¹⁾ دلت على معنى في نفسها أو في نفسه أي على معنى مقصود بالذات، فإن اقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة⁽²⁾ فهي فعلٌ، وإلا فهي اسمٌ⁽³⁾، وإن لم تدل على معنى في نفسها أي على معنى مقصود بالذات، بل دلت على معنى مقصود؛ لأجل الغير ك(اللام) في الرجل، فإنه دالٌّ على التعريف في مدلول "رَجُلٍ"، أي: الغرض من الإتيان باللام تعريف مدلول "رَجُلٍ"؛ لا إفادة معنى هو مقصود على انفراده، فهي حرفٌ⁽⁴⁾.

وقيل: إن كانت آلة لملاحظة الغير وتركيبه، ولاجتماع الأمور في خزانة الخيال، فهي حرف ك (من) الجارة في: "سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ"⁽⁵⁾، فإنها آلة لتصور السير، والبصرة والكوفة معاً⁽⁶⁾ لا لتركيبهما واجتماعهما⁽⁷⁾ في خزانة الخيال، على أن يكون أحدهما مبدأ، والآخر ذا مبدأ منهما⁽⁸⁾ وإلا فإن اقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة⁽⁹⁾ فهي فعلٌ، وإلا فهي اسمٌ⁽¹⁰⁾.

قال: " الْكَلَامُ مُؤَلَّفٌ إِمَّا مِنْ اسْمَيْنِ أُسْنِدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ [نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ]⁽¹¹⁾ وَإِمَّا مِنْ فِعْلٍ

(1) في (أ، ب، و): إذا.

(2) [الثلاثة] ساقط من: (ب، د، هـ، و).

(3) ينظر: التخمير 1:157؛ وشرح المفصل 1:72.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:12، 13.

(5) [إلى الكوفة] ساقط من: (د، هـ، و).

(6) [معاً] ساقط من (أ).

(7) في (ط): لاجتماع الأمور.

(8) [منهما] زيادة في: (أ).

(9) [الثلاثة] ساقط من: (أ).

(10) ينظر: التخمير 1:158.

(11) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل.

وَأَسْمٍ [نَحْوَ: ضَرَبَ زَيْدًا]⁽¹⁾“.

أقول : لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبِينِ أَحَدَ قَسْمِي مَوْضِعِ الْفَنِّ؛ أَعْنِي الْكَلَامَ إِذْ بَعْضُ مَحْمُولَاتِ الْمَسَائِلِ عَوَارِضُهُ وَأَنْ يَقْسَمَهُ إِلَى قَسْمَيْنِ، عَرَّفَهُ عَلَى وَجْهِ حَصْلِ مِنْهُ مَعْرِفَتِهِ وَمَعْرِفَةَ قَسْمِيهِ أَيْضًا.

فَقَالَ: ”الْكَلَامُ مُؤَلَّفٌ“⁽²⁾.

أي: لفظ مركب من جزئين، هما اسمان أُسندَ وَضُمَّ أحدهما ضَمًّا مفهوماً وجودي أو عدمي إلى الآخر⁽³⁾، إمَّا ثانيهما إلى الأول، نحو: ”زَيْدٌ قَائِمٌ“ / 4-ب/، أو أولهما إلى الثاني، نحو: ”هَيْهَاتَ زَيْدٌ“، وإنَّمَا أُدرج في هذا القسم نظراً إلى اللفظ.

أو من جزئين هُمَا اسمٌ وفعلٌ⁽⁴⁾، وقد أُسندَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولم يتعرض للإسناد هنا⁽⁵⁾ لأنَّ وجوب الإسناد بين الاسمين يدل على وجوبه بين الفعل والاسم⁽⁶⁾؛ وذلك لأنَّ الكلام لا بُدَّ له من اجتماع الأجزاء وتضامها⁽⁷⁾، والاجتماع والتضام فيه ليس إلاَّ بالإسناد، فكما لا بُدَّ له للتضام⁽⁸⁾ بين الاسمين من الإسناد، لا بُدَّ له من الإسناد بين الفعل والاسم، حتى يصير المجموع

(1) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل.

(2) [مؤلف] ساقط من: (أ).

(3) في (ج): الأخير.

(4) في (د، ه، و): فعل واسم.

(5) في (أ، ب، د، ه، و): ولم يتعرض هنا للإسناد.

(6) ينظر: شرح الأشموني 1: 24، 25.

(7) في (أ، ج، ه): انضمامها.

(8) في (أ، ب، ج، ه): التضام.

على هيئة وحدانية كلاماً⁽¹⁾.

وأما الدليل على أن الإسناد من الفعل إلى الاسم دون العكس، فهو أن الفعل لتضمنه المعنى النسبي متعين لأن يسند إلى الغير؛ لأن المسند لا بُدَّ وأن يقوم بالمسند إليه، والمعنى النسبي كذلك لامحالة، وكذا يدل عليه التعريف الآتي للاسم؛ لأنه يدل على أن صحة الحديث من خواص الاسم فلو كان الفعل مسنداً إليه؛ لكان مخبراً عنه، ولا تكون تلك الصحة من خواص الاسم، فهو من الفعل⁽²⁾ إلى الاسم دون العكس.

وإنما وجب الإسناد بين الجزئين؛ لأنَّ الكلام لا بُدَّ فيه من الانضمام بين جزئيه حتى يخرج⁽³⁾ عن حكم التعداد، والانضمام هنا لا يكون⁽⁴⁾ إلاَّ بالإسناد الذي هو ضمَّ أحد الجزئين إلى الآخر على وجه الإفادة التامة، أي: على وجه يصح سكوت المتكلم عليه، سواء أفاد المخاطب فائدة جديدة أو لم يفد، وسواء كان ذلك الضمَّ إخبارياً أو إنشائياً، والإخباري إيجابياً أو سلبياً والإيجاب وكذا السلب جملياً، أو شرطياً إلى / 5- أ / ما يطول الكلام بذكره.

ثم الإسناد لا بُدَّ له من مسند ومسند إليه، فالكلام لا بُدَّ له منهما، فالكلام منحصر في قسمين: اسمين، أو اسم وفعل⁽⁵⁾، ولا يتأتى من الأقسام الأربعة الباقية⁽⁶⁾ التي هي: ضمَّ فعل إلى

(1) ينظر: شرح المفصل 1:73.

(2) [الفعل] ساقط من: (د، ه).

(3) في (أ، ج): يصير مخرجا.

(4) [لا يكون] ساقط من: (ب، ه، و).

(5) ينظر: شرح المفصل 1:73؛ وهمع الهوامع 1:33.

(6) [الباقية] ساقط من: (ب، د).

جنسه [وَضَمَّ فعل إلى حرف]⁽¹⁾، [وَضَمَّ حرف إلى جنسه]⁽²⁾، وَضَمَّ حرف إلى اسم، من التركيبات الستة الحاصلة من انضمام كلٍّ من الأنواع إلى جنسه، وإلى خلاف جنسه؛ لفقد المسند والمسند إليه كليهما؛ أو لفقد أحدهما في تلك الأقسام الأربعة⁽³⁾. وقولهم: "يا زَيْدٌ"، ليس يرد نقضاً للحصر لأنَّه ليس بكلام حقيقة، بل هو سادُّ مسدِّه⁽⁴⁾.

والكلام في الحقيقة (أدعو) مع فاعله المستكن فيه، وهو مؤلَّف من الفعل والاسم؛ أعني المستكن في (أدعو)، ثم تأليف الكلام من الجزئين، أعمُّ من أن يكونا ملفوظين، كـ "زَيْدٌ قَائِمٌ"، أو أحدهما ملفوظاً والآخر منوياً، نحو: "قُمْ"، و"أَقُومُ"، ومن أن يكونا مذكورين، أو محذوفين وأحدهما محذوفاً بناء على القرينة، نحو: "نَعَمْ"، في جواب من قال⁽⁵⁾: "أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟" أي: "نَعَمْ، زَيْدٌ قَائِمٌ" ونحو: "زَيْدٌ"، في جواب: مَنْ فَعَلَ هذا⁽⁶⁾؟ أي: "فَعَلَهُ زَيْدٌ"⁽⁷⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(3) وجعلها ابن إياز في كتابه "المحصول" تسعة، فقال: "وجملة التركيبات مرتقية إلى تسعة، اثنان صحيحان، وسبعة فاسدة: الصحيحان: تأليف الاسم مع الاسم)، كقولك: "زَيْدٌ قَائِمٌ"، وسُمِّي ذلك جملة اسمية. (وفعلٌ واسمٌ)، كقولك: "قَامَ زَيْدٌ"، وسُمِّي ذلك جملة فعلية. والفاصلة: (اسمٌ وفعلٌ)، كقولك: "زَيْدٌ قَامَ"، إذا جعلت "زَيْدًا"، فاعلاً مقدِّماً، وتقدِّم الفاعل على فعله غير جائز، وهذا إنما هو على مذهب البصريين، فأما الكوفيون فمذهبهم جواز التقديم. (واسمٌ وحرفٌ)، كقولك: "زَيْدٌ هَلْ"، إذا توهمت أن "هل" خبر عن "زَيْدٍ" ووجه فسادُه أن الحرف لا بُدَّ له من شيء يكون معناه فيه. (وفعلٌ وفعلٌ) كقولك: "ضَجَكَ خَرَجَ"، إذا جعلت "خَرَجَ" فاعلاً "ضَجَكَ"، ووجه فسادُه أن الفعل لا يكون فاعلاً. (وفعلٌ وحرفٌ)، كقولك: "ذَهَبَ إِنَّ"، ووجه فسادُه أن الحرف لا يسند إليه. وحرف واسم، كقولك: "قَدْ زَيْدٌ"، ووجه فسادُه أن الحرف لا يسند إليه. (وحرف وفعل)، كقولك: "هَلْ قَعَدَ"، إذا أردت الإخبار بـ "قَعَدَ" عن "هَلْ"، لأن الحرف لا يخبر عنه، ولا يسند إليه. (وحرف وحرف)، كقولك: "إِنَّ إِنَّ"؛ لأن الحرف لا يسند ولا يسند إليه ينظر: المحصول في شرح الفصول 19،18:1.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 14:1؛ وهمع الهوامع 34:1.

(5) [من قال] ساقط من(ج، د، ه، و).

(6) [هذا] ساقط من: (أ).

(7) في(أ، ه، و): زيد فعل.

ولئن سلمنا أنه كلامٌ حقيقة لكن لا نسلم بطلان الحصر به؛ لأنّ (يا) اسم فعل على ما هو مختار بعضهم، فالتأليف من الاسمين أحدهما: (يا)، والآخر الضمير المستكن فيه أعني: (أنا).⁽¹⁾

وأما الجملة الشرطيّة فالنقض بها، واردة على الحصر قطعاً؛ لأنّها كلام حقيقة، مع أنّ جزءيها ليسا باسمين، ولا باسم وفعل، بل هما شرط وجزاء وهما من أقسام المركب، والاسم والفعل⁽²⁾ من أقسام المفرد ويمكن الجواب بأنّ الكلام في الحقيقة عند القوم هو الجزاء وحده. والشرط قيد له لأنه⁽³⁾ إذا قيل: إذا "ضربت" / 5 - ب/ "ضربت"، فالمعنى: "أضرب وقت وجود ضربتك"، كما هو المقرر في علم المعاني .

وأما على مذهب أرباب المعقول فلا مجال للتقصّي عن هذا النقص؛ لأنّ الكلام عندهم مجموع الشرط والجزاء، والإسناد الشرطي منعقد بينهما. ولو تكلفنا وقلنا: هي في قوة قولنا⁽⁴⁾ هذا ملزوم لذاك لأخللنا بمعنى الجملة الشرطية، وصرنا إلى معنى هو معنى الجملة الاسمية، فلا مجال للتقصّي عنهما على مذهبهم، إلا أنّ يقال: إن حصر الكلام في القسمين على مذهب القوم⁽⁵⁾.

قال: "ويُسمّى كلاماً⁽⁶⁾ و جملة".

أقول: يسمّى المؤلف المذكور جملة أيضاً.

(1) ينظر: الإيضاح العضدي 9؛ وارتشاف الضرب 4:2179؛ والجنى الداني 180،181.

(2) في (أ، ب، ج، د، هـ، و): الاسم والفعل.

(3) [لأنه] ساقط من: (أ، ج، د، هـ، و).

(4) [قولنا] ساقط من: (أ، ب، د، هـ).

(5) ينظر: همع الهوامع 1:38،39.

(6) [كلاماً] ساقط من: (ط).

وقال بعضهم : لفظ الكلام ولفظ الجملة مترادفان، فإنّ كلاً منهما موضوع بإزاء المؤلف المذكور⁽¹⁾.

قال نجم الأئمة فاضل الأئمة الرضي الأستريادي⁽²⁾: إنّ الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً، أي: كلّ كلام جملة من غير عكس، قال: لأنّ لفظة الجملة موضوعة بإزاء المؤلف المذكور، ولفظ الكلام موضوع بإزاء ما هو أخص منه وهو المؤلف المذكور، إلا⁽³⁾ مع قيد أن لا يكون إسناد مقصوداً لأجل الغير⁽⁴⁾.

وثمرة الخلاف تظهر في جملة تعلّقت بالغير بالخبرية أو غيرها؛ فإنّها عند القائلين بالترادف جملة وكلام أيضاً، وعند القائل بالعموم جملة وليس بكلام⁽⁵⁾.

(1) وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل، ينظر: المفصل 33؛ وشرح المفصل 1:73،74؛ وهمع الهوامع 1:37.

(2) محمد بن الحسن الرضي الأستريادي، عالم بالعربية من أهل استرياذ، أخذ النحو على السيف الأمدي، وهو نحوي صرفي منطقي، من تصانيفه: شرح الشافية لابن الحاجب، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق، ت:686هـ ينظر: إنباه الرواة 3:114؛ وبغية الوعاة 1:521،522؛ وشذرات الذهب 7:691؛ والأعلام 6:86؛ ومعجم المؤلفين 3:213.

(3) [إلا] ساقط من: (ط).

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية 1:33.

(5) قال ابن هشام: ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام، ينظر: معني اللبيب 2:37.

[بَابُ الْأَسْمِ]

قال: ” بَابُ الْأَسْمِ: هُوَ مَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْهُ، وَدَخَلَهُ حَرْفُ الْجَرِّ، وَأُضِيفَ وَعُرِّفَ وَنُونٌ “.

أقول: أي هذا الباب باب الاسم، أو من الأبواب باب الاسم، فعلى الأول خبر لمبتدأ⁽¹⁾ محذوف وعلى الثاني مبتدأ محذوف الخبر. وفائدته الفصل بين البحثين، أي بحث الموضوع وبين بحث أحد / 6 - أ / أنواعه الذي هو الاسم، يعني لما فرغ عن بحث الموضوع، أراد أن يشرع في بحث الاسم، ففصل بينهما بلفظ الباب، ثم شرع في بحث الاسم فعرفه بالخواص⁽²⁾.

قال: ” هُوَ مَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْهُ “. أي: أمكن الإخبار عنه في الجملة عن نفسه أو عن⁽³⁾ مرادفه، ولم يقل: ما أخبر عنه؛ ليندرج فيه مثل: ”زَيْدٌ“ حالة الأخبار عنه وعدمها⁽⁴⁾، فإن المتبادر من أخبر عنه هو الإخبار بالفعل، مع أنه⁽⁵⁾ اسم أخبر بالفعل، أو لم يخبر عنه.

فعلى هذا لو قال: وأن يدخله حرف الجرّ، وأن يضاف إليه. انتهى

ليكون عطفاً على فاعل صحّ، ويلاحظ الإمكان في كلّ منها لكان أوجه وأنسب؛ لأنّ من المتبادر من قوله: ودخله حرف الجرّ⁽⁶⁾ وأضيف ونون وعرف هو الدخول، والإضافة والتنوين والتعريف بالفعل، فلا يندرج في التعريف بكلّ منهما بناء على التبادر، إلا ما وجد فيه ذلك القيد

(1) في (ط): مبتدأ

(2) [عن] ساقط من: (ط).

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1: 16.

(4) في (ب، ج، د، و): عدمه.

(5) في (ب، د، ه): أن.

(6) [حرف الجر] ساقط من: (أ، ب، د، ه، و).

بالفعل، فلا بُدُّ أن يلاحظ الإمكان في كل منهما، وإن كان على خلاف المتبادر⁽¹⁾؛ ليندرج في الحدِّ بكلِّ منهما ما أمكن فيه ذلك القيد، سواء وُجد فيه بالفعل، أو لم يوجد .

هذا مع أنَّ قوله: ودخله حرف الجرِّ لا يدلُّ على اختصاص الجرِّ المستفاد من المضاف بالاسم فالأولى أن يقول: ودخله الجرُّ ليشتمل اختصاص الجرين كليهما⁽²⁾، أو أراد بقوله: أضيف الإضافة بتقدير حرف الجرِّ؛ لا الإضافة بلفظ حرف الجرِّ؛ لأنَّ الإضافة بلفظ حرف الجرِّ تشتمل النوعين، نحو: "أنا مَارٌّ بِرَيْدٍ"، "ومررتُ بِرَيْدٍ"⁽³⁾.

وبقوله: وعرف التعريف بأحد طرق التعريف، العلميَّة والإضمار⁽⁴⁾ والإشارة والموصليَّة، واللام⁽⁵⁾ والميم⁽⁶⁾ عند طي⁽⁷⁾، والإضافة إلى أحد المذكورات معنى حرف النداء / 6 - ب / فإنَّ التَّعريف بكلِّ منهما من خواص الاسم، وكذا أراد بقوله: نوِّن التتوين بأحد التتوينات الأربع، والتي هي:

(1) في (ط): التبادر.

(2) فالجرُّ أما بحرف أو إضافة، ولا ثالث لهما، ومن زاد التبعية، فهو رأي الأخفش وهو مرجوح عند الجمهور، ينظر: همع الهوامع 4:153.

(3) ينظر: شرح المفصل 1:86.

(4) [الإضمار] ساقط من: (أ).

(5) وإنما قال: "حرف التعريف"، ولم يقل: "الألف واللام" لأنَّ الحرف عند سيبويه اللام وحدها، والهمزة دخلت توصلاً إلى النطق بالسكن، وعند الخليل

أنَّ التعريف بالألف واللام جميعاً، وهما حرف واحد مركب من حرفين، نحو: هل، بل، ينظر: الكتاب 3:324،325؛ وشرح المفصل 1:86.

(6) أنه احترز به من اللغة الطائفة؛ لأنَّ لغتهم إبدال لام التعريف ميماً، نحو قوله عليه السلام: "ليس من أميرٍ أمصبيّام في أمسقَر" فعبر بحرف التعريف

ليعم اللغة الطائفة، ينظر: شرح المفصل 1:86.

(7) هي قبيلة من قبائل العرب تنسب إلى كهلان بن سبأ، ابن يشجب بن يعرب بن قحطان، يلقب بطيء، وقيل أنَّ اسمه ولقبه، وهي من القبائل التي

هاجرت من جنوب الجزيرة إلى شمالها، وتفرعت منها العديد من البطون، ينظر: لغة طيء وأثرها في العربية 92.

تتوین التَّمَكَّن (1) والعوض (2) عن المضاف إليه، والعوض عن نون جمع المذكر السالم ويسمى:
تتوین المقابلة (3) وتتوین التَّنْكِير (4).

وأما تتوین التَّرْنَم (5)، والتتوین الغالي، فلا اختصاص لهما بالاسم؛ لأنَّ تتوین التَّرْنَم، بدل من
ألف الإِطْلَاق في القافية المطلقة؛ لترك التَّرْنَم، وهو دفع الصوت.

والتتوین الغالي (6): هو التتوین اللاحق بالقافية المقيدة بالسكون، وهاتان القافيتان، تشتملان
أنواع الكلمة بأسرها؛ فلا اختصاص للتتوین فيهما بالاسم.

- (1) تتوین التمكن: وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إشعارا ببقائه على أصلته نحو: "زيدٌ ورجُلٌ"، وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، ينظر: ارتشاف الضرب 2:667؛ وتوضيح المقاصد والمسالك 1:276؛ وأوضح المسالك 1:21؛ وشرح الأشموني 1:12.
- (2) تتوین العوض: وهو اللاحق لنحو "غواشي" و"جوارٍ" عوضا عن الباء، ولأذ في نحو: «وَيَوْمَئِذٍ يَخْرُجُ الْمُؤْمِنُونَ» [سورة الروم، من الآية 3]. عوضا عن الجملة التي تضاف "إذ" إليها، ينظر: ارتشاف الضرب 2:668؛ وتوضيح المقاصد والمسالك 1:277؛ وأوضح المسالك 1:22؛ وشرح الأشموني 1:13.
- (3) تتوین المقابلة: وهو اللاحق، نحو: "مسلماتٍ" أي جمع المؤنث السالم والملحق به، جعلوا مقابله النون في نحو: "مُسْلِمِينَ"، ينظر: ارتشاف الضرب 2:669؛ وتوضيح المقاصد والمسالك 1:276؛ وأوضح المسالك 1:22؛ وشرح الأشموني 1:13، 14.
- (4) تتوین التَّنْكِير: وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التَّنْكِير؛ تقول: "مررتُ بسبويه، وبسبويهٍ آخر"، إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك، و "أبيه" إذا استرذت مخاطبك من حديث معين، ينظر: ارتشاف الضرب 2:667؛ وتوضيح المقاصد والمسالك 1:276؛ وأوضح المسالك 1:22، 21؛ وشرح الأشموني 1:13.
- (5) تتوین الترنم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد، كقول الشاعر:

أَقْلَى اللّوَمِ عَادِلٌ وَالْعَتَائِنُ *** وَقَوْلِي إِنْ أُصِيبْتُ لَقَدْ أُصَابَتْ

ينظر: ارتشاف الضرب 2:670؛ وتوضيح المقاصد والمسالك 1:277؛ وأوضح المسالك 1:22؛ وشرح الأشموني 1:12.

(6) ومن أمثال التتوین الغالي قول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَ إِنْ *** كَانِ قَفِيرًا مُغْدِمًا قَالَتْ وَ إِنْ

ينظر: ارتشاف الضرب 2:671؛ وتوضيح المقاصد والمسالك 1:276؛ وأوضح المسالك 1:23؛ وشرح الأشموني 1:12.

ثم السَّرُّ في اختصاص الإخبار عنه بالاسم، هو أَنَّ الفعل خبر أو بمنزلة الخبر في اقتضاء المسند إليه، فجعله مخبراً عنه خروج به عن الوضع، والحرف آلة لملاحظة الغير وتصوره، فليس له مدلول استقلالي، يصلح الإخبار عنه أو به. لا يقال: إِنَّ عدم الإخبار خبر عن الفعل والحرف، في قولهم: الفعل والحرف لا يخبر عنهما؛ لأنَّ المراد أَنَّ معنى الفعل والحرف لا يخبر عنهما، إذا عبَّر عنهما بلفظهما، أمَّا إذا⁽¹⁾ عبَّر عن معنييهما⁽²⁾ بلفظ الاسم⁽³⁾، كأن يقال⁽⁴⁾: معنى "ضَرَبَ" هو الحدث مع الزمان، ومعنى⁽⁵⁾ " مِنْ " هو الابتداء، فيخبر عنهما؛ لأنَّهما حينئذٍ معنى الاسم.

وقولهم: " تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"⁽⁶⁾ في قوَّة سماعك⁽⁷⁾.

وقولهم: " قَامَ": فعل ماض، و "إِنَّ" للتأكيد، في قوَّة هذا اللفظ فعل ماض، وهذا اللفظ للتأكيد.

وفي اختصاص دخول حرف الجرِّ بالاسم⁽⁸⁾، هو أنَّه علامة المخبر عنه، والفعل والحرف لا

يخبر عنهما، وقولهم: "زَيْدٌ"، مرفوع بـ "قَامَ" في قوَّة "زَيْدٌ" مرفوع بهذا اللفظ / 7 - أ/.

وفي اختصاص الإضافة بتقدير حرف الجرِّ هو أنَّها إمَّا للتعريف، أو للتخصيص، أو للتخفيف

والفعل خبر، أو بمنزلة الخبر، وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا.

(1) في (هـ): إذ.

(2) في (هـ، و، ب): معناهما .

(3) [بلفظ الاسم] ساقط من: (أ).

(4) [كأن يقال] ساقط من: (أ، ج، د).

(5) في (ج): بمعنى.

(6) هو مثل من أمثال العرب، يقال لمن ذاع وشاع صيته بالعلم وهو قبيح المنظر، ويروى بروايات مختلفة: (لأنَّ تَسْمَعُ)، و(وَأَنْ تَسْمَعُ) والمختار (أنَّ تَسْمَعُ)، وروي هنا على حذف (أن) الناصبة للمضارع، فارتفع الفعل، ينظر: مجمع الأمثال 1: 129، والمستقصى 1: 370، 371.

(7) ينظر: همع الهوامع 1: 12.

(8) [بالاسم] ساقط من: (أ، ج، هـ، و).

والأوجه أن يقال⁽¹⁾: إنَّ الإضافة لأبَدٍ فيها من ملابسَة تصحيح الحمل، نحو: "خَاتَمٌ فِضَّةٌ؛ فَإِنَّهُ يجوز "هَذَا الخَاتَمُ فِضَّةٌ" أي: ملبسته، وهي تَمَلِّك المضاف إليه للمضاف، أو كالتَمَلِيك، نحو: "غلامٌ زَيْدٌ وأخوه، وأرضه، ودراه، وعلمه " أي: ملابسَة، وهي ظرفِيَّة المضاف إليه للمضاف نحو: "ضَرَبُ اليَوْمِ"، أي: "ضَرَبٌ فِي اليَوْمِ"⁽²⁾.

والفعل لو أُضِيف لأضِيف إلى الفاعل أو إلى المفعول، وإلى اللفظ⁽³⁾ المتلفظ، وإضافته إلى الفاعل والمفعول غير معقول؛ لأنَّه لا ملابسَة فيها من الملابسات المذكورة، وأمَّا إلى المتلفظ بها⁽⁴⁾، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تتصور إذا أُريد به لفظة، فحينئذ يكون اسمًا لا فعلًا.

وأمَّا التخفيف فهو إِنَّمَا هو بسقوط التنوين أو ما يقوم مقامه، وفي الفعل والحرف فليس فيهما⁽⁵⁾ هذا أو ذلك، فلا وجه لإضافتهما لذلك.

وفي اختصاص التعريف بإحدى الطَّرَق، هو أَنَّ الفعل والحرف يفيدان بدون التعريف، فلو تعرفا لوقع التعريف ضائعًا.

والحقَّ أَنَّ التعريف فيهما لا يتصور إِلَّا بالنداء، والإضافة⁽⁶⁾ واللام، وهما لا يقبلان النداء والإضافة كما مرَّ، وأمَّا التعريف باللام؛ فلأنَّ مدلول ضرب صدور الضرب عن محل ما في

(1) [أن يقال] ساقط من: (ط).

(2) ينظر: همع الهوامع 1: 265، 266.

(3) [اللفظ] ساقط من: (ج، ط).

(4) [بها] ساقط من: (ب، ط).

(5) [فيهما] ساقط من: (ج، ه، و).

(6) في (د) بإضافة والنداء.

الزمان الماضي، وتعريف هذا المجموع، موقوف على تعريف كل جزء من الأجزاء⁽¹⁾، ومن المعلوم إلى هذا المجموع⁽²⁾ أن اللام لا يتعرّف به كل جزء من أجزاء هذا المجموع⁽³⁾.

وأما قوله⁽⁴⁾:

.....

وَمِنْ جُحْرِهِ ذُو الشَّيْحَةِ الْبَيْقَصَعِ

فشاذ، لما اضطرّ أدخله عليه، [وأراد به الموصول بمعنى: / 7- ب / (الذي)، والكوفي يدخله

عليه]⁽⁵⁾ بهذا المعنى قياساً، وفي اختصاص التتوين بإحدى التتوينات الأربع⁽⁶⁾.

هو إنّ تتوين التمكن⁽⁷⁾: علامة⁽⁸⁾ مكانة مدخوله في الاسميّة، والفعل والحرف لا اسمية لهما

فضلاً عن مكانتهما فيها.

(1) [من الأجزاء] ساقط من: (ط، هـ).

(2) [إلى هذا المجموع] ساقط من: (ج، ط).

(3) ينظر: شرح المفصل 1:86،87؛ وهمع الهوامع 4:268،269.

(4) البيت من البحر: (الطويل)، وهو ينسب لذي الخرق الطهوي.

وتماه: وَيَسْتُخْرِجُ الْبَيْرُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ *** وَمِنْ جُحْرِهِ ذُو الشَّيْحَةِ الْبَيْقَصَعِ.

اللغة: البيروع: دويبة معروفة. النافقاء: جحر البيروع. الشيحة: نبات في الصحراء. البيقصع: الذي يدخل في القاصعاء، وهو جحر للبيروع.

وهومن شواهد: سر صناعة الإعراب 1:341؛ والإنصاف 1:152؛ وشرح المفصل 1:87؛ والأشباه والنظائر 2:178؛ وخرزانه الأدب 5:482.

الشاهد فيه: قوله: (البيقصع)، حيث دخلت (أل) على الفعل شدودا، إذ هي خاصة بالاسم.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(6) ينظر: الإنصاف 1:152.

(7) في (أ، د، و) المتمكن.

(8) في (أ): يدلّ على.

وإنّ تنوين المقابلة: هو تنوين الجمع المؤنث السالم، مقابل نون جمع المذكر السالم، و عوض عنه والفعل والحرف لا يقبلان الجمعيّة، فلا يدخلهما ما هو مخصوص بالجمع.

وإنّ تنوين العوض: عوض عن المضاف إليه، وهما لا يضافان فلا يدخلهما ذلك.

وإنّ تنوين التّكثير: علامة لنكارة مدخوله، وفارق بين المعرفة والنّكرة⁽¹⁾.

كما إذا قيل: "سيبويه"، يراد بها لشخص المعين المسمّى، وإذا قيل: "سيبويه" بالتنوين يراد به شخص ما من الأشخاص المسمّاة بهذا الاسم، بتعدد الأوضاع، وهما نكرة أبداً، فلا يحتاجان إلى فارق.⁽²⁾

ثم اعلم أنّ هنا بحثاً لأبْدُّ له⁽³⁾ من التنبيه عليه، وهو أنّ المصنّف عرّف الاسم، بخواص غير شاملة؛ لأنّ صحة الحديث لا يوجد في الأسماء اللّازمة للظرفيّة كـ "إِذْ" و "إِذَا"، وكذا الإضافة لا تتصوّر في المضمّر⁽⁴⁾، واسم⁽⁵⁾ الإشارة والموصول، وكذا دخول حرف جرٍ لا يتصوّر في اللّوازم للظرفيّة، وكذا التعريف للظرفيّة فيه⁽⁶⁾ لا يتصوّر في بعض اللّوازم للظرفيّة كـ "متّى"، وكذا بعضها لا يَنوّن لا لفظاً ولا محلاً كـ "الَّذِي".⁽⁷⁾

(1) في (أ، هـ): النكرة والمعرفة.

(2) ينظر: شرح المفصل 1:88،89.

(3) [له] ساقط من: (ج، د).

(4) في (ط): المهمل.

(5) [اسم] ساقط من: (و).

(6) [للظرفية فيه] ساقط من: (ط، و).

(7) ينظر: شرح المفصل 1:86.

والتعريف بغير الشّامل من الخواص لا يجوز؛ لوجوب طرد⁽¹⁾ التعريف وعكسه⁽²⁾، ولا عكس
للتعريف بتلك الخاصّة، إذ لا يصحُّ كلُّ اسم صحَّ الإخبار عنه وهكذا.

والذي يتجه في توجيهه، أن يُقال: إنَّ التعريف مجموع تلك الخواص، والمجموع / 8 - أ / مطّرد
بمعنى: أن كل⁽³⁾ ما وجد فيه إحدى الخواص المذكورة فهو اسم، ومنعكس بمعنى: أن كل ما هو
اسم يجب أن يوجد فيه إحدى الخواص المذكورة.

(1) الطّرد: وهو أن يوجد الحكم عند وجود العلة في كل موضع، كرفع كلّ ما أسند إليه الفعل في كلّ موضع؛ لوجود علة الإسناد، ونصب كلّ مفعول
وقع فضلة؛ لوجود علة وقوع الفعل عليه، وجر كلّ ما دخل عليه حرف الجرّ؛ لوجود عامله، وكذلك وجود الجزم في كلّ ما دخل عليه حرف الجزم
لوجود عامله، وإنّما يجب أن يكون الطّرد شرطا في العلة؛ لأنّ العلة النحويّة كالعلة العقليّة، ولا خلاف أنّ العلة العقليّة لا تكون إلا مطّردة، ولا
يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذا العلة النحويّة، ينظر: لمع الأدلة 113، 112، 113؛ والافتتاح 327، 328؛ وهمع الهوامع 1: 47.

(2) العكس: وهو أن يعدم الحكم عند عدم العلة، وذلك نحو: عدم رفع الفاعل عند إسناد الفعل إليه لفظا وتقديرا، وإنّما يجب أن يكون العكس شرطا في
العلة العقليّة، فكذا ما كان مشبها بها، وذهب بعضهم إلى أنّ العكس ليس بشرط في العلة، ينظر: لمع الأدلة 115؛ وهمع الهوامع 1: 47.

(3) [كل] ساقط من: (ه) .

[اسمُ الجنسِ]

قال: " وَأَصْنَافُهُ: [اسمُ الجنسِ، والعلمُ، والمُعرَّبُ وتَوَابِعِهِ، المَبْنِيُّ، والمُتَنَّى، والمُجْمُوعُ، والمَعْرِفَةُ والنُّكْرَةُ، المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، والمُصَغَّرُ، والمُنْسُوبُ، وأَسْمَاءُ العَدَدِ، والأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بِالأَفْعَالِ] (1)".

[قال] (2): "اسمُ الجنسِ، وهو على ضربين".

أقول (3): عرّف الجنس، وقسمه إلى أنواع، ثم (4) عرّف أحد أنواعه وهو الاسم، ثم انتقل إلى

تعداد أصناف هذا النوع إجمالاً.

أولاً: لِيبحث عن كلّ منهما تفصيلاً.

ثانياً: على ترتيب الإجمال، وترك العطف في غير المتقابلين سلوكاً على نمط التعديد.

فقال: " وَأَصْنَافُهُ "

أي (5): أقسامه جمع صِنْفٍ، وهو النوع المقيد بصفة كلية عرضية، وإيضاح هذا المقام، أنّ الكلمة جنس كـ "الحيوان"، والاسم نوع منه كـ "الإنسان"، واسم (6) الجنس صنف كـ "الرّوميّ" فكما أنّ في "الرّوميّ" أمراً زائداً على حقيقة الإنسان، فكذلك في اسم الجنس أمر زائد على حقيقة الاسم

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) زيادة من المحقق.

(3) [أقول] ساقط من: (ب، د).

(4) في (ب): و

(5) [أي] ساقط من: (أ، و).

(6) في (ب، ج، هـ): الاسم.

إذ حقيقة الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بإحدى الأزمنة الثلاثة⁽¹⁾:

واسم الجنس ما علّق من هذا النوع على الشيء، وعلى كلّ ما أشبهه أي ما يتناول عند الإطلاق على شيء، وعلى كلّ ما أشبهه على سبيل البديل، بوضع واحد وهذا التناول خارج عن تلك الحقيقة وزائد عليها خروج الروميّة عن حقيقة الإنسان.

إذا تلخص هذا فنقول: لما فرغ من تعداد الأصناف إجمالاً، أراد أن يبحث عن كلّ منها تفصيلاً، على ترتيب الإجمال⁽²⁾، فقال: الاسم وهو ما علّق⁽³⁾. انتهى

أي اسم الجنس: هو اسم متناول عند الإطلاق، لفرد معين، / 8 - ب / ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الحقيقة، التي هي القدر المشترك⁽⁴⁾ بين الأفراد بوضع واحد على سبيل البديل، نحو: "رَجُلٌ"، في: "جَاءَنِي رَجُلٌ"، فإنه متناول في هذا الإطلاق "لِزَيْدٍ"، ولكل فرد يشبه ذلك الفرد الذي هو زَيْدٌ⁽⁵⁾ في الرجوليّة على سبيل البديل بوضع واحد⁽⁶⁾، فالتعليق على شيء، وعلى كلّ ما أشبهه هو التناول عند الإطلاق على سبيل البديل⁽⁷⁾.

وإنّما قلنا: على سبيل البديل؛ لامتناع التناول على سبيل الشمول والعموم في غير موضع

(1) [ثلاثة] ساقط من: (ه).

(2) ينظر: شرح المفصل 1:91،92.

(3) في (ط): علق على شيء، الخ.

(4) في (أ، ب، ه): قدر مشترك.

(5) في (أ، د، ه) زيادة: [الذي هو زيد].

(6) في (ب) زيادة: [بوضع واحد].

(7) ينظر: التخمير 1:161.

الاستغراق⁽¹⁾، إذ لاشكَّ أنّ "جَاءَني"، في: "جَاءَني رَجُلٌ"، فرد ما، لا مجموع الأفراد، فيخرج عنه⁽²⁾ المعارف كلّها والنكرة أيضاً.

أمّا خروج غير العلم فإنّها⁽³⁾ لا تتناول لها عند الإطلاق لشيء ما، ولكلّ ما أشبهه بل يختصّ عند الإطلاق بشيء معيّن، وإن كان الوضع عامّاً.

وأما خروج العلم؛ فلأنّه وإن كان متناولاً عند الإطلاق لشيء معيّن ولكلّ ما أشبهه، لكن ليس ذلك بوضع واحد بل بأوضاع متعددة⁽⁴⁾.

وأما خروج النكرة؛ فلأنّ الملحوظ فيها قصداً هو عدم تعيّن المدلول، والتناول فيها لشيء ولكلّ ما أشبهه خارج عن مفهومها، ويجوز أن يكون (ما) عبارة عن اسم نكرة فحينئذ يخرج به جميع المعارف.

وأما النكرة فبقوله: وعلى ما أشبهه، ويجوز أيضاً أن يراد بشيء في قوله: "ما علّق على شيء غير معيّن"، فحينئذ يخرج المعارف به؛ لأنّها معلّقة⁽⁶⁾، أي مستعملة بإزاء شيء معيّن، وإن كان الوضع في البعض عامّاً.

(1) قال ابن يعيش: اعلم أن الشمول تارة يكون بالوجود، نحو: "الإنسان"، و"الفرس"، و"الثور"، و"الأسد"، وتارة يكون بالاستعداد والقوة، نحو: "الشمس" و"القمر"، فإنهما وإن لم يكن لهما في الوجود مشارِك - فهما شاملان بالقوة. فإنّا لو قدرنا خلقَ نيرانٍ تماثل الشمس والقمر، لأطلقَ عليها اسم الشمس والقمر، باعتبار الثور، ينظر: شرح المفصل 1:91.

(2) [عنه] ساقط من: (ط).

(3) في (ب، و): فلأنها.

(4) ينظر: التخمير 1:162.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:22، 23.

(6) في (أ): متعلقة.

إن قيل: طرد التعريف باطل بعلم الجنس كـ "أسامة"؛ لأنه متناول لشيء ولكل ما أشبهه⁽¹⁾.

قلنا: / 9 - أ/ هو موضوع بإزاء الحقيقة المعلومة، وإطلاقه على شيء وعلى كل ما أشبهه مجاز؛ ولأن سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم بطلان الطرد؛ لأن باب "أسامة" اسم جنس كـ "أسد" وإطلاق العلم عليه لأحكام لفظية، فهو مشير بجوهره إلى حقيقة معلومة، وإطلاقه على فرد منتشر مجاز بناء على الجواب⁽²⁾ الأول، ومشير بجوهره إلى حقيقة من حيث هي هي.

أو إلى فرد منتشر من أفرادها غير مشير بجوهره إلى حقيقة معلومة، بل بالآلة، لو كانت بناء على الجواب الثاني .

قال: ["اسْمٌ عَيْنٍ كَ رَجُلٍ وَرَاكِبٍ، وَاسْمٌ مَعْنَى، كَ عِلْمٍ وَمَفْهُومٍ."]⁽³⁾

أقول : اسم شيء يقوم بذاته ويستغنى عن محلّ يقومه.

وقيل : معنى قيام بذاته أنه يتحيز بنفسه بخلاف المعنى، فإن تحيزه تابع لتحيز المحلّ، والأول أشمل؛ لأن المجردات على تقدير وجودها، أسماؤها اسم عين، ولا تحيز لها أصلاً؛ ولأن مثل: "القادر" من أسماء الله - تعالى - اسم عين، مع أنه لا يتصور التحيز فيه، إلا أن إطلاق العين عليه ليس باصطلاح وغير معقول أيضاً إن فسّر العين بالممكن الخاص، وإن لم يطلق عليه لم ينحصر التقسيم، اللهم إلا أن يقال: ليس القصد إلى الحصر، بل يكون مراده إن له قسماً يسمى: اسم عين، وآخر يسمى: اسم معنى، وثالثاً: ليس هذا ولا ذلك، كما في تقسيم المعرب إلى

(1) ينظر: التخمير 1:163.

(2) [الجواب] ساقط من: (ط).

(3) ما بين المعرفين ساقط من (ب، و).

المنصرف وغير المنصرف⁽¹⁾، فإنّ هذا على تقسيم المصنّف غير حاصر أيضًا، كما لا يخفى على المتأمل.

هذا لما كان اسم العين اسم شيء يقوم/9-ب/ بذاته، ويستغنى عن محلّ يقومه، فلا جرم يكون اسم المعنى اسم شيء لا يقوم بذاته، بل يحتاج إلى محلّ يقوم هو به، كالعلم يقوم بالعالم، والمفهوم يقوم⁽²⁾ بذوي الفهم⁽³⁾.

ولو قيل: معنى القيام بالمحلّ هو التبعية في التحيز لم ينحصر التقسيم؛ لأنّ صفات الله - تعالى - معان يقوم بذاته - تعالى - وأسمائها اسم معنى⁽⁴⁾؛ لامتناع التحيز في صفات الله⁽⁵⁾ مطلقًا، اللهمّ ألا أن يقال: ليس القصد إلى الحصر.

والحقّ إنّ معنى "قيام الشيء بذاته": أن يمكن له⁽⁶⁾ وجود في الخارج بدون الانضمام إلى محلّ يقومه ومعنى "القيام بالمحلّ": أن لا يكون له فيه وجود بدون الانضمام، سواء كان هناك تحيز أو لم يكن فالتقسيم منحصر، إلّا أنّ إطلاق العين على ذات الله - تعالى - وإطلاق المعنى على صفات الله - تعالى⁽⁷⁾ - ليس باصطلاح، بل هو غير معقول، إنّ فُسّر العين والمعنى بالممكن الخاص.

(1) [غير منصرف] ساقط من: (ه).

(2) [يقوم] ساقط من: (ب).

(3) ينظر: التخمير 160:1.

(4) في (أ، ب، ج، د، ه): اسم معنى.

(5) في (أ، ج، ه): الصفات.

(6) [له] ساقط من: (أ، ب، ه، و).

(7) [تعالى] ساقط من: (ب، ج، د، ط، و).

قال: [”وَالْعَلَمُ الْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُنْقَلَ عَنْ اسْمٍ (1) جِنْسٍ كَ جَفَعَرٍ، وَقَدْ يُنْقَلُ عَنْ فِعْلِ كَ يَزِيدٍ، وَقَدْ يُرْتَجَلُ كَ عَطْفَانَ“] (2).

أقول: لما فرغ من الصَّنْفِ الْأَوَّلِ، أَرَادَ أَنْ يَخُوضَ فِي الثَّانِي.

(1) اسم [ساقط من الأصل.

(2) ما بين العكوفين ساقط من: (ج، و).

[العَلْمُ]

فقال: " العَلْمُ ": وهو ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله في آخر بوضع واحد⁽¹⁾.

وبابُ "أسامة" وضعه بإزاء حقيقة معلومة واستعماله في فرد منتشر مجاز، وهو اسم الجنس كـ "أسدٍ"، وإطلاق العلم عليه لأحكام لفظية؛ فلا يبطل عكس تعريف العلم، ولا طرد تعريف اسم الجنس به.

ثم إنَّ العلم، إمَّا منقول⁽²⁾ أو مرتجل⁽³⁾، والمنقول إمَّا عن مفرد، وإمَّا عن مركب أو عن مفرد المفرد إمَّا اسم جنس وهو الغالب، أو فعلٌ ماضٍ كـ "سَمَرَ" من: "سَمَرَ زَيْدٌ"، لا من: "زَيْدٌ سَمَرَ"، أو منه مع اعتبار /10 - أ/ تجرده عن فاعله [المستكن، أو عن مضارع]⁽⁴⁾ كـ "يَزِيدُ" من: "يَزِيدُ المَالُ" لا من قولهم: "المَالُ يَزِيدُ"، أو منه مع اعتبار تجرده عن فاعله المستكن⁽⁵⁾، أو عن أمر⁽⁶⁾.

ك [قول الشاعر]⁽⁷⁾ *:

.....

.....إصْبِتْ.....

(1) قال ابن يعيش: أن العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه، ينظر: شرح المفصل 1:93.

(2) المنقول: ما سبق له استعمال في غير العلمية، والنقل إما من صفة كـ "حارت"، أو من مصدر كـ "فُضِّلَ"، أو من اسم جنس كـ "أسدٍ"، وهذه تكون معربة، أو من جملة: كـ "قام زَيْدٌ"، و"زَيْدٌ قائمٌ"، وحكمها أنها تحكى، ينظر: شرح المفصل 1:98؛ وشرح ابن عقيل 1:119.

(3) المرتجل: هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، كـ "سُعاد، وأدَد، ينظر: شرح المفصل 1:106؛ وشرح ابن عقيل 1:119.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، د، هـ).

(5) [المستكن] ساقط من: (ط).

(6) ينظر: شرح المفصل 1:99، 98؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:24.

(7) زيادة من المحقق.

=

• جزء بيت من البحر: (البيسط)، وهو للراعي النميري، مذكور في ديوانه 69.

باعتبار تجرده عن فاعله، إذ لو اعتبر مقارنة الفاعل لكان جملة ولكن النقل عن الجملة لا عن المفرد، وأمّا النقل عن الحرف فغير معهود في كلامهم.⁽¹⁾

والمركّب إمّا جملة كـ "تأبّط" شراً⁽²⁾، مثل لُقّب به ثابت بن جابر⁽³⁾ بأنّه قالت: له أمّه حين سُئِلت عنه

وقيل: أين ثابت، لا أدري؟؛ إلاّ أنه خرج من البيت وتأبّط شراً أي: أخذ تحت إبطه سيفاً⁽⁴⁾.

أو مضاف ومضاف إليه كـ "عبدالله"، علماً أو غيرهما⁽⁵⁾.

وكذا المرتجل، إمّا قياسي جار على القانون المستنبط من تتبّع كلامهم، كـ "عَطَفَانٌ" علم لأبي

= وتاممه: أَشْلَى سُلُوفِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا *** بُوْحَشٍ إِصْمِتُ فِي أَصْلَابِهَا أُوْدُ

اللغة: أشلى: أغرى، دعا السلوقية: أي الكلاب السلوقية. إصمت: اسم موضع. ويقال لقبته ببلدة إصمت: أي: بمكان قفر. الأصلاب: جمع صلب وهو وسط الظهر من العنق إلى العجز. الأود: الاعوجاج.

وهو شواهد: المفصل 35؛ وشرح المفصل 1:98؛ ولسان العرب، مادة: (ص. م . ت)؛ وشرح الأشموني 1:60؛ وخرزانه الأدب 7:324.

الشاهد فيه: قوله: (إصمت)، فإن أصله فعل أمر ثم نقل إلى اسم علم.

(1) ينظر: التخمير 1:162، 163، 164.

(2) ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، من مضر، شاعر عداء، من فتاك العرب في الجاهلية، استفتح الضبي مفضلياته بقصيدة له،

مطلعها: يا عبد مالك من شوق وإبراق ، قتل في بلاد هنذيل 530م، وألقى في غار يقال له "رخمان" فوجدت جثته فيه بعد مقتله ينظر: شرح ديوان

الحماسة، لأبي تمام 1:58، 57؛ وخرزانه الأدب 1:137، 138؛ والأعلام 2:97.

(3) [شراً] ساقط من: (أ).

(4) لقد تعدّدت الروايات في هذا القول، وتعدّ هذه الرواية التي تطرّق إليها الشارح أشهرها، ينظر: خزانه الأدب 1:137، 138.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:25.

قبيلة وهو غطفان بن قيس بن غيلان⁽¹⁾ فإنه نظير نزوان⁽²⁾، وإما معدول عنه كـ "محبّ" اسم رجل فإن مقتضى القانون في مثله هو الإدغام، و كـ "مَوْهَبٌ" بفتح الهاء، اسم رجل، مع أنّ مقتضاه في مثله كسر العين، إذا لا وجود لِمَفْعَلٍ بفتح العين من المعتلّ الفاء الواويّ في كلامهم.

هذا وإنّ المرتجل في مصطلح الأصوليّ قسمان: أحدهما هذا، والآخر ما نقل عن المعنى الأول، ولم يراع معنى الأول في الوضع الثاني ولا مشاحة فيه.

واشتقاق المرتجل من ارتجل الشعر⁽³⁾، إذا ابتداءً من غير تهيئه أي: إنشائه، وهو كان على رِجْلٍ يقوى اصطلاح القوم، وهو أيضاً ينقسم إلى مفرد كـ "غطفان"، وإلى مركب كـ "امرئ القيس" فإنّ الهيئة الإضافية مرتجلة، وإن كان كل من المضاف والمضاف إليه إذا وضع قبل العلمية.⁽⁴⁾

10- ب/ قال: "المُعربُ".

أقول: قالوا المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل.

كأنهم سئلوا عن مُتَعَقِّلٍ⁽⁵⁾ الواضع في وضع لفظ المعرب، وقيل لهم: ما متعقل الواضع في

وضع هذا اللفظ؟

(1) غطفان بطن عظيم كثير الشعوب، كانت منازلهم بنجد مما يلي وادي القرى وجبل طي، ثم افترقوا في الفتوحات الإسلامية، واستولت عليها قبائل

طي، وينقسم إلى ثلاثة أفاخذ عظيمة: أشجع بن ريث بن غطفان، عيس بن بغيض بن ريث بن غطفان، وذبيان، ينظر: معجم قبائل العرب 3: 888.

(2) نزوان بنو فقعس حيّ من العرب من بني أسد، قال ابن دريد: " وفَقَّعَسَ من الفَقَّعَسَةِ: وهو استرخاء، وقال الأزهري: " وبنو فقعس حيّ من بني أسد،

ولا أدري ما أصله في العربية، ينظر: الاشتقاق 180؛ وتهذيب اللغة 2: 468.

(3) ينظر: لسان العرب، مادة (ر . ج . ل).

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1: 33، 34.

(5) في هامش (ج): أي متصوّر له.

فأجابوا وقالوا: المعرب ما اختلف آخره⁽¹⁾. انتهى

أي: ما تعقله الواضع ثم وضع لفظ المعرب بإزائه هذا. فبيان المتعقل موقوف على بيان ما اختلف آخره، أي: على بيان اختلاف الآخر⁽²⁾.

وبيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع كلام العرب، فإن من تتبَّعه عَلِمَ أَنَّ مَثَل: "رَيْدٌ" يختلف آخره باختلاف العوامل، وَأَنَّ مَثَل: "هُؤْلَاءِ" لا يختلف آخره، ولا يتوقف بيان اختلاف الآخر على بيان المتعقل حتى يدور^{(3)*}.

وأما إذا سُئِلَ عن حقيقته مع قطع النَّظَرِ عن الواضع ومتعلِّقه، وقيل: ما حقيقة هذا القسم من الاسم؟

قيل في جوابه: ما اختلف آخره. انتهى

فيدور؛ لأنَّ بيان الحقيقة حينئذ يتوقف على ثبوت الاختلاف له، وثبوت الاختلاف له⁽⁴⁾ موقوف على إثبات الاختلاف له، وإثبات الاختلاف له موقوف على انكشاف الحقيقة وعلى معرفته أَنَّ هذا اللفظ معربٌ.

(1) "قوله ما اختلف آخره"، يريد من الأسماء، ولكنَّه تركه ثقة بعلم المخاطب به، ولولا ذلك التقدير، لكان اللفظ عاما يشمل الاسم والفعل المعربين،

وإنَّما مراده تفسير الاسم المعرب لا غير. ويجوز أن يكون أطلق العام، وأراد به الخاص، واحترز بذلك من المبني؛ لأنَّ المبني لا يختلف آخره،

وإنَّما يلزم طريقة واحدة من سکون أو حركة، فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم و الثبات. والمراد باختلاف الآخر اختلاف الحركات

عليه، لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير، ينظر: شرح المفصل 1:150.

(2) ينظر: شرح المفصل 1:149؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:69،70.

(3) ينظر: التخمير، 1:204.

• الدور من مصطلحات المنطقيين، وهو تَوْفُّقُ كُلِّ واحد من الشبَّتين على الآخر، ينظر: التعريفات للجرجاني 110.

(4) [وثبوت الاختلاف له] ساقط من: (ه).

ألا يرى أنّ من أنشأ تركيباً عربياً ما لم يعلم أنّ جزء التركيب معرب كما أمكنه إثبات الاختلاف له فيدور.

بل الحقّ في الجواب حينئذ أنّ يقال: جزء مركب لم يشبه مبنيّ الأصل، فبيان الحقيقة حينئذ يتوقف على ثبوت مركب خاص في الواقع كـ "زَيْدٌ قَائِمٌ". وعلى عدم مشابهة جزئه مبني على الأصل في الواقع. وعلى تصور [ذلك المركب من حيث إنه مركب]⁽¹⁾ وعلى تصور عدم مشابهة جزئه مبني الأصل وثبوت المركب الخاص / 11 - أ / وعدم مشابهة جزئه مبني الأصل، وتصورهما لا يتوقف على بيان الحقيقة حتى يدور، فتأمل⁽²⁾.

قال: "وَهُوَ⁽³⁾ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُنْصَرَفٌ [وَهُوَ مَا يَدْخُلُهُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ وَالتَّوِينُ]⁽⁴⁾، وَغَيْرُ مُنْصَرَفٍ⁽⁵⁾،"

أقول: تقسيم المعرب على هذين القسمين، مع تفسير المنصرف بهذا وغير المنصرف بذلك غير حاصر، إذ هما⁽⁶⁾ لا يشملان المعرب بالحروف بالتفسيرين المذكورين⁽⁷⁾.

وأما إذا فسّر غير المنصرف، بما وجدت فيه علتان من العلل التسع⁽⁸⁾، أو واحدة تقوم مقامهما

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(2) ينظر: التخمير 1: 201، 202.

(3) [وهو] ساقط من: (أ).

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، هـ، و).

(5) [منصرف وغير منصرف] ساقط من: (أ، ب، ج، هـ).

(6) في (د، و): لأنهما.

(7) ينظر: التخمير 1: 209.

(8) [من العلل التسع]: ساقط من: (ط).

والمنصرف بما لم يجتمع فيه علتان⁽¹⁾، ولم يوجد فيه ما ناب منابهما يكون حاصراً، فقصده ليس إلى الحصر، بل إلى أن له قسمين⁽²⁾ :

يُسمّى (منصرفاً) وهو هذا⁽³⁾. وآخر يُسمّى (غير منصرف) وهو ذلك⁽⁴⁾. وثالثاً: ليس هذا ولا ذلك وهو (المعرب بالحروف)⁽⁵⁾.

ولك أن تجعل التقسيم حاصراً بالتكلف البارد⁽⁶⁾.

قال : **”وَهُوَ الَّذِي⁽⁷⁾ مُنِعَ مِنَ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ، [وَيَفْتَحُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ، نَحْو: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ]⁽⁸⁾“**

أقول : أراد بالجرّ، الكسر المخصوص بحال الجرّ؛ لأنّ الكسر المشترك بين النصب والجرّ غير ممنوع منه على أصح المذهبين⁽⁹⁾، والتنوين تنوين التّمكّن؛ لأنّ ما سواه غير ممنوع منه⁽¹⁰⁾.

(1) وعلا منع الصرف عدّها الجمهور تسعاً، وبعضهم عشراً، أحدهما: ألف التأنيث وهي مستقلة بمنع الصرف. الثانية: موازنة هذين الجمعين، وكلاهما لا نظير له في الأحاد. الثالثة: العدل. الرابعة: كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتان. الخامسة: موافقة وزن الفعل بشروط. السادسة: وهي وما بعدها إنّما تمنع مع العلميّة، الألف والنون الزائدتان. السابعة: ألف الإلحاق المقصورة. الثامنة: تركيب المزج، ويمتنع مع العلميّة؛ لشبهه بهاء التأنيث. التاسعة: العجمة، وتمنع مع العلميّة بشروط، ينظر: شرح ابن عقيل 2: 294؛ وشرح الأشموني 2: 507؛ وهمع الهوامع 1: 78.

(2) في (ط): قسماً.

(3) أي: المستوفي الحركات والتنوين، كـ "زيد" و "رجل"، ينظر: التخمير 1: 209.

(4) أي: ما منع من الجر بالكسرة، والتنوين، كـ "أحمد" و "مروان"، ينظر: التخمير 1: 209.

(5) اعلم أنّ أصل الإعراب أنّ يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها، ينظر: شرح المفصل 1: 152.

(6) في هامش (ب، و): أي وهو أنّ التنوين في تفسير المنصرف، أعمّ من أن يكون تنويهاً أو نائباً منابه كما في التثنية والجمع المذكّر السالم، أو أنّ دخول التنوين في المتصرف مصروفًا على الإمكان، أي يدخله.

(7) [وهو الذي] ساقط من الأصل.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، د، و).

(9) في هامش (ب): كما في "مُسَلِّمَاتٍ" حال العلميّة وعلى مذهب غير الأصح هو أيضاً ممنوع، يقال حال العلميّة، " جَاعَتِي مُسَلِّمَاتٍ"، ورَأَيْتُ مُسَلِّمَاتٍ، و "مَرَرْتُ بِمُسَلِّمَاتٍ"، وهذا التنوين تنوين المقابلة، أي للمؤنث فإنه غير منصرف للعلميّة والتأنيث.

(10) ينظر: التخمير 1: 209.

فمعنى التعريف هو (الاسم المعرب)، الذي منع الكسر المخصوص بحال الجرّ وتتوین التّمكّن أي: كلٌّ منهما ممنوع منه قصدًا وبالأصالة؛ لشبهه بالفعل⁽¹⁾.

وذلك لأنّ في الفعل فرعيتين: (فرعية الاشتقاق)، و(فرعية التأليف)⁽²⁾.

وفي هذا القسم أيضا فرعيتين، إذ فيه علتان كل واحدة علة⁽³⁾ منهما فرع⁽⁴⁾ الأصل، فلما شابه الفعل وثقل منع منه⁽⁵⁾ بعض ما لا يكون في الفعل، وهو الكسر والتتوین، الذي هو⁽⁶⁾ منشأ النقل، ولم يمنع عن جميع ما لا يكون فيه؛ ليبقى بينهما فرق⁽⁷⁾.

وبعضهم قالوا: إنّ المقصود بالمنع هو التتوین فقط، ومنع الجرّ / 11 - ب/ بالتبعية⁽⁸⁾.

وهؤلاء قالوا: منع الجرّ مع التتوین أي: آثروا لفظ "مع" موضع "الواو".

”قال: وَيَفْتَحُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ، نَحْو: مَرَزْتُ بِأَحْمَدَ“

أقول: ولم يقل ينصب في موضع الجرّ. انتهى

كما هو الظاهر من إطلاق النصب في المعرب؛ لأنّ النصب علم المفعولية، فيؤول الكلام إلى

(1) ينظر: شرح المفصل 1:164؛ وهمع الهوامع 1:78.

(2) ينظر: الأنصاف 1:206؛ وشرح التصريح 2:315.

(3) [علة] ساقط من: (ط، و).

(4) في (أ، ب، ج، د، هـ): فرعي.

(5) [منه] ساقط من: (د).

(6) [هو] ساقط من: (د).

(7) ينظر: شرح المفصل 1:165؛ وشرح التصريح 2:316، 317.

(8) ومن هؤلاء العكبري الذي كان متأثرا بشيخه ابن الخشاب في هذه المسألة، وهذا مبني على أن الصرف هو ما في الاسم من الصوت، أخذًا من

الصّريف، وهو الصوت الضعيف، ينظر: الأصول 2:79؛ وأسرار العربية 36، 37؛ واللّباب 1:72.

معنى، ويكون مفعولاً في موضع الجرّ، وهل هذا إلا هذيان.

وإنّما سُمِّي القسم الذي يستوفي وجوه الإعراب، والتنوين، منصرفاً؛ لخلوصه في الاسمية لتعريفه عن

شبه الفعل، والصَّرِيفُ: في اللغة⁽¹⁾ اللبن الخالص الذي أخذ رغوته⁽²⁾.

والقسم الثاني (غير منصرف)؛ لعدم خلوصه فيها؛ لأنّ له شبهةً بالفعل⁽³⁾.

قال: "إِلَّا إِذَا أُضِيفَ، [أَوْ عُرِفَ بِاللَّامِ نَحْو: مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ، وَبِالْأَحْمَرِ]⁽⁴⁾".

أقول: هي مستثنى⁽⁵⁾ مفرغ ظرف لقوله منع، أو يفتح على اختلاف الفريقين، أي: منع عن الجرّ

كلّ وقتٍ إلاّ وقت الإضافة ودخول اللام، [ويفتح في موضع الجرّ كلّ وقتٍ، إلاّ وقت الإضافة]⁽⁶⁾

ودخول اللام، فإنّه حينئذٍ ينجر بالكسر إمّا لانصرافه بسببهما كما قال بعضهم⁽⁷⁾.

وإمّا بسبب أنّ المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط الكسرة تابع لسقوطه، وفي الحالتين لا يتصور

وجود التنوين، فلا يتصور سقوطه، فلا يتصور سقوط الكسرة فدخله مع كونه غير منصرف.

والحقّ أنّه إنّ بقي في الحالتين علتان فغير منصرف، ودخول الكسرة ؛ إمّا لأنّه تابع للتنوين في

(1) [في اللغة] ساقط من: (أ، ب، ج، هـ، و).

(2) ينظر: لسان العرب، مادة: (ص . ر . ف).

(3) قال ابن يعيش: وهو ما يشابه الفعل من وجهين، فلم يدخله جر ولا تنوين، ويكون آخره في الجر مفتوحاً، ينظر: شرح المفصل 1:165.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، د).

(5) [هي مستثنى] ساقط من: (ج، ط).

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(7) ممّن ذهب إلى أنّ الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف، أو تبع "أل" منصرفاً مطلقاً المبرد والسيرافي، وابن السراج والزجاجي والزجاج، ينظر: ما

ينصرف وما لا ينصرف 9؛ وشرح المفصل 1:167، 166؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:86، 87؛ وارتشاف الضرب 2:671، 670؛ همع الهوامع

1:77، 76؛ وشرح الأشموني 1:42.

السقوط، ولا يتصور التتوين فيهما فيسقط فيبقى الكسر، وإمّا لتقوي الاسمية بدخول أقوى الخواص
فدخله مع كونه ممنوعاً بالذات في الحالتين، ومع بقاء حكم عدم الصرف، وإمّا لئلا يكون كالفعل
في التعري عن الجرّ كلّ الأوقات وإن لم تبقيا، أو لم تبق إحداهما فمنصرف ودخول الكسر
لانصرافه⁽¹⁾.

(1) ينظر: شرح المفصل:1،168،167؛ وشرح التصريح:1،86،87.

[الإعرابُ]

قال: "الإعرابُ هُوَ اِخْتِلَافُ آخِرِ الكَلِمَةِ بِاِخْتِلَافِ العَوَامِلِ، [وَإِخْتِلَافِ الآخِرِ إمَّا بِالْحَرَكَاتِ، نَحْوِ: جَاعَنِي زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَإِمَّا بِالْحُرُوفِ]."⁽¹⁾ انتهى.

أقول: حَرَجَ⁽²⁾ بَقِيدِ الآخِرِ اِخْتِلَافِ الأَوَّلِ وَالوَسْطِ ، وَبَقِيدِ اِخْتِلَافِ / 12 - أ / العَوَامِلِ اِخْتِلَافِ الآخِرِ بِسَبَبِ آخِرِ ، كَاِخْتِلَافِ آخِرِ (مِنْ) فِي: "مِنْ زَيْدٍ" ، وَ "مِنْ ابْنِكَ" وَ "مِنْ الرَّجُلِ" ، فَإِنْ سَكُونَهُ بِالوَضْعِ ، وَفَتْحِهِ وَكُسْرِهِ بِمَلَاقَةِ السَّاكِنِ⁽³⁾.

وخرج به أيضًا قول المستفهم: "مَنُو" "مَنَّا" "مَنِي"⁽⁴⁾، حين قال المخبر: "جَاءَ⁽⁵⁾ رَجُلٌ" و "رَأَيْتُ رَجُلًا" ، و "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ" ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ اِخْتِلَافُ الآخِرِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِاِخْتِلَافِ العَوَامِلِ ؛ بَلِ سَبَبُهُ⁽⁶⁾ أَنَّ المَسْتَفْهَمَ يَرِيدُ أَنْ يَنْبَهَ عَلَى حَرَكَةِ المَسْئُولِ عَنْهُ ، [إِذَا يَجَانَسَهَا مِنْ حُرُوفِ المَدِّ وَاللَّيْنِ⁽⁷⁾ لئَلَّا يَقَعَ الاِسْتِثْبَاهُ فِي المَسْئُولِ عَنْهُ]⁽⁸⁾.

إِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الإِعْرَابُ اِخْتِلَافِ الآخِرِ ، يَلْزِمُ بِنَاءِ الأَسْمِ فِي أَوَّلِ التَّرْكِيبِ لِعَدَمِ اِخْتِلَافِ ،

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(2) [خرج] ساقط من: (ج).

(3) [الساكن] ساقط من: (ط).

(4) ينظر: المقتضب 2:305،306؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:74.

(5) ونقل السيوطي عن الجوهري: أن "مَنُ" ، في حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة، فإنك تقول لمن قال: جاعني رجل: "مَنُو" ،

ولمن قال: رأيت رجلاً: "مَنَّا" ، ولمن قال: مررت برجل: "مَنِي" ، ينظر: همع الهوامع 1:127.

(6) في (أ، ب،) : بسبب.

(7) [اللين] ساقط من: (أ، ب، ج، د، هـ، و).

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

إذا هو انتقال من بعض الحركات إلى بعض، ولعدم العوامل وهو معرب بالاتفاق⁽¹⁾.*

قلنا لا نسلم عدمه؛ لأنّ الاختلاف مطلق الانتقال من حركة إلى حركة، أو من سكن إلى حركة، والعوامل في قوة العامل والاختلاف بمعنى الوجود أي: اختلاف آخر الكلمة بوجود العامل والثاني: موجود في أول التركيب.

ولئن سلمنا أنّ الانتقال من حركة إلى حركة، لكن لا نسلم عدمه فيه⁽²⁾ في أول التركيب؛ لأنّ هذا الانتقال أعمّ من الفعل، والقوة القريبة، والثاني موجود فيه؛ لحصول إحدى⁽³⁾ الحركات وإحدى العوامل فيه، أو نقول عدمه فيه لا يضر؛ لأنّه خاصة مفارقة وفيه بحث⁽⁴⁾.

ومنهم من جعل الإعراب نفس الحركات والحروف، وعلل عدوله عن طريق الجمهور بوجهين⁽⁵⁾. أحدهما: لأنّ الحركات والحروف أمور موجودة يليق بها أن تجعل دلائل المعاني، بخلاف الاختلاف فإنّه أمر ذهني.

(1) في هامش (و): فالتعريف ليس بجامع العوامل.

• ينظر: التخمير 1:204.

(2) [فيه] زيادة في: (د).

(3) في (ج): أحد.

(4) في هامش (ب) أي: يوجد في بعض أفراد المعرب ولا يوجد في البعض الآخر، ولا يلزم من عدم الخاصة المفارقة عدم ذي الخاصة. أي في قوله: لأنه خاص مفارقة؛ نظراً لأن الإعراب نفس الاختلاف عند أكثر المحققين، وما به الاختلاف عند ابن الحاجب، ولا يجوز أن يراد بالإعراب المعرب كما قال الشارح في حاشيته، أي يوضح حمل الاختلاف عليه؛ لأنّه يلزم تكرار بيان المعرب حينئذ إذا تقدم بيانه، فالأولى من ذكره قيل هذا كما لا يخفى على أحد.

(5) أي: من الناحية وهو ابن الحاجب، قال الإعراب ما اختلف آخره، وقيل: أن الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه:

أحدهما: أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة، لما بينهما من التناسب.

والثاني: أن الحركة أيسر من الحرف، وهي كافية للدلالة على الإعراب.

الثالث: أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللزوم لها، ينظر: شرح المفصل 1:152، 153؛ واللباب 1:54، 55.

والثاني: أنّ الإعراب ثلاثة بإجماعهم، والاختلاف أمرٌ واحدٌ ناشئ من الحركات والحروف فجعلهم الإعراب / 12 - ب / نفس الاختلاف، وبخلاف إجماعهم على كونه ثلاثة، بخلاف ما إذا كان نفس الحركات والحروف، فإنّه لا مخالفة فيه للإجماع؛ لكون الحركات والحروف ثلاثة⁽¹⁾ بلا شبهة⁽²⁾.

أقول: لا نسلم أنّ لا وجود في الخارج⁽³⁾ للاختلاف، كيف وهو⁽⁴⁾ محسوس بإحدى الحواس؟

ولا نسلم أيضاً أنّ الاختلاف أمر واحد، بل هو أمور ثلاثة، انتقال⁽⁵⁾ من السكون إلى الضمة، ومن الضمة إلى الفتحة، ومن الفتحة إلى الكسرة.

قال: "وَدَلِّكَ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّةِ، مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهِيَ : أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُا وَهَنُوهُ ، وَفُوهُ ، وَذُو مَالٍ ، نَقُولُ⁽⁶⁾ : جَاءَنِي أَبُوهُ ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي"⁽⁷⁾ "

(1) [ثلاثة] ساقط من: (ط).

(2) الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه: أحدهما: أنّ الإعراب دالٌّ على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة، لما بينهما من التناصب. والثاني: أنّ الحركة أسير من الحرف، وهي كافية في الدلالة على الإعراب. الثالث: أنّ الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها. وقال ابن الأثيري: "فإن قيل: فلم كانت أربعة، أي في ألقاب البناء والإعراب قيل: أنه ليس إلا حركة وسكون، فالحركة ثلاثة أنواع: الضم والفتح والكسر، فالضم من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والسكون هو الرابع، ينظر: أسرار العربية 20، 19؛ واللباب 1: 54.

(3) [الخارج] ساقط من: (ب، ج، د، ه).

(4) في (ج): فهو.

(5) في (أ، ب، ج، ه، و): انتقاله.

(6) في الأصل: نحو.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، ط، ه، و).

أقول : قال مضافة؛ لأنها إذا انقطعت عن الإضافة أعربت بالحركات⁽¹⁾.

قال: إلى غير ياء المتكلم؛ لأنها عند الإضافة إليها، معرب بالحركات المحلية⁽²⁾ والتقديرية على

اختلاف الرأيين.⁽³⁾

وكان عليه أن يقول مكبرة أيضًا ؛ لأنها تعرب بالحركات اللفظية مصغرة نحو: أُبَيَّة، وأن يقول:

مفردة؛ لأنها تعرب بتمام الحركات اللفظية⁽⁴⁾ إذا كانت جمع تكسير، نحو: "أَبَاؤُهُ" "أَبَاءُهُ" ، "أَبَائِهِ"،

(1) إذا أضفت (أبًا ، وأخًا ، وحمًا ، وهذا) إلى ياء المتكلم كانت بياء ساكنة مخففة، وفي ذلك وجهان: أحدهما: أنهم لم يعيدوا المحذوف هنا؛ لئلا يفضي إلى ياء مشددة، قبلها كسرة، مع كثرة استعمال هذه الأسماء، فحذفوها تخفيفًا. والثاني: أن المضاف هنا مبني وهذه الحروف دوال على الإعراب، وقائمة مقامه فلم يجتمعا. وقال ابن هشام: الأسماء الستة ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتخفف بالياء وهي " ذو " بمعنى صاحب، والقم إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والحم، والهن، ويشترط في غير " ذو " أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ آدَمَ ﴾ [سورة النساء، من الآية 12]، وقوله: ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾ [سورة يوسف، من الآية 78] وقوله: ﴿ وَبَنَاتٌ لِّآدَمَ ﴾ [سورة النساء، من الآية 23]، واشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَخِي هَارُونَ ﴾ [سورة القصص، من الآية 34]، و " ذو " ملازمة للإضافة بغير اللام، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها، والأفصح في " ألهن " النقص، أي حذف اللام، فيعرب بالحركات، ويجوز النقص في الأب، والأخ، والحم، ومنه قول الشاعر:

بأبه اقتدى عدي في الكرم *** ومن يشابه أبه فما ظلم

وقول بعضهم في التنثية " أبان " و " أخان " كقول الشاعر:

إن أبأها وأبأ أبأها *** قد بلغا في المجد غابتها

ينظر: اللباب 1:94؛ وأوضح المسالك 1:33،32؛ وشرح ابن عقيل 1:50،51.

(2) أي: عند ابن الحاجب، ينظر: شرح المفصل 1:153؛ وشرح الأشموني 1:38،39؛ وهمع الهوامع 1:123،124.

(3) ذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف إعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين، وذهب

في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، كالواو والألف والياء في التنثية والجمع. وقال العكبري: فذهب سيبويه إلى أن حروف العلة فيها

حروف إعراب، والإعراب مقدر فيها. وأختلف أصحابه في الحركات التي قبله، فذهب علي الربيعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها قلب بلا نقل،

وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب، وذهب المازني أن هذه حروف ناشئة عن إشباع الحركات، ينظر: الأنصاف 1:35؛ واللباب 1:90،91؛ وهمع

الهوامع 1:123،124،125.

(4) [اللفظية] ساقط من: (أ، ب، ج، ط).

وبعض الحروف إذا تثنيت، أو جمعت بالواو والنون، نحو: "أبَوَاهُ"، [وكقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبْوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾⁽¹⁾،⁽²⁾ "وَأَبْوَيْهِ"، في: "أَبْوَانٍ" و"أَبْوَيْنِ" في: "أَبُوهُ" و"أَبِيهِ" في: "أَبُونِ" و"أَبِينِ" جمع: "أَبٌ"، على خلاف القياس لكّنه اعتمد على المثال، فإنّه من المفردة المكبرة.

فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يكتف عن قيد الإضافة بالمثال؟

قلنا: لئلا يتوهم أنّ إعرابها بالحروف مخصوص بإضافتها إلى الضمير، فإنّ الإضافة في جميع الأمثلة إلّا في "ذو"⁽³⁾ إلى المضمر، وإنّما أعربت بالحروف عند وجود هذه القيود؛ لأنّ في تعقلها ثقلاً؛ لأنها لكونها من الأمور الإضافية يستلزم تعقلها تعقل الغير، فإنّ تعقل الأب، يستلزم تعقل الابن، مع أنّ أواخرها حروف تصلح للإعراب بالانقلاب، فلو أعربت بالحركات لتضاعف /13 - أ/الثقل، ثقل التعقل، وثقل حروف العلة، وثقل الحركة⁽⁴⁾.

والجمهور على أنّ إعرابها هو⁽⁵⁾ الاختلاف الناشئ من الحروف، وبعضهم على أنّ إعرابها نفس هذه الحروف⁽⁶⁾، والبعض الآخر⁽⁷⁾ على أنّ إعرابها بالحركات اللفظية المنقولة عن أعجازها إلى وسطها⁽⁸⁾، ومنهم من جعل إعرابها بالحركات [اللفظية وجعل هذه الحروف متوالدات بالإشباع ومنهم

(1) سورة يوسف، من الآية 100.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(3) [إلا في "ذو"] ساقط من: (أ، ب، ج، ط، هـ، و).

(4) ينظر: شرح المفصل 1:156، 157؛ وشرح الأشموني 1:28، 29.

(5) في (أ): نفس هذا.

(6) وهو ابن الحاجب، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:75، 76.

(7) وهو أبو الحسن الأخفش، ينظر: ارتشاف الضرب 2:836؛ و المساعد 1:29.

(8) في (ب): أوسطها، وفي (د): أواسطها.

من جعل إعرابها بالحركات⁽¹⁾ والحروف اللفظيتين، [وَعُزِيَ إِلَى سَبِيْبِهِ أَنَّهَا مَعْرِيَةٌ بِالْحَرَكَاتِ
التقديرية، والحروف اللفظية]⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيَهَا﴾⁽³⁾، والحقُّ هو الأول، والثاني:
[أَيْضًا لَا يَبْعَدُ عَنِ الصَّوَابِ]⁽⁴⁾. (5)

وقوله: "وَحَمُّهَا".

[إِضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ]⁽⁶⁾؛ لِأَنَّ "الْحَمَّ" قَرِيبٌ زَوْجِ الْمَرْأَةِ، كَأَبِي زَوْجِهَا وَأَخِيهِ⁽⁷⁾.

قال: "وَفِي كَلِمَةٍ مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ، [نَحْوُ: جَاءَنِي كِلَاهُمَا وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ
بِكِلَيْهِمَا]."⁽⁸⁾

أقول: قال مضافاً؛ لِأَنَّهَا لَا اتِّضَاحَ لِمَعْنَاهُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ. قال: إلى مضمراً⁽⁹⁾؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ
إِلَى مَظْهَرٍ يَعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: "جَاءَنِي كِلَا أَحْوَيْكَ"، وَ "رَأَيْتُ كِلَا أَحْوَيْكَ"، وَ "مَرَرْتُ

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، ج، د، و).

(3) سورة البقرة، من الآية 147.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(5) وهذا المذهب من إتياع ما قبل الآخر للآخر وهو مذهب سيبويه والفارسي، والجمهور من البصريين وأصحابنا، وذهب قطرب والزيادي، والزجاجي
من البصريين وهشام من الكوفيين إلى أنَّ هذه الحروف هي نفس الإعراب نائبة عن الحركات، وذهب المازني وأصحابه إلى أنَّها معربة بالحركات
التي قبل الحروف، والحروف إشباع، ينظر: الكتاب 2:203؛ والإنصاف 1:45،46؛ وشرح الجمل لابن عصفور 1:51؛ وارتشاف الضرب
1:838،839؛ وشرح ابن عقيل 1:46،47؛ والمساعد 1:29؛ وشرح الأشموني 1:28،29؛ وهمع الهوامع 1:123،124.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(7) ينظر: لسان العرب، مادة: (ح م . ا).

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(9) [قال: إلى مضمراً] ساقط من: (أ).

بِكَلَا أَخْوَيْكَ⁽¹⁾.

وإنما أعرب ببعض الحروف عند الإضافة إلى مضمر؛ لأنه مثني المعنى فأعرب بأعرابه⁽²⁾.
وقيل: "كِلَاهُمَا" في الرفع، و"كَلَيْهِمَا" في النصب والجرّ وأعرب بالحركات عند الإضافة إلى مظهر؛ لأنه مفرد اللفظ فأعراب بأعرابه⁽³⁾ مثل: "العَصَا"، تقديرًا على الاعتبارين⁽⁴⁾ حقهما ولم يعكس؛ لأنّ المظهر أصل، والحركات أصل، والمضمر فرع، والحروف فرع، فأعرب بالأصل عند الإضافة إلى الأصل، وبالفرع عند الإضافة إلى الفرع؛ لأنه عند الإضافة إلى المضمر يقوى أمر التثنية فيه؛ لأنه مثني المعنى، ومضاف إلى المثني المتصل به فيعرب بإعراب المثني بخلاف ما إذا أضيف إلى مظهر فإنّه لا قوّة لأمر التثنية فيه فلا يعرب بإعرابها⁽⁵⁾.

وقيل: إنّ "كِلَا" مثني "كُلٌّ"⁽⁶⁾ وهو باطل / 13 - ب / قطعًا بوجوه:

(1) فإن أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها، هذه اللغة المشهورة، وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين، وعزاها الفراء إلى كنانة، وبعضهم يجريها معها بالألف مطلقًا، ينظر: همع الهوامع 1:136.

(2) أي أنها بمعنى المثني ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين، ينظر: شرح الأشموني 1:33؛ وهمع الهوامع 1:136.

(3) في هامش (ب) أي: أن الألف في "كلا" منقلبة عن واو أو عن ياء وعلى التقديرين إذا أضيف إلى مضمر حكمه حكم المثني في الإعراب وإذا أضيف إلى مظهر حكمه حكم "العصا" ففي أوله يكتب بالألف حالة الرفع والياء حالة النصب والجر كالمثني، وفي القسم الثاني يكتب لألف في الأحوال الثلاثة على قول من قال أن ألفه مبدلة عن الياء فيكتب بالياء وهو الأقل، وقيل لأنه في آخره ألف كما في عصا، ويكتب في حالة الرفع ألفا وفي حالة النصب والجر ياء.

أي: أن بعضهم يعربها إعراب المقصور، ومنه قول الشاعر:

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّبَتِي *** في حينَ جَدِّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا

ينظر: شرح الأشموني 1:33؛ وهمع الهوامع 1:136.

(4) اعتبار اللفظ والمعنى؛ لأن حق اعتبار اللفظ الإعراب بالحركات، وحق اعتبار المعنى الإعراب بالحروف. إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء

القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْمُنْتَنِينَ ءَأَتَتْ أُكُلَهَا﴾ [سورة الكهف من الآية 33]، ولم يقل: "أتتا"، ينظر: شرح الأشموني 1:33.

(5) ينظر: وشرح ابن عقيل 1:60،61؛ وهمع الهوامع 1:136 .

(6) قول الفراء، كون "كلا" مثني "كل" والكل مفردة و"كلا" مثناه سواء أضيف إلى مظهر؛ لأنّ المثني يعرب بالحركات على كل حال، =

أحدها: لزوم أشملية الواحد من المثني، وهو باطل قطعاً.

[ثانیهما]:⁽¹⁾ ولزوم إعرابه بالحروف مطلقاً وليس كذلك.

[ثالثیهما]:⁽²⁾ لزوم امتناع "كِلَا الرَّجُلَيْنِ جَاعِي" بلفظ الإفراد وليس بممتنع.

[رابعهما]:⁽³⁾ لزوم حفظ صيغة "كل" فيه وليس كذلك.

هذا وكان عليه أن يتعرض لاثنتين؛ لأنه معرب ببعض الحروف كالمثني وليس بمثني اللهم إلا أن يدرج في المثني، بأن يراد بالمثني ما هو في صورة المثني سواء كان مثني حقيقة أو لم يكن⁽⁴⁾

قال: "وَفِي التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُصَحِّحِ، [نَحْوُ: جَاعِي مُسْلِمَانٍ وَمُسْلِمُونَ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ]"⁽⁵⁾.

أقول: أي جمع المذكر السالم، وأما الجمع المكسر، والجمع المؤنث السالم فاختلف الآخر فيهما بالحركات، وإنما لم يختلف آخرهما بالحركات؛ لأنّ فيهما ثقلاً معنوياً، وثقل زيادة العلامة، فلو أعربا بالحركات لتضاعف الثقل؛ ولأنّ الحركات شطر الحروف، والمفرد شطر المثني والمجموع فالمناسب أن يعرب الشطر بالشطر والكل بالكل.

= ينظر: معان القرآن للفراء 2:142، 143.

(1) زيادة من المحقق.

(2) زيادة من المحقق.

(3) زيادة من المحقق.

(4) ينظر: شرح المفصل 1:158؛ وشرح ابن عقيل 1:58، 59؛ وشرح الأشموني 1:27، 28؛ وجمع الهوامع 1:135.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، ج، د، هـ، و).

وإنّما أعربا ببعض الحروف؛ لأنّهما لو أعربا بتمام الحروف، يلزم اللبس بين نصبيهما في حالة الإضافة⁽¹⁾.

يعني لو قيل في نصب المثني: "زيدان" بالكسر، وفي نصب الجمع⁽²⁾ "زيدان" بالفتح؛ لحصل الفرق حينئذ بحركة النون، فسقوطها بالإضافة⁽³⁾ لا يبقى الفرق. وأما الفرق بين رفعيهما وكذا بين جريهما، فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء، فوزّعت الحروف الثلاثة إلى المقتضيات الست، فاخصّ واحد برفع هذا، وآخر برفع ذلك، واشترك جزأهما في الياء، وكسّر ما قبل الياء، وفُتِحَ النون في الجمع، وعكس الأمر في التثنية، وحمل نصبهما على جريهما لما بين النصب والجر من التآخي⁽⁴⁾.

هذا كله ظاهر، لكن كان عليه أن يذكر هنا (عشرين) وأخواتها⁽⁵⁾؛ / 14 - أ / لأنّها معربة بالواو والياء، كالجمع المصحح، وليستا إياه لعدم المفرد، إذ لو كان (عشرون) مثلاً جمع (عشرة)؛ لوجب أن لا يطلق على أقل من (ثلاثين)؛ لوجب إطلاق الجمع على (ثلاثة) مقادير الواحد وليس كذلك؛ لأنّه نصّ في مضاعف (عشرة)، ولوجب أيضاً ألاّ يتعيّن لعدد مخصوص؛ لأنّ الجمع لا

(1) فأما التثنية وجمع السلامة فإنهما يعربان بالحروف، وتختلف أواخرها بها، فأما التثنية فإنّ إعرابها بحرفين "الألف والياء"، فالألف للرفع، والياء للنصب والجر، إلاّ أنّك تفتح ما قبل الياء، فنقول: "جاءني الزيدان والعمران"، و"رأيتُ الزيدَين والعمرَين" و"مررتُ بالزيدَين والعمرَين". والجمع السالم إعرابه بحرفين أيضاً، وهما الواو والياء، فالرفع بالواو، نحو قولك: "جاءني الزيدون والمسلمون" والجر والنصب بالياء، إلاّ أنّك تكسر ما قبل الياء في الجمع، فرقا بينه وبين التثنية، ينظر: شرح المفصل 1:161، 162؛ وشرح الأشموني 1:34، 35.

(2) [وفي نصب الجمع] ساقط من: (ط).

(3) في (ب): فبسقوطها عند الإضافة.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل 1:60، 61.

(5) أي: كان على المصنّف، أن يذكر مع جمع المذكر السالم الأعداد. فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - ملحق بجمع المذكر السالم في

إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، ينظر: شرح ابن عقيل 1:64؛ وهمع الهوامع 1:144.

يتعيّن لعدد مخصوص وليس كذلك، لأنّه نصٌّ فيه، وهكذا في البواقي⁽¹⁾.

والذي يمكن في توجيهه أن يقال: أراد بالجمع المصحّح، ما في آخره واو ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب، سواء كان جمعاً مصحّحاً⁽²⁾ مصطلحاً⁽³⁾ كـ "مسلمين"، أو لغويّاً كـ (عشرين) فهي مندرجة تحت عموم الجمع⁽⁴⁾ المصحح، فلا حاجة إلى التّعرض لباب (عشرين) على الانفراد وهذا جيّد لو مُتّل من هذا الباب أيضاً ولم يمثّل منه.

قال: "وَمَا لَا يَظْهَرُ الْإِعْرَابُ فِي لَفْظِهِ قُدْرَ فِي مَحَلِّهِ".

أقول: أيّ والاسم المعرب الذي لم يظهر الإعراب في لفظه، لمانع منه من التّعذّر والثقل، قدر الإعراب⁽⁵⁾ في محلّه أي: في نفس آخر ذلك المعرب، وإلّا لزم خلوّ المعرب عن الإعراب و هو باطل قطعاً⁽⁶⁾.

وإنّما قلنا في نفس آخر ذلك المعرب؛ لتمييز الإعراب المحليّ في المعرب عن الإعراب المحليّ في المبنيّ لا يكون في نفس آخر ذلك المبنيّ، وإلّا يلزم أن يكون معرباً.

فالمراد بالمحليّ في المبنيّ، أنّك لو أتيت في بدل المبنيّ المعرب؛ لتحقق الإعراب⁽⁷⁾ في ذلك المعرب فيظهر فيه مثلاً إذا قلت: "قَامَ هُوَ لَاءً"، كان "هُوَ لَاءً"⁽⁸⁾ مرفوع المحلّ على معنى، أنّك لو

(1) ينظر: شرح الأسموني 1:35،36.

(2) [مصحّحاً] ساقط من: (و).

(3) [مصطلحاً] ساقط من: (ط).

(4) [الجمع] ساقط من: (ه).

(5) [الإعراب] ساقط من: (ب، ج، د، ط، و).

(6) ينظر: شرح المفصل 1:162.

(7) [الإعراب] ساقط من: (ه).

(8) [هُوَ لَاءً] ساقط من: (ط).

قلت: أوقعت موقعه معرباً، وقلت: "قَامَ الرَّجُلُ"، كان ذلك المعرب مرفوعاً؛ لا أن الرفع مقدر في نفس آخر "هؤلاء"، وإلا لزم أن يظهر؛ لأن آخره / 14 - ب / لا يمتنع عن تحمُّل الحركات وأن يكون معرباً لوجود الإعراب في ذاته، بخلاف "عَصَا" في: "هَذِهِ عَصَا"⁽¹⁾، فإنَّه مرفوع المحلِّ، على معنى أن الرفع مقدر في نفس الآخر، إذ أصله: "عَصَوُ"، قلبت الواو مع حركته ألفاً، لكن لا يظهر⁽²⁾ لامتناع الألف عن ظهور الحركة، وكذا باب "حَبْلِي"، وإن لم يكن ألفه منقلبة عن المتحرك فليتأمل⁽³⁾.

قال: "كَعَصَا وَسُعْدَى".

أقول: الأوَّل منصرفٌ معربٌ بتمام الحركات تقديراً.

والثاني غير منصرف معرب ببعض الحركات تقديراً، وامتناع ظهور الحركة فيهما؛ لامتناع الألف عنه.⁽⁴⁾

وأراد بمثل: "عَصَا" الاسم المعرب المقصور المنصرف، وبمثل "سُعْدَى"، الاسم المعرب⁽⁵⁾

(1) [في: "هَذِهِ عَصَا" ساقط من: (ط).]

(2) قال ابن يعيش: وإنما حرف الإعراب في "عَصَا" وشبهه ألف، والألف لا تتحرك بحركة؛ لأنها مدَّة في الحلق، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد، ويفضي بها إلى مخرج الحركة، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن؛ لأنَّ الكلمة غير معربة، بل لئبُّ في محل الحركة، بخلاف "مَنْ"، و"كَمْ"، ونحوهما من المبنيات، فإنَّ الإعراب لا يتعدَّر على حرف الإعراب منها؛ لأنَّه حرف صحيح يمكن تحريكه، ينظر: شرح المفصل 162:1.

(3) فهذا لا يدخله شيء من الإعراب؛ لأنَّ في آخره ألفاً، والألف لا تقبل الحركة، ولا يدخله التتوين؛ لأنَّه غير منصرف؛ لأجل التأنيث اللازم، فنقول: "هذه حبلي وسكرى"، و"رأيت حبلي وسكرى"، و"مررت بحبلي وسكرى" فالألف ثابتة على كل حال لا تحذف، إلا إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى، نحو: "حُبْلِي الْقَوْمِ" و"سَكْرِي ابْنِكَ"، ينظر: شرح المفصل 163:1.

(4) ينظر: شرح المفصل 163، 162:1.

(5) [المعرب] ساقط من: (ط).

المقصود الغير المنصرف⁽¹⁾.

قال: "وَالْقَاضِي فِي حَالَتِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ"

أقول: أي وك "القاضي" ، أراد بمثل: "القاضي" الاسم المنقوص⁽²⁾ الذي آخره ياء قبلها كسرة وك "المُشْتَرِي" و "الجَوَارِي" ، و "الْعَمَى".

وإنما قال: في حالي الرفع والجر؛ لأنّ نصبه لفظي لخفة الفتحة على الياء.

وإنما قدر في حالي⁽³⁾ الرفع والجر⁽⁴⁾؛ لأنّ نصبه لفظي لخفة الفتحة على الياء، وإنما قدر في الحالتين لثقل الضمة والكسرة على الياء، ويقال: "جَاءَنِي الْقَاضِي" و "مَرَرْتُ بِالْقَاضِي" بالسكون، و "رَأَيْتُ الْقَاضِي" بالفتح.⁽⁵⁾

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (6) فَيَوْمًا يُجَازِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي

وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعَوَّلُ.

(1) والمقصود مأخوذ من القصر: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْصُورَاتٌ فِي الْحَيْمِ﴾ [سورة الرحمن، الآية 71]، أي محبوسات، وإنما لم يدخله شيء

من حركات الإعراب؛ لأنّ آخره ألفا، والألف لا تتحرك بحركة، فكان فيها مقدرًا، فإذا قلت: في الرفع: "هَذِهِ عَصَا"، ففي الألف ضمة منوية وإذا

قلت في النصب: "رَأَيْتُ عَصَا"، ففي الألف فتحة منوية، وإذا قلت في الجر: "مَرَرْتُ بِعَصَا"، ففي الألف كسرة منوية، ينظر: اللباب 1، 83، 84،

وشرح المفصل 1:162.

(2) فهذا يدخله النصب وحده مع التثنية، ولا يدخله رفع ولا جر، وإنما سمّي منقوصًا؛ لأنه نقص شيئين: حركة وحرفًا، فالحركة هي الضمة أو الكسرة

حذفت للثقل، والحرف هو الياء، حذفت لالتقاء الساكنين، ينظر: شرح المفصل 1:163.

(3) في (ط، هـ، و): الحالتين.

(4) [الرفع والجر] ساقط من: (ط، هـ، و).

(5) ينظر: الكتاب 4:183، 184؛ وشرح الأشموني 1:44، 45.

(6) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لجرير، مذكور في ديوانه 1:140.

اللغة: يجازين: يكافئن. غير ماض: غير نافذ. الغول: كل ما يغتال الإنسان أو يهلكه، وقد وصفه العرب بصفات غريبة وهم لا يعرفونه. =

بكسر الياء.

وقول آخر: (1)

تَكَادُ تَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَبَهَجَتِهَا

مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

بضمّ الياء، فشاؤ؛ ارتكبه لتعذر (2) انكسار الوزن.

كما أنّ سكون الياء في قولهم : [”يَا بَارِيَّ الْقَوْسِ يَا مَنْ لَسْتَ تَحْسُنُهَا لِأَنْ تُفْسِدَ الْقَوْسُ“] (3) أُعْطِ

الْقَوْسَ بَارِيهَا وَأَنْزِلِ الدَّارَ بَانِيهَا“ (4)، شاذٌّ، والقياس الفتح جرى على لسانهم سكون الياء؛ لكثرة

استعماله / 15 - أ / لكونه مثلاً.

= تغول: أي: تتغول، وتغولت الغول: تلتونت.

وهو من شواهد: الكتاب 3:314؛ والخصائص 3:159؛ وشرح المفصل 5:483؛ ولسان العرب، مادة: (غ . و . ل)؛ وشرح الأشموني 1:44؛ وخزانة الأدب 8:357.

الشاهد فيه: (غير ماضي)، حيث جرّ الاسم المنقوص (مَاضِي)، بكسرة ظاهرة على الياء؛ وذلك لضرورة شعرية، والقياس: حذف الياء.

(1) البيت من البحر: (البسيط)، وهو مجهول القائل.

اللغة: العوس: ضرب من الغنم، مفردها: عوسي وهي كباش بيض. سحاح: سمان، مفرده: ساحة، وساح.

وهو من شواهد: شرح شافية ابن الحاجب 3:182؛ والمفصل 509؛ وشرح المفصل 5:482؛ ولسان العرب، مادة: (ث . ف . ا).

الشاهد فيه: (مَوَالِي)، حيث ضمّ الياء ونوّنها ضرورة، والقياس تسكينها.

(2) في (ه) : بعذر .

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، ج، د، هـ، و).

(4) هو مثل من أمثال العرب، يقال في الاستعانة بالأمر بأهل الحنق والخبرة والمهارة، ينظر: مجمع الأمثال 2:19؛ والمستقصى 1:247.

[المَنْوَعُ مِنَ الصَّرْفِ]

قال: "وَأَسْبَابُ مَنَعِ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ: [الْعَلْمِيَّةُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَالْوَصْفُ، وَالْعَدْلُ وَالْجَمْعُ، وَالتَّرْكِيبُ، وَالْعُجْمَةُ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الْمُضَارِعَتَانِ لِأَلْفِي التَّأْنِيثِ]"⁽¹⁾ “

أقول : الأسباب التي بوجود⁽²⁾ اثنين منها، أو بتكرار واحد منها⁽³⁾، يمتنع الاسم عن الصرف تسعة⁽⁴⁾ وقيل: أحد عشرة، تسعة منها ما ذُكر في المتن، وواحدٌ منها شبه ألف التأنيث في⁽⁵⁾ مثل: "أَرْطَى"⁽⁶⁾ ألفه للإلحاق بـ "جَعَفَزَ"، لا للتأنيث، يقال: "أَرْطَى"⁽⁷⁾ للجنس، و"أرطاة" للواحد، وإذا سُمِّيَ به رجلٌ، امتنع عن الصرف: لشبه ألفه بألف التأنيث في الزيادة وعدم قبول التاء حينئذ؛ لأنَّ التسمية تمنع التصرف، والآخِرُ مراعاة الأصل في مثل: "أَحْمَرَ" بعد التثنية، فإنَّه إذا ما نُكِّرَ بعد ما سُمِّيَ به شخص، يبقى غير منصرف على رأي سيبويه⁽⁸⁾ نظرًا إلى أنَّه كان قبل التسمية، غير

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، د، هـ، و).

(2) في (ط): بوجودها.

(3) [منها] ساقط من: (ط).

(4) وعلل منع الصرف عددا الجمهور تسعًا، و بعضهم عشرًا، وزادها ألف التأنيث وهي مستقلة بمنع الصرف؛ لأنَّ مدخولها فرع من جهتين : التأنيث ولزومه، ينظر شرح المفصل 1:167؛ وجمع الهوامع 1:78.

(5) [في] ساقط من: (أ، ب، هـ).

(6) الأُرطَى: شجر ينبت بالرمل، والأُرطَاة: ورق شجرها يدبغ بورقها أساقى اللبن فيطيب طعم اللبن فيها، ينظر: لسان العرب، مادة (أ. ر. ط).

(7) فأما في نحو: أرطى" فالألف الزائدة للإلحاق، وما أشبه ذلك من الأسماء المذكورة التي في آخرها ألف زائدة، فهي تتصرف في النكرة، نحو: "هذا أرطَى"، و"رأيت أرطَى"، و"مررت بأرطَى"، فتتوينة دليل على تثنيته وصرفه، فإنَّ سَمِّيت به رجلا، لم ينصرف للتعريف وشبَّه ألفه بألف التأنيث، من حيث إنَّها زائدة، وإنَّها لا تدخل عليها تاء التأنيث؛ لأنَّ العلمية تحظر الزيادة، كما تحظر النقص، فنقول: "هذا أرطَى مُقْبَلًا" من غير تنوين، ينظر: وشرح المفصل 1:129؛ وارتشاف الضرب 2:864.

(8) عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي، إمام النحاة وأول من بسَّط علم النحو، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، وصنَّف كتاب اسمه: الكتاب، ت: 180هـ، ينظر: بغية الوعاة 2:229؛ وشذرات الذهب 2:277؛ والأعلام 5:81؛ ومعجم المؤلفين 2:584.

منصرف للوصفيّة، ووزن الفعل، وقد زالت الوصفيّة بعروض العلميّة لما بينهما من التّضاد العقلي
فإذا نُكّر، عاد حكم الوصف بزوال مضادة⁽¹⁾.

وقال بعضهم: اثنان، الحكاية والتركيب، أي كلّ ما امتنع عن الصرف فسبب امتناعه إمّا
الحكاية، وإمّا التركيب.

إمّا الحكاية: ففي وزن الفعل، سواء قارن العلميّة كـ "يزيد"، أو الوصف كـ "أحمر" ووجه الحكاية
في الأوّل ظاهر؛ لأنّه كان قبل العلميّة فعلاً، لا يقبل الكسر والتنوين، وبعدها يبقى ذلك الحكم⁽²⁾.

وأما الثّاني: فمشكّل؛ لأنّه لم يسبق وصفيّة الفعلية، حتى يحكى على الحالة الأولى، وإن
احتيل بأنّ ذلك الوزن، لو كان في الفعل، لمّا دخله الكسر والتنوين، فكذا لا يدخله إذا كان في
الاسم ورُدّ عدم صرف "أفكّل"⁽³⁾ حال⁽⁴⁾ الجنسيّة بعين ذلك الاحتيال مع أنّه منصرف بلا خلاف⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكتاب 101:2.

(2) وزن الفعل على ثلاثة أضرب: وزن يخص الفعل، لا يوجد في الأسماء، نحو "ضرب" و"ضرب". وضرب يكون في الأفعال والأسماء، إلا أنه في
الأفعال أغلب، نحو: "أفكّل" و"أيدع"، وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر، وذلك بأن يسمّى نحو: "ضرب"، و"علم"، و
ظرف فإنه منصرف، معرفة كان أو نكرة؛ لأنه يكثر في الاسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة. فنظير "ضرب" في الأفعال من الأسماء "جبل"،
و"قلّم" ينظر: شرح المفصل 1:169، 170؛ وشرح ابن عقيل 2:305، 306.

(3) "أفكّل"، هو السحاب الأبيض والرعدة، ينظر: لسان العرب، مادة: (ف . ك . ل).

(4) في (ج): حالة.

(5) للنحاة في تقرير العلة في منع الصرف مسلکان، الأوّل: وهو الذي عليه جماهير النحاة كـ الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد، وغيرهم من النحاة،
وهذا ما اختاره الزمخشري، أنّ الاسم إمّا امتنع صرفه لمشابهته للفعل، والثاني ذكره الخوارزمي أنّ مدار الأمر في ما لا ينصرف على حرفين
الحكاية والتركيب هذا ما ذكره "الخوارزمي من "الحكاية" و "التركيب"، فأما "الحكاية" فهي فاسدة؛ لأنّ الحكاية لا يخلو حالها من أنّ تكون حكاية
للجملة في الفعل مع فاعله، أو تكون حكاية للمفرد للفعل دون فاعله، فإنّ كانت حكاية للجملة فليس من هذا الباب في شيء، وإنّ كانت حكاية
للمفرد فهو فاسد من أمرين. وأما التركيب فهو فاسد أيضاً؛ لأنّ نقول ما نريد بالتركيب الذي زعمت كونه مؤثراً في منعه الصرف، فإنّ أردت به أنّه
متى كان في الاسم علتان فرعتان من العلل الأخرى امتنع منه الجرّ والتنوين فهذا جيّد ولكنّه هو مقصود النحاة من غير زيادة، وإنّ أردت من =

وأما التركيب ففي البواقي كـ "زَيْنَب" فإنه فيه تركيب العلميّة مع التأنيث و كـ "عُمَرَان" فإنّ فيه تركيب العلميّة مع /15 - ب/ الألف والنون وهكذا (1).

والحقُّ أنّها تسعة⁽²⁾، فإنّ شبه ألف التأنيث راجع إلى ألف التأنيث تسامحاً، ومراعاة الأصل راجعة إلى الوصف، فإنّ شرطه أن يكون في الأصل، ولو عدت مثل هذين سبباً على انفراده للزمك أن تعدّ شبه "سراويل"⁽³⁾ على تقدير كونه أعجمياً⁽⁴⁾ بـ "قناديل" سبباً على انفراده، حتى يكون الأسباب اثني عشر.

وأما الحكاية فقد عرفت ما فيها⁽⁵⁾، وأما التركيب فباطل الطرد والعكس، أمّا بطلان الطرد⁽⁶⁾؛ فلأنّ في بعض الأسماء تركيباً بالمعنى المذكور، ولا امتناع فيه عن الصرف كـ "نَدْمَان" (7) فإنّ

= لأبْدُ حصول هاتين العلتين، خلا أنّ النحاة سموها تشبيها فليس من الشبه في شيء، إنّما اسمية تركيباً إذ لا شبه بينه وبين الفعل، ينظر: الكتاب 194:3؛ والتخمير 210:1؛ وارتشاف الضرب 857:2؛ والمساعد 10:3.

(1) ومن ذلك، كـ "طلحة"، فإنّ فيه تركيب العلميّة مع التركيب اللفظي، و"إبراهيم" فإنّ فيه تركيب العجمة مع العلميّة، ينظر: شرح المفصل 169:1؛ وهمع الهوامع 1: 104 - 108.

(2) في هامش (ب): أي الممتنعة عن الصرف بالتركيب، كأنّه قيل: كيف تقول "والحقّ أنّها تسعة"، مع أنّه قد سبق أنّها أحد عشر، فأجاب بقوله: "فإنّ شبه ألف التأنيث راجع إلى ألف التأنيث تسامحاً".

(3) أمّا "سراويل" فهو عند سيبويه والنحويين أعجميّ وقع في كلام العرب، فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو "قناديل" و "ننانير" ومنهم من يجعله، جمع "سِرْوَالَةٍ"، وأنّ بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعله اسماً مفرداً، ينظر: الكتاب 229:3؛ والتخمير 219:1؛ وشرح المفصل، وارتشاف الضرب 855:2؛ وهمع الهوامع 80:1.

(4) في (أ): ثلاثة عشر.

(5) في هامش (ب): أي من الركافة وعدم الاستقامة.

(6) في (أ، ب، د، و): طرده.

(7) في هامش (ب) أي: اعلم أنّ الندمان المنصرف هو المشتق من "ندم" اللازم وهو المعاشر، يقال: رجل ندمان، أي: نديم، وامرأة ندمانة، أي: نديمة، يعني ظريفة، لا من "ندم" بالكسر، فإنّه غير منصرف اتفاقاً، كـ "عطشان"، وهو مؤنثه ندمي، كـ "عطشى" وجمع الأول: "ندامة"، والثاني: "ندامي" =

فيه تركيب الوصفية⁽¹⁾ مع الألف والنون مع أنه منصرف، وأمّا بطلان عكسه فلأنّ بعض الأسماء ممتنع مع عدم التركيب فيه، كـ "مَسَاجِدَ"⁽²⁾ مع أنّ التركيب الذي يكون أحد السببين أو سبباً تاماً لمنع الصرف ينبغي أن يكون تركيباً لفظياً، يكون أجزاؤه مرئية مسموعة وتركيب بعض الأسماء مع البعض تركيب تخيلي⁽³⁾.

قال: "العلمية" انتهى.

أقول: أي كون الاسم علماً، إمّا للعين كـ "عُمَرَان" ، أو لحقيقة الأعيان كـ "أَسَامَةَ" ، أو لحقيقة المعنى كـ "سُبْحَانَ"⁽⁴⁾، أو للموزون كـ "فُعْلَان" ، أو للعلم كـ "فُلَانَةَ" ، فإنّه وضع ليكون كناية⁽⁵⁾ ليكنّى

= ينظر: المقتضب 3:335؛ وارتشاف الضرب 2:856؛ وهمع الهوامع 1:96.

(1) في (أ، هـ): الوصف.

(2) لما كان هذا الجمع الذي ينتهي إليه الجموع، ولا نظير له في الأحاد، مكسّر على حدّه، صار كأنّه جمع مرتين، نحو: "كَلْبٌ، و" أَكْلِبٌ" و"أَكَالِبٌ و" زَهْطٌ"، و" أَزْهَطٌ" و" أَزَاهِطٌ"، وكررت العلة، وقامت مقام علتين كما في ألف التانيث. والنحويون إذا سموا رجلاً بـ "مساجد" لم يصفوه معرفة ولا نكرة إلا الأخفش إذا سمى به رجلاً صرفه، ينظر: معاني القرآن للأخفش 1:355؛ وشرح المفصل 1:179، 178؛ وارتشاف الضرب 2:853؛ وهمع الهوامع 1:80.

(3) أي: السبب الواحد من هذه الأسباب التسعة لا يمنع الصرف، اللهم إلا عند الكوفيين، فإنهم أجازوا به منع الصرف وتعلّقوا بقوله:

أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْعَيْبِ *** دِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالْأَقْرَعِ

وما كان حصنٌ ولا حباسٌ *** يفوقان مرداسَ في مجمع

ينظر: التخمير 1:222، 223.

(4) في هامش (ب) أي: فهو علم غير منصرف للعلمية، ويستعمل مضافاً غالباً ويكون علماً منقطعاً عن الإضافة نادراً، ومنه قول الشاعر:

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ *** سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَلَاخِرِ .

(5) [ليكون كناية] ساقط من: (أ، ب، ج، د، هـ، و).

به عن أعلام النساء، فهو علم الأعلام، أو لحقيقة وقت خاص كـ "سَحَرَ"⁽¹⁾، و "فُنِّيَّة"⁽²⁾: كلٌّ من أصناف العلم المذكور معتبر في عدم الصرف.

قال: "والتأنيثُ" انتهى

أقول: أي التأنيث اللّازم لفظاً كـ "حُبْلَى"، فإنّه لازم بالوضع. و كـ "طَلْحَة" فإنّه لازم بالعلميّة؛ لأنّ التسمية تمنع التصرف، أو معنى كتأنيث⁽³⁾ " زَيْنَبَ " فإنّه لازم، بمقارنة العلميّة وقيدنا التأنيث باللازم لعدم الاعتداد بغير اللّازم، ولهذا صُرِفَت الصّفات المؤنّثة كـ "ضارِبَةٌ" و "امْرَأَةٌ جَرِيحٌ"، مع وجود التأنيث والوصف⁽⁴⁾. / 16 - أ /

قال: "وَالْوَصْفُ"

أقول: أي الوصف الوضعي: وهو ما يدلّك على ذات مبهمّة باعتبار معنى معين، كـ "أَحْمَرٌ"⁽⁵⁾، معناه شيء له الحمرة.

و [الوصف]⁽⁶⁾ النحوي اللّازمي: بمنزلته فيه، كباب " ثُلُثٌ"، فإنّه وصف نحوي لازميّ، لا يقال: "ثَلَاثُ رِجَالٌ"، بل "رِجَالٌ ثَلَاثٌ"، وصرفه ممتنع للوصف اللّازميّ والعدل التحقيقي⁽⁷⁾.

(1) قال سيبويه كما تركوا صرف "سَحَرَ" ظرفاً؛ لأنّه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام، أو يكون

نكرة إذا أخرجنا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف، فصار معدولاً كما في "أخر"، ينظر: الكتاب 1:384.

(2) علم لساعة معينه، ينظر: لسان العرب، مادة: (ق، ن، ت).

(3) [كتأنيث] ساقط من: (ط).

(4) ينظر: همع الهوامع 1:108.

(5) قال سيبويه: اعلم أن أفعال إذا كانت صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنها أشبهت الأفعال، ينظر: الكتاب 3:193.

(6) زيادة من المحقق.

(7) في هامش (ب): أما كونه وصفاً نحوياً؛ لأنّه يجري على الموصوف، ويطابقه في الأشياء العشرة، نحو: "جاءني رجالٌ ثلاثٌ"، وما الوصف في =

وأما الوصف العارضي فلا اعتداد به، ولذا صرف "أَرَبٌ" ، في "مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرَبٍ" مع تحقيق

الوصف العارضي ووزن الفعل⁽¹⁾ .

قال نجم الأئمة: صرفُ "أَرَبٍ" في: " مررت بنسوة أربع" لا ينهض دليلاً على عدم الاعتداد

بالوصف العارضي، لجواز أن يكون صرفه بناء على افتقاد شرط وزن الفعل.

فإن شرطه أن لا يقبل التاء المتحركة وهو يقبلها؛ لأنه يقال: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ أَرَبَةٍ .

ومن منع افتقاد الشرط مستنداً إلى أن التاء ليست علامته للتأنيث بل للتذكير لم يأتِ بسُلطانٍ

مبين؛ لأنَّ التاء المتحركة التي يوقف عليها (هَاءٌ) من خواص الاسم سواء زيدت للتذكير أو

للتأنيث.⁽²⁾

قال: "وَوَزْنُ الْفِعْلِ" انتهى .

أقول: أي وزن الفعل⁽³⁾، الذي يخصه ولا يوجد في الاسم إلا منقولاً عن الفعل، كـ "شمر" أو عن

الأعجمي كـ "بَقَمٌ"⁽⁴⁾ *، أو يغلبه كـ "أَفْعَلٌ"، فإنه في الفعل أكثر منه في الاسم؛ لأنَّ في الفعل أربعة

= علم النحو إلا هذا، وأما كونه لازماً؛ فلأنه لا يقع فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو غيرها، بل يجري على الموصوف دائماً، وأما عدم كونه

وصف وضعياً؛ فلأنه لا يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين، أي: بل يدل على معنى فقط، أي معنى عام، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل

.88،87:1

(1) ينظر: التخمير: 1:220؛ وشرح المفصل:1،173،174.

(2) ينظر: شرح الرضى على الكافية 1:127.

(3) وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف، وهو فرع؛ لأن البناء للفعل، إذ كان يخصه، أو يغلب عليه، فكان أولى به، ينظر: شرح المفصل

1:169؛ وشرح ابن عقيل 2:296،297.

(4) "بَقَمٌ" فأتبته أبو الحسن في مفردات الأسماء، ووزنه فَعَلَ وصرّف به ما جاء على هذا المثال مسمى به، ينظر: شرح الكافية الشافية 2:1460.

• وهو صيغ معروف وهو العندم؛ ينظر: لسان العرب، مادة: (ب، ق، م).

أصناف في هذا الوزن ماضي الأفعال، وصيغة المتكلم وحده من بابي "فَعَلَ يَفْعَلُ" و "فَعِلَ يَفْعُلُ" وإحدى صيغتي التعجب⁽¹⁾.

وفي الاسم ثلاثة أصناف: أفعال التفضيل،⁽²⁾ والصفة المشبهة⁽³⁾، والجامد⁽⁴⁾، فهو في الفعل أكثر منه في الاسم فسقط احتمال العكس كما قال بعضهم⁽⁵⁾.

لكن يرد عليه عدم صرف "قَابِلٍ" إذا سُمِّيَ به رجل؛ لأنه "فاعل" في الفعل أكثر منه في الاسم مع أنَّ المذهب أنه حينئذٍ منصرف، اللهم إلا أن تمتنع الأكثرية في الفعل ويدعي العكس⁽⁶⁾.

قال المتقدمون: إنما يؤثر وزن الفعل إذا/ 16 - ب / اختصَّ به أو كان في أوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء سواء كان غالباً في الفعل أو مغلوباً، فحينئذٍ لا يَرِدُ نحو: "قَاتِلٍ" إذا سُمِّيَ به "رجل" لعدم الاختصاص وعدم الزيادة، في أوله.

قال بعضهم⁽⁷⁾: ما نقل عن الفعل وجعل علماً يمنع عن الصِّرف، سواء اختصَّ به أو غلب فيه أو كان في أوله زيادة أو لا، "فَضْرَبَ" إذا سُمِّيَ به رجل امتنع به عن الصرف، وهذا⁽⁸⁾ يقرب من

(1) ينظر: التخمير: 1:220؛ وشرح المفصل: 1:170،171.

(2) أي: كـ "أبيض" و "أحمر".

(3) أي: كـ "أحول".

(4) كـ "أفكَلٍ" و "أزْنَبٍ" ونحوهما.

(5) وهو قول ابن الحاجب، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:90،91.

(6) ينظر: شرح المفصل 1:172.

(7) وهو عيسى بن عمر النحوي، فقد ذهب إلى منع صرف ما سُمِّيَ بشيء من ذلك، واحتج بقول الشاعر:

أنا ابنُ جَلَا وطَلَاغُ الثَّنَائِيَا *** متى أضع العِمَامَةَ تعرفوني

ينظر: الكتاب 3:207؛ وشرح المفصل 1:172،173؛ وهمع الهوامع 1:98.

(8) [هذا] ساقط من (و).

مذهب الحكاية⁽¹⁾.

قال : "العدل".

أقول : أي انتقال مادة الاسم عن الهيئة إلى هيئة أخرى، مع أن الأصل أن تكون على تلك الهيئة، فالمادة منقلبة، والهيئة الأصلية منتقل عنها، والهيئة الأخرى منتقل إليها⁽²⁾، وبقيد العناية خرج من التعريف مثل: "رَجَلِي" و "رَجُلَانٍ"؛ لأنه ليس الأصل في مثل هذين البابين أن يكون على الهيئة الأصلية؛ لأنه حينئذ يختل المعنى المستفادة من الهيئة العارضية، بخلاف "ثلاث" و "عُمَر"؛ فإنهما لو كانا على الهيئة الأصلية لم يختل المعنى⁽³⁾.

فإن قيل: "جَاعَنِي رِجَالٌ ثَلَاثٌ"، كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص، وكذلك إذا قيل: "جَاعَنِي رِجَالٌ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ"⁽⁴⁾، وكذلك التسمية بـ "عَامِرٍ" و "عُمَرٍ"⁽⁵⁾، ولا تفاوت في المعنى بين المعدول والمعدول عنه، ثم العدل قسما:

تحقيقي : وهو أن يوجد بدون ملاحظة عدم الصرف، بدون علتين دليل يدل على انتقال المادة من هيئة إلى أخرى.

(1) أي الجمل تحكى إذا سمى بها، نحو: "بَرَقَ نَحْرُهُ"، و "شَابَ قَرْنَاهَا، ينظر: الكتاب 3:207؛ وشرح المفصل 1:173.

(2) العدل هو أن تريد لفظاً، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً، والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فذلك

كان سبباً؛ لأنه فرع على المعدول عنه، ينظر: شرح المفصل 1:174.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:95.

(4) أي أنه عدل في الأعداد، نحو: "جَاعَنِي الْقَوْمُ أَحَادٌ وَمُوجِدٌ، وَثَنَاءٌ وَمُنْتَى، وَثَلَاثٌ وَمَثَلٌ، وَإِنَّمَا كَانَ مَعْدُولاً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: "جَاعَنِي الْقَوْمُ وَاحِدًا

وَاحِدًا، وَالثَّانِي الثَّانِي، وَثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ، ينظر: التخمير 1:220؛ وجمع الهوامع 1:83.

(5) "عُمَرُ"، علما معدولا عن "عَامِرٍ" وصفاً، وهو مصروف على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الأسماء، و "عُمَرُ" لفظة من لفظ "عَامِرٍ"، وهو غير

مصروف، فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيرا عنه، ينظر: شرح المفصل 1:175، وارتشاف الضرب 2:868.

وتقديري : وهو ما لا دليل فيه على انتقال سوى عدم الصرف بدون علتين .

أما الأول: ك "ثَلَاثَ " في: "جَاءَنِي رِجَالٌ ثَلَاثٌ"، فإنه معدول عن المكرر أي: عن ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ فإنَّ الغرض من جريه على الموصوف، تقسيم الموصوف على العدد المخصوص، أي: "جَاءَ رِجَالٌ"، منقسمة إلى هذا العدد بالغاً ما بلغ، والمقسم في كلامهم مكرر/ 17 - أ / نحو: "أَبْصَرْتُ الْعِرَاقَ بَلَدًا بَلَدًا"، و " قَرَأْتُ الْكِتَابَ بَابًا بَابًا"، فهو معدول عن المكرر⁽¹⁾.

وأما الثاني: فلأنَّ مثل: "عُمُرٌ" وحده غير منصرف، وليس فيه غير العلميَّة، فقدّر فيه العدل حفظاً لقاعدة عدم الصرف، وإلاّ لم يوهم فيه العدل فضلاً عن أن يجزم به إذ المنصرف على هذا الوزن كثير ولا تقدير عدل فيه⁽²⁾.

قال: " وَالْجَمْعُ " انتهى .

أقول: أيّ والجمع الذي ليس على زنته⁽³⁾ واحد ، ك "مَسَاجِدَ" ، و "مَصَابِيحَ"، فإنّ هذين الوزنين من الجمع، لما لم يوجد عليهما واحد من الوحدات العربيَّة تقوي الجمعيَّة⁽⁴⁾، ونابت مناب العلتين فامتعا عن الصرف، وقيل في هذين الوزنين ما جمعا مرتين، ك" أَكَالِبٍ" جمع: "أَكْلِبٍ"، جمع: "كَلْبٍ"⁽⁵⁾، و "أَنَاعِيمٌ"، جمع: "أَنَعَامٍ"، جمع: "نَعَمٍ"، فامتتع ذلك لتكرار الجمعيَّة، ثمّ مالم يجمع مرتين

(1) ينظر: شرح المفصل 1:177، 178.

(2) ينظر: التخمير 1:220، 221.

(3) في (أ): وزن.

(4) أي الجمع المانع من الصرف، فهو كل جمع يكون ثلثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، ك" وَاِبٍ"، و" مَخَاذٌ" و" مَسَاجِدَ" و

منابرٌ" و" مفاتيحٌ"، فكل ما كان من هذا النوع، فإنّه ينصرف نكرة ولا معرفة، ينظر: التخمير 1:220، 221؛ وشرح المفصل 1:179، 178.

(5) [جمع كلب] ساقط من: (ط).

من هذين الوزنين، ك "مَسَاجِدَ" و "مَصَابِيحَ" حُمِلَ عليه في عدم الصرف للمشكلة⁽¹⁾، يَرِدُ على الأول مثل: "أَفْلَسِ" فَإِنَّهُ جَمْعٌ⁽²⁾ لا نظير له في الآحاد مع أَنَّهُ منصرف بالاتفاق.

ولو قيل: هو الجمع الذي ليس على زنته واحد، وكان بعد ألف التفسير حرفان متحركان، ك "مَسَاجِدَ" أو "ثَلَاثَةَ" أو سَطْحًا ساكن ك "مَصَابِيحَ" لم يرد مثل: "أَفْلَسِ"⁽³⁾.

قال: "وَالْتَرْكِيْبُ"

أقول: أي التركيب المقارن بالعلمية، ولا يكون منقولاً عن المركب النسبي، ولا يكون ثانيه صوتاً ولا متضمناً معنى الحروف قبل النقل⁽⁴⁾، أما مقارنة العلمية فتلزم لأن يكون التركيب⁽⁵⁾ المعتبر هو اللازم. و أما عدم النقل عن النسبي؛ فلأنه حينئذ يحكى على ما هو عليه قبل النقل، ك" تَأَبَّطُ شَرًّا" و "عبدالله" و "حيوان ناطق" علماً.

وأما عدم كون ثانيه صوتاً، ولا متضمناً لمعنى الحرف؛ فلأنه حينئذ مبني/ 17 - ب / لا حظاً له مبني في الصرف ولا عدمه⁽⁶⁾.

قال المصنّف في "المفصل"⁽⁷⁾:* إذا جعل مثل: "خَمْسَةَ عَشَرَ" علماً، ففيه وجهان البناء

(1) ينظر: أوضح المسالك 1:41.

(2) [جمع] ساقط من (ب، ج، د).

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:100؛ وشرح الجمل لابن عصفور 2:339.

(4) والمراد بالتركيب الذي لم يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف، وذلك نحو: "حضر موت" و"بعليك"، ينظر: التخمير 1:221.

(5) [التركيب] ساقط من: (ب، ج، و).

(6) ك "خمسَة عشر"، إذا سميت به، فلك أن تقره على حاله، وأن تعربه إعراب المتضايقين، وإعراب مالا ينصرف ينظر: شرح المفصل 1:183، 184؛

شرح الجمل لابن عصفور 2:330؛ وارتشاف الضرب 2:866؛ والمساعد 3:33.

(7) المفصل في النحو، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت:538هـ، بدأ بتأليفه يوم الأحد، في أول شهر رمضان، سنة

514هـ، وجعله على أربعة أقسام: الأول: في الأسماء، والثاني: في الأفعال، والثالث: في الحروف، والرابع: في المشترك من أحوالها، وقد اعتنى =

والإعراب مع عدم الصرف⁽¹⁾.

قال: " وَالْعُجْمَةُ ".

أقول: أي والعجمة⁽²⁾ التي كانت علماً في العجم قبل النقل؛ لأنّ العجمة التكرية يتصرف العرب فيها بخواص عربية، بحيث لا يبقى فيها رائحة العجمة بعد النقل، ثم سمي بها فلا يبقى لها أثر في منع الصرف⁽³⁾.

قال نجم الأئمة: إنّما يؤثر، إذا كان الأعجمي علماً في أول استعماله عند العرب بعد النقل وقبل التصرف، سواء كان علماً في العجمة قبل النقل⁽⁴⁾ أو لم يكن، وظني أنّه ليس ببعيد عن الصواب⁽⁵⁾.

إذ المقصود من العلمية في العجم⁽⁶⁾ عدم التصرف فيه بعد النقل، وإذا كان علماً قبل التصرف فالمقصود من اشتراط العلمية حاصل حينئذ يؤيدّه عدم الصّرف، " قالون"⁽⁷⁾ لكونه لقباً لابن

= به أئمة هذا الفن، فشرحه: الشيخ ابو عمرو عثمان ابن عمر، المعروف ابن الحاجب، وسمّاه الإيضاح، ت: 646هـ، والشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسن العسكري النحوي، وسمّاه الإيضاح أيضاً، ت: 610هـ، ينظر: كشف الظنون 2: 1774.

• في (أ، هـ): مفصله.

- (1) ينظر: المفصل 45.
- (2) قال ابن يعيش: ليس المراد من العجمة لغة فارس، بل ما كان خارجاً عن كلام العرب، من روم ويونان وغيرهم ينظر: شرح المفصل 1: 185.
- (3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1: 111، 112.
- (4) [قبل النقل] ساقط من: (ط).
- (5) ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 161، 162.
- (6) في (ب، و): العجمة.
- (7) قال أبو حيان ويكون الخلاف في " قالون"، " بُنْدَار"، فيصرفان على قول الدجاج، ويُمنَعانِ على قول الجمهور، وفَرَّقَ ابن عصفور بين " قالون" و"صَرْفُهُ"، و" بندار" لم يصرفه ولا فَرَّقَ، ينظر: ارتشاف الضرب 2: 875.

نافع" (1) قبل التَّصَرَّف؛ لجودة قراءته، وهو قبل النقل رومي معرَّب بمعنى: الجيِّد (2).

قال: " والألفُ والنونُ المضارعَتانِ لألفي التَّأنيثِ " .انتهى

أقول: أي المشابهتان لألفي التَّأنيث في عدم قبول التاء، فإنْ كان في الاسم فشرطه العلميَّة لئلا يقبل التاء ويتحقَّق الشَّبه، وإنْ كان في صفة فشرطه انتفاء "فعلانة" ليثبت الشبه (3).

ثم إنَّ الكوفيين على أنَّ منعه ليس بمضارعه، لألفي التَّأنيث بل هو كسائر الأسباب، والبصريين على أنَّ منعه للمضارعة (4).

وبعضهم على أنَّه مستقل في المنع كالمشبه به، ولا أثر للعلميَّة في الاسم، ولا للوصف في الصفة، والجمهور منهم على عدم استقلاله؛ لأنَّ المُشَبَّه دون المُشَبِّه به، فلا يلزم من استقلال المشبه به استقلاله (5).

(1) عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، أحد القراء المشهورين، ومن أهل المدينة مولداً ووفاء، وقد انتهت إليه الرياسة في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز، وكان أصمَّ يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيردُّ عليه اللحن والخطأ، فقرأ على شيخه نافع، وكان لقالون عند شيخه نافع مكانة خاصة، كما قرأ على أبي جعفر، وعيسى بن وُرْدان، وغيرهم، وقد روى الحديث عن محمد بن جعفر بن أبي كثير، وعن عبد الرحمن بن أبي يزيد، ونافع بن أبي نُعَيْم، وآخرين، ت: 220هـ، ينظر: غاية النهاية: 1: 542؛ وسير أعلام النبلاء 10: 270؛ والأعلام 5: 110.

(2) قالون بالرومية بمعنى "أصبت"، ومنه حديث عليّ - كرم الله وجهه- حين سأل شريحا مسألة باب الصواب، فقال له عليّ: قالون، أي أصبت، وجعل الزمخشري معناها بمعنى جيِّد القراءة، ينظر: المعرب 277؛ وجامع التعريب 244.

(3) قال سيبويه: في باب ما لا ينصرف على وزن "فعلان" ذي "فعلي"، فيمتنع خلافاً للمبرد في زعمه أنه امتنع، لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التَّأنيث، ينظر: الكتاب 3: 205؛ والمقتضب 3: 335؛ وارتشاف الضرب 2: 856.

(4) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يلحظ الشبه بألف التَّأنيث، بل كونها زائدتين لا تلحقهما الهاء، وقال ابن عقيل: "ولازم التنكير بخُلفٍ نحو: "رَجُلٌ لَحْيَانٌ"، فمن صرف فلعدم شبه زيادته بألف التَّأنيث إذ لا مؤنث له، وَمَنْ مَنَعَ فَلتقدير "فَعَلَى"، فلو فرضت امرأة لها لحية كبيرة لكان الإلحاق بباب "سكران" أولى من الإلحاق بباب "سفيان"، ينظر: شرح المفصل 1: 186؛ وارتشاف الضرب 2: 856؛ و المساعدة 3: 9.

(5) ينظر: همع الهوامع 1: 101.

قال: "وَمَتَى اجْتَمَعَ فِي الْأِسْمِ سَبَبَانِ مِنْهَا، أَوْ تَكَرَّرَ (1) وَاحِدٌ لَمْ يَنْصَرِفْ". انتهى

أقول: أي في الاسم المعرب؛ لأنَّ الأسباب لا أثر لها في / 18 - أ / المبني، وإنَّما احتيج في منع الصرف إلى سببين أو تكرر واحد؛ لأنَّ الاسم بواحد غير متكرر يتمايل بين الصرف وعدمه فيجذبه الصرف لأصالته فينصرف، فالْبُدُّ من واحد (2) آخر، أو من تكرر (3)؛ لـيترجح (4) جانب الفرع فيمتنع عن الصرف (5).

ووجه الامتناع عند اجتماع اثنين أو تكرر واحد، هو أنَّ كلا من الأسباب فرع لأصل، فإنَّ العلميَّة فرع الجنسيَّة، والتأنيث فرع التذكير، والوصف فرع الموصوف، ووزن الفعل فرع لوزن الاسم، والعدل فرع المعدول عنه، والتركيب فرع الإفراد، والجمع فرع الواحد، والعجمة فرع العربيَّة، والألف والنون فرع لألفي التأنيث عند البصريين (6)، أو لِمَا زيدتا عليه عند الكوفيين (7) فيكون في الاسم فرعيتان، كما أن في الفعل فرعيتين "فرعية التأليف"، و "فرعية الاشتقاق"، فيمتنع عن الكسر

(1) في (أ): تكرر .

(2) [واحد] زيادة في (أ).

(3) في (أ): تكرر واحد.

(4) في (أ): لترجح.

(5) الأسباب المانعة من الصرف تسعة على المشهور؛ فهذه التسعة متى اجتمع منهنَّ اثنتان في اسم، أو واحد يقوم مقام سببين، امتنع من الصرف، فلم يدخله جرٌّ ولا تنوين، ويكون في موضع الجرِّ مفتوحاً؛ وذلك قولك: " هذا أَحْمَدُ وعمرٌ"، و " مررت بأحمدَ وعمرَ"، وإنَّما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه، وذلك أنَّ كلَّ واحد فرع على غيره، فإذا اجتمع في الاسم سببان، فقد اجتمع فيه فرعان، فصار فرعا من جهتين: أحدهما: أنَّه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسم لا يفنقر إلى فعل، فكان فرعا عليه. والآخر: أنَّه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء، فلَمَّا أشبهه في الفرعيَّة، امتنع منه الجرُّ والتنوين، كما امتنع من الفعل، ينظر: شرح المفصل 1:167؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:119.

(6) [عند البصريين] ساقط من: (أ، ب، ج، د، و).

(7) [عند الكوفيين] ساقط من: (أ، ب، ج، د، و).

والتنوين امتناع الفعل عنهما.

قال: "إِلَّا مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: سَاكِنِ الْوَسْطِ".

أقول: الموصول مع الصلة⁽¹⁾ مستثنى من⁽²⁾ فاعل لم ينصرف، أي: لم ينصرف وجوباً على سبيل القطع، إلا ما كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، فإنه حينئذ لا قطع بعدم الصرف، بل يجوز الصرف وعدمه⁽³⁾.

وإنما قلنا وجوباً على سبيل القطع؛ لأن عدم الانصراف لو أخذ مطلقاً لم يصح الاستثناء كما لا يخفى على من له أدنى ذوق.

أما الصرف فلخفته؛ لأن عدم الصرف لدفع ثقل السببين وخفة الاسم تعارض ذلك الثقل.

وأما عدم الصرف فلأعمال السببين مع قطع النظر عن خفة⁽⁴⁾ الاسم⁽⁵⁾.

قال: "كَ تُوْجٍ وَ لُوْطٍ"، فَإِنَّ فِيهِ مَذْهَبَيْنِ، الصَّرْفُ لِخَفَّتِهِ، وَعَدَمُ الصَّرْفِ لِخُصُولِ السَّبْبَيْنِ

انتهى.

(1) في (أ): صلته.

(2) في (أ): عن.

(3) قال أبو حيان: الثلاثي الساكن الوسط تأصلاً كـ "شَمْسٌ"، أو عارضاً كـ "فَخْذٌ" أو مُسَكِّناً بعد التسمية، أو إعلالاً كـ "دار"، وسميت به مؤنثاً، ولم تضاف إليه عجمة، جاز الصرف ومنعه، على قول الجمهور، والمنع أكثر وأجود، ينظر: ارتشاف الضرب 2: 878.

(4) [خفة] ساقط من: (ط).

(5) قال سيبويه: هذا باب تسمية المؤنث اعلم أن كل مؤنث سمئته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سمئته بثلاث أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كـ "سُعاد"، فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود وتلك الأسماء، نحو: قَدْرٌ، وَعِزٌّ، وَدَعْدٌ، ينظر: الكتاب 3: 240، 241.

أقول: فإنّ في كل واحد منهما العلميّة والعجمة، يجوز صرفه للخفه، وعدمه؛ لإعمال السببين وكذا ما أحد سببيه تأنيث كـ "هِنْدٍ" ولم يمثل منه؛ لأنّ جواز / 18 - ب / الأمرين فيه مقطوع وورد به استعمال الفصحاء⁽¹⁾.

قال الشاعر:⁽²⁾

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا

دَعْدٌ وَلَمْ تُسُقْ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ

وإمّا ما أحد سببيه عجمة كـ "نُوحٍ" فإنّ جواز الأمرين فيه لمجرد القياس⁽³⁾، ولم يرد استعمالهم بعدم صرفه، حتى إنّ بعض المتأخرين⁽⁴⁾ قطع صرفه واستدل بالمنقول والمعقول.

أمّا المنقول: فوروده منصرفاً في التنزيل⁽⁵⁾، وغيره من كلام العرب⁽⁶⁾ العرباء الفصحاء⁽⁷⁾.

(1) قال ابن يعيش: اعلم أنّ ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث، إذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف؛ لاجتماع السببين، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه، فكان الخفة قاومت أحد السببين، فبقي سبب واحد، فانصرف. وقال الأشموني ممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن الدهان، وابن خروف، ينظر: شرح المفصل 1:193؛ وارتشاف الضرب 2:876، 877؛ وشرح الأشموني 2:529.

(2) البيت من البحر: (المنسرح)، وتضاربت نسبته، فهو ينسب لجرير في ملحق ديوانه 1021، وعبدالله بن الرقيات في ملحق ديوانه 178.

اللغة: تتلفّع: تتغطّى. المئزر: الرداء، أو الستر. العلب: جمع العلبة، وهي إناء من جلود الإبل أو الخشب. وهو من شواهد: الكتاب 3:241؛ والمقتضب 3:350؛ والمفصل 45؛ وشرح المفصل 1:193؛ و قطر الندى 327؛ وشرح الأشموني 2:527. الشاهد فيه: صرف (دعد) ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

(3) قال سيبويه: وأمّا "نُوحٌ"، و "هُودٌ"، و "لُوطٌ"، فتنصرف على كلّ حال لحقتها، ينظر: الكتاب 3:235؛ وشرح التصريح 2:334.

(4) وهو ابن الحاجب، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:119.

(5) كقوله تعالى: ﴿صَرَِبَ اللَّهُ مُتَكَلِّفِينَ كَفَرُوا أَمْرًا نُوحٍ وَأَمْرًا لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ﴾ [سورة التحريم، من الآية 10].

(6) كقول الشاعر: أَلَا حَيْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ *** وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

(7) [الفصحاء] زيادة في: (أ).

وأما المعقول: فهو أنّ العجمة سبب ضعيف لا تعارض الخفة بخلاف التأنيث، فلذا مثّل منه ولم يمثّل من باب " هِنْدٍ " . ثمّ أنّه أراد بـمِثْل " نُوحٍ " و " لُوَطٍ " ما فيه سببان من هذا النوع، سواء كان أحد السببين عجمة⁽¹⁾ كـ " نُوحٍ " أو تأنيثاً كـ " هِنْدٍ " ⁽²⁾ .

وأما ما فيه أسباب ثلاثة من هذا النوع كـ " ماه"⁽³⁾ و " جُور"⁽⁴⁾ فإنّ كِلَا منهما علمٌ بِلدَةٍ مخصوصة، ففيها العلميّة، والعجمة، والتأنيث المعنويّ، فلا مقال في امتناع صرفه؛ لأنّ الخفة لو عارضت أحدهما، بقي اثنان بلا معارضيّ⁽⁵⁾، فيمتنع قطعاً⁽⁶⁾ .

فإنّ قيل: فلنُعَارِضُ العلميّة، والآخران مشروطان بها، وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فلينصرف.

قلنا: وجود العلم شرط لتأثيرهما لا أثره، والخفة تعارض الأثر.

(1) عجمة[ساقط من (أ)].

(2) قال ابن يعيش: اعلم ان اعتمادهم في نحو: "هند" و "دعد" وما كان مثلهما الصرف ومثّعه، واعتمادهم في نحو: "نوح" و "لوط" الصرف ألبتّة، مع تساويهما في الخفة؛ لسكون أوسطهما، دليل على حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة، وقال: أن صاحب الكتاب لم يفرق بين "هند" و "جمل" وبين "لوط" و "نوح"، وجعل حكم "نوح" و "لوط" في الصرف ومنعه كـ "هند"، و "دعد"، وهو القياس إلا أنّ المسموع ما ذكرنا، ينظر: شرح المفصل 1:194؛ وهمع الهوامع 1:108.

(3) "ماه": موضع يذكر ويؤنث، وماه دينار: مدينة أيضا، ينظر: لسان العرب، مادة: (م . و . هـ).

(4) "جور": اسم بلد مؤنث يذكر، وقيل: مدينة من مدن فارس، وهي مدينة فيروز آباد من أعمال شيراز، ينسب إليها الورد الجوري، وقيل هي محلة بنيسابور، ينظر: تاج العروس، مادة: (ج . و . ر)؛ ولسان العرب، مادة: (ج . و . ر).

(5) في (أ): عارضٍ.

(6) متفقون على وجوب منع الصّرف في " ماه" و " جور" فلو كانت العجمة لا أثر لها في الساكن الأوسط لكان حكم " ماه" و " جور" حكم " هند" و " دعد" في منع الصّرف وجوازه، ولمّا تخالفا دلّ على اعتبار العجمة في الساكن الأوسط فثبت أنّ نحو: " هند" كـ " نوح ولوط" وهو قويّ جدا بالنظر إلى المعنى؛ إلا أنّه لم يسمع منع صرفه نحو: " نوح ولوط " مع كثرة استعماله، والمختار منع صرف باب "هند" ، فوجب أخذ قيد في العجمة وهو أن يشترط في اعتبارها الزيادة أو الحركة على القول الآخر وحينئذ يقع الفصل بين "نوح وهند" ، وقال: أنّ الجواب عن " ماه" و " جور " =

قال "وَكُلُّ عِلْمٍ لَا يَنْصَرِفُ، يَنْصَرِفُ [عِنْدَ التَّنْكِيرِ فِي الْغَالِبِ] (1)".

أقول: أي كل علم (2) غير منصرف أحد سببيه أو أسبابه العلمية ينصرف عند التنكير، أي: عند إرادة فرد ما من الأفراد المسماة بهذا الاسم بالأوضاع المتعددة؛ وذلك لأن ما هو مشروط بها من الأسباب يكون زوال العلمية زوالها، فيصرف لبقائه بلا سبب، وما هو غير مشروط بها كالعَدْل ووزن الفعل وإن لم يكن زوالها، زوالهما / 19 - أ / لكن يبقى بعد التنكير سبب واحد فينصرف، وهما متضادان استقراء، فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما (3).

و[قول الشاعر] (4):

.....

..... إصمت..... (5)

علم برية، من "نصمت" بكسر العين وإن لم يشتهر، فلا قدح به لكلية تلك الكلية .

وأما الجمع والتأنيث بالألف فلا أثر للعلمية فيهما لاستقلالهما في المنع.

وأما الوصف والألف والنون فيه فلا تُجامعُهما لتضادهما.

= أن السكون إنما يقاوم التأنيث بشرط أن لا يتقوى بالعجمة، ولا يلزم من كون العجمة مقوية في امتناع مقاومة السكون أن تكون سببا فيما سكن وسطه،

فتتدفع بذلك الشبهة، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:118، 119؛ وهمع الهوامع 1:109.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، ط، هـ).

(2) [علم] ساقط من: (ج، د، هـ، و).

(3) ينظر: شرح المفصل 1:193.

(4) زيادة من المحقق.

(5) البيت سبق تخريجه 63.

وإنما قال: " فِي الْعَالِبِ " .

لأنّ مثل: " أَحْمَرَ " يبقى غير منصرف، وبعد التتكير أيضًا على رأي سيبويه⁽¹⁾؛ لأنّه كان في الأصل وصفًا وقد زال بالعلميّة، فبعد زوال العلميّة يعود الحكم الأصلي لزوال المعارض⁽²⁾.

وأما عود نفس الوصف فلا قائل به؛ فإنّ معنى " أَحْمَرَ " قبل التسمية⁽³⁾ شيء له الحمرة وبعدها ذات مشخصة، وبعد التتكير شخص ما من الأشخاص المسماة بهذا الاسم، فالعائد حكم الوصف لا على نفسه .

وعلى رأي الأخفش⁽⁴⁾ ينصرف⁽⁵⁾؛ لأنّ الوصفية زالت بالعلميّة، وهي زالت بالتتكير والساقط لا يعود⁽⁶⁾.

والجواب : أنّ العائد ليس نفس الساقط بل حكمه، وها هنا فائدة لا بدّ للتبويه عليها:

وهي أنّ خلافها يجري في كل⁽⁷⁾ ما أحد سببويه قبل التسمية وصف.

(1) ينظر: الكتاب 3:195.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 2:859.

(3) في (ب، ج، د، و) العلمية.

(4) سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، أبو الحسن الأخفش الأوسط، عالم من علماء النحو والعربية، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه،

وذكر الزبيدي أنّ الأخفش صحب الخليل قبل صحبته لسببويه، وأخذ عنه: الجرمي، وأبو جعفر الزبيدي، والرياشي، والمازني، وغيرهم، له من الكتب:

الأوسط في النحو، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، وغيرها، ت:215هـ، ينظر: بغية الوعاة 1:588؛ وطبقات النحويين واللغويين 73؛ وشذرات

الذهب 3:73؛ والأعلام 3:102؛ ومعجم المؤلفين 1:769.

(5) ينظر: المساعد 3:25؛ وشرح الأشموني 2:534، 535؛ وهمع الهوامع 1:116.

(6) ينظر: وشرح المفصل 1:193.

(7) [في كل] ساقط من: (أ).

والآخر "أخر" (1). سوى أفعال التفضيل، فإنه لا يجري فيه خلافهما؛ لأن التسمية لو قارنت بـ "من" يبقى غير منصرف بعد التثنية اتفاقاً؛ لأن من مذكرة للوصف الزائلة فكأنها غير زائلة، وإذا لم يكن بمقارنة من ينصرف بعد التثنية بالاتفاق؛ لضعف معنى الصفة فيه؛ لأنه يجري على الفعل المنصرف بحسب المعنى (2).

(1) "أخر" لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأن "أخر" خالفت أخواتها وأصلها. وذهب الأخفش إلى صرفه، ينظر: الكتاب 3:224،225 المقتضب 3:377؛ وارتشاف الضرب 2:873.

(2) وذلك أن "أخر" من باب أفعال التفضيل فحقه ألا يثنى، ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة، فعدل في تجرده منهما، واستعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من معنى. وقال السيوطي: أي استثنى من ذلك ما كان أفعال التفضيل مجرداً من "من" فإنه إذا سمي به، ثم نكر انصرف بإجماع؛ لأنه لم يبق فيه شبه الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلا بـ "من" ظاهرة أو مقدرة، ينظر: شرح الأشموني 2:515؛ وهمع الهوامع 1:116.

[القَوْلُ فِي وُجُوهِ الإِعْرَابِ]

قال: ” المَرْفُوعَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ [أَصْلٌ وَمُلْحَقٌ بِهِ فَالْأَصْلُ هُوَ الْفَاعِلُ] (1)“.

أقول: لَمَّا كَانَ وَجُوهُ إِعْرَابِ الْإِسْمِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، كَانَ أَقْسَامُ الْمَعْرَبِ بِالضَّرُورَةِ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا / 19 - ب / وَمَجْرُورًا، وَإِنَّمَا كَانَ وَجُوهُ الإِعْرَابِ ثَلَاثَةً؛ لِأَنَّ مَقْتَضِيَّاتِ الإِعْرَابِ ثَلَاثَةُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْإِضَافَةِ. (2)

فَلَوْ زَادَتْ الْوُجُوهُ عَلَيْهَا لَزِمَ التَّرَادُفُ، وَلَوْ نَقَصَتْ عَنْهَا لَزِمَ الْإِشْتِرَاكُ، وَهَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ فَالْوُجُوهُ ثَلَاثَةٌ فِي الْمَعْرَبِ كَذَلِكَ.

وَقَدْ مَرَّفِعَ عَلَى الْآخِرِينَ؛ لِأَنَّهُ عَمْدَةٌ لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ بِخِلَافِ الْمَجْرُورِ، فَإِنَّهُ فَضْلَةٌ وَالْمَنْصُوبِ وَإِنْ كَانَ الْبَعْضُ مِنْهُ عَمْدَةٌ إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَهُ فَضْلَةٌ (3).

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، ه).

(2) ينظر: التخمير 1:227؛ وشرح المفصل 1:196.

(3) ينظر: التخمير 1:231؛ وشرح المفصل 1:199؛ وهمع الهوامع 1:64.

ذكر المرفوعات : [الفاعل]

قال: "المرفوعات على ضربين: أصل"

أي: في حكم الرفع أصل⁽¹⁾، أي: في استحقاق الرفع وملحق به، أي بالأصل في الرفع، يعني أن أحد القسمين رفعه بالإصالة لا على سبيل التبع والإلحاق بالغير، والآخر بخلافه، والأول هو الفاعل، وإنما كان أصلاً لقوة عامله؛ إذ عامله لا يكون إلا الفعل أو شبهه، وقوة العامل يناسبها أقوى الأعمال وهو الرفع؛ ولأنَّ الفاعل ثاني اثنين، وغيره من المرفوعات ثالث ثلاثة، والثاني أصل بالنسبة إلى الثالث؛ ولأنَّ رفع فاعل لا ينسخه ناسخ، بخلاف رفع المبتدأ والخبر، فإنه ينسخه دواخل المبتدأ والخبر، فالفاعل أصل حينئذ وما سواه ملحقا به، لا كما ذهب إليه البعض من أنَّ المرفوعات أصل⁽²⁾ أصول في الرفع، ولا كما ذهب إليه بعض⁽³⁾ الآخر، من أنَّ المبتدأ والخبر أصل، والفاعل ملحق به⁽⁴⁾.

قال: "وهو على ضربين مظهر، [كضرب زيد، ومضمّر كضربت زيدا، وزيد ضرب]⁽⁵⁾".

أقول: هذا التقسيم تمهيد لبيان أنَّ الفاعل في مثل: "زيد ضرب منوي"، لا محذوف، ولا متقدّم والدليل عليه امتناع "الزيدان ضرب"، و"الزيدون ضرب".

يعني لو كان الفاعل فيه محذوفاً أو متقدماً، لوجب أن يقال: "الزيدان ضرب"، و"الزيدون

(1) [أصل] ساقط من: (ط).

(2) [أصل] زيادة في: (أ). وفي (ج، د): كلها.

(3) [بعض] ساقط من: (ب، ج، ط، ه، و).

(4) ذهب سيبويه وابن السراج إلى أنَّ المبتدأ والخبر هما الأول، والأصل في استحقاق الرفع، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما، وقال: أنَّ صاحب

هذا الكتاب أي الزمخشري ذكر الفاعل أولاً، وحمل عليه المبتدأ، ينظر: الكتاب 24:1؛ وشرح المفصل 198:1، 199؛ وارتشاف الضرب

1320:3؛ والمساعد 386:1؛ وشرح التصريح 395:1.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، ه).

ضُرِبَ" بإفراد "ضَرِبَ"؛ لأنه لو قيل: "الرَّيْدَانِ ضَرَبًا"، مع اعتبار المقدم فاعلاً لزم تعدد الفاعل
 20 - أ/ ومع اعتباره محذوف لزم التناقض، ولو علل عدم⁽¹⁾ كون المقدم فاعلاً بقاعدة امتناع
 تقدّم الفاعل لدار⁽²⁾؛ لأنّ قاعدة الامتناع نشأت من عدم جواز أن يكون المتقدم في: " زَيْدٌ ضُرِبَ "
 فاعلاً، فلو أخذ عدم جواز أن يكون المقدم في: " زَيْدٌ ضَرَبَ " فاعلاً منها لدار، واللّازم باطل؛ لأنّه
 يجب "الرَّيْدَانِ ضَرَبًا"، و"الرَّيْدُونَ ضَرَبُوا"، فالملزوم مثله، فالفاعل فيه منوي⁽³⁾.

قال: "والمُلْحَقُ بِهِ خَمْسَةُ أَضْرِبٍ". انتهى

أقول: أي الملحق بالفاعل في الرفع خمسة أضرب⁽⁴⁾ لا أزيد ولا أنقص، والدليل على الحصر هو
 الاستقراء فقط، وأمّا التوابع فهي داخلة تحت حكم المتبوع يَنْصَبُ عمل العامل على القبيلين، يعني
 المتبوع والتابع انصبابة واحدة، إلاّ أنّ عمل العامل يصل إلى المتبوع بلا واسطة، وإلى التابع
 بواسطة كمن حمل الإناء، فإنّه حامل للإناء والماء جميعاً. وفيها مذاهب آخر لا يسع بيانها هذا
 المختصر⁽⁵⁾.

(1) [عدم] ساقط من: (ط).

(2) قال ابن جني في باب دور الاعتلال: هو موضع ظرف، ذهب محمد بن يزيد أي المبرد، في وجوب إسكان اللام، في نحو: " ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ " إلى
 أنّه لحركة ما بعده من الضمير: يعني مع الحركتين قبل. وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا، إنّها وجبت لسكون ما قبله، فتارة اعتلّ
 هذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتلّ هذا بهذا. وقيل في الهامش: يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعلة معلّله بذلك الشيء، والدور بين شيئين
 توقف كلّ منهما على الآخر، ينظر: الخصائص 1:183؛ والاقتراح 297.

(3) ينظر: التخمير 1:233، 234؛ وشرح المفصل 1:203، 204؛ وارتشاف الضرب 3:1323، 1324؛ وهمع الهوامع 2:255.

(4) [أضرب] زيادة في: (د).

(5) فالعامل في التوابع هو حرف الجرّ أو تقديره، نحو: " من " و " عن " و " إلى " ونحوها من حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معنى الفعل الذي هو صلته
 إلى الاسم المجرور بها. ومعنى إيصاله إلى الاسم. فالإضافة معنى، وحروف الجرّ لفظ، وهي الأداة المحصلة له، كما كانت الفاعلية والمفعولية
 معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل أداة محصلة لهما، فالمقتضي غير العامل، وسيأتي بيان ذلك في ذكر المجرورات
 ينظر: شرح المفصل 2:123.

[المبتدأ والخبر]

قال: "المبتدأ والخبر". انتهى.

أقول: اعلم أنّ في الفاعل حيثيّتين: حيثيّة كونه مسنداً إليه، وحيثيّة كونه آخر جزء من الكلام. فالمبتدأ ألحق به في الرّفْع؛ لاشتراكهما في الحيثيّة الثّانية⁽¹⁾، والخبر ألحق به في الرّفْع لاشتراكهما في الحيثيّة الثّانية، وقدّم ذكر المبتدأ والخبر مبادرةً إلى ردِّ من ذهب إلى أصالتها⁽²⁾.

قال: "وَحَقُّ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً".

أقول: أي ما يناسبه ويليق بشأنه هو التعريف، أي المعلوماتية عند المتكلم؛ ليتمكن أن يخبر عنه وعن المخاطب ليفيد الإخبار، ألا ترى أنّك إذا قلت لشيء ما موجود، لِمَا أَقْدَتَهُ بِكَلَامِكَ إِلَّا مَا كَفَتِ الضَّرُورَةُ أَمْرَهُ، إذ المخاطب يعلم بضرورة ثبوت الوجود لشيء ما، بخلاف ما إذا قلت: "زَيْدٌ قَائِمٌ" فَإِنَّهُ/20 - ب/ محطّ الفائدة، يستفيد المخاطب منه ثبوت القيام "لَزَيْدٍ".

وتحقيق هذا أنّه كلما ازداد خصوص المحكوم عليه، ازداد الحكم بعداً عن ذهن السامع فالإخبار به إفادة له، فأنظر إلى قوله: "زَيْدٌ حَافِظُ التَّوْرَةِ" وإلى "شيء ما موجود"، حتى يتجلّى لك أنّ الأوّل محطّ الفائدة، والثّاني ليس في شيء منها⁽³⁾.

(1) والإسناد في المبتدأ تارة يكون باعتبار اللفظ، نحو: "زَيْدٌ" ثلاثي وتارة باعتبار مدلوله، نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ"، وتارة باعتبار المعنى ومن ذلك، "سواء

عَلَيَّ أَقْمَتٌ أَمْ قَعْدَتٌ"، فالجملة في موضع المبتدأ، والمعنى: "قِيَامُكَ وَقُعُودُكَ سَوَاءٌ عَلَيَّ"، ينظر: ارتشاف الضرب 3:1079.

(2) وذهب قوم إلى أنّ الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر، وهذا ضعيف؛ لأنّ المبتدأ اسم، كما أنّ الخبر اسم وليس أحدهما بأولى

من صاحبه في العمل فيه؛ لأنّ كل واحد منهما يقتضي صاحبه، ينظر: شرح المفصل 1:224.

(3) ينظر: التخمير 1:257؛ وارتشاف الضرب 3:1080:1081؛ وهمع الهوامع 2:27.

قال: "وَقَدْ يَجِيءُ نَكْرَةً، [نحو: شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ (1)]" (2).

أقول: أتى بـ " قد " المفيدة لجزئية الحكم لفظة النكارة؛ لأنَّ الأصل فيه هو التعريف، لكن أطلق الحكم وليس كذلك؛ لأنَّ وروده نكرة مشروطاً بأن يتخصَّص بوجه من الوجوه بالوصف أو غيره لعلَّة مراد ذلك نكارة المبتدأ⁽³⁾ أشار إليه بالمثال؛ لأنَّ المبتدأ⁽⁴⁾ النكرة في المثال مخصَّصة: إمَّا بالوصف المستفاد من التنكير أي: "شَرُّ عَظِيمٍ أَهْرٍ ذَا نَابٍ" إذ التنكير للتعظيم.

وإمَّا بكونه فاعلاً في المعنى؛ لأنَّ الأصل "ما أَهْرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ"، " فشرَّ "، فاعل "أَهْرٌ" محكوم عليه بالإهرار، متخصَّص بتقدِّم "أَهْرٌ" و إسناده، أي: ليس الفاعل مطلق "شَرٌّ" بل "أَشَرُّ" موصوف بالإهرار، فلما قصد الاختصار به أسقط حرف النفي، و "إِلَّا"، وقدَّم المحكوم عليه على محكوم به؛ ليحصل الاختصار مع بقاء الحصر⁽⁵⁾، فكما أنَّه مخصَّص حال كونه في سمته الأصلي، كذلك مخصَّص عند عدوله عن ذلك، إذ ذلك المعنى⁽⁶⁾ محفوظ بعينه بعد العدول، كذا قيل وفيه بحث⁽⁷⁾.

(1) هو مثل من أمثال العرب، وهو كأنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهز في مثله إلا لسوء، أي أن الكلب إمَّا حمله على الهريز شر، ويضرب فيما يستدل به على الشرِّ، ينظر: مجمع الأمثال 1:370؛ والمستقصى 2:130.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، هـ).

(3) [ذلك، نكارة المبتدأ] ساقط من: (ب، و).

(4) [المبتدأ] ساقط من: (أ).

(5) وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع: النكرة الموصوفة، والنكرة إذا اعتمدت على استفهام، أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً، أو جارٍ ومجروراً، وتقدَّم عليها، ينظر: التخمير 1:257، 258، 259؛ و شرح المفصل 1:225؛ و شرح ابن عقيل 1:203؛ وهمع الهوامع 2:30، 29.

(6) [المعنى] ساقط من: (ط).

(7) في هامش: (ب، و): أي في كون هذا التخصيص سبباً للحكم على النكرة بحث؛ لأنَّ هذا التخصيص بعد الحكم بالإهرار على الشرِّ، والمطلوب هذا التخصيص السابق على الحكم.

وهو أن التخصيص بتقدّم الفعل وإسناده، إنّما يكون بعد الحكم والمطلوب هو التخصيص السابق على الحكم؛ ليكون سبباً لصحة الحكم على النكرة، وهو لا وجود له في مثل: "شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ (1)" إذا لم يؤخذ الوصف من التكرير، مع أنّ قولهم هو في قوة: "مَا أَهْرٌ ذَا نَابٍ الْأَشْرُّ" (2)، في حيز المنع لأنّ هذا التخصيص/21- أ / إمّا تخصيص الجنس، والمعنى أنّ المهرّ جنس الشرّ، لا جنس الخير وهو باطل قطعاً؛ لأنّ الخير لا يهرّه، والتخصيص ردُّ لاعتقاد الخطأ، ولا خطأ فلا ردّ، وفيه بحث (3)؛ لأنّ الشيخ عبد القاهر قال (4): "قَدَّمَ "شَرُّ" لِيَكُونَ الْمَعْنَى، أَنَّ الَّذِي أَهْرَهُ جِنْسُ الشَّرِّ لَا جِنْسَ الْخَيْرِ، فَالْخَيْرُ يَكُونُ مَهْرًا؛ لِأَنَّ الْهَرِيرَ (5) صَوْتُ الْكَلْبِ عِنْدَ مَسِّ الْمَرْغُوبِ أَوْ الْمَكْرُوهِ دُونَ نُبَاحِهِ (6)".

وأما تخصيص الإفراد وبيان (7) المعنى أنّ المهرّ شرّاً لا شران، وهو بعيد قطعاً من مظان استعمال هذا التركيب، فألحق ما أشير إليه أولاً من التخصيص بالوصف المستفاد من التكرير أو يقال: هو أي: "شَرُّ" (8) محض نكرة حكم عليه بالإهرار، ومساغ الحكم على النكرة

(1) [ذا نَابٍ] ساقط من: (ج ، هـ).

(2) قال ابن يعيش: فالابتداء بالنكرة فيه حسن؛ لأنّ معناه " ما أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا الْأَشْرُّ " فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلاً فاحتمل ومعناه: أنّهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهرّ مثله فيه لسوء ظنّ، ينظر: شرح المفصل 1:225.

(3) أي: في بطلان تخصيص الجنس، ينظر: شرح المفصل 1:226:227.

(4) عبد القاهر بن عبد الرحمن، بن محمد الجرجاني، نحوي بلاغي، أخذ النحو عن أبي الحسين الفارسي، وأخذ عنه علي بن أبي زيد، له من الكتب: المغني في شرح الإيضاح، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمال، ت: 471هـ، ينظر: انباه الرواة 2:188؛ شذرات الذهب 5:308؛ والأعلام 4:48.

(5) ينظر: لسان العرب، مادة: (هـ . ر . ر).

(6) ينظر: الكتاب 1:329؛ وشرح المفصل 1:225؛ وارتشاف الضرب 3:1101؛ والمساعد 1:220.

(7) [بيان] ساقط من: (ج ، ط).

(8) "أي: شر" زيادة في: (د).

المحضة مذهب الفاضل بن الدهان⁽¹⁾، وإليه ميل بعض المتأخرين من المحققين؛ وذلك لأن الغرض من الحكم على النكرة إذا كان غير إفادة السامع، فالأمر في المساغ أظهر، ولو كان إفادة السامع فمدار صحته⁽²⁾ ثبوت الإفادة، فحيثما ثبت فذاك مَحَرَّةٌ وموضعه، ويمكن أن يحمل إطلاق المصنّف على هذا الرأي⁽³⁾.

قال: "وَحَقُّ الْخَبْرِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً".

أقول⁽⁴⁾: أي وشأن الخبر ومقتضاه هو النكارة أي ينبغي أن يكون الخبر، بحيث لا يشير بجوهره أو بالآلة إلى معلوم المخاطب؛ لأنه محطّ الفائدة، وإن كان معلومًا للسامع فلا فائدة في الإخبار به⁽⁵⁾، وإما علم المخاطب ذلك بخارج من الكلام فلا بأس به⁽⁶⁾.

قال: "وَقَدْ يَجِبَانِ مَعْرِفَتَيْنِ [نَحْوُ: اللَّهُ إِلَهَنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِينَا]"⁽⁷⁾. انتهى

أقول⁽⁸⁾: الظاهر في الأسلوب أن يقول: وقد يجيء معرفة؛ لأنّ البحث في الخبر؛ ولأنّ شأن

(1) وهو سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله، نحوي، أديب ناثر، ناظم، مشارك في بعض العلوم، سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله، وأبي غالب أحمد بن البناء وجماعة، ولد ببغداد، ورحل إلى أصبهان واستفاد من خزائن وقوفها، وكان آخر كتبه ببغداد وغرقت هذه الكتب عندما استولى الغرق على بغداد، له من الكتب: الغرة وهو شرح الممع لابن جني، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والفصول في النحو، والدروس في العروض، ت: 569هـ، ينظر: انباه الرواة 2: 47، 48، بغية الوعاة 1: 587؛ وشذرات الذهب 6: 384؛ ومعجم المؤلفين 1: 868.

(2) في (هـ): صحة.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1: 150، 151؛ وارثشاف الضرب 3: 1095؛ وهمع الهوامع 2: 48.

(4) [أقول] ساقط من: (ج، د).

(5) [به] ساقط من: (ب).

(6) ينظر: شرح المفصل 1: 224، 225؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1: 307، 308؛ وهمع الهوامع 2: 27.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، هـ).

(8) [أقول] ساقط من: (ج، د).

المبتدأ هو التعريف، فلا وجه لآلة التقليل في تعريفه، لكن لما أراد أن ينبّه على أنّ تعريف الخبر مشروط بتعريف المبتدأ في التركيب الخبري، غير الأسلوب، وقال: "وقد يجيئان معرفتين". فإن/21-ب/قيل: إذا كانا معرفتين، فما الفائدة في الإخبار؟

قلنا: إن لم يكن المتكلم بصدد الإخبار والإعلام، فالأمر في جواز تعريفه أظهر؛ لأن الغرض ليست إفادة المخاطب، مثلاً قائل: "الله إلهنا ومحمدٌ نبينا"، غرضه التقرب بتكلم كلمة (1) الشهادة؛ لا إفادة السامع حتى يردانه (2) أنّه لا فائدة فيه.

وإن كان بصدد الإعلام، فالأوجه أن يقال: إنّ المخبر نزل العالم بالخبر؛ لعدم جزئه على موجب علمه، فإنّ موجب العلم هو العمل به منزلة الجاهل به، فألقي إليه ذلك (3) الخبر، وقال: "الله إلهنا ومحمدٌ نبينا" إلقاءه إلى الجاهل، أو يقال: غرضه ليس إفادة نفس الخبر؛ لأنّه معلوم للمخاطب (4)، بل غرضه إعلام المخاطب أنّه عالم بالخبر كالمخاطب (5).

وفي (6): "زيدٌ المنطلق" وجه آخر، وهو أنّ المخاطب كما يعرف "زيداً" يعرف أنّ شخصاً قد انطلق، لكن لا يعرف أنّ "زيداً" هو ذلك المنطلق، إفادة الخبر أنّ "زيداً" هو ذلك (7) المنطلق بعينه، ثم إنّهما إذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتدأ على الخبر؛ لأنّ تجويز الأمرين يؤدي إلى

(1) في (ب، و): بكلمة.

(2) [يرد عليه] ساقط من: (أ، ب، ج، د).

(3) [ذلك]: ساقط من: (أ، ب، هـ، و).

(4) في (ج، د، هـ، و): المخاطب.

(5) ينظر: الكتاب 1:50،49؛ شرح المفصل، 1:247؛ وارتشاف الضرب 3:1099.

(6) في (ب، ج، د، هـ): في مثل.

(7) [ذلك]: ساقط من: (ب).

اللبس، والتزام تقديم الخبر، ترك الأصل بلا ضرورة، فالمقدّم مبتدأ، والمؤخر خبر⁽¹⁾.

فإذا قيل: "إِلَهًا اللَّهُ"، فإله مبتدأ، و"الله" خبره، إلا أنّ لا يستقيم المعنى إلا بأن يكون المؤخر مبتدأ والمقدم خبرًا: كقولهم: "أبو حنيفة، أبو يوسف"، فإن صحّة المعنى واستقامة التشبيه يقتضي أن يكون "أبو يوسف" هو المبتدأ، و"أبو حنيفة" خبرًا له على معنى أبو يوسف كأبي حنيفة في الفقه⁽²⁾.

ولو اعتبر المقدّم مبتدأ على معنى "أبو حنيفة كأبي يوسف" لم يجد التشبيه محرّز، ولم يستقر في مركزه؛ لأنّه تشبيه الأقوى بالأضعف والأمر فيه على العكس⁽³⁾.

وبعضهم أطلق وجوب /22- أ / التقديم، وجعل مثل قولهم "أبو حنيفة وأبو يوسف" من قبيل التشبيه المقلوب⁽⁴⁾، وهو تشبيه الأقوى بالأضعف مبالغته في شأن الأضعف، كقولهم: ⁽⁵⁾

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ عُرَّتَهُ

وَجَهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِّحُ

(1) في (ب): فالمبتدأ مقدم، والخبر مؤخر.

(2) فجاز هنا تقدم الخبر، وهو: أبو حنيفة؛ لأنّه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قوله:

بُنُونًا بَنُو أُنْبَانِنَا وَيَنَانِنَا *** بَنُونُهُنَّ أُنْبَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

ينظر: شرح المفصل 1:247،248؛ وشرح ابن عقيل 1:217؛ وهمع الهوامع 2:32،33.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 1:313؛ وشرح التصريح 1:214.

(4) التشبيه المقلوب: وهو إيهام أنّ المشبه به أتمّ من المشبه، ويسمى التشبيه المقلوب، ينظر: أسرار البلاغة 177؛ ومعاهد التنصيص 2:57.

(5) البيت من البحر: (الكامل)، وهو لمحمد بن وهيب الحميري، مذكور في ديوانه 45.

المعنى: جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتمّ وأكمل في النور والضياء من الصباح.

وهو من شواهد: أسرار البلاغة 177؛ والتلخيص في علوم البلاغة 266؛ والإيضاح في علوم البلاغة 2:361؛ ومعاهد التنصيص 2:57.

الشاهد فيه: إيهام أنّ المشبه به أتمّ من المشبه.

هذا ما قالوه، وفيه بحث⁽¹⁾؛ لأنّ المثال المذكور وأمثاله ليس من باب تعريف المبتدأ والخبر معاً نظراً إلى التحقيق فتأمل⁽²⁾.

قال: " والخبر على نوعين⁽³⁾ [مُفْرَدٌ نحو: زَيْدٌ غُلَامٌ ، وَجُمْلَةٌ]"⁽⁴⁾.

أقول: أراد بالمفرد هنا مقابل الجملة، فكل ما ليس بجملة فهو مفرد بهذا المعنى، ولهذا السرّ مثل من المضاف، وقال نحو: " زَيْدٌ غُلَامٌ " ولم يقل: " زَيْدٌ غُلَامٍ "، كما هو الظاهر والأصل⁽⁵⁾.

ثمّ الخبر المفرد الجامد خال عن ضمير المبتدأ خلافاً لنحاة الكوفة، فإنّهم ذهبوا إلى استكنان الضمير فيه، وأولوا الجامد بالمشق، وقالوا: " غُلَامٌ " في: " زَيْدٌ غُلَامٌ " في قوّة مملوك، وهل هذا إلا بتكاف سُمج⁽⁶⁾ * !.

-
- (1) أي في كون أبي حنيفة كأبي يوسف من قبيل تعريف المبتدأ والخبر.
- (2) وجه التأمل، أنّ الخبر في الحقيقة ليس الجار مع المجرور، بل هو متعلق المحذوف، تقديره: "أبو يوسف كأبي حنيفة"، وتمسكوا في ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [سورة الأنعام، من الآية 4]، فإن الجار صلة الخبر الجامد، والمعنى هو المعبود في السموات والأرض ولولا الجامد في قوّة المشقّ لما تعلّق به الجار والمجرور، ويمكن ردّ هذا التمسك بأنّ يكتفي لتعلق الجار مع المجرور لشيء وجد فيه راحة المشقّ؛ لأنهم توسعوا في الظرف وقد وجدت في "الله"؛ لأنّه مأخوذ من "أله"، بمعنى عبد، بخلاف استكنان الضمير، فقياسه على ذلك.
- (3) في الأصل: ضربين.
- (4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج ، هـ).
- (5) لأنّ الأصل في الخبر هو النكارة، ينظر: ارتشاف الضرب 3:1110؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:321؛ وجمع الهوامع 2:10.
- (6) سُمج الشيء، بالضم: قَبَّح، ينظر: لسان العرب، مادة: (س ، م ، ج).

• قال ابن الحاجب: الخبر الذي يتضمن الضمير هو كل اسم من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات كلها، وإنّما احتاجت إلى ضمير، لأنّها تعمل عمل أفعالها، فإنّ كانت في الحقيقة للمبتدأ أسندت إلى ضميره في المعنى، وإنّ كانت لغيره فلا بُدّ من تعلّق ذلك الغير بضميره، وإلاّ كنت مخبراً بالأجنبيّ عن الأول، وأمّا غيرها فلا عمل لها، فلم يَحْتَجْ إلى ضمير. وقال الانباري: وذهب الكوفيون، وعلي بن عيسى الرّماني من البصريين، إلى أنّ خبر المبتدأ يتضمن ضميراً، وذهب البصريون إلى أنّه لا يتضمن ضميراً، وأجمعوا على أنّه إذا كان صفة أنّه يتضمن الضمير، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ و " عَمْرُو حَسَنٌ " وما أشبه ذلك. ينظر: والإيضاح في شرح المفصل 1:153.

قال: " وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ: فِعْلِيَّةٌ، [نَحْوُ: زَيْدٌ ذَهَبَ أَبُوهُ، وَاسْمِيَّةٌ، نَحْوُ: عَمَرُو أَخُوهُ ذَاهِبٌ وَشَرْطِيَّةٌ، [نَحْوُ: زَيْدٌ إِنْ تَكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ، وَظَرْفِيَّةٌ، نَحْوُ: خَالِدٌ أَمَامَكَ وَبِشْرٌ مِنَ الْكِرَامِ " (1) [(2)].

انتهى

أقول: وجه الحصر أنه إن كان المسند إليه مقدّمًا لفظًا ورتبةً، أو رتبةً فقط، نحو: " زَيْدٌ قَائِمٌ " وقَائِمٌ زَيْدٌ"، فالجملة اسمية، وإن كان المسند مقدّمًا، وكان ظرفًا أو جاريًا مجراه، فالجملة ظرفية نحو: " فِي الدَّارِ زَيْدٌ"، و" زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ"، و" أَمَامَكَ بَكْرٌ و بَكْرٌ أَمَامَهُ زَيْدٌ" (3).

وإن كان فعلاً قد دخله حرف الشرط فالجملة شرطية، نحو: " زَيْدٌ إِنْ تَضَرَّبَهُ ضَرَبْتِ "، وإلّا ففعلية سواء كان المسند المقدم فعلاً، نحو: " ضَرَبَ زَيْدٌ" (4) ، أو اسم فعل، نحو: " هَيْهَاتَ زَيْدٌ"، أو صفة واقعة بعد حرف (5) النفي أو ألف الاستفهام، نحو: " أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ"، و" مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ".

قوله: " زَيْدٌ إِنْ تَكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ".

أقول (6): فالخبر في الحقيقة عند القوم هو الجزاء، والشرط (7) قيد له / 22- ب / أي: زَيْدٌ يُكْرِمُكَ

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، ط).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، د، هـ، و).

(3) قال ابن يعيش، قسم الجملة إلى أربعة أقسام، وهذه قسمة " أبي علي"، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية، واسمية؛ لأن الشرطية

في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، ينظر: شرح المفصل 1:229؛ وهمع الهوامع 2:10.

(4) [زيد] ساقط من: (ج، د).

(5) في (ب): حرفي.

(6) [أقول] ساقط من: (أ، ج).

(7) قال ابن يعيش: فالشرطية وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: " قامَ زيدٌ"، إلا أنه لما

دخل هاهنا حرف الشرط، ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو: المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا =

وَقَتَّ إِكْرَامِكَ إِيَّاهُ، ومجموع الشرط والجزاء عند أرباب المعقول، والمعنى: "زَيْدٌ إِكْرَامُكَ إِيَّاهُ مَلْزُومٌ لِإِكْرَامِهِ لَكَ".

وصحة قولهم: " زَيْدٌ إِنْ يُكْرِمُ بَكْرًا أُكْرِمَ عَمْرًا "، يعضد⁽¹⁾ قول أرباب المعقول⁽²⁾؛ لَخُلُوعِ الْجُزْءِ عَنِ الضمير العائد إلى المبتدأ، و المآل على رأي القوم: " زَيْدٌ إِكْرَامُهُ عَمْرًا، وَوَقَّتَ إِكْرَامَهُ بَكْرًا".

وعلى رأي أرباب المعقول: " زيدٌ إكرامه بكرًا ملزومٌ لإكرامي⁽³⁾ عمرو"، لا سترة في سماجة المعنى الأول، وفي جزاله الثاني ومتانته⁽⁴⁾.

قوله: " وَظَرْفِيَّةٌ، نَحْوُ: خَالِدٌ أَمَامَكَ، وَبَشْرٌ مِنَ الْكِرَامِ".

الأول: ممّا الخبر فيه هو الظرف حقيقة، والثاني: ممّا الخبر فيه مُنْزَلٌ⁽⁵⁾ منزلة الظرف بمعنى: أنّ في الثاني حذف المتعلّق، وانتقال العمل⁽⁶⁾ منه إليه، أي: إلى الثاني، كما أنّ في الأول كذلك والتقدير: "خَالِدٌ حَصَلَ أَمَامَكَ"، أو "حَاصِلٌ أَمَامَكَ"، و"بَشْرٌ حَصَلَ مِنَ الْكِرَامِ"، أو حَاصِلٌ مِنَ الْكِرَامِ"، فحذف وانتقل فاعله إلى الظرف الحقيقي أو الجار والمجرور، وكونه جملة بناء على تقدير

= يستقلّ إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقلّ إلا بذكر الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجمله الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد،

نحو: " زيدٌ إِنْ تُكْرِمُهُ بِشُكْرِكَ عَمْرًا " فالهاء في " تُكْرِمُهُ " عائد إلى " زيدٌ"، ولم يَعدْ من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز، وليس بلازم، ينظر:

شرح المفصل 1:230.

(1) أي يقوي، لأن الإنسان إنما يقوى بعضده، فسميت القوة به، ينظر: لسان العرب، مادة(ع . ض . د).

(2) في هامش (ب، ج، د، و): أي المنطقيين.

(3) [ملزوم لإكرامي] ساقط من: (ط).

(4) الأول: رأي النحاة، والثاني: رأي أرباب المعقول، ينظر: شرح المفصل 1:230؛ وارتشاف الضرب 3:1110؛ وهمع الهوامع 2:13،14.

(5) في (أ): نازل.

(6) في (أ): عمل الضمير.

الفعل كما هو مذهب النحاة البصرية، فإنهم يقدرون فعلاً؛ لأنه الأصل في العمل؛ ولأنه يقدر الفعل عند وقوعه صلة بالاتفاق، فعند التردد وجب المصير إلى المتفق عليه في موضع⁽¹⁾.

وأما إذا قدر اسم فاعل كما هو مذهب الكوفيين، فلا يكون جملة؛ لأن الأصل غير جملة فالخلف أيضاً⁽²⁾ كذلك.

ووجههم أن المقدر خبر، وحق الخبر هو الأفراد، والقياس على الصلة فاسد؛ لأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر، والإنصاف أن المتبادر من: "زَيْدٌ فِي الدَّارِ" عند الإطلاق هو /23- أ / حصول "زَيْدٌ فِي الدَّارِ" فالمقدر حاصل، ولو كان المقدر حصل لزم أن يفهم منه الحصول فيها في زمان سابق على زمان الإطلاق، واللزام باطل والملزوم مثله⁽³⁾.

قال: "وَلَا بُدَّ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ"⁽⁴⁾.

أقول: أي لا بُدَّ في الجملة الخبرية الواقعة خبراً عن غير ضمير الشأن من ضمير يرجع إلى المبتدأ، أو مَنْ قائم مقامه كلام الاستغراق في: "نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ"، على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ، والجملة خبراً له مقدماً⁽⁵⁾.

فقوله: "من ضمير"، إمّا بناءً على الأعمّ الأغلب، فإن الارتباط في أغلب المواضع بالضمير

(1) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف الواقع خبراً منصوباً على الخلف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير

اسم فاعل، ينظر: الإنصاف 1:61؛ وشرح المفصل 1:231،232؛ وجمع الهوامع 2:21،22.

(2) [أيضاً] ساقط من: (أ).

(3) ينظر: شرح المفصل 1:231.

(4) [يرجع إلى المبتدأ] ساقط من: (ج، هـ).

(5) ينظر: التخدير 1:261؛ الإيضاح في شرح المفصل 1:155؛ ومغني اللبيب 2:214.

وإمّا بناء على إرادة عموم⁽¹⁾ المجاز، أي: لأبَدَّ في الجملة من ذكر، فإنّ الذّكر يناول⁽²⁾ الضمير وغيره.

وإمّا قيّدنا الجملة بالخبرية⁽³⁾؛ لأنّ الإنشائية⁽⁴⁾ لا تقع خبرًا، وإمّا قلنا: من⁽⁵⁾ غير ضمير الشأن لأنّ الجملة الواقعة خبرًا له؛ لكونها عبارة عنه نفسه، لا يحتاج إلى ضمير ليربط بينهما، بل خلوها عن الضمير واجب⁽⁶⁾.

قال: "إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا".

أقول: مستثنى مفرّغ، أي لا فراق في الجملة من ضمير يرجع إلى المبتدأ لفظًا كلّ وقت وزمان إلا وقت كونه معلومًا بدلالة السّوق⁽⁷⁾، فإنّه حينئذ لا حاجة إلى ذكر⁽⁸⁾ الضمير، بل يكفي مجرد تقديره وإرادته، فقولنا " لفظًا " لا بُدَّ من عنايته ليصحّ الاستثناء فتأمل⁽⁹⁾.

قال: "الْبُرُّ (10) الْكُرُّ (11) بِسِتِّينَ دِرْهَمًا".

(1) في (ج): العموم.

(2) في (ب، و): يتناول.

(3) نحو: زيد قائم.

(4) نحو: " زيد اضربه".

(5) في (د، و): عن.

(6) ينظر: شرح المفصل 1:233؛ وارتشاف الضرب 3:1118،1119.

(7) لعله مقيد السياقة.

(8) [ذكر] ساقط من: (و).

(9) أي لتُطَّلَع على لزوم عناية ذلك القيد.

(10) البُرُّ: قال ابن دريد: البر أفصح من قولهم القمح أو الحنطة، ينظر: لسان العرب، مادة (ب . ر . ر).

(11) الكرّ: مكيال لأهل العراق يساوي ستين قفيزًا، ينظر: لسان العرب، مادة (ك . ر . ر).

أقول: " الكُرُّ مِنْهُ بِسِتِّينَ دِرْهَمًا"⁽¹⁾، أو " بِسِتِّينَ دِرْهَمًا مِنْهُ"، فعلى الأول صفة الكُرُّ، وعلى الثاني حال من فاعل الظرف، أعني " بِسِتِّينَ دِرْهَمًا"⁽²⁾، والقرينة على الحذف سُوقُ الكلامِ وتقديم (3) البرُّ على الكُرُّ⁽⁴⁾.

قالوا: في مثل هذا الأسلوب⁽⁵⁾ يجوز حذف الضمير قياساً، نحو: " الغنمُ / 23- ب / شاةٌ بِدِرْهَمٍ " أي: شاةٌ مِنْهَا بِدِرْهَمٍ⁽⁶⁾.

قال: "وَقَدْ يُعَدُّمُ الْخَبْرُ [عَلَى الْمُبْتَدَأِ، نَحْو: مُنْطَلِقُ رَيْدٍ]"⁽⁷⁾. انتهى

أقول: أي جوازاً أو وجوباً، أمّا التقديم على سبيل الجواز فإمّا للاهتمام به لكونه؛ محطّ الفائدة ومساق الكلام لإفادته وإمّا لئلا يذهب نفس السامع قبل ذكره إلى كلّ مذهب يمكن مثلاً إذا قيل: " رَيْدٌ "، ذهب نفس السامع إلى احتمالات شتى، إلى أنّ الخبر " قِيَامٌ " أو " فُعُودٌ"، أو غيرهما إلى ما لا يتناهى، فإذا قُدِّمَ، وقيل قائم علم من أول الأمر أن الإخبار في هذا الكلام عن المخبر عنه بالقيام فيصير كحصول نعمة غير متراقبة.

(1) [درهما] ساقط من: (ط، و).

(2) [درهما] ساقط من: (و).

(3) في (ب، ج، د، هـ): تقدّم.

(4) أنّ المحذوف ها هنا شيئان: أحدهما: ما هو من الكلام وفيه العائد وهو "منه"، وتقديره: "البرُّ الكُرُّ مِنْهُ بِسِتِّينَ"، إلا أن موضع "منه" هنا نصب على الحال؛ لأنّه لا يجوز أن يكون نعتاً لـ "الكُرُّ" إذ كان معرفه، والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر، وهو "بِسِتِّينَ". وصاحب الحال المضمّر المرفوع فيه، وجاز تقدمه عليه وإن كان العامل معنى؛ لأنّ لفظ الحال جار ومجرور، فصار كقولك: "كلُّ يوم لك ثوبٌ". وفي "منه" ضميران على ما ذكر، ينظر: شرح المفصل 1:234؛ وشرح الرضي على الكافية 1:238،239.

(5) [الأسلوب] ساقط من: (ط).

(6) قال أبو حيان ومنه: " السَّمْنُ منون بدرهم" أي: منون منه، ينظر: ارتشاف الضرب 3:1120.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، د، هـ، و).

ولقائل أن يقول: إذا انقطع الاحتمالات بتقديم الخبر مع جانب في جانب الخبر نشأت الاحتمالات في جانب المخبر عنه قبل ذكره، وإما لغيرهما من استقامة النظم وغيرها.⁽¹⁾

وأما التقديم على سبيل الوجوب، فلأمر يعرضه ويعدله عن سمته⁽²⁾ الأصلي قطعاً، وذلك كتضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كـ "أَيْنَ" في: "أَيْنَ زَيْدٌ؟" فإنه خبر مفرد متضمّن لمعنى⁽³⁾ الاستفهام الذي له صدر الكلام؛ لكونه مغيراً جاعلاً المقطوع مشكوكاً فيُقَدَّم ذلك المتضمّن على المبتدأ وجوباً حفظاً لتلك الصدارة.

ولا يقال: "زَيْدٌ أَيْنَ؟"⁽⁴⁾، ويضاف التقديم إلى هذه العلة، ولا يضاف إلى الاهتمام ولا إلى دفع الاحتمالات ولا إلى غيرهما وإن أمكنت⁽⁵⁾، وكون الخبر ظرفاً عند كون المبتدأ نكرة فإنه يجب تقديمه على المبتدأ، إما لئلا يلزم الإخبار عن النكرة المحضة، وإما لدفع الالتباس بالصفة.

إذ لو قيل: "رَجُلٌ فِي الدَّارِ"، لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ الظرف خبر، أو صفة، وكغيرهما على ما علم في المطولات.

قال: "وَيَجُوزُ/24- أ / حَذْفُ أَحَدِهِمَا عِنْدَ الدَّلَالَةِ". انتهى

أقول: ويجوز حذفهما معاً أيضاً كقولك: "نَعَمْ"، في جواب: "أَزِيدُ قَائِمٌ"، فإنّ التقدير: "نَعَمْ زَيْدٌ

قَائِمٌ"، ولم يصرح بهذا؛ لاندراجه تحت قوله: "ويجوز حذف أحدهما"؛ لأنّ حذف الأمرين يستلزم

(1) ينظر: شرح المفصل 1:235.

(2) في (أ، ب): سمت.

(3) في (ج): بمعنى.

(4) ينظر: التخمير 1:266؛ وشرح المفصل 1:237،238.

(5) في (أ، ب، د، هـ، و): أمكنته.

حذف أحدهما.

وإنما قال: "عند الدلالة"؛ لامتناع حذفهما بدون الدلالة لكونهما ركناً من الكلام، ثم حذف كل

واحد⁽¹⁾ منهما مرّة على سبيل الجواز، ومرّة على سبيل الوجوب.⁽²⁾

وأما الحذف على سبيل الجواز فكقوله - تعالى-⁽³⁾: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾⁽⁴⁾، فإنّه إمّا مبتدأ محذوف

الخبر، أي: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾⁽⁵⁾ "أَجْمَلٌ"، أي: من الجزع وبث الشكوى.

وإنما خبر محذوف المبتدأ والتقدير:⁽⁶⁾ "فأمري"، أي: عادتي وسيرتي عند مس المكروه صبرٌ

جميل، أي: حبس النفس من الجزع، وبث الشكوى [لا الجزع وبث الشكوى]⁽⁷⁾، قبل حمل الآية

على حذف المبتدأ أولى بوجوه: كون المبتدأ معرفة، وكثرة حذف المبتدأ، وترتب غرض التمدح على

مساق الآية، فإنّ مساقها لتمدح القائل بالصبر وتوافق قراءتي النصب والرفع⁽⁸⁾ في إسناد الصبر

إلى القائل، ودلالة الحال على حذف المبتدأ، وهي أنّ سوق الآية لتمدح القائل

(1) [واحد] ساقط من: (أ، ج).

(2) قال ابن يعيش: اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما

إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالاتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم

المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً، ينظر: شرح المفصل 1:239.

(3) [تعالى] ساقط من: (أ).

(4) سورة يوسف، من الآية 18.

(5) سورة يوسف، من الآية 18.

(6) [التقدير] ساقط من: (أ).

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، ج، و).

(8) قرأ الكسائي، وعيسى بن عمر، والأشهب، وأنس بن مالك، وأبي، قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ بالنصب، ينظر: الكشاف 3:263؛ والبحر المحيط

289:5؛ ومعجم القراءات القرآنية 3:156.

بالصبر، وحذف المبتدأ يؤديه في هذا الأخير نظر؛ لأنه كما أن لمساق الآية دلالة على حذف المبتدأ، كذلك المقام يدل على حذف الخبر؛ لأن من (1) سير (2) الصالحين أن يقولوا: "إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلُ"، فإذا قيل: "صَبْرٌ جَمِيلٌ" بدون ذكر أجمل، يفهم منه معنى الأجمالية (3) بقريئة المقام ولو لم يكن للمقام (4) دلالة على حذف الخبر، لما كان لحمل الآية على حذف الخبر وجه أصلاً (5).

وأما الحذف على سبيل الوجوب فهو إما سماعي أو قياسي، والسماعي، كقولهم: /24- ب/ "رُمِيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ" (6)، أي: هذه رمية.

والقياس كقولهم: "الْحَمْدَ لِلَّهِ أَهْلُ الْحَمْدِ" أي: هو أهل الحمد، وقس عليه جميع ما قطع بالرفع عن (7) المنعوت لغرض المدح (8)، أو الذم (9)، أو الترحم (10)، وعلّة الوجوب في الأول اتباع الاستعمال الوارد على تركه، وفي الثاني اتباع (11) الاستعمال الوارد (12) على تركه في نظائره.

(1) [من] : ساقط من: (أ).

(2) في (ج): سيرة.

(3) في (ب، هـ): الأجمالية.

(4) [للمقام] ساقط من: (أ، ب، ج).

(5) ينظر: التخدير 1:270؛ وشرح المفصل 1:240.

(6) هو مثل من أمثال العرب، يُضْرَبُ عندما يَنْفَقُ الشيء لمن ليس من شأنه أن يصدر منه، ومعنى المثل أن الغرض قد يصيبه من ليس من أهل

الرماية، وقد حذف "رب"، فيقال: رُمِيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم 3:38.

(7) في (أ): من.

(8) نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم".

(9) نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"

(10) نحو: "مررت بزيد المسكين".

(11) [اتباع] ساقط من: (أ، ب، ج).

(12) [الوارد] ساقط من: (ط).

وأما حذف الخبر وجوباً، ففي مواضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام (1) .

(1) ومن مواضع حذف الخبر وجوباً.

أحدهما: إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية، والمدلول على وجوده، نحو: " لولا زيد لأكرمت عمرا"،

الثاني: إذا وقع خبر قسم صريح، نحو: "لعمرك"، و"أيمن الله" و"أمانة الله".

الثالث: إذا وقع بعد واو بمعنى "مع"، نحو: "كُلُّ رجل وضِيْعُته، فالخبر محذوف؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية.

الرابع: نحو: "حَسْبُكَ يَتَمُّ النَّاسُ"، فقيل الضمة في "حسبك" ضمة بناء، وهو اسم سمي به الفعل، وبنى على الضم؛ لأنه كان معرباً قبل ذلك .

الخامس: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال بعده، لا يصلح أن يكون خبراً عنه نحو: "ضريني زيدا قائماً"، ينظر:

التخميم 1:270؛ وشرح المفصل 1:241؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:296؛ وهمع الهوامع 2:40.

[اسْمُ كَانٍ]

قال: "والاسمُ في بابِ كَانٍ [نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا]"⁽¹⁾.

أقول : صرّح بـ "كان" وأضاف الباب إليه؛ لأصالته ولكثرة أقسامه واستعماله⁽²⁾.

فإن قيل: ما السرُّ في أنّ المصنّف رحمه الله لم يذكر (اسم كان) في «المفصل» في ملحقات

الفاعل وذكره فيها أي: في هذه الرسالة؟

قلنا: إنّه لما عرّف الفاعل هناك، بحيث دخل فيه اسم كان، وهو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّمًا عليه، واسم هذا الباب كذلك، فلم يذكره في الملحقات، وفي هذه الرسالة لما لم يُعرّف الفاعل بنى الكلام على ما عليه الجمهور ومن أنّ الاسم في هذا الباب من الملحقات⁽³⁾ بالفاعل لشبهه به في كونه مسندا إليه.

هذا ولكن لقائل أن يقول : لا نسلم صدق تعريف الفاعل على اسم كان؛ لأنّ (كان) لكونها ناقصة لا تسند إلى اسمها، بل الإسناد إلى الاسم من قبل الخبر فقط⁽⁴⁾، اللهم إلا أن يُتقبل⁽⁵⁾ ما قاله البعض من أنّ معنى: " كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا"، " زَيْدٌ" متّصف بالقيام المتّصف بالكون، أي الحصول في الماضي فحينئذ يتحقق الإسناد من قبل (كان) إلى الاسم⁽⁶⁾ أيضًا فيصدق عليه التّعريف.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، ج، د).

(2) في (أ، ب، ج، د): ملحق

(3) في (ب، ج): استعماله وأقسامه.

(4) فقط [ساقط من: (ط)].

(5) في (أ): يقبل.

(6) [إلى الاسم]: ساقط من: (ب).

[خَبَرٌ إِنَّ وَأَخَوَاتِمَا]

قال: "وَالْخَبَرُ فِي بَابِ إِنَّ".

أقول⁽¹⁾: ألحق به⁽²⁾ في الرفع؛ لأنَّ له تشبيهاً به في كونه آخر جزء من الكلام .

قال: " وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ [إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا نَحْو: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَلَا

تَقُول: " إِنَّ مُنْطَلِقًا زَيْدًا،" وَلَكِنْ تَقُولُ: " إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا"]⁽³⁾.

أقول⁽⁴⁾: أي حكم خبر هذا الباب، كحكم خبر المبتدأ في الأصناف والأحوال والشرائط ، أي:

فإنَّه يجوز أن يكون مفردًا / 25- أ / و جملة، وفي لزوم الضمير عند كونه جملة، وفي جواز

حذف والضمير بدلالة المساق، وفي جواز تعريفه و تنكيهه وفي غيرها، إلا في التقديم⁽⁵⁾.

أي⁽⁶⁾: لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمه؛ لضعفه في العمل، ولأداء التقديم إلى اللبس

بالفعل كل وقت وزمان، إلا وقت كونه ظرفًا أو جاريًا مجراه⁽⁷⁾، فإنَّه حينئذٍ يجوز تقديمه⁽⁸⁾؛ لأنَّ

الظرف لا تتساعه ومقارنته بكل ممكن له تعلق المحرمة⁽⁹⁾ بالأشياء ، وتَنزَّلُ منها منزلة أنفسها

(1) [أقول]: ساقط من: (و).

(2) في هامش (ب): أي بالفاعل.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، و).

(4) في (ج): قوله.

(5) ينظر: شرح المفصل 1: 255؛ وهمع الهوامع 2: 155.

(6) [أي] ساقط من: (ب).

(7) في (ب): مجريه.

(8) في (أ، د): التقديم.

(9) في هامش (و): أي كون الشخص محرما.

فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره.(1)

مع أنه لعدم ظهور الرفع فيه لا يؤدي تقديمه⁽²⁾ إلى اللبس، ولا يلزم من عموم التشبيه واستثناء التقديم فقط صحة وقوع مثل: "أَيَّنَ خَيْرًا ؛ لَأَنَّ كَمَا يَصِحُّ وَقَوْعُهُ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ؛ لَأَنَّ غَرَضَ الْمَصْنُفِ أَنْ يَثْبُتَ مِشَارَكَةُ خَيْرِ⁽³⁾ الْمَبْتَدَأِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، سِوَى التَّقْدِيمِ بَعْدَمَا ثَبَتَ خَيْرِيَّتَهُ؛ لِـ "أَنَّ" بَلْ لَوْ قَالَ: كُلُّ مَا يَصْلِحُ⁽⁴⁾ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ يَصْلِحُ خَيْرًا لِـ "إِنَّ" لَوَرَدَ النَّقْضُ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ كَذَلِكَ فَلَا وَرُودَ عَلَيْهِ⁽⁵⁾ بِمِثْلِهِ.

(1) ينظر: شرح المفصل 1:256؛ وارتشاف الضرب 3:1242،1243.

(2) في (أ، ب، ج، د، هـ، و): التقديم فيه.

(3) في (هـ): بخبر.

(4) في (هـ): يصح.

(5) [عليه] زيادة في: (هـ).

[خَبَرٌ "لَا" النَّافِيَةُ لِلجِنْسِ]

قال: "وخبّر لا التي لنفي الجنس".

أقول: قال لنفي الجنس؛ لأنّ خبر "لا" بمعنى "ليس" من قسم المنصوبات.⁽¹⁾

قال: "نحو⁽²⁾: لا رجل أفضل منك⁽³⁾".

أقول⁽⁴⁾: الأولى أن يمثّل بـ "لا غلام رجل أفضل منك"؛ ليكون المرفوع نصّاً للخبرية⁽⁵⁾ و لا يكون فيه احتمال للوصفية⁽⁶⁾، إذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية، ولا احتمال فيه للوصفية لعدم التّطابق في الإعراب، بخلاف مثال المصنّف، فإنّ المرفوع فيه يحتمل أن يكون وصفاً جارياً على محل الرفع المبني.⁽⁷⁾

قال: "وقد يُحذف كقولهم: لا بأس"⁽⁸⁾.

أقول⁽⁹⁾: أي خبر (لا) هذه عند قيام القرينة كقولهم: "لا بأس" أي:⁽¹⁰⁾ "لا بأس عليك"، والقرينة

(1) ينظر: شرح المفصل 1:262.

(2) [نحو] ساقط من: (ج، و).

(3) [منك] ساقط من: (ج).

(4) [أقول] ساقط من: (د، و).

(5) في (ب): في الخبرية.

(6) [الوصفية] ساقط من: (د).

(7) ينظر: شرح المفصل 1:263، 264.

(8) [كقولهم، لا بأس] ساقط من: (ج، د، ه، و).

(9) [أقول] ساقط من: (و).

(10) [لا بأس، أي] ساقط من: (أ).

25- ب / أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَرَّةً⁽¹⁾ " لَا بَأْسَ عَلَيْكَ " ، وَأُخْرَى " لَا بَأْسَ " ، فَدَلَّ ذِكْرَهُمْ⁽²⁾ عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَقْدَّرَ فِي " لَا بَأْسَ عَلَيْكَ "⁽³⁾.

ويجوز أن يكون جواباً لقول⁽⁴⁾ القائل: " هل عليّ بأس؟ " ، فالقرينة حينئذ هو السؤال، وبنو تميم⁽⁵⁾ لا يثبتونه أصلاً عاماً كان أو خاصاً⁽⁶⁾، وإذا قالوا: " لَا رَجُلَ أَفْضَلَ " ، نصبوا "أَفْضَلَ" ، أو رفعوه⁽⁷⁾ على الوصفيّة⁽⁸⁾.

قال نجم الأئمة: لا يثبتونه أصلاً إذا كان عاماً كالموجود⁽⁹⁾، وإذا كان خاصاً كالقيام والأفضليّة فهم الحجازيون⁽¹⁰⁾، سواءً في الإثبات لعدم الدال على الحذف⁽¹¹⁾.

(1) في (ج ، د) : تارة .

(2) في (هـ ، و) ذكره .

(3) ينظر : همع الهوامع 1:202،203 .

(4) في (ج ، د) : بالقول .

(5) تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، الذي ينتمي إلى سيدنا اسماعيل - عليه السلام - موطن تميم الربع

الشمالي الشرقي للجزيرة العربية، بعد رحيلهم من تهامة في الجاهلية، وظلت لهم حتى ما بعد الإسلام، ويمكن حصر بني تميم في ثلاث بطون هي:

بطن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، بطن سعد بن زيد مناة، بطن عمرو بن تميم، ينظر: معجم قبائل العرب 1:125.

(6) قال ابن يعيش: خصّ أهل الحجاز دون غيرهم؛ لأنهم يظهرون الخير، وبنو تميم لا يظهرونه البتة، ينظر: شرح المفصل 1:265.

(7) في (ج) : رفعوا

(8) في (ب) : أنه صفة .

(9) [كالموجود] ساقط من : (د) .

(10) بالكسر، وهو جبل ممتد بين غور تهامة ونجد، وسمي حازا؛ لأنه يحتجز الجبال، وهو حجاز أسود بين نجد وتهامة، ومن أهل الحجاز: المدينة،

وخبير، وجهينة، وهوازن، وسُلَيْم، وغيرها، ينظر: معجم البلدان 2:218.

(11) ينظر: شرح الرضي على الكافية 1:292.

وميل المصنّف إلى الأوّل؛ لأنّه قال⁽¹⁾ في «المفصل»: في قول حاتم⁽²⁾ *:

.....

وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحُ

يحتمل أن يترك طائيّه إلى الحجازيّة ويجعل " مَصْبُوحُ " خبرًا، أو لا يترك، ويجعل صفة جارية على محل الرفع مع أنّه خاص، فلو كان مذهبهم⁽³⁾ إثبات الخاص، لما لزم من إثبات " مَصْبُوحُ " ترك المذهب؛ لأنّه خاص، والأشبهه بالحق ما ذكره نجم الاثمة؛ لامتناع حذف ركن الكلام بدون قرينه، فالتعريفان لا فرق بينهما في إثبات الخاص، وأمّا في العام فبنو تميم يوجبون الحذف⁽⁴⁾ والحجازيون يكثرونه.⁽⁵⁾

(1) في (ج): لأنّ قوله.

(2) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، فارس، شاعر، جواد جاهلي، يضرب المثل بجوده، كان من أهل نجد، تزوج ماوية بنت حجر الغسانية، شعره كثير ضاع معظمه، وطبع الباقي في ديوان صغير، ت: 578هـ، ينظر: الشعر والشعراء 1:235؛ والمؤتلف والمختلف 70؛ والأعلام 2:151.

• البيت من البحر: (البسيط)، ينسب لحاتم الطائي.

وتمامه: إِذَا اللَّفَّاحُ عَدَّتْ مَلْفَى أَصْرَتْهَا * * * وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحُ.

اللغة: اللقاح: جمع اللقوح، وهي الناقة الحلوب. الأصرة: جمع الصرار وهو خيط، يشد به رأس ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها. مصبوح: مسقي الصبوح. الصبوح: شراب الصباح.

وهو من شواهد: الكتاب 2:299؛ والمقتضب 4:370؛ والمفصل 59؛ وشرح المفصل 1:265؛ وشرح ابن عقيل 1:378.

والشاهد فيه قوله: " ولاكريم من الولدان مصبوح"، حيث ذكر خبر " لا"، وهو " مصبوح" هذا كما يرى الحجازيون، أما التميميون فيرون أن الخبر مقدر وأن " مصبوح" صفة اسم " لا" مرفوع على المحل.

(3) في هامش (ج): أي بني تميم.

(4) [الحذف] ساقط من: (ط).

(5) أي كثرة الحذف في خبر " لا"، ينظر: شرح المفصل 1:265، 266.

[اِسْمٌ " مَا " وَ " لَا " اَلشَّبَهَتَيْنِ بَلِيْسٍ]

قال⁽¹⁾: "وَاسْمُ (مَا) وَ (لَا) بِمَعْنَى: لَيْسَ [نَحْوُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، وَمَا رَجُلٌ خَيْرًا مِنْكَ، وَلَا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ]"⁽²⁾.

أقول⁽³⁾: جهة إلحاقه بالفعل كونه مسندًا إليه مثله.

قال: "بمعنى ليس"؛ لأنَّ اسم (لا) التي لنفي الجنس من قسم المنصوبات. مثل ل(ما) بمثاليين تبيينها على أنَّها تعمل في المعارف والنكرات، بخلاف (لا) فإنَّها لا تعمل إلاَّ في النكرات؛ وذلك لأنَّ (ما) أوغل في التشبيه بليس من (لا)، وعملها ثمرة مشابهتهما.⁽⁴⁾

(1) في (و): قوله.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، د، هـ، و).

(3) [أقول] ساقط من: (و).

(4) ينظر: التخمير 294:1، 295؛ و شرح المفصل 268:1، 269؛ وهمع الهوامع 109:2، 110.

ذكر المنصوبات: [المفعول المطلق]

قال: "المنصوبات على ضربين، أصلٌ ومُلحقٌ به، فالأصلُ هو المفعول" (1).

أقول: أحدهما أصل في استحقاق النصب، والآخر ملحق به فيه، والأصل [في استحقاق النصب] (2) هو المفعول؛ لأنَّ النصب عَلَمٌ /26- أ /المفعوليَّة، والمفعوليَّة صفة المفعول، والحال والتمييز (3) والمستثنى وغيرهما ملحقات بالمفعول لاتفاق الشبه بينها وبينه. (4)

والتوابع المنصوبة (5) داخلة تحت حكم المتبوع المنصوب؛ لأنَّه (6) يَنْصَبُ عمل العامل على القبيلين (7) انصبابه واحدة، بمعنى أنَّ نصب التابع هو كأنَّه نصب المتبوع؛ لأنَّ العامل يعمل فيه باقتضاء المتبوع فقط، فلا تعدد (8) في الاقتضاء، فكأنَّه لا تعدد في النصب، فلا بطلان لحصر المنصوب على القسمين. (9)

قال: "وهو على خمسة أضرب: المفعول المطلق" (10).

أقول: ودليل الحصر هو الاستقراء فقط، وقدَّم المفعول المطلق؛ لكونه أقرب إلى الفعل ولكونه

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، د، هـ، و).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب).

(3) في (ب، ج): التمييز.

(4) في (أ): منها ومنه.

(5) في (ب): توابع منصوبات.

(6) [لأنَّه] ساقط من: (د).

(7) أي على التابع والمتبوع.

(8) في (أ): تعداد.

(9) ينظر: شرح المفصل 1:272، 273.

(10) [المفعول المطلق] ساقط من: (ج، د، هـ، و).

جزء مدلول الفعل، ولكونه أصلاً بالنسبة إلى سائر المفاعيل؛ وذلك لأنه فعل الفاعل اختياراً أو طبعاً بخلاف غيره، فإنَّ "زَيْدًا" في: "ضَرَبْتُ زَيْدًا"، ليس فعلاً للمتكلم، وإنما يقال له مفعول به لتعلق الفعل به بالوقوع وأما نحو: "ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ"⁽¹⁾، فإنَّ التأديب⁽²⁾ وإنَّ كان فعل المتكلم كـ "الضرب"، إلاَّ أنَّه على سبيل التوليد لا على سبيل المباشرة، و"قيامي" في: "كَرِهْتُ قِيَامِي"، وإنَّ كان فعل الفاعل، لكنَّ لمَّا ذكر لغرض أن يتعلَّق به، فعل الفاعل بالوقوع صار كأنَّه ليس فعل الفاعل وليس بصادر عنه.

قال: "وَهُوَ الْمَصْدَرُ [نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَضَرْبَةً ضَرْبَةً، وَضَرْبَتَيْنِ]"⁽³⁾.

أقول: عرّفه بالمصدر، وأراد بالمصدر المعرّف اسم الحدث الذي جرى على الفعل تأكيداً ومدلوله، نحو: "ضَرَبْتُ ضَرْبًا"، أو بياناً لفرد⁽⁴⁾ مدلوله نحو: "ضربت ضَرْبَةً"، أو لنوع مدلوله نحو: "ضَرَبْتُ ضَرْبَةً"، سواء اشتقَّ من الفعل كالأمتثلة المذكورة، أو لو لم يشتق، كـ "فَهْقَرِي"⁽⁵⁾ في: "رَجَعَ الْفَهْقَرِي".

ولو أراد به اسم الحدث المشتق منه الفعل، لبطل عكس تعريفه، بمثل/26-ب / "فَهْقَرِي" في:

"رَجَعَ الْفَهْقَرِي" لعدم اشتقاق الفعل منه⁽⁶⁾، والدليلُ عليه⁽⁷⁾ تقسيمُ المصنّف المفعول المطلق في

(1) [له] ساقط من: (أ).

(2) في (أ، ب، هـ، و): فالتأديب.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، هـ، و).

(4) في (أ): لبيان مفرد.

(5) وهو الرجوع إلى الخلف، ينظر: لسان العرب، مادة: (ق . هـ . ق . ر).

(6) [منه] زيادة في: (ج).

(7) [عليه] ساقط من: (أ، ب، ج، د، هـ).

«المفصل» إلى المصدر وغير المصدر بعدما عرّفه بالمصدر، فإنّه لو لم يرد بالمصدر المعرّف ما ذكر، بل أراد⁽¹⁾ اسم الحدث المشتق منه الفعل، كما أراد ذلك من المصدر الذي هو أحد قسمي المفعول المطلق، في قوله: " وهو على ضربين، مصدر، وغير مصدر"، لَبَطَلَّ عكس تعريفه ولَزِمَ التناقض؛ لأنّ قوله: " المفعول المطلق هو المصدر"، في قوّة كلّ فرد من أفراد المفعول المطلق هو المصدر، وقوله: " المفعول المطلق⁽²⁾ مصدر وغير مصدر"، في قوّة بعض المفعول المطلق ليس بمصدر، فيتناقض كلامه هذا.⁽³⁾

وإنّ قوله: "ضَرَبْتُ ضَرْبَةً"، يجوز أن يكون الكسر والتاء فيه كلاهما للنوع، وهي الهيئة التي هي عليها الفاعل عند ملابسه الفعل، والمعنى⁽⁴⁾ ضربتُ نوعَ ضربٍ، ويجوز أن يُدَلَّ بالكسر على النوع، وبالتاء على وحدته، والمعنى ضربتُ نوعَ ضربٍ واحدًا، أي: نوعًا واحدًا من الضرب.⁽⁵⁾

قوله: "وَقَعَدْتُ جُلُوسًا"⁽⁶⁾.

قال: إيراد هذا المثال، إشارة منه إلى عدم لزوم الموافقة بينه وبين عامله لفظًا، بل اللازم هو الموافقة معنى، وَرَدَّ على سيبويه⁽⁷⁾ بأبلغ⁽⁸⁾ وجه وأوكدّه، حيث شرط فيه الموافقة لفظًا ومعنى.

(1) [أراد] ساقط من: (ط).

(2) [المطلق] ساقط من: (ج).

(3) ينظر: المفصل 62.

(4) في (أ، ب، د، هـ، و): فالمعنى.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب 1353:3.

(6) [جلوسا] ساقط من: (هـ).

(7) ينظر: الكتاب 82، 81:1؛ وشرح المفصل 277:1.

(8) في (أ، ب، ج، هـ، و): ببالح.

وذلك لأنه لما قال: "المفعول المطلق هو المصدر"، أي: اسم الحدث الجاري على الفعل، سواء أشتق منه الفعل أو لم يشق منه، علم من هذا⁽¹⁾ الإطلاق أن كل اسم متّصف بتلك الصفة يصلح أن يكون مفعولاً مطلقاً سواء وافق⁽²⁾ في اللفظ، أو لم يوافق، فإذا أُورِدَ بعد هذا الإطلاق "قَعَدْتُ جُلُوسًا"، يكون تصريحاً /27- أ / للردّ المستفاد من الإطلاق، وهل هذا إلا الردّ على وجه التأكيد.

ومذهب سيبويه في هذا الأسلوب ذهاب إلى التقدير⁽³⁾، وجعل المصنّف⁽⁴⁾ المفعول المطلق

للمقدّر⁽⁵⁾ أي: "قَعَدْتُ وَجَلَسْتُ جُلُوسًا"⁽⁶⁾.

(1) في هامش (و): أي من عدم تقييد المصدر المعروف بالموافقة لفظاً.

(2) في (أ، ب، ج، د، و): وافقه.

(3) في هامش (و): أي تقدير العامل.

(4) [المصنّف] ساقط من: (د، ط).

(5) في (أ، ب): المقدر.

(6) أكثر النحويين يُجيز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر، وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى، نحو: "أَعْجَبَنِي الشَّيْءُ حُبًّا" لأنه إذا أعجبك

فقد أحبيته. وذهب الآخرون إلى أن الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا أن يكون من لفظه، نحو: "قَعَدْتُ جُلُوسًا،" وحسبُ منعا" فهو

منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه الظاهر، فكأنك قلت: قعدت، فجلستُ جلوسًا" و"حسبُ فمُنعتُ منعا". وهو رأي سيبويه؛ لأنّ مذهبه أنه إذا جاء

المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر، ينظر: الكتاب 1:81،82؛ وشرح المفصل

.277،276:1

[المفعول به]

قوله: "والمفعول به نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا".

قال: قدّمه على البواقي؛ لأنّه أقرب إلى الفعل بالنسبة إليها؛ لأنّ الفعل المتعدي له طرفان، طرف القيام وهو (الفاعل)، وطرف الوقوع وهو (المفعول به)، وهو الذي يتعلّق به فعل الفاعل بالوقوع عليه حسّاً، نحو: "ضَرَبْتُ زَيْدًا"، أو معنى وذهناً، نحو: "عَلِمْتُهُ"، سواء كان له وجود قبل تعلّق الفعل به كالمثالين المذكورين، أو خرج من العدم إلى الوجود، أي مع⁽¹⁾ بتعلّق الفعل به، نحو: "خَلَقَ اللهُ الْعَالَمَ".⁽²⁾

وإن أورد على عكس التعريف بنحو: "مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا"، فالجواب أنّ الأصل: "ضَرَبْتُ زَيْدًا" والنفي طارئ، وهو أي: التعلّق بالوقوع حاصل في الأصل، وإن أورد على طرده بنحو: "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"، بأنّ "زَيْدًا" فيه يصدق عليه الحدّ دون المحدود، لكونه مبتدأ .

فالجواب : أنّ قيد الحيثية مراد في التعريف، أي الذي يتعلّق به فعل الفاعل بالوقوع عليه ويذكر لهذه الحيثية، و"زَيْدٌ" في: "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ" و إن كان فيه هذه الحيثية، لكن ذكره لحيثية أخرى وهو أنّ يحكم⁽³⁾ عليه بالمضروبيّة⁽⁴⁾ لا⁽⁵⁾ لأن يقع عليه الفعل⁽⁶⁾.

(1) [أي مع] زيادة في: (أ).

(2) ينظر: ينظر: شرح المفصل 1:308،309.

(3) في (ب، ج، د): تحكم.

(4) في (هـ): بالمضروبية.

(5) [لا]: ساقط من (ج)

(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:212؛ وهمع الهوامع 3:7.

وقول بعضهم⁽¹⁾: إِيَّه كَمَا صَدَقَ⁽²⁾ عَلَيْهِ الْحَدَّ يَصْدُقُ⁽³⁾ عَلَيْهِ الْمَحْدُودَ، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ لِاشْتِغَالِهِ بِضَمِيرِهِ لَمْ يَنْصِبْهُ؛ [لَأَنَّهُ]⁽⁴⁾ أَوْهَنَ مِنْ نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ؛ وَلِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ رُكْنٌ مِنْ /27- ب / الكلام والمفعول فضلة، فكيف يكون أحد المتباينين هو المتباين الآخر بعينه.

قال⁽⁵⁾: ” وَيُنْصَبُ مُضْمَرٌ⁽⁶⁾ كَقَوْلِكَ لِلْحَاجِّ [مَكَّةَ، لِلرَّامِي الْقِرْطَاسَ“⁽⁷⁾.

أقول⁽⁸⁾: اللَّامُ الْجَارَةُ لِلتَّعْلِيلِ، أَيُّ كَقَوْلِكَ لِأَجْلِ مَنْ يَرِيدُ الْحَجَّ، وَلِأَجْلِ مَنْ يَرِيدُ الرَّمِيَّ وَليست لتقوية العمل، وإلَّا لَزِمَ تَقْدِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَالْمَقْدَرُ غَائِبٌ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ عِبَارَتُهُ فِي «الْمَفْصَلِ» أَيُّ: يَرِيدُ ذَلِكَ الْعَازِمُ "مَكَّةَ"، وَيَصِيبُ ذَلِكَ الْمَتَّهِيَءَ "الْقِرْطَاسَ".

والقرينة على خصوص الحذف في الأول: تهيئة أسباب الحجّ، وفي الثاني: توجه المتتهيء⁽⁹⁾

المسدد سهمه⁽¹⁰⁾ إلى جهة "القرطاس".⁽¹¹⁾

(1) ومنهم التفتازاني، ينظر: شرح التلويح على التوضيح 1:19.

(2) في (ب، و): يصدق.

(3) في (ه): صدق.

(4) زيادة من المحقق.

(5) [قال] ساقط من: (ج).

(6) [قال] ساقط من: (د).

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(8) [وينصب] ساقط من: (أ، د).

(9) في (ب): المهياً. وساقط من: (ط).

(10) [سهمه] ساقط من: (أ، ب، ج، د).

(11) ينظر: التخدير 1:320؛ وشرح المفصل 1:312.

[المُنَادَى]

قال: "وَمِنْهُ المُنَادَى المَصَافُ [نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ] (1)".

أقول: غيّر الأسلوب بإيراد كلمة منه (2) تنبيهًا على لزوم إضمار الفعل في هذا الباب، فالوجه في اللزوم أنّ الأصل كان أن يُقال: "يا أَدْعُو" (3) عبدالله؛ لأنّه إذا قيل: (يا) [يدون ذكر المخاطب] (4) توجه (5) الخطاب إلى كل من سمع (6)، فتمس الحاجة إلى الإتيان بكلمة "ادعو" لبيان أنّ المعنى بالخطاب: مَنْ هُوَ.

ثم لما علم الواضع أنّ هذا الباب يستكثر وقوعه في لسانهم (7)، وضع الباب على الحذف والنيابة تخفيفًا، ولا يذهب عليك أنّ المعنى بكثرة الاستعمال في كل واجب الحذف ليس إلاّ هذا؛ لا أنّ الباب استعمل بالذكر شهرًا أو سنة وكثر الوقوع في لسانهم بالفعل، ثم حذف المنوب وناب النائب منابه؛ لأنّ هذا ينافي وجوب الحذف، فتأمل (8).

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، هـ).

(2) [منه] ساقط من: (أ).

(3) يا [أدعو] زيادة في: (أ، ب، ج، د، ط).

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، ط، هـ).

(5) في (هـ): بالتوجه.

(6) في (أ): سمعه. وفي (ط): يسمع.

(7) في (ط): كلامهم.

(8) من المنصوب بمفعول به بفعل لازم الإضمار باب المنادى، وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء، وإظهار الفعل يوهم الإخبار، وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء، ويقدر: بـ "أنادي، أو "أدعو إنشاءً، هذا مذهب الجمهور.

وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له معنوي وهو القصد. ورُدّ بأنّه لم يُعهد في عوامل النصب.

وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا، فقيل: على سبيل النيابة، والعوض عن الفعل، فهو على هذا مُشَبَّه بالمفعول به لا =

قال: "والمضارع له نحو: يا خيرًا من زيد".

أقول: وجه مضارعه له، أن " خَيْرًا " يعمل في محلّ الجار والمجرور النصب، عمل المضاف

في المضاف إليه الجرّ، أو أن " خَيْرًا مِنْ " يعمل الجرّ في: " زَيْدٍ " عمل المضاف الجرّ في

المضاف إليه، و⁽¹⁾ أن " مِنْ زَيْدٍ " أو " زَيْدٍ " / 28- أ / من تنمّة الأول، كما أن المضاف إليه من

تنمّة المضاف⁽²⁾. ثم اعلم أن المضارعة يتحقق⁽³⁾ أيضًا بنعت هو جملة نحو: " يا حَلِيمًا لَا تَعْجَلْ "،

و " يا رَجُلًا فِي الدَّارِ "، وبنعت مفرد عند بعضهم نحو: " يا رَجُلًا ظَرِيفًا "، ويكون الثاني معطوفًا على

الأول بشرط كونهما علمًا، وقيل مطلقًا نحو⁽⁴⁾: " يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ " اسم رجل، أو مرادًا به جماعة

معدودة بهذا العدد.⁽⁵⁾

=مفعول به، وعليه الفارسي. وردّ بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوّض منه في الذكر ولا في الحذف، ينظر: التخميم

326،325:1؛ وارتشاف الضرب 4:2179؛ وهمع الهوامع 3:33.

(1) في (ج، د، هـ): أو.

(2) قال ابن يعيش: أما المضارع للمضاف، فحكمه النصب أيضًا كما كان المضاف كذلك، وذلك قولك: " يا خيرًا من زيد " و " يا ضاربًا زيدًا " و " يا

مضروبًا غلامه " و " يا حسنا وجه " و " يا ثلاثة وثلاثين " كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: أحدهما: أن

الأول عامل في الثاني، كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه.

الوجه الثاني: من المشابهة أن الاسم الأول مختص بالثاني، كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه

الثالث: أن الاسم الثاني من تمام الأول، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف. فهذه كلها منصوبة، سواء جعلتها أعلامًا، أو لم تجعلها

فإن جعلتها أعلامًا نصبتها لشبهها بالمضاف، وإن جعلتها معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك، وإن كانت نكرة، كانت منصوبة كسائر

النكرات، ينظر: شرح المفصل 1:317.

(3) في (ج، هـ): بتحقق.

(4) [نحو] ساقط من (و).

(5) فإن ناديت جماعة، هذه عدتهم، قلت: " يا ثلاثة وثلاثون " وإن شئت نصبت الثاني، فقلت: " يا ثلاثة وثلاثين "، كما تقول: " يا زيدُ والحارثُ،

والحارثُ "، فالرفع عطف على اللفظ، والنصب عطف على المحلّ؛ لأنهما اسمان متغايران، كلّ واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى وليس كذلك إذا

سميت بهما، وجعلتها عبارة عن حقيقة واحدة، ينظر: التخميم 1:327؛ و شرح المفصل 1:318.

قال: "وَالنَّكْرَةُ نَحْوُ: يَا رَاكِبًا".

أقول: وهو الذي يطلب إقباله، أيًا كان لصارف عن طلب إقبال⁽¹⁾ المعين، كعمى المنادى.⁽²⁾

قوله: "أَمَّا الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ [فَمَضْمُومٌ، نَحْوُ: يَا رَجُلًا، وَ يَا زَيْدًا]"⁽³⁾.

كأنه قيل: أنت قلت، ومنه المنادى المضاف والمضارع له والنكرة فما حال المفرد المعرفة؟

فقال: وأما المفرد المعرفة، أي غير المضاف، وغير⁽⁴⁾ المضارع له⁽⁵⁾، وغير⁽⁶⁾ النكرة فمضموم،

أي: مبني على الضم، أو على ما يقوم مقامه من⁽⁷⁾ الألف، والواو، أي: حاله بحسب الظاهر

هذا⁽⁸⁾.

وأما بحسب المحل فهو منصوب مفعول به⁽⁹⁾ عامله مضمّر وجوبًا، كالمضاف وغيره.⁽¹⁰⁾

وإنما بُني؛ لأنّ له شبهًا بكاف (أدعوك) في الخطاب والتعريف والإفراد⁽¹¹⁾ والمفعولية؛ لأنّ كلا

(1) [إقبال] ساقط من: (ط).

(2) فالنكرة منصوبة أيضًا في النداء، ومثال ذلك الأعمى يقول: "يا رجلًا خذ بيدي"، و"يا غلامًا أجزني"، فلا يقصد بذلك غلامًا بعينه، ولا رجلًا بعينه،

فالنصب في هذه الأقسام الثلاثة من جهة واحدة، ينظر: التخمير 1:327،328؛ وشرح المفصل 1:318.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، هـ).

(4) [غير] ساقط من: (د، ط، هـ، و).

(5) [له] ساقط من: (ط).

(6) [غير] ساقط من: (ط).

(7) [من] ساقط من: (أ).

(8) [هذا] ساقط من: (أ).

(9) في (أ): بمفعول

(10) ينظر: التخمير: 1:330؛ و شرح المفصل 1:319.

(11) في (ط): الإفراد والتعريف.

منهما مفعولٌ به ولذلك⁽¹⁾ الكاف شُبِّه بكاف ذاك، الذي هو حرف مبنيّ الأصل، ومشابه المشابه مشابهٌ لذلك الشيء، فذلك المنادى لكونه مشابهًا لكاف⁽²⁾ ذاك بالواسطة بُني، وعلى الحركة لعروض بنائه إذ البناء على السكون من خواص البناء اللازم، وعلى الضمّ لتخالف، حركةُ بنائه حركةُ إعرابه التي هي النصب في: "يا عبدالله"، والجرُّ لفظًا⁽³⁾ في: "يا لَزِيدٍ"؛ ولأنَّه لو بُني على الفتح للزم اللبس بالنكرة، في مثل: "أَحْمَرَ"؛ لسقوط التنوين لعدم الصرف؛ ولأنَّه⁽⁴⁾ لو بُني على الكسر / 28- ب / وقيل: "يا غُلام"، لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوف منه ياءه، اكتفاءً بالكسرة.

وقال بعضهم: إنَّ مثل: "يا زَيْدُ" ينكر ثم يعرّف بالنداء؛ لئلا يجتمع التعريفان⁽⁵⁾ التعريف العلمي والندائي وفيه نظر؛ لأنَّ (هذا) في: "يا هَذَا" لا يقبل التنكير، والبعض الآخر على أنه متعرف بالنداء مع بقاء علميته⁽⁶⁾.

والممتنع اجتماع التعريفين بالآلتين، اللفظيتين وهو ليس ببعيد عن الصواب، لأنَّ⁽⁷⁾ إذا قلت: "

يا

(1) في (أ)، لهذا.

(2) أي علة البناء، الوقوع موقع كاف الخطاب، وقيل: شبهه بالضمير، وخص بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح، وبالمضاف للياء لو كسر، ينظر: همع الهوامع 38:3.

(3) [لفظًا] ساقط من: (أ، ط).

(4) [لأنه] ساقط من: (ج، د، و).

(5) [التعريفان] ساقط من: (أ، ج، ه، و).

(6) قال أبو حيان: وحركة "يا زَيْدُ" و"يا رَجُلُ" حركة بناء خلافاً للكسائي، والرياشي في زعمهما أنها حركة إعراب، وما كان علماً نحو: "يا زيدُ" فهو باق على تعريفه بالعلمية، وهو مذهب ابن السراج، وذهب المبرد والفارسي إلى أنه يسلب تعريفه بالعلمية، ويصير معرفة بالإقبال عليه والخطاب، ينظر:

المقتضب 4:205؛ والأصول 1:330؛ وارتشاف الضرب 4:2183.

(7) في (ب، ه): لأنك.

زَيْدٌ "، ينتقل السامع عن سماع لفظ " زَيْدٌ "، لمعرفة وضعه إلى المعنى الموضوع له، أعني نفسه

وهو التعريف العلمي، ثم يفهم أنه المعنى بالخطاب ومطلوب الإقبال وهو التعريف الندائي.⁽¹⁾

وقيل: لما⁽²⁾ كان " زيدٌ " معرفة استغنى عن التعريف الندائي، والنداء لمجرد طلب الإقبال.⁽³⁾

قال: **"وَفِي الصِّفَةِ الْمَفْرَدَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ نَحْوُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفُ"**⁽⁴⁾.

أقول⁽⁵⁾: أي في صفة المنادى المضموم المفردة، أي غير⁽⁶⁾ المضافة⁽⁷⁾ بالإضافة إلى

المعنوية⁽⁸⁾ الرفع والنصب، أي يجوز رفعها حملاً على لفظه؛ لجرية⁽⁹⁾ مجرى المعرب في عروض

الحركة، ونصبها حملاً على محله؛ لكونه مبنياً ومحلّه النصب، و تابع المبنى تابع لمحلّه.⁽¹⁰⁾

وأما التوابع الباقية فالبذل والمعطوف بغير اللام، حكمها حكم المنادى الذي باشره حرف النداء

يُبَيِّنَانِ إِنْ أَفْرَدَا، و ينصبان إِنْ أَضِيفَا، بدون الالتفات إلى حال المنادى، نحو: " يَا عَبْدَ اللَّهِ [بشرٌ "

و " يَا بَشْرُ عَبْدِ اللَّهِ "، و " يَا عَبْدَ اللَّهِ وَ زَيْدٌ "، و " يَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللَّهِ " ⁽¹¹⁾؛ وذلك لأنّ البذل في حكم تكرير

(1) ينظر: التخمير 1:330؛ و ينظر: شرح المفصل 1:320.

(2) [لما] ساقط من: (ج).

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:219، 220.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، د، هـ، و).

(5) [أقول] ساقط من: (هـ).

(6) في (ب، ط): الغير.

(7) في (ج): المضاف.

(8) في هامش (ب): لأن الصفة المضافة بالإضافة اللفظية يجوز فيها الوجهان، نحو: يا زيد الحسن الوجه، بالرفع والنصب.

(9) في (د): بجرية.

(10) ينظر: شرح المفصل 1:320، 321؛ وشرح ابن عقيل 2:237.

(11) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج).

العامل، وحرف العطف نائب مناب حرف النداء، مع إمكان تقدير حرف النداء، مع أنّ كلا منهما مقصودٌ/29- أ / بالنداء، فهما كالذي باشره حرف النداء، والمعطوف باللام، وعطف البيان والتأكيد المعنوي، حكمهما حكم الصفة بلا فرق.⁽¹⁾

وأما التأكيد اللفظي فقد قيل حكمه حكم متبوعه في إفراده وإضافته، وقيل حكمه حكم⁽²⁾ الصفة فقصره البيان⁽³⁾ على حكم الصفة ميلً منه إلى الاختصار، و تفهيم⁽⁴⁾ المتعلم حكم بعض التوابع ليجعله مثلاً يحتذى به أحكام سائر التوابع، حتى يعلمها بالتدريج⁽⁵⁾.

قال: ” وفي المضافة النصب لا غير [نحو: يا زيد صاحب عمرو]“⁽⁶⁾.

أقول: وذلك لأنّ المضاف في المنادى واجب النصب، مع وضع حرف النداء المقتضى للضم قَدَمَهُ عليه، فبالطريق الأولى يجب نصب⁽⁷⁾ الصفة المضافة التي لم يضع قدمه عليها حرف النداء.⁽⁸⁾

وأما التوابع الباقية المضافة فكالصفة بعينها، وتخصيص الصفة بالذكر لما ذكر⁽⁹⁾.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، 2:244،245.

(2) [حكم] ساقط من: (ج).

(3) في (أ، ب، ج): فقصر للبيان.

(4) في (ج): يفهم.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:223،224.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ج، د، ط، ه).

(7) في (ه): النصب.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب 4:2185؛ وشرح ابن عقيل 2:243؛ وهمع الهوامع 3:37.

(9) ينظر: شرح المفصل 1:326،327.

قال: "وَإِذَا وُصِفَ الْمُنَادَى بِ(الابْنِ) نُظِرَ، [فإن وَقَعَ الابْنُ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ فَتَحَ الْمُنَادَى، نَحْوُ: يَا زَيْدَ بِنَ عَمْرٍو، وَإِلَّا فَالضَّمُّ لَازِمٌ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ بِنَ أَخِي، وَ يَا رَجُلُ ابْنِ زَيْدٍ]" (1).

أقول: أي نُظِرَ (الابْنُ) فإنْ وَقَعَ (الابن) بين العلمين فتح المنادى، أي: بُني على الفتح اختياراً عند الجمهور، ووجوباً عند البعض مع أَنَّ (الابن) معربٌ منصوبٌ خلافاً لبعضهم⁽²⁾، فإنه ذهب إلى بنائهما معاً على الفتح.

وقال: بسراية⁽³⁾ البناء من الموصوف إلى الصفة، كقولهم: " لا رَجُلَ ظَرِيفٍ".

ومنهم من ذهب إلى إعرابها ونصبها قائلاً بسراية الإعراب في الصفة إلى الموصوف، وهذا لا مَوَيْدَ له في كلامهم⁽⁴⁾.

وإنما بُني حينئذ⁽⁵⁾ على الفتح لكثرة استعمالهم لفظ " الابن " صفة بين العلمين، فاستخف بأخف الحركات في المنادى؛ وقيل: "يا زيدَ بِنِ عَمْرٍو" بالفتح⁽⁶⁾ اختياراً أو وجوباً، فحصل التخفيف بوجهين: [أحدهما]⁽⁷⁾: يجري اللسان على سنن واحدٍ.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ج، هـ).

(2) قال أبو حيان: نقول: " يَا زَيْدُ بِنَ عَمْرٍو"، فلك في " زيد" الفتح، وهو اختيار البصريين، وقال ابن كيسان: هو أكثر في كلام العرب، وزعم المبرد، أن الضم أجود، وحركة " ابن عمرو" حركة إعراب إذا فتحت " يَا زَيْدُ" في قول الجمهور؛ لأنه مضاف إلى ما بعده، وقال عبد القاهر: هي حركة بناء؛ لأنك ركبته مع زيد، وجعلاً بمنزلة "يا ابْنَ أُمِّ"، و " يا ابْنَ عَمِّ" ينظر: المقتضب 4:231؛ والمقتصد 2:785،786؛ وارتشاف الضرب 4:2187؛ وهمع الهوامع 3:53.

(3) في هامش (و): السراية: الانتقال من المنادى إلى الابن.

(4) وهو الكساتي والرياشي، ينظر: ارتشاف الضرب 4:2187؛ وهمع الهوامع 3:56.

(5) [حينئذ] ساقط من: (أ، ب).

(6) [بالفتح] ساقط من: (ط).

(7) زيادة من المحقق.

و[تأنيهما]⁽¹⁾: يبدل الضمة فتحة، مع أن لفظ (الابن) حينئذ يشتد/29-ب / كاتصاله بالموصوف ولا ينفك عنه.⁽²⁾

ألا يرى أن بُنُوَّة " زَيْدٍ " لا تنفك عن أحد الأعلام، بخلاف " يَا زَيْدُ ابْنَ أَخِي "؛ لأنَّ هذه البُنُوَّة قد تنفك بأن لا يكون له عَمُّ أصلاً، نحو: " يا رَجُلَ ابْنِ زَيْدٍ و يا زَيْدُ ابْنَ رَجُلٍ "، وإن امتنع فيه الانفكاك أيضاً؛ لأنَّ بُنُوَّة "رَجُلٍ"⁽³⁾ لا تنفك عن أحد الأعلام، و كذا بُنُوَّة " زَيْدٍ " لا تنفك عن الانتساب إلى "رَجُلٍ"، لكن مثل هذه النسبة في البُنُوَّة نسبة ناقصة، تشبه ما يمكن فيه الانفكاك فأشبهه صدر "بعلبك" فبني⁽⁴⁾ على الفتح.⁽⁵⁾

قال: "وَلَيْسَ فِي يَأ أَيُّهَا الرَّجُلُ إِلَّا الرَّفْعُ".

أقول: لما أُوهم قوله: " وفي صفته المفردة الرفع والنصب"، جواز الأمرين⁽⁶⁾ في: " يا أَيُّهَا الرَّجُلُ " لأنَّ (أَيٌّ) مفردة معرفة، و " الرَّجُلُ " صفة مفردة دفعه بقوله: " وَلَيْسَ فِي يَأ أَيُّهَا الرَّجُلُ إِلَّا الرَّفْعُ " فكان الأولى أن يذكر هذا قبل بيان حكم الصفة المضافة.

وإنما تعين الرفع؛ لأنها المقصودة بالنداء؛ لأنَّ (أَيٌّ) لتوغله في الإبهام لا يقبل النداء، لكن

(1) زيادة من المحقق.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب:4،2188،2189؛ وشرح ابن عقيل:2،238،239.

(3) في (د، و): الرجل.

(4) [بني] ساقط من: (أ).

(5) فأما الفتح فذهب سيبويه والبصريون إلى أنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً مركباً، كـ " بَعْلَبُكُ"، وبنيا على الفتح، وقيل الأصل: " يا ابن أُمِّي بفتح ما قبل الياء، وانقلبت ألفاً وحذفت، ينظر: الكتاب:2،214؛ ومعاني القرآن للفراء:1،394؛ وارتشاف الضرب:4،2207؛ وشرح الأشموني:3،457.

(6) فالرفع مذهب الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازني نصبه قياساً على جواز نصب " الظريف" في قولك: " يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ " بالرفع والنصب،

ينظر: شرح ابن عقيل:2،245؛ و شرح الأشموني:4،452.

أوتي⁽¹⁾ به ثلثا يدخل حرف النداء على ما فيه اللّام، إذ لو قيل: "يا الرَّجُلُ"، لزم اجتماع آلتَي التعريف، واجتماع المتتافيين أيضاً؛ لأنَّ حرف النداء يقتضي بناءه وخطابه واللام إعرابه وغيبته.

وكذا تعيّن الرفع في توابع " الرَّجُلُ " مفردة كانت أو مضافة؛ لأنّه معرب وإن كان مقصوداً بالنداء وتوابع المعرب توابع لفظه.⁽²⁾

وقيل قوله⁽³⁾ " يَا هَذَا الظَّرِيفُ " ك (يا) " أَيُّهَا الرَّجُلُ "، إن قصد نداء (الظَّرِيفُ)، وإن قصد نداء (هذا) فك " يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ " في جواز⁽⁴⁾ الوجهين.

قال: "وَقَدْ يُحذفُ حَرْفُ النِّداءِ مِنَ العَلَمِ المضمومِ والمُضَافِ⁽⁵⁾".

أقول: إمّا على سبيل الجواز كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾⁽⁶⁾ أي: يا يوسف.

وإمّا على سبيل الجوب/30- أ / كقولهم: " اللهمَّ "، فإنّه منادى محذوف حرف ندائه⁽⁷⁾ وجوباً معوّض⁽⁸⁾ عنه⁽⁹⁾ الميم المشددة.

وبعضهم⁽¹⁰⁾: على أنّه مركب مع جوابه، والجواب عوض عن حذف النداء، والتقدير: " يا لله أُمَّنَّا

(1) في (هـ): أتى.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 4: 2194، 2195.

(3) [قوله] ساقط من: (أ).

(4) في (هـ): لجواز.

(5) [والمضاف] ساقط من: (هـ).

(6) سورة يوسف، من الآية 28.

(7) في (ط): الباء، بدلا من: " محذوف حرف ندائه".

(8) في (ب): فعوض.

(9) في (د، و): منه.

(10) الكوفيون، جَوَزُوا الجمع بينهما بناءً على رأيهم أنّ الميم ليست عوضاً منه، بل بقيةً من جملة محذوفة، وهي: أمنا بخير، ينظر: همع الهوامع 3: 64.

بالخير"، أي: اقصدنا⁽¹⁾ بخير، فحذف همزة (أَمْ)، والضمير المنصوب، وركَّب⁽²⁾ المنادى مع جوابه فصار "اللهم"، وضَعَفَ هذا لجواز "اللهم اغفر لنا"، إذ لو كان الأمر⁽³⁾ كذلك لوجب أن يقال: (4) "اللهم اغفر لنا" فتأمل.

وإنما يحذف من (العلم) المضموم⁽⁵⁾؛ لكثرة استعمال نداءه، ومن (المضاف) لطوله، وقد يحذف أيضاً من لفظ (أي) كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾⁽⁶⁾، ومن لفظ (مَنْ) كقول القائل: "من لا يزال محسناً أحسن إليّ"، أي: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، و يا مَنْ لا يزال، ولم يتعرض لهما لقلّة المحذوف⁽⁷⁾ فيهما بالنسبة إلى الأوّلين⁽⁸⁾، وقولهم: "أصيح ليّ"⁽⁹⁾ و "أفتد مخنوق"⁽¹⁰⁾ و "أطرق كزاً"⁽¹¹⁾. شاذ، مرخص إلى الحذف كثرة استعمالهما⁽¹²⁾ بمثلتهما. (13)

-
- (1) في (أ، ب): قصدنا.
 - (2) في (ب): تركب.
 - (3) [الأمر] ساقط من: (ط).
 - (4) [أن يقال] ساقط من: (د، ه، و).
 - (5) [المضموم] ساقط من: (أ، ب، د، ه).
 - (6) سورة البقرة، من الآية 20.
 - (7) في (د، ه): الحذف.
 - (8) ينظر: شرح المفصل 1:362، 363.
 - (9) هو مثل من أمثال العرب، قالته امرأة امرئ القيس، بغضا بزوجها، ويقال ذلك لليلة الشديدة التي يطول فيها الشرّ، ينظر: مجمع الأمثال 1:403 والمستقصى 1:200.
 - (10) هو مثل من أمثال العرب، يقال في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة، ينظر: مجمع الأمثال 2:78؛ والمستقصى 1:265.
 - (11) هو مثل من أمثال العرب، يقال لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقيل: يضرب مثلا للرجل الحقير، إذا تكلم في الموضوع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله، ينظر: مجمع الأمثال 1:431؛ والمستقصى 1:221.
 - (12) في (ب، ه): استعمالها.
 - (13) في (ب، ه): لمثلتها.

[تَرْخِيمُ الْمُنَادَى]

قال: "وَمِنْ خَصَائِصِ الْمُنَادَى التَّرْخِيمُ إِذَا كَانَ عَلَمًا غَيْرَ مُضَافٍ وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ

نَحْوُ: "يَا حَارٍ" و "يَا اسْمٌ" و "يَا عَثْمٌ" و "يَا مَنْصُ" (1).

أقول: أي ومن خصائصه حال السعة والاختيار؛ لأنَّ الشاعر إذا اضطرَّ يرخم آخر (2) غيره،

وإنَّما اختصَّ به في حال السَّعة؛ لأنَّ النداء لا يكون إلا لمهمَّ، فبالترخيم وسرعة الفراغ من اللفظ

يقصد سرعة الإقبال، وهو أي الترخيم: حذف في آخر المنادى على سبيل الاعتباط. (3)

واشترط بكونه علمًا؛ لكونه (4) لشهرته ووضوحه يدلُّ ما بقي منه على ما طرح عنه بسبب

الترخيم وبكونه (5) غير مضاف؛ لأنَّ المضاف لو رخم لرخم آخره، فيكون الترخيم من الوسط أو

آخر المضاف إليه فيلزم الترخيم في غير المنادى؛ لأنَّ آخر المضاف إليه ليس/30- ب / آخر

المنادى صورة. (6)

والكوفي يجوز الترخيم من آخر المضاف إليه، بناءً على تنزيلهما منزلة اسم واحد، وقولهم: "يَا

صَاحٍ" في: "يَا صَاحِبِي"، شاذٌّ بالاتفاق (7)؛ لأنَّ المحذوف (8) من آخر المضاف، ويكونه زائداً

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(2) [آخر] ساقط من: (أ، ط).

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 5:2227؛ وهمع الهوامع 3:76.

(4) في (أ، ب، د، هـ، و): لأنه.

(5) في (أ): يكون.

(6) ينظر: شرح المفصل 1:374،375.

(7) وهو شذوذ واحد، وهو ترخيم النكرة، وليس فيها تاء التأنيث، ينظر: شرح المفصل 1:377.

(8) في (أ): المحذوف.

على ثلاثة أحرف⁽¹⁾ لئلا يلزم الإجحاف لمجرد التخفيف خلافاً للكوفيين؛ فاتّهم يرخمون نحو: "

كَتِفٍ " لتنزل حركة الوسط منزلة حرف الرابع، فيقولون في: " يا كَتِفُ علماً، " يا كَتِ " .⁽²⁾

وبعضهم يرخّم ما كان على ثلاثة أحرف مطلقاً، سواء كان⁽³⁾ متحرك الوسط⁽⁴⁾ أو ساكن الوسط

لأنّ في الأسماء ما شاكله⁽⁵⁾، فيقول في: " زَيْدٌ "، " يَا زَيْ " .

إذا تلخّص هذا، فاعلم أنّ العلميّة و الزيادة شرط، إذا لم يكن في آخر المنادى تاء التأنيث، فإنّ

التاء تحذف سواء كان علماً أو زائداً [على ثلاثة أحرف]⁽⁶⁾ أو لم يكن، وأنّ المستغاث⁽⁷⁾

والمندوب⁽⁸⁾ والمنقول عن الجملة⁽⁹⁾ لا يرخم مطلقاً؛ لكون الاستطالة مطلوبة في الأولين، ووجوب

حكاية المنقول عن الجملة على الحالة الأولى.⁽¹⁰⁾

ولمّا كان المحذوف للترخيم أقساماً أشار بالأمثلة إليها، ف " يَا حَارِ "، [في: يا حارث]⁽¹¹⁾ ممّا

حذف فيه حرف واحد.

(1) [أحرف] ساقط من: (أ).

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 5: 2227، 2228.

(3) [سواء كان] ساقط من: (أ، هـ، و).

(4) في (ب): الأوسط.

(5) في (ب، د): يشاكله.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، هـ، و).

(7) نحو: " لزيد " .

(8) نحو: " وا زيد " .

(9) نحو: " تأبط شرا "، و " برق نحره "، فإنه لا يرخم؛ لأنّ النداء لم يؤثر فيه، وإنّما هي جمل محكية، والترخيم إنّما يكون فيما أثر فيه النداء، فإنّه لا يجوز

لأنّها جمل محكية الإعراب، لا حظ للبناء فيها، ينظر: شرح المفصل 1: 384.

(10) ينظر: ارتشاف الضرب 5: 2231، 2232.

(11) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

و " يا اسْمٌ " و " يا عُنْمٌ " ، ممّا حذف منه⁽¹⁾ زائدتان زيدتا معاً؛ لكنّهما في الأوّل: هما الألف وهمزة التّأنيث، وفي الثاني: هما الألف والنون.

و " يَا مَنصُ " ممّا حذف منه حرفان أولهما: مدّة زائدة ، وثانيهما: حرف صحيح أصلي.⁽²⁾

وكان عليه أن يمثّل من ترخيم⁽³⁾ المركب كـ " يَا بُحْتٌ " ، في⁽⁴⁾: " يا بُحْتٌ نَصْرٌ " ⁽⁵⁾ ليقع الإشارة إلى ترخيم⁽⁶⁾ قسم⁽⁷⁾ المركب، وإلى أن المحذوف منه هو الجزء الثاني⁽⁸⁾ بكماله، والضابطة أن المنادى إن كان مركباً، حذف الجزء الأخير، وإلّا فإن كان في آخره/31- أ/ زائدتان زيدتا معاً، وحذفتا مطلقاً عند البعض؛ لأنّهما لتنزلهما منزلة حرف واحد يمنع تجزيهما باعتبار الحذف، كمامتنع تجزي الحرف الواحد، فيقولون في: " يَدَانِ " علماً، " يَا يَدَ " ⁽⁹⁾.

ومشروطاً بالزيادة على الأربعة عند الآخرين؛ لئلا يلزم الإجحاف لمجرد التخفيف فيقولون في: " يَا يَدَانِ " علماً، " يَا يَدَا " ، وإلّا فإن كان في آخره حرف صحيح حقيقة أو حكماً، قبله مدة زائدة وهو أكثر من أربعة أحرف حذف حرفان، أمّا الأخير فلكونه أخيراً، وأمّا المدّة فلكونها حرف علّة زائدة

(1) في (د ، هـ ، و): فيه .

(2) ينظر: شرح المفصل 1:381،382،383.

(3) [ترخيم] ساقط من: (أ) .

(4) [" يا بخت " ، في] ساقط من: (و) .

(5) في هامش (ب، و): اسم ملك كافر قد أحاط ربع المسكون.

(6) [ترخيم] ساقط من: (ب ، ط) .

(7) في (ط): تقسيم .

(8) في (ط): الأخير

(9) ينظر: شرح المفصل 1:383

مع عدم المانع عن الحذف، وإلا فحرف واحد؛ لأنَّ حذف الأكثر بسبب العارض، والعارض منتف. ثم أنَّ المحذوف أيًّا كان في حكم الثابت لفظاً ومعنى على الأصح الأكثر، وقد يعامل بالباقي ما يعامل بالماندى الذي لم يحذف منه شيء، فيقال: " يَا حَارُّ " بالضم في: " يَا حَارِثُ " ، و" يَا حَارِ " بالكسر بناء⁽¹⁾ على الأصح الأكثر⁽²⁾ .

(1) [بناء] ساقط من: (أ، هـ، و)

(2) [الأكثر] ساقط من: (أ، ب).

• ينظر: التخميم 1:368؛ و شرح المفصل 1:384.

[الْمَفْعُولُ فِيهِ]

قال: "وَالْمَفْعُولُ فِيهِ [وَهُوَ الظَّرْفَانِ فَالزَّمَانُ يُنْصَبُ كُلُّهُ، نَحْوُ: أَتَيْتُهُ الْيَوْمَ وَ بُكَرَةً وَ ذَاتَ لَيْلَةٍ]"⁽¹⁾.

أقول: وهو ما فعل فيه فعل مذكور من زمانٍ أو مكانٍ، فالزمانُ ينصبُ كُلُّهُ، أي مبهمَةٌ ومحدودة؛ لأنَّه جزء مدلول الفعل كالمصدر، فكما ينصب المصدر مبهمًا أو محدودًا كذلك ينصب الزمان مبهمًا أو محدودًا. والمبهم منه ما لا يتعيَّن له مقدار مخصوص نكرة كانت أو معرفة كـ "حينٍ"، و"الحين"، والمحدود منه ما لا يتعيَّن له مقداره مخصوص معرفة كانت⁽²⁾ أو نكرة، كـ "اليوم"، و"الليل"، و"يومٌ" و"ليلٌ"، إذ كلُّ منهما اثنتا عشرة ساعة، أو عشرُ ساعات مثلاً، إلاَّ أنَّ اليوم من الطلوع إلى الغروب والليل بالعكس.

فالمبهم ما يقابل، المحدود لا المعرفة، بل هما قد /31- ب / يتصادقان نحو: "سِرْتُ حِينًا" فإنه مبهم و معرفة أيضًا، وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو: "سِرْتُ حِينًا"، فإنه مبهم وليس بمعرفة، والمخصوص⁽³⁾ قد يصدق المعرفة بدون المبهم، نحو: "صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ"، فإنه معرفة وليس التعريف⁽⁴⁾ بمبهم . وأمَّا المحدود والمبهم⁽⁵⁾ فهما متباينان قطعًا، تباين النكرة والمعرفة، فأمتثلة المتن كُلُّها من المحدود بعضها محدود معرفة، والبعض الآخر محدود نكرة.⁽⁵⁾

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(2) [كانت] ساقط من: (و). وفي (ط): كان.

(3) [المخصوص] ساقط من: (أ، ب، ط، هـ، و).

(4) [التعريف] ساقط من: (أ، ب، ط، هـ، و).

(5) في (أ): المبهم والمحدود.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب 3:1391؛ وهمع الهوامع 3:137، 138.

والسرُّ في تخصيص الأمثلة به هو أنَّ نصب المبهم من الزَّمان ظاهر لا افتقار فيه إلى التمثيل ومن فسّر المبهم بالنكرة، والمحدود بالمعرفة، وقطع أنَّ بعض الأمثلة مبهم، والبعض الآخر محدود فذاك⁽¹⁾ منه؛ لعدم تتبعه كلام القوم حتى يطلع على حقيقة الحال.⁽²⁾

قال: "وَالْمَكَانُ لَا يُنْصَبُ مِنْهُ إِلَّا الْمُبْهَمُ] نَحْوُ: فَمَتُّ أَمَامِكَ، وَلَا بَدَّ لِلْمَحْدُودِ مِنْ : (فِي) نَحْوُ: صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ"⁽³⁾.

أقول: أي المبهم من المكان يقبل النصب؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه التزامًا، فإنَّ " الْقِيَامَ " في: " فَمَتُّ " ، لَا بَدَّ وَأَنَّ تكون في مكان ما، بخلاف المحدود منه، فإنَّ الفعل لعدم دلالاته عليه بوجه من الوجوه لا ينصبه⁽⁴⁾، بل لَا بَدَّ له من لفظ في نحو: " صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ "، و" دَخَلْتُ فِي الدَّارِ وَنَزَلْتُهَا"⁽⁵⁾ وَسَكَنْتُهَا "، توسع لكثرة الاستعمال والقول بالتعدية مزيف⁽⁶⁾.

[وقول الشاعر]⁽⁷⁾

.....

.....، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلُبُ⁽⁸⁾

(1) في (د، ط): فذلك.

(2) ينظر: التخمير 1:399؛ وشرح المفصل 1:431،432.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(4) في (أ): ينصب.

(5) [وَنَزَلْتُهَا] ساقط من: (ط).

(6) والقول بالتعدية في نحو: " دَخَلْتُ الدَّارَ " إنما هو منصوب على التشبيه، ينظر: الكتاب 1:35؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:283.

(7) زيادة من المحقق.

(8) البيت من البحر: (الكامل)، وهو ينسب لساعدة بن جؤية الهذلي.

وتمامه: لَدُنَّ بَهْرٌ الكَفِّ يَغْسِلُ مِثْنُهُ ***** فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلُبُ =

شاذ، والقياس: (في الطريق).⁽¹⁾

ثم أنّهم اختلفوا في تفسير المبهم من المكان، فسّره بعضهم بألفاظ الجهات الست⁽²⁾، فورد عليه (عند)، و(الدى)، و(دون)، و(مع) و لفظ (المكان)⁽³⁾ و(الفرسخ) و (البريد) و(الميل)؛ لأنّ هؤلاء غير مبهم بالتفسير المذكور /32- أ / مع أنّها تقبل النصب، فتكلف بحملها على المبهم في النصب.⁽⁴⁾

أي قال هؤلاء: في النصب محموله على المبهم⁽⁵⁾، وفسّره البعض الآخر بالنكرة⁽⁶⁾ وهذا ظاهر الفساد لبطلان عكسه، بمثل: " فُمتُّ أمّامك "، فإنّه مبهم يقبل النصب وليس بنكرة، بل هو معرفة ولبطلان طرده بمثل: " دارٍ " فإنّه مبهم بهذا التفسير؛ لأنّه نكرة مع أنّه لا يقبل النصب، فلا يقال: "جلستُ داراً " بل " جَلَسْتُ⁽⁷⁾ في دارٍ ".⁽⁸⁾

اللغة: لُدْنُ، أي: لِين إذا هزته. يقول: يهتز متته كاهتزاز الثعلب. العسلان: مشي في اهتزاز.

وهومن شواهد: الكتاب 1:36؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:169؛ ولسان العرب، مادة: (ع . س . ل)؛ ومغني اللبيب 1:33؛ وشرح الأشموني 2:164؛ وهمع الهوامع 3:154.

والشاهد فيه: (عسل الطريق)، حيث حذف حرف الجر (في) المقدر، ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به (الطريق)، والأصل: كما عسل في الطريق، وهذا الحذف مخصوص بالضرورة.

(1) ينظر: همع الهوامع 3:153، 154.

(2) [الست] ساقط من: (أ، ه).

(3) في (ه): مكان.

(4) ينظر: الكتاب 1:35، 36.

(5) ينظر: الكتاب 1:212، 213؛ والمساعد 1:523.

(6) وهذا الرأي ينسب للكوفيين، ينظر: المقتضب 4:337.

(7) [جلست] ساقط من: (ب، د، ط، ه، و).

(8) ينظر: شرح التصريح 1:523، 524.

وفسره الآخرون بأنه مكان له اسم باعتبار أمر غير داخل فيه؛ مثلاً تسمية المكان الذي يحاذي خلف المسجد بالخلف؛ بسبب كون خلف المسجد في جهته، وليس خلف المسجد داخلياً في ذلك المكان بل في المسجد وهكذا⁽¹⁾.

والمحدود بأنه مكان له اسم باعتبار أمر داخل فيه، كمسمى لفظ "الدار"، فإنه تسميته بلفظ "الدار"؛ بسبب الأجزاء المادية والهيئة المخصوصة الصورية، وكلها داخله في المسمى وهذا هو الصحيح طرداً وعكساً، ولا افتقار فيه إلى الحمل أصلاً، فإنّ (عند) و نحوه، و (الفرسخ) و (البريد) و (الميل) كلها داخلة في المبهم بناءً على هذا التفسير؛ لأنّ الملحوظ في تسمية المسمى بكلّ منها هو الأمر الخارج⁽²⁾ عن المسمى⁽³⁾ فتأمل، حتى تطلع على حقيقة الحال.⁽⁴⁾

(1) وهو تفسير الفارسي، ينظر: الإيضاح العضدي 182.

(2) في (أ) : خارج.

(3) [عن المسمى] ساقط من: (ب).

(4) فأما "عند" ونحوها، فلا يدخلها من حروف الجر سوى (من) وحدها، وذلك لكثرة دور (من)، وسعة مواضعها، وعموم تصرفها، فتقول: "جئت من

عنده"، ولا تقول: "جئت إلى عنده" لعدم تصرف "إلى"، ينظر: شرح المفصل 1:429؛ وارتشاف الضرب 3:1431،1432.

[الْمَفْعُولُ مَعَهُ]

قال: "المفعول معه وهو المنصوب بعد الواو [بمعنى (مع) نحو: ما صنعت وأباك، وما شأنك،

وزيدا، ولابد له من فعل أو معناه]"(1).

أقول: أي لابد له من ناصب إمّا فعلٍ كـ "صنع" في: " ما صنعت وأباك "، أو معناه كـ "شأن" في:

في: " ما شأنك وزيدا " أي: "ما تصنع / 32- ب / مع زيد" ؛ لأنّ السؤال عن الشأن سؤال عن

الصفة(2).

وهذا الباب قياسي عند بعضهم(3) يعمل فيه كل ما يمكن عمله؛ لأنّ الواو بمعنى (مع) فكما أنّ

العامل يعمل(4) فيه بطريق القياس، كذلك فيما بعد الواو، وعند الآخرين مقصورة على السماع، أي

يعمل فيه ما سمع عمله فيه عن العرب، كـ "صنع" و "شأن" في: "ما صنعت وما شأنك"، ولا

يعمل فيه ما لم يُسمع عمله فيه عن العرب، كـ "ضرب" و "لفظ حال" لا يقال: "ما ضربت وعمراً"

و " ما حالك وزيدا " لعدم السماع فيهما.(5)

والقياس على (مع) فاسد؛ لأنّ (مع) ظرف، والواو حرف كذا قيل(6).

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(2) في (أ، ب): الصنعة.

(3) وهو رأي الأخفش، ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهينة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف، ينظر: ارتشاف الضرب 3:1484؛ والجنى الداني

.156

(4) [يعمل] ساقط من: (أ، ب، د)

(5) وذلك أن الواو في المفعول معه من نحو: " قمت وزيدا " جارية هنا مجرى حروف العطف، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى

" مع " إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ينظر: شرح المفصل 1:439.

(6) [قيل] ساقط من: (ب).

وأظن أنّ الأشبّه بالحقّ هو الأوّل، وكون العامل في (إلاّ) بمعنى غير قياساً يقوي الأوّل، وكون الواو عاملاً عند الشيخ عبد القاهر⁽¹⁾ يؤيد الثاني في الجملة؛ لكون الحرف عاملاً سماعياً بلا ريب، يعنى أنّ الواو لو كان عاملاً على ما كان⁽²⁾ عليه الشيخ لكان عاملاً سماعياً، وإذا لم يكن عاملاً، بل كان العامل هو الفعل أو معناه، فلا أقلّ من أن يبقى حكم السماعيّة فتأمل.⁽³⁾

(1) ينظر: المقتصد1:659،660،661.

(2) [كان] ساقط من: (أ، د، هـ، و).

(3) ينظر: شرح التمهيل، لابن مالك 2:188،189؛ وارتشاف الضرب 3:1485؛ وهمع الهوامع 3:238،239.

[الْمَفْعُولُ لَهُ]

قال: "المفعول له [نحو: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ، وَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ عِلَّةً لِلْإِقْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ (1)]" (2).

أقول: هو ما كان علة للإقدام، سواء كان غرضًا للفاعل، نحو: "ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ" (3) أو لم يكن نحو: "قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا".

ففي الأول: باعتبار تصوره علة للإقدام على الضرب، وباعتبار وجوده معلول له.

والثاني: باعتبار (4) وجوده في الخارج علة للإقدام على القعود، ونفس القعود علة لزواله، فإنه كما قعد يزول جبنة سواء كان فعلًا للفاعل /33- أ / ك "التأديب" و "الجبنة"، فإنَّ الأوَّل فعلٌ اختياري والثاني طبيعيٌّ أو لم يكن ك "السَّمْن" (5) في: "جِنْتُكَ لِلسَّمْنِ" (6)، وسواء كان نكرة "كضَرَبْتُ تَأْدِيبًا لَهُ" أو معرفة (7) خرجت (8) مَخَافَةَ الشَّرِّ. (9)

وقوله: وكذا كلُّ ما كان علة للإقدام (10) على الفعل (11)، إشارةٌ إلى ما ذكرنا من التفاصيل (12)

(1) [على الفعل] ساقط من: (ب).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(3) [له] ساقط من: (ب).

(4) [باعتبار] ساقط من: (ط).

(5) في (ط): نحو: السحق.

(6) [في: جِنْتُكَ لِلسَّمْنِ] ساقط من: (د، ط، و).

(7) [معرفة] ساقط من: (أ).

(8) في (أ، د، و): ضَرَبْتُ.

(9) ينظر: التخمير 1:417، 418؛ و شرح المفصل 1:449.

(10) [لِلْإِقْدَامِ] ساقط من: (د، ط، هـ).

(11) [على الفعل] ساقط من: (ب).

(12) في (أ، ب، هـ): التفاصيل.

وشرط نصبه أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن⁽¹⁾ به، ومقارناً له في الحصول، ومصدرًا كـ "التأديب" في المثال المذكور، فإنه فعل المتكلم كـ "الضرب" إلا أن الضرب فعله مباشرة والتأديب فعله توليداً⁽²⁾، ومقارن له في الحصول أي في الخارج، ومصدر أيضاً⁽³⁾.

وبعضهم شرط⁽⁴⁾ الفعلية والمقارنة في الحصول، ولم يتعرض للمصدرية لا نفيًا ولا إثباتًا، ولعل الوجه في ذلك أن فعليته يُستلزم مصدريته؛ لأنه⁽⁵⁾ إن كان فعلًا كان مصدرًا فلا حاجة إلى التعرض له بعد التعرض لفعليته، فإذا انتفت⁽⁶⁾ الفعلية والمقارنة كلتاهما أو إحداهما، فاللام نحو: "خَرَجْتُ الْيَوْمَ لِمَخَاصِمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ"، ونحو: "جِئْتُكَ الْيَوْمَ لِإِكْرَامِي لَكَ أَمْسٍ"، ونحو: "جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ"،

و "خَوْفًا وَطَمَعًا" في قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَاقًا خَوْفًا وَطَمَعًا﴾⁽⁷⁾ حال⁽⁸⁾ بمعنى خائفين وطماعين.⁽⁹⁾

ولئن سلّمنا⁽¹⁰⁾ أنه (مفعول له) فالمضاف محذوف، أي: إرادة خوفكم وطمعكم، أو علة للمقدر لا

(1) في (أ، ب، د، هـ): لمعلن.

(2) في (هـ): توكيدًا.

(3) ينظر: شرح التصريح 1:510.

(4) في (أ، د، و): يشرط.

(5) [لأنه] ساقط من: (هـ).

(6) في (ب): انتفى.

(7) سورة الرعد، من الآية 13.

(8) [حال] ساقط من: (ط).

(9) وهذا الشرط قاله المتأخرون، وخالفهم ابن خروف ينظر: شرح المفصل 1:451، 452؛ وشرح التصريح 1:511؛ وهمع الهوامع 3:132.

(10) في (د، هـ، و): سلّم.

للإرادة، أي: فترونه خوفاً وطمعاً⁽¹⁾، والخوف والطمع، وإن لم يكونا فعلاً لفاعل الإراءة وهو الله تعالى؛ لكنهما فعل لفاعل الرؤية وهم المخاطبون.

(1) في (أ، ب): طمعا وخوفاً.

[الْحَالُ]

قال: "والمُحَقُّ بِهِ [سَبْعَةٌ أَضْرِبُ الْحَالَ وَهِيَ بَيَانُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ / 33-ب / الْمَفْعُولِ بِهِ]
نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا" [1] (2).

أقول: أي والملحق بالمفعول في النصب (3) سبعة بالاستقراء.

الأول (الحال): وهو بيان هيئة الفاعل أو المفعول به، ولا تقع بيانا لسائر المفاعيل والملحقات،

ونحو: "ضَرَبْتُ الضَّرْبَ شَدِيدًا" في قوة "أوجدتُ الضربَ شَدِيدًا". (4)

فالحال بيان لهيئة المفعول به في المعنى ونحو: "جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ رَاكِبِينَ" في قوة "جِئْنَا رَاكِبِينَ"،

فالحال بيان (5) عن الفاعل في المعنى. (6)

وقولهم (بيان) في تعريف الحال من المسامحات المشهورة، والمراد به معنى اسم الفاعل أي

مبينة هيئة الفاعل أو المفعول به (7)، والمراد بـ(الهيئة) هي (8) الصفة التي عليها صاحب الحال عند

ملابسة الفعل واقعا منه أو عليه، ونحو: "لَقَيْتُهُ رَاكِبِينَ"، لا يبطل به (9) عكس التعريف لصدقه عليه

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (و).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(3) في (ه): بالنصب للمفعول.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 3:1557؛ وهمع الهوامع 4:7.

(5) [بيان] ساقط من: (أ، ط، ه، و).

(6) ينظر: التخمير 1:423،424؛ وشرح المفصل 2:4،3.

(7) [المفعول به] ساقط من: (ب، ط، و).

(8) [هي] ساقط من: (ب، و).

(9) [به] ساقط من: (د، و).

لأنَّ ما يبين هيئتهما معًا يبين هيئة أحدهما بالضرورة. وأمَّا قولهم: " لَقَيْتُهُ مُصْعَدًا وَمُنْحَدِرًا " فأحدهما من الفاعل، والآخر من المفعول به.(1)

إذا نلَّخص هذا فنقول: خرج بقيد الهيئة (2) مبيِّن الذات، نحو: " عَشْرِينَ دِرْهَمًا "، وبإضافة الهيئة إلى الفاعل والمفعول به خرج (3) أمران، نحو (4): " قَهْقَرِي " في: " رَجَعَ الْقَهْقَرِي "، إذ هو مبيِّن هيئة الفعل أي: الرجوع.

والنعتُ نحو: " رَجُلٌ قَائِمٌ عَالِمٌ "، فإنَّ " قَائِمًا " وإنْ كان مبيِّنًا لهيئة الذات، إلا أنَّ تلك الذات ليست بفاعل ولا مفعولاً به، ونحو: " جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ " (5)، فإنَّ " الْعَالِمُ " (6) وإنْ كان مبيِّنًا لهيئة الفاعل إلا أنَّ الغرض من وروده ليس بيانًا لهيئة " زيدٍ " من حيث إنَّه فاعل، بل الغرض من وروده (7) إيضاحه من حيث إنَّه مبهم بتعدد الأوضاع، مع قطع النظر عن فاعليته، بخلاف " رَاكِبًا " في: " جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا "، فإنَّ الغرض من وروده بيان هيئة " زيدٌ "، من حيث إنَّه فاعل المجيء لا إيضاحه من حيث إنَّه مبهم بتعدد /34- أ/ الأوضاع؛ لأنَّ مثل ذلك الإبهام لا يرفع (8) بذكر " رَاكِبًا " ونحوه كما لا يخفى على مَنْ له أدنى إدراك. (9)

(1) ينظر: شرح المفصل 6:2.

(2) في: (أ، د، هـ). بقيد الهيئة يخرج.

(3) في (أ، ب، هـ، و): يخرج.

(4) [نحو] ساقط من: (ب، هـ). وفي (ط): مثل.

(5) في (ب): القائم.

(6) في (ب، د): مثل.

(7) في (ط): إيراده.

(8) في (أ، د، هـ): يرتفع.

(9) ينظر: التخمير 424:1.

قال: " نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا".

أقول: فقائماً إما⁽¹⁾ حال عن⁽²⁾ الفاعل، والمعنى: " ضَرَبْتُ زَيْدًا حَالَ قِيَامِي"، وإمّا عن⁽³⁾ المفعول

به والمعنى: "ضَرَبْتُ زَيْدًا حَالَ قِيَامِهِ".⁽⁴⁾

قال⁽⁵⁾ نجم الأئمة: "حال من المفعول به، ولو كان حالاً من الفاعل لُدْكِِرَ في جنبه"⁽⁶⁾، وفيه

ما فيه.⁽⁷⁾

قال: "وَحَقُّهَا التَّنْكِيرُ".

أقول: أي مقتضاها وما يليق بشأنها هو النكارة قطعاً⁽⁸⁾ ووجوباً⁽⁹⁾؛ لأنها خبر في المعنى عن

ديها؛ لأنها نَعَتْ الفعل، والفعل نكرة فيجب نكارتها؛ ولأنها لو عرفت التبتت بالصفة في نحو:

"ضَرَبْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ"⁽¹⁰⁾.

ونحو: [قول الشاعر]⁽¹¹⁾:

(1) [إما] ساقط من: (أ، ب).

(2) في (ب): عن.

(3) في (ب): عن.

(4) ينظر: شرح المفصل 7:2.

(5) في (د): قول.

(6) ينظر: شرح الرضى على الكافية 8،7:2.

(7) في هامش (ب): لأن الفاصل يقع بين الصفة والموصوف مع شدة الاتصال بينهما، فبين الحال وديها بطريق الأولى.

(8) [قطعاً] ساقط من: (ب).

(9) يجب التنكير؛ لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور، ينظر: همع الهوامع 18:4.

(10) في (د): العالم.

(11) زيادة من المحقق.

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [وَلَمْ يَذُدْهَا

وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ] (1)*

"ومررت به وحده"، في قوة: تعترك العراك، ويفرد وحده، فهما مصدران معرفتان.

والحال: هو العامل المحذوف، أو هما واقعان في موقع معتركة⁽²⁾ ومنفردًا، فالحال وإن كان معرفة في الظاهر، لكنّها نكرة⁽³⁾ في الحقيقة كما هو شأن المعهود الذهني، أو هما ظرفان⁽⁴⁾ على التوسع، أي: أرسلها زمان العراك، ومررت به زمان وَحَدَيْتِهِ⁽⁵⁾.*

قال: "وَحَقُّ ذِي الْحَالِ التَّعْرِيفُ [فَإِنْ تَقَدَّمَتِ الْحَالُ عَلَى ذِي الْحَالِ جَازَ تَنْكِيرُ ذِي الْحَالِ]⁽⁶⁾

نَحْو: جَاعَنِي رَاكِبًا رَجُلًا"⁽⁷⁾.

أقول: لأنّه محكوم عليه؛ ولأنّه لو كان نكرة لالتبس بالموصوف، في نحو: "ضَرَبْتُ رَجُلًا

(1) ما بين العكوفين ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

• البيت من البحر: (الوافر)، للبيد بن ربيعة، مذكور في ديوانه 86.

اللغة: العراك: الازدحام على الماء. لم يذدها: لم يجبسها. لم يشفق على نعص الدخان: لم يخف أمرًا ينغص عليها دخالها. والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

وهو من شواهد: الكتاب 1:472؛ والإنصاف 2:318؛ والتخمير 1:433؛ وشرح المفصل 2:18؛ ولسان العرب، مادة: (ن - غ - ص)؛ وارتشاف الضرب 3:1563؛ وهمع الهوامع 4:19.

الشاهد فيه قوله: (العراك)، حيث وقع الحال معرفة مؤول بنكرة، تقديره: "أرسلها معتركة".

(2) في (أ، ب، ج): معركة.

(3) [نكرة] ساقط من: (أ، ب، د).

(4) في (هـ): ظرف.

(5) في (أ): وحده.

• ينظر: شرح المفصل 2:18:19.

(6) [ذو الحال]: ساقط من: (د).

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

رَاكِبًا " فَإِنَّ تَقَدُّمَ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا، جَازٌ تَتَكِيرُهُ لِعَدَمِ الْإِتِّبَاسِ بِالمَوْصُوفِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُوفِ، وَمِثْلُ بِنَحْوِ: "جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ"؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ التَّقْدِيمَ لَازِمٌ فِي مِثْلِ: "ضَرَبْتُ رَاكِبًا رَجُلًا"؛ لِأَنَّ التَّأخِيرَ فِيهِ يُوَدِّي إِلَى اللِّبْسِ وَليْسَ بِلَازِمٍ، فِي مِثْلِ: "جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ"؛ لِأَنَّهُ لَا التِّبَاسَ فِيهِ بِالتَّأخِيرِ، فَأَشَارَ بِالمِثَالِ /34- ب / إِلَى إِنَّ التَّقْدِيمَ لَازِمٌ مَطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَ هُنَاكَ لِبْسٌ بِالصِّفَةِ بِالتَّأخِيرِ⁽¹⁾ أَوْ لَمْ يَكُنْ.⁽²⁾

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ المَصْنُفَ أَطْلَقَ وَجُوبَ التَّقْدِيمِ عِنْدَ تَتَكِيرِ ذِي الْحَالِ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا، وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ التَّقْدِيمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ تِلْكَ النِّكَرَةُ مَوْصُوفَةً وَمُصَدَّرَةً بِالاسْتِفْهَامِ، وَوَاقِعَةً فِي سِيَاقِ النِّفْيِ، وَلَا مَفْصُولًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَالِ بِ(إِلَّا) وَلَا مِشَارِكَةً لِلْمَعْرِفَةِ فِي الْحَالِ.

فَالأَوْجُهَ أَنَّ يُقَالُ: تَرَكَ الِاسْتِثْنَاءَ بِنَاءً عَلَى الشُّهُرَةِ، وَرَمَزًا إِلَى المَقْصُودِ بِالمِثَالِ.

(1) [بِالتَّأخِيرِ] سَاقَطَ مِنْ: (أ ، ب) .

(2) وَمِذْهَبُ الجُمُهورِ اشْتِرَاطُ تَتَكِيرِ الْحَالِ، وَأَجَازُ يُونُسُ، وَالبَغْدَادِيُّونَ أَنَّ تَأْتِي مَعْرِفَةٌ، وَأَجَازُ الكُوفِيُّونَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ جَازٌ أَنْ تَأْتِيَ عَلَى

صُورَةَ المَعْرِفَةِ، يَنْظُرُ: شَرْحُ المَفْصَلِ 2:21،22؛ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ 3:1562؛ وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ 1:573.

[التَّمْيِيزُ]

قال: "والتَّمْيِيزُ⁽¹⁾ وَهُوَ رَفْعُ الْإِبْهَامِ عَنِ الْجُمْلَةِ، [فِي قَوْلِكَ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، أَوْ عَنِ الْمُفْرَدِ، فِي قَوْلِكَ: عِنْدِي رَأْفُودٌ خَلًّا، وَمَنْوَانٍ سَمْنَا وَعُشْرُونَ دِرْهَمًا، وَمَلُوهُ عَسَلًا]⁽²⁾، [وَالثَّانِي، كَقَوْلِكَ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَطَارَ عَمْرُو فَرَحًا]"⁽³⁾.

أقول: والمراد بالإبهام في الجملة⁽⁴⁾ احتمال المجاز في الجملة أي في الإسناد، نحو: "طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا".

فإن في هذا الإسناد احتمال المجاز في الجملة⁽⁵⁾؛ لأنَّهم يجوزون⁽⁶⁾ ويسندون "الطَّيِّب" إلى "زَيْدٌ" لطيب عيشه أو رائحته أو غيرها.

فإذا قيل: "نَفْسًا" تَبَيَّنَ⁽⁷⁾ المراد، وظهر إنَّ الإسناد حقيقة إلى نفسه⁽⁸⁾، وإنَّ إسناد "الطَّيِّب" إلى "زَيْدٌ" من جهة نفسه لا من جهة أخرى، وبالإبهام في المفرد⁽⁹⁾ أن لا يكون في الإسناد احتمال المجاز، وعلى تقدير أن يكون فيه احتمال المجاز أن لا يزيله التَّمْيِيزُ، نحو: "عِنْدِي رَأْفُودٌ"⁽¹⁰⁾

(1) [والتَّمْيِيزُ] ساقط من: (هـ).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (الأصل، أ، ب، د، هـ، و).

(4) [في الجملة] ساقط من: (ب).

(5) [في الجملة] ساقط من: (ب، د، ط).

(6) في (هـ، ط، و): يتجاوزون.

(7) في (و): بين.

(8) [إلى نفسه] ساقط من: (د، هـ).

(9) في (ب، ج، د، هـ): بالمفردين.

(10) الراقود: دَنَ طَوِيلُ الْأَسْفَلِ كَهَيْئَةِ الْإِرْدِيَّةِ يُسَبَّحُ دَاخِلُهُ بِالْقَارِ، يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّة: (ر. ق. د).

خَلًّا، إذا لا يجوزون⁽¹⁾ في هذا الإسناد ولا يسندون الحصول عند المتكلم إلى الراقود، مع أنّ
الحاصل عنده لا يكون راقود بل شيء آخر⁽²⁾ يتعلق به.⁽³⁾

وكذلك: "عِنْدِي⁽⁴⁾ مِثْوَانٌ سَمْنَا"، و"عُشْرُونَ دِرْهَمًا"، و"مَلُوهُ عَسَلًا"، بل في أحد طرفيه إبهام
يقتضي التمييز⁽⁵⁾ لإزالته.⁽⁶⁾

وذلك الإبهام إمّا في المفرد المقدار⁽⁷⁾ باعتبار الموزون، نحو: "عِنْدِي مِثْوَانٌ سَمْنَا

أو باعتبار المكيال⁽⁸⁾، نحو: "عِنْدِي قَفِيرَانِ بُرًّا".

أو باعتبار المعدود، نحو: "عِنْدِي عُشْرُونَ / 35- أ / دِرْهَمًا".

أو باعتبار ما فيه، نحو: "رَاقُودٌ خَلًّا".

أو باعتبار المقيس، نحو: "لِي مَلُوهُ عَسَلًا فَإِنَّكَ لَوْ قَلْتَ: "لِي مَلُوهُ"، يعلم المخاطب أن عندك

شيئًا تقبسه بملأ هذا الإناء، لكنه لا يعلم أنّه عسلٌ أو غيره، فإذا قلت: "عَسَلًا"، تبيّن⁽⁹⁾ المقيس
وظهر أنّه عسل.

(1) في (ب، د، ط، و): يتجزون.

(2) في (ب، و): أشياء أخرى.

(3) ينظر: التخدير 1:447؛ وشرح المفصل 2:36.

(4) [عندي] ساقط من: (ب، د، و).

(5) في (أ): التمييز.

(6) ينظر: همع الهوامع 4:62،63.

(7) في (أ، ب، و): المقدر.

(8) في (أ، هـ): المكيال.

(9) في (أ): تعين.

أو باعتبار الممسوح، نحو: "مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ كَفِّ سَحَابًا".⁽¹⁾

أو في غير المقدار باعتبار المادة، نحو: "لَهُ خَاتَمٌ حَدِيدًا".

والذي يتم بالتتوين وبنون التثنية منهما، يجوز إضافته إلى التمييز، نحو: "رَأْفُودُ خَلٍّ" و"خَاتَمٌ

فِضَّةٌ"⁽²⁾، والخفض أكثر في الثاني.⁽³⁾

وما يتم بالإضافة بشبه نون⁽⁴⁾ الجمع لا يجوز تركه إلى الإضافة، فلا يقال: "مِلْؤُهُ عَسَلٍ"؛ لأنه إن

قُدِّرَ إضافة "الملء" يلزم ظرفيه العسل، وإن قُدِّرَ إضافة "الإثناء" يلزم أن يكون العسل بيانًا

للإثناء.⁽⁵⁾

وإضافة المجموع إضافة الأجزاء في الحقيقة؛ لأنَّ المجموع هو الأجزاء مع الهيئة الوجدانية

فامتاع إضافة الأجزاء يستلزم امتناع إضافة المجموع، وكذا لا يقال: "عَشْرُو دِرْهَمٍ" أو "عَشْرُونَ

دِرْهَمٍ"؛ لأنَّ الأوَّلَ يستلزم سقوط ما هو من نفس الكلمة بسبب الإضافة، والثاني يستلزم ثبوت ما

هو شبيه بنون الجمع في الإضافة.⁽⁶⁾

فإن الإضافة (بنون عشرين)؛ لأدائها إلى اجتماع المتتافيين ممتعة مطلقًا، لا يضاف إلى

التمييز ولا إلى غيره.

(1) ينظر: شرح المفصل 2:36.

(2) في (هـ): حديد.

(3) ينظر: شرح المفصل 2:38،39؛ وهمع الهوامع 4:64،65.

(4) في (ط، و): بنون شبه.

(5) ينظر: التخمير 1:450.

(6) ينظر: شرح المفصل 2:38،39.

[اُسْتَنْتَى]

قال: "والمُسْتَنْتَى بِ(إِلَّا) [بَعْدَ كَلَامٍ مُوجِبٍ نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، أَوْ بَعْدَ كَلَامٍ غَيْرٍ مُوجِبٍ

نَحْوُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا]"(1).

أقول(2): أي وثالث الملحقات هو المستثنى ب(إِلَّا) بعد كلام موجب، أي: غير مصدّر بحرف

نفي أو نهي، أو استفهام.

قال: ب (إِلَّا)؛ لِأَنَّ الْمُسْتَنْتَى ب (غَيْرِ)، و(سِوَى)، و(سِوَاءِ) و(سِوَاءِ) واجب الجر. و ب(حاشا) مختار الجر،

وجائز النصب على المفعولية(3)، / 35 - ب / . و ب(عدا) و(خلا)، مختار النصب على المفعولية،

وجائز الجر، و ب (ما عدا) و (ما خلا)، واجب النصب على المفعولية، و ب(ليس) و(لا يكون)

واجب النصب على الخبرية(4).

وقال: بعد كلام موجب؛ لِأَنَّ الْمُسْتَنْتَى بِ(إِلَّا) بعد كلام غير موجب لا يجب نصبه، بل يختار

فيه البديل، و يجوز النصب على التشبيه والإلحاق إذا ذكر المستثنى منه، بخلاف ما إذا(5) استثنى

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، هـ).

(2) [أقول] ساقط من: (هـ).

(3) وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرفٌ خافضٌ دال على الاستثناء كـ " إلا "، وذهب بعض الكوفيين، والمبرد، والفراء إلى أنها فعل ناصب

للاسم بعدها، بمنزلة: "عَدَا زَيْدًا"، و" خَلَا زَيْدًا"، وجوز المبرد في الاستثناء الوجهين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فِعْلٌ، استعملت استعمال الحروف

فحذف فاعلها، ينظر: الكتاب 2:349؛ والمقتضب 4:391؛ والجنى الداني562.

(4) مذهب سيبويه، والأكثر أن (خَلَا وَعَدَا) فعْلانٌ ضَمَّنَا معنى الاستثناء، ولم يعرف سيبويه الجر بـ " عدا "، و" خلا"، وإنما نقل الجر بها الأخفش،

وثبت عن العرب أن(حاشا، وعدا، وخلا) ينصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجرُ فإذا انجرَّ كُنَّ حروفاً، وإذا انتصب كُنَّ أفعالاً، وإذا جاء قبلها (ما)،

فالجهور على وجوب النصب بعدها، ينظر: الكتاب 2:348؛ وارتشاف الضرب 3:1534؛ والجنى الداني 461-562؛ والمساعد 1:585.

(5) [إذا] ساقط من: (و).

ب(إلا) بعد كلام موجب، فإنه واجب النصب على التشبيه والإلحاق، ولا مساغ للبدل فيه؛ لأنه لو ساغ البدل فيه لساغ⁽¹⁾ التفرغ⁽²⁾ .

والتفرغ لأدائه إلى الفساد فاسدٌ ، [أمَّا أدائه إلى الفساد]⁽³⁾ فلأنَّه لو قيل: " جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ " وأريد "جَاءَنِي زَيْدٌ" لزم زيادة (إلا) وهي باطلة قطعًا.

وإن أُريد "مَا جَاءَنِي زَيْدٌ" لزم أن تكون (إلا) نافية للفعل مذكورة⁽⁴⁾ بعده، وهو باطل أيضًا⁽⁵⁾. وقيل: لأنه لو قيل: " جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ " لزم منه مجيء من سوى "زَيْدٌ"، وهو غير معقول، وهذا وجه معقول أيضًا؛ لأنه عند عدم القرينة على الخاص وجب المصير إلى تقدير⁽⁶⁾ العام فالمعنى: "جَاءَنِي كُلُّ نَاسٍ إِلَّا زَيْدًا"، لكن يردان إسقاط المبدل منه مشروط بأن لا يلزم منه فساد إذ لو لزم منه فسادٌ لم يجز الإسقاط، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾⁽⁷⁾، فإنَّ الجنَّ بدل من شركاء ولو أسقط⁽⁸⁾ المبدل منه بقي، "جعلوا الله الجن" وهو ظاهر الحزاة⁽⁹⁾ فللبدل مساغ بدون التفرغ في الجملة في بعض المواد.⁽¹⁰⁾

(1) في (ب): لساغ فيه.

(2) التفرغ يكون في كل المعمولات من فاعل، ومفعول به، وغيره إلا المصدر المؤكد، فإنه لا يكون فيه، ينظر: همع الهوامع 251:3.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(4) في (ب): المذكور .

(5) ينظر: التخمير 1:455،456.

(6) في (ب، ه، و): تقدير.

(7) سورة الأنعام، من الآية 101.

(8) في (د، و): أسقطت.

(9) العَوْسُجُ الذي يجعل على رؤوس الحيطان ليمنع التسلق، ينظر: لسان العرب، مادة: (خ، ز، ز).

(10) ينظر: شرح المفصل 2:51.

قال: "وإن كان الفصيح هو البديل".

أقول: هو⁽¹⁾ حال، فائدته تأكيد جواز النصب في غير الموجب على الإلحاق، أي: ويجوز النصب بعد كلام غير الموجب على الإلحاق، إذا / 36 - أ / ذكر المستثنى منه إن لم يكن الفصيح هو البديل وإن كان الفصيح فيه هو البديل، أي: الرفع على البدلية كما⁽²⁾ في المثال المذكور، يعني أن فصاحة البديل وكونه مختاراً لا ينافي في جواز النصب على الإلحاق.

[وإنما قلنا إذا ذكر المستثنى منه؛ لأنه إذا لم يذكر المستثنى منه⁽³⁾ يعرب المستثنى على حسب العوامل]⁽⁴⁾، إذا اقتضى رفعه يرفع نحو: "ما جاعني إلا زيد"، وإن اقتضى نصبه ينصب، نحو: ما رأيت إلا زيداً" وهكذا. نحو: "ما زيد إلا قائم"، و"ما مررت إلا بزيد"، ولم يذكره اعتماداً على المثال، وعلى وضوح اعتباره في جواز البديل، وروماً⁽⁵⁾ للاختصار سيما في هذه الرسالة.⁽⁶⁾

قال: "والمستثنى المقدم [نحو: ما جاعني إلا زيداً أحد، و المستثنى المنقطع نحو: ما جاعني أحد إلا حمراً]"⁽⁷⁾.

أقول: أي: والثالث⁽⁸⁾ الملحقات هو المستثنى ب(إلا) المتصل المؤخر عن المستثنى منه المذكور ما استثنى هو منه في كلام موجب وغير موجب.

(1) [هو] ساقط من: (ط، ه، و).

(2) [كما] ساقط من: (ه، و).

(3) [المستثنى منه] ساقط من: (ب، ه، و).

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(5) في هامش (و): أي طلباً.

(6) ينظر: شرح المفصل 2: 50، 49، 51.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، ه).

(8) في (ب): ثالث.

والمستثنى بـ(إلا) المتّصل المقدم على المستثنى منه، والمستثنى بـ(إلا) المنقطع عن المستثنى منه بأن لا يكون من أفراده فُدمَّ أو أُحْر، نحو: " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا"، فَإِنَّ " حِمَارًا " ليس من أفراد أحد؛ لأنّه من ذوي علم⁽¹⁾ * .

وكذا إذا⁽²⁾ قيل: " جَاءَنِي بَنُو تَمِيمٍ إِلَّا زَيْدًا مِنَ الْحِجَازِيِّينَ"، يكون منقطعاً؛ لأنّ من هو من هذه القبيلة لا يكون من تلك القبيلة إذا تنقّش هذا فنقول: أنّ المنقطع بـ(إلا) والمقدم بـ(إلا) كلاهما واجب النصب على الإلحاق؛ لأنّه⁽³⁾ لو رفع لرفع على البدلية أو على الوصفية، وكلاهما لامتناع تقدّم⁽⁴⁾ التابع على المتبوع ممتنع، [وكذا المنقطع؛ لأنّه⁽⁵⁾ لو رفع يرفع على البدلية أو على الوصفية، وكلّ منهما ممتنع]⁽⁶⁾.

أمّا امتناع البديل فلامتناع كونه أحد / 36 - ب / الابدال الأربعة، أمّا امتناع الأقسام الثلاثة فظاهر؛ لأنّ " الحمار " ليس كل القوم⁽⁷⁾ ولا بعضه، وليس أيضاً بينهما⁽⁸⁾ ملابسة.

وأمّا⁽⁹⁾ امتناع بديل⁽¹⁰⁾ الغلط؛ فلأنّه بدل عن الغلط، ولا غلط ههنا.

(1) في هامش (ب) : أي لذي العقل والحمار ليس له عقل.

• ينظر: التخمير 1:461؛ وشرح المفصل 2:54.

(2) في (أ، ب، هـ): لو.

(3) [لأنّه] ساقط من: (أ، ب).

(4) في (أ، ب، د): تقديم.

(5) [لأنّه] ساقط من: (هـ).

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(7) في (أ، ب، هـ): قوم.

(8) في (ط): وليس بينهما أيضاً.

(9) [أمّا] ساقط من: (هـ).

(10) في (ب) : البديل.

وأما امتناع الوصفية؛ فلأنَّ كون "أحدٍ" غير "حمار" معلومٌ بالضرورة، فيقع التقييد بالوصف ضائعاً وبنو تميم يجوزون البدل في المنقطع في غير الموجب إذا ذكر المستثنى منه بحكم التغليب ويقولون: "مَا جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ"، أيّ إِلَّا هذا الأَحدُ، فـ "الْحِمَارُ" صار أَحَدًا بالتغليب، فيكون بدل البعض من الكل⁽¹⁾.

[فائدة⁽²⁾]

اعلم أن شبه الحال والتمييز والمستثنى بالمفعول، هو أنّ هؤلاء فضله كالمفعول، يجيء بعد تمام الكلام، وأنَّ للمستثنى شبهاً خاصاً بالمفعول معه، من حيث إنّ العامل يعمل فيهما بواسطة.

قال: "وَحَكْمُ غَيْرٍ حَكْمُ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا [تقول: جَاعَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَا جَاعَنِي أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ وَغَيْرُ زَيْدٍ]"⁽³⁾.

أقول: يعني⁽⁴⁾ أنّ المستثنى بعد (غيرٍ) لكونه مضافاً إليه واجب⁽⁵⁾ الخفض، وأما نفس الغير فحكمه في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد (إلا) على التفصيل المذكور، يجب نصبه في الموجبة وعند التقديم وعند الانقطاع، ويجوز نصبه، ويختار البدل في غير الموجب إذا دُكر المستثنى منه. ولكنّ النصب في المستثنى بـ(إلا)⁽⁶⁾ على التشبيه بالمفعول من حيث إنّ كلا منهما فضله، وفي

(1) ينظر: التخمير 1:461،462؛ وشرح المفصل 2:54.

(2) زيادة من المحقق.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، ه، و).

(4) [يعني] ساقط من: (ب).

(5) في (ب، ج، ه، و): وجب.

(6) [ب(إلا)] ساقط من: (ط).

(غير) على التشبيه بالغايات في الإبهام.⁽¹⁾

وذلك لأنَّ أَمَامَكَ في: " فُئْتُ أَمَامَكَ " مبهمٌ يتناول جميع ما يحاذي أمام المخاطب من الأمكنة إلى

انقطاع الأرض، كذلك⁽²⁾ (غير) في: " ما⁽³⁾ جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ " مبهمٌ يتناول جميع من سوى

زيدٍ " فكما أنَّ (أَمَامَكَ) منصوبٌ / 37 - أ / على الظرفية، كذلك (غير) في: " ما⁽⁴⁾ جَاءَنِي الْقَوْمُ

غَيْرَ زَيْدٍ " نصب⁽⁵⁾ على التشبيه به.⁽⁶⁾

(1) ينظر: " التخمير 1:471؛ وشرح المفصل 2:69،70.

(2) في (ط): كذا.

(3) [ما] ساقط من: (ط).

(4) [ما] ساقط من: (ط).

(5) [نصب] ساقط من: (ه).

(6) ينظر: شرح المفصل 2:70،71.

[خَبْرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا]

قال: "وَالْخَبْرُ فِي بَابِ كَانَ [نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا]"⁽¹⁾.

أقول: أي في الأفعال الناقصة صرّح المصنّف⁽²⁾ بـ(كان) و أضاف الباب إليه لأصالته، ووجه نصب خبر هذا الباب؛ أنّ⁽³⁾ هذا الباب⁽⁴⁾ بمنزلة المتعدي في اقتضاء الطرفين، فكما أنّ المتعدي رافعٌ وناصب، كذلك هذا الباب كان رافعًا وناصبًا، فألحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول.⁽⁵⁾

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، ه، و).

(2) [المصنّف] ساقط من: (أ، ب، د، ط، ه).

(3) في (د، ط): أنه.

(4) [هذا الباب] ساقط من: (د، ط).

(5) ينظر: التحمير 1:488،487؛ وشرح المفصل 2:85،84.

[اِسْمٌ اِنْ وَأَخْوَاتِهَا]

قال: "والاسم في باب اِنْ، اِنْحَوْ: اِنْ زَيْدًا قَائِمٌ" (1).

أقول: أي في الحروف المشبهة بالفعل، وإنما نصب هذا الباب أي (2): اسمه، أي: المبتدأ؛ لأنه بمنزلة المتعدي في اقتضاء الطرفين، فنصب المبتدأ ورفع الخبر كنصب (3) المتعدي مفعوله (4) ورفع (5) المتعدي (6) فاعله. (7)

والترم تقديم المنصوب هنا؛ لأن المتعدي له عملان (أصلي) وهو تقديم الفاعل أي المرفوع على المنصوب، و(فرعي) وهو تقديم المنصوب أو المفعول (8) على المرفوع، فالمناسب للفرع عمله الفرعي؛ ولأن تقديم المرفوع في هذا الباب يؤدي إلى اللبس بالفعل فتأمل. (9)

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، د، هـ، و).

(2) [أي] ساقط من: (أ، د، و).

(3) في (د): نصب.

(4) في (أ): مفعول.

(5) في (أ، ب، د، هـ): رفعه.

(6) [المتعدي] ساقط من: (أ، ب، د، هـ).

(7) ينظر: شرح المفصل 2: 86.

(8) [أو المفعول] ساقط من: (أ، د، ط، هـ).

(9) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1: 344.

[الْمَنْصُوبُ بِـ "لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

قال: "وَأَسْمٌ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ [إِذَا كَانَ مُضَافًا، نَحْوُ: لَا غُلَامٌ رَجُلٌ عِنْدَكَ أَوْ مُضَارِعًا لَهُ نَحْوُ: لَا خَيْرًا مِنْكَ عِنْدَنَا]"⁽¹⁾.

أقول: قال لنفي الجنس؛ لأنَّ اسم (لا) بمعنى (ليس) من المرفوعات.

وقال: "إِذَا كَانَ مُضَافًا أَوْ مُضَارِعًا لَهُ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْأَمْرَانِ جَمِيعًا يَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، أَوْ عَلَى

مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْيَاءِ فِي: "لَا غُلَامَيْنِ لَكَ"، وَالْكَسْرِ فِي: "لَا مُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ".

وَأَمَّا عَلَّةُ الْبِنَاءِ فَلْتَضْمَنُهُ⁽²⁾ مَعْنَى (مَنْ) الْاسْتِغْرَاقِيَّةُ؛ لِأَنَّ "لَا غُلَامٌ"، فِي قُوَّةِ "لَا مِنْ غُلَامٍ"؛ لِأَنَّ

(لَا) لاسْتِغْرَاقِ النَّفْيِ، وَكَلِمَةُ (مَنْ) لِتَأْكِيدِ اسْتِغْرَاقِ النَّفْيِ، فَكَأَنَّ مَا بَعْدَ (لَا) هَذِهِ مِظَنَةٌ لَوْقُوعِ (مَنْ)

الاسْتِغْرَاقِيَّةِ، فَحَيْثُ / 37 - ب / لَمْ يَرُوهَا⁽³⁾ مَلْفُوظَةٌ حَكْمًا بِتَقْدِيرِهَا، مَعَ أَنَّ إِظْهَارَهُمْ إِيَّاهَا فِي:

"لَا مِنْ غُلَامٍ لَكَ" شَاهِدٌ صَدَقَ عَلَى ذَلِكَ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْحَرَكَةِ لِعَرُوضِ الْبِنَاءِ، وَعَلَى الْفَتْحِ أَوْ مَا

يَقُومُ مَقَامَهُ لِلْخَفَّةِ.⁽⁴⁾

قال: "وَأَمَّا الْمُفْرَدُ فَمَفْتُوحٌ [نَحْوُ: لَا غُلَامٌ لَكَ]"⁽⁵⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، هـ).

(2) في (د، هـ، و): فتضمنه.

(3) في (د، هـ) يردها.

(4) قال الخوارزمي: أجمع علماء العربية على أن قولك: "لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ" غير عام بدليل حسن العطف "لَا رَجُلٌ بِلِ رَجُلَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ"، وَلَوْ اسْتِغْرَقَ

النفي جميع الرجال لما حسن العطف لمناقضته المعطوف عليه؛ ولأنه جواب لمن قال: "هل رجلٌ في الدار" وهذا سؤال عن فرد من جنس، ينظر:

التخميم 1: 497، 496؛ وشرح المفصل 2: 91، 92.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، هـ، ط، و).

أقول: كأنَّ قيل ما حال اسم (لا) هذه إذا لم يكن مضافاً ولا مضارعاً له.

فقال: "وأما المفردُ فمفتوحٌ" أي: فمبنيٌّ⁽¹⁾ على الفتح، أو على ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز، ويجوز أن يكون قد بني الأمر على الأعمّ الأغلب، إذ الأغلب فيه هو البناء على الفتح وعلة البناء على الفتح قد ذكرها⁽²⁾ فلا نعيدها.⁽³⁾ *

وقولهم: "لا أبا لك"، يردُّ⁽⁴⁾ نقضاً على قاعدة البناء؛ لأنَّ "أباً" مضاف إلى الكاف، واللام مقمّم لتأكيد الإضافة، ولتحقق نكارة الاسم صورة.

والخبر محذوف والتقدير: "لا أبا لك موجودٌ"، وقيل هو⁽⁵⁾ مفرد⁽⁶⁾، والقياس: "لا أبا لك"؛ لأنَّه ليس بالمضاف ولا مضارع له يشبه المضاف لمشاركته⁽⁷⁾ له في النسبة اللامية فأخذ حكم المضاف فانصب⁽⁸⁾ بالألف، فالاسم نكرة كما هي مقتضاها، والخبر مذكور كما هو الأصل.

إن قيل: كما أنَّ علة البناء وهي التضمن قائمة في المفرد، كذلك⁽⁹⁾ قائمة في المضاف

(1) في (ب، ط): مبني.

(2) في (ط): ذكرناها.

(3) في (ط): نعيده.

• ينظر: التخميم 2:497؛ وشرح المفصل 2:92.

(4) [يرد] ساقط من: (د).

(5) [هو] ساقط من: (ط).

(6) وهو قول ابن الحاجب، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:352، 353.

(7) في (ه): بمشاركته.

(8) في (أ، ب، ه): فنصب.

(9) [كذلك] ساقط من: (أ، د، ه).

والمضارع له، فلم⁽¹⁾ لم يبنيا؟

قلنا: كما أنّ الحكم ينتفي⁽²⁾ بانتفاء العلة كذلك ينتفي بوجود⁽³⁾ المانع عنه والإضافة، وكذا

المضارعة له⁽⁴⁾ تمنع البناء.⁽⁵⁾

(1) في (أ، ب): فلو.

(2) في (د): ينفي.

(3) في (د، و): لوجود.

(4) [له] ساقط من: (هـ).

(5) ينظر: التخمير 1،507:506.

[خَبْرُ " مَا " وَ " لَا " الشُّبْهَتَيْنِ بِـ " لَيْسَ "]

قال: "وخبْرُ مَا وَ لَا بِمَعْنَى لَيْسَ".

أقول⁽¹⁾: أي: بخلاف خبر (لا) لنفي الجنس فإنه⁽²⁾ من المرفوعات كما تقدّم⁽³⁾، ووجه الإلحاق أنّهما في⁽⁴⁾ اقتضاء الطرفين كالمتعدي، فألحق مرفوعة بالفاعل ومنصوبة بالمفعول.

والتزم هنا / 38 - أ / تقديم⁽⁵⁾ المرفوع؛ ليجري الفرع على سنن⁽⁶⁾ الأصل في تقديم⁽⁷⁾ المرفوع، مع أنّ تقديم المرفوع أصل لا مقتضى للعدول عنه؛ لأنّ لفظة (ما) و (لا) أبعدُ من⁽⁸⁾ هيئة الفعل بخلاف باب (إنّ) فإنّ تقديم المرفوع فيه يؤدي إلى اللبس.

قال: "وهما اللّغة الحجازية [والتّميمية رّفهُما على الابتداء]"⁽⁹⁾.

أقول⁽¹⁰⁾: أي: لغة إعمال (ما) و (لا) عمل (ليس) هي اللغة الحجازية⁽¹¹⁾.

(1) [أقول] ساقط من: (ه، و).

(2) في (ب): لأنه.

(3) ينظر: التحقيق 125.

(4) [في] ساقط من: (أ، ب، د، ه).

(5) في (د): تقدم.

(6) في (د): سننها.

(7) في (ج، د): بتقديم.

(8) [من] ساقط من: (أ).

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، ه).

(10) [أقول] ساقط من: (ه، و).

(11) ينظر: شرح المفصل 2: 121، 122؛ وارتشاف الضرب 3: 1197.

فإن قلت: لا تقدّم للفظه اللغة، فكيف يرجح الضمير إليها؟

قلت: هي متقدّمة⁽¹⁾ ذهنًا. والمتقدم ذهنًا⁽²⁾ بمنزلة المتقدمة لفظًا بناء على قوة القرينة، وهي عد الخبر من⁽³⁾ المنصوبات، والنصب لغة حجازية، وكون الخبر لفظه اللغة، كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّمَا لَطَىٰ زُرْعَةَ لِلشَّوَىٰ﴾⁽⁵⁾ الضمير في الأول للميت بقرينه الميراث، وفي الثاني لجهنم بقرينه ذكر "الطى"، وبقريته نزع والشوى.⁽⁶⁾

اعلم أن سندهم في الإعمال (عقليّ) و (تقليّ).

أما العقليّ: فهو أن شبه الشيء للشيء⁽⁷⁾ يقتضي أخذ حكمه⁽⁸⁾ كباب (إنّ) فأثّه لما أشبهه⁽⁹⁾ بالمتعدي في اقتضاء الطرفين، أخذ حكمه⁽¹⁰⁾ الذي هو الرفع والنصب، فشبهه⁽¹¹⁾ هاتين بـ (ليس) يقتضي أخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب.

(1) في (أ): مقدّمة.

(2) [والمتقدم ذهنًا] ساقط من: (أ، د، ه، و).

(3) في (أ): في.

(4) سورة النساء، من الآية 11.

(5) سورة المعارج، الآيتان 15، 16.

(6) قال الخوارزمي: (ما) و (لا)، لا يعملها بنو تميم، ويتركون ما بعدهما على الابتداء كما كان قبل دخول "ما" و "لا" عليهما، والحجازيون يشبهونها

بليس؛ لأنه لا فرق بينهما وبينه من حيث المعنى، وذلك أنّ (ما) لنفي الحال، كما أنّ ليس كذلك، وكذلك لا تجري مجرى (ما) في نفي الحال،

ينظر: التخمير 1: 521، 522.

(7) في (ه): بالشيء.

(8) في (أ، ه، و): حكم.

(9) في (أ، ب، د، و): شبيه.

(10) في (أ، ب، د، ه): الحكم.

(11) في (ب): فتشبيهه.

وأما النقلي: فقولته تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽¹⁾ فإن (ما) فيه بمعنى (ليس) وقد عملت، وبنو تميم لا يعملونها عمل (ليس)، وحثهم في ذلك أنهما تدخلان على الفعل والاسم جميعاً، والعامل يجب أن يختص بقبيل معموله.⁽²⁾

ويقرون: ﴿﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾﴾⁽³⁾ بالرفع على طَبَقِ لغتهم، إلا من أقتفى منهم أثر المصحف، فإنه يوافق⁽⁴⁾ الحجازيين في ذلك.

قلنا الإلزام مشترك؛ لأنّ (لا) التي لنفي الجنس عامله بالاتفاق، مع أنّها تدخل على القبيلتين
38/ - ب/ أيضاً.

فإن قالوا: الداخلة على الفعل ليست نافية للجنس.

قلنا في جوابهم⁽⁵⁾: كذا الداخلتان على الفعل ليستا بمعنى (ليس)، مع أنّ قراءتهم قوله تعالى:

﴿﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾﴾⁽⁶⁾ بالرفع على طبق لغتهم غير معقول؛ لأن قراءة القرآن على اختلاف اللغات غير

(1) سورة يوسف، من الآية 31.

(2) ينظر: شرح التنزيل، لابن مالك 386:1؛ ومع الهوامع 2:110.

(3) سورة يوسف، من الآية 31.

• وهي قراءة ابن مسعود، وقال بعض المحدثين انتصاب "بشراً" على لغة الحجاز، ولغة تميم الرفع، وقال ابن عطية: ولم يقرأ به، وقال

الزمخشري: من قرأ على سليقته من بني تميم قرأ "بَشْرٌ" بالرفع، وقال الزجاج: وزعم بعضهم أنّ الرفع في قولك: ﴿﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾﴾ أقوى الوجهين

وهذا غلط؛ لأنّ كتاب الله، ولغة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أقوى الأشياء وأقوى اللغات، ينظر: الكشف 3:280؛ ومعاني القرآن

للزجاج 3:108؛ والبحر المحيط 5:304؛ ومعجم القراءات القرآنية 3:167.

(4) في (و): وافق.

(5) [في جوابهم] ساقط من: (أ، ب، ه).

(6) سورة يوسف، من الآية 31.

جائز ، وإذا⁽¹⁾ وقع إجماع القراء على قراءة النصب، فلا وجه لعدول بني تميم عن الإجماع فإنه⁽²⁾ قيل: لِمَ بين⁽³⁾ اختلاف الفريقين في بحث الخبر، ولمَ لم يبينه في بحث الاسم، مع أنه مقدم⁽⁴⁾ على هذا البحث؟

قلنا: لأن⁽⁵⁾ أثر الأعمال إنما يظهر في الخبر إذ اسمها مرفوع ، سواء عملا⁽⁶⁾ أو لم يُعمَلَا.⁽⁷⁾

قال: ”وإذا تقدّم الخبرُ [أو انتقض النَّفْيُ بِ(إِلَّا) فَالرَّفْعُ لَازِمٌ نَحْوُ: مَا مُنْطَلِقُ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ“]⁽⁸⁾

أقول⁽⁹⁾: أي: إذا تقدّم خبرهما على اسمهما؛ لأنّ تقديم⁽¹⁰⁾ الخبر عليهما ممتنع، أعملا أو لم يُعمَلَا، أو انتقض نفيهما ب(إِلَّا) يبطل⁽¹¹⁾ عملهما، فرفع اسمهما وخبرهما على الابتدائية⁽¹²⁾ والخبريّة لازم، أمّا بسبب التقديم⁽¹³⁾ فالأنهما ضعيفتان في العمل، ووضعهما على تقديم المرفوع، فإذا تقدم

(1) في (هـ) : إذ.

(2) في (و) : فإنه.

(3) في (أ، ب، و) : بين.

(4) في (أ، ب، هـ، و) : متقدم.

(5) [لأن] ساقط من : (هـ).

(6) في (أ، د، هـ، و) : أعملا.

(7) ينظر: شرح المفصل 2: 120، 121.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من : (هـ).

(9) [أقول] ساقط من : (د)

(10) في (ب، د) : تقدّم.

(11) في (ب، هـ) : بطل.

(12) في (د، هـ، و) : المبتدائية.

(13) في (أ، ب، د) : التقدم.

الخبر بطل وخرجا عن سمتهما الأصلي، فيبطل العمل لبطلان الوضع وتغيّر السمّت.⁽¹⁾

واعلم أنّ المصنّف وغيره أطلقوا بطلان العمل بتقدّم الخبر مطلقاً، سواء كان ظرفاً أو غير ظرفٍ وليت شعري لم لم يسوّغوا بقاء⁽²⁾ العمل مع تقدّم⁽³⁾ الخبر الظرف كما في باب (إنّ)، اللهمّ إلاّ أنّ يقال: فرق ما بين البابين في قوة الشبه وضعفه؛ لأنّ لباب (إنّ) شبهاً⁽⁴⁾ بالفعل المتصرف⁽⁵⁾ بالوجه⁽⁶⁾، وهذا الباب له⁽⁷⁾ شبه⁽⁸⁾ بالفعل الغير المتصرف⁽⁹⁾ معنى واقتضاءً لا لفظاً، فجوّزوا بقاء العمل مع / 39 - أ / تقدّم الخبر الظرف في ذلك الباب ولم يجوّزوا في هذا الباب⁽¹⁰⁾.

وأما بسبب الانتقاض؛ فلأنّ عملها ثمرة المشابهة⁽¹¹⁾ من جهة النقي، فإذا انتقض النقي بطل

شجرة⁽¹²⁾ المشابهة فتبطل ثمرة العمل.

(1) ينظر: همع الهوامع 2: 113، 114.

(2) في (د، ه، و): ابقاء.

(3) في (ب): تقديم.

(4) في (أ، د): تشبيهاً.

(5) في (أ): المنصرف.

(6) ذهب الكوفيون إلى أنّ "إنّ" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنّها تعمل، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما

عملت لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنّها على ثلاثة أحرف كما أنّه على ثلاثة أحرف، وإنّها مبنية على الفتح كما أنّه مبني على الفتح

فإذا خفت زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها، والذي ذهب إلى الإعمال فاحتجوا بأنّ "إنّ" المشدّدة من عوامل الاسماء، و"إنّ" المخففة من

عوامل الأفعال، فينبغي ألاّ تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشدّدة في الأفعال، ينظر: الإنصاف 1: 175.

(7) [له] ساقط من: (د، ط، و).

(8) في (د، ط، و): يشبه.

(9) في (أ): المنصرف.

(10) [الباب] ساقط من: (أ، ب، ط، ه، و).

(11) في (أ): للمشابهة.

(12) في (أ، ب، و): ثمرة.

مَثَلٌ لِلتَّقْدِيمِ وَالِاتِّقَاضِ مِنْ (مَا) فَقَطْ؛ لِأَنَّهِنَّ إِذَا أَبْطَلَا عَمَلَ (مَا) الَّتِي هِيَ (1) أَقْوَى فِي الشَّبَهِ (2) بِ(لَيْسَ) (3)؛ لِأَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ كَ "لَيْسَ" فِإِبْطَالِهَا عَمَلَ "لَا" يَكُونُ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى.

وَإِذَا أَوْعِيَتْ مَا تَلَوْنَا عَلَيْكَ، فَاعْلَمْ أَنَّهِنَّ إِذَا عَطَفَ عَلَى خَيْرِهِمَا بِحَرْفِ عَاطِفٍ نَاقِضٍ لِلنَّفْيِ كَ(بَلْ) وَ(كَنْ) يَبْطُلُ عَمَلُهُمَا فِي الْمَعْطُوفِ؛ بِبَطْلَانِ سَبَبِ الْعَمَلِ، نَحْوُ: "مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ وَلَكِنْ قَاعِدٌ" وَأَنَّ عَمَلَ (مَا) يَبْطُلُ بِزِيَادَةِ (إِنْ) (4)، نَحْوُ: "مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ"، وَزِيَادَتِهَا بَعْدَ (لَا) (5) لَمْ يَثْبُتْ فِي كَلَامِهِمْ (6).

قَالَ: " الْمَجْرُورَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ، [مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ وَمَجْرُورٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ: غُلَامٌ زَيْدٌ وَسِرْتٌ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ (7)]" (8).

أَقُولُ: أَيُّ: الْمَجْرُورَاتُ بِاعْتِبَارِ عَامِلِ الْجَرِّ عَلَى ضَرْبَيْنِ، مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ أَيُّ: بِالْمُضَافِ أَيُّ (9) بِسَبَبِ إِضَافَتِهِ، فَالْيَاءُ دَاخِلُهُ عَلَى سَبَبِ الْعَامِلِ، لَا عَلَى الْعَامِلِ (10)؛ لِأَنَّ الْجَرَّ عِلْمُ الْإِضَافَةِ

(1) [هي] ساقط من: (أ، ب، د).

(2) في (ط، و): التشبيه.

(3) [ب(ليس)] ساقط من: (ط، و).

(4) و"إن" هذه زائدة عند البصريين، ونافية مؤكدة عند الكوفيين، والظاهر أن زيادتها عند البصريين أيضا لتأكيد؛ ينظر: الكتاب 2:316؛ وشرح المفصل 2:118،119.

(5) في (ب): مع.

(6) في (أ، د، ه): في كلامهم لم يثبت.

• ينظر: همع الهوامع 2:114،115.

(7) [إلى الكوفة] ساقط من: (أ، د، و).

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(9) [أي] ساقط من: (أ).

(10) [لا على العامل] ساقط من: (أ).

والعامل يعمل الجرّ ليكون علماً عليها.

وقيل عامل الجرّ هو الحرف المقدر⁽¹⁾؛ لأنّ حرف الجرّ عاملٌ بالاتفاق، وعملُ المضاف الجرّ⁽²⁾ لم يثبت بعدُ، وعند التردّد⁽³⁾ وجب المصير إلى ما هو قطعيّ⁽⁴⁾ العمل.⁽⁵⁾

وقيل⁽⁶⁾: إنّ العامل هو المضاف والحرف المقدر كلاهما، أمّا الحرف؛ فلأنّه الأصل في عمل الجرّ، وأمّا المضاف؛ فلأنّ لفظ⁽⁷⁾ حرف⁽⁸⁾ الجرّ ساقط والمضاف نائبه.

والحقّ هو الأول؛ لأنّ المضاف لنيابته عن حرف الجرّ، واقتضائه المضاف إليه يعمل الجرّ وإضمار الجارّ ضعيف⁽⁹⁾.

مع أنّ قولهم: "غُلامٌ زَيْدٌ" في قوة: "غُلامٌ لِرَيْدٍ" تجوّز / 39 - ب / منهم⁽¹⁰⁾ وبيان؛ لأنّ المضاف لتضمنه معنى اللام يعمل الجرّ، لا تحقيق منهم، فكيف⁽¹²⁾ والمضاف إليه بمنزلة التتوين

(1) ممّن ذهب إلى هذا المبرد الرّجاج وابن جنى وابن الحاجب، ينظر: المقتضب 4:143؛ وما ينصرف وما لا ينصرف 6؛ والخصائص 3:26؛

والإيضاح في شرح المفصل 1:366،367.

(2) [الجرّ] ساقط من: (أ، هـ).

(3) أي في كون المضاف عاملاً أو لا.

(4) في (أ، و): قطع.

(5) ينظر: شرح المفصل 2:123.

(6) وهو ظاهر قول سيبويه، ينظر: الكتاب 1:419؛ وارتشاف الضرب 4:1799؛ وهمع الهوامع 4:265.

(7) [لفظ] ساقط من: (د، ط).

(8) [حرف] ساقط من: (أ، ب).

(9) في (هـ): ضعّف.

(10) [منهم] ساقط من: (أ).

(11) في (أ): أن.

(12) في هامش (ب): أي كيف يكون تحقيقاً منهم.

والفصلُ بينه وبين المنون بشيء لفظاً أو تقديرًا بديهياً البطلان؟⁽¹⁾

ولو سلّم فالواجب حينئذٍ⁽²⁾ ثبوت التتوين وعدم⁽³⁾ التعريف⁽⁴⁾ كما إذا ظهر في⁽⁵⁾ صورة اللام، مع

أنّ توارد العاملين على معمول واحد مع أنّه⁽⁶⁾ غير معقول ممّا انعقد الإجماع على رفضه.

(1) قال أبو حيان: والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف (منْ) ما ذكره، ولا على نيته، وإن جهات

الاختصاص متعددة، يبين كل منهما الاستعمال فإذا قلت: غُلامٌ زَيْدٌ، و " دَارٌ عَمْرُو"، كانت الإضافة للملك، وإن قلت: " سَرْحُ الدابة"، وحصير

المسجد" كانت للاستحقاق، وإذا قلت: " هذا شَيْخٌ أَخِيكَ"، كانت لمطلق الاختصاص، ينظر: ارتشاف الضرب 4:1801، وهمع الهوامع 4:268.

(2) [حينئذٍ] ساقط من: (أ، ب).

(3) في (ب): عدمه.

(4) في (ب): تعريفه.

(5) [في] ساقط من: (أ، ب، د).

(6) [مع أنّه] ساقط من: (أ).

ذکر الجرورات: [الإضافة]

قال: "وَالإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَعْنَوِيَّةٌ [وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى (اللام) وَبِمَعْنَى (مِنْ)، كَقَوْلِكَ: غُلَامٌ زَيْدٌ، وَخَاتَمٌ فِضَّةٌ]"⁽¹⁾.

أقول⁽²⁾: أي: الإضافة بتقدير حرف جرٍّ⁽³⁾ على ضربين معنويّة، أي مفيدة للمضاف معنى لا وجود لذلك⁽⁴⁾ المعنى قبل الإضافة، وهو تعريفه⁽⁵⁾ إذا كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصه⁽⁶⁾ إذا كان نكرة.⁽⁷⁾

قال: "وَهِيَ بِمَعْنَى (اللام) " انتهى.

أقول⁽⁸⁾: تفسير لها بالنظر إلى ملابسة⁽⁹⁾ ثابتة فيها، إذ هذه الإضافة⁽¹⁰⁾ لا بُدَّ فيها⁽¹¹⁾ من تحقق ملابسة بين المضاف والمضاف إليه تامّة، أو في الجملة حتى تصيب الإضافة للصحة محرّها⁽¹²⁾

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ).

(2) [أقول] ساقط من: (هـ، و).

(3) في (د): الجر .

(4) في (هـ): كذلك .

(5) في (أ، د، هـ، و): تعرّفه

(6) في (أ): التخصيص .

(7) ينظر: شرح المفصل 2:126.

(8) [أقول] ساقط من: (هـ، و).

(9) في (أ): إلى للملابسة

(10) [الإضافة] ساقط من: (أ).

(11) في (أ، ب، و): لها .

(12) في (ب، د): محرّها للصحة .

وتصادف للقبول مركزها، لا يقال: "لشمس كوكب زيد"؛ لعدم الملايسة بخلاف "كَوَكَبُ الخَرْقَاءُ سُهَيْلٌ"؛ لأنَّ⁽¹⁾ فيها أدنى ملايسة لجدها في عملها حين طلع.⁽²⁾

فتلك الملايسة إن كانت اختصاص المضاف بالمضاف إليه بمعنى التملك⁽³⁾، نحو: "عَلَامُ زَيْدٍ وَمَوْلَى غَانِمٍ"، أو بمعنى هو بمنزلة التملك⁽⁴⁾، نحو: أبوه، وابنه⁽⁵⁾، وأخوه، وجاره، وعمله، وجُلُّ⁽⁶⁾ الفَرَسِ "إذا⁽⁷⁾ كانت الإضافة بمعنى: (اللام) التي هي للاختصاص والتملك⁽⁸⁾.

وإن كانت تعين المضاف بالمضاف إليه مع صحة تصادقهما، نحو: "خَاتَمُ فِضَّةٍ"، فـ"خَاتِمٌ"⁽⁹⁾ أضيف إلى "فِضَّةٍ" ليتلخص أمره / 40 - أ / بالإضافة، و يبين أنه من أي جنس هو، مع أنك إذا فككت الإضافة وحملت المضاف إليه على المضاف، وقلت: "هذا هو⁽¹⁰⁾ الخاتم فِضَّةٌ"، لكان أسدّ كلام لتغيرهما مفهومًا، واتحادهما ذاتًا، كما هو شأن الحمل الإيجابي⁽¹¹⁾ كانت الإضافة بمعنى: (من).⁽¹²⁾

(1) في (ب) : بَأَنَّ.

(2) ينظر: همع الهوامع 4:265.

(3) في (أ، ب، د، و) : التملك.

(4) في (أ، ب، د، و) : التملك.

(5) [وابنه] ساقط من: (ط).

(6) الذي تُلَبَّسه لتصان به، ينظر: لسان العرب، مادة: (ج . ل . ل . ل).

(7) في (هـ) : إذ. و [إذا] : ساقط من: (ط).

(8) في (أ، ب، د، و) : التملك.

(9) [فخاتم]: ساقط من: (هـ).

(10) [هو] : ساقط من: (ط، هـ، و).

(11) في (ب، د) : الإيجاب.

(12) نحو: "سبواُ ذهبٌ"، و"بابُ ساجٍ"، ينظر: التخمير 2:6. شرح المفصل 2:126، 127.

وإن كانت ظرفية⁽¹⁾ المضاف إليه للمضاف، نحو: "مَكْرَ اللَّيْلِ" [أي: مكر في الليل]⁽²⁾، وقولهم: "في تاريخ سنة اثنين وتسعين"، أي: في تاريخ سنة في رأس اثنين وتسعين، كانت الإضافة بمعنى: (في).

ألا أنه لم يذكر هذا القسم لقلته، مع أنه يمكن إدراجه في التي بمعنى (اللام)؛ لأنَّ للمظروف⁽³⁾ نوع اختصاص بالظرف، اختصاص "الجُلُّ للفرس"⁽⁴⁾، ثم ههنا⁽⁵⁾ بحث يناسب المقام، وهو أنَّ هذه الإضافة ك(اللام) في أنها قد يشار بها إلى حصة معينة، كقولك: "جَاءَ⁽⁶⁾ غُلَامٌ زَيْدٌ"، مشيرًا إلى شخص معهود كـ "غَانِمٍ"، وقد يشار بها إلى حقيقة معلومة في ضمن حصة ما، كقولك: "جَاءَ⁽⁷⁾ غُلَامٌ زَيْدٌ"، مشيرًا إلى فرد ما من أفراد الحقيقة المعلومة مضاف إلى "زَيْدٍ" بملاسة التملك، أي جاء فرد ما منسوب إلى "زَيْدٍ" بالتملك، من أفراد الحقيقة المعلومة، "سَالِمًا"⁽⁸⁾ أو غَانِمًا⁽⁹⁾ "أو آخر. وقد يشار بها إلى نفس الحقيقة، كقولهم: "ماء الهندباء"⁽¹⁰⁾ خير من ماء الورد"، أي: هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة، وقد يشار بها إلى الحقيقة المعلومة في ضمن جميع الأفراد، نحو قولهم:

(1) في (ب): ظرف.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(3) في (ط): للمضاف.

(4) في (ط): بالفرس.

(5) في (ط): هنا.

(6) في (ب): جاعني.

(7) في (ب): جاعني.

(8) [سالمًا] ساقط من: (أ، ب).

(9) [غانمًا] ساقط من: (ه).

(10) بقلة من أحرار البقول، يُمدُّ ويُقصر، ينظر: لسان العرب، مادة: (ه ن د . ب).

" يدلّك على خزامي الأرض النفحة من رائحتها "، أي: يطلعك على كلّ فرد من أفراد هذا الجنس الهبّة والفوحة والغرض من رائحتها كذا قيل⁽¹⁾.

والحقُّ أنّ القصد فيه / 40 - ب / إلى الجنس، أي: يدلّك على هذا الجنس ، والمثال الأسلم له، نحو: " ضَرَبِي زِيدًا قائمًا"، ونحو: "عَبِيدِي⁽²⁾ أَحْرَارٌ"، أي: لا يقع "ضَرَبَ" مني على "زَيْدٌ" إلا حال قيامه، وكلُّ فرد من أفراد الحقيقة المعلومة المنسوبة إليّ بالتمليك⁽³⁾ أَحْرَارٌ، أي: جميع عبيدي⁽⁴⁾ أَحْرَارٌ، قصدًا بالإضافة إلى العموم والاستغراق.

قال: "وَلَفْظِيَّةٌ⁽⁵⁾ وَهِيَ إِضَافَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ [إِلَى مَفْعُولِهِ نَحْوُ: ضَارِبُ زَيْدٍ]"⁽⁶⁾.

أقول: أي: إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى مفعول به، لو أَحَلَّتُهُ على ذلك المفعول به بتحليل الإضافة بنصبه⁽⁷⁾، وذلك بأن كان قد قارن شرط عمله الذي هو الاعتماد على أحد الأشياء الستّة واقتران أحد الزمانين، وأن لا يكون مصغّرًا ولا موصوفًا، أو إلى الطرف المتّسع، نحو: " يَا سَارِقُ اللَّيْلَةِ⁽⁸⁾ أَهْلَ الدَّارِ"، و " يَا سَارِقُ الْحَمَامِ"، و " يَا جَالِسُ أَمَامَ الْمَسْجِدِ".⁽⁹⁾

(1) ينظر: شرح المفصل 2:126، 127.

(2) في (ب): عبدي.

(3) في (أ، ب، د، و): بالتملك.

(4) في (ب): عبدي.

(5) الإضافة اللفظية: أن تضيف اسما إلى اسم لفظا، والمعنى على غير ذلك، ينظر: التخمير 2:6؛ وشرح المفصل 2:127.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، ط، هـ).

(7) في (هـ): لنصبه.

(8) في (ب): الليل.

(9) ينظر: التخمير 2:7؛ وهمع الهوامع 4:269.

قال: "وَالصَّفَةُ الْمَشْبَهَةُ إِلَى فَاعِلِهَا [نَحْوُ: حَسَنُ الْوَجْهِ]"⁽¹⁾.

أقول: أي إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، نحو⁽²⁾: "حَسَنُ وَجْهِهِ". [الأصل: حَسَنٌ وَجْهُهُ]⁽³⁾
لما أضيف إلى الوجه سقطت⁽⁴⁾ الكناية، وعوّض عنها اللام، فحصل التخفيف من غير وجه سقوط
الكناية، وسقوط⁽⁵⁾ التنوين، وتبدل الضمة بالكسرة .

وكذا إضافة اسم الفاعل اللازم إلى فاعله، نحو: "زَيْدٌ قَائِمُ الْأَبِّ"، أي: قائم أبوه.

وإضافة⁽⁶⁾ اسم المفعول اللازم إلى القائم مقام الفاعل⁽⁷⁾، نحو: "زَيْدٌ مَعْمُورُ الدَّارِ" أي: مَعْمُورٌ دَارُهُ،
ولم يذكرهما رومًا للاختصار، مع إمكان معرفتها بالمقايسة إلى إضافة الصفة المشبهة؛ لأنّ كلا
من المضافين صفة لازمة كالصفة المشبهة، والمضاف إليه قبل الإضافة مرفوع كما أشير إليه⁽⁸⁾.

قال: "وَلَا بُدَّ فِي الْمَعْنَوِيَّةِ مِنْ تَجْرِيدِ الْمُضَافِ عَنِ التَّعْرِيفِ"⁽⁹⁾.

أقول: لما بيّن المعنويّة واللفظيّة أراد / 41 - أ / أن يبيّن أحكامها وشرائطها، فقال: " وَلَا بُدَّ
فِي الْمَعْنَوِيَّةِ مِنْ تَجْرِيدِ الْمُضَافِ عَنِ التَّعْرِيفِ " أي: عن التعريف بإحدى طرقه من العلميّة

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، و).

(2) [نحو] ساقط من: (ه).

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(4) في (ب، ه): أسقط.

(5) [سقوط] ساقط من: (ب).

(6) [وإضافة] ساقط من: (أ، ب، د، ه، و).

(7) في (أ، ب، ه، و): فاعله.

(8) ينظر: التخمير 7:2؛ وشرح المفصل 2:128، 129؛ وارتشاف الضرب 4:1804، 1805.

(9) [عن التعريف] ساقط من: (د، ط، ه، و).

وغيرها؛ لأنَّه لو تعرّف، ثم أضيف ضاعت الإضافة، ولو عكس ضاعت اللام، يعني إذا أُدْخِلَ⁽¹⁾ اللام أولاً⁽²⁾ مثلاً وقيل: "الغُلامُ"، ثم أضيف وقيل: "الغُلامُ زَيْدٌ"، ضاعت الإضافة.

ولو أضيف أولاً وقيل: "غُلامُ زَيْدٍ" ثم أدخل اللام وقيل: "الغُلامُ زَيْدٌ"، ضاعت اللام؛ لإغناء تعريف كل منهما عن تعريف الآخر.⁽³⁾

وقول الكوفيين: "الثَلَاثَةُ الأَثْوَابِ" و"الأَرْبَعَةُ الكُتُبِ"، لمخالفة القياس.

واستعمال الفصحاء مردود، وحيلتهم في ذلك أنّ المقصود بالذات من جهة التعريف والحكم هو المعدود، وأدخل اللام⁽⁴⁾ عليه لذلك، وأدخل العدد أيضاً؛ لكونه عمدة وركنا من⁽⁵⁾ الكلام بحسب الظاهر لا لإفادة التعريف، وأضيف إلى المعدود⁽⁶⁾ لبيان الجنس إضافة بيانه لاتحادهما ذاتاً.

وقيل: "الثَلَاثَةُ الأَثْوَابِ" وهي باطلة يمكن جريها في جميع جزئيات الإضافة البيانية، مع أنّ كلا من المعدود والعدد⁽⁷⁾ مقصود بالذات بالحيثيتين⁽⁸⁾.

(1) في (أ، ب): دخلت.

(2) [أولاً] ساقط من: (أ، ه).

(3) ينظر: شرح المفصل 2:130.

(4) [اللام] ساقط من: (أ، ب، د، ه، و).

(5) في (أ، ب، ه، و): في.

(6) في (ه): للمعدود.

(7) في (أ، ب، د، ه، و): من العدد والمعدود.

(8) ينظر: التخمير 2:8، 9؛ وشرح المفصل 2:131.

قال الشاعر (1):

.....

فَسَمًا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقال الآخر (2):

.....

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالذِّيَارُ الْبِلَاقِعُ

فدو اللام لا يضاف إلا بعد تجرده عن اللام عددًا أو غير عدد، وكذا العلم لا يضاف إلا بعد التكرير، أي بعد إرادة فردٍ ما من الأفراد المسماة بهذا الاسم بتعدد الأوضاع، كـ " مُضَرِّ الْحَمْرَاءِ " و " زَيْدٌ بَطَّةٌ " .

(1) البيت من البحر: (الكامل)، وهو للفرزدق، مذكور في ديوانه 305:1.

وتمامه: مازال مُدَّ عَقَدَتْ يداهُ إِزَارَهُ *** قسما وأدرك خمسة الأشبار.

اللغة: مذ عقدت يداه إزاره: أي تجاوز حدَّ الطفولة. الإزر: الثوب الذي يحيط بالنصف الأسفل من البدن. سما: ارتفع.

وهو من شواهد: التخميم 7:2؛ وشرح المفصل 129:2؛ ولسان العرب، مادة (خ . م . س)، والجنى الداني 504؛ ومغني اللبيب 348:1؛

وشرح الأشموني 87:1؛ وهمع الهوامع 314:5.

الشاهد فيه: " خمسة الأشبار " حيث أضيف العدد لما فيه (أل) التعريف، وجرى العدد منها.

(2) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لذي الرمة، مذكور في ديوانه 332.

وتمامه: وهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْتِيفُ الْعَمَى *** ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالذِّيَارُ الْبِلَاقِعُ

اللغة: الأثافي: للقدر أن توضع ثلاثة أحجار، ثم يوضع القدر عليها عند الإطباخ. البلاقع: جمع بلقع، وهو الخراب. الرسوم: جمع رَسْمٍ، وهو ما

بقي من آثار الديار.

وهو من شواهد: المقنضب 176:2؛ وشرح المفصل 130:2؛ وإصلاح المنطق 303؛ وشرح الأشموني 87:1؛ وهمع الهوامع 314:5؛ وخرانة

الأدب 214:1.

الشاهد فيه: " ثلاثي الأثافي " حيث أدخل على المعدود "المضاف إليه" أل التعريف مكتفياً بذلك عن تعريف العدد المضاف.

وقول نجم الأئمة: يضاف العلم⁽¹⁾ عندي مع بقاء علميته لا وثوق به؛ لأنَّ سبب امتناع إضافة سائر المعارف ثابت فيه أيضًا، وأمَّا المبهم وضمير المتكلم فلا يقبلان التتكير، فلا يضافان] وأمَّا ضمير الغائب والمخاطب، وإنَّ قبلًا التتكير⁽²⁾ فلا يضافان أيضًا لعدم المعنى للإضافة.⁽³⁾

قال: "وتقول في اللفظية الضاربا زيدًا/41 - ب/ والضاربو زيدٍ والضارب الرجل"⁽⁴⁾.

أقول: يعني أنَّ شرط الإضافة المعنوية تجرّد المضاف عن التعريف، بخلاف اللفظية فإنَّ التجرد فيها ليس بشرط؛ لأنَّ الغرض منها حصول الخفة فيما وجدت فيه فهو محزها، سواء كان المضاف منكرًا نحو: "ضاربا زيدًا" أو معرفًا نحو: "الضاربا زيدًا"، فإنَّ الأصل: "الضاربان زيدًا" لما أضيف سقط النون من المضاف⁽⁵⁾.

وقولهم⁽⁶⁾: "الضارب الرجل"⁽⁷⁾، وإنَّ لم يكن فيه الخفة بوجه من الوجوه محمول فيه⁽⁸⁾ على "الحسن⁽⁹⁾ الوجه" لأنَّ المضاف في كلِّ منهما صفة معرفة باللام مذكور بعدها ذو اللام.

فإن قيل: ما الخفة في "الحسن الوجه"؟

-
- (1) في (و): علم.
 - (2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).
 - (3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2:202، 203.
 - (4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).
 - (5) [من المضاف] ساقط من: (ب، د، ه، و).
 - (6) ومنهم الزمخشري قال: ولا تقول "الضارب زيدًا"؛ لأنك لا تفيد فيه خفة الإضافة كما أفدتها بالمتى والمجموع، وأمَّا "الضارب الرجل" فمشبه بالحسن الوجه، ينظر: المفصل 121؛ والتخمير 10:2؛ وارتشاف الضرب 4:1803.
 - (7) في (ه): البطل.
 - (8) [فيه] ساقط من: (د، ه، و).
 - (9) في (ب، د): حسن.

قلنا: سقوط الكناية، وتبدّل الضمة بالكسرة⁽¹⁾ إذ الأصل: " الحسنُ وَجْهه " .

قال: "ولا يجوز الضَّارِبُ زَيْدٌ".

أقول⁽²⁾: أي يجوز "الضَّارِبُ الرَّجُلِ"، وإن لم يكن فيه الخفة بوجه ما⁽³⁾، حملاً⁽⁴⁾ على " الحسن الوجه" بخلاف " الضَّارِبُ زَيْدٌ " ونحوه من " الضَّارِبَاتُ زَيْدٌ"، و " الضَّوَارِبُ زَيْدٌ"، و " الضَّرْبُ زَيْدٌ"، فإن هؤلاء لا يجوز⁽⁵⁾ الإضافة فيها⁽⁶⁾ لعدم الخفة بوجه ما، ولعدم شبهها " الحسنُ الْوَجْه "؛ لأنّ المضاف إليه فيها ليس بذی اللام كما في " الحسن الوجه "، خلافاً للقرءاء⁽⁷⁾ فإنّه يجوز⁽⁸⁾ مستنداً بأنّ الإضافة سابقة على اللام، أو بأنّه محمول على " الضَّارِبُكَ"، وكلاهما مدفوع⁽⁹⁾.

أمّا الأول: فلأنّ اللام لكونه لتحقيق ذات الاسم سابقة على الإضافة، التي هي لتحقيق العارض

أي: الخفة.

وأمّا الثّاني: فلوجوب المناسبة التّامة في الحمل، كما بين " الحسنُ الْوَجْه"، و "الضَّارِبُ الرَّجُلِ" ولا

(1) [بالكسرة] ساقط من: (أ، ب،

(2) [أقول] ساقط من: (د).

(3) [بوجه ما] ساقط من: (د).

(4) في (هـ): محمول.

(5) في (د) تجوز.

(6) [الإضافة فيها] ساقط من: (أ، د).

(7) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مفسر، وعالم بالنحو واللغة وفنون الأدب، أخذ عن الكسائي ويونس، له من الكتب: المذكر والمؤنت،

ومعاني القرآن، والمقصور والمدود، ت: 207هـ، ينظر: بغية الوعاة 2:333؛ وطبقات المفسرين للداودي 2:367؛ وشذرات الذهب 3:39؛ والأعلام

145:8؛ ومعجم المؤلفين 4:95.

(8) في (د): جوز.

(9) في (د): ممنوع. وفي (هـ): موضوع.

• ينظر: ارتشاف الضرب 4:1806؛ والمساعد 2:333.

مناسبة تامة بين " الضَّارِبُكَ " و " الضَّارِبِ زَيْدٍ "، حتى يحمل أحدهما على الآخر.

و "الضاريك" ونحوه محمول على "ضاريك"؛ لأنهم لما رفضوا أن يجمعوا بين التتوين والضمير⁽¹⁾ المتصل في "ضاريك" وأن يقولوا: "ضارب" أو⁽²⁾ "ضارئك"، أوجبوا⁽³⁾ الإضافة مع حصول التخفيف بسقوط التتوين.⁽⁴⁾

وقالوا: "ضارئك" فحملوا⁽⁵⁾ عليه "الضاريك" و "الضارئك" و "الضارئة" و "الضارباؤه" و "الضاري" و "الضارياتي" و/42- أ / "الضواريك"، بناء على كون المضاف صفة في الكلّ والمضاف إليه ضميراً متصلاً.

ومنهم من قال بالخفة في هؤلاء⁽⁶⁾، باستبدال المنفصل متصلاً بناء على أن الأصل في: "الضارئك"⁽⁷⁾ هو: "الضارِبُ إِيَّاكَ"، لما أضيف انقلب المنفصل متصلاً فصار⁽⁸⁾ "الضارئك"

والإمام عبد القاهر - فُدس سِرّة العزيز⁽⁹⁾ - على أن المتصل في نحو: "الضارئك" ضمير منصوب، فحينئذ لا حاجة إلى تكلف⁽¹⁰⁾ الحمل أو الاستبدال⁽¹¹⁾؛ لأنه حينئذ ليس من باب

(1) [الضمير] ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

(2) [ضارب أو] : ساقط من: (أ، ب، د، ط).

(3) [أوجبوا]: ساقط من: (هـ).

(4) ينظر: التخمير 2:11،12؛ وشرح المفصل 2:132،133.

(5) في (أ، ب): محمول.

(6) أي في الأمثلة المذكورة.

(7) [في الضاريك] ساقط من: (أ، د، هـ).

(8) في (أ): صارت.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(10) في (ب): تكليف.

(11) كما هو مذهب الجمهور أي استبدال المنفصل بالمتصل.

قال: ”والمعنوية تعرف كل مضاف [إلى معرفة]“.(2)

أقول: أي بخلاف⁽³⁾ اللفظية فإنها تفيد الخفة فقط، بخلاف المعنوية فإن المقصود الأصلي منها

تعرف⁽⁴⁾ المضاف [وإن حصل التخفيف أيضاً.

وإنما قال: ” إلى معرفة “؛ لأن الإضافة إلى النكرة⁽⁵⁾ لا تعرف المضاف؛⁽⁶⁾ لأن تعرف

المضاف بالإضافة سرياني⁽⁷⁾ جوارى⁽⁸⁾، كتكيف الحجر بكيفية الحرارة عند مجاورته النار، فإذا⁽⁹⁾

كان المضاف إليه نكرة، فكيف يسرى منها التعريف إلى المضاف؟

ثم تعرف المضاف وإن كان سريانياً جوارياً لا يكفيه مجرد المجاورة، بل لأبد مع ذلك من

انضمام العهد سواء كان المعهود فرداً، [نحو: غلام زيد، إذا أريد به سالم]⁽¹⁰⁾ أو الحقيقة في ضمن

فرد ما، أو في ضمن جميع الأفراد أو نفس الحقيقة من حيث هي هي.

ألا ترى أنك لا تقول: "ماء الهندباء خير من ماء الورد"، إلا لمن هو عالم بالحقيقتين

(1) ينظر: المقتصد 2:887،888؛ والتخدير 2:13؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:372.

(2) [إلى المعرفة] ساقط من: (هـ).

(3) في (هـ): بخلافه.

(4) في (ب): تعريف.

(5) في (ب): نكرة.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(7) في هامش (ب): أي منسوب إلى السريان بمعنى السراية.

(8) في هامش (ب): أي التجاور وجواري تأكيد في المعنى.

(9) في (هـ): فإذا.

(10) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

وتشير (1) بالإضافة إلى معلومه، وكذا لا يقول (2): " جَاءَ غُلَامٌ زَيْدٌ"، مريدًا به غانمًا، إلا لمن (3) هو عالم بأنه "غانم"، فتشير (4) بالإضافة إلى معلوم لتقيد (5) بالخبر (6) الخبرية (7) في المثال (8) الأول، والمجيء في المثال (9) الثاني حتى لو لم يُنصَّ إليها عهد أصلا. (10)

وقيل (11): " جَاءَ غُلَامٌ زَيْدٌ"، كان نكرة، كـ " غُلَامٍ لَزَيْدٍ " بلا فرق، وإن حصل المجاورة في الأول (12).

قال: "إلا نحو: غَيْرَ وَشِبْهٍ وَمِثْلٍ، [تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ وَمِثْلِكَ وَشِبْهِكَ]" (13).

أقول: وذلك لتوغل هذا الباب في الإبهام وعراقته فيه، لا تعرفه الإضافة إلى المعرفة / 42-ب/ بل تخصصه فقط، ألا ترى أنك إذا (14) قلت: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ"، على معنى " مررتُ بكَ

(1) في (ب): فتشير.

(2) في (ب): تقول.

(3) في (ب): بمن.

(4) في (ب): فيشير.

(5) في (ب، د): لتقيده.

(6) [بالخبر] ساقط من: (ب، و).

(7) في (ب، هـ): بالخبرية.

(8) [المثال] ساقط من: (أ، ب، هـ).

(9) [المثال] ساقط من: (أ، ب، هـ).

(10) ينظر: شرح المفصل 2:135، 136.

(11) في هامش (ب): أي في العهد الخارجي.

(12) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:374، 375.

(13) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ).

(14) في (هـ): إذ.

وبآخِرٍ"، أو " مَا مَرَرْتُ بِكَ بَلْ مَرَرْتُ⁽¹⁾ بِآخِرٍ"، أو " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يُعَايِرُكَ فِي الْأَخْلَاقِ وَالشَّمَائِلِ".⁽²⁾

فكُلُّ مَنْ عدا المخاطب غيره يتناوله⁽³⁾ الغير على سبيل البدل⁽⁴⁾، إلا إذا اشتهر الموصوف⁽⁵⁾ بالمغايرة للمضاف إليه، أو⁽⁶⁾ بمماثلته نحو: " عليك بالحركة غير السكون"، و " تَعَلَّمَ الْفِئَةُ⁽⁷⁾ مِنْ الشَّافِعِيِّ مِثْلَ أَبِي حَنِيفَةَ".

والدليل على عدم تعرّف⁽⁸⁾ هذا الباب بالإضافة، أنّصاف النكرة به بعد إضافته إلى المعرفة نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ"، ولو كان معرفة لم يقع صفة للنكرة؛ لاشتراط التطابق بينهما تعريفا⁽⁹⁾ وتكثيرا.⁽¹⁰⁾

إن قيل: فليتعرف بانضمام العهد، وليكن اتصاف النكرة به كاتصاف المعهود الذهني، الذي هو معرفة بالاتفاق بالنكرة.

(1) [مررت] ساقط من: (ط).

(2) ينظر: شرح المفصل 2: 138، 139.

(3) في (أ، ب، د، و): يتناول.

(4) في (ب): البدلية.

(5) [الموصوف] ساقط من: (ط).

(6) في (ب، د): و.

(7) في (ط): العلم.

(8) في (أ): التعرف.

(9) في (ط): تعرفا.

(10) ينظر: شرح المفصل 2: 138؛ و شرح التسهيل 3: 102، 103.

كقوله⁽¹⁾:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي

فَمَضَيْتُ نَمَّةً قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي

قلنا: وضع باب(غير)، لتوغله في الإبهام على عدم العهد، ولا يضاف إلا لمجرد التخصيص بخلاف المعهود الذهني⁽²⁾.

فإن قلت⁽³⁾: بيّن الفرق بين هذا وبين المعهود الذهني، حتى يتبين أن هذا نكرة و ذلك معرفة.

قلت: أنّ وضع هذا الباب لفردٍ ما، ووضع المعهود الذهني لحقيقة⁽⁴⁾ معهودة في ضمن فرد ما فيكون هذا نكرة وذاك معرفة⁽⁵⁾.

أمّا لو⁽⁶⁾ أورد على الدليل وقيل: لا يلزم من اتصاف النكرة به نكارتة، كما لا يلزم من اتصاف

(1) البيت من البحر: (الكامل)، ينسب لرجل من سلول، و لعميرة بن جابر الحنفي.

اللغة: اللئيم: الشحيح، الداني النفس، الخبيث الطّباع.

وهو من شواهد: الكتاب 4:135؛ وارتشاف الضرب 4:2023؛ ومغني اللبيب 1:123؛ وشرح ابن عقيل 2:182؛ وهمع الهوامع 1:23؛ وخزانة الأدب 1:347.

الشاهد فيه: " اللئيم يسبني " حيث وقعت الجملة نعتا للمعرفة، وهو المقرون بـ "أل"، وإنما ساغ ذلك؛ لأن "أل" فيه للجنسية، فهو قريب من النكرة.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 4:1811؛ والمساعد 2:377.

(3) في (هـ، و): قال.

(4) في (و): بحقيقة.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:264.

(6) في (هـ): إذا.

المعهود الذهني⁽¹⁾ بالنكرة نكارتة لُبْهتَ المُسْتَدِلُّ⁽²⁾، اللهمَّ إلاَّ أن يقول⁽³⁾: المعرفة هي الحقيقة والمتَّصف بالنكرة فرد ما .

ثم إن قيل: إذا كان باب (غير) نكرة، فلم لا يجوز " العَيْرِك " باللام، قلنا: مراعاة لجانب اللفظ إذ " غيرك " في الصورة مثل: " غَلَامُكَ " .

وأما امتناع " العُلام رَجُلٍ "؛ فلئلا⁽⁴⁾ يلزم تخصيص الأخصِّ بالأعمِّ وهو محال⁽⁵⁾.

قال: "قَدْ يُحذفُ المضافُ" .

أقول⁽⁶⁾: هذا أيضًا من أحكام الإضافة المعنويَّة؛ لأنَّ الحذف في باب الإضافة اللفظية غير معهود في كلامهم، أتى ب(قد)، المفيدة⁽⁷⁾ لقلَّة⁽⁸⁾ الحكم؛ لأنَّه عند عدم القرينة يمتنع الحذف لا يقال: / 43 - أ / " رَأَيْتُ هُنْدًا"، والمراد "عُلامُها"، وعند وجودها يجوز الذكر أيضًا، وقد شدَّ قوله:⁽⁹⁾

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا

قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبِرُ

(1) [الذهني] ساقط من: (و).

(2) في (ب): لمستدله.

(3) في (أ، ه): يقال.

(4) في (أ، ه، و): لأنه.

(5) [وهو محال] ساقط من: (ط، ه).

(6) [أقول] ساقط من: (د).

(7) في (ب): المفيد.

(8) في (ه): للقلَّة.

(9) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لذي الرمة، مذكور في ديوانه 235.

= اللغة: قضى نحبته مات. ملتقى القوم: مكان التفاتهم. هوبر: يزيد بن هوبر الحارثي.

أي: "ابن هُوَيْرٍ"؛ لأنَّه لا قرينة عليه في مساق⁽¹⁾ الشَّعر، ولا يدلُّ دليل⁽²⁾ على أنَّ القاضي نحبه في موضوع⁽³⁾ القتال، هو "ابن هُوَيْرٍ" لا "هُوَيْرٌ" نفسه.

لَمْ لا يجوز أن يكون ذلك "هويرًا" نفسه لا ابنه، ولا يدلُّ عليه العقل أيضًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَعَلَ الْقَرِيَةَ﴾⁽⁴⁾؛ لأنَّ "هويرًا" قابل للموت في موضع القتال ك(ابنه).

فإن قيل: فكيف يحكم حينئذ بحذف المضاف؟

قلت: نظرًا إلى الواقع، فإنَّ المقتول في معركة القتال إنَّما هو "ابن هوير"، لا "هوير"⁽⁵⁾ نفسه. فالمراد بعدم القرينة في مثله عَدْمُهَا، بالنظر إلى الكلام وإلى العقل⁽⁶⁾، وإلاَّ فالمراجعة⁽⁷⁾ إلى نفس الأمر قرينة على الحذف في الجملة، وإلاَّ امتنع علم الحذف تأمل⁽⁸⁾.

قال: "وَيُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، [كما في قوله تعالى: ﴿وَسَعَلَ الْقَرِيَةَ﴾⁽⁹⁾"]⁽¹⁰⁾.

وهو من شواهد: المفصل 137؛ وشرح المفصل 2:190؛ ولسان العرب، مادة (هبر)؛ وارتشاف الضرب 4:1836؛ وهمع الهوامع 4:290؛ وخزانة الأدب 4:342.

الشاهد فيه: حذف المضاف "ابن"، وإقامة المضاف إليه "هوير" مقامه.

- (1) في (أ، و): سياق.
- (2) [دليل] ساقط من: (أ، د، ه، و).
- (3) في (ب): موضع.
- (4) سورة يوسف، من الآية 82.
- (5) [هوير] ساقط من: (د).
- (6) في (و): للعقل.
- (7) في (ه): فالمراد يعني.
- (8) أي اللزوم وهو امتناع العلم، فالملزوم مثله، وهو عدم كون المراجعة قرينة مثله، ينظر: ارتشاف الضرب 4:1836.
- (9) سورة يوسف، من الآية 82.
- (10) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

أقول⁽¹⁾: أي يعرب المضاف إليه بإعراب⁽²⁾ المضاف⁽³⁾ إن كان⁽⁴⁾ رفعًا فرفع ، وإن كان⁽⁵⁾ نصبًا

فنصب و إن كان⁽⁶⁾ جرًّا فجر نحو: ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾⁽⁷⁾، والأصل: " أهل القرية "

فحذف المضاف بقريته السؤال؛ لأنَّ "القرية" جماد والسؤال عن الجماد محال.

وأعرب المضاف إليه وهو القرينة بإعراب المضاف الذي هو النصب، فالقرينة حقيقة لغوية والإعراب مجاز، ويجوز أن يكون من قبيل ذكر المكان وإرادة المتمكّن، فـ "القرية" مجاز لغوي والإعراب حقيقة⁽⁸⁾.

وقيل: لفظ "القرية" مشترك بين السواد والأهل، كـ " العين " بين المعاني، والمراد ههنا هو "الأهل"

لا السواد، فحينئذ لا حذف ولا مجاز أصلاً لا في لفظ "القرية" ولا في الإعراب⁽⁹⁾.

وقيل: يجوز أن لا⁽¹⁰⁾ يكون السؤال في مثله مجازاً عن تذكير القائل نفسه على طريق قولهم:

سَلِ الْأَرْضَ مَنْ شَقَّ أَنْهَارِكِ، وَعَرَسَ أَشْجَارِكِ، وَجَنَى أَثْمَارِكِ⁽¹¹⁾، فإنَّ مقصود القائل تذكير نفسه

(1) [أقول] ساقط من: (هـ).

(2) في (أ، د، ط، هـ، و): بإعرابه.

(3) [المضاف] ساقط من: (أ، د، ط، هـ، و).

(4) [كان] ساقط من: (أ، د، ط، هـ، و).

(5) [كان] ساقط من: (أ، د، ط، هـ، و).

(6) [كان] ساقط من: (أ، د، ط، هـ، و).

(7) سورة يوسف، من الآية 82.

(8) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3:137، 138.

(9) ينظر: شرح المفصل 2:190، 191؛ وهمع الهوامع 4:290.

(10) [لا] ساقط من: (أ، د، هـ، و).

(11) في (أ، ب، هـ، و): أثمارك.

ووعظُها وحملُها على الاعتبار، بملاحظة خراب/ 43 - ب/ العمارة وانقراض أهلها، ونهْيُها عن الانهماك والتَّوغل في طلب الدنيا، لا المخاطبة بالأرض والمسائلة بها حقيقة، فحينئذ لا مجاز إلا في السؤال.

وقد يترك المضاف إليه على إعرابه الأصلي بعد حذف المضاف، كما يترك المجرور بحرف الجرِّ على جرِّه بعد [حذف]⁽¹⁾ الجار.

كقولهم: "لأه أبوك" ، في: " الله أبوك"، ومنه مثل: " ما كلُّ بيضاء شحمةً ولا سوداءَ ثمرةً " ⁽²⁾ على رأي سيبويه⁽³⁾؛ لأنَّه لما لم يجوز⁽⁴⁾ العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً، أي لم يجوز عطف سوداء على بيضاء، والعامل في جرِّه لفظة (كلُّ) وعطف "ثمرة" على "شحمة"، والعامل في نصبه (ما) بمعنى: (ليس) بعاطف واحد وهو الواو هنا حمله على حذف المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه.⁽⁵⁾

فقال والتقدير: "ولا كلُّ سوداءٍ" أي: بجرِّ "سوداءٍ"، وليس بلفظ⁽⁶⁾ (كلُّ) المذكور؛ لأنَّه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً⁽⁷⁾ بل بلفظ (كلُّ)⁽⁸⁾ المقدر.

(1) زيادة من المحقق.

(2) هو مثل من أمثال العرب، يقال في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم، وقيل: يضرب في موضع التهمة، ينظر: مجمع الأمثال 2:281؛ والمستقصى 328:2.

(3) ينظر: الكتاب 1:66.

(4) في (أ): بجز.

(5) ينظر: التخمير 2:55؛ وشرح المفصل 2:196؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:152؛ وارتشاف الضرب 4:1839.

(6) في (ب): لفظ.

(7) [مطلقاً]: ساقط من: (هـ).

(8) في (د، و): الكل.

وأما من جوز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً أو في مثله، فالمثال المذكور ونحوه ليس عنده من باب حذف المضاف قطعاً⁽¹⁾، بل لفظ⁽²⁾ الكل⁽³⁾ * المذكور مضاف إليهما، وعامل الجرّ فيهما جميعاً، إلا أنّ إضافته⁽⁴⁾ إلى الأول وعمله الجرّ فيه بدون واسطة، وإضافته إلى الثاني وعمله الجرّ فيه بواسطة الأوّل، كحمل الماء بواسطة الإناء⁽⁵⁾.

(1) [قطعاً] ساقط من: (ط، و).

(2) في (د): لفظة .

(3) في (أ، ب، د): كل

• في (و): بل الكل لفظة.

(4) في (هـ): مضاف.

(5) ينظر: التخمير 2: 58، 59.

[التَّوَابِعُ]

قال: " التَّوَابِعُ " .

أقول: وهي كلُّ ثانٍ أُعْرِبَ⁽¹⁾ بإعرابٍ سابقه من جهة واحدة، أي يُنْصَبُ عمل العامل على⁽²⁾ السابق والثاني انصبابه واحدة، أي يعمل فيهما معا باقتضاء السابق فقط، كمن حمل⁽³⁾ الإناء والماء جميعا بحمل الإناء، لكن عمل⁽⁴⁾ العامل في السابق بدون واسطة، وفي الثاني بواسط السابق بخلاف المبتدأ والخبر، والمفعولين في باب "عَلِمْتُ" و"أَعْطَيْتُ"، فإنَّ الخبر/ 44 - أ/ وكذا⁽⁵⁾ المفعول الثاني وإن كان معربًا بإعراب سابقه، إلا أنَّه بجهتين واقتضائين؛ لأنَّ التَّجْرِدَ⁽⁶⁾ عن العوامل اللفظية يرفع المبتدأ باقتضاء⁽⁷⁾ المسند إليه، والخبر باقتضائه المسند.

وكذا⁽⁸⁾ باب (عَلِمْتُ) بنصب المفعول الأول باقتضائه منسوبًا إليه، والثاني باقتضائه منسوبًا⁽⁹⁾ لأنَّ وضعه لمعرفة الذات بصفة، والذات منسوب إليها والصفة منسوبة.

وكذا باب (أَعْطَيْتُ) ينصب الأول باقتضائه آخذًا، والثاني باقتضائه مأخوذًا، وفيها مذاهب أخر لا يسع نظمها بتفصيل، دلالتها نطاق هذا المختصر.

(1) في (و) : معرب.

(2) في (أ، د)، يحمل.

(3) في (أ، د) : في

(4) في (هـ) : يعمل.

(5) [كذا] ساقط من: (و) .

(6) في (هـ) : تجرد.

(7) في (ب، د، و) : باقتضائه.

(8) في (أ، د، و) : كذلك.

(9) [منسوبًا] ساقط من (هـ) .

وبعضهم لا يقولون بالانصباب، ويقدر العامل من جنس المذكور في الكل، ومنهم⁽¹⁾ من يقدر العامل في البذل والمعطوف الغير المعرف باللام، ويقول بالانصباب في البواقي، ومنهم⁽²⁾ من ذهب إلى أن العامل في الصفة معنوي، وقال بالانصباب في البواقي⁽³⁾.

قال: "وهي خمسة".

أقول⁽⁴⁾: أي بحسب الاستقراء، إن قيل ما بعد (أي) التفسيرية⁽⁵⁾ من التوابع بالإجماع؛ لأنَّه معرب بإعراب⁽⁶⁾ سابقه من جهة واحدة، مع أنَّه خارج عن الأقسام الخمسة، فالحصر في الخمسة باطل. قلنا: هو⁽⁷⁾ عند الجمهور راجع إلى قسم عطف البيان، فإنَّ عطف البيان عندهم قسمان: أحدهما ما لم يذكر بعد (أي)، والآخر: ما ذكر بعدها.

وعند صاحب "المفتاح"⁽⁸⁾ راجع إلى قسم العطف بالحروف؛ لأنَّ (أي) التفسيرية عنده عاطفة⁽⁹⁾

(1) وهو سيبويه، ينظر: الكتاب 59:2؛ والمقتضب 315:4؛ 23:2.

(2) وهو الأخفش، ينظر: ارتشاف الضرب 1925:4؛ والمساعد 415:2.

(3) قال الرضي: أما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل، فالصفة والتوكيد، وعطف البيان، ففيه ثلاث مذاهب: قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل فيها معنوي، كما في المبتدأ والخبر، وهو كونها تابعة، وقال بعضهم: إنَّ العامل في الثاني مقدَّر من جنس الأول. وقال: ومذهب سيبويه أولى؛ لأنَّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه، ينظر: شرح الرضي على الكافية 279:2.

(4) [أقول] ساقط من: (هـ).

(5) نحو: رجل أي: زيد.

(6) في (أ): إعراب.

(7) [هو] ساقط من: (ب).

(8) يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي، عالم بالعربية و الأدب، له من الكتب: رسالة في علم المناظرة، ومصحف الزهرة، ومفتاح العلوم، ت: 626هـ،

ينظر: بغية الوعاة 364:2؛ وشذرات الذهب 25:7؛ والأعلام 222:8؛ ومعجم المؤلفين 148:4.

(9) في (د): عاطفة عنده.

فالحصر في الخمسة مسلّم والمنع ساقط (1).

(1) ينظر: مفتاح العلوم 2:118.

[التَّكْيِيدُ]

قال: "التَّكْيِيدُ، [نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ]"⁽¹⁾.

أقول: أراد به مطلق التَّكْيِيدِ، معنويا كان أو لفظيا⁽²⁾.

أما المعنوي: فهو ألفاظ مخصوصه وهي⁽³⁾: (نَفْسُهُ)، (نَفْسُهَا)، (أَنْفُسُهُمَا) أو (نَفْسَاهُمَا)، (أَنْفُسُهُمْ) (أَنْفُسِهِنَّ)، وكذلك (عَيْنُهُ)، (عَيْنُهَا) إلى آخره، / 44 - ب / (وَكِلَاهُمَا) في المذكر و(وَكِلْتَاهُمَا) في المؤنث، و(كُلُّ)، (كُلُّهَا)، (كُلُّهُمَّ)، و(كُلُّهِنَّ)، و(أَجْمَعُ)، (جَمَعَاءُ)، (أَجْمَعُونَ)، (جُمِعُ)، وكذلك (أَكْتَعُ)، و(أَتَّبَعُ)، و(أَبْصَعُ) بلا فرق، و(جَمِيعُهُ) و(جَمِيعُهَا)، و(جَمِيعُهُمْ)، و(جَمِيعُهُنَّ) وكذلك (عَامَةٌ)⁽⁴⁾. انتهى

(وَطُرًّا)، و(قَاطِبَةً) في قولهم: " مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ طُرًّا وَقَاطِبَةً " ⁽⁵⁾.

واللفظي: تكرير اللفظ في الألفاظ كلها، والإتيان بالمرادف في الضمير المتصل، نحو: " بِكَ أَنْتَ

وَزَيْدٌ أَعْجَبَنِي هُوَ " .

وإنما قصر⁽⁶⁾ المثال على المعنوي لكونه أصلا بالنسبة إلى اللفظي؛ لأنَّ المعنوي يؤكد⁽⁷⁾ جانب

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (د ، ه) .

(2) وهو مصدر (وكد)، والتأكيد مصدر (أكد)، لغتان، قال ابن مالك: وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 173:3؛ وشرح المفصل 2:219؛ وهمع الهوامع 5:197.

(3) [وهي] ساقط من: (أ) .

(4) ينظر: شرح المفصل 2:220، 221.

(5) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3:175.

(6) في (ب) : أقتصر .

(7) في (د) : أكد .

الحكم، كما إذا قلت: " جَاعَيْي زَيْدٌ"، فَإِنَّ لظانَّ أَنْ يظنَّ أَنَّ إسنَادَ المَجِيءِ إِلَى "زَيْدٍ" تَجَوُّزٌ، وَأَنَّ " الجَاعَيْي عُلامُهُ أَوْ كِتَابُهُ" أَوْ غَيْرِهَا⁽¹⁾.

فإِذَا قُلْتَ⁽²⁾: (نَفْسُهُ)، أزلت احتمال التَّجَوُّزِ، وَبَيَّتَ أَنَّ " الجَاعَيْي نَفْسُهُ"⁽³⁾.

واللفظي يؤكد جانب⁽⁴⁾ اللفظ ويميط الشبهة⁽⁵⁾ منه؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: " جَاءَ زَيْدٌ"، فربَّما لَا يسمعه المَخاطَبُ أَوَّلَ وهلةٍ لغفلته، أَوْ يسمعه لَكِن يظنُّ أَنَّهُ سَاهٍ أَوْ ناسٍ فِيهِ، وَمَرادُكَ " عَمَرُو" فَسَبَقَكَ لسانُكَ، فَإِذَا كَرَرْتَ وَقُلْتَ: " زَيْدٌ زَيْدٌ"، أَسَمِعْتَهُ وَأزلت احتمال السَّهْوِ والنسيانِ، وَقَرَرْتَ أَنَّ مَقْصودَكَ هُوَ الإِخْبَارُ بِالمَجِيءِ⁽⁶⁾ عَن "زَيْدٍ" تَحْقِيقًا أَوْ تَجَوُّزًا.

وقَدْ يُوْتى بِهِ لِدْفَعِ الشُّبْهَةِ مِنْ جَانِبِ المَتَكَلِّمِ أَيْضًا، بَيانُهُ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنَّ تَقُولَ: "جَاءَ زَيْدٌ"⁽⁷⁾، ثُمَّ عَرَضَ لَكَ شَكٌّ فِي أَنَّكَ وَقَدْ قُلْتَهُ. ثُمَّ عَرَضَكَ شَكٌّ فِي أَنَّكَ قَدْ قُلْتَهُ، أَمْ لَا، فَتَكَرَّرَ لِتَكُونَ مَتَلَفِظًا بِ" زَيْدٍ" يَقِينًا، بِخِلَافِ: " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ"، فَإِنَّهُ يُوَكِّدُ جَانِبَ المَعْنَى فَقَطْ، وَلَا يَدْفَعُ بِمِثْلِهِ اِحْتِمَالَ السَّهْوِ والنسيانِ؛ لِأَنَّ لظانَّ أَنَّ يَظُنُّ أَيْضًا أَنَّ مَقْصودَكَ أَنَّ تَقُولَ: " جَاعَيْي عَمَرُو نَفْسُهُ"، فَسَبَقَ لسانُكَ وَقُلْتَ: " جَاعَيْي زَيْدٌ نَفْسُهُ"، بَل لَوْ أَرَدْتَ/45 - أ/أَنْ تَدْفَعُ هَذَا الظَّنَّ فَقُلْ: " جَاعَيْي زَيْدٌ زَيْدٌ نَفْسُهُ"⁽⁸⁾.

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 4:1952.

(2) في (و): قال.

(3) ينظر: همع الهوامع 5:201.

(4) في (ب): جوانب.

(5) في (د، ه): شبيهة.

(6) [بالمجيء] ساقط من: (ط، ه).

(7) في (ب، ط): جاعني.

(8) ينظر: التخدير 2:78؛ وشرح المفصل 2:221.

قال: "الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا" انتهى.

أقول: أي لا أنَّ "الجَاعَتِي أَحَدُهُمَا، والآخرُ رَسُولُ الآخرِ أو كِتَابُهُ" إلى غير ذلك.

والفرق بينه وبين "الرَّجُلَانِ أَنفُسُهُمَا" بحسب المقام؛ لأنَّ مقام التأكيد بـ(كلا) مقام توهم، أن "الجَاعَتِي أَحَدُهُمَا وَرَسُولُ الآخرِ"، وغيره، ومقام التأكيد بأنفسهما مقام التجوز في الحكم مطلقاً
فمعنى: " جَاعَتِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا " أنَّ " الجَاعَتِي كِلَاهُمَا " لا أنَّ أحدهما جاء فقط، ومعنى:
" جَاعَتِي الرَّجُلَانِ أَنفُسُهُمَا " أنَّ المجيء صدر عنهما لا أنَّ "الجَاعَتِي رَسُولَاهُمَا" أو رسول أحدهما.

قال: "وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ" انتهى.

أقول: إنَّ المجيء صدر عن كل القوم في زمان واحد⁽¹⁾ أو زمانين أو أزمنة؛ لا أنَّ " الجَائِي بَعْضُ القومِ، وَرَسُولُ بَعْضِ الآخرِ"، لكنَّكَ نَزَلَتِ الرِّسُولُ مِنْزِلَةَ المرسلِ، وقلت: " جَاءَ القَوْمُ " تجوزاً؛ ولا أنَّ "الجَائِي بَعْضُهُمْ"، لكن غلبت " الجَاعَتِي" على غير " الجَاعَتِي " وقلت: " جَاءَ القَوْمُ" تجوزاً، ولا أنَّكَ نزلت غير " الجَائِي " منزلة من لا يكون منهم؛ لكونه ساقط الاعتبار، ولا أنَّكَ نزلت المجيء الصادر عن البعض، منزلة الصادر عن الكلِّ، بناء على المشاورة، فإنَّ الصادر عن البعض بطريق المشاورة كالصادر عن الكلِّ.

وقلت: " جَاءَ القَوْمُ " تسامحاً، وفائدة "أَجْمَعُونَ" بعد ذكر " كُلُّهُمْ" أي: زيادة تأكيد للشمول والإحاطة ولا دلالة على صدور المجيء عن الكلِّ في زمان واحد كما ذهب إليه المازني^{(2)*}، نظراً

(1) [واحد] ساقط من: (أ، هـ).

(2) بكر بن محمد بن حبيب المازني، أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة، أخذ عن الأخفش والجرمي، له من الكتب: التصريف، والديباج، وما تلحن فيه

العامة، ت: 247هـ، ينظر: بغية الوعاة 1: 463؛ وشذرات الذهب 3: 216؛ والأعلام 2: 69؛ ومعجم المؤلفين 1: 443.

• ينظر: ارتشاف الضرب 4: 1953؛ والمساعد 2: 392.

إلى أنه من اجتماع المقتضى لوحدة الزمان⁽¹⁾.

ثم اعلم أنّ (النفس) و (العين) يقعان تأكيداً⁽²⁾ للمفرد والمثنى والمجموع⁽³⁾ من المذكر المؤنث ويفرق بين كلّ نوعين باختلاف الضميرين والصيغتين معاً، أو باختلاف الضميرين فقط، إلاّ في المثنى المذكر والمؤنث، فإنّه لا اختلاف في تأكيدهما بهذين اللفظين.

يقال⁽⁴⁾: "جاءني⁽⁵⁾ الرَّجُلَانِ وَالْمَرْأَتَانِ نَفْسَاهُمَا أَوْ أَنْفُسُهُمَا"، أمّا " نَفْسَاهُمَا " فظاهرة وأما "أَنْفُسُهُمَا"

فكراهم /45 - ب/ اجتماع التثنيّين مع أمنهم عن اللبس؛ لأنّ لكلّ نفساً واحدة⁽⁶⁾.

وإنّ (كِلَا) و (كِلْتَا) لتأكيد المثنى المذكر، والمؤنث في حكم⁽⁷⁾ تصور⁽⁸⁾ صدره عن الواحدة كالمجيء بخلاف ما لم يتصوّر صدره عن الواحد ك "الاختصاص"، فإنّه لا حاجة فيه إلى التأكيد ب(كِلَا) لا يقال: " اِخْتَصَمَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا "؛ لامتناع صدره عن الواحد، وليس في كلامهم إطلاق ذكر⁽⁹⁾ المثنى وإرادة الجماعة، حتى يدفع به في مثل الاختصاص ذلك الاحتمال⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: التخدير 2:79، 80.

(2) في (أ): توكيدا.

(3) في (هـ): الجموع.

(4) في (ب): فقال.

(5) في (أ، ب، هـ): جاء.

(6) ينظر: شرح المفصل 2:224؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:173، 174.

(7) [حكم] ساقط من: (أ).

(8) في (د، و): يتصوّر.

(9) [ذكر]: ساقط من: (ب، ط).

(10) قال الأخفش: لا يمتنع عندي: "ضربتُ أحد الرجلين كليهما"، لأنّ فيه فائدة، وذلك أنّ موضع "الرجلين" صالح للجميع، فيمكن توهم السامع أنّ المنكلم

قصد الجمع، فغلط بوضع المثنى موضعه، فيذكر كليهما" يزول ذلك التوهم، ولا يخلو من فائدة، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3:174؛ وارتشاف

الضرب 4:1949.

واعلم أيضاً⁽¹⁾ أن (كِلَا) و (أَجْمَعُونَ) وأخواتها أعني (أَكْتَعُونَ) و (أَبْتَعُونَ) و (أَبْصَعُونَ)، يقع تأكيداً لذي أجزاء يصلح تجزئتها⁽²⁾ حساً كـ "القَوْم"، أو حكماً كـ "العَبْد"، بخلاف "النُّقْطَةَ"، ومثل: "زَيْدٌ" لا يقال: "كَتَبْتُ النُّقْطَةَ كُلَّهَا"، ولا "جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ"؛ لأنَّ "النُّقْطَةَ" لا أجزاء لها، و"زَيْدٌ" لا يصلح تجزئته لا حساً ولا حكماً، ولكن في لفظة (كُلٌّ) يفرق بين النوعين بالضمير⁽³⁾.

يقال في المذكر المفرد (كُلُّهُ)، وفي المفرد المؤنث (كُلَّهَا)، وفي الجمع⁽⁴⁾ المذكر⁽⁵⁾ من ذوي العلم (كُلَّهُمْ)⁽⁶⁾، وفي⁽⁷⁾ غيره (كُلَّهِنَّ) وفي البواقي بالصيغة.

يقال: "اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ أَجْمَعًا، وَالْجَارِيَةَ جَمْعَاءَ" و "جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ وَالنِّسَاءُ جَمْعًا"، وكذا⁽⁸⁾ في أخواتها.

ثم إذا أردت أن تؤكد ذا الأجزاء بـ(أَجْمَع) وأخواته جميعاً، فأذكر أولاً (أَجْمَع) ثم (أَكْتَع) ثم (أَبْتَع) ثم (أَبْصَع)، ولا يجوز أن تستعمل مجموع الثلاثة على الترتيب أو بدونها، أو أحدهما بدون (أَجْمَع)⁽⁹⁾

(1) [ذكر]: ساقط من: (ب).

(2) في (أ): افتراقها.

(3) ينظر: همع الهوامع 199:5.

(4) في (أ): جمع.

(5) في (ب، د): المذكرين.

(6) في (د): (كلهم) من ذوي العلم.

(7) [في]: ساقط من: (ه).

(8) في (د): فهكذا.

(9) وقد أجاز بعضهم الإتيان "بأكتع" دون التأكيد بـ "أجمع، ومنه قول الراجز:

يَا لَيْتِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا *** تُحْمَلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ فَيَلْتَنِي أَرْبَعًا *** إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

ينظر: شرح ابن عقيل 194:2؛ وشرح الأشموني 406:2.

ولا أن تقدّم مجموعها أو بعضها على (أَجْمَعِينَ)⁽¹⁾.*

قال: "وَلَا تُؤَكِّدُ بِهَا النَّكَرَاتُ".

أقول: أي لا يؤكّد بالتأكيّد المعنويّ النكرات، محدودة ك (يومٍ) و (ليلة)⁽²⁾، أو غير محدودة ك (حينٍ) و (دهرٍ)⁽³⁾، لا يقال: "سِرْتُ يَوْمًا كُلَّهُ"، ولا "صُمْتُ دَهْرًا كُلَّهُ"، وللمّح إلى هذا الإطلاق والعموم، قال: ولا تؤكّد به⁽⁴⁾ النكرات بلفظ الجمع ردًا على الكوفيين⁽⁵⁾، حيث جوزوا تأكيّد النكرات المحدودة به تمسكًا بقوله⁽⁶⁾: / 46 - أ /

قَدْ صَرَّتِ الْبُكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

[حَتَّى إِذَا خُطِّفْنَا تَفَعَّقَا]⁽⁷⁾

مع أنّ المحدود كالمعرفة، والوجه في عدم تأكيّد النكرة⁽⁸⁾ بالمعنويّ، هو أنّ المؤكّد لنكارتة يقتضي

(1) في (ب): أجمع.

• ينظر: التخمير 84:2؛ وشرح المفصل 221:2.

(2) في (أ، د، ه): ليلٍ.

(3) وهذا رأي البصريين؛ والسبب في ذلك أنّ ألفاظ التوكيد معرفة فلا يجوز أن يؤكّده بالنكرة، ينظر: شرح ابن عقيل 195:2؛ وشرح الأشموني 407:2.

(4) [به] ساقط من: (أ، ب، د، ه، و).

(5) ووافقهم ابن مالك في الألفية، أي أنّه جوز التوكيد بالنكرة المحدودة، لحصول الفائدة، نحو: "صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ"، ينظر: شرح ابن عقيل 195:2.

(6) البيت من البحر (الرجز)، وهو مجهول القائل.

اللغة: صرت: صوتت. البكرة: ما يستقي عليه الماء من البئر. الخطاف: حديدته معوّجه تكون في جانبي البكرة. القعقة: تحريك الشيء اليابس الصلب.

وهو من شواهد: الإنصاف 25:2؛ والتخمير 84:2؛ وشرح المفصل 227:2؛ وشرح ابن عقيل 195:2؛ وشرح الأشموني 407:2؛ وهمع الهوامع

204:5؛ وخرزانه الأدب 167:5.

الشاهد فيه: (يوما أجمعا)، حيث أكّد النكرة المحدودة ب (أجمعا)، وهذا مذهب الكوفيين.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، ج، د، ه، و).

(8) في (ب): النكرات.

العموم، والمؤكد تعريفه⁽¹⁾ يقتضي الخصوص فيتناقضان، مع أنّ التأكيد لتقوية الثابت بذكره ثانيًا والنكرة غير ثابتة الوجود، وغير متعينة الوجود فلا يؤكّد، ولا يرد، نحو⁽²⁾: "رَجُلٌ رَجُلٌ"؛ لأنّ التأكيد هنا للفظ، وهو⁽³⁾ ثابت الوجود بلا خفاء⁽⁴⁾.

(1) في (و): لتعريفه.

(2) [نحو] ساقط من: (ب).

(3) في (د): فهو.

(4) ينظر: التخمير 84:2؛ و شرح المفصل 227:2؛ وهمع الهوامع 204:5.

[الصَّفَةُ]

قال: "والصَّفَةُ، [نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ وَكَرِيمٌ وَهَاشِمِيٌّ وَعَدْلٌ وَدُو مَالٍ]"⁽¹⁾.

أقول قال المصنّف: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، كـ "عَالِمٌ" في: "جَاءَ رَجُلٌ عَالِمٌ"، فإنّه دالٌّ على بعض أحوال رجل⁽²⁾ وهو "العلم".

إن⁽³⁾ قيل: الخبر والحال كذلك.

قلنا: لا نسلم ذلك⁽⁴⁾؛ لأنّ المراد أنّ الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، أي: اسم لم يذكر إلّا ليدل على بعض أحوال الذات، ويوضحها أو يخصصها، أو يفيد⁽⁵⁾ مدحًا أو ذمًا لها⁽⁶⁾ إلى غير ذلك ممّا يطول تعدادُه، والخبر والحال ليسا كذلك.

أمّا الخبر؛ فلأنّ ذكره ليفيد السامع النسبة المجهولة التي هي النسبة الثبوتية أو اللاّ ثبوتية، لا لأنّ يدلّ على بعض أحوال الذات ويوضحها أو يخصصها.

وأمّا الحال؛ فلأنّه يبيّن هيئة صدور الفعل عن الفاعل، أو هيئة وقوعه على المفعول به، لا لأنّ يدلّ على بعض أحوال الذات ويوضحها⁽⁷⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، هـ، و).

(2) في (أ، د، هـ): الرجل.

(3) في (أ): فإن.

(4) [ذلك] ساقط من: (أ).

(5) في (ب، و): ليفيد.

(6) المدح نحو قوله تعالى: ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ اَلْعٰلَمِيْنَ ﴾ [سورة الفاتحة، الآية 1]، والذم نحو: " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ينظر: همع الهوامع 5:171.

(7) ينظر: شرح المفصل 2:232.

وإن شئت إيضاح⁽¹⁾ ما قلنا لك⁽²⁾، فانظر في قولنا: "زَيْدٌ قَائِمٌ" و"ضَرَبَ زَيْدٌ قَائِمًا"، و"زَيْدٌ الْقَائِمُ عَالِمٌ"⁽³⁾.

ف "قَائِمٌ" في الأول يفيد⁽⁴⁾ السامع مع⁽⁵⁾ ثبوت القيام لـ "زَيْدٍ"، لا لأن يدلّ على بعض أحواله ويوضحه؛ لأنّ "زَيْدًا" معلوم⁽⁶⁾، وعلى تقدير عدم معلوميته له لم يتضح بذكره .

وفي الثاني ليدلّ على هيئة " زَيْدٌ " حال صدور الضرب عنه؛ لا لأن يدلّ على بعض أحوال⁽⁷⁾ "زَيْدٌ"⁽⁸⁾ / 46 - ب/ ويوضحه⁽⁹⁾؛ لأنّه⁽¹⁰⁾ معلوم⁽¹¹⁾ السامع⁽¹²⁾، وعلى تقدير عدم معلوميته له⁽¹³⁾ لم يتضح بذكره، بل الواجب حينئذ أن يقال: " زَيْدٌ الْعَالِمُ قَائِمٌ"، و"ضَرَبَ زَيْدٌ الْعَالِمَ قَائِمًا".

وأما ذكره في الثالث فيدل⁽¹⁴⁾ على بعض أحوال "زَيْدٌ" ويوضحه؛ لأنّه مبهم بتعدد الأوضاع

-
- (1) في (ب، و): اتّضاح.
 - (2) [لك] ساقط من: (ط).
 - (3) [عالم] ساقط من: (ط).
 - (4) في (أ، و): ليفيد.
 - (5) [مع] ساقط من: (أ، ب، ط، و).
 - (6) في (د، ط): معلومه.
 - (7) في (ب): أحواله.
 - (8) [زيد] ساقط من: (ب).
 - (9) في (ب): يوضحها.
 - (10) في (ب): لأن زيد.
 - (11) في (ب): معلومه.
 - (12) [السامع] ساقط من: (ب، ط).
 - (13) [له] ساقط من: (أ، د، و).
 - (14) في (ب، و): فليدل.

ولكونها اسما دالاً على بعض أحوال الذات، وجب أن تكون مشتقة أو في قوته⁽¹⁾.

والأول: كـ "ضَارِبٌ" و "مَضْرُوبٌ"، و "كَرِيمٌ".

فإنَّ العدلَ بمعنى العادل؛ لأنَّ الصفة⁽²⁾ النَّحْوِيَّةُ يجب اتحادها ذاتاً بالموصوف، و "ذُو مَالٍ"

بمعنى: صاحبُ مالٍ، أو⁽³⁾ * مَتَمَّوْلٌ و "هَاشِمِيٌّ"، بمعنى: معرّفٌ، ومنسوب إلى هاشم⁽⁴⁾.

وكذا قولهم: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ " أي: "رَجُلٌ"؛ لأنَّه في قوة كامل في الرجوليَّة.

وأما قولهم: " رَجُلٌ رَجُلٌ " إذا أريد الوصف بالثاني فليس من قبيل الثاني، بل من قبيل الأول أي:

المشتق⁽⁵⁾؛ ولأنَّ الثاني صفة مشتقة بمعنى: "رَاجِلٌ".

وكذا قولهم: " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ هَذَا "؛ لأنَّه بمنزلة " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ " المشار إليه، أي: المحسوس.

وكذا قولهم: " هَذَا الرَّجُلُ عَالِمٌ "؛ لأنَّه في قوة هذا المذكور⁽⁶⁾ من جنس الإنسان عالم، وإذا عرفت

ما سبق، فاعلم أنَّ الغرض الأصلي لمساق الصِّفَةِ، هو إيضاح الموصوف إذا كان معرفة

وتخصيصه إذا كان نكرة، وقد يؤتى بها لأغراض أخرى لا يسع ذكرها هذا المختصر⁽⁷⁾.

(1) وقد استضعف سيبويه، مجيء الصِّفَةِ اسماً مشتقاً، ينظر: الكتاب 1:434.

(2) في (أ، ب، د، و) الصفته.

(3) في (ط): أي.

• في هامش (و): أي هي بمعنى الصاحب.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل 2:178.

(5) [أي المشتق] ساقط من: (أ، ب، و).

(6) في (د): المذكر.

(7) ويكون للمدح، نحو: مَرَرْتُ بِرَيْدٍ الْكَرِيمِ، وللذم، نحو: مَرَرْتُ بِرَيْدٍ الْفَاسِقِ، وللترحم، نحو: " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ الْمُسْكِينِ "، وللتأكيد، نحو قوله

تعالى: ﴿وَإِذْ يُنْفِخُ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَجِدَّةً﴾ [سورة الحاقة، من الآية 12]، أو للتعميم، نحو: " إِنَّ اللَّهَ يُزْرِقُ عِبَادَةَ الطَّائِعِينَ وَالْعَاصِيينَ، أو للتفصيل، نحو: =

قال: "وَتُوصَفُ النَّكَرَاتُ بِالْجَمَلِ، [نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا أَعْجَبَنِي كَرَمُهُ]"(1).

أقول: أي بالجمال الخبرية كما أشار إليه بالمثل؛ لأنَّ الإنشائيات⁽²⁾ لا تقع وصفًا، إذ الوصف يجب أن يدلَّ على بعض أحوال الموصوف ويوضحه للسامع، بناءً على أنَّ السامع يعرفه بتلك الصفة قبل

كلام المتكلم، أو يخصه بناءً على تقييده بالقييد⁽³⁾ المخصوص، والإنشاء لكونه غير ثابت الوجود لا يصلح لإيضاح / 47 - أ / الموصوف ولا لتقييده، وقوله⁽⁴⁾:

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ *

على إضمار القول⁽⁵⁾، أي: (بِمَذْقٍ) مَقُولٍ عنده هذا القول لِيُورِّقْتَهُ⁽⁶⁾؛ لَأَنَّهُ سَمَاءٌ⁽⁷⁾.

= مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ أَعْجَبَنِي وَعَرَبِيٌّ، أو للإبهام، نحو: تَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ قَلِيلَةٍ أو كَثِيرَةٍ، ينظر وشرح ابن عقيل 178:2؛ وشرح التصريح 109:2؛ وهمع الهوامع 172:5.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، هـ).

(2) في (و): الإنشائية.

(3) [بالقييد] ساقط من: (أ).

(4) البيت من البحر: (الرجز)، وهو للعجاج بن رؤبة، مذكور في ملحق ديوانه 304:2.

اللغة: المذق: اللبن المخلوط بالماء.

وهو من شواهد: الإنصاف 111:1؛ وشرح المفصل 240:2؛ ولسان العرب، مادة (م. ذ. ق)؛ ومغني اللبيب 263:1؛ وشرح ابن عقيل 185:2؛ وهمع الهوامع 174:5؛ وخرزاة الأدب 96،95:2.

الشاهد فيه قوله: "بمذق هل رأيت الذنب"، حيث جاء ظاهر الجملة الاستفهامية وكأنه نعت للنكرة "مذق"، وفي الحقيقة هي مقول قول محذوف، والتقدير: "جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذنب قط"

(5) ونظير ذلك قول أبي الدرداء: "وجدت الناس أخير ثقلة"، ينظر: التخمير 93،92:2؛ وشرح المفصل، لابن يعيش 241:2؛ وهمع الهوامع 174:5.

(6) أي لون كلون الرماد، ينظر: لسان العرب مادة (و. ر. ق).

(7) أي اللبن الرقيق، ينظر: لسان العرب مادة (س. م. ر).

وإنَّما قال: وتوصف النكرات لامتناع اتِّصاف المعرفة بها؛ لوجوب التَّطابق بينهما تعريفًا وتكثيرًا

وقوله⁽¹⁾:

وَلَقَدْ أَمُرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُئِي

فَمَضَيْتُ نُمَّتَ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

قيل: (يسبئي) حال من اللئيم⁽²⁾ لا صفة، وقيل: هو⁽³⁾ صفة، واللام زائدة في الموصوف، والحقُّ

أنَّه صفة و (اللام) للعهد الذهني.

أمَّا الأول؛ فلأنَّ القائل يصف نفسه بالإباءة، والوقار، فيقول: ولقد أمرَ زمانًا بعد زمانٍ على لئيمٍ من اللئيام⁽⁴⁾ يسبني سبًا بعد سبٍ، لا ألُتفت إليه لا حال السبِّ ولا بعدها؛ لأنَّ الالتفات إليه طيش وسخافة، فالمناسب لهذا الغرض هو "الوصفيَّة" لا الحالية.

وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ المعهود الذهني، لكون القصد⁽⁵⁾ منه إلى فرد ما من أفراد الحقيقة المعلومة يتَّصف بالجمال اتِّصاف النكرة بها، والزيادة خلاف الأصل، فلا يصار إليها بدون ضرورة تدعو إليها.

فالمراد بالنكرة في هذا المقام، هو النكرة الحقيقية والحكمية أيضًا، وإذا اتَّصف⁽⁶⁾ بالنكرة⁽⁷⁾ الحقيقية

(1) سبق تخريجه 199 .

(2) [حال من اللئيم] ساقط من: (ط).

(3) في (ط): هي.

(4) [من اللئيام] ساقط من: (ب).

(5) في (ط): المقصود.

(6) في (هـ): اتَّصفت.

(7) في (هـ، و): النكرة.

أو الحكيمية بالجملة، وجب الذكر منها⁽¹⁾ إلى النكرة؛ للربط كما أشار إليه [أي: إلى وجوب الذكر]⁽²⁾ بالمثل.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾⁽³⁾ فوجهه أن (رسولاً) لما وقع خبراً عن المتكلم صار كأنه متكلم، فيصح⁽⁴⁾ انصافه بقوله ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾⁽⁵⁾ ضرورة اشتغال هذه الجملة على ضمير المتكلم⁽⁶⁾.

قال: ” وَالصَّفَةُ تُوَافِقُ الْمَوْصُوفَ فِي إِعْرَابِهِ، [وَإِفْرَادِهِ، وَتَثْنِيَّتِهِ، وَجَمْعِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ، وَتَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ]“⁽⁷⁾.

أقول: أي الصفة التي هي فعل الموصوف وحاله، يجب موافقتها له في إعرابه/ 47 - ب/ أي: ⁽⁸⁾ في إعراب الموصوف⁽⁹⁾، إن كان⁽¹⁰⁾ رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وإن جراً فجر، وفي إفراده وتثنيته وجمعه أيضاً، أي: إن⁽¹¹⁾ أفرد الموصوف أفردت الصفة وهكذا.

(1) في (د، ط): فيها.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ).

(3) سورة الأعراف، من الآيتين 60، 61.

(4) في (ب): فصح.

(5) سورة الأعراف، من الآية 61.

(6) ينظر: شرح المفصل 2: 241، 242.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، هـ، و).

(8) [في إعرابه أي] ساقط من: (ط، و).

(9) في (د، ط، و): موصوفها.

(10) [كان] ساقط من: (ط، و).

(11) في (ب): في.

وفي تعريف⁽¹⁾ الموصوف⁽²⁾ وتذكيره وتأنيثه، أي: إن كان الموصوف معرفة كانت الصفة كذلك⁽³⁾، وهكذا فمجموع الأمور التي يعتبر فيها موافقة الصفة للموصوف عشرة، الإعراب الثلاثة، والإفراد، ومقابله⁽⁴⁾، والتعريف والتكبير، والتذكير والتأنيث، والموجود منها في الموصوف والصفة عند التوافق أربعة، واحد⁽⁵⁾ منها من الإعراب الثلاثة، وواحد من الأفراد و مقابليه، وواحد من المتقابلين، نحو: "رَجُلٌ عَالِمٌ كِلَاهُمَا" مرفوع مفرد منكر مذكر⁽⁶⁾، فالسواقط ستة، النصب والجر، ومقابلاً للإفراد والتعريف، والتأنيث وهكذا، إذا⁽⁷⁾ قيل: "رَجُلًا" فالواجب "عَالِمًا"، وإذا قيل: "بِرَجُلٍ" فالواجب "عَالِمٌ"، و إذا قيل: "الرَّجُلُ" فالواجب "العَالِمُ".

وإذا قيل: "الرَّجُلَانِ" أو "الرَّجُلَيْنِ" فالواجب "العَالِمَانِ" أو "العَالِمَيْنِ"، وإذا قيل: "الرَّجَالُ" أو "رِجَالٌ" فالعالمونَ أو "عَالَمُونَ" وهكذا.

فالموجود في كلِّ جزئي⁽⁸⁾ أربعة منها، والسواقط ستة، وإنما وجب مطابقة الصفة التي هي فعل الموصوف إياه في الأمور المذكورة. إمّا في الإعراب؛ فلأنَّ الصفة من التوابع وإعراب⁽⁹⁾ التوابع⁽¹⁰⁾

(1) في (د): تعريفه.

(2) [الموصوف] ساقط من: (د).

(3) في (ط): معرفة.

(4) في هامش (ب، د): التثنية والجمع.

(5) في (ه): واحدها.

(6) ينظر: التخمير 95:2؛ وشرح المفصل 244:2.

(7) في (أ، ه، و): إن.

(8) في (ب): حزه.

(9) في (ط): فأعرابها.

(10) في (أ، ه): التابع. وهو ساقط من: (ط).

مثل إعراب متبوعه⁽¹⁾، وإمّا في غيره؛ فلأنّها هي الموصوف في الحقيقة، فلو خالفته في أحد من⁽²⁾ الأمور الباقية لخالفت نفسها، مثلاً لو قيل: "رَجُلٌ عَالِمٌ"، لزم أن يكون الشيء الواحد واحد واثنين، ولو قيل: "رَجُلٌ عَالِمَةٌ" / 48 - أ/ و"امْرَأَةٌ عَالِمٌ"، لزم أن يكون الشيء الواحد مذكراً ومؤنثاً.

وكذا لو قيل: "جَاءَنِي" ⁽³⁾ الرَّجُلُ عَالِمٌ " أو "رَجُلٌ عَالِمٌ"، لزم أن يكون "الجاءني" معيناً وغير معين، والكلُّ بديهيّ البطلان⁽⁴⁾.

فإن قيل⁽⁵⁾ : المبتدأ والخبر متحدان ذاتاً، مع أنّ حقّ الأول هو التعريف، وحقّ الثاني هو التكرير فليزِم فيهما⁽⁶⁾ ما ذكرته في الموصوف والصفة بعينه.

قلت: بينهما فرق، فإنّ القصد من المبتدأ إلى الذات ومن الخبر إلى المفهوم، ولا شكّ في تغيير الذات والمفهوم، فجاز تغييرهما تعريفاً وتكثيراً⁽⁷⁾ بخلاف الموصوف والصفة، فإنّ القصد من⁽⁸⁾ كليهما إمّا إلى الذات نحو: "زَيْدٌ الْعَالِمُ قَائِمٌ"⁽⁹⁾، أو إلى المفهوم فقط نحو: "زَيْدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ".

فإن قصد منهما إلى الذات، فاتحاد الذات يُنافي التغيير بحسب التعريف والتكثير لما ذكر⁽¹⁰⁾، وإن

(1) في (ط): موصوفه.

(2) [من] ساقط من: (أ).

(3) في (د، ط، و): جاء.

(4) ينظر: شرح المفصل 2:245؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:421.

(5) في (ب، د، ط): قلت.

(6) في (أ، ه): هنا

(7) في (أ): تتكيرا و تعريفا . و [تتكيرا] ساقط من: (ط).

(8) في (أ، ب، ه): في.

(9) [قائم] ساقط من: (ط).

(10) في هامش (ب، و): وهو امتناع مخالفة الشيء نفسه.

قصد منهما إلى المفهوم، فالمفهومان وإن لم يتّحدا ذاتاً⁽¹⁾ لكن أحدهما تابع للآخر، وتنمّة له ومسوق⁽²⁾ لتقييده، فلا يحسن مخالفته له بخلاف خبر المبتدأ، فإنّهما وإن اتّحدا ذاتاً إلا أنّ الخبر ليس تنمّة للمبتدأ، بل كلّ منهما ركن على حدة، غير تابع أحدهما للآخر، فجاز اختلافهما⁽³⁾ تعريفاً وتكبيراً⁽⁴⁾.

قال: "وَيُوصَفُ الشَّيْءُ [بِفِعْلِ مَا هُوَ مِنْ مُسَبِّهِ نَحْو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِيْعٍ جَارُهُ" و" رَحِبٌ فَنَاءُهُ" و"مُؤَدَّبٌ خُدَامُهُ"]"⁽⁵⁾.

أقول: أي: وكما يوصف الموصوف بفعله، وبما يصدر عنه كذلك، يوصف بفعل ما هو من سببه، أي: يوصف بفعل شيء آخر هو، أي: ذلك الشيء الآخر من سببه، أي: من سبب الموصوف ومتعلقاته؛ لأنّ السبب بمعنى التعلُّق، يقال: لا سبب بين "زَيْدٌ" و"عَمْرُو" أي: لا تعلُّق بينهما⁽⁶⁾.

/ 48 - ب / وحاصل هذا الكلام، أنّه يوصف الموصوف بفعل⁽⁷⁾ شيء آخر، بشرط أن يكون

الشيء⁽⁸⁾ الآخر متعلّق الموصوف مضافاً إلى ضميره؛ لأنّه حينئذ يكون فعل الشيء الآخر كفعل

(1) [ذاتاً] ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

(2) في (هـ): سوق.

(3) في (ط): اختلاف أحدهما.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2:306.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(6) ينظر: التخمير 2:96؛ وشرح المفصل 2:244.

(7) في (أ، ب، د): بفعله.

(8) في (ط، هـ، و): ذلك.

الموصوف نفسه ، بخلاف ما إذا لم يكن متعلقة، فإنه لكونه أجنبيًا عن الموصوف لا يتَّصف الموصوف⁽¹⁾ بصفته.

ولا ينزل⁽²⁾ صفته منزلة صفة الموصوف بعينه⁽³⁾، فلا يقال: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَوِيٍّ أُسْوَدَ الْغَابِ"، بل يقال: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِيْعٍ جَارُهُ"، و"رَحِبٌ فَنَاءُهُ" أي: واسع جانب بيته، و"مُؤَدَّبٌ خُدَامُهُ"، (فالمنع) و(الوسعة)⁽⁴⁾ و(التأديب)⁽⁵⁾ وإن كانت أفعالاً للجارِّ والفناء والخدام، لكن لما أضيفت هؤلاء إلى ضمير "رَجُلٍ"، صارت متعلقات له، ونزلت صفاتها منزلة صفة "رَجُلٍ"، فكما يتَّصف "الرَّجُلُ"⁽⁶⁾ بصفة نفسه يتَّصف بتلك الصفات، إلاَّ أنَّ صفة نفسه تدل على معنى قائم به، وتوضحه⁽⁷⁾ أو تخصَّصه⁽⁸⁾ أيضًا، وهذه لا تفيد إلاَّ التوضيح أو التخصيص، نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِيْعٍ جَارُهُ" و"بِرَجُلٍ مَنِيْعٍ جَارُهُ"، فهي بالنظر إلى التوضيح أو التخصيص صفة لما قبلها، وبالنظر إلى أنَّها تدل على معنى "قَائِمٌ" بما بعدها صفة لما بعدها⁽⁹⁾.

ألا ترى أن (منيع) في: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِيْعٍ جَارُهُ"، تُخصَّصُ (الرجل)، وبدل على قيام المنع بالجار فرعاية الأمرين وجب مطابقتهما للموصوف اللفظي في الإعراب، والتعريف، والتكثير

(1) [الموصوف] ساقط من: (ط).

(2) في (د ، ه) : يتنزل .

(3) في (أ ، ب ، ه) : بنفسه .

(4) في (و) : السعة .

(5) في (ه) : التأديب .

(6) في (د ، ه) : رجل .

(7) في (أ ، ب) : توضيحه .

(8) في (أ ، ب) : تخصيصه .

وأعتبر حالها في الخمسة الباقية، بالنظر إلى الموصوف المعنوي الذي هو ما بعدها، فجعلت فيها بالنظر إلى ما بعدها كالفعل مع الفاعل الظاهر؛ لأن ما بعدها فاعل لها⁽¹⁾ فأوجب⁽²⁾ تنكيرها /49 - أ / إن كان ما بعدها مذكراً، نحو: "مُبيِعَ جَارُهُ"، وتأنيتها أن كان مؤنثاً حقيقياً، نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ جَارِيَّتُهُ"⁽³⁾.

واختير تأنيتها إن كان مؤنثاً غير حقيقي، نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ عَيْنُهُ أَوْ حَسَنٍ عَيْنُهُ" و"حَسَنَ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ"، و"جَارٍ" فُعُودٌ غِلْمَانُهُ؛ لأنه ليس مثل: "يَقْعُدُونَ غِلْمَانَ"⁽⁴⁾ صورة. وضعف "قَامَ رَجُلٌ قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ؛ لأن⁽⁵⁾ "قَاعِدُونَ" مثل: "يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ"⁽⁶⁾، فلما امتنع "يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ" لامتناع تعدد الفاعل، ضعف "قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ؛ لأنه مثل: "يَقْعُدُونَ"، وإن⁽⁷⁾ لم يلزم منه تعدد الفاعل؛ لأن الواو فيه حرف لا ضمير فاعل⁽⁸⁾.

(1) في (هـ): بها.

(2) في (ب): وأوجب.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 4:1910.

(4) [غلمان] ساقط من: (هـ، و).

(5) في (و): إن.

(6) [غِلْمَانُهُ] ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و)

(7) في (أ، ب، د): لأن.

(8) ينظر: التخمير 2:97؛ وشرح المفصل 2:245،246.

[البَدَلُ]

قال: "وَالْبَدَلُ إِيَّاهُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أُضْرِبُ، بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، [وَبَدَلُ الْإِشْتِمَالِ نَحْوُ: سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ]" (1) [2].

أقول: وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، سواء كان المبدل منه كالبيساط لذكره، أو لم يكن كبديل الغلط، فإنَّ المبدل منه لا يكون كالبيساط لذكره (3) لكونه غلطاً، وإمّا في غيره فالمبدل منه كالبيساط لذكر البديل (4).

ثم الفائدة في ذكر (5) البديل بعد البساط، تفصيل بعد الإجمال، وتكرير للحكم، ألا ترى أنك إذا قلت: "ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ"، فقد فصلت (6) المضروب بأنه أخ المخاطب، فكأنك قلت: " ضَرَبْتُ أَخَاكَ" فخرج بقولنا مقصود بما نُسِبَ (7) إلى المتبوع غير المعطوف من التوابع، وبقولنا دونه خرج المعطوف؛ لأنَّ متبوعه (8) مقصود بالنسبة أيضاً، بخلاف البديل فإنه مقصود بالنسبة الإسنادية أو الإيقاعية، والمبدل منه تمهيد لذكره وهو على أربع أضرب بموجب الاستقراء:

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (د).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(3) [لذكره] ساقط من: (ب، د، ط).

(4) ينظر: همع الهوامع 212:5.

(5) في (د): لذكر .

(6) في (أ): جعلت .

(7) في (ط): بالنسبة .

(8) في (ب): لأنه متبوع .

[الأول]⁽¹⁾ (بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ): وهو بدل⁽²⁾ مسمّاه مسمّى المبدل منه نحو: "رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ" /

49 - ب / فَإِنَّ مَسْمَى الْأَخِ مَسْمَى "زَيْدًا" بَعِينَهُ.

والفرق بينه وبين عطف البيان، هو أَنَّ (بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ)⁽³⁾ مقصود بالذات، وورود الأول كالبساط لذكره بخلاف عطف البيان فَإِنَّ القصد⁽⁴⁾ إلى متبوعه ووروده؛ لأجل أن يُوضَّح أمر متبوعه⁽⁵⁾.

وَأَنَّ البديل لكونه في حكم تكرير العامل لا يجوز، في مثل: "الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدًا"، جرّ⁽⁶⁾ "زيد" على الإبدال من "الرَّجُلِ"؛ لَأَنَّهُ حينئذ يكون في قوة "الضَّارِبُ زَيْدًا" وهو ممتنع⁽⁷⁾، ويجوز جرُّه على أن يكون بيانًا للرَّجُلِ، وقد يفرق أيضًا بأنَّه إذا قيل: "مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدًا" فَإِنَّ تعدد⁽⁸⁾ أُوَّ المخاطب، "فزَيْدًا" عطف بيان لأنَّ المقام حينئذ مقام الإيضاح والتبيين، وإن لم يتعدد فهو بدل؛ لأنَّ المقام حينئذ ليس مقام الإيضاح⁽⁹⁾.

(1) زيادة من المحقق.

(2) في (أ، ب، هـ): ما.

(3) في (أ، د، و): المقصود.

(4) [من الكل] ساقط من: (ب، هـ).

(5) في (ب): بجر

(6) في (د، هـ، و): المتبوع.

(7) وهو ممتنع؛ لأنَّ اسم الفاعل المحلى بأل لا يضاف إلَّا لاسم محلى بأل فقط، و"زيد" علم فلا يجوز إلَّا أن تعرب عطف بيان؛ لأنَّ البديل على نية تكرار العامل كما ذكر، ينظر: شرح ابن عقيل 2:204.

(8) في (هـ): تعداد.

(9) ذهب بعض النحويين، ومنهم الميرد إلى أنَّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وليس على نية تكرار العامل، وهو ظاهر كلام سيبويه، أنَّ عامل البديل هو عامل المبدل منه، حيث قال: هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبذل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول =

والثاني (بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ): وهو بدل مسمّاه بعض مسمّى المبدل منه، سواء كان عضوًا منه، نحو: "ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ"، أو لم يكن، نحو: "رَأَيْتُ الْقَوْمَ" (1) أَكْثَرَهُمْ أو أَقَلَّهُمْ أو ثَلَاثَهُمْ أو نَاسًا مِنْهُمْ أو فَرْدًا أو فَرْدَيْنِ مِنْهُمْ" (2).

والثالث (بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ): وهو الذي بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية، فبقيد الملابس يخرج (3) بدل الغلط، وبقيد غير الكلية والبعضية خرج (4) بدل الكلّ والبعض، نحو: "سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ"، فَإِنَّ "الثوب" ليس كلّ "زيد" ولا بعضه، لكن بينهما ملابسة اللابسيّة والملبوسيّة .

ولمّا كان مراد هذا الكلام (5) مدار هذا البديل (6) ملابسة بغير الكلية والبعضية (7)، فأينما وجدت تلك الملابس (8)، فذاك مظنة هذا البديل (9) وموضعه، لكن بشرط أن يكون المبدل منه متقاضيًا لذكره ودالًا عليه قبل ذكره إجمالاً ويكون هو، بحيث إذا لم يذكر يبقى المخاطب منتظرًا، وذلك لاعتيادهم على اسناد السلب إلى / 50 - أ / " زيد " بأن سَلَبَ لِبَاسَهُ" (10).

= ذلك قولك: " رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ " و " رَأَيْتُ بَنِي زَيْدٍ ثَلَاثِيهِمْ، و " رَأَيْتُ بَنِي عَمِكَ نَاسًا مِنْهُمْ "، و " رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ شَخْصَهُ"، ينظر: الكتاب 1:222؛ والمقتضب 4:295؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:217؛ وارتشاف الضرب 4:1961.

(1) في (ب، ج، هـ، و): قومك. وهو ساقط من: (ط).

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 4:1966.

(3) في (ط): خرج.

(4) [خرج] ساقط من: (هـ).

(5) [مراد هذا الكلام] زيادة في: (د).

(6) في (ب، ط): الباب.

(7) في (د): البعضية والكلية.

(8) [الملابسة] ساقط من: (و).

(9) ينظر: شرح المفصل 2:259، 260.

(10) في (ب، ط): الباب.

فإذا قيل: "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ غُلَامُهُ"، فالغلام" بدل غلط، إذا كان ذكر "زَيْدٌ" غلطاً؛ لأنَّ المبدل منه لا يتقاضى ذكره، ولا يدل عليه اجمالاً قبل ذكره؛ لأنَّهم ما اعتادوا على إسناد الإعجاب إلى "زَيْدٌ" بإعجاب غلامه، بخلاف: "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ أَوْ دَارُهُ أَوْ حُسْنُهُ أَوْ طَوْلُهُ أَوْ سَوَادُهُ" بخلاف: "نَظَرْتُ إِلَى الْقَمَرِ فَلَاكِهِ"؛ لأنَّهم متعودون على إسناد الإعجاب إلى "زَيْدٌ" بإعجاب "عِلْمِهِ" و"حُسْنِهِ" و"دَارِهِ" و"طَوْلِهِ" و"سَوَادِهِ"، وعلى إيقاع النَّظَرِ على القمر بنظرهم إلى فلكه، فهو (بَدَلُ الْاِسْتِمَالِ) لا (بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ) على ما وهم⁽¹⁾.*

وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ﴾⁽²⁾ على قراءة التتوين⁽³⁾؛ لجري⁽⁴⁾ العادة على إسناد وتزيين الكواكب إلى زينتها، بحيث إذا قيل: "زيننا السماء بزينة" ينتظر المخاطب إلى ذكر الكواكب، فهو (بَدَلُ الْاِسْتِمَالِ) من قسم إبدال الموصوف من الصفة، ثم أنَّهم ذكروا في وجه تسمية هذا البديل بـ(بَدَلِ الْاِسْتِمَالِ) وجوهاً:

بعضهم قال⁽⁵⁾: لاشتغال المبدل منه على البديل، كاشتغال "زَيْدٌ" على علمه.

ومنهم من قال⁽⁶⁾: لاشتغال البديل على المبدل منه، كاشتغال الثوب على "زَيْدٌ".

ومنهم من قال⁽⁷⁾: لاشتغال الكلام على نسبة الحكم إليه؛ لأنه إذا قيل: "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ"،

(1) [على ما وهم] ساقط من: (ب).

• ينظر: التخمير 116:2؛ وشرح المفصل 260:2؛ وارتشاف الضرب 4:1966.

(2) سورة الصافات، من الآيتين 6، 7.

(3) وهي قراءة أبو عمرو، وعاصم، وشعبة، وابن الأعمش، ومسروق بن الأجدع، وطلحة؛ ينظر: البحر المحيط 7:338؛ ومعجم القراءات القرآنية 5:228.

(4) في (ه): بجري

(5) وهو قول المبرد، والسيرافي، وابن البادش، ينظر: المقتضب 1:165؛ وشرح الرضي على الكافية 2:385؛ والمساعد 2:436؛ وشرح التصريح 2:194.

(6) وهو قول الفارسي في أحد قوليه، والرماني في أحد قوليه، وخطاب الماردي، ينظر: المقتصد 2:934؛ وارتشاف الضرب 4:1968؛ والمساعد 2:436.

(7) وهو قول ابن الحاجب، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:427.

كان هذا الكلام مشتملاً على نسبة الإعجاب إلى الحسن⁽¹⁾، والحق هو الأول، لكنَّ اشتغال دلالة لا اشتغال الطرف⁽²⁾ على المظروف، كما أشرنا إليه⁽³⁾.

الرابع (بَدَلُ الْغَلَطِ): وهو أن يقصد إليه بعد أن غلط بغيره، نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ"، أراد أن يقول: "بِحِمَارٍ" فسبقه لسانه، إلى أن قال: "بِرَجُلٍ" ثم تداركه فعمد إلى المقصود فقال: "بِحِمَارٍ"⁽⁴⁾
50/ - ب/على معنى: "مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ مَرَرْتُ بِحِمَارٍ"، فهو بدل من الغلط وهو⁽⁵⁾ غير صادر عن رؤية وفطنة، ولكونه بدلاً من الغلط غير صادر عن رؤية وفطنة، لا يقع في أفصح الكلام⁽⁶⁾.

قال: "وَتُبْدَلُ النَّكْرَةُ إِمِّنَ الْمَعْرِفَةِ، وَعَلَى الْعَكْسِ. وَيَشْتَرُطُ فِي النَّكْرَةِ الْمُبْدَلَةَ، أَنْ تَكُونَ مُؤْصُوفَةً". [كقوله تعالى: ﴿لَسْمَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَذِبًا حَاطِقًا﴾]⁽⁷⁾ [(8)]⁽⁹⁾

أقول: تعرّض لإبدال أحد المتقابلين⁽¹⁰⁾ عن الآخر؛ لاشتراط إبدال النكرة من المعرفة بالاتّصاف يعني: أنه لما أراد أن ينبّه على اشتراط إبدال النكرة من المعرفة، تعرّض له، وتعرّض أيضاً لإبدال المعرفة عن النكرة؛ لكونه عكسه.

(1) ينظر: همع الهوامع 214:5.

(2) في (هـ، و): ظرف.

(3) في هامش (ب، و): وهو بقوله: بشرط أن يكون المبدل منه متقاضيًا لنكره ودالاً عليه.

(4) في (ب، ط): بحمار.

(5) [هو] ساقط من: (أ، د، ط، هـ).

(6) وهذا القسم أتتبه سيبويه وغيره، وأنكره قوم ومنهم المبرد، وخطاب الماردي حيث قال: أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها، ينظر:

الكتاب 439:1؛ والمقتضب 166:1 و 297:4؛ وارتشاف الضرب 1970:4؛ والمساعد 434:2؛ وهمع الهوامع 215:5.

(7) سورة العلق، الآيتان 16، 17.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، د).

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(10) في هامش (ب): المعرفة والنكرة.

وإمّا إبدال المعرفة من المعرفة⁽¹⁾، وإبدال النكرة من النكرة⁽²⁾، فلم يتعرض لها لعدم اشتراطهما بشيء، مع أنّه يمكن أن يقال: تعرض لإبدال أحد المتقابلين عن الآخر، دفعًا لتوهم عدم الجواز.

وإمّا إبدال المعرفة من المعرفة⁽³⁾، وإبدال النكرة من النكرة⁽⁴⁾ فلا ريب في جوازهما؛ لحصول التّطابق بينهما تعريفًا وتكثيرًا، فلا حاجة إلى ذكرهما دفعًا لتوهم عدم الجواز بناء على عدم التّطابق⁽⁵⁾.

ثم السّر في اشتراط الاتّصاف، هو أنّ البديل أصل، والمبدل منه كالبساط لذكره، فإذا كان نكرة كان أنقص⁽⁶⁾ دلالة على المقصود من المبدل منه، فيجيز نقصانه بالاتّصاف.

وإذا تلخّص هذا، فاعلم أنّ أقسام البديل أربعة، والأقسام باعتبار التعريف والتكثير أيضًا أربعة فيحصل من ضرب⁽⁷⁾ الأربعة في الأربعة ستة عشر قسمًا⁽⁸⁾ / 51 - أ/أربعة لا بدّل الكلّ" وهكذا⁽⁹⁾.

(1) نحو: " مررت برجلٍ زيدٍ".

(2) نحو: " مررت بأخيك رجلٍ صالحٍ".

(3) نحو: " مررت بأخيك زيدٍ".

(4) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَمَيِّنِّ مَغَارًا عَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [سورة النبأ، الآيتان 31،32]، ينظر: شرح المفصل 2:266؛

(5) ينظر: همع الهوامع 5:218.

(6) في (هـ): النقص.

(7) في (و): بضرب

(8) الكلّ من الكلّ، نحو: " بزيدٍ أخيك"، و" برجلٍ أخ لك"، و" بزيد أخ لك"، و" برجل أخيك".

والبعض، نحو: " بزيد رأسه"، و" برجل رأس له"، و" بزيد رأس له"، و" برجل رأسه".

والاشتغال، نحو: " بزيد علمه"، و" برجل علم له"، و" بزيد علم له"، و" برجل علمه".

والغلط، نحو: " بزيد الحمار"، و" برجل حمار"، و" بزيد حمار"، و" برجل الحمار"، ينظر: شرح الرضي على الكافية 2:387.

(9) ينظر: التخدير 2:122.

وإنَّ (1) الأقسام باعتبار الإظهار والإضمار أربعة أيضاً (2)، المظهر من المظهر، والمضمر من المضمر، والمظهر من المضمر، والعكس، فيحصل أيضاً (3) بحساب الضرب ستة عشر قسمًا أخرى خلا أنَّ إبدال المظهر عن ضمير المتكلم، والمخاطب (4) إذا كان البديل بدل الكلِّ غير جائز والمجموع اثنان وثلاثون قسمًا، عليك باستخراجها (5).

(1) [إن] ساقط من: (ب).

(2) في (ط): أيضا أربعة.

(3) [أيضا] ساقط من (أ).

(4) [المخاطب] ساقط من: (و).

(5) فالكل من الكل وهما مظهران، نحو: " بزيد أخيك".

وإذا كان مضمرين، فنحو: " لقيتهم إياهم"، إذا تقدّم لفظاً "الزيدين"، و"أخوتك"، وكان الزيدون اخوة المخاطب، نحو: " جاعني الزيدون اخوتك"،

والنحويون يوردون في هذا المقام، نحو: " زيد ضربته إياه".

والمضمر من المظهر، نحو: "أخوك"، " لقيت زيدا إياه"، بتقدير: أنَّ زيدا أخوك.

والمظهر من المضمر، نحو: " أخوك"، " لقيته زيدا"، والأخ هو زيد.

وأمثلة البعض من الكل، وهما مظهران، نحو: قطع زيدا يده.

والمضمر من المضمر، نحو: " كسرت زيدا يده ثم قطعت إياها".

والمضمر من المظهر، نحو: " كسرت يد زيد وقطعت زيدا إياها"، والنحاة يوردون في مثله، نحو: " يد زيد قطعت زيدا إياها"، ويقولون هو تكلف

لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة.

والمظهر من المضمر، نحو: " زيد قطعت يده".

وأمثلة بدل الاشتمال، وهما مظهران، نحو: " كرهت زيدا جهالته".

والمضمر من المضمر، نحو: " كرهت زيدا جهالته وأبغضته إياها".

والمضمر من المظهر، نحو: " كرهت جهالة زيد، وأبغضت زيدا إياها".

والمظهر من المضمر، نحو: " زيد كرهته جهالته".

وأمثلة بدل الغلط، وهما مظهران، نحو: " كرهت زيدا دابة".

والمضمر من المضمر، نحو: " كرهته إياها"، إذا تقدم ذكر زيد والدابة.

والمضمر من المظهر، نحو: " كرهت زيدا إياها"، مع تقدم ذكر الدابة.

والمظهر من المضمر، نحو: " زيد كرهته الدابة"؛ ينظر: شرح الرضي على الكافية 2:389.

[عَطْفُ الْبَيَانِ]

قال: "وعطفُ البَيَانِ هُوَ أَنْ تُتْبَعَ الْمَذْكُورَةُ بِأَشْهَرِ اسْمِيهِ [نحو: جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٌ]"⁽¹⁾.

أقول أي: اسم المسمى، أَنْ تُقَدَّمَ⁽²⁾ أحد الاسمين وتردفة⁽³⁾ أشهر الاسمين، يعنى أَنَّ عطف البيان أرداف الأشهر غير الأشهر مِنْ أسمى المسمى إما⁽⁴⁾ بآلة، نحو: "جَاءَ⁽⁵⁾ رَجُلٌ" أي: "زَيْدٌ"، و"رَقِي" أي: "صعد" وهذا عند صاحب المفتاح من قبيل العطف بالحروف⁽⁶⁾، أو بغير آلة نحو: "جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٌ"⁽⁷⁾.

والمراد⁽⁸⁾ باسم المسمى مسماً ما يطلقان⁽⁹⁾ عليه، سواء كانا علمين، نحو: "أَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٌ"، أو غير علمين نحو: "جَاءَنِي الرَّجُلُ أَخُوكَ"، أو أحدهما علماً، والآخر غير علم، نحو: "جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ أَوْ زَيْدٌ أَخُوكَ"⁽¹⁰⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، هـ، و).

(2) في (أ): يقدّم.

(3) أرداف: ما تبع الشيء. وكل شيء تبع شيء؛ ينظر: لسان العرب، مادة: (ر . د . ف).

(4) [إما] ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

(5) في (د، و): جاعني.

(6) في (هـ): بالحرف.

• ينظر: مفتاح العلوم 2:118.

(7) وعند جمهور النحاة من قسم عطف البيان كما في أول باب التوابع، ينظر: شرح التصريح 2:148؛ وهمع الهوامع 5:190.

(8) في (هـ): فالمراد.

(9) في (ب): يطلق.

(10) أي في كلام المصنف في تعريف عطف البيان، ينظر: ؛ التخمير 2:123؛ وشرح المفصل 2:272.

وهنا بحث؛ لأنه جعل عطف البيان عبارة عن الأرداف الأشهر غير الأشهر، وهو ليس من التوابع، بل أحد التوابع نفس الأشهر، لعل ذلك تسامح منه، ومراده هو الأشهر المُتَّبَعُ للمذكور ليكون كالترجمة⁽¹⁾ له ويوضح أمر المذكورية⁽²⁾.

ولو عكس لاختل غرض الترجمة والإيضاح؛ لأنَّ الأشهر لا يترجم بغير الأشهر⁽³⁾، ولا يوضح أمره به، هذا ما اختاره المصنّف⁽⁴⁾، والآخرون على تجويز الأمرين؛ لأنَّ اجتماعهما لا يخلو عن الإيضاح البتة⁽⁵⁾.

أمّا إذا كان أشهر من متبوعة فظاهر، وأمّا إذا كان المتبوع أشهر منه؛ فلأنَّه إذا كان المكتوى بـ"أبي عبدالله" خمسة، والمسمى بـ"زَيْدٍ" عشرة، ومع ذلك لو قيل: "جَاءَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا"⁽⁶⁾، حصل البيان والإيضاح؛ لأنَّ المسمى بـ"زَيْدٍ" في هؤلاء الخمسة واحد فقط، أو اثنان / 51 - ب / مثلاً فإذا قال⁽⁷⁾: "جَاءَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ"، علم المخاطب أن "الجاءني"، أحد هؤلاء الخمسة لا على التعيين⁽⁸⁾.

ثم إذا أردفه "زيدًا" علم "الجاءني"⁽⁹⁾ "بعينه؛ لأنَّ المسمى بـ"زَيْدٍ" فيهم واحد، فحصل البيان

(1) في (و) : الترجمة، وهي تسمية الكوفيين، ينظر: ارتشاف الضرب 4:1943.

(2) قال ابن الحاجب: ليس البديل في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع، لأن البديل في حكم التكرير في جميع الأمثلة، والمعطوف إن كان في بعض

المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع، وإذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير

العامل، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:431.

(3) والسبب في ذلك عدم الفائدة.

(4) وهو كون عطف البيان عبارة عن أرداف الأشهر غير الأشهر.

(5) وأجازه سيبويه، ينظر: الكتاب 2:189، 190.

(6) [زيد] ساقط من: (ب، د).

(7) في (أ): قيل.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2:395.

(9) في (و): الجاء.

الإيضاح⁽¹⁾ من الاجتماع، وإن كان المتبوع أشهر من عطف البيان؛ لأنَّ المتبوع فيه مشترك⁽²⁾ بين خمسة، وعطف البيان بين عشرة⁽³⁾.

وإذا⁽⁴⁾ أوعيت⁽⁵⁾ ما تلونا عليك، فاعلم أنَّ الغرض الأصلي منه إيضاح المتبوع، وقد يساق لمجرد المدح، ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْآبِيَةَ حَرَامًا﴾⁽⁶⁾ فَإِنَّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ عطف البيان للكعبة سيق لمجرد⁽⁷⁾ المدح؛ لأنَّ الكعبة لا إبهام فيها، ولمجرد الذمِّ أيضًا كقولك: "جَاءَ زَيْدٌ قُفَّةً" [إذا علمه السامع قبل ذكر قُفَّةً]⁽⁸⁾، فَإِنَّ "قُفَّةً" نظرًا إلى الوضع السَّابِق وهي الشَّجرة اليابسة تفيد الذمَّ للمتبوع.

قال: صاحب الكشاف " قوله: ﴿أَلَا بَعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾⁽⁹⁾ فائدة عطف البيان، وإن كان البيان حاصلًا بدونه هي أن يوسموا⁽¹⁰⁾ بهذه الدعوة وسمًا، وتجعل فيهم أمرًا محققًا لا شبهةً فيه بوجه من الوجوه"⁽¹¹⁾.

(1) [الإيضاح] ساقط من: (د، ط، هـ).

(2) في (د، هـ): مشترك فيه.

(3) ينظر: شرح المفصل 2: 272، 273.

(4) في (د): إن.

(5) في (هـ): دعيت.

(6) سورة المائدة، من الآية 99.

(7) في (و): بمجرد.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (د).

(9) سورة هود، من الآية 59.

(10) الوسم: أثر الكبيبي، والجمع: وسوم، ينظر: لسان العرب، مادة (و . س . م).

(11) ينظر: الكشاف 3: 211.

[الْعَطْفُ بِالْحُرُوفِ]

قال: "وَالْعَطْفُ بِالْحُرُوفِ [نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو] (1)".

أقول: اعلم أنّ لفظ العطف يطلق على الاتّباع (2)، وعلى نفس (3) التّابع المخصوص، وإرادة الأوّل لا تتناسب هذا (4) المقام؛ لأنّه ليس من التّوابع، فالمراد به التّابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وقد يرخص لتقديم هذا التّابع على متبوعه عند الضرورة، كقوله (5):

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

والمراد: " عليك السلام ورحمة الله ". (6)

قال: "وَحُرُوفُ الْعَطْفِ تُذَكَّرُ [فِي بَابِ الْحَرْفِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى] (7) -" (8). / 52 - أ /

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(2) هذا الضرب يسمى عطفًا بحرف، وهي عبارة البصريين، ويسمى نسفًا وهي عبارة الكوفيين، ينظر: شرح المفصل 276:2؛ وارتشاف الضرب 1975:4.

(3) [نفس] ساقط من: (أ).

(4) [هذا] ساقط من: (أ، د، و).

(5) البيت من البحر: (الوافر)، وهو للأحوص مذكور في ديوانه 263.

اللغة: النخلة: كناية عن المرأة. مطر: اسم رجل كان متزوجًا بامرأة وكانت تبغضه، وكان الأحوص يهواها.

وهو من شواهد: الكتاب 202:2؛ والخصائص 386:2؛ وأمالي ابن شجري 276:1؛ ومغني اللبيب 21:2؛ وهمع الهوامع 228:5؛ والاشباه والنظائر 213:3؛ وخرزانه الأدب 192:2.

الشاهد فيه: تقديم المعطوف " ورحمة " بسبب الضرورة الشعرية، والأصل: " عليك السلام ورحمة الله ".

(6) ينظر: مغني اللبيب 22:21؛ و همع الهوامع 227:5.

(7) في (د): تعلق مشبيته.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

أقول⁽¹⁾: جواب سؤال مقدّر، كأنّه قيل: ما حروف العطف؟ وكم هي؟

فقال: وحروف العطف تذكر في باب الحرف - إن شاء الله⁽²⁾، -، يعني لا يطالب منا هنا ببيانها

بأشخاصها، وأحكامها⁽³⁾، وتعدادها، إذ موضع ذلك البيان في باب الحرف⁽⁴⁾.

(1) [أقول] ساقط من: (د).

(2) في (د، ط، هـ): إن تعلق مشيئة الله بنكرها.

(3) [وأحكامها] ساقط من: (هـ).

(4) في (ب، ط): الحروف.

[المَبْنِي]

قال: "[المَبْنِيّ هو الذي سكون آخره وحركته]"⁽¹⁾ لا بعامل، [نحو: كَمْ، وَأَيْنَ، وَحَيْثُ، وَأَمْسِ وهولاء]⁽²⁾..

أقول⁽³⁾: خرج به المعرب؛ لأنّ سكونه بجازم، وحركاته برافع وناصب وجار، بخلاف سكون المَبْنِيّ وحركاته، إذ كل منهما بالوضع، نحو: سكون (كَمْ)، وفتحة (أَيْنَ)، وضمة (حَيْثُ)، وكسرة (أَمْسِ) فإنّ كل ذلك وضعي⁽⁴⁾ لا بسبب عامل، وإلا لزم تغييرها بتوارد العامل، واللازم باطل⁽⁵⁾؛ لأنّه يقال: " كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ"، و" كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَهُ"، و" بَكَمْ رَجُلًا مَرَرْتَهُ"، وهو في الأول مبتدأ، وفي الثاني مفعول به، وفي الثالث مجرور بحرف الجرّ محلاً، فلو أثر فيه العامل⁽⁶⁾ لفظاً لوجب أن يرفع في الأول وينصب في الثاني، ويجرّ في الثالث لفظاً، واللازم باطل؛ لأنّه ساكن في الكل⁽⁷⁾ والملزوم مثله فسكونه وضعي، وكذا الكلام في فتحة (أَيْنَ)، وضمة (حَيْثُ)، وكسرة (أَمْسِ)⁽⁸⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، هـ، و).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، هـ، و).

(3) [أقول] ساقط من: (هـ).

(4) في (أ، ط، و): وضع.

(5) [باطل] ساقط من: (هـ).

(6) في (ب): العوامل.

(7) [في الكل] ساقط من: (د، ط، هـ).

(8) قال ابن عصفور: قوله: والمبني منها على الفتح أَيْنَ وَكَيْفَ وَحَيْثُ ففيها ثلاث سؤالات: لِمَ بنيت؟ ولمَ بنيت على الحركة؟ ولمَ خصت بالحركة من غيرها؟ فالجواب عن الأول أن تقول: إِنْ وَكَيْفَ وَأَيَّانَ إذا كانت شرطاً فإنهما مبنيات لتضمنها معنى الشرط. وإذا كانت استفهاماً فإنها مبنيات لتضمنها معنى حرف الاستفهام .. والجواب عن الثاني أن تقول: إنما بني أَيْنَ وَكَيْفَ وَأَيَّانَ على السكون ثم حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة إما طلباً للتخفيف وإما إبتاعاً للحركة الأولى منها، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 483:2؛ وارتشاف الضرب 676:2.

قال: "وَسُكُونُهُ يُسَمَّى وَقْفًا [وَحَرَكَتُهُ فَتْحًا وَضَمًّا وَكَسْرًا]"⁽¹⁾.

أقول: أي بخلاف سكون المعرب وحركاته، فإنَّ سكونه يسمى جزماً، وحركاته رفعاً ونصباً وجرّاً فالوقف والضمة والكسرة والفتحة⁽²⁾ أسماء، لمجرد⁽³⁾ السكون والحركات بدون / 52 - ب / ملاحظة شيء آخر، بخلاف⁽⁴⁾ الجزم والرفع والنصب والجرّ، فإنَّ الجزم اسم للسكون⁽⁵⁾ بملاحظة الإعراب والرفع اسم للضمة بملاحظة الفاعليّة، والنصب اسم للفتحة بملاحظة المفعوليّة، والجرُّ اسم لكسرة بملاحظة الإضافة⁽⁶⁾.

فإذا قيل: هذا الاسم مضموم، فمعناه هذا الاسم متحرّك بحركة مخصوصة.

وإذا قيل: هذا الاسم مرفوع، فمعناه فيه ضمة دلالة⁽⁷⁾ على الفاعليّة من شأنها أن تزول بزوال الفاعليّة.

قوله: (وسكونه) مبتدأ، وقوله: (يسمى) ببناء⁽⁸⁾ المفعول، والقائم مقام فاعله مستكن فيه راجع إلى المبتدأ.

وقوله: (وقفاً) مفعول ثانٍ (ليسمى)، والجملة خبر المبتدأ.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(2) في (ط ، هـ ، و): الفتحة والكسرة.

(3) في (د): بمجرد.

(4) في (أ): خلاف.

(5) في (أ): السكون.

(6) ينظر: شرح المفصل 2:286.

(7) في (ط ، هـ): دالة.

(8) في (ط ، و): بناء.

وقوله: (وحركته) معطوف على المرفوع المتصل المستكن في (يسمى) لوقوع الفصل بينه وبين هذا.

وقوله: (فتحاً) منصوب⁽¹⁾ معطوف على (وقفاً)، ولا يجوز أن يعطف.

قوله: (وحركته) على سكونه كما هو المتبادر إلى الفهم في بادي النظر؛ لأنَّ هذا عطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأنَّ العامل في (سكونه) لكونه مبتدأ معنوي، وفي (وقفاً) لفظي، وهو (يسمى)، فيلزم نيابة الواو مناب عاملين مختلفين، وهي ممتنعة⁽²⁾ بالإجماع في مثل تلك العبارة إلاَّ عند الفراء⁽³⁾.

قال: "وَسَبَبُ بِنَائِهِ مُنَاسِبَتُهُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ".

أقول⁽⁴⁾: أي⁽⁵⁾ سبب بناء الاسم المبني لازماً أو عارضاً، مناسبة ذلك الاسم غير⁽⁶⁾ المتمكن أي: الحرف، أو الماضي أو الأمر بغير اللام، مناسبة موجبة للبناء، قريبة أو بعيدة لفظاً أو معنى أو مجاورة⁽⁷⁾.

(1) [منصوب] ساقط من: (د، ط، و).

(2) في (هـ): مختلف

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2:344؛ وارتشاف الضرب 1016.

(4) [أقول] ساقط من: (و).

(5) [أي] ساقط من: (هـ).

(6) في (أ): الغير.

(7) ينظر: شرح المفصل 2:287.

وإنَّما فسَّرنا غير المتمكن، بالحرف⁽¹⁾ والماضي والأمر بغير اللام؛ لأنَّ غير المتمكن أعمَّ من

هذه الثلاثة؛ لشموله الأسماء المبنية أيضاً، فهو من قبيل⁽²⁾ إطلاق / 53 - أ / العام وإرادة الخاص ولك أن تأخذه مطلقاً؛ لأنَّ المناسبة بغير المتمكن تستند بالأخرة إلى أحد هؤلاء الثلاثة، إما ابتداءً أو انتهاءً.

وإنَّما احتاج⁽³⁾ البناء⁽⁴⁾ إلى المناسبة؛ لأنَّه خلاف الأصل، فلا يصار إليه بدون صارف⁽⁵⁾ عن الأعراب هذا⁽⁴⁾ كله ظاهر، لكن كان عليه أن يتعرض لبناء الاسم لانتفاء التركيب؛ وذلك لأنَّ الاسم يصير معرّباً بوجود سبب الإعراب وهو التركيب، وانتفاء المانع عنه وهو المشابهة، فكما⁽⁵⁾ يبني بعد وجود السبب لوجود المانع، نحو: "قَامَ هَؤُلَاءِ"، كذلك يبني لانتفاء السبب مع انتفاء المانع، نحو: "زَيْدٌ" قبل التركيب.⁽⁶⁾

فكان عليه أن يقول: وسبب بنائه مناسبة غير المتمكن، أو عدم كونه جزءاً من التركيب على سبيل منع الخلوّ دون الجمع.

(1) في (أ): الحرف.

(2) [قبيل] ساقط من: (ط).

(3) في (أ): يحتاج.

(4) [البناء] ساقط من: (أ).

(5) في (ب): المصارف.

(6) في (ب): فهذا.

(7) في (هـ): فلما.

(8) ينظر: التخدير 134، 135؛ وهمع الهوامع 1: 36، 37.

[المضمّرات]

قال: " فَمِنْهُ المضمّراتُ [وهي على ضَرْبَيْنِ مُتَّصِلٍ نَحْو: أَخُوكَ وَضَرْبِكَ وَمَرَّ بِكَ وَدَارُهُ وَثَوْبِي وَضَرْبًا وَضَرْبُوا وَضَرْبَتْ وَضَرْبِنٌ] (1) ".

أقول: أي بعض المبنّي المضمّرات (2)، وقدّم المضمّرات لكثرة أقسامها وأبحاثها، ولعراقتها في البناء بخلاف الموصولات والإشارة، فإنّ المثنّيات فيهما معربة أو في حكم المعرب (3)، وإنّما بنيت لأنّها متمايز مرفوعها أو منصوبها ومجرورها بالصيغ، نحو: "أنت" و"إياك" و"بك" لا افتقار لها إلى الإعراب إذ الافتقار إليه لتمايز المذكورات، وهي متمايزة بالصيغ، مع أنّ لبعضها مناسبة بالحرف من حيث الافتقار، كضمير الغائب فإنّه في افتقاره إلى تقدّم المرجع يشبه الحرف، ولبعضها مناسبة بالحرف (4) في الصيغة ك (كاف) "أدعوك"، يشبه كاف (ذاك) (5).

(6) وهي أي: المضمّراتُ على ضَرْبَيْنِ مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ؛ لأنّه (7) إنّ استغنى في التلّفظ/53- ب/ عن الانضمام إلى شيءٍ فهو منفصل، وإلّا فهو متّصل، والمتّصل إمّا مرفوع أو (8) منصوب أو (9) مجرور، والمرفوع إمّا مستكن أو بارز، وكلُّ منهما إمّا متكلم أو مخاطب أو غائب، تقدّم ذكره

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، د، ط، هـ، و).

(2) هذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية، والمكنى، ينظر: ارتشاف الضرب 911:2؛ وهمع الهوامع 194:1.

(3) أي في مذاهب آخر وهو الراجح.

(4) في (د، ط): به.

(5) ينظر: التخمير 143:2؛ وشرح المفصل 292:2.

(6) في (ب، د): قال وهي.

(7) في (ب، د): أقول: لأنّه.

(8) في (ط): إمّا.

(9) في (ط): إمّا.

لفظاً أو معنى أوحكماً، والمنصوب أيضاً، إمّا متكلّم أو مخاطب أو غائب، تقدّم ذكره بوجه ما.
وكذا المجرور ثم المنصوب يتّصل بالفعل نحو: "ضَرَبَنِي"، و"ضَرَبَكَ"، و"ضَرَبَهُ"⁽¹⁾.

وبـ "باب إن" نحو: "إِنِّي" و"لَيْتَكَ"، و"لَعَلَّهُ"⁽²⁾، وباسم الفاعل عند الشيخ⁽³⁾، مثل: "الضَّارِبَةَ"
و"الضَّارِبَكَ"، و"الضَّارِبَتَهُ"، و"الضَّوَارِيَّ"، و"الضَّرْبِيَّ"، فإنّ هذه المتصلات عنده ضمائر
منصوبة⁽⁴⁾.

والمجرور يتّصل بحرف⁽⁵⁾ الجرّ، نحو: "لِي"، و"لَكَ"، و"لَهُ"، وبالإسم⁽⁶⁾ المضاف، نحو: "
دَارِي" و"دَارِكَ"، و"دَارُهُ".

وأما المرفوع البارز فلا يتّصل إلّا بالفعل، و الواو في ﴿هَاتُوا بُهْنَكُمْ﴾⁽⁷⁾ حرف اتّصل به
ليدل على أنّ الفاعل⁽⁸⁾ المستتر جمعاً، نحو: "ضَرَبَا"، و"يَضْرِبُونَ"، و"اضْرِبِي".

وأما المستكن فيستنكن في الفعل، نحو: "زَيْدٌ ضَرِبَ"، أو "يَضْرِبُ"، و"يَا زَيْدُ اضْرِبْ"، وفي
الصفات أيضاً، نحو: "أَنَا ضَارِبٌ"، و"أَنْتَ حَسَنٌ"، و"زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو"، وفي أسماء
الأفعال، نحو: "يَا زَيْدُ صِهْ"، و"يَا قَوْمُ رُوَيْدَ عَمْرٍو"، وفي الظروف أيضاً، نحو: "زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَ

(1) ينظر: شرح المفصل 295:2؛ وهمع الهوامع 196:1.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 923:2؛ وهمع الهوامع 224:1.

(3) ينظر: المقتصد 150:1.

(4) ينظر: شرح الأسموني 49:1.

(5) في (هـ): لحرف.

(6) في (ب): باسم.

(7) سورة البقرة، من الآية 110.

(8) في (ب، د، ط، هـ): كون.

أَمَامَكَ " أي: استقر فيها⁽¹⁾.

قال: " وكذلك المستكن [في: زَيْدٌ ضَرَبَ، وَأَفْعَلُ، وَنَفَعُلُ، وَتَفَعَّلُ، وَيَفْعَلُ]⁽²⁾،".

أقول: أي كالبارز في أمر الاتصال المستكن، في: " زَيْدٌ ضَرَبَ " أي: في "ضَرَبَ"، غير الأسلوب بقوله: وكذلك لخفائه⁽³⁾ في الاستكنان وفي اتصال المستكن، بل الحسّ يشهد بأنّ "ضَرَبَ" في: "زَيْدٌ ضَرَبَ"، ما اتّصل به شيء بخلاف "ضَرَبًا"، إذ الألف لكونه بارزاً اتصّاله محسوس فالقول بالاستتار، وباتصال المستكن اصطلاح نحوي ولا مشاحة فيه⁽⁴⁾.*

ولا يذهب/54 - أ/ عليك أنّ المستكن محذوف في الحقيقة⁽⁵⁾، لكن لا يجري عليه لفظ المحذوف بناء على قوة القرينة، كواو الضمير في: "الضُرْبُ"، فإنّه محذوف بدلالة القرينة القوية⁽⁶⁾ فكما أنّهم يجعلون الفاعل هنا كالمذكور، بناء على قوة القرينة، ويحكمون بامتناع حذف الفاعل مطلقاً، مع أنّه محذوف.

فهنا في الواقع كذلك يجعلون المحذوف في: " زَيْدٌ ضَرَبَ " كالمذكور، بناء على قوة القرينة ويعبرون عنه بلفظ المنوي ولفظ⁽⁷⁾ المستتر والمضمر، تشخيصاً له على سائر المحذوفات.

(1) ينظر: شرح الأشموني 1:50.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، ه، و).

(3) في (د): لخفاء.

(4) في هامش (ب): أي لا مناقشة ولا نزاع.

• ينظر: شرح المفصل 2:296.

(5) في (أ): بالحقيقة.

(6) [القوية] ساقط من: (ب).

(7) في (أ، ه، و): يعتبر.

إن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون الفاعل في: " زَيْدٌ ضَرَبَ " محذوفًا كسائر المحذوفات، ولا يكون منويًا وكالمذكور بالفعل، و لِمَ لا يجوز أن يعتبر⁽¹⁾ المقدم فاعلاً لا مبتدأ؟

قلت: امتناع "هِنْدٌ ضَرَبَ"، و "الرَّيْدَانِ ضَرَبَ"، يقطع عِرْقَ هذين الاحتمالين؛ وذلك لأنَّه لو كان في "هِنْدٌ ضَرَبَ" محذوفًا لا منويًا؛ لوجب أن يقال: "هِنْدٌ ضَرَبَ"، واللّازم باطل؛ لامتناع "هِنْدٌ ضَرَبَ"، ووجوب⁽²⁾ "هِنْدٌ ضَرَبَتْ"⁽³⁾.

وكذا لو كان المقدم فاعلاً لوجب، "الرَّيْدَانِ ضَرَبَ" ولامتناع⁽⁴⁾ "الرَّيْدَانِ ضَرَبَا"، لامتناع تعدد الفاعل واللّازم باطل لوجوب⁽⁵⁾ "الرَّيْدَانِ ضَرَبَا"، وامتناع "الرَّيْدَانِ ضَرَبَ"، فهو منوي لا مقدم، ولا محذوف كسائر المحذوفات.

ولو منعت⁽⁶⁾ الاحتمالين، بناء على وقوع⁽⁷⁾ قاعدة⁽⁸⁾ امتناع تقدم الفاعل، وامتناع حذف الفاعل لزمك تقبل الدور؛ لأنَّ قاعدة الامتناعين مأخوذة من امتناع الاحتمالين، فلو أخذ امتناع الاحتمالين من قاعدة الامتناعين لزم الدور⁽⁹⁾، فامتناع الاحتمالين بناء على ما ذكر.

(1) في (أ، ب): يكون.

(2) في (و): لوجب.

(3) ينظر: شرح المفصل 2:297.

(4) في (ب، ط): لامتنع.

(5) في (د): لوجب.

(6) في (ه): منع.

(7) [وقوع] زيادة في: (أ، ط).

(8) في هامش (ب): المراد بالقاعدة الامتناع هو قول النحاة، بأنه لا يجوز تقديم الفاعل وحذفه.

(9) في هامش (و): لكون قاعدة الامتناعين مأخوذة من اثبات امتناع الاحتمالين، فلو أخذ وأثبت امتناع الاحتمالين بقاعدة الامتناعين، لزم اثبات الشيء

بنفسه وهذا هو الدور المصرح.

والفاعل في: "زَيْدٌ ضَرَبَ" مستكن جوازًا، وفي: " أَفْعَلُ " و " نَفْعَلُ " مستكن وجوبًا، لا يقال: "أَفْعَلُ زَيْدٌ" /ب-54- و " نَفْعَلُ الزَّيْدُونَ، و (أَنَا) و (نَحْنُ) في: " أَفْعَلُ أَنَا"، و " نَفْعَلُ نَحْنُ " تأكيدًا لفاعل⁽¹⁾.

وكذا في: " تَفْعَلُ " وجوبًا إذا كان مخاطبًا، وجوازًا إذا كانت⁽²⁾ غائبة، لا يقال: "أَنْتَ تَفْعَلُ زَيْدٌ" و"أَنْتَ" في: " تَفْعَلُ أَنْتَ " تأكيد لفاعل⁽³⁾، لا فاعل، وتقول: "هِنْدٌ تَفْعَلُ"، وتتوى في: " تَفْعَلُ هِيَ" وأخرى: " نَفْعَلُ هِنْدٌ"، وتسندة إلى المظهر، أو " مَا تَفْعَلُ إِلَّا هِيَ" تسندة⁽⁴⁾ إلى المنفصل كما تقول: مرةً " زَيْدٌ ضَرَبَ"، فتتوى ضميرًا في: "ضَرَبَ"، وأخرى: "ضَرَبَ زَيْدًا"، و" مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ"، فتسندة إلى الظاهر وإلى المنفصل أيضًا، فالمعني بلزوم الاستكنا؛ لأنه⁽⁵⁾ لا يجوز تركه إلى الظاهر والمنفصل، وبعدهم لزومه أن يجوز تركه إليهما⁽⁶⁾.

قال: "ومنفصل [نحو: هُوَ وَهِيَ وَأَنَا وَأَنْتَ وَنَحْنُ وَإِيَّاكَ وَإِيَّايَ]"⁽⁷⁾.

أقول⁽⁸⁾: اعلم أن المنفصل إمَّا مرفوع أو منصوب، إذ لا مساغ للمنفصل في المجرور؛ لأن المتصل لكونه أخصر أصل⁽⁹⁾، والعدول عنه إلى المنفصل لأسباب يتعذر معها الاتصال مثل

(1) [فاعل] ساقط من: (و).

(2) في (ب، و): كان.

(3) [فاعل] ساقط من: (و).

(4) في (د، ط): هند فتسندة.

(5) في (د، ط، و): أن.

(6) ينظر: التخدير 160:2؛ وشرح المفصل 327:2، 328.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(8) [أقول] ساقط من: (ه).

(9) في هامش (و): أي بالنسبة إلى المنفصل؛ لأن وضع الضمائر للاختصار.

التقدم، نحو: "إِيَّاكَ ضَرَبْتُ"، والفصل، نحو: "مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ"، ومثل حذف العامل، نحو: "إِيَّاكَ وَالشَّرَّ"، ومثل كون الضمير مرفوعاً والعامل معنوي، نحو: "هُوَ زَيْدٌ"، أو صفة جارية على غير من هي له، نحو: "هِنَّ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هِيَ"، أو حرف، نحو: "مَا هُوَ قَائِمًا"، ولا وجود لواحد من الأسباب المذكورة في المجرور، فلا منفصل له فليتأمل⁽¹⁾.*

والمرفوع المنفصل، نحو: (هُوَ)، (هُمَا)، (هُم)، (هِيَ)، (هُنَّ)، (أَنْتِ)، (أَنْتُمْ)، (أَنْتِ)، (أَنْتُمْ)، (أَنَا)، (نَحْنُ)، لا يشتهبه عليك أَنْ الضمير في: (أَنْتِ)، (أَنْتُمْ)، (أَنْتِ)، (أَنْتُمْ) هو (أَنْ) وحده⁽²⁾.

وللواحق حروف لبيان أحوال المخاطب⁽³⁾، من الأفراد وغيره، والتذكير وغيره⁽⁴⁾ كذا قيل، مع أنه لا مانع عن اعتبار مجموعه ضميرًا، والقياس على ذلك فاسد؛ لأنَّ الإشارة هنا إلى غير المخاطب بخلاف (أَنْتِ)، فإنَّ الضمير فيه عبارة عن المخاطب المنصوب المنفصل، (إِيَّاهُ)، (إِيَّاهُم)، (إِيَّاهُنَّ)، (إِيَّاكَ) / (إِيَّاكُمْ)، (إِيَّاكُمَا)، (إِيَّاكُنَّ)، (إِيَّاكُنَّ)، (إِيَّاي)، (إِيَّايَا) قيل: الضمير هنا (إِيَّا) أيضًا⁽⁵⁾ في الكل⁽⁶⁾.

(1) في هامش (د): أمر بالتأمل ليلاحظ عدم أسباب الانفصال في المجرور، أي يلاحظ أن المجرور لا يتقدم على الجار، ولا يفصل بينه وبين الجار، ولا يحذف الجار فلا عدول فيه إلى الانفصال بواحد من هذه الأسباب.

• ينظر: الإنصاف 2:205؛ والتخمير 2:144، 145؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:438، 439.

(2) ينظر: شرح الأشموني 1:50.

(3) [والتذكير وغيره] ساقط من: (ب).

(4) في (أ، د، ه، و): الخطاب.

(5) [أيضا] ساقط من: (ط).

(6) ينظر: شرح المفصل 2:320، 321.

وللواحق حروف لبيان أحوال المرجوع إليه، ومنه مذاهب أخر لا يسع ذكرها المقام⁽¹⁾، لكن بقي⁽²⁾ هنا بحث لابد من الإشارة إليه، ليطلع عليه المتعلم، قبل الخوض في المطولات إشارة⁽³⁾ من كتب الفن؛ لأنه نافع جداً، والاطلاع عليه سهل، وهو أن المعاني التي وضع ألفاظ الضمير بإزائها تسعون والألفاظ ستون.

أما الأول: فحاصل من ضرب خمسة، هي المرفوع المتصل والمنفصل، والمنصوب المتصل والمنفصل، والمجرور المتصل في ثمانية عشر، حاصلة من ضرب تسعة، هي المتكلم الثلاثة⁽⁴⁾ أي: المفرد، والتمثلي، والمجموع، والمخاطب الثلاثة كذلك، والغائب الثلاثة في اثنين، هما المذكر والمؤنث، ومن ضرب التسعة في الاثنين، يحصل ثمانية عشر، ومن ضرب خمسة في ثمانية عشر تسعون معنى؛ لأن ضرب خمسة⁽⁵⁾ في ثمانية عشر، يستلزم أن يكون كل من الخمسة ثمانية عشر فيصير المجموع تسعين.

وأما⁽⁶⁾ الثاني: فحاصل من ضرب تلك الخمسة في اثني عشر؛ لأن كل من ثمانية عشر، معنى خمس مرات لا يزيد ألفاظها على اثني عشر؛ لأنه يسقط أربعة من المتكلم في الكل، وواحد من التثنية في الغيبة، وآخر منها في الخطاب في الكل⁽⁷⁾، فالمجموع ستة، والباقي اثنا عشر

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2:410،411.

(2) [بقي] ساقط من: (أ، و).

(3) [إشارة] ساقط من: (ب، د، ط، ه، و).

(4) [الثلاثة] ساقط من: (ه، و).

(5) في (د، ط، و): الخمسة.

(6) [أما] ساقط من: (ب).

(7) [في الكل] ساقط من: (ط).

فبصبر الألفاظ اثني عشر خمس مرات، فبصبر ستين. تأمل

[أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ]

قال: ” وَمِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ [نحو: ذَا، وَتَا، وَتِي، وَتِه (1)، وَذِي، وَذِه، وَأَوْلَاءِ“ (2)

أقول: وهي أسماء وضعت لمحسوس مشاهد أي: في آن الإشارة.

وإمّا ضمير المتكلم والمخاطب / 55 - ب / فوضعهاا لمتكلم ومخاطب، بدون ملاحظة كونه

محسوساً مشاهداً، فكونه محسوساً مشاهداً خارج (3) عن غرض الوضع.

واعلم أنّ (ذَا) للمفرد المذكر، و(ذَانِ) للمثنى المذكر حالة الرفع، و(ذَيْنِ) حال (4) النصب

والجِرِّ (5). وإمّا قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾ (6) فَإِنَّ (إِنَّ) فيه بمعنى: (نَعَمْ) ، أو على لغة من

يُعْرِبُ المثنى بالحركات تقديراً، أو يلتزم الألف في الأحوال الثلاثة (7)*.

(1) في (د): تهـي.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(3) في (أ ، د ، و): خارجي.

(4) في (أ): حالة

(5) وزعم الكوفيون أنّ ألف (ذا) زائدة، وأن الاسم إنما هو (الذال) وحدها، ينظر: الإنصاف 2:199؛ وشرح المفصل 2:353؛ وارتشاف الضرب 2:974.

(6) سورة طه، الآية 62.

(7) قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر وحزمة والكسائي وأبو جعر ويقوب وخلف بتشديد (إِنْ)، و (هَذَانِ) بالألف، وتخفيف النون.

وقرأ اب كثير وحده بتخفيف (إِنْ)، و (هَذَانِ) بالألف مع تشديد النون، وهاتان القراءة تان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً، وذلك

أن (إِنْ) المخففة أهملت، و (هَذَانِ) مبتدأ، و(ساحران) الخبر، واللام للفرق بين الناقية والمخففة.

وقرأ أبو عمرو (إِنْ) بتشديد النون، و (هَذَيْنِ) بالياء مع تخفيف النون، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب، لكن استشكلت من حيث خط

المصحف، وذلك أن (هَذَيْنِ) رسم بغير ألف ولا ياء، ولا يرد بهذا على أبي عمرو، وكما جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس، مع صحة

القراءة وتواترها، ينظر: الكشاف 91، 92؛ والبحر المحيط 6:238؛ ومعجم القراءات القرآنية 4:89.

• ينظر: شرح التصريح 1:143؛ وشرح المفصل 2:357.

وقال الجوهري⁽¹⁾: هي لغة من يحذف علامة التنثية بملاقاتها ألف (هذا)، ومن حذف ألف (هذا)، قال: (هذان) في الرفع، و(هذين) في النصب والجر، ومن حذف العلامة، قال: (هذان) في الرفع وغيره⁽³⁾.

والقياس قلب ألف (هذان)⁽⁴⁾ في الكلِّ "واوًا"، نحو: (هذوان)، و(هذوين)، وأنّ، (تأ)، و(تي)، و(ته) و(ذي)، و(ذه) للمفرد المؤنث⁽⁵⁾، و(تآن) لمتى المؤنث حال⁽⁶⁾ الرفع، و(تين) حال⁽⁷⁾ النصب والجر و(أولاء) بالمدّ والقصر لجمع المذكر والمؤنث، والفارق هو الصّفة⁽⁸⁾.

قال: "وَيَلْحَقُ بِأَوَائِلِهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ [نحو: هَذَا، وَهَاتَا، وَهَذِي، وَهَذِهِ، وَهَوَّلَاءِ، وَيَتَّصِلُ بِأَوَاخِرِهَا كَأَفِ الْخِطَابِ نَحْو: ذَاكَ، وَتَاكَ، وَذَلِكَ، وَذَانِكَ، وَتَانِكَ، وَتِيكَ، وَأَوْلَانِكَ]"⁽⁹⁾.

أقول: وذلك لتبنيه المخاطب وإخلاء ذهنه عن الشواغل، وإيقاظه عن الغفلة، ليصغي إلى

(1) اسماعيل بن حماد الجوهري، لغوي، أخذ عن أبي على الفارسي والسيرافي وغيرهم، له من الكتب: الصحاح، والعروض، ومقدمة في النحو، ت: 393هـ، ينظر: بغية الوعاة 1: 446؛ وشذرات الذهب 1: 497؛ والأعلام 1: 313؛ ومعجم المؤلفين 1: 362.

(2) [هي] ساقط من: (أ، د، هـ، و).

(3) ينظر: الصحاح، مادة: (ذ . ا).

(4) في (ب، د، هـ): هذا.

(5) قال الأزهرى: وللمفرد المؤنث في القرب عشرة؛ خمسة مبدوءة بالذال، وخمسة مبدوءة بالتاء وهي: (ذِي وَتِي) بكسر أولهما وسكون ثانيهما، و(ذِهِ وَتِي) بإشباع الكسرة، و(ذِهِ وَتِي) باختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء إلى الإسراع بها لا ترك الإشباع، و(ذِهِ وَتِي) بالإسكان للهاء و(ذات وتا)، بضم التاء من (ذات)، ينظر: شرح التصريح 1: 142؛ وارتشاف الضرب 2: 975.

(6) [حال] ساقط من: (د، و).

(7) في (ب، د، ط، هـ، و): في.

(8) قال سيبويه: هذا باب تنثية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة وتلك الأسماء: (ذا، وتا، والذي، والتي)، فإذا تنثيت (ذان)، وإن تنثيت (تا)، قلت: (تان) ينظر: الكتاب 3: 411.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

كلام يلقيه هو⁽¹⁾ إليه. وهل هذا إلا كمسّ منكب المخاطب قبل إلقاء الكلام إليه^{(2)؟}.

وكذا يتصل بأواخرها كاف الخطاب؛ لبيّن به المعنيّ بالخطاب من المفرد ومقابليه، ومن المذكر والمؤنث، وقد يجمع بينهما، نحو: (هَذَاكَ)⁽³⁾.

اعلم أنّ ألفاظ الإشارة خمسة، والقياس أنّ تكون ستة، لكن سقط واحد باشتراك الجمعيين.

وكذا ألفاظ الخطاب خمسة، والقياس ستة، لكن⁽⁴⁾ سقط واحد باشتراك التثنيّتين، فيضرب الخمسة في الخمسة تحصل خمسة / 56 - أ / وعشرون؛ لأنّ كلّاً من الخمسة تصير خمسة نحو: (ذَاكَ)، (ذَاكُما)، (ذَاكُمُ)، (ذَاكُ)، (ذَاكُنَّ)، (ذَاكُ)، (ذَاكُمَا)، (ذَاكُمُ)، (ذَاكُنَّ)، (ذَاكُ)، (ذَاكُمَا)، (ذَاكُمُ)، (ذَاكُنَّ)، (ذَاكُ)، (ذَاكُمَا)، (ذَاكُمُ)، (ذَاكُنَّ).

فإذا قيل: (ذَاكَ) بفتح الكاف، يكون الإشارة والخطاب كلاهما⁽⁵⁾ لمفرد مذكر، لكن المشار إليه غير المخاطب⁽⁶⁾.

وإذا قيل: (ذَاكَ) بكسر الكاف، يكون الخطاب للمؤنث، والإشارة بحاله.

وإذا قيل: (تَاكَ) بفتح الكاف⁽⁷⁾ أنعكس⁽⁸⁾ الحكم، وإذا قيل: (تَاكَ) بكسر الكاف، تكون الإشارة

(1) [هو] ساقط من: (ط).

(2) [إليه] ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

(3) ينظر: شرح المفصل 363:2؛ والمساعد 182:1.

(4) [لكن] ساقط من: (هـ).

(5) [كلاهما] ساقط من: (د).

(6) ينظر: التخدير 183:2؛ وشرح المفصل 365:2.

(7) [بفتح الكاف]: ساقط من: (ط، هـ).

(8) في (ط، هـ): ينعكس.

والخطاب كلاهما لمفرد ومؤنث.

وإذا قيل: (ذَانِكَ) بفتح الكاف، تكون الإشارة إلى المثنى المذكر، والخطابُ للمفرد المذكر، وإذا قيل:

(ذَانِكَ) بكسر الكاف، يكون الخطاب للمفرد المؤنث والإشارة بحاله⁽¹⁾.

وعلى هذا إذا أحويت ما ذكر⁽²⁾، فاعلم أنّ (ذَا) يشار⁽³⁾ به إلى المفرد المذكر القريب حقيقة أو

حكماً، و(ذَلِكَ) يشار به إلى المتوسط، و(ذَلِكَ) إلى البعيد حقيقة أو حكماً، وكذا (تَا) و(تَاكَ)

و(تَلْكَ)، وكذا (ذَانِ)، و(تَانِ) و(ذَانِكَ)، و(تَانِكَ) بتخفيف النون، و(ذَانِكَ) و(تَانِكَ) بتشديد⁽⁴⁾

[النون⁽⁵⁾ فَإِنَّ التشديد]⁽⁶⁾ بمنزلة اللام في (ذَلِكَ)، وكذا (أُولَاءِ) و(أُولَئِكَ) و(أُولَئِكَ) و(أُولَئِكَ)⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح التصريح 1:146.

(2) في (أ، د): ذكرناه.

(3) في (أ): أشار.

(4) في (ط): بالتشديد.

(5) [النون] ساقط من: (ب، د، و).

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(7) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:458، 459.

[المَوْصُولُ]

قال: "ومنه المَوْصُولَات [حو: الذِي، والَّتِي، واللَّاتِي، واللَّاتِ، واللَّائِي، واللَّاءِ، واللَّايِ واللَّوَاتِي، ومنْ وَمَا، وَأَيَّ، وَأَيَّةٌ]"(1).

أقول : يقال للمفرد المذكر (الَّذِي)، وللمفرد المؤنث (الَّتِي)، وقد يشدد الياء، وقد يحذف الياء اكتفاء بالكسرة، ويقال: (الَّذ) بكسر الذال، وقد يسكن الذال بعد حذف الياء، ويقال: (الَّذ) بسكون الذال، وفي التنثية حال الرفع (اللَّذَانِ) و(اللَّتَانِ)، و(اللَّذِينِ) و(اللَّتِينِ) حال النصب والجرّ وقد يحذف/ 56 - ب / النون كقوله(2):

أَبْنَى كَلْبِيٍّ إِنَّ عَمِّيَّ اللَّذَا

فَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ

وفي جمع المذكر (الَّذِينَ) في الأحوال الثلاثة، وقد يحذف النون كقوله تعالى: ﴿ وَخُضِّمُ كَالَّذِي

خَاضُوا ﴾(3).

وفي جمع المؤنث (اللَّاتِي) بسكون الياء بعد التاء المكسورة، و(اللَّاتِ) بحذف الياء بدلالة

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) البيت من البحر: (الكامل)، وهو للأخطل، مذكور في ديوانه 246.

اللغة: بنو كليب: المقصود قوم جرير. عمِّي: مثني " عمّ" وهو أخو الأب، والمراد بهما: أبو حنش عصم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، وقيل: عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند. الأغلال: جمع الغل، وهو القيد.

وهو من شواهد: الكتاب 1:186؛ والمقتضب 4:146؛ وسر صناعة الإعراب 2:90؛ وأمالى ابن الشجري 3:55؛ والتخميم 2:198؛ وشرح المفصل 2:394؛ ولسان العرب، مادة (ف . ل . ج)؛ وخزانة الأدب 8:210.

الشاهد فيه: (اللذا) يريد (اللذان)، فحذف النون تخفيفاً؛ لاستئطالة الموصول بالصلة.

(3) سورة التوبة، من الآية 69.

الكسرة و(اللّائي) بالياء الساكنة بعد الهمزة ،و(اللّاء) بحذف الياء بدلالة الكسرة ،و(اللّائي) بسكون الياء وكسرها، و(اللّوائي) كأنّته جمع (اللّاتي) جمع (الّتي)⁽¹⁾.

ويقال: (مَنْ)⁽²⁾ في المفرد ومقابليه من المذكر والمؤنث من ذوي العلم⁽³⁾، "جَاءَنِي مَنْ أَبُوهُ عَالِمٌ"، في الكلّ بإرجاع الضمير⁽⁴⁾ المفرد المذكر نظرًا⁽⁵⁾ إلى لفظة (مَنْ)؛ لأنّه⁽⁶⁾ مفردٌ مذكّرٌ.

ويجوز (أَبُوهَا)، (أَبُوهُمَا)، (أَبُوهُمْ) (أَبُوهِنَّ) نظرًا إلى المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ

إِلَيْكَ⁽⁷⁾﴾. وأمّا (ما) فهي ك(مَنْ) بعينه ، إلا أنّها تختص بغير ذوي العلم⁽⁸⁾.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾⁽⁹⁾ أي: والذي بناها. فبالنظر إلى كُنْهَهُ تعالى، محتجب⁽¹⁰⁾

عن الأوهام، وهم يستعملونه⁽¹¹⁾ فيما لا يدرك كنهه أيضًا.

وأمّا (ما) في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾⁽¹²⁾، وإن كانت عبارة عن النساء، وهي

(1) ينظر: التخمير 2: 198، 199؛ وشرح المفصل 395، 396؛ وجمع الهوامع 1: 285؛ وشرح الأشموني 1: 73.

(2) [من] ساقط من: (د ، هـ).

(3) في (ب) : العلوم.

(4) في (د) : ضمير.

(5) في (هـ) : لأنّ.

(6) [نظرًا] ساقط من: (ط).

(7) سورة يونس، من الآية 42.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب 2: 993.

(9) سورة الشمس، الآية 5.

(10) في (أ) : محتجب.

(11) في (ب) : يستعمله.

(12) سورة النساء، من الآية 3.

من ذوات العلم، لكن لما دخلت تحت تصرف الأزواج، وملكها الأزواج ملكاً⁽¹⁾ متعةً، وكانت ناقصات العقل⁽²⁾، مع أنّ عقد النكاح متعلق في الحقيقة بالبضع⁽³⁾، وهو ليس من ذوات العلم عُبرَ عنها بلفظ هو آلة للتعبير عن غير ذوي⁽⁴⁾ علم⁽⁵⁾.

وقيل: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾⁽⁶⁾ إذا تلخص هذا فتقول: أنّ جميع الموصولات مبنية؛ لافتقارها إلى الصلة افتقار الحرف إلى متعلقة، سوى (أي) للمذكر و(آية) للمؤنث، فإنهما معبران لمانع عن البناء، وإن قامت فيهما العلة التي أوجبت الحكم في الأخوات؛ لأنّ الحكم كما يرتفع بانتفاء العلة يرتفع بثبوت⁽⁷⁾ مانع⁽⁸⁾ / 57 - أ / مع ثبوت العلة، وذلك المانع هو إضافتهما أبداً إلى ما هما بعضه وجزئه والإضافة لتنزّل⁽⁹⁾ المضاف إليه بمنزلة توين التمكن تمنع البناء، مع أنّ إعراب⁽¹⁰⁾ نظيريهما من حيث المعنى وهما، (بعض) و(جزء)، وإعراب نقضيهما، وهما (كل) و(جميع) يقتضي إعرابها أيضاً، إلا إذا حذف صدر صلتها، فإنهما حينئذ يختار بناءهما؛ لتأكيد الافتقار

(1) [ملك] ساقط من: (أ).

(2) إشارة إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ، أَغْلَبَ لِيْ ذِي لُبٍّ مِنْكُمْ"، ينظر: صحيح مسلم (باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم الحديث 79) 1:343.

(3) البضع: مهر المرأة، قال الأزهري: واختلف الناس في البضع، فقال قوم: هو الفرج، وقال قوم هو الجماع، وقد قيل: هو عقد النكاح، ينظر: لسان العرب، مادة (ب . ض . ع).

(4) في (ط): ذوات.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب 2:1035.

(6) سورة النساء، من الآية 3.

(7) في (ط): بوجود.

(8) في (ط): المانع.

(9) في (ب ، ه): تنزل.

(10) [إعراب] ساقط من: (ه).

لافتقارهما حينئذ إلى نفس الصلّة وإلى صدر⁽¹⁾ المحذوف، فيبينان حينئذ على الضمة مع وجود الإضافة كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾⁽²⁾ بضم (أَيُّ)⁽³⁾ مع كونه مفعولاً "ننزعن"⁽⁴⁾، أي: الذي هو أشدُّ منهم عتياً، و قراءاتهم⁽⁵⁾ بالنصب⁽⁶⁾ * نظراً على⁽⁷⁾ وجود الإضافة وإن كان الافتقار متأكداً⁽⁸⁾.

قال: "والموصول ما لا بدّ له [من جملة، تقع تلك الجملة صلة له، ومن ضمير يعود إليه

نحو: جاعني الذي أبوه منطلق، وذهب أخوه، ومن عرفته، وما طلبته "]"⁽⁹⁾.

أقول: عرف الموصول بعد تعداده، والمناسب أن يعرفه أولاً ثم يعدد أقسامه، لكنّه لكثرة أقسامه

(1) في (ط، هـ): الصدر .

(2) سورة مريم، الآية 69.

(3) ينظر: الكتاب 2: 400.

(4) في (ب، و): لننزعن.

(5) في (ط): وقرئ "أيهم".

(6) [بالنصب] ساقط من: (أ).

• وهي قراءة هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، وطلحة ابن مصرف، والأعرج، والأعمش، ينظر: البحر المحيط 6: 196؛ ومعجم القراءات القرآنية

.54:4

(7) في (ط): إلى.

(8) وقد اختلفوا في هذه الآية الكريمة، فعند الخليل ويونس، أنها استفهامية محكية بقول محذوف عند الخليل، أو يعربها، فيقول: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، ومنصوبة

المحل الجملة التي هي فيها على سبيل تعليق ﴿لَنُنزِعَنَّ﴾ عند يونس، وعلى سبيل تعليق (شيعه) عند الكوفيين أي: (من كل من يتشيع، أي ينظر في:

﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ثم حذف (في)، فارتفع على الابتداء، والملة في موضع نصب، أو على زيادة (من) و﴿كل شيعه﴾، مفعول ﴿لَنُنزِعَنَّ﴾، و﴿أَيُّهُمْ

أشَدُّ﴾، جملة مستأنفة عند الأخفش، أو على أنها مبنية لقطعها عن الإضافة، و (هم): مبتدأ، و (أشد): خبره عند ابن الطراوة، ولو وصلت بظرف

نحو: لأضرين أيهم في الدار لم تبين، ويوجد في بعض التصانيف ما يدل على بناء مع الظرف، وإذا حذف ما تضاف إليه (أي) أعربت سواء أ حذف

المبتدأ الذي هو صدر صلته، أم لم يحذف، ينظر: الكشاف 4: 42، 43؛ معاني القرآن، للأخفش 1: 218، 219؛ وشرح المفصل 2: 426؛ وشرح

الأسموني 1: 77.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

كأنّه تحرك نفس السّامع في طلب معرفتها، فقسمه ثم عرّفه.

وقال: " والمَوْصُولُ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ جُمْلَةٍ "، أي: اسم مبهم لا فراق له؛ لإبهامه من جملة خبرية معلومة النسبة للسّامع، تقع صلة له؛ ليتضح بها أمره ويزول عنه بواسطتها إبهامه، نحو: " جَاعَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ".

فإنّه لو قيل⁽¹⁾: " جَاعَنِي الَّذِي "، واقتصر عليه لم يعلم منه عين الجاعني ولا جنسه، فإن أنضم إليه " أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ "، يفهم السّامع بواسطة معلومية تلك الجملة، الشخص الجاعني وعينه مثلاً، يعرف السامع الشخص "الذي أبوه منطلق"، ويعرف ثبوت الانطلاق لأبيه أيضاً، "لكن لا يعرف مجيئه".

فإذا قلت: " جَاعَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ "، فقد أخبرت عن مجيء من يعرفه السامع بعينه⁽²⁾ ويعرف انطلاق أبيه، ثم إنهم يذكرون الصّلة بتمامها، وقد يحذفون / 57 - ب / شرطها بناء على القرينة نحو: " مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً "⁽³⁾ أي: هو قائل. وقد يطرحونها رأساً تشبيهاً على فخامتها وعظم شأنها، وعلى أنّها بلغت في الفخامة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهها حقيقة⁽⁴⁾. ويقولون: "بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي"⁽⁵⁾، أي: بعد الخطة التي من فضاغة شأنها (كَيْت) و(كَيْت).

(1) في (أ): قال.

(2) [بعينه] ساقط من: (د، ط).

(3) قال سيبويه: سمع الخليل عربياً يقول: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً)، وفيه: (ما أنا بالذي قائل لك سواءً)، ينظر: الكتاب 2:108.

(4) ينظر: شرح المفصل 2:397؛ وارتشاف الضرب 2:1020؛ وشرح الأشموني 1:78،79.

(5) هو مثل من أمثال العرب، وقيل هما الداھية الكبيرة والصغيرة، وكُنِيَ عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهاً بالحية التي إذا كثر سمها صغرت؛ لأنّ السم

يأكل جسدها، ينظر: مجمع الأمثال 1:92؛ وزهر الأكم 1:212.

ولاً بُدَّ لتلك الصلة من ضمير يربطها بالموصول، ويحذف كثيراً إذا كان مفعولاً، كقوله تعالى:

﴿بَسَطَ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾⁽¹⁾ أي: يشاؤه.

وقليلاً إذا⁽²⁾ كان مبتدأ، نحو: "مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا"، أي: هو قائل لك شيئاً، أو مجروراً كقوله⁽³⁾:

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعَ

نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا.

أي: كانوا عليه. ويمتنع⁽⁴⁾ حذفه إذا كان فاعلاً؛ لامتناع حذف الفاعل، ثم أنهم اختلفوا في تعريفها⁽⁵⁾ *.

قال بعضهم: ذاتي، وانضمام الصلة لإزالة الإبهام، كما أن "زَيْدًا" مع كونه علماً معرفة؛ لاشتراك فيه بتعدد الأوضاع يفتقر إلى صفة تزيل ذلك⁽⁶⁾ الإبهام عنه.

(1) سورة سبأ، من الآية 36.

(2) في (هـ): إذ.

(3) البيت من البحر: (الهجج)، وهو للفند الزماني، قالها في حرب البسوس.

اللغة: يرجع: يرددن، من باب فعل، فعلته. الذي: ليست بمعنى "الذين"، لأن الموصول والصلة يصير صفة لقوم آخرين كالقوم المذكورين.

وهو من شواهد: مغني اللبيب 2:314؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:170؛ وشرح ابن عقيل 1:558 وخزانة الأدب 3:431.

الشاهد فيه: "القوم" استدل به على أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت عينها على القاعدة المشهورة.

(4) في (د، و): يمنع.

(5) أي في كيفية تعريف الموصولات.

• ينظر: شرح المفصل 391، 392؛ وشرح الرضي على الكافية 3:6، 5.

(6) [ذلك] زيادة في: (ب).

وقال⁽¹⁾ الآخرون: كسبي يسرى من الصلة إليه، سريانه من المضاف إليه إلى المضاف⁽²⁾.

لكن لما لم ينفك عن الصلة لم يضيف، ولم يدخل اللام عليه، لعل هذا أقرب إلى الحق؛ لأن المعرفة لا بُدَّ وأن تشير إلى معلوم السامع حال الإطلاق، والإشارة في ذات الموصول إلى معلوم⁽³⁾ وإلا لما اعتبروا الموصول مع صلته شيئاً واحداً، ولما أعربوهما⁽⁴⁾ بإعراب واحد، بل جعلوا الصلة كالصفة الجارية على المعرفة؛ لإزالة الإبهام.

وفيه بحث⁽⁵⁾ بجواز⁽⁶⁾ التفاوت في الإبهام والقيود ولأن "شيء" في: "جاءني شيء طويلاً" كالموصول بعينه، في أنه لا يفهم منه عند الإطلاق عين الجاني ولا جنسه، مع أنه لا يعتبر مع قيده/ 58 - أ/ شيئاً واحداً، ولا يعرب معه بإعراب واحد⁽⁷⁾.

(1) [قال] ساقط من: (د).

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 7،6:3؛ وأوضح المسالك 65:1.

(3) في (ب، د، ط): معلومه.

(4) في (ب): أعربهما.

(5) في هامش (د): فيه بحث بالنظر إلى قوله: بل جعلوا الصلة... الخ، أي في المذكور من الملازمة والاضراب، أي الإعراض، والمراد بالملازمة

قوله: وإلا بما أعربوهما بإعراب واحد، وبالإضراب قوله: بل جعلوا الصلة كالصفة.

(6) في (د، و): لجواز.

(7) ينظر: التخمير 197،196:2؛ وشرح المفصل 390،389:2.

[أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ]

قال: "وَمِنْهُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، [كَ رُوَيْدَ زَيْدًا، وَ﴿هَلَمْ شُهَدَاءَكُمْ﴾⁽¹⁾، وَحِيَهْلَ الثَّرِيدَ، وَهَيْهَاتَ ذَاكَ وَشَتَانَ مَا بَيْنَهُمَا، وَأَفَّ، وَصَهَ، وَمَهَ، وَدُونَكَ، وَعَلَيْكَ"⁽²⁾.

أقول: أي: أسماء سادّة⁽³⁾ مسدّ مصادر، وهي سادّة مسدّ أفعالها، ففي⁽⁴⁾ الإضافة نوع مساهلة وإثما فسرناه به؛ لأنّ (صَهَ) بمعنى: "سكوتك"، بالنصب على معنى: "اسكُتْ سَكُوتَكَ"؛ لأنّه لو كان بمعنى: "اسكُتْ" ومرادفًا له، لزم أن يكون فعلًا؛ لاستلزام فعلية أحد⁽⁵⁾ المترادفين فعلية الآخر.

قالوا⁽⁶⁾: غير المنون من هذا الباب، علمٌ لحقيقة المصدر السادّ مسدّ الفعل، مثلًا قول القائل: (صَهَ) علمٌ لحقيقة⁽⁷⁾ السكوت، وإلّا فلا وجه لتعريفه، والمنون اسم جنسٍ بمعنى: "سكوتًا ما"، على معنى: "أفعل سكوتًا ما زمانًا ما"، وإلّا فلا وجه لتكثيره، ثم إنّ هذه الأسماء إمّا بمعنى الأمر، أو بمعنى الماضي أو بمعنى المضارع، والذي⁽⁸⁾ بمعنى الأمر، إمّا متعدٍ أو غير متعدٍ⁽⁹⁾.

فالمتعدي: إمّا مفرد، نحو: "رُوَيْدَ زَيْدًا" بمعنى أمهله، أو مركّب.

(1) سورة الأنعام، من الآية 151.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(3) في (ب ، و): ساد.

(4) في (ب): فعلى.

(5) في (و): الأحد.

(6) ومنهم ابن السراج، حيث قال: ولا يجوز مثل هذا؛ لأنّ هذا الباب إنما يوضع في الأمر مع المخاطب و المتكلم، ولا يجوز أن تقول: "رویده زیدًا" أو "دونه عمرًا"، تريد غير المخاطب، وحكي أنّ بعضهم قال: "عليه رجلًا ليس"، ينظر: الأصول 1:142.

(7) في (هـ): بحقيقة.

(8) في هامش (و): أي اسم الفعل.

(9) ينظر: التخمير 2:227؛ وشرح المفصل 3:6،7.

والمركب إمّا أوله⁽¹⁾ ظرف، نحو: "ذُوْنَكَ زَيْدًا"، أي⁽²⁾: "خذَه"، أو حرف جرّ⁽³⁾، نحو: "عَلَيْكَ زَيْدًا" بمعنى: "الزِمُّهُ"، أو لا هذا ولا ذاك، وهذا الثالث إمّا أن يحذف منه بالتركيب⁽⁴⁾ شيء، أو لا يحذف.

والأول: ك ﴿هَلَمْ شُهَدَاءَ كُمْ﴾⁽⁵⁾، بمعنى "احضروهم"، فإنّه مركب، إمّا مِنْ (هَاء) التنبيه، و(لَمْ) ، أو من (هَلْ)، و(أَمْ)، فالمحذوف⁽⁶⁾ على الأول ألف (هَاء)، وعلى الثاني همزة (أَمْ).

والثاني نحو: "حَيَّهْلَ الثَّرِيدَ"، بمعنى: "آتِيه"، فإنّه مركب من (حَيٍّ) و(هَلْ) ، ولا حذف بالتركيب. وغير المتعدي: إمّا مفرد، أو مركب، والثاني نحو: "إِلَيْكَ"، بمعنى: "تتَحَّ"، لم يذكره المصنّف لقلة وقوعه.

والأول إمّا أن يشتقّ منه الفعل، نحو: "مَهْ" ، بمعنى: "اكْفُفْ" يقال: "مَهْمَهْتُ بِهِ" أي: زجرته، أو لا يشتقّ منه الفعل، نحو: "صَهْ" ، بمعنى: "اسكت"، كذا قيل وفيه نظر؛ لأنّه يقال: /58- ب/ "صَهْصَهْتُ لَهُ"، [بمعنى: "قلت له صه"]⁽⁷⁾.

والذي بمعنى الماضي، إمّا أن يجوّز في آخره غير الفتح نحو: "هَيْهَاتَ زَيْدًا"، بمعنى: "بعُدَ جدًّا"

(1) [أوله] ساقط من: (ط).

(2) في (ب ، ه ، و) : بمعنى .

(3) [جر] ساقط من: (أ ، د ، ط).

(4) في (ب ، د ، ه ، و) : بالتركيب منه .

(5) سورة الأنعام، من الآية 151 .

(6) في (ب) : والمحذوف .

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه) .

ويجوز في تائه الحركات الثلاثة مع التتوين وبدونها، أو لا يجوز نحو: "شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا" أي: "افتراقًا حالاهما جدًّا"، لا يجوز في نونه غير الفتح⁽¹⁾.

والذي بمعنى المضارع قسم واحد⁽²⁾ مفرد لازم، نحو: "أفَّ"، بالحركات الثلاثة مع التتوين، بمعنى: "الضَّجْر"، وبدون التتوين بمعنى: "الماضي"، فالمجموع أحد عشر، غير أنَّ المصنَّف لم يذكر إلاَّ عشرة أمثلة⁽³⁾ منها، وترك مثال المركَّب اللازم، ممَّا هو بمعنى الأمر، وقد أشرنا إليه في السابق ولا يظنُّ أنَّ هذا ضبط بالنظر⁽⁴⁾ إلى جزئيات هذا الباب، فإنَّها لا تكاد تضبط بل هو ضبط للأنواع⁽⁵⁾ والأقسام بالنظر إلى الجزئيات المذكورة في المتن، ثم إنَّ كلاً من المذكورات يستوي فيه المفرد ومقابله⁽⁶⁾، والمذكر والمؤنث، يقال: "يَا زَيْدٌ"، "يَا زَيْدَانِ"، "يَا زَيْدُونَ"، "يَا هِنْدٌ"، "يَا هِنْدَانِ"، "يَا هِنْدَاتُ زُوَيْدَ عَمْرٍو"، وعليه فقس.

وبعضهم يقول⁽⁷⁾: "هَلْمٌ"، "هَلْمًا"، "هَلْمُوا"، "هَلْمِي"، "هَلْمُنَّ"، "هَلْمَنَّ"، ويأتي باللواحق للدلالة على أحوال المستكن، والوجه في الاستواء، إنَّها سادة مسدَّ المصادر⁽⁸⁾، والمصدر لا يثني ولا يجمع، مع أنَّ البعض مركب، والمركب لا يقبل التَّصرف⁽⁹⁾.

(1) ينظر: التخميم 2:228،229؛ وشرح المفصل 3:11،12.

(2) [واحد] ساقط من: (ط).

(3) في (ه، ط، و): أمثلة عشرة.

(4) [بالنظر] ساقط من: (ب).

(5) في (ب، ط، و): الأنواع.

(6) أي التثنية والجمع.

(7) ينظر: شرح المفصل 3:29.

(8) في (ب): مصادر.

(9) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:478،479.

وإنَّ (1) "رُوَيْدًا" مصدر في الأصل من باب الأفعال، يقال: "أرَوَدَ إِرْوَادًا"، بمعنى: "أمهل إمهالاً" فرُحِمَ ثم صُعِرَ، وسُمِّيَ به الفعل والمصدر، ولا يثنى ولا يجمع (2).

قالوا: إنَّ "شَتَّانَ" لكونه للافتراق الحالي، الذي لا يُتصوَّر صدوره من واحد، لا بُدَّ وأن يكون فاعله شيئين فصاعدًا، نحو: "شَتَّانَ زَيْدًا وَعَمْرًا"، [ولا يجوز: "شَتَّانَ زَيْدًا".] (3) و"شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا" لم يجوزه أكثرهم (4)؛ لعدم التعدد في الفاعل لفظًا، ولم يستبعده بعضهم عن القياس؛ / 59 - أ / لأنَّ ما الموصولة تقع على الواحد والمثنى والمجموع، فهي هنا وإن كانت واحدة بحسب اللفظ، إلا أنَّ المعنى على التثنية، إذ المعنى: افترق حالهما (5).

والمصنَّف - قدَّسَ سرَّه (6) - لكونه ممن يجوزه مثلَّ منه وقال: "شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا"، إظهارًا لمذهبه وردًا على الأكثرين بالمثل.

وإذا أوعى سمعك ما تلونا عليك، فاعلم أنَّ المصنَّف - قدس سره (7) - لم يتعرَّض للأصوات في هذه الرِّسالة، مع أنَّها من أقسام المبنيِّ بالاتفاق، والوجه في ذلك أنَّها على قسمين:

(1) [إن ساقط من: (ب، هـ).]

(2) قال الزمخشري: في "رويد" أربعة أوجه: هو في أحدها مبني، وهو إذا كان اسماً للفعل، وعن بعض العرب: "والله لو أردت الدراهم لأعطيكَ رويد" ما الشعر "وهو فيم عاده معرب، وذلك أن تقع صفة، كقولك: : ساروا سيرا رويدا"، و" وضعه وضعا رويدا"، وكقولك للرجل يعالج شيئا: " رويدا"، أي: علاجا رويدا، وحالا، كقولك: " ساروا رويدا"، ومصدرا في معنى " إرواد" مضافا، كقولك: " رويدَ زيدٍ"، وسمع من بعض العرب: " رويدَ نفسه" جعله مصدرا، ك ﴿فَصَرَّبَ الرِّقَابِ﴾ [سورة محمد، من الآية 4]، ينظر: المفصل 190.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(4) قال الزمخشري: فقد أباه الأصمعي، ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس، ينظر: المفصل 200؛ وشرح المفصل 3:77،78.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3:103،104.

(6) [قدس سره] ساقط من: (ط).

(7) [قدس سره] ساقط من: (ط). وفي (ب): رحمه الله.

قسم يُصَوِّتُ به للبهائم كقولهم: "تَخُّ" لإناخة البعير⁽¹⁾.

[و] قسم يحكي به عن الصوت كقولهم: عند حكاية⁽²⁾ صوت الغراب "غاق"⁽³⁾.

والقسم الأول⁽⁴⁾ من هذا الباب؛ لأنَّ "تخ" بمعنى: "أنخ".⁽⁵⁾

والفرق بينه وبين "صَهْ"، أنَّ البعير لا يعلم وضع اللفظ، ولا يلاحظ خصوص التركيب، بل يفعل الإناخة عند سماع هذا الصوت الخاص بطريق جري عادة الله تعالى⁽⁶⁾ على خلق الإناخة عند سماع هذا اللفظ .

بخلاف: " يَا زَيْدُ صَهْ"، فَإِنَّ "زَيْدًا" لكونه عالمًا بالوضع⁽⁷⁾ اللفظ⁽⁸⁾ وبخصوص التركيب يفهم منه المعنى، ولولا علمه بالوضع وبخصوص التركيب؛ لكان هذا اللفظ بالنسبة إليه بمنزلة "ديز"⁽⁹⁾، فإذا أراد أن يمثّل الأمر يَسْكُتُ وإلّا فلا.

فالتعرّض⁽¹⁰⁾ لهذا الباب تعرض⁽¹¹⁾ للأصوات في الجملة، لكن ينبغي عليه أن يمثّل من⁽¹²⁾

(1) ينظر: لسان العرب، مادة (ن. خ. خ. خ.).

(2) في (ط): حكاية عن.

(3) ينظر: لسان العرب، مادة (غ. و. ق.).

(4) في هامش (و): أي: الذي يصوت به للبهائم.

(5) ينظر: شرح المفصل 102:3؛ والإيضاح في شرح المفصل 485:1.

(6) [تعالى] ساقط من: (ب).

(7) في (د): لوضع.

(8) [اللفظ] ساقط من: (ب، د، و ط).

(9) أي يكون مهملاً، فاللازم باطل، وكذا الملزوم.

(10) في (ب): فالتعريض.

(11) في (د): بتعرض.

(12) في (ب، د): في.

الأصوات أيضاً كما في «المفصل»، وإنما بنيت أسماء الأفعال لتضمنها معنى الأمر⁽¹⁾، أو معنى لام الأمر⁽²⁾، أو معنى الماضي، والذي بمعنى المضارع محمول عليهما أو على أحدهما.

(1) هذا على مذهب البصريين، ينظر: المفصل 201.

(2) هذا على مذهب الكوفيين، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:486.

[الظُّرُوفُ]

قال: "وَمِنْهُ بَعْضُ الظُّرُوفِ [نحو إِذْ، و إِذَا، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ]"(1).

أقول: قيّد بالبعض؛ لأنّ البعض الآخر / 59 - ب / منها معربٌ، كـ "اليوم"، ومن المبني، (إِذْ) و (إِذَا) و (مَتَى) و (أَيَّانَ) و (قَبْلُ) و (بَعْدُ).

وأما (إِذْ) فهي للزمان الماضي، وتقع بعدها الجملتان، نحو: "قَمْتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذْ زَيْدٌ يَقُومُ" أو "يُقُومُ زَيْدٌ إِذْ قَامَ زَيْدٌ"، فهي فيه(2) للوقت المجرد، واستقبحوا: "إِذْ زَيْدٌ قَامَ"؛ لأنّه إنْ قُصِدَ إِلَى الفعليّة، فالواجب: "إِذْ قَامَ زَيْدٌ"، وإنْ قُصِدَ إِلَى الإسميّة، وأتى بالماضي للدلالة على القيام فيما مضى، فتلك الدلالة لكونها مستفادة من لفظة (إِذْ)، يستغنى فيها عن لفظ الماضي(3).

وأما (إِذَا) فهي للاستقبال، إذا تضمّنت معنى حرف المجازة، فهي حينئذ لا تدخل إلا على الجملة(4) الفعلية عند المصنّف، كحروف(5) المجازة. والمرفوع في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا أَلْمَسُ كُورَتٌ﴾(6) عنده فاعل فعل المقتدر يفسره المذكور.

وقد يكون بمعنى الوقت المجرد عن معنى المجازة منظما إليه معنى المفاجأة، نحو: "خَرَجْتُ

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(2) [فيه] ساقط ن: (أ).

(3) وإذا قصد إلى الإسميّة فالوجه: "إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ"، فلذلك قبح، "إِذْ زَيْدٌ قَامَ" أي: يقبح إضافة "إِذْ" إلى الجملة الإسميّة خبر المبتدأ فيها فعل ماضي،

ينظر: الكتاب 1:107؛ والاصول 2:144؛ الإيضاح في شرح المفصل 1:490.

(4) [الجملة] ساقط من: (ب).

(5) في (و): حرف.

(6) سورة التكوير، الآية 1.

فَإِذَا السَّبْعُ وَقَفَتْ" أو غير منظم، نحو: "إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا يَقَعُدُ عَمْرٌو"، بمعنى: وقتُ قيام زيد وقتُ قعود عمرو⁽¹⁾، وما ينظم إليه معنى المفاجأة تدخل على الجملة⁽²⁾ الاسمية، وما لا ينظم إليه ينبغي أنْ تدخل على كلتا⁽⁴⁾ الجملتين، ووجه بنائهما مجاورتهما الجملة؛ لأنَّهما تضافان⁽⁵⁾ إلى الجملة أبداً، مع أنَّ وضع (إِذْ) كوضع (إِنْ) و(إِنّ) إذا ضمّن⁽⁶⁾ معنى (إِنْ) الشرطيّة⁽⁷⁾.

وأما (متى)، فهي تستعمل⁽⁸⁾ تارة للاستفهام، نحو: "مَتَى الْقِتَالُ؟" أي: أَعْدَاً⁽⁹⁾، أو بعد غِدِّ، إلى ما لا يكاد يضبط⁽¹⁰⁾، وأخرى للمجازاة، نحو: "مَتَى تَأْتِ أكرمك" أي: أنْ تأتني نهاراً أكرمك، وأنْ تأتني ليلاً أكرمك إلى ما لا يكاد ينتهي، فبنيت استفهامية؛ لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وشرطيته لتضمنها معنى حروف⁽¹¹⁾ الشرط⁽¹²⁾.

وأما (أَيَّانَ) فهي للاستفهام في مقام الاستبعاد، نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾⁽¹³⁾ / 60 - أ / أي: في هذه

(1) ينظر: التخمير 2:274،275؛ وشرح المفصل 3:121،122.

(2) [الجملة] ساقط من: (د).

(3) [ينبغي أن] ساقط من: (ب).

(4) [كلتا] ساقط من: (ط).

(5) في (ب): يضاف.

(6) في: (أ، ب، ه): تضمّن.

(7) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، 1:489.

(8) في (أ): مستعملة.

(9) [يضبط] ساقط من: (أ، ب).

(10) في (ب، ه): حرف.

(11) في (أ، ب، و): غدا.

(12) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3:186،187؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:491؛ وارتشاف الضرب 4:1864.

(13) سورة الذاريات، من الآية 12.

السنة أو في السنة الآتية إلى ما لا يتناهى، والمقصود استبعاد ذلك اليوم، وإنكار وقوعه في الاستقبال، فبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام⁽¹⁾.

وأما (قبلُ) و(بعدُ)، فهما من أسماء الجهات، ولتلك الأسماء أحوال ثلاث هي في أحدها⁽²⁾ مبنية على الضمّ، وهي أن يقطع⁽³⁾ عنهنّ ما يضمن إليه، لجري ذكره في السابق وينوي معنى ذلك المحذوف في المضاف⁽⁴⁾، أي يؤدي معنى المضاف والمضاف إليه بلفظ المضاف⁽⁵⁾.

كقولهم: بعد التيمن بالتسمية والتحميد، وبعد التصلية على الرسول- صلى الله عليه وسلم- في الخطب، "أَمَّا بَعْدُ" بالضم، فيحذفون المضاف إليه وهو التيمن بالتسمية والتحميد والتصلية على الرسول، بقرينة⁽⁶⁾ جري ذكره في السابق، وينوون معنى المضاف إليه في المضاف، ويعبرون عن مجموع المعنيين بلفظ المضاف، فيتضمن المضاف معنى الإضافة، وهي معنى من معاني الحروف الجارة فيبنى على الضمّ للتضمن، مع أنّ المضاف إليه لكونه منويًا، يفتقر المضاف إليه افتقار الحرف إلى متعلقة⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح المفصل 3:135؛ وارتشاف الضرب 4:1865.

(2) في (أ): أحديها.

(3) في (ب): ينقطع.

(4) [في المضاف] ساقط من: (د).

(5) فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو: "جِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ"، أو حُذِفَ المضافُ إليه ونُويَ اللفظ، كقول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ *** فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وفي هذه الحالة تبقى كالمضاف لفظاً، فلا تتون إلا إذا حذف ما تضاف إليه، ولم يُنَوِّ لفظه ومعناه، فتكون حينئذٍ نكرةً، ومن ذلك قراءة من قرأ: ﴿يَلَى

أَلَأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَينُ بَعْدُ﴾ [سورة الروم، من الآية 3] بجر "قبل، وبعد" وتنوينهما "قبل، وبعيد"، ينظر: شرح ابن عقيل 2:69.

(6) في (و): قرينة.

(7) ينظر: شرح الأشموني 2:321؛ وهمع الهوامع 2:191.

أما البناء على الحركة فلعروض البناء، وأما على الضم فليجبر المحذوف بأقوى الحركات، وفي الأخرين وهما أن تضاف، نحو: "جِنَّكَ قَبْلَ زَيْدٍ"، وأن يحذف ما يضاف إليه، ويجعل نسيًا منسيًا [أي يكون مراد في نفسه، ولا ينوي معناه في المضاف، وجعله نسيًا منسيًا]⁽¹⁾، على معنى أن لا يكون مرادًا في نفسه باطل قطعًا؛ لأن كلا من أسماء الجهات أمر إضافي لا يتصور بدون المضاف إليه، مثلاً: قبليّة مجيء المتكلم في: "جِنَّكَ قَبْلَ زَيْدٍ"، لا يتصور إلا بالنسبة إلى مجيء "زَيْدٍ"، معربة منصوبة، أو مجرورة⁽²⁾.

أما الإعراب فلعدم التضمن و / 60 - ب / الافتقار، لصراحة ذكر المضاف إليه في إحدى صورتين، وكونه نسيًا منسيًا بالنظر إلى المضاف في الصورة الأخرى، وأما النصب والجرّ وعدم جواز الرفع فمؤكد إلى التتبع، قال [الشاعر]⁽³⁾:⁽⁴⁾

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

أي: قبل مساغ الشراب⁽⁵⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (د).

(2) ينظر: أسرار العربية 31.

(3) زيادة من المحقق.

(4) البيت من البحر: (الوافر)، وينسب ليزيد بن الصعق، أو عبد الله بن يعرب.

والمشهور في رواية هذا البيت: أكاد أغص بالماء الحميم.

اللغة: ساغ الشراب: سهل مروره في الحلق. أغص: غص بالطعام أو الشراب، تعذر بلعه فمنعه عن التنفس. الماء الفرات: الماء العذب.

وهو من شواهد: التخميم 2:265؛ وشرح المفصل 3:107؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:127؛ وارتشاف الضرب 4:1817؛ وشرح ابن عقيل

69:2؛ وشرح الأشموني 2:322؛ وهمع الهوامع 3:194؛ وخرزانه الأدب 6:505.

والشاهد فيه: (قبلا)، حيث نون الشاعر الظرف ليقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى.

(5) ينظر: التخميم 2:265، 266؛ وشرح المفصل 3:108، 109؛ وهمع الهوامع 2:195.

لكن هذا المحذوف، لما كان مراداً في نفسه غير منويّ في لفظ المضاف، وغير متضمّن معناه المضاف أعرب لفظ المضاف، كذا قيل⁽¹⁾. وظني أنّ القصد في مثله إلى السّابق من الدهر.

والمعنى: كنت في سابق من الدهر أكاد أغصّ بالماء الفرات العذب السهل الدخول⁽²⁾، فالقبليّة بمعنى السّابق من الدهر هنا، وإنّ استلزمته⁽³⁾ السّابقية على مساغ الشراب، لكن ليس القصد إلى السّابقية على مساغ الشراب، وإذا لم يكن لمساغ الشراب مدخل في القصد فهو منسيّ على الإطلاق، أي: بالنظر إلى المضاف وإلى القصد جميعاً.

مع أنّ ذلك الفرق يقتضي جواز الإعراب والبناء في كلّ موضع الحذف⁽⁴⁾، إذ لك أنّ تنوي معنى المضاف إليه في المضاف، فتبنيه وإنّ لا تتويه فيه، وتعتبره مراداً في نفسه فتُعرّبه وليس كذلك لأنّ كلا منهما متعيّن في موضعه فليتأمل في هذا المقام، فإنّه لا يطلع عليه إلاّ واحد بعد واحد من فرسان الميدان⁽⁵⁾.

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3:169.

(2) [الدخول] ساقط من: (ب).

(3) في (ب، ط، و): استلزمت.

(4) في (ب): حذف.

(5) أي في الإعراب والبناء، يلزم من هذا الفرق المذكور لا يتعيّن، ويجوز: أما بعد، وأما بعد، ينظر: ارتشاف الضرب 4:1818، 1819.

[المُرَكَّبَاتُ]

قال: "وَمِنْهُ المُرَكَّبَاتُ [نحو: عِنْدِي خَمْسَةٌ عَشْرَ، وَآتَيْكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ، "وَهُوَ جَارِي بَيْتٍ

بَيْتٍ" (1) و "وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ" (2) [(3)].

أقول : وهي كلُّ لفظ مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، فقولنا "ليس بينهما نسبة"؛ ليحترز به عن المركبات النسبية، نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ" ، و "حَيَوَانٌ نَاطِقٌ" / 61 - أ / و "غُلَامٌ زَيْدٍ" ، فَإِنَّ أجزاءها معربة لانتهاء علّة البناء ولوجود مانع عنه، والمركب الذي لا نسبة بين جزئية أن تضمن ثانيه (4) معنى الحرف بني شطراه، أمّا الثاني فلتضمنه معنى الحرف (5)، وأمّا الأول فلتنزله منزلة صدر الثاني، نحو: "خَمْسَةٌ عَشْرَ"، إذ الأصل: "خمسة وعشرة"، لمّا ركّب حذف الواو؛ لأنّ ثبوت (6) الواو ينافي التركيب والانضمام، ولمّا حذف تضمّن معناه الثاني، وتنزّل الأول في الالتصاق بالثاني منزلة صدره (7) فبني الثاني بالتضمّن والأول بالتّنزّل على الفتح، أمّا الحركة فلعروض البناء، وأمّا الفتح فلخفته (8).

إنّ قلت: الواو بينهما، فما الدليل على أنّ المتضمّن هو الثاني دون الأول؟

(1) وهو مثل من أمثال العرب، معناه أي بيته إلى جانب بيتي، ينظر: جمهرة الأمثال 1:322؛ ولسان العرب، مادة: (ب. ي. ت).

(2) هو مثل من أمثال العرب، ويقال: حَيْصَ بَيْصٍ، وحيصٍ ببيصٍ، فالحيص: الفرار. والبيص: الفوت، يضرب هذا المثل: لمن وقع في ضيق أو

محنة لا خلاص منها فرارًا أو فوتًا، ينظر: مجمع الأمثال 1:127؛ وجمهرة الأمثال 2:344.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(4) في (ط): الثاني.

(5) [معنى الحرف] ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

(6) في (ب): ثبوته.

(7) في (ب): صدر.

(8) ينظر: شرح المفصل 3:144.

قلت: لأنَّ تصرفه في الثاني دون الأول؛ لأنَّه يُدْخِلُ الثاني في حكم الأول ولا يفيد في الأول شيئاً وقولهم: "آتيك صباح مساء" و "هو⁽¹⁾ جاري بيت بيت" و "وقعوا في حيص بيص"، ك "خمسة عشر" في تضمّن الثاني معنى الحرف، وتنزّل الأول منزلة الصدر من⁽²⁾ الثاني، و في بناء كلّ من الجزئين على الفتح، سوى أنّ هؤلاء تركيبات امتزاجيه وذاك تعدادي⁽³⁾.

وإنَّ المقدّر في: "بيت بيت"، حرف جر، والتقدير: "آتيك كل صباح ومساءً"، و "هو جار من بيت إلى بيت"، و "وقعوا في حيص بيص"، أي: فتنة شديدة تموج بأهلها متقدمين مرة ومتأخرين أخرى، ومن حاص بمعنى: "تقدّم"، و"باص" بمعنى: تأخر، لمّا ركبت هؤلاء حذف الحرف المتوسط وتضمّن معناه الثاني، وتنزّل الأول منزلة صدره، فيبني الجزئين على الفتح، و "صباح مساء" ظرف للفعل المتقدّم على تقدير المضاف كما أشرنا⁽⁴⁾ إليه، و "بيت / 61 - ب / بيت"، حال مؤكدة، بمعنى ملاصقاً لدلالة الجملة المتقدمة عليه قبل ذكره، التزاماً.

ثم اعلم إنّ بناء الجزئين على الفتح ثابت في الأعداد المركبة، سواء أريد بها الأعداد⁽⁵⁾ نحو: "خمسة عشر"، أو واحد من العدد، نحو: "خامس عشر"، إلّا في اثني عشر، فإنّ الشطر الأول منه معرب لتنزّل الثاني منزلة النون المنزل منزلة التتوين، ولهذا لا يضاف ولا يقال: "أثنا عشر"، بل يقال: "جاءني⁽⁶⁾ اثنا عشر" بالألف، و "رأيت اثني عشر"، وكذلك في الجر

(1) [هو] ساقط من: (ب).

(2) [من] ساقط من: (ب، و).

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1: 496.

(4) في (و): أشار.

(5) في (ب، ط): العدد.

(6) [جاءني] ساقط من: (ب، و). وفي (ط): جاء.

بالياء⁽¹⁾.

فإن قلت⁽²⁾: أنَّ المُقسِّمَ هو الاسم المبنى، والمركبات ليست باسمٍ؛ لأنَّها ليست بكلمة⁽³⁾، فكيف

يقول ومنه المركبات⁽⁴⁾؟

قلت⁽⁵⁾: تساهل المصنّف⁽⁶⁾ في العبارة فذكر المركبات وأراد أجزاءها، والمقصود منه أجزاء

المركبات مع أنَّهم كما يطلقون لفظ المركب على المجموع، من حيث هو مجموع يطلقونه⁽⁷⁾ على

الجزء⁽⁸⁾ أيضاً، ويُضمّنونه معنى الانضمام، ويُعدُّونه بـ(إلي) تعدية الانضمام بها، يقولون: "زَيْدٌ"

مركب إلى "ضَرْبٍ"، أي: منظم إليه، فيحتمل أن يكون مراد المصنّف بالمركب هنا هو الثاني،

والمعنى ومنه الأسماء المنضمة⁽⁹⁾ بعضها إلى بعض، أي: الأسماء المتضامة فتأمل⁽¹⁰⁾.

قال⁽¹¹⁾: "وَمِنْهُ الْكِنَايَاتُ [نحو: كَمْ مَالِكُ، وَعِنْدِي كَذَا بِرَهْمًا، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَيْتَ وَكَيْتَ]"⁽¹²⁾.

أقول: أراد بها ألفاظاً مبهمة، يعبر بها المتكلّم عن معلوم عنده في آن الأخبار، أو مجهول في

(1) ينظر: المقتضب 4:30؛ وشرح الرضي على الكافية 2:155؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:347.

(2) في (د): قال.

(3) في (هـ): لكلمة.

(4) [ومنه المركبات] ساقط من: (ب).

(5) في (د): قال.

(6) [المصنّف] ساقط من: (ب، ط، هـ).

(7) في (ط): يطلقون.

(8) في (أ، ب، د): الجزء.

(9) في (أ، و): المنتظمة.

(10) ينظر: التخمير 2:291، 292.

(11) في (هـ): قوله.

(12) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

آن الأخبار معلوم قبله، فالأخبار على سبيل الإبهام في الأول، لغرض⁽¹⁾ يتعلّق به، و في الثاني
 لضرورة طُرُوّ الجهل في آن الأخبار، فعلى هذا لا تكون (كم) الاستفهامية من الكنايات؛ لأنّها لا
 يعبر بها، بل يستفهم⁽²⁾ بها، / 62 - أ / لكنّهم يذكرونها في بحث الكنايات؛ لمناسبة⁽³⁾ (كم)
 الخبرية، والمصنّف لم يذكر (كم) الخبرية وكذا⁽⁴⁾، وقصر المصنّف⁽⁵⁾ المثال على الاستفهامية،
 لكون الخبرية من هذا الباب بلا شبهة ذكرت، أو لم تذكر⁽⁶⁾ بخلاف الاستفهامية فإنّها ليست من
 هذا الباب على الحقيقة، بناء على التفسير المذكور، فإنّ ذكرت فيه تكون منه على سبيل التّبع⁽⁷⁾
 والإلحاق وإلا فلا، وإنّما بنيت [كم]⁽⁸⁾ استفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام⁽⁹⁾؛ لأنّ معنى "
 كم مآلكَ أعشرونَ أو ثلاثونَ؟" إلى ما لا يتناهى، وكذا خبريه لاتحادها⁽¹⁰⁾ بالاستفهامية صيغة أو
 لكونها نقيضة (رُبّ) لكونها للتكثير كما أنّ⁽¹¹⁾ (رَبّ) ⁽¹²⁾ للتقليل⁽¹³⁾.

(1) في (ط) : لفرض.

(2) في (أ) : استفهم.

(3) في (و) : بمناسبة.

(4) [كذا] ساقط من: (ب ، د ، هـ ، و).

(5) [المصنّف] ساقط من: (ط).

(6) [أو لم تذكر] ساقط من: (أ)،

(7) في (د ، و) : التبع.

(8) زيادة من المحقق.

(9) في (د) : الاستفهامية.

(10) في (أ) : لاتحادهما.

(11) في (ط ، و) : أنّها.

(12) [ربّ] ساقط من: (ط ، و).

(13) الغرض هنا الكنى المبنية، فمن ذلك " كم " وهي كناية عن عدد المبهم، تقع على القليل منه والكثير والوسط، ولها موضعان الاستفهام والخبر،

وأصلها الاستفهام، وإنّما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدد، وهي في كلا الموضعين اسم مبني على السكون، ينظر: =

وَأَمَّا (كَذَا)؛ فَلأنَّه مركب من كاف التشبيه⁽¹⁾ و (ذا)، وكلُّ منهما قبل التركيب مبنيٌّ، فأبقى حكمها بعد التركيب، وإن انخلع عنهما معناهما، وحدث معنى الكناية بعد التركيب⁽²⁾.

وَأَمَّا (كَيْتَ كَيْتَ) وفي معناهما (ذَيْتَ وَذَيْتَ)؛ فلأنَّها كناية عن الجملة الخبرية المعلومة عند المتكلِّم، مثلاً يقول المتكلم في مقام: "قَنَّالَ زَيْدٌ عَمْرَوا"، كان من الأمر كيت وكيت، أي: يخبر عن القصة المعلومة على وجه الإبهام؛ لغرض يتعلَّق به من الخوف أو غيره، والجملة مبنية فبنيت هذه لوقوعها موقعها، إن قلت: ما وجه التكرار والعطف؟

قلت: كونها⁽³⁾ كناية عن الجملة، و⁽⁴⁾الجملة لا بُدَّ فيها من تعدد الأجزاء، ومن وجود الارتباط بينها بالإسناد، فالتزم فيها التَّعدد وآلة الربط التي⁽⁵⁾ هي الواو⁽⁶⁾.

وقالوا: يجوز الحركات الثلاثة في تائها الكسر؛ لأنَّ الأصل في تحريك الساكن⁽⁷⁾ كأنَّها بنيت

= شرح المفصل 3:165؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:501؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:365؛ وارتشاف الضرب 2:780؛ وهمع الهوامع 4:86.

(1) وأما "كذا" فتوافق "كم" في أربعة أمور، وتخالفها في أربعة: فتوافقها في البناء والإبهام، والافتقار إلى المميز، وإفادة التكرير، وتخالفها في أنها مركبة وتركيبها من "كاف" التشبيه و"ذا" الإشارية، وأنها لا تلزم التصدير، وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بـ "من" اتفاقاً، ينظر: شرح التصريح 2:478؛ وشرح الأشموني 3:637،638.

(2) أمَّا كذا فيمكنى بها عن العدد القليل والكثير، ويجب في تمييزها النصب، وليس لها الصدارة، فلذلك نقول: "قَبَضْتُ كذا وكذا بَرَهْمًا"، وجوز الكوفيون الرفع بعد "كذا"، وقال أبو حيان: وهو خطأ؛ لأنَّه لم يسمع، ينظر: ارتشاف الضرب 2:797؛ وأوضح المسالك 3:156؛ وهمع الهوامع 4:86.

(3) في (ب): كونه.

(4) في (ط): إذ.

(5) [التي] ساقط من: (ط).

(6) قال الأشموني: يبنى عن الحديث أيضاً بـ "كَيْتَ وَكَيْتَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ، بفتح التاء وكسرها، والفتح أشهر، وهما مخففتان من "كَيْتَ" و "ذَيْتَ"، وقالوا على الأصل: "كان من الأمر كَيْتَ وَكَيْتَ وَذَيْتَ وَذَيْتَ، وليس فيهما حينئذٍ إلا البناء على الفتح، ولا يقال: كان الأمر "كيت"، بل لا بُدَّ من تكرارها وكذلك "ذيت"؛ لأنَّها كناية عن الحديث، والتكرير مشعر بالطول، ينظر: شرح الأشموني 3:640.

(7) [الساكن] ساقط من: (ب).

السكون، ثم عدلت إلى الكسرة لالتقاء الساكنين، والفتح للخفة ، والضم لجبر المحذوف بأقوى /62

- ب / الحركات ؛ لأنَّ الأصل (كَيْتَ) و(ذَيْتَ) بتشديد الياء ك (سَيِّدٍ) فخففا⁽¹⁾ بحذف الياء⁽²⁾ *.

(1) في (أ) : مخففاً.

(2) [بحذف الياء] ساقط من : (أ، ب، هـ ، و).

• ينظر: شرح المفصل 3:183؛ وارتشاف الضرب 2:797.

[اَلْمُتْنَى]

قال: "المُتْنَى [وَهُوَ مَا لَحَقَّتْ آخِرُهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا لِمَعْنَى التَّنْبِيَةِ وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ عَوَضًا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ]"⁽¹⁾.

أقول : أراد به أنَّ المتنى اسم لُحِقَ آخِرُهُ⁽²⁾ ،أي: آخر مفرده أَلْفٌ حال الرفع، أو ياء مفتوح ما قبلها حال النصب والجرِّ لمعنى التنبية، أي: ليدل الألف حال الرفع، وياء⁽³⁾ مفتوح ما قبلها⁽⁴⁾ حال النصب والجر على معنى التنبية الذي هو ضمُّ شيءٍ إلى آخر مع المثلية في اللفظ، والمجانسة في المعنى فلا يثنى المترادفان؛ لانتقاء⁽⁵⁾ المثلية في اللفظ ، ولا المشترك باعتبار معنييه؛ لانتقاء المجانسة في المعنى فلا يقال: "قِرآن"، يراد به الطهر والحيض، بل الواجب حينئذ أن يراد⁽⁶⁾ به طهران أو حيضان⁽⁷⁾.

وأما "القمران" فعلى التغليب، وأما "الزَّيْدَانِ"؛ فلأنَّ لحوق التنبية بالعلم يستلزم جنسيته، ولا اشترك بعد⁽⁸⁾ لحوق الجنسيّة، إذ لو أريد بلفظ "زَيْدٌ" شخص ما من الأشخاص المسماة بهذا الاسم، لكان تناول لفظ "زَيْدٌ" لجميع الأشخاص المسماة بهذا الاسم، على سبيل البدل بوضع واحد، والمشارك

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(2) في (أ): بأخره.

(3) في (أ، هـ) الياء.

(4) [مفتوح ما قبلها] ساقط من: (أ، هـ).

(5) في (و): بانتقاء.

(6) في (ط): أن يراد حينئذ.

(7) ينظر: شرح المفصل 3:185؛ و والإيضاح في شرح المفصل 1:506؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:70.

(8) [بعد] ساقط من: (أ).

لَا بُدَّ فِيهِ⁽¹⁾ مِنْ تَعَدُّدِ⁽²⁾ الْوَضْعِ ، فَإِذَا قِيلَ: "جَاءَنِي الرَّيْدَانُ" ، فَالْمَعْنَى: جَاءَنِي الْمَسْمِيَانِ مِنْ الْمَسْمِيَيْنِ⁽³⁾ بِهَذَا الْاسْمِ ، فَلَا نَقْضَ لِتَحْقِيقِ الْمَثَلِيَّةِ فِي الْفَلْظِ ، وَالْمَجَانَسَةِ فِي الْمَعْنَى⁽⁴⁾.

وَأَمَّا لِحُوقِ النُّونِ فَلْيَكُونُ عَوْضًا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ⁽⁵⁾ الْقَائِمِينَ فِي الْمَفْرَدِ ، وَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى التَّنْثِيَةِ ، وَلِلْمَلْحِ الْمَصْنُوفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى آخِرَ لِحُوقِ النُّونِ مِنْ⁽⁶⁾ قَوْلِهِ: لِمَعْنَى التَّنْثِيَةِ ، وَعَلَّلَهُ بِالْعَوْضِيَّةِ ، هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَجْعَلُ الْإِعْرَابَ عِبَارَةً عَنِ نَفْسِ⁽⁷⁾ الْاِخْتِلَافِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ نَفْسَ الْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ جَعَلَ النُّونَ عَوْضًا عَنِ التَّنْوِينِ⁽⁸⁾ / 63 - أ / فَقط و إِلَّا يَلْزَمُ⁽⁹⁾ أَنَّ يَكُونُ النُّونَ إِعْرَابًا ، لَكِنْ يَرِدُ عَلَى هَذَا الْآخِرِ أَنَّ لَا يَجَامَعُ مَعَ⁽¹⁰⁾ اللَّامِ⁽¹¹⁾ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَالُ: "جَاءَنِي الرَّجُلَانِ" ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ عَوْضًا عَنِ التَّنْوِينِ ، لَهُ مَدْخَلٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى التَّنْثِيَةِ ، فَيُرَاعَى عِنْدَ دُخُولِ اللَّامِ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةُ⁽¹²⁾ ، دُونَ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ⁽¹³⁾.

-
- (1) فِي (ط): فِيهِ لَا يَدُّ.
(2) فِي (هـ): تَعْدَادُ.
(3) فِي (هـ): الْمَسْمِيَاتُ.
(4) صَحَّحَ ابْنُ مَالِكٍ وَالْجَزُولِيُّ وَالْأَنْدَلِسِيُّ جَوَازَ تَنْثِيَةِ الْمَشْتَرَكِ ، يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ 3:348؛ وَالْإِبْرَاهِيمِيُّ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 1:506؛ وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ، لِابْنِ مَالِكٍ 1:71؛ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ 2:556؛ وَهَمْعُ الْهَوَامِغِ 1:143.
(5) وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، يَنْظُرُ: الْكِتَابُ 1:18؛ وَالْمَقْتَضِبُ 1:143؛ وَالْإِبْرَاهِيمِيُّ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 1:507.
(6) فِي (هـ): عَنِ.
(7) [نَفْسٌ] سَاقِطَةٌ مِنْ: (أ، ب، د، هـ، و).
(8) وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، يَنْظُرُ: الْإِبْرَاهِيمِيُّ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 1:507.
(9) فِي (ب): لَزِمَ.
(10) [مَعَ] سَاقِطَةٌ مِنْ: (ط).
(11) فِي هَامِشٍ (و): لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا تَجَامَعُ اللَّامَ فَالْحَقُّ أَنَّ يَكُونُ التَّنْوِينُ مِثْلَهُ لِكَوْنِهِ عَوْضًا عَنْهُ.
(12) فِي هَامِشٍ (ب): أَيِ حَيْثِيَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى التَّنْثِيَةِ.
(13) يَنْظُرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ 54؛ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ، 3:189؛ وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ، لِابْنِ مَالِكٍ 1:85.

قال: "وَتَسْقُطُ [النُّونُ عِنْدَ الإِضَافَةِ، نَحْو: غُلَامًا زَيْدٍ، وَالْأَلْفُ إِذَا لَاقَاهَا سَاكِنٌ، نَحْو: ثَوْبًا ابْنِكَ، وَغُلَامًا حَسَنٍ]" (1).

أقول: لكونها بدل مما يسقط عندها، والألف أيضًا إذا لاقاها ساكن؛ لالتقاء الساكنين.

وقولهم: "النَّقْتُ حَلَقَتَا البِطَانِ" (2)، بالألف شاذٌّ، نبهوا بتحقيق (3) التقاء الساكنين على فضاغة

الحادثة.

إن قيل: فلتسقط باللام أيضًا؛ لكونه بدلًا مما يسقط باللام.

قلت: هي (4) بدل من الحركة أيضًا، والحركة لا تسقط باللام، أي (5) ينظر إلى هذه الحيثية عند

دخول اللام، لا إلى تلك الحيثية. (6)

فإن قيل (7): فلينظر إلى هذه الحيثية في الإضافة أيضًا، ولا تسقط بها.

قلنا: تنزل المضاف والمضاف إليه منزلة لفظ واحد، يمنع النظر إلى هذه الحيثية؛ لأنها إن

اعتبرت عوضًا عن الحركة ولم ينظر إلى كونها عوضًا عن التنوين، يلزم بثبوتها التخلل بين لفظين

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(2) هو مثل من أمثال العرب، والبطان للقتب، أي الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ الشد غايته، يضرب هذا المثل

في الحادثة، إذا بلغت النهاية، ينظر: مجمع الأمثال 2:186؛ والمستقصى 1:306،

(3) في (ب، ط): بتحقيق.

(4) في (ط، هـ، و): قلنا: هو.

(5) في (إن).

(6) ينظر: شرح المفصل 3:189.

(7) [إن قيل] ساقط من: (هـ).

كلفظ واحدٍ بخلاف ثبوتها مع اللام، فإنَّها بالنظر إلى كونها بدلاً عن الحركة، لا يلزم بثبوتها محذور (1) أصلاً. (2)

قال: "وَمَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ [مَقْصُورَةٌ إِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا رُدَّ إِلَى أَصْلِهِ نَحْو: عَصَوَانٍ وَرَحِيَّانٍ] (3) " .

أقول: يريد أن الاسم الذي آخره ألف مفردة، أي: ألف (4) ليس بعدها (5) همزة إن كان ثلاثياً مجرداً يُرَدُّ إلى أصله من الواو والياء في (6) التثنية، إذا عرف له أصل منهما؛ إلا أن (7) الإثبات يستلزم النقاء الساكنين.

والحذف خلاف الأصل مؤدِّ إلى اللبس عند الإضافة، مثلاً لو قيل: "عَصَانٍ"، ثم أضيف وقيل: "عَصَا زَيْدٍ" / 63 - ب / لم يعلم أنه مفرد أو مثني (8).

وإذا اضطرَّ إلى القلب فالرَّد إلى الأصل أولى، وإن جهل الأصل من الواو والياء، فإن جازت الإمالة تقلب (ياءً)، نحو: "مَتَيَّانٍ"، في تثنية (متى) إن سُمِّي به، وإن لم يجز تقلب (واوًا)، نحو: "الدَّوَّانِ" في تثنية (لدى) إن سُمِّي به (9).

(1) في (ب): محظورا.

(2) ينظر: ينظر: شرح المفصل 3: 190، 191.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب ، هـ ، و).

(4) [مفردة، أي: ألف] ساقط من: (هـ).

(5) في (ب): بعد.

(6) في (ب، د، ط): عند.

(7) في (د، هـ): لأنَّ.

(8) سُمِّي سيبويه المقصور منقوصاً فقال: " اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإنَّ الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف "حبلى"، ينظر:

الكتاب 3: 386.

(9) ينظر: الكتاب 4: 415؛ وأمالى ابن شجري 1: 19.

قال: "وَلَيْسَ فِيمَا يُجَاوِزُ الثَّلَاثِيَّ إِلَّا الْيَاءُ نَحْوُ: أَعْشِيَانِ وَحُبْلِيَانِ، وَحُبَارِيَانِ وَ مُصْطَفِيَانِ" (1).

أقول: أي ليس في المقصور الذي يجاوز (2) الثلاثي، بأن يكون رباعياً أو خماسياً أو سداسياً إلا قلب ألفه ياء عند التنثية، سواء كان (3) ذلك الألف منقلبة عن (الواو)، ك ألف "أَعَشَى" و "مُصْطَفَى" أصلهما: "أَعَشَوْ" و "مُصْطَفَوْ"، أو عن (الياء) لغير الإلحاق ك ألف "مَرَمَى" أصله: "مَرَمَى"، أو للإلحاق ك ألف "أَرَطَى"، فَإِنَّهُ مَنقَلَبَةٌ (4) عن (الياء) المأتى بها للإلحاق بـ "جعفر"، أو غير منقلبة بل كان للتأنيث، ك ألف "حُبَلَى" أو للتوسع، ك ألف "حُبَارَى"، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ لَيْسَتْ مَنقَلَبَةٌ عن لام الفعل لَأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَلَيْسَتْ أَيْضًا لِلإلْحَاقِ؛ لَعَدَمِ (فُعَالِلٍ)، وَكَ أَلْفِ "قَبَعَثَرَى"؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِهَا (5) أصل سداسي حتى نلحقه بذلك بزيادة الألف، وليست للتأنيث أيضاً؛ لِأَنَّهُ مَنصَرَفٌ وَقَابِلٌ لِلتَّاءِ، يُقَالُ: "حُبَارَى وَحُبَارَاةٌ"، وَ "قَبَعَثَرَى وَقَبَعَثَرَاةٌ" وَهِيَ (6) لِلتَّوَسُّعِ فَقَطْ؛ وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الإثْبَاتَ يَسْتَلْزِمُ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ، وَالْحَذْفَ خِلافَ الْأَصْلِ وَأَدَّى إِلَى اللَّبْسِ سَيِّمًا حَالَةَ الإِضَافَةِ.

وقلبها (واوًا) يضاعف الثقل، ثقل الواو وثقل المقصور المجاوز (7) من الثلاثي، فعلى الكل ثقلُ

(ياء)، يُقَالُ: "أَعْشِيَانِ"، فِي تَنْثِيَةِ "أَعَشَى" وَهُوَ الَّذِي لَا يَبْصُرُ بِاللَّيْلِ وَيَبْصُرُ بِالنَّهَارِ (9)*

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) في (هـ): تجاوز.

(3) [كان] ساقط من: (أ).

(4) في (د، و): منقلب.

(5) في (ط، هـ، و): لنا.

(6) في (ب، هـ): فهي.

(7) في (د، هـ، و): المتجاوز.

(8) ينظر: لسان العرب، مادة: (ع. ش. و).

• [يبصر بالنيهار] ساقط من: (ط).

وأصله⁽¹⁾: "أَعَشَوُ" قلبت الواو ياء، ثم الياء ألفا.

و"مصطفيان" في تثنية "مصطفى" ، أصله: "مُصْطَفَوُ"، قلبت الواو ياء ثم الياء ألفا اسم مفعول من الافعال، والطاء منقلبة عن التاء⁽²⁾.

و"حُبْلَيَانِ"، في تثنية "حُبْلَى"، وهي الحامل، ألفه للتأنيث⁽³⁾.

و"حُبَارِيَانِ"، في تثنية "حُبَارَى"، ألفه للتوسع، وهو طائر يشبه البط⁽⁴⁾.

قال: "وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ الْمَمْدُودِ أَلْفُ التَّأْنِيثِ، نَحْو: حَمْرَاءُ قَلْت: حَمْرَاوَانِ" ⁽⁵⁾.

أقول: لما بحث عن تثنية المقصور، شرع أن يتكلم في تثنية الممدود.

فقال: وإن كان آخر المدود ألف التأنيث، أي: الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث، كهمزة "حَمْرَاءُ" فإنها في الأصل ألف وعلامة⁽⁶⁾ للتأنيث، والأولى زائدة للتوسع قلبت همزة؛ للالتقاء الساكنين، ولم يجعلوها أصلاً؛ لأنَّ كون الألف علامة للتأنيث مقطوع به⁽⁷⁾ في: "باب حبلى"، بخلاف الهمزة، فإنها لم نجد لها علامة له في غير "باب حمراء".

فإذا ترددنا في أنها منقلبة عن ألف التأنيث، أم هي ألف⁽⁸⁾ التأنيث بالأصالة، فالحمل على ما

(1) في (و) : فأصله.

(2) ينظر: شرح المفصل 3:199؛ وشرح التصريح 2:506،507.

(3) ينظر: لسان العرب، مادة: (ح . ب . ل .) .

(4) ينظر: لسان العرب، مادة: (ح . ب . ر .) .

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه .) .

(6) [علامة] ساقط من: (ط .) .

(7) [به] ساقط من: (أ ، ب ، د ، ه ، و) .

(8) [ألف] ساقط من: (ب ، ط ، ه ، و) .

هو المتفق⁽¹⁾ عليه أولى؛ لأنَّ الباب لا يثبت بالاحتمال.

قلت⁽²⁾: "حَمْرَوَانِ" أي: قلبت همزة التأنيث عند التثنية (واوٍ)، قلت: "حَمْرَوَانِ" فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية، والمنقلبة عن الأصلية، ولم يعكس؛ لأنَّ التَّصْرَفَ بالزائد أولى؛ ولأنَّ إثباتها بحالها يستلزم توسط العلامة، والحذف اختلالها⁽³⁾، وكلَّهما خلاف الأصل.

وقلبها (ياء) ترك المناسبة بخلاف قلبها (واوًا)، فإنَّ "الهمزة" أقوى حروف الحلق، و"الواو" أقوى حروف العلة، وتقبَّل اجتماع الياءين في النَّصْب والجرّ⁽⁴⁾.

قال: "وتقول: كِسَاءٌ [وَقَرَأُ وَحِرْبَاءُ: كِسَاءَانِ وَقَرَأَانِ وَحِرْبَاءَانِ]"⁽⁵⁾.

أقول: يعني أنَّه إن⁽⁶⁾ كان آخر الممدود همزة أصلية، كهمزة "قُرَاءٍ" بمعنى: "عابد" مفرد⁽⁷⁾ / 64 -

ب/ ك "وُضَاءٌ"⁽⁸⁾، ويجوز أن يكون جمع "قَارِيٍّ"؛ لصحة تثنية الجمع بإرادة الجماعتين، كقوله⁽⁹⁾:

.....

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

(1) في (ب): متفق.

(2) في (أ): قال.

(3) في (ه): اخلالها.

(4) ينظر: شرح المفصل 201:3؛ وهمع الهوامع 148:1.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(6) في (أ): إذ.

(7) ينظر: لسان العرب، مادة: (ق . ر . أ).

(8) أي الحسن التنظيف، ينظر: لسان العرب، مادة: (و . ض . أ).

البيت من البحر: (الرجز)، ينسب لأبي النجم.

=

وتمامه: تَبَقَّلْتُ فِي زَمَنِ النَّبَلِ *** بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

أو منقلبة عن الأصليّة كهزمة "كِسَاءٍ"، أصله: "كِسَاوٌ"، وقلبت (الواو) همزة⁽¹⁾؛ لتطرفها بعد ألف زائدة، أو زائدة⁽²⁾ للإلحاق كهزمة "حِرْبَاءٍ"، فإنّها زائدة للإلحاق بـ "حِمْلَاقٍ"، وهو باطن الجفن⁽³⁾ و"الْحِرْبَاءُ" نُؤَيَّبَةٌ تدور مع الشَّمْسِ⁽⁴⁾، وتثبت عند التنثية؛ لأنّه الأصل⁽⁵⁾، ولا داعي للعدول عنه. يقال: (كِسَاءَانِ) و(حِرْبَاءَانِ)⁽⁶⁾ وجوّزوا القلب في الأخيرتين⁽⁷⁾ أيضاً، تشبيهاً بهزمة التأنيث في العروض وعدم الأصالة، وقالوا: (كِسَاوَانِ) و(حِرْبَاوَانِ)⁽⁸⁾.

= اللغة: تنقلت: رعت البقل، والبقل كل ما نبت في بزره لا جذور ثابتة له. مالك ونهشل: قبيلتان عربيتان كانتا متنازعتين.

وهو من شواهد: الأغاني 185:10؛ وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 1:73؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:338؛ والأشباه والنظائر 4:200 وخزانة الأدب 2:390.

الشاهد فيه قوله: " بين رماحي مالك ونهشل " حيث ثنى اسم الجمع (رماح).

- (1) [الواو همزة] ساقط من: (و).
- (2) [أو زائدة] ساقط من: (ه).
- (3) ينظر: لسان العرب، مادة: (ح . م . ل . ق).
- (4) ينظر: لسان العرب، مادة: (ح . ر . ب).
- (5) في (ب): أصل.
- (6) [حِرْبَاءَانِ] ساقط من: (ط).
- (7) في (أ، ه، و): الآخرين.
- (8) ينظر: شرح المفصل 3:201؛ وارتشاف الضرب 2:561؛ وأوضح المسالك 3:171؛ و همع الهوامع 1:148.

[الْجُمُوعُ]

قال: "الْمَجْمُوعُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: [مُصَحَّحٌ، وَهُوَ مَا لَحَقَتْ آخِرُهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا لِمَعْنَى الْجَمْعِ. وَتُونٌ مَفْتُوحَةٌ عِوَضًا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ، وَذَلِكَ فِي الْمُدَّكَرِ مُسْتَلْمُونَ وَ مُسْلِمِينَ وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَنْ يَعْلَمُ" (1).

أقول: وجه الانحصار هو أن بناء الواحد، إن كان محفوظاً في الجمع فمصحح، وإلا فمكسر والمصحح (2) إما مذكر أو مؤنث، والمذكر ما لحق آخره، أي (3) آخر مفرده و او مضموم ما قبلها حال الرفع، أو ياء مكسور ما قبلها حال النصب والجر؛ للدلالة على معنى الجمع، الذي هو ضم فردين فصاعداً إلى فرد مع المثلية في اللفظ، والمجانسة في المعنى، فلا يجمع الألفاظ المترادفة لانتفاء المثلية في اللفظ، ولا المشترك (4) باعتبار المعنى (5)*.

لا يقال: "ضارِبُونَ" والمراد: "الدَّاقُ والماشي والمبين"؛ لانتفاء (6) المجانسة في المعنى، بل يجب أن يراد جماعة الدَّاقِ والماشي والمبين، ولحقه أيضاً نون مفتوحة؛ لتكون (7) عوضاً عن الحركة والتنوين في المفرد.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) هو ما سلم فيه واحده من التغيير، ينظر: شرح المفصل 213:3.

(3) [آخره أي] ساقط من: (ط).

(4) في (د، ط): المشتركة.

(5) في (د، ط، هـ، و): المعاني.

• ينظر: المفصل 229؛ وشرح المفصل 213:3.

(6) في (أ): بانتفاء.

(7) في (هـ): ليكون.

أي المقصود الأصلي من لحوق⁽¹⁾ [ذلك، وإن جاز أن يكون له مدخل في الدلالة على معنى الجمع، ولكون المقصود⁽²⁾ الأصلي من لحوق⁽³⁾][⁽⁴⁾ ذلك، آخر / 65 - أ / لحوق النون عن قوله: بمعنى⁽⁵⁾ الجمع.

ثم إنَّ هذا الجمع يختصُّ⁽⁶⁾ بِمَنْ يَعْلَمُ في أسمائه وصفاته؛ لأنَّه أشرف الجموع باعتبار⁽⁷⁾ التذكير وسلامة بناء الواحد، ومنَّ يعلم أشرف من غيره فموجب المناسبة أن يختصَّ الأشرف بالأشرف.

فتقول: ما يجمع هذا الجمع، إن كان اسماً غير دالٍ على ذات مبهمه، باعتبار معنى معيّن فشرط صحة هذا الجمع منه أمور ثلاثة: العلميَّة، والعالميَّة، والتذكير.

فلا يقال: "رَجُلُونَ؛ لانتقاء العلميَّة، ولا "أَعْوَجُونَ" في جمع: "أَعْوَج" ، علم كُرَاع⁽⁸⁾ معيّن؛ لانتقاء العالميَّة، ولا "هِنْدُونَ"؛ لانتقاء التذكير⁽⁹⁾.

و(أَبُونَ) و(بُنُونَ) و(أَرْضُونَ) و(سِنُونَ) و(فُلُونَ)⁽¹⁰⁾ و(نُبُونَ)⁽¹¹⁾ شاذَّ⁽¹²⁾ خارجة عن القانون، لا

(1) في (ب، ط): لحوقه.

(2) في (د): مقصود.

(3) في (ط): لحوقه.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب).

(5) في (د، ط، ه): لمعنى

(6) في (و): مخصوص.

(7) [باعتبار] ساقط من: (و).

(8) الكُرَاع اسم يجمع الخيل، ينظر: لسان العرب، مادة: (ك . ر . ع).

(9) ينظر: شرح المفصل 3: 214.

(10) جمع "فُلَّة" وهي عودان يلعب بهما الصبيان، ينظر: لسان العرب، مادة: (ق . ل . ي).

(11) جمع "نُبَّة" وهي العُصْبَة من الفرسان، ينظر: لسان العرب، مادة: (ت . ب . ي).

(12) [شاذ] ساقط من: (ب، د، ط، ه، و).

يبطل بها قاعدة الاشتراط، وإن كل⁽¹⁾ كان صفة دالة على ذات مبهمة باعتبار معنى معين، فشرط صحة هذا الجمع منه أمران: العالمية والتذكير⁽²⁾.

أمّا العلميّة فتضاد الوصفيّة لتنافي مقتضييهما؛ لأنّ علميّة "ضاربٍ"، يقتضي اختصاص إطلاقه على المسمّى به، [وكونه صفة يقتضي صحة إطلاقه]⁽³⁾ على كلّ من قام به "الضربُ"، وأحد المتنافيين لا يكون شرطاً لحكم الآخر، فلا يقال: "أفراسٌ كميئون؛ لانتقاء العالمية، ولا "ضاربتون؛ لانتقاء التذكير.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾⁽⁴⁾؛ فلأنّ الكواكب⁽⁵⁾ لاتصافها بالسجود، الذي هو من صفات العقلاء نزلت⁽⁶⁾ منزلتهم، فأخذت حكمهم وجمعت هذا⁽⁷⁾ الجمع⁽⁸⁾.

قال: "أَوْ أَلْفٌ وَتَاءٌ فِي الْمُؤَنَّثِ.] وَتَكُونُ مَضْمُومَةً فِي الرَّفْعِ، وَمَكْسُورَةً فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ د مُسَلِّمَاتٍ وَهِنْدَاتٍ "[⁽⁹⁾. انتهى

(1) [كل] زيادة في : (ط).

(2) ينظر: شرح المفصل 3:215؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:90؛ وارتشاف الضرب 2:577؛ وجمع الهوامع 1:156، 157.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(4) سورة يوسف، من الآية 4.

(5) في (ب): الكوكب.

(6) في (أ): أنزلت.

(7) في (ط): بهذا.

(8) ينظر: شرح المفصل 3:219؛ وارتشاف الضرب 2:575.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، ه).

أقول: أي المصحح من المؤنث، جَمَعُ لِحَقِ آخِرِ مَفْرِدِهِ أَلْفٌ وَتَاءٌ لِمَعْنَى الْجَمْعِ / 65 - ب /
أضمر هذا القيد ولم يذكره صريحاً بقريته ذكره في السابق، وإلاّ ورد على طرد التعريف، مثل:
"عَرَاقَاتٍ"، بزيادة ألف وتاء⁽¹⁾ مفرداً، يقال: " اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتَهُمْ" بفتح التاء، بمعنى: قطع أصلهم
وعرقهم.⁽²⁾

وأما قولهم: "اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتِيَهُمْ" بكسر التاء⁽³⁾، فهي فيه جمع، كـ "مُسْلِمَاتٍ"، اللهمّ إلاّ أن
يتكلف.

ويقال: المراد بالتاء في التعريف، تاء لا تتقلب هاء في الوقف، فحينئذ لا يبطل طرد⁽⁴⁾
التعريف⁽⁵⁾ بمثل "عَرَاقَاتٍ" مفرداً؛ لأنّ تائه تتقلب هاء في الوقف.

ويقال: "عَرَاقَاهُ" بالهاء، بخلاف "عَرَاقَاتٍ" جمعاً⁽⁶⁾، يقال فيه عند الوقف "عَرَاقَاتٍ" بالتاء الساكنة،
وتكون تلك التاء مضمومة في الرفع ومكسورة في النصب والجرّ.

أي: يحمل نصبه على جزئه؛ ليكون الفرع وهو جمع المؤنث السالم على وتيرة الأصل، الذي هو
جمع المذكر السالم، في حمل النَّصْبِ عَلَى الْجَرِّ، فالأولى أن يقول: وتكون مكسورة في الجرّ

(1) في (د، ط، هـ): التاء.

(2) وهكذا جاء في كتاب العين عن الخليل، بفتح التاء، ينظر: كتاب العين، مادة: (ع . ر . ق).

(3) فمن فتح جعله مفرداً، وكانت الألف فيه للإلحاق، والوقف عليها بالهاء، ومن كسّر جعله جمعاً، وكانت الألف هي المصاحبة لتاء الجمع المؤنث،
ينظر: المفصل 450.

(4) في (ط): الطرد.

(5) [التعريف] ساقط من: (ط).

(6) [جمعاً] ساقط من: (ط).

والنَّصْبُ بِتَقْدِيمِ الْجَرِّ فَتَأْمَلُ⁽¹⁾ *.

قال: " وَمُكَسَّرٌ⁽²⁾ وَهُوَ مَا يَتَكَسَّرُ فِيهِ إِبْنَاءُ الْوَاحِدِ كَرِجَالٍ، وَأَفْرَاسٍ " ⁽³⁾.

أقول: بعدما فرغ عن بيان المصحح بقسميه، أراد أن يبيِّن المكسَّر، فقال: وهو ما يتكسَّر فيه بناء الواحد، أي جمع⁽⁴⁾ يتغيَّر فيه صيغة الواحد تحقيقاً، كـ "رِجَالٌ" من ذوي العلم، و "أَفْرَاسٍ" من غيرهم⁽⁵⁾، تغيَّر (فَعَلٌ) بفتح الفاء وضم العين في الأول، إلى⁽⁶⁾ (فِعَالٍ) بكسر الفاء وفتح العين، و(فَعَلٌ) بفتح العين في الثاني إلى (أَفْعَالٍ)، أو تقديرًا واعتبارًا كـ "هَجَانٍ" و "فُلُكٍ" في جمع: "هَجَانٍ" و "فُلُكٍ".

يقال⁽⁷⁾: "تَأَقَّةٌ هِجَانٌ"، أي: بيضاء، و "تَوَقُّقٌ هِجَانٌ": أي بيض، و "فُلُكٌ مَشْحُونٌ"، أي: مملوءٌ و"فُلُكٌ الْمَشْحُونَاتِ"، / 66 - أ / فكسرة "هَجَانٍ" المفرد، وألفه غير عارضين ككسرة "حِمَارٌ" وألفه وهما في "هَجَانٍ" الجمع يعتبران عارضين، ككسرة "رِجَالٌ" وألفه، كأنَّه جمع "هَجَانٍ".

وكذا ضم الفاء وسكون العين في "فُلُكٍ" المفرد، غير عارضين كضم "قُرْبٍ" وسكونه، وفي "فُلُكٍ"

(1) في هامش (ب، و): أي ليكون التقديم مشعرًا بأصلته، ولعلَّ وجه الأمر بالتأمل أن المصنَّف - رحمه الله - لم ينظر في قوله: ومكسورة في

النصب والجرِّ، إلَّا في أنَّ الحمل من أيِّ جانب من جانب النصب، أم من جانب الجرِّ وإلَّا فلا فائدة في قوله الآتي: والمذكر والمؤنث من المصحح يسوي.. فهو هنا لمجرد التسوية وفي الآتي لبيان أنَّ الحمل من جانب النصب دون الجرِّ فلا ترك للأولوية بتقديم النصب على الجرِّ، وأفاد القول الآتي فائدة أنَّ الحمل من جانب النصب دون الجرِّ.

• ينظر: شرح المفصل 3:223؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:512،513.

(2) هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظاً أو تقديرًا، ينظر: شرح الأشموني 2:669.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(4) [جميع] زيادة في: (ب).

(5) في (ط): غير ذوي العلم.

(6) في (ط): على.

(7) في (أ، ب، د): يقول.

الجمع، يعتبران عارضين كضمّ "أُسْدٍ"، وسكونه جمع "أَسَدٍ"⁽¹⁾، كأته جمع "فَلَّكٍ" بفتحيتين⁽²⁾.

قال⁽³⁾: "وَيَعْمُ ذَوِي الْعِلْمِ وَغَيْرُهُمْ"⁽⁴⁾.

أقول⁽⁵⁾: لما فرغ عن⁽⁶⁾ بيان⁽⁷⁾ ماهيته، أراد أن يبيّن حكمه، فقال: "ويعمُّ ذوي العلم وغيرهم"، كـ "رِجَالٍ" و"أَفْرَاسٍ"؛ وذلك لأنَّ اختصاص الجمع بالواو والنون⁽⁸⁾ بمن يعلم لشرف السّلامة وشرف التذكير، ولا وجود فيه للشرف الأول قطعاً، والشرف الثاني قد يكون فيه وقد لا يكون، فلا وجه لاختصاصه بمن يعلم، بل ينبغي أن يعمه وغيره⁽⁹⁾.

قال: "وَالْمُدَّكَّرُ وَالْمُوْتُّ مِنَ الْمُصَحِّحِ [يُسَوِّي فِيهِمَا بَيْنَ لَفْظِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ]، تقول: رَأَيْتُ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ"⁽¹⁰⁾[⁽¹¹⁾].

أقول: أي: يحمل نصبهما على جرهما.

فإن قيل: هذا لا طائل تحته؛ لأنَّ التسوية بينهما في الجمع بالواو والنون قد علمت في أول

(1) [جمع: أسد] ساقط من: (ط).

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3:367؛ وأوضح المسالك 3:178، 179؛ وشرح الأسموني 2:670، 671.

(3) في (ط): فقال.

(4) [وغيرهم] ساقط من: (ه).

(5) [أقول] ساقط من: (ط، ه).

(6) في (ط): من.

(7) [بيان] ساقط من: (ط).

(8) [والنون] ساقط من: (ط).

(9) ينظر: شرح المفصل 3:219.

(10) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(11) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

الرّسالة⁽¹⁾، وفي الجمع بالألف والتاء قبيل هذا البحث⁽²⁾.

قلنا يمكن أن يقال: قصده فيما سبق إلى مجرد التّسوية بين النصب والجرّ، بدون⁽³⁾ أن يشير إلى [أنّ نصبها محمول على جرّها، وإلى⁽⁴⁾ أنّ الحمل، من أي جانب من جانب النصب، أم من⁽⁵⁾ جانب الجرّ، وأمّا هنا فغرضه أن يشير إلى أنّ نصبهما محمول على جرّهما، أو إلى أنّ الحمل من جانب النّصب دون الجرّ، والذي يدل عليه قوله هنا⁽⁶⁾: بين لفظيّ الجرّ والنّصب، بتقديم ذكر الجر⁽⁷⁾.

وقوله⁽⁸⁾ هناك: (ومكسورة في النصب والجرّ)، بتقديم / 66 - ب/ النصب، وكذا يمكن أن يقال: قصده إلى هنا إلى ضبط التّسوية في الموضوعين⁽⁹⁾؛ لأنّ التّسوية في جمع المذكر قد علّمت في صدر الرسالة⁽¹⁰⁾ وفي جمع المؤنث، قبيل⁽¹¹⁾ هذا البحث.

وأنّ يقال: قصده هنا ليس إلى بيان التّسوية؛ لأنّها قد علمت في السابق بل⁽¹²⁾ إلى التمثيل.

(1) ينظر: 76، 75.

(2) وهو بحث البذل.

(3) في (أ): دون.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، هـ).

(5) في (أ): أو.

(6) في (ب): ههنا.

(7) ينظر: شرح المفصل 3: 220.

(8) في (ب): قال.

(9) وهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

(10) ينظر: 286.

(11) في (ب): قيل.

(12) [بل] ساقط من: (أ، ب).

فقال: والمذكر والمؤنث من المصحح يستوي⁽¹⁾ فيهما، أي⁽²⁾ ليكون هذا تمهيد مقدمة للتمثيل من أمثلة الاستواء، إذا لم يمثل المصنّف للاستواء في جمع المؤنث السالم في السابق أصلاً، ومثّل له في جمع المذكر السالم في الصدر، في بحث الإعراب والتمثيل هنا بدون تقديم هذا القول⁽³⁾ لا يروّج عند من له أدنى ذوق وإدراك، وأمّا تأخير التمثيل عن بيان المكسر؛ فلئلا يتباعد المتقابلان⁽⁴⁾.

قال: ” وَالْجَمْعُ الْمَصْحَحُ مُذَكَّرُهُ وَمُؤَنَّثُهُ لِلْقَلَّةِ، [وَمَا كَانَ مِنَ الْمُكْسَرِّ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، وَأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ، وَفَعْلَةٍ، فَهُوَ جَمْعٌ قَلَّةٍ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ جَمْعٌ كَثْرَةٌ]“⁽⁵⁾. انتهى

أقول: بعدما قسم المصنّف⁽⁶⁾ مطلق⁽⁷⁾ الجمع إلى المصحح والمكسر، أراد أن يقسمه⁽⁸⁾ قسمة ثانية إلى: جمع القلة والكثرة⁽⁹⁾، فقال: والجمع المصحح مذكّره ومؤنثه للقلة، أي: يطلق على العشرة وعلى ما دونها إلى الثلاثة بلا⁽¹⁰⁾ قرينة العدد⁽¹¹⁾.

(1) في (د، ط، و): يسوي.

(2) [أي] ساقط من: (ب، د، و).

(3) وهو قوله: المذكر والمؤنث من المصحح.

(4) في (ب): المتقابل.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(6) [المصنّف] ساقط من: (أ، ب، د، ه، و).

(7) [مطلق] ساقط من: (أ).

(8) في (ط): قسم.

(9) قال الأشموني: اعلم أنّ جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثرة، فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، ويستعمل كلُّ منهما موضع الآخر مجازاً، ينظر: شرح الأشموني 2:670.

(10) في (د، ط): ثلاثة بدون.

(11) [العدد] ساقط من: (و).

ويقال: "جَاءَ الزَّيْدُونَ"، و "جَاءَتِ الزَّيْنَبَاتِ" بدون⁽¹⁾ ذكر العدد، إذا كان المراد ثلاثة فصاعداً إلى العشرة⁽²⁾.

ولا يرد "عِنْدِي ثَلَاثَةٌ مُسْلِمِينَ"؛ لأنَّ "المُسْلِمِينَ" ذكر لبيان العدد؛ لا أنَّ العدد ذكر لبيانه؛ أو لأنَّ المراد نفي الوجوب لا نفي الجواز، ويطلق على ما فوق العشرة بقرينة⁽³⁾ العدد، يقال: "جَاءَ الزَّيْدُونَ العِشْرُونَ أَوْ الأَحَدَ عَشَرَ"، وكذا ما كان من المكسَّر على وزن⁽⁴⁾ (أَفْعَلٍ) كـ "أَفْلَسَ"، و(أَفْعَالٍ) كـ "أَفْرَاسٍ" و(أَفْعَلَةٍ) كـ "أَرْغَفَةٍ" و(فِعْلَةٍ) كـ"غَلْمَةٍ" جمع قَلَّة يطلق على الثلاثة إلى العشرة⁽⁵⁾ بلا قرينة العدد⁽⁶⁾ وعلى / 67 - أ / ما فوقها مع قرينة، فيقال: "عِنْدِي أَفْلَسٌ" للثلاثة فصاعداً إلى عشرة بلا قرينة و أَفْلَسَ أَحَدًا عَشَرَ أَوْ عَشْرُونَ ، وما عدا ذلك جمع كثرة، أي: الجمع الذي غاير المصحح، والأوزان الأربعة من المكسَّر من قبيل الإِطْلَاق، لفظ ذلك على الاثنتين كما في قوله تعالى: ﴿عَوَانُ بَيْتِكَ ذَٰلِكَ﴾⁽⁷⁾ أي: بين الفارض والبكر. وفي قول الشاعر⁽⁸⁾:

.....

وَكَيْلًا ذَٰلِكَ وَجَهٌ وَقَبْلُ

(1) في (أ): بلا.

(2) في (د، ط، هـ، و): عشرة.

(3) في (أ، ب): على قرينة.

(4) [وزن] ساقط من: (أ، هـ).

(5) في (أ، ب، د): العشرة إلى الثلاثة.

(6) [العدد] ساقط من: (أ، ب، ط، هـ).

(7) سورة البقرة، من الآية 67.

(8) البيت من البحر: (الرمل)، وهو لعبد الله بن الزبيري، منكر في ديوانه 41.

=

وتمامه: إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدَى *** وَكَيْلًا ذَٰلِكَ وَجَهٌ وَقَبْلُ

أي: كلا الخير والشرّ، جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة بلا⁽¹⁾ قرينة؛ لمناسبة الكثرة الكثرة وعلى العشرة⁽²⁾ ما دونها مع قرينة. يقال⁽³⁾: "عِنْدِي رِجَالٌ"، إذا كان المراد ما فوق العشرة، و "عِنْدِي رِجَالٌ عَشْرَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ".

قال بعض المحققين: الفرق بينهما⁽⁴⁾ باعتبار ذكر القرينة، وباعتبار الإخلاء عنها، إنّما هو فيها فوق العشرة، وأمّا فيها وفيما دونها فلا فرق، إذ الإخلاء عنها فيهما⁽⁵⁾، أي⁽⁶⁾: في كلّ منهما جائزٌ مستندًا بأنّه، لو قال له: "عليّ دَارِهِمْ" بلا قرينة، لزمه الثلاثة بإقراره مع كون "دَارِهِمْ" جمع كثرة بلا قرينة⁽⁷⁾.

قال: "وَمَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مِنْ فَعْلَةٍ صَحِيحَةُ الْعَيْنِ، فَالاسْمُ مِنْهُ مُتَحَرِّكُ الْعَيْنِ، نَحْوُ: تَمَرَاتٍ"⁽⁸⁾.

أقول⁽⁹⁾: كان عليه أن يذكر هذا قبل تقسيم الجمع إلى القلة والكثرة؛ لأنّه حكم يتعلّق بالتقسيم

= اللغة: المدى: النهاية. القبل: الطريق الواضح. الوجه: الجهة.

وهو من شواهد: شرح المفصل 2:154؛ والمقرب 1:211؛ ومغني اللبيب 1:221؛ وشرح ابن عقيل 2:60؛ وشرح التصريح 1:707؛ وهمع الهوامع 4:283.

الشاهد فيه: "كلا ذلك"، حيث أضاف "كلا" إلى "ذلك"، وهو مفرد لفظاً ومثنى معنى؛ وذلك لأنه يعود على "الخير" و "الشر".

(1) في (ط): بدون

(2) [العشرة] ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و)

(3) في (أ): قال.

(4) أي جمع القلة والكثرة.

(5) في (د، ط، و): فيها وفيه.

(6) [أي] ساقط من: (ب).

(7) ينظر: شرح المفصل 3:225،224؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:515.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، هـ، و).

(9) [أقول] ساقط من: (هـ).

الأول؛ لأنَّه من عوارض جمع المؤنث السالم. وأمَّا تأخيره عن المكسَّر؛ فلأنَّه يتحرك ساكنه فيصير⁽¹⁾ كأنَّه مكسَّر، فأخَّره عنه رمزًا إلى هذا.

والمعنى: والاسم⁽²⁾ الذي يجمع بالألف والتاء من "فَعَلَّة"⁽³⁾ بفتح الفاء وسكون⁽⁴⁾ العين، صحيحة العين أي غير معتلة⁽⁵⁾ العين ولا مضاعفها، فالاسم أي: ما لا يدلُّ على ذاتٍ مبهمه باعتبار معنى معيَّن، سواء كان اسم عين كـ "تَمَرَةٍ" أو اسم معنى / 67 - ب / كـ "ضَرَبَةٍ".

(فما) عبارة عن اسم مقابل للفعل والحرف والاسم في قوله: "فالاسم منه"، مقابلٌ للصفة، فلا يلزم انقسام الشيء إلى نفسه منه، أي: ممَّا جمع⁽⁶⁾ بالألف والتاء متحرك العين، أي: يتحرك عينه بالفتح وجوبًا، أمَّا التحرك فللفرق بين الاسم والصفة، ولم يعكس لنقل الصفة وخفَّة الاسم، وأمَّا الفتح فلخفته⁽⁷⁾. وأمَّا قوله⁽⁸⁾:

.....

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

(1) في (ط): بتحريك الساكن يصير .

(2) في (ب): فالاسم .

(3) في (هـ): فعل .

(4) في (ط): معتل .

(5) في (هـ): سكونه .

(6) في (ب): يجمع .

(7) ينظر: شرح المفصل 3:256،255؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:513؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:126؛ وهمع الهوامع 1:158.

(8) البيت من البحر: (الرجز)، بلا نسبة.

وتمامه: عَلَّ صُرُوفَ الذَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا *** تُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

=

اللغة: الزفر والزفير: وهو أول صوت الحمار.

بسكون الفاء في جمع "زَفْرَةٍ"، كـ "ضَرْبَةٍ" فشاذًا، تقبله لتعذر انكساره الوزن⁽¹⁾.

قوله: "صحيحة العين"، إشارة منه إلى أن معتلّ الفاء كـ "وَعْدَةٍ"، ومعتلّ اللام كـ "رَمِيَةٍ" و"عَزْوَةٍ" كصحيح الفاء واللام في هذا الحكم بلا فرق يقال: "وَعَدَاتٍ" و"رَمِيَّاتٍ" بفتح الدال والياء قال الشاعر⁽²⁾:

بِاللّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا

[لِيَلَايَ مِنْكُنَّ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ]⁽³⁾

بفتح الباء⁽⁴⁾.

هذا وإن ما يجمع بالألف والتاء، من (فَعْلَةٌ) و (فُعْلَةٌ) بكسر الفاء وضمها، مع سكون العين وضمها⁽⁵⁾ فالاسم منه يتحرك عينه بالفتح، نحو: "كَسْرَاتٍ" و "عُرْفَاتٍ" في جمع "كِسْرَةٍ"، و "عُرْفَةٍ"، ويجوز "كِسْرَاتٍ" بكسرتين، و"عُرْفَاتٍ" بضميتين للتباع، وبعضهم⁽⁶⁾ يجوز الإسكان أيضًا؛ لتقل

= وهو من شواهد: شرح المفصل 3:257؛ شرح شافية ابن الحاجب 4:128؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:404؛ ولسان العرب، مادة (ز. ف. ر.) ومغني اللبيب 1:174؛ وشرح الأشموني 3:668.

الشاهد فيه: "زفراتها"، حيث سكن الثاني منها وهي "الفاء"، والتسكين هنا للضرورة الشعرية.

(1) ينظر: شرح المفصل 3:257؛ وشرح الأشموني 3:667، 668.

(2) البيت من البحر: (البيسط)، ينسب لذي الرّمة، وللعرجي، ولكامل النّقفي.

اللغة: ظَبِيَّاتٍ بفتح الباء الموحدة جمع "ظَبِيَّة" بسكونها. القاع: مستوى من الأرض

وهو من شواهد: الإنصاف 2:49؛ وأوضح المسالك 3:174؛ وشرح التصريح 2:515؛ وشرح الأشموني 1:87؛ وخرزانه الأدب 1:97.

الشاهد فيه "الظبيات" حيث فتح العين وهي "الباء" تبعا لفتحة الفاء التي هي "الطاء".

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، د، هـ، و).

(4) [بفتح الباء] ساقط من: (ط).

(5) في (د، ط، و): وصحتها.

(6) ومنهم ابن الحاجب، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:515.

الضمة والكسرة، والمصنّف - قدّس سرّه⁽¹⁾ - خصص بالذكر ما تعيّن فتحه، ولم يذكر حكم هذين
البابين لعدم تعيّن الفتح فيهما⁽²⁾.

قال: "وَالصَّفَةُ مُبْقَاةُ الْعَيْنِ [عَلَى سُكُونِهَا نَحْوُ: ضَخْمَاتٍ]"⁽³⁾.

أقول: أراد بالصفة ما يدل على ذاتٍ مبهمة باعتبار معنى معيّن، كـ "ضخمة"⁽⁴⁾ بمعنى شيء له
الضخامة، وهي أي الصفة تبقى عينها على السكون، إذا جمعت بالألف والتاء؛ لأنّ البقاء أصل
ولا داعي للعدول عنه، سواء كانت / 68 - أ / صحيحة العين أو لم تكن، وسواء كانت مفتوحة
الفاء كـ "ضخمة"، أو مكسورة كـ "صفرة"، أو مضمومة كـ "حلوّة".

يقال: نساء ضخّماتٌ وبُيوتٌ صفراتٌ أي: خاليات عن الخيرات ونساء حُلواتٌ بالسكون في
الكلّ.

قال: "وَأَمَّا مُعْتَلِّهَا فَعَلَى السُّكُونِ كـ بَيْضَاتٍ وَجَوَزَاتٍ"⁽⁵⁾.

أقول⁽⁶⁾: أراد بمعتل العين ما يشمل المضاعف أيضاً كشدة، إلّا أنّ الخلق أنّ يمثل منه أيضاً
و أراد به ما يكون عينه حرف علة، ولم يذكر المضاعف؛ لأنّ حاله يعلم منه لاشتراك عله البقاء

(1) [قدس سرّه] ساقط من: (ط).

(2) في (ط ، ه): فيهما.

• ينظر: أوضح المسالك 3:174، 175؛ وهمع الهوامع 1:72.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه ، و).

(4) أجاز أبو العباس الميرد أن يقال: في جمع "لجبة لجبات" بالسكون، (واللجبة: النعجة التي قلّ لبنها)، وأجاز قطرب فعلاّت في فعلة صفة كضخمة

قياساً على ما ليس صفة، ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب: كهلة وكهلات بالفتح، والسكون أشهر، ينظر: شرح التسهيل، لابن

مالك 1:115.

(5) [كبيضات وجوزات] ساقط من: (ه).

(6) [أقول] ساقط من: (ه).

بينهما مع قصد الاختصار، أمّا البقاء؛ فلأنّه لو قيل: "بَيَّضَاتٍ" و"جَوَزَاتٍ" و "شَدَدَاتٍ" ولم تقلب ولم تدغم لَنَقُلَّ مع انهدام القاعدة.

ولو قيل: "بَاضَاتٍ" و "جَازَاتٍ"، بالقلب والإجراء على القانون لزم زيادة التغيّر، فيجب أن يبقى كل منهما على سكونه، ويقال: "بَيَّضَاتٍ"، و "جَوَزَاتٍ"، و"شَدَاتٍ"، بالسكون هرباً عن المحذور وبنو تميم⁽¹⁾ يحرك معتلّ العين ويقول: "بَيَّضَاتٍ"، و"جَوَزَاتٍ" بالتحريك بناءً على عروضها⁽²⁾.

قال قائلهم⁽³⁾:

أخو بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ

.....

قال: "وَفَوَاعِلُ يُجْمَعُ عَلَيْهِ فَاعِلٌ [اسمًا نَحْوُ: كَوَاهِلُ وَصِفَةٌ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ نَحْوُ: حَوَائِضُ وَطَوَالِقُ]"⁽⁴⁾.

أقول⁽⁵⁾: أي (فَاعِلٌ) الاسم يجمع على: (فَوَاعِلُ)، بدون شرط شيء، نحو: "كواهل" في جمع:

(1) في هامش (ب) : فإنّ المتعارف في جميع كتب النحو، أنّ هذيل التي تحرك معتل العين وليس بنو تميم كما ذكر الشارح.

(2) ينظر: التخمير 2:346،345؛ وشرح المفصل 260،259؛ وارتشاف الضرب 2:592؛ وهمع الهوامع 1:73،72.

(3) البيت من البحر: (الطويل)، ينسب لأحد الهذليين.

وتمامه: أَخُو بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * * * زَفِيْقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِيْنَ سَبُوْحٌ

اللغة: بيضات: جمع بيضة. رائح: عائد في العشي. متأوب: عائد في الليل. مسح المنكبين: تحريك اليدين. السبوح: الحسن الجري.

وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب 2:304؛ والتخمير 2:346؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:116؛ وشرح التصريح 2:517؛ وشرح الأشموني

3:668؛ وهمع الهوامع 1:73؛ وخرزانة الأدب 8:102.

الشاهد فيه: "بيضات"، حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع "فَعْلَةٌ" صحيحا كان أو معتلا، والقياس التوسيع في المعتلّ.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(5) [أقول] ساقط من: (د).

"كاهل"، وهو ما بين الكتفين⁽¹⁾، و(فَاعِلٌ) الصفة يجمع أيضًا على: (فواعل)، بشرط أن يكون بمعنى: (فَاعِلَةٌ)، نحو: "حَوَائِضٌ" و"طَوَائِقٌ" في جمع: "حَائِضٌ"، و"طَائِقٌ"⁽²⁾، وهما بمعنى حائضة وطارقة⁽³⁾؛ لاختصاص الحيض والطلاق بالمرأة، ومأخذ⁽⁴⁾ الاشتراط تتبّع كلامهم.

قالوا⁽⁵⁾: إذا قصدوا حدوث هذين الوصفين في الموصوف بهما، يقولون: "حائضة الآن أو غدا"⁽⁶⁾ وطارقة الآن أو غدًا"، كما يقولون: "حَاضَتْ هِنْدٌ وَتَحِيضُ هِنْدٌ"، ويجمعون / 68 - ب / بالألف والتاء ويقولون: "حَائِضَاتٌ" و"طَائِقَاتٌ" وإذا قصد استمرارهما في الموصوف بها، يقولون: "هِنْدٌ حَائِضٌ" بإخلائه عن التاء التي هي علامة الحدوث والتجدد ويجمعونه⁽⁷⁾ على "حَوَائِضٍ"، ولا يجمعونه⁽⁸⁾ بالألف والتاء لخلوّ المفرد عن التاء، وليحصل الفرق بين الجمعين بحسب الاعتبارين⁽⁹⁾.

قال النَّحَاة الكوفية: إنَّما قالوا: "حَائِضٌ" و"طَائِقٌ" بدون التاء؛ لعدم الاحتياج إليها، إذ هي للفرق بين المذكر والمؤنث⁽¹⁰⁾ في الوصف المشترك، والحيض والطلاق مما يختص بالمؤنث، ويبطل

(1) ينظر: لسان العرب، مادة: (ك. ه. ل.).

(2) في (د): طالق وحائض.

(3) في (أ): طارقة وحائضة.

(4) في (أ): يأخذ.

(5) في (ه): قال.

(6) [أو غدا] ساقط من: (أ).

(7) في (أ): يجمعون.

(8) في (أ): يجمعون.

(9) ينظر: شرح المفصل 3:295؛ وارتشاف الضرب 2:586؛ وهمع الهوامع 1:69.

(10) في (أ): المؤنث والمذكر.

قولهم⁽¹⁾: "جملٌ ضامرٌ" و "ناقةٌ ضامرٌ" و "رجلٌ عاشقٌ" و "امرأةٌ عاشقٌ" بدون التاء، مع كون الضمور والعشق وصفًا مشتركًا⁽²⁾.

وقال سيبويه: قولهم: حائضٌ وطالقٌ بدون التاء بناء على اعتبار الموصوف شخصًا أو إنسانًا أي: شخص حائضٌ أو إنسان حائضٌ، وهو أيضًا مضَعَّفٌ⁽³⁾؛ بأنَّهم⁽⁴⁾ لا يقولون: للمرأة ضارب باعتبار الموصوف شخصًا أو إنسانًا، وبأنَّهم لا يقولون "حَاضٌ" بمعنى شخص حاضٍ أو إنسان حاضٍ⁽⁵⁾.

فالأوجه⁽⁶⁾ ما ذهب إليه الخليل⁽⁷⁾، من أن نحو⁽⁸⁾: "حَائِضٌ" و "ضَامِرٌ"، بدون التاء [بناء على اعتبار الموصوف شخصًا أو إنسانًا، أي: شخص حائضٌ أو إنسان حائضٌ]⁽⁹⁾، من قبيل الفاعل بمعنى ذي كذا، وليس باسم فاعل وليس بجارٍ على الفعل، والمعنى ذات حيض، وذات ضمور⁽¹⁰⁾.

كما يقال: "امرأةٌ تَامِرٌ"، بمعنى: ذات تمرٍ، وأمَّا "حَائِضَةٌ"، فهي اسم فاعلٍ وجارٍ على الفعل

(1) [قولهم] ساقط من: (أ، ب، هـ)

(2) ينظر: الإنصاف 2:269.

(3) في (أ): ضعيف.

(4) في (أ، هـ): لأنهم.

(5) ينظر: الكتاب 3:383.

(6) في (ب، ط): والأوجه.

(7) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أستاذ سيبويه والنظر بن شميل والأصمعي، له من الكتب: العروض، والعين، ومعاني الحروف، ت: 170هـ، ينظر: بغية الوعاة 1:557؛ وشذرات الذهب 2:321؛ والأعلام 2:314؛ ومعجم المؤلفين 1:678.

(8) [نحو] ساقط من: (د).

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(10) ينظر: الكتاب 3:383، 384.

بمعنى: ذات لها الحيض فلذا⁽¹⁾ دخله التاء⁽²⁾.

قال: "وَفَاعِلَةٌ اسْمًا أَوْ صِفَةً [نحو: كَوَائِبُ، وَضَوَارِبُ]"⁽³⁾.

أقول⁽⁴⁾: يجمع فاعلة أيضًا على فَوَاعِلَ، اسْمًا وصفة بدون شرط شيء، نحو: "كَوَائِبُ" / 69 - أ / في جمع "كَاثِبَةٌ"، وهي ما يقع عليه مقدّم السرج⁽⁵⁾ من الفرع⁽⁶⁾، من الاسم، و"ضَوَارِبُ" جمع "ضَارِبَةٌ" من الصِّفَةِ⁽⁷⁾.

قال: "وَقَدْ شَدَّ نَحْو: فَوَارِسَ".

أقول: هذا متعلق بقوله أو صفة، إذا كان بمعنى **فاعله**، والمعنى وقد خرج **عن** القانون المستتبط من تتبع كلامهم، نحو: "فَوَارِسَ" في جمع "فَارِسٍ"، فإنه فاعل الصِّفَةِ، وليس بمعنى فاعلة⁽⁸⁾، وقد جمع على (فواعل) مع انتفاء الشرط، وأراد بنحو: "فَوَارِسٍ"، "نَوَاكِسٍ" في جمع "تَاكِسٍ"⁽⁹⁾، في قوله⁽¹⁰⁾:
وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ

خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

(1) في (أ، ب): ولذا.

(2) ينظر: أوضح المسالك 186:3.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(4) [أقول] ساقط من: (د).

(5) ينظر: لسان العرب، مادة: (ك . ث . ب).

(6) في (ب): الفرس.

(7) ينظر: التخمير 2:362؛ وشرح المفصل 3:297.

(8) ينظر: شرح المفصل 3:300.

(9) [في جمع "تاكيس"] ساقط من: (د، ط).

(10) البيت من البحر: (الكامل)، وهو للفرزدق، مذكور في ديوانه 1:304.

[تَعْظِيمًا وَإِكْرَامًا لِيَزِيدَ]⁽¹⁾، و"هَوَالِكٌ" في مثلهم⁽²⁾: "هَالِكٌ فِي هَوَالِكٍ"⁽³⁾، والذي يمكن في توجيهه هؤلاء، أن يقال: إِنَّ "الْفَارِسَ" وكذا "الرَّكِبَ" و"الصَّاحِبَ"، لعدم جريه على الموصوف، لا يقال: "رَجُلٌ فَارِسٌ وَأَمْرَأَةٌ فَارِسَةٌ"، تنزل منزلة الاسم فجمع جمعه، وإنَّ "نَوَاكِسَ" في جمع "تَاكِسٍ" في الشعر؛ لتعذر⁽⁴⁾ انكسار الوزن، وأنَّ "هَوَالِكَ" مخصوص بالمثل، وله حكم لا يكون لغيره⁽⁵⁾.

قال: "وَيَجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ: أَكَالِبَ، [وَأَسَاوِرَ، وَأَنَاعِيمَ، وَرِجَالَاتٍ، وَجَمَالَاتٍ]"⁽⁶⁾.

أقول : ك "أَكَالِبَ"⁽⁷⁾، جمع: "أَكْلِبٍ" جمع: "كَلْبٌ"، و"أَسَاوِرُ"، جمع: "أَسْوَرَةٌ" جمع: "سَوَارٍ" و"أَنَاعِيمٌ" جمع: "أَنَعَامٌ" جمع: "تَعَمٌ"، وهو ما يرعى من الحيوان⁽⁸⁾.

اعلم أن أقل⁽⁹⁾ ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة؛ لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة

= اللغة: خُضِعَ: جمع خَضُوعٍ مبالغة خاضع، من الخضوع، وهو التواضع والخنوع. نواكس الأبصار: ينظرون في الأرض ورؤوسهم مطأطأة. وهو من شواهد: الكتاب 3:633؛ وشرح الرضي على الكافية 1:146؛ وشرح المفصل 3:301؛ ولسان العرب، مادة: (ن . ك . س)، و(خ . ض . ع)؛ وشرح التصريح 2:547؛ وخرزانه الأدب 1:204.

الشاهد فيه: جمعه "فاعل" المنكر العاقل على "فواعل"، وهذا واضح في قوله: "نواكس" وهذه جمع "ناكس".

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، هـ).

(2) في (ب): مثل قولهم.

(3) هذا مثل، وقد ورد في شرح المفصل 3:300؛ ولسان العرب، مادة: (ف . ر . س)؛ وخرزانه الأدب 1:205.

• وقال الشاعر (من الطويل): فأيقنت أنني نائر ابن مكرم *** غدائتني أو هالك في الهولك

(4) في (ط، هـ، و): بعذر.

(5) ينظر: التخمير 2:364؛ وشرح المفصل 3:301،300.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(7) [أقول: كأكالب] ساقط من: (ط، د).

(8) ينظر: لسان العرب، مادة: (ن . ع . م).

(9) [أقل] ساقط من: (ط).

مقادير، والواحد جمع وأقلّ الجمع ثلاثة، والثلاثة ثلاث مرّات تسعة، فأقلّ ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة، وأنّ جمع⁽¹⁾ القلّة يجمع كثيرًا؛ لأنّه لكونه للقلّة بمنزلة الواحد، وجمع الكثرة يجمع قليلاً، نحو: "حشاشين"، في جمع: "حشّان"، جمع: "حشّ"⁽²⁾، إلّا بالألف والتاء فإنّه كثير يكاد يعدّ قياساً، ولرمزه إلى ما ذكرنا / 69 - ب / مثل لجمع⁽³⁾ الجمع من المكسر من القلّة؛ لأنّ كلاً من: "أكلب" و"أسورة" و"أنعام"، جمع قلّة، ويجمع الجمع بالألف والتاء من الكثرة؛ لأنّ كلاً من: "رجال" و"جمال"، جمع كثرة⁽⁴⁾.

(1) [جمع] ساقط من: (د).

(2) وهو المخرج لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، ينظر: لسان العرب، مادة: (ح . ش . ش)

(3) في (أ ، هـ): يجمع.

(4) اعلم أنه ليس كلّ جمع يجمع، كما أنه ليس كلّ مصدر يجمع كـ "الأشغال" و"العقول" و"الحلوم" و"الألباب"، ينظر: الكتاب 3:619؛ وشرح

المفصلّ 3:327؛ وارتشاف الضرب 2:595،596.

[الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكْرَةُ]

قال: "المَعْرِفَةُ مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ، [وَهِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرِبٍ]"⁽¹⁾.

أقول⁽²⁾: أي عند الإطلاق⁽³⁾ سواء كان له وضع بإزاء شيء معين كـ (العَلَمِ)، أو لم يكن كسائر المعارف، فإنَّ (أَنَا) وإنَّ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ عند الإطلاق، لكن لا وضع له بإزاء شيء معين بل هو موضوع⁽⁴⁾ لمتكلم وحده أيًّا كان، اللهمَّ أَنْ يَتَقَبَّلَ⁽⁵⁾ ما قاله البعض من أنَّه بملاحظة المفهوم الكليِّ موضوع بإزاء معيّنات غير متناهية بوضعٍ واحدٍ⁽⁶⁾.

قال: " الْعَلَمُ، الْمُضْمَرُ، وَالْمُبْهَمُ"⁽⁷⁾.

أقول⁽⁸⁾: قدّم العَلَمَ لكونه معرفة بالنسبة إلى الوضع والاستعمال جميعًا، بخلاف سائر المعارف فإنّها وإنَّ كانت معرفة بحسب⁽⁹⁾ الاستعمال، لكنّها نكرة بحسب الوضع؛ لأنَّ (أَنَا) موضوع⁽¹⁰⁾ لمتكلم وحده أيًّا كان.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) [أقول] ساقط من (هـ، و).

(3) في (د): الانطلاق.

(4) في (أ): موضع.

(5) في (أ): يقبل.

(6) المعرفة الاسم الموضوع على أن يخص واحدًا من جنسه، وزعم ابن مالك أنه لا يمكن حدّ المعرفة، حيث قال: لأنَّ منها ما هو معرفة معنى نكرة

لفظًا، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 1:128؛ وارتشاف الضرب 2:907.

(7) [المبهم] ساقط من: (هـ، و).

(8) [أقول] ساقط من: (هـ، و).

(9) في (هـ): حسب.

(10) في (أ): موضع.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِمَلَاخِظَةِ الْمَفْهُومِ الْكَلْبِيِّ، لِمَعِينَاتٍ غَيْرِ مَتْنَاهِيَةِ بَوْضَعٍ⁽¹⁾ وَاحِدٍ، وَمَنْ قَدَّمَ الْمَضْمَرَ⁽²⁾ نَظْرًا إِلَى أَنْ (أَنَا) لَا شَرَاكَةَ فِيهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَهُوَ أَعْرَفُ⁽³⁾ الْأَقْسَامِ بِالنَّظَرِ إِلَى بَعْضِ أَقْسَامِهِ، وَأَثَرُ الْخِلَافِ يَظْهَرُ فِي أَمْرِ الْوَصْفِ⁽⁴⁾.

ثُمَّ قَدَّمَ الْمَضْمَرَ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ مِنَ الْبِوَاكِبِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ، وَاسْمَ الْإِشَارَةِ، لَا يَتَضَحَّانِ إِلَّا بِانْتِصَامِ الصَّلَةِ وَالصَّفَةِ، وَالْمَعْرَفِ بِاللَّامِ تَعْرِيفَهُ بِحَسَبِ الْعَهْدِ.

قَالَ: "وَهُوَ شَيْئَانِ اسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، وَالْمَوْصُولَاتِ".

أَقُولُ⁽⁵⁾: قَدَّمَ الْمَصْنُفُ⁽⁶⁾ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ؛ لَكُونِهَا أَعْرَفُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ؛ لِأَنَّ الْمَشَارَ إِلَى اللَّهِ بِهَا مُحْسُوسٌ مُشَاهَدٌ، وَلِذَا قَدْ يَنْفَكُ عَنِ الصَّفَةِ / 70 - أ / بِخِلَافِ الْمَوْصُولِ، فَإِنَّهُ لِعِرَاقَتِهِ فِي الْإِبْهَامِ لَا يَنْفَكُ عَنِ الصَّلَةِ، وَ(الَّتِي) وَ(الَّتِي) فِي قَوْلِهِمْ⁽⁷⁾: "بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي"، مِنْ الْأَسْمَاءِ الدَّاهِيَةِ أَوْ مَحْمُولٍ عَلَى حَذْفِ الصَّلَةِ تَنْبِيهًا عَلَى فِخَامَتِهَا، أَيْ: بَعْدَ الْخُطَّةِ الَّتِي مِنْ فِطَاعَةٍ، بَلَغَتْ شَأْنَهَا كَيْتَ وَكَيْتَ بِمَعْنَى: بَلَغَتْ فِي الْفِخَامَةِ مَبْلَغًا تَقَاصَرَتِ الْعِبَارَةُ عَنْهُ، وَالْمَحذُوفِ الْمَقْدَّرِ كَالْمَذْكُورِ⁽⁸⁾.

(1) فِي (أ): بِمَوْضَعٍ.

(2) كَابِنِ الْحَاجِبِ، يَنْظُرُ: الْإِبْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 1:445.

(3) فَقِيلَ: الْمَضْمَرَ أَعْرَفُ وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ، يَنْظُرُ: الْكِتَابُ 2:6؛ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ 3:349؛ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ 2:908.

(4) فِي هَامِشِ (د): أَيْ فَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي الْوَصْفِ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَعْرَفَ مِنَ الصَّفَةِ، أَوْ مَسَاوِيًا لَهَا، يَعْنِي إِنْ كَانَ الْعِلْمُ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ فَالْمُضَافُ إِلَى الْعِلْمِ يَوْصَفُ بِالْمُضَافِ إِلَى الْمَضْمَرَ وَلَا يَنْعَكْسُ، وَإِنْ كَانَ الْمَضْمَرَ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ فَالْمُضَافُ إِلَى الْمَضْمَرَ

يَوْصَفُ بِالْمُضَافِ؛ يَنْظُرُ: الْإِتِّصَافُ 2:228.

(5) [أَقُولُ] سَاقِطٌ مِنْ: (هـ، و).

(6) [الْمَصْنُفُ] سَاقِطٌ مِنْ: (ب، د، ط، هـ، و).

(7) [قَوْلِهِمْ] سَاقِطٌ مِنْ: (ب، هـ).

(8) يَنْظُرُ: التَّخْمِيرُ 2:379، 380؛ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ 3:348، 349.

قال: "والمُعَرَّفُ بِاللَّامِ".

أقول: سواء كان المراد به تعريف الفرد نحو: "أَسَاءَ رَجُلٌ فَضَرَبْتُ الرَّجُلَ"، أو تعريف الحقيقة من حيث هي هي، كقولهم: "أَهْلَكَ النَّاسَ الدَّيْنَارَ وَالدَّرَاهِمَ"، أي: ذلك الجنس، وهذان الجنسان من بين سائر الأجناس، أو تعريفها في ضمن فرد ما، نحو: "أَدْخَلَ السُّوقَ"، أي فرداً من الأفراد الحقيقية المعلومة، أو في ضمن⁽¹⁾ جميع الأفراد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي حُسْرٍ﴾⁽²⁾ أي: كلُّ فردٍ من أفراد الحقيقة المعلومة⁽³⁾.

قال: "والمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا إِضَافَةٌ حَقِيقِيَّةٌ"⁽⁴⁾.

أقول: أراد بالحقيقة المعنوية، قيّد المصنّف⁽⁵⁾ بذلك؛ لأنَّ الإضافة إلى أحد المذكورات لفظاً، لكونها في قوة الانفصال لا تفيد تعريفاً للمضاف⁽⁶⁾.

قال: "وَالنَّكَرَةُ مَا شَاعَ [فِي أُمَّتِهِ، نَحْوُ: جَاعَنِي رَجُلٌ، وَرَكِبْتُ فَرَسًا]"⁽⁷⁾.

أقول: أي اسمٌ انتشر في أفرادهِ عند الإطلاق، على سبيل البديل، فإنَّ "الجَاعَنِي" في: "جَاعَنِي رَجُلٌ" فرد واحد بلا شبهة، لكن لنكارتِهِ يستوعب جميع الآحاد على سبيل البديل⁽⁸⁾.

(1) [ضمن] ساقط من: (ط).

(2) سورة العصر، من الآية 1.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 278:1؛ وارتشاف الضرب 986:2.

(4) [إضافة حقيقية] ساقط من: (ه، و).

(5) [المصنّف] ساقط من: (ب، د، ط، ه، و).

(6) ينظر: التخمير 380:2؛ وشرح المفصل 351:3.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(8) الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه. وقال العكبري: أنكر النكرات شيء ثم متخير ثم جسم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان

ثم رجل، ينظر: الكليات، لابي البقاء العكبري 896؛ وشرح المفصل 351:3؛ وارتشاف الضرب 907:2.

[المذكَرُ والمُؤنَّثُ]

قال: ” المذكَرُ [والمُؤنَّثُ، المذكَرُ: مَا لَيْسَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَلَا أَلْفَةٌ“⁽¹⁾.

أقول: قدّمه مع دخول العدم في مدلوله، نظرًا إلى تجرده عن الزيادة، مع أنّ بحثهم عن الألفاظ ودخول العدم في المدلول.

قال⁽²⁾: ”المذكَرُ مَا لَيْسَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَلَا أَلْفَةٌ، والمُؤنَّثُ مَا فِيهِ إِحْدَاهُنَّ، كَ غُرْفَةٍ، وَحُبْلَى“

أقول: أي لا لفظاً ولا تقديراً، فإنّ التاء لأصلاتها في هذا الباب تكون /70 - ب/ ملفوظة ومقدّرة⁽³⁾.

قال: ” وَحَمْرَاءُ “.

أقول : اعلم أنّ في مثل "حَمْرَاءُ" ثلاثة مذاهب⁽⁴⁾، أصحّها روايةً ودرايةً هو أنّ علامة التأنيث هي الهمزة المنقلبة عن الألف، والألف لتوسع البناء⁽⁵⁾، وقيل بالعكس، وقيل كلا الألف والهمزة علامة.

قال: ” وَهُوَ عَلَى صَرْبَيْنِ حَقِيقِيّ كَ تَأْنِيثِ المَرْأَةِ، [وَالْحُبْلَى، وَالنَّاقَةَ، وَغَيْرِ حَقِيقِيّ كَ تَأْنِيثِ

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ط، ه، و).

(2) في (ب): قوله.

(3) ينظر: شرح المفصل 3:352،353.

(4) قيل أنّ الهمزة للتأنيث، أي هي بدل من الألف الموضوعه للتأنيث عند البصريين، خلافاً للأخفش، والكوفيين. ولم يذكر سيبويه فيها إلا القلب واوا نحو: "حَمْرَوَانُ"، وأجاز الكوفيون فيها القلب والإقرار. وحكى أبو حاتم، وابن الأنباري إقرارها همزة عن العرب، وقلبا ياء لغة لِقَزَارَةَ ، ينظر:

الكتاب 3:391؛ وشرح المفصل 3:356؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:91؛ وارتشاف الضرب 2:561،562؛ والمساعد 1:60.

(5) [لتوسع البناء] ساقط من: (ط).

الظَّلْمَةُ والبُشْرَى “[1].

أقول : أراد بالحققيّ، تأنيث ما بإزائه ذكرٌ من الحيوان، سواءً لفظت علامته أو قدرت وبغير الحقيقي، ما تعلق بمجرد الوضع⁽²⁾ والاصطلاح⁽³⁾، سواء لفظت علامته كـ "الظَّلْمَةُ والبُشْرَى" أو لم تلفظ كـ "أُذُنٍ" و "عَيْنٍ"، فالأخلاق⁽⁴⁾ عليه، كان أن يمثّل في القسمين، ممّا علامته غير ملفوظة أيضاً، كـ "هِنْدٍ" و "أَرْضٍ"⁽⁵⁾.

قال: "وَالْحَقِيقِيُّ أَقْوَى، [فَلَذَلِكَ امْتَنَعَ: جَاءَ هِنْدٌ، وَجَارَ: طَلَعَ الشَّمْسُ]"⁽⁶⁾.

أقول⁽⁷⁾: وذلك لأنّه بحسب المعنى والحقيقة؛ ولأجل أنّه أقوى، امتنع: "جَاءَ هِنْدٌ"، بترك التاء لعدم المطابقة، بل وجب: "جَاءَتْ هِنْدٌ"، بالتاء ليحصل المطابقة؛ لأنّ أصالة التأنيث وقوتها تقتضيها ولأجل أنّ غير الحقيقي أضعف؛ لأنّه ليس إلاّ بمجرد⁽⁸⁾ الوضع والاصطلاح، جاز: "طَلَعَ الشَّمْسُ" حال السّعة بدون المطابقة، وإن كان المختار: "طَلَعَتِ الشَّمْسُ" إشعاراً بالتأنيث⁽⁹⁾.

قال: "فَإِنْ فَصَلَ [جَارَ، نَحْو: جَاءَ الْيَوْمَ هِنْدٌ، وَحَسَنَ: طَلَعَ الْيَوْمَ الشَّمْسُ]"⁽¹⁰⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، د، ط، ه، و).

(2) أي الوضع الخالي عن وجود ذكر بإزائه.

(3) [والاصطلاح] ساقط من: (ط).

(4) في (أ، ب): فالأليق.

(5) في (ب، ط) كأرض وهند.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، د، ط، ه، و).

(7) [أقول] ساقط من: (ه، و).

(8) في (ط، ه): لمجرد.

(9) ينظر: شرح الأشموني 1: 173.

(10) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

أقول: فإن وقع الفصل بين الفعل، والمؤنث الحقيقي أو الغير الحقيقي، فالمستتر في فصل ضمير مصدره، وهو متحوّل إلى معنى وقع، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾⁽¹⁾ على قراءة النصب⁽²⁾ أي: ولقد وقع التقطع بينكم، وإلا لم يستقم؛ لأنه لا يقال: ضُربَ ضَرْبٌ .

جاز⁽³⁾: "جَاءَ الْيَوْمَ هِنْدٌ"، بدون المطابقة؛ لعروض الضّعف بالفاعل بأمر الفصل؛ لأنَّ أصل الفاعل أن يلي فعله، فيصير بوقوع الفصل كأنه ليس بفاعل⁽⁴⁾، فلا يجب / 71 - أ / المطابقة مع قوة التأنيث، وإن كان المختار: "جَاءَتِ الْيَوْمَ هِنْدٌ"؛ لأنَّ قوة التأنيث تقتضي المطابقة، وإن ضعف أمر الفاعلية بالفصل، اللهمَّ إلا أن يقع اللبس بترك التاء، فحينئذٍ يجب المطابقة مع وجود الفصل كـ "زَيْدٌ" إذا جعل علماً امرأة، لا يقال: "جَاءَ الْيَوْمَ زَيْدٌ"، بل يجب⁽⁵⁾: "جَاءَتِ الْيَوْمَ زَيْدٌ"؛ لئلا يظن أنه علم مذكر⁽⁶⁾.

وإنما حسن "طَلَعَ الْيَوْمَ الشَّمْسُ"، بترك التاء بسبب الفصل، لعروض الضعف بالفاعل بأمر الفصل⁽⁷⁾ مع ضعف التأنيث، وعليه حمل⁽⁸⁾ قوله: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾⁽⁹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ

(1) سورة الأنعام، من الآية 95.

(2) وقرأ ابن عامر، وابن كثير، وحمزة وعاصم، بالرفع خلاف النص المصحفي، وهي قراءة النصب، ينظر: البحر المحيط 4:182؛ والنشر 2:260؛

ومعجم القراءات القرآنية 2:296.

(3) في (هـ): يجوز.

(4) في (و): فاعل.

(5) في (أ): يقال.

(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:535،536.

(7) [الفصل] ساقط من: (أ).

(8) [حمل] ساقط من: (أ).

(9) سورة البقرة، من الآية 274.

بِهِمْ حَصَاةٌ ﴿١﴾ بدون التاء (2).

قال: "هَذَا إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرِ [الاسْمِ الْمُؤَنَّثِ، أَمَا إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهِ تَعَيَّنَ إِحَاقُ الْعَلَامَةِ
نحو: الشَّمْسُ طَلَعَتْ" (3).

أقول (4): أي جواز ترك التاء في الفعل المسند إلى المؤنث، أي مؤنث كان بشرط أن يسند الفعل
إلى ظاهر الاسم (5) المؤنث، أَمَا إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ، أي مؤنث، كان تَعَيَّنَ إِحَاقُ الْعَلَامَةِ
بالفعل.

أَمَا فِي ضَمِيرِ الْحَقِيقِيِّ فَظَاهِرٌ، وَأَمَا ضَمِيرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلدفع التوهم وإن ضعف أمر التأنيث
لأنه لو قيل: "الشَّمْسُ طَلَعَتْ"، كان لمتوهم أن يتوهم أن الإسناد إلى ظاهر (6) الآتي، كما يقال:
"الشَّمْسُ طَلَعَتْ قَرْنُهَا" (7) لا إلى المضمرة.

بخلاف ما إذا قيل: "الشَّمْسُ طَلَعَتْ"، بالتاء (8)، فإن التاء تحسم (9) مادة هذا التوهم، ويدل على
أن الإسناد إلى ضمير الشمس لا إلى الظاهر الآتي؛ لأنه لا يقال: "الشَّمْسُ طَلَعَتْ قَرْنُهَا".

(1) سورة الحشر، من الآية 9.

(2) ينظر: شرح المفصل 3:358؛ وشرح التصريح 1:409.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، ه، و).

(4) [أقول] ساقط من: (ب، ه، و).

(5) [الاسم] ساقط من: (ط، و).

(6) في (ب، ط، ه): الظاهر.

(7) قرن الشمس أعلاها وأول ما يبدأ منها عند الطلوع، ينظر: لسان العرب، مادة: (ق . ر . ن).

(8) [بالتاء] ساقط من: (ط).

(9) في (ب): تحسم.

وقول الشاعر: (1)*

.....

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ أَبْقَالَهَا

متأول بلا مكان (2)، والمكان مذكّر (3).

قال: "والتاء تُقدّرُ [في بعض الأسماءِ، نحو: أَرْضٌ، ونَعْلٌ، بدليل: أَرْضَةٌ وَنُعَيْلَةٌ]" (4).

أقول: يعني أنّ التاء المعهودة التي هي علامة (5) التانيث، تقدّر في بعض الأسماء المؤنثة؛ وذلك لكثرة تصرفها لأصالتها في هذا الباب، نحو: "أَرْضٌ"، و"نَعْلٌ"، بدليل: أَرْضَةٌ وَنُعَيْلَةٌ، يعني: لو لم تكن مقدّرة في المكبر لما ظهرت في / 71 - ب / المصغر.

اعلم أنّ تانيث ما ليس فيه علامة التانيث لفظاً، يظهر في التصغير، ك(أَرْضَةٍ) وتانيث

(1) في (أ، ب، د، هـ، و): قوله.

• البيت من البحر: (المقارب)، ينسب لعامر بن جوين.

وتمامه: فَلَا مُرْئَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ *** وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ أَبْقَالَهَا

اللغة: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت.

وهو من شواهد: الكتاب 113:2؛ وشرح المفصل 361:3؛ ووصف المباني 166؛ ولسان العرب، مادة: (أ. ر. ض)، و(بقل)؛ ومغني اللبيب

313:2؛ وشرح التصريح 407:1؛ وهمع الهوامع 65:6؛ وخزانة الأدب 49:1.

الشاهد فيه: "ولا أرض أبقل إبقالها"، والقياس: "أبقلت إبقالها"؛ لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنث مجازي، وما حذف التاء إلا ضرورة.

(2) في (أ): بالمكان.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 49:48:2؛ وهمع الهوامع 65:6.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (د، هـ، و).

(5) في (ط): تاء.

المسند، نحو: " طَلَعَتِ الشَّمْسُ "، وكقوله تعالى: ﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾⁽¹⁾ وقوله أيضاً: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾⁽²⁾ ويتأنيث المسند إليه كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾⁽³⁾ ويتأنيث المضمرة⁽⁴⁾ كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾⁽⁵⁾ ويتأنيث الإشارة، نحو: " اسئلكُ هذه السَّبِيلَ "، وأمَّا الدَّالُّ على تقدير التاء بدون واسطة شيء، فإنَّما هو التصغير فقط، بخلاف البواقي، فإنَّها تدلُّ على تأنيث الاسم.

والتأنيث يستلزم تقدير التاء؛ لأنَّ المؤنث لا بدُّ له من علامة، وليست بملفوظة فهي مقدرة، وأمَّا أنَّ المقدر تاء دون غيره؛ فلأنَّ الظاهر بالتصغير ليس إلا التاء، وذلك في الثلاثي، نحو: "أرِيضَةٌ" دون الرباعي، لا يقال: "عُقَيْرِيَّةٌ"، لطوله، بل يظهر أمر التأنيث فيه بدلائل أخر، نحو: " لَدَغَتُهُ العُقْرُبُ "، و"عُقْرُبٌ لَدِغَةٌ"، و"هَذِهِ العُقْرُبُ قَتَلَتْهَا"⁽⁶⁾. و"وَرِيَّةٌ، في تصغير: وراء، و"فُدَيْدِيْمَةٌ" في تصغير: قَدَّام، واردان⁽⁷⁾ على الشذوذ⁽⁸⁾.

قال: " وَمِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمُدَكَّرُ وَالْمُؤنَّثُ، [فَعُولٌ، وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولٍ نَحْوِ " حَلُوبٍ، وَبِعِيٍّ، وَقَتِيلٍ، وَجَرِيحٍ "]"⁽⁹⁾.

(1) سورة العاشية، من الآية 12.

(2) سورة ق، من الآية 10.

(3) سورة يوسف، من الآية 108.

(4) في (أ): الضمير.

(5) سورة الذاريات، من الآية 48.

(6) ينظر: شرح التصريح 488:2.

(7) في (ط): وارتان.

(8) قال الفراء: والمواضع كلها التي يسميها النحويون: " الظروف، والصفات، والمحال " فهي دُكران إلا ما رأيت فيه شيئاً يدلُّ على التأنيث، إلا أنَّهم

يؤنثون: " أمام، و" قَدَّام، و" وراء " فيقولون: " فلان وُرِيَّةٌ الحائط " على وزن " وُرِيَّةٌ " فيدخلون في تحقيرها الهاء، فذلك دليل على تأنيثها، وكذلك

قَدَّام " فُدَيْدِيْمَةٌ، وفُدَيْدِيْمٌ، ينظر: المذكر والمؤنث للفراء 98.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

أقول: وجه ارتباط هذا البحث بما سبق، هو أنّ الاستواء يستلزم تقدير التاء عند جري الصفة على الموصوف المؤنث، وإنّما قال⁽¹⁾: في (فعليل) بمعنى (مفعول)؛ لأنّه إذا كان بمعنى (فاعل) لم يستويا، نحو: "رَجُلٌ رَحِيمٌ" و "امْرَأَةٌ رَحِيمَةٌ".

ولم يقل: في (فعلول) بمعنى (فاعل)، مع أنّ الاستواء إنّما هو فيه؛ لأنّه عند المصنّف لا يكون إلّا بمعنى فاعل، فلا حاجة إلى التقييد، مع أنّه يوهم جريان الأمرين فيه، ولا جريان لهما فيه عنده فإنّ أورد عليه بمثل: " إِنْ الله شَكُورٌ"، بأنّه مشكور لا شاکر، فالجواب/ 72 - أ / إِنْ الشکر إذا أسند إلى "الله" فهو بمعنى القبول، والمعنى: إِنْ الله قابل لتوبة من تاب إليه، فهو بمعنى الفاعل⁽²⁾، ويمثل: "بَعِيرٌ حَلُوبٌ"⁽³⁾ و"قَنْوَبٌ"⁽⁴⁾، بأنّه مطلوب ومقتوب، لا قانتب وحالب⁽⁵⁾، يجاب بأنّهما بمعنى: الْمُحَلَّبُ وَالْمُقْتَبُ⁽⁶⁾.

وإذا تَلَخَّصَ هذا فتقول: كان عليه أن يقول: إذا ذكر الموصوف؛ لأنّه لا استواء عند عدم ذكر الموصوف، يقال: " مَرَرْتُ بِقَتِيلٍ فُلَانٍ وَقَتِيلَةٍ فُلَانَةٍ"، اللهمَّ إلاً أن يقال: ترك هذا القيد لظهوره ولكونه مشتركاً بينهما، وذكر ما هو خاص بالفعيل لخصوصه⁽⁸⁾.

(1) في (أ): قيل.

(2) في (ط): فاعل.

• ينظر: التخميم 2:393؛ وشرح المفصل 3:375.

(3) ينظر: لسان العرب، مادة: (ح . ل . ب).

(4) ينظر: لسان العرب، مادة: (ق . ت . ب).

(5) في (ب، د، ه، و): لا حالب وقانتب.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2:326؛ وشرح التصريح 2:490.

(7) في (ط): بَقِيْلَةٌ.

(8) ينظر: همع الهوامع 6:66.

قال: "وَتَأْنِيثُ الْجُمُوعِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، [وَلِذَلِكَ قِيلَ: فَعَلَ الرَّجَالُ، وَجَاءَ الْمُسْلِمَاتُ، وَمَضَى
الْأَيَّامُ]"(1).

أقول: أراد بالجموع غير جمع المذكر السالم، فإنه مخصوص من العموم؛ لأنه لاشتماله على
شرف التذكير، والعالمية والعلمية لا يعتبر مؤنث، ولا يقال: "جَاءَتِ الزَّيْدُونَ" ولا "الزَّيْدُونَ جَاءَتْ"
لئلا يشوبه نقص التأنيث والمعنى.

وتأنيث جميع الجموع غير حقيقيٍّ؛ لأنه باعتبار لفظ الجماعة وهي ليست ممَّا بإزائه ذكر من
الحيوان، سواءً كان الواحد مذكراً حقيقياً كـ "رِجَالٍ"، أو غير حقيقي كـ "الْأَيَّامُ"، أو مؤنث حقيقي كـ
"نِسَاءٍ" أو غير حقيقي كـ "عُيُونٍ"؛ لأنَّ تأنيث كلِّ منهما باعتبار لفظة الجماعة، ولا عبرة للواحد
ولأجل أنه غير حقيقي قيل: "فَعَلَ الرَّجَالُ"، "وَمَضَى الْآيَّامُ"، و"جَاءَ الْمُسْلِمَاتُ"، بتذكير الفعل
وتكثير الأمثلة إشارة إلى استواء الجموع في الحكم، بل تصريح بما علم من قوله: و تأنيث الجموع
بلفظ الجموع(2)، غير حقيقي(3)*.

قال: "وَتَفْعُولُ فِي الضَّمِيرِ: [الرَّجَالُ فَعَلُوا، وَفَعَلَتْ، الْمُسْلِمَاتُ جُنُنٌ، وَجَاءَتْ، وَالْأَيَّامُ مَضَيْنَ
وَمَضَتْ]"(4).

أقول: يعني أنَّ الواجب إذا أسند الفعل إلى ضمير جمعٍ، واحده مذكر عاقل الإتيان/72-ب/

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) في (ط، و): الجمع.

(3) [غير حقيقي] ساقط من: (ب، ط، و).

• ينظر: التخمير 2:394؛ وشرح المفصل 3:376.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

بالواو إذا أبرز، نحو: "الرَّجَالُ فَعَلُوا"؛ لأنَّ الواو لذكور العقلاء، وأنَّ يقال: "فَعَلَتْ" إذا استكن لأنَّ "فَعَلَتْ" للمفردة المؤنثة، ولفظة الجماعة كذلك، والمعنى الجماعة المعهودة "فَعَلَتْ"، وأنَّ الواجب إذا أسند إلى ضمير جمع ليس واحده مذكراً عاقلاً، سواء كان واحده مؤنثاً عاقلاً كـ "مُسْلِمَاتٍ"، أو غير عاقل كـ "عُيُونٍ" و "تَمَرَاتٍ"، ولم يذكره المصنّف - رحمه الله - قصداً إلى الاختصار، أو مذكراً غير عاقل كـ "الأَيَّامِ"، هو الإتيان بالنون، كأنَّ يقال: "المُسْلِمَاتُ جُنُنٌ" و "الأَيَّامُ مَضَيِّنٌ" و "العُيُونُ" جَرِيْنٌ"، إذا أبرز⁽¹⁾. ولا يجوز الإتيان بالواو للاختصاص بذكور العقلاء، والواو في: "أكلوني البراغيث"⁽²⁾ حرف وأنَّ يقال: "فَعَلَتْ" إذا استكن، نظراً إلى لفظة الجماعة⁽³⁾.

وروي عن أبي عثمان المازني أن العرب تقول⁽⁴⁾: " الجُدُوعُ انْكَسَرَتْ" و "الأَجْدَاعُ انْكَسَرْنَ"، كما تقول⁽⁵⁾: " خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ "، و "خَمْسُ لَيَالٍ خَلَّوْنَ"، يعني أنَّ العرب إذا أسندت الفعل إلى ضمير جمع الكثرة، أسندت إلى المستكن قطعاً، و يقول: " الجُدُوعُ انْكَسَرَتْ "، وإذا أسندت إلى ضمير جمع القلّة، أسندت إلى النون إذا لم يكن من ذكور العقلاء، وتقول: " الأَجْدَاعُ انْكَسَرَتْ" حملاً لجمع الكثرة على عدد الكثرة، ولجمع القلّة على عدد القلّة⁽⁶⁾.

قال العلامة: ما ذاك بِضِرْبَةٍ لازم⁽⁷⁾، أي: بنوع لازم، يعني يجري في كل منهما كلا الأمرين، من⁽⁸⁾

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3:340.

(2) وهي تشبيه الفعل مع الفاعل المثني، وجمع الفعل مع الفاعل المجموع؛ ينظر: الكتاب 1:20؛ وارتشاف الضرب 2:552.

(3) ينظر: التخمير 2:395، 396؛ وشرح المفصل 3:379، 380.

(4) ينظر: التكملة 88:89؛ والتخمير 2:397، 398؛ وشرح المفصل 3:381، 382.

(5) في (ط): يقال.

(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:535.

(7) في (ط): لازم

(8) [من] ساقط من: (ط).

الإتيان بالنون والاستكنان، وكذا يجوز: " خَمْسُ لَيَالٍ خَلَوْنَ وَخَلَتْ " (1).

قال: "[نحو: النَّخْلُ وَالتَّمْرُ، مِمَّا يَفْرُقُ]⁽²⁾ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ".

أقول: أي من الأسماء التي إذا أطلقت وأريد بها الجنس لا يدخلها (التاء)، كأن يقال: "عِنْدِي نَخْلٌ" أي: جنس نخل، قلت أفراده / 73 - أ / أو كثرت، وأما إذا أطلقت وأريد بهذا الواحد يدخلها (التاء)، نحو: "عِنْدِي نَخْلَةٌ"، أي: فرد من أفراد الجنس.

قالوا: هذا كثير في مصنوعات الله - تعالى - قليل في معمولات البشر، نحو: "سَفِينٍ" و"سَفِينَةٍ" و"كَمْوٌ"، و"كَمَاءٌ"، و"جَبْوٌ"، و"جَبَاءٌ"، وقعت عن الواضع على خلاف القانون؛ لأنَّ ما بـ(التاء) يراد به الجنس، والعاربي عن (التاء) يراد به الواحد، ومقتضى القانون عكس ذلك⁽³⁾.

قال: "يُنْذَرُ وَيُوْنَثُ".

أقول: أي ما لا (تاء) فيه، وأريد به الجنس، يذكر نظرًا إلى اللفظ⁽⁴⁾؛ لأنه مفرد اللفظ، ويونث باعتبار المعنى وباعتبار الجماعة⁽⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾⁽⁶⁾، و﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْفَعِرٍ﴾⁽⁷⁾.

(1) ينظر: المفصل 246.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(3) ينظر: التخمير 2:398؛ وشرح المفصل 3:382.

(4) في (ب ، د ، ط ، هـ) : لفظه.

(5) في (ب) : جماعة.

(6) سورة الحاقة، من الآية 6.

(7) سورة القمر، من الآية 20.

وأما ما يدخله التاء، ويراد⁽¹⁾ به الواحد فيؤنث قطعاً، نحو: " تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ " ⁽²⁾.

اعلم أنّ مؤنث هذا الباب لا يفرق عن مذكّره ب(التاء) ، و لا مذكّره عن مؤنثه بعدم (التاء)؛ لأنّ
يلتبس المؤنث بالواحد، والمذكر بالجنس، بل لو أريد التنصيص على المذكر والمؤنث يؤتى
بالوصف، ويقال: "شَاةٌ ذَكَرٌ"، و "حَمَامَةٌ أُنْثَى" ⁽³⁾.

(1) في (د): يريد.

(2) ينظر: التكملة 123، 122؛ والإيضاح في شرح المفصل 1: 535، 536.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3: 325؛ وشرح المفصل 3: 382، 383؛ وارتشاف الضرب 1: 403.

[التَّصْغِيرُ]

قال: "المُصَغَّرُ هُوَ مَا ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ ثَانِيهِ وَلِحَقَّهُ يَاءٌ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ".

أقول : لَمَّا اختلف المعرب والمبني⁽¹⁾ اختلف تصغيرهما⁽²⁾، وهو من المعرب، ما ضُمَّ أَوَّلُهُ، وفتَحَ ثانيه ولحقه ياء ثالثة ساكنة، والمبني ما سيأتي.

إنَّما ضُمَّ أَوَّلُهُ ليفرق من المكبَّر، ولم يقتصر عليه لِيتميِّزَ عنه في باب (فُعَلٍ)⁽³⁾، ففتَحَ ثانية أيضاً ولم يقتصر عليهما، بل لحقه ياء ثالثة ساكنة؛ لِيتميِّزَ عنه في باب (صُرِدٍ)⁽⁴⁾ بضم الأول، وفتَحَ الثاني وخص (الياء) بالزيادة لكونها أخف من (الواو)، ولم يزد الألف؛ لئلا يلتبس بالمكسَّر، إذا الألف تقع علامة له كثيراً ولم يعكس للتعاذل، لتثقل الجمع وخفة المصغَّر، ولم يلحق الآخر / 73 - ب / بل لحقت ثالثة، لئلا يلتبس بـ (ياء) الإضافة⁽⁵⁾.

ثم الغرض من التصغير: إمَّا تحقير الذات باعتبار وصف غير معيَّن، نحو: "زَيْدٌ أَخُوكَ"، إذ لا يفهم منه إلا حقارته في وصف من أوصافه، إلَّا على التعيَّن، أو باعتبار وصف معيَّن، نحو: "زَيْدٌ شَوْيِعِرٌ"، أي: حقير في شعره⁽⁶⁾.

وإمَّا تقليل العدد، نحو: "لِرَيْدٍ ذُرِّيَّهَاتٌ"، أي: عدد قليل من هذا الجنس، وذلك مخصوص

(1) في (ط): المبني والمعرب.

(2) في (د، ط، ه، و): تصغيرهما.

(3) في (ب، ط، و): قفل.

(4) وهو طائر أبقع ضخم الرأس، يكون في الشجر، ينظر: لسان العرب، مادة: (ص . ر . د).

(5) ينظر: شرح الأشموني 3:705، 706.

(6) ينظر: شرح المفصل 3:394؛ وارتشاف الضرب 1:351؛ وهمع الهوامع 6:130.

بالجموع ونحو: "كُمَيْنٌ"، الذي يضرب حمرة إلى السواد ، ونحو: "زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ" أي: التفاوت بينكما في الفضل قريب وقليل، ونحو: ﴿يَبْنِي لَا تَقْصُرْ رِءَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ﴾⁽¹⁾.

ونحو قوله:⁽²⁾

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخُلُ بيَنَهُمُ

دُوَيْهِيَّةٌ تصَفَّرُ مِنْهَا الأَنَامِلُ

راجعة إلى التحقير والتقليل، وإن كانوا يقولون هو في نحو: "كُمَيْنٌ" ، و"زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ" للقرب

وفي نحو: ﴿يَبْنِي﴾⁽³⁾ للشفقة، وفي نحو [قول الشاعر]^{(4)*}:

.....

دُوَيْهِيَّةٌ تصَفَّرُ مِنْهَا الأَنَامِلُ

للتعظيم؛ لأنَّ القرب لا ينافي التحقير، وتعتطف الوالد على ولده، لا ينافي تحقيره في وصف من أوصافه، وفخامة المنية باعتبار الأثار، وباعتبار إفسادها الأجرام الكبار، لا ينافي تحقيرها بحسب الذات، أو بحسب الإمهال؛ لأنَّ المراد أن أحقر الأشياء الذي لا جرم له ولا يتعلَّق به الرؤية تصفر

(1) سورة يوسف، من الآية 5.

(2) البيت من البحر: (الطويل)، وهو للبيد بن ربيعة، مذكور في ديوانه 132.

اللغة: دُوَيْهِيَّةٌ: تصغير داهية وهي المصيبة. الأنامل: جمع أنملة وهي عقدة الأصابع أو التي فيها الظفر، وأراد الأظافر التي تصفر عند الموت وهو من شواهد: شرح المفصل 3:395؛ ولسان العرب، مادة: (خ . و . خ)؛ ومغني اللبيب 1:171؛ وشرح الأشموني 3:706؛ وهمع الهوامع 6:130 وخزانة الأدب 1:94.

الشاهد فيه: "دويهية" على أن التصغير هنا للتعظيم لا للتحقير، وأن المصنف يرى أنها للتحقير.

(3) سورة يوسف، من الآية 5.

(4) زيادة من المحقق.

• البيت سبق تخريجه.

الطول والامتداد، وإلى حذف خامسه أو ما يشبه الزائد⁽¹⁾، وإذا صُغِّر على الضعف والاستكراه يحذف خامسه، ك(سُفْرِج) في "سَفَرَجِل"⁽²⁾.

وقيل: يحذف ما يشبه الزائد⁽³⁾ إذا كان ظرفاً أو قريباً إليه.

فعلى الأول يقال: "فُرَيْزِدٌ" في: "فَرَزْدَقٌ"، و"جُحَيْمِرٌ" في: "جَحْمَرَشٌ".

وعلى الثاني: "فُرَيْزِقٌ" و"جُحَيْرِشٌ" بحذف الدال والميم؛ لأنَّ الدال تشبه التاء، وهي من حروف

الزوائد⁽⁴⁾، والميم من حروف الزوائد وإن كان أصلاً هنا⁽⁵⁾، هذا والمقصود من قوله: "فيعيل"⁽⁶⁾

أنَّ هيئة تصغير الخماسي هيئة سداسية، خامسها مدّة بعد كسرة التصغير، وسادسها حرف

إعراب⁽⁷⁾، إن قيل: "دِرْهَمٌ" فِعْلٌ، و"دُرَيْهَمٌ" فُعَيْلٌ، فَلِمَ كَرَّرَ العَيْنَ؟

قلنا: تنبيهاً على أن مقصوده⁽⁸⁾ حصر الهيئة، ومجرّد ضبط الحروف والحركات والسكنات، لا

التنبيه على كيفة الوزن، كيف وأوزانه لا تنحصر؟

(1) في (أ): الزوائد.

(2) شرح المفصل 3:399؛ وجمع الهوامع 6:139.

(3) في (أ): الزوائد.

(4) في (أ): الزائدة.

(5) في (أ): هناك.

(6) [من قوله: فيعيل] ساقط من: (أ، ب، د، هـ، و).

(7) في (ب، ط): الإعراب.

• لا يجوز في "جَحْمَرِشٍ" حذف الميم، وإن كانت تزداد؛ لأنه يستكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهي إليه في التحقير كما كان ذلك في "جُعَيْفِرٌ"، وإنما يستكر أن يجاوز إلى الخامس فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده، ينظر:

الكتاب 3:448،449؛ وشرح المفصل 3:399،400؛ وشرح الأشموني 3:707.

(8) في (أ): المقصود.

إذ المراد بالرباعي ما كان⁽¹⁾ حروفه أربعة، سواء كان كلها **أصول**، أو بعضها كما أشرنا إليه والزوائد مختلفة ومواضع الزيادة متعددة، فالأوزان لا تنحصر فكّر العين تنبيهًا على هذا الغرض فتأمل⁽²⁾ حتى يظهر لك لبُّ الموضوع⁽³⁾ عن قشره.

قال: "دُنَيْبِير".

أقول: إن قيل أنّ الواجب في: دِينَار "دُنَيْبِير"، بالياءين / 74 - ب / فما وجه تكرار النون؟ فالجواب: أنّ التصغير رَدُّه إلى الأصل، إذا الأصل "دَنَار" بالتشديد، فاستخفت بالقلب، كـ "ديوان" في: "دَوَان"، فلما **زاد** نُقِلَ اجتماع النونين بتخلل ياء التصغير، ورُدَّ إلى الأصل، وقيل: "دُنَيْبِير"⁽⁴⁾.

قال: "وَقَالُوا أَجِيمَالٌ [وَحْمِيرَاءَ وَسُكَيْرَانَ وَحُبَيْلَى لِلْمَحَافِظَةِ عَلَى الْأَلْفَاتِ]"⁽⁵⁾.

أقول: جواب سؤال مقدّر، كأنه قيل: أنتم قلتم هيئة المصغر⁽⁶⁾ في الخماسي (فُعَيْعِل) بكسر ما بعد (ياء) التصغير، وبالياء بعده، وفي الرباعي (فُعَيْعِل).

وهم قالوا: في باب (أَفْعَال) جمعًا (أَفْئَعَال) بالفتح والألف⁽⁷⁾.

(1) [كان] ساقط من: (ب، د، ه، و).

(2) في هامش (د): أي عند التصغير

(3) في (أ): المواضع.

(4) ومن ذلك أيضًا "قِرَاط" و"دِينَار"، نقول: "قَرِيْبِيْط" و"دُنَيْبِير"، لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم. ألا تراهم قالوا "دَنَانِير" و"قَرَارِيْط" وكذلك "

الدِّيَابِج" فيمن قال: "ديابيج"، ينظر: الكتاب 3:460؛ وارتشاف الضرب 1:371؛ وشرح الأشموني 3:705.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(6) [المصغر] ساقط من: (أ، ب، د، ه، و).

(7) أن "أجيمال" مخالفة للأبينية المذكورة، ولم يذكر سببويه هذا البناء؛ لأنه جمع، والتصغير ليس قعيديا في الجمع، وذلك من قبل أن المراد من =

وَأَمَّا (أَفْعَال) المفرد فهو (أَفْعِيل) ك"أَعْشَار" و"أَعْيَشِير"، وفي باب (فَعْلَاء) و (فُعْيَلَاء) ك" حُمَيْرَاء" في: "حَمْرَاء"، وفي باب (فُعْلَى فُعْيَلَى) ك" حُبَيْلَى" في: "حُبْلَى"⁽¹⁾، وفي باب فَعْلَان (فَعْلَى فُعْيَلَان)، ك"سُكَيْرَان" في: "سُكْرَان"، وَأَمَّا (فَعْلَان فَعْلَانَة)، فيقال فيه: (فُعْيَلِين)، ك" نُذْيَمِين" في: "نُدْمَان" بمعنى الظريف⁽²⁾.

ولا يشتبه عليك أَنَّ المراد بباب (فَعْلَاء): كُلُّ ممدود همزته للتأنيث، سواء كان مفتوحًا الفاء أو لم يكن، و بباب (فُعْلَى): المقصور الذي ألفه للتأنيث، مفتوحًا فاؤه⁽³⁾ أو غير مفتوح، إذ الممدود الذي همزته ليست للتأنيث، والمقصور الذي ليس ألفه للتأنيث لا عدول فيهما عن القانون، فيقال في "حَرْبَاء" و"أَرْطَى": "حَرْبِيئِيٌّ"، و"أَرْطِيٌّ"⁽⁴⁾.

وملخص الجواب أَنَّهُم عدلوا في هذه الأبواب عن القانون؛ محافظة لها على ألفتها التي هي علامة الجمع في باب (أَفْعَال)، وعلامة التأنيث في باب⁽⁵⁾ (فَعْلَاءَ وَفُعْلَى)؛ لئلا تتغير العلامة لتميز الأبواب عن الأغيار المشاكلة بها⁽⁶⁾.

والألف والنون في: (فَعْلَان، فُعْلَى) وإن لم تكن علامة لشيءٍ، إلا أَنَّهُمَا يشبهان ألفي التأنيث في

= الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغير تليل، فكان بينهما تناف. وأما "حُبَيْلَى"، و"حُمَيْرَاء"، و"سُكَيْرَان"، فصدورها من الابنية المتقدمة، والزيادة في

آخرها ك" تاء" التأنيث، ينظر: الكتاب 3:496؛ وشرح المفصل 3:398؛ وشرح الأشموني 3:709.

(1) [في: حُبَيْلَى] ساقط من: (ط).

(2) ينظر: لسان العرب، مادة: (ن. د. م).

(3) في (د، ه، و): مفتوح الفاء.

(4) ينظر: شرح الفصل 3:419.

(5) في (ب، و): بابي.

(6) في (د، ه، و): لها.

عدم قبول التاء، فأخذتا حكمهما⁽¹⁾ / 75 - أ/ في البقاء⁽²⁾ وعدم التغيير⁽³⁾، أو تقول: لمّا جروا على القانون في: (فَعْلَانُ فَعْلَانَةٌ)، عدلوا عنه في: (فَعْلَانُ فَعْلَى) فرقاً بينهما⁽⁴⁾.

قال: "وتقول في ميزان، [وياب، وناب، وعصا: مؤيزين، وبويب، ونبيب، وعصية، وفي عدة وعيد، و في يد، يديّة، وفي سه، سنيّهة، ترجع إلى الأصل في الجميع⁽⁵⁾"]⁽⁶⁾.

أقول: يعنى به أنّ كلّ ما غير عن الأصل بعارضٍ من القلب والحذف، سواء كان المقلوب فاءً كـ "مِيزَانٍ"، أصله: "مِوَازَنٍ" بسكون الواو من الوزن، قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

أو عيناً، كـ "بَابٍ" و "نَابٍ"⁽⁷⁾، أصلهما: "بَوَبٍ" و "نَيْبٍ" بفتح الفاء والعين⁽⁸⁾، قلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

أو لاماً، كـ "عَصَاً"، أصله: "عَصَوٌ"، قلبت ألفاً، وسواء كان المحذوف فاءً كـ "عِدَّةً"، أصله: "وَعِدَّةً" بكسر الواو.

أو عيناً، نحو: "سَهٍ"، الأصل: "سَتَّةً" بدليل "سُنِّيّهةً"⁽⁹⁾.

(1) في (أ، ب، هـ): حكمها.

(2) في (ب، ط، و): الإبقاء.

(3) في (د، ط، هـ): التغيير.

(4) ينظر: أوضح المسالك 3:190:191.

(5) [في الجميع] زيادة عن الأصل.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(7) ينظر: ارتشاف الضرب 1:375.

(8) [بفتح الفاء والعين] ساقط من: (ط).

(9) ينظر: ارتشاف الضرب 1:363.

أو لأمًا، نحو: "يَدٌ"، أصله: "يَدَيٌّ"، يرجع إلى الأصل عند التصغير، إمَّا لزوال المقتضى للتغيير⁽¹⁾ أو ليتمكن بناء التصغير، فيقول⁽²⁾: في: "مِيرَان" "مُؤَيَّرِينَ" بالردِّ إلى الأصل⁽³⁾، لزوال عِلَّة الانقلاب وهي كسرة الميم وسكون الواو⁽⁴⁾، وفي: "بَاب" من الواوي، و"نَاب" من اليائي⁽⁵⁾، "بُؤَيْبٌ" و"نُيَيْبٌ" بالردِّ، لذهاب المقتضى بضم الأول.

وفي: "عَصَا" "عُصَيَّةٌ" بالتاء، والأصل: "عُصَيَّوَةٌ"، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وأمَّا التاء فلكونها مقدَّرة في المكبَّر الثلاثي، والتاء المقدَّرة في الثلاثي تظهر عند التصغير وإنَّما رُدَّ لزوال المقتضى وهو فتح ما قبل الواو بإقحام ياء التصغير⁽⁶⁾.

وكذا يقال: في: "عِدَّةٌ" "وُعَيْدٌ" أو "وُعَيْدَةٌ"⁽⁷⁾ على رأي⁽⁸⁾ ، وفي: "سَهٍ" "سُنَيْهَةٌ"، وفي: "يَدٍ" "يُدِيَّةٌ" بالردِّ في الكلِّ، لعدم إمكان البناء بدون الردِّ، لعدم الاعتداد بتاء التأنيث، لكونها في حكم كلمة منفصلة مع بقاء المقتضى، وهو الحذف من الفعل، في مثل: "عِدَّةٌ"، وكثرة الاستعمال في البواقي.

(1) في (أ، و): للتغيير.

(2) في (ب، د، هـ، و): فيقال.

(3) [إلى الأصل] ساقط من: (ب، د، هـ، و).

(4) ينظر: شرح المفصل 3:408.

(5) قال سيبويه: وسألته عن النَّابِ من الأبل (يقصد الخليل)، فقال: إنما قالوا: نُيَيْبٌ؛ لأنهم جعلوا النَّابَ الذكر اسما لها حين طال نابها على نحو

قولك للمرأة: إنما أنتِ بَطِينٌ، ومثلها أنتِ عَيْنُهُمْ، فصار اسما غالبا، وزعم أن الحرف بتلك المنزلة كأنه مصدر مذكر كالعدل، ينظر: الكتاب

483:3؛ والمقتضب 2:238؛ والمذكر والمؤنث، لابن الانباري 1:234؛ وشرح الأشموني 3:715.

(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:553.

(7) [وُعَيْدَةٌ] ساقط من: (ط).

(8) فالحذف، نحو: "عِدَّةٌ" و"رِنَّةٌ" و"شَيْبَةٌ"، إذا حقرت من ذلك شيئا رددت المحذوف منه إليه، فقلت في عدة: وُعَيْدَةٌ، وفي زنة: وُرَيْبَةٌ، وفي وشية:

وُشَيْبَةٌ. وإن شئت همزت الواو فقلت: في عدة: أُعَيْدَةٌ، وأُرَيْبَةٌ، ينظر: الكتاب 3:449؛ والتكملة 197.

بخلاف "مُيَّبِتٍ" في: "مَيْبٍ" أصله: مَيْبٍ / 75 - ب / بالتشديد، فاستُخِفَّ بحذف الياء المتحركة، فلا ردَّ لبقاء المقتضى مع إمكان البناء بدون الرد⁽¹⁾.

وظهور التاء في: "سُنَيْهَةٍ" و "يُدِيَّةٍ"؛ لكونها مقدرة في المكبر، وأمَّا إذا بقي المقتضى، وأمکن البناء بدون الرد، فلا يرجع على الأصل كما أشرنا إليه، كـ "فُوَيْئِلٍ" في: "قَائِلٍ"، الأصل: "قَاوِلٌ" قلبت الواو همزة اتباعًا لفعله.

فبالتصغير لا يزول المقتضى وهو إعلال فعله، فلا يرد إلى الأصل، بل يقال: "فُوَيْئِلٍ" بالهمزة وكـ "تُرَيْتٍ" و "أُدَيْدٍ" في: "تُرَاتٍ" و "أُدَيْدٍ" اسم رجل⁽²⁾، والأصل: "وَرَاتٌ" و "وُدُدٌ" بدون الرد لبقاء المقتضى، وهو أن لا تقع الضمة على الواو، بل الضمة⁽³⁾ حينئذ أقعد وأثبت، كما لا يخفى فلا وجه للرد⁽⁴⁾.

قال: "وتاء التانيب المقدرة في الثلاثي تثبت في التصغير إلا ما شد من نحو: عريب وعريس"⁽⁵⁾.

أقول: وذلك لئلا تجتمع فرعية التصغير مع فرعية التقدير؛ ولأن في التصغير بمعنى الوصف فكما يجب "هند الحقرة"⁽⁶⁾ يجب "هنيئة" بالتاء، و "العريب" في تصغير: "العرب"، و "العريس" في

(1) ينظر: شرح المفصل 3:405؛ وهمع الهوامع 6:137؛ وشرح الأشموني 3:716.

(2) هو أبو عدنان، وهو أد بن طابخة بن الياس بن مضر، وقيل أبو قبيلة من اليمن، وهو أد بن زيد بن كهلان، ينظر: لسان العرب، مادة: (أ. د. د.).

(3) في (ب): الضم.

(4) ينظر: التخميم 2:411؛ وشرح المفصل 3:401:402.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(6) [هند الحقرة] ساقط من: (أ، ب).

تصغير: "العُرْس" و"العِرْس" ، خارجان عن القانون المستنبط عن تتبع كلامهم⁽¹⁾.

والقياس "عُرْبَة" و"عُرَيْسَة" ، والوجه أنّ "العِرْس" امرأة الرجل ما دامت في الأعراس، و "العُرْس" بالضم وليمة العُرُوس ، فالأعراس الذي هو مصدر ملحوظ فيهما⁽²⁾، وأنّ "العرب" مصدر في الأصل بمعنى الخلوص، والمصدر ممّا لا يقدرّ التاء فيه، و "العَرَبُ" ، و "العُرْسُ" و "العُرْسُ" بالكسر والضم، كأنّهما لا تقدير للتاء فيهما فلم تظهر.

وقيل: "عُرَيْب" و"عُرَيْس" بدون التاء. وإتّما⁽³⁾ قال: في الثلاثي؛ لأنّ المقدّرة في الرباعي لا تثبت كما سيجيء، وأراد به ما حروفه ثلاثة فقط، بقرينة أنّه قابل به الرباعي، ومراده بالرباعي ما حروفه /76 - أ / أربعة، سواء كان⁽⁴⁾ كلّها أصولاً⁽⁵⁾ ك "عَقْرَبُ" أو بعضها ك "عِنَاقُ"⁽⁶⁾.

قال: "وَلَا تَثْبُتُ فِي الرُّبَاعِي [كَقَوْلِكَ: عَقْرِبُ]"⁽⁷⁾.

أقول: فيما جاوز حروفه ثلاثة رباعياً كان⁽⁸⁾ أو خماسياً أو سداسياً، ويجوز أن يراد به ما حروفه أربعة فقط؛ لأنّ حال ما فوقه يعلم بطريق الأولى؛ ولأنّ التاء إن لم تثبت في الرباعي لطوله

(1) ينظر: لسان العرب، مادة: (ع . ر . س).

(2) ينظر: المفصل 251؛ وشرح المفصل 3:415؛ وارتشاف الضرب 1:376؛ وهمع الهوامع 6:143:144؛ وشرح الأشموني 3:720.

(3) [وإنما] زيادة من المحقق.

(4) في (ب) : كانت.

(5) في (ب) : أصليا.

(6) قال الأنباري: ويقال في جمع " العنّاق " في أدنى العدد: " أعنّق ، ويقال في جمع الكثرة: العنّق ، والعنّوق ، ينظر : المذكر والمؤنث ، لابن الانباري

.530

(7) [كقَوْلِكَ: عَقْرِبُ] ساقط من: (هـ ، و).

(8) [كان] ساقط من: (ب).

فلأنّ تثبت في الخماسي والسداسي بطريق الأولى⁽¹⁾.

قال: "إِلَّا مَا شَدَّ نَحْو: قُدَيْمَةٍ وَوَرِيئَةٍ".

أقول: استثناء من قوله: في الرباعي، إذ المعنى لا يثبت في كلّ فرد من أفراد الرباعي، إلاّ في هذين الفردين⁽²⁾، وكذا الاستثناء السّابق، استثناء من قوله: في التصغير، إذ المعنى يثبت في كلّ فرد من أفراد تصغير الثلاثي، إلاّ في هذين الفردين فتأمل⁽³⁾.

قيل: أنّ "الْقُدَامَ" كما يطلق على الجهة المخصوصة، يكون⁽⁴⁾ اسم ملكٍ أيضاً⁽⁵⁾، فقيل: "قُدَيْمَةٍ" فيما الرباعي بمعنى الجهة، و"قُدَيْمَةٍ" في اسم ملكٍ فرقاً بينهما⁽⁶⁾، و العكس غير مقبول⁽⁷⁾. وكذا "الوراء" يطلق على ولد الولد⁽⁸⁾، كما يطلق على الجهة المخصوصة، فقيل: في الذي بمعنى الجهة: "وَرِيئَةٍ" بالتاء [و "وَرِيئِي" في الذي بمعنى ولد الولد]⁽⁹⁾ فرقاً بينهما.

وقيل: إنّ جميع ألفاظ الجهات مذكرة غير هذين اللفظين، فلما خالفا أخواتهما بأمر التأنيث خالفا الرباعيّات المؤنثة بثبوت التاء⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: همع الهوامع 143:6.

(2) ينظر: المنذر والمؤنث، للفراء 98.

(3) أي في وجه شذوذهما وخروجهما عن القياس، ينظر: المقتضب 271:2؛ وشرح المفصل 417:3؛ وارتشاف الضرب 1:378.

(4) في (هـ، و): من.

(5) في (ب، ط): يطلق أيضا على ملك.

(6) ينظر: لسان العرب، مادة: (ق . د . م).

(7) في (هـ): معقول.

(8) ينظر: لسان العرب، مادة: (و . ر . أ).

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، هـ، و).

(10) ينظر: شرح التوضيح 581:2.

قال: "وَجَمْعُ الْقَلَّةِ يُحَقَّرُ عَلَى بِنَائِهِ [نحو: أُكَيْبٌ وَأَجِيمَالٌ]"⁽¹⁾.

أقول: وذلك للتناسب بين التصغير والقلّة؛ لاستلزام القلّة الحقارة، ويجوز أن يرد إلى الواحد أيضاً، نحو: "كُلِّيَّاتٍ" في: "أَكْلِبُ"⁽²⁾.

قال: "وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدِهِ ثُمَّ يُصَغَّرُ، ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، نحو: شُوَيْعِرُونَ وَمُسَيِّدَاتٍ، في شُعْرَاءٍ وَمَسَاجِدَ، وِإِلَى جَمْعِ قَلَّتِهِ إِنْ وُجِدَ، نحو: غُلَيْمَةٌ فِي غُلْمَانٍ، وَإِنْ شَتَّتْ قُلَّتْ: غُلَيْمُونَ"⁽³⁾.

أقول: لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير، يرد جمع الكثرة إلى واحده / 76 - ب / وجوباً إن لم يجد له جمع قلّة، وإن وجد فلك الخيار، إن شئت رددته إلى الواحد، وإن شئت رددته إلى جمع القلّة وإذا أرددته إلى الواحد يجب عليك أن تجمععه بعد التصغير، على ما يستوجبه القياس بالواو والنون إن كان من ذكور العقلاء، نحو: "شُوَيْعِرُونَ" في: "شُعْرَاءٍ" جمع: "شاعر"، و بالألف والتاء إن لم يكن منها، نحو: "مُسَيِّدَاتٍ" في: "مَسَاجِدَ" جمع: "مَسْجِدٍ"؛ وذلك لئلا تختلّ الجمعيّة⁽⁴⁾.

إن قيل: "الغلام" اسم، فكيف يجوز: "غُلَيْمُونَ" بدون العلميّة؟

قلنا: لحوق التصغير جعله وصفاً بحسب المعنى، فكما يجوز: "رِجَالٌ حُقَيْزُونَ"، يجوز "غُلَيْمُونَ" فلا⁽⁵⁾ يشكل قاعدة الرّد بجمع كثرة، لا واحد له ولا جمع قلّة له كـ"عَبَادِيْدٍ"، بمعنى:

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) ينظر: الكتاب 3:490؛ وشرح المفصل 3:424؛ وهمع الهوامع 6:145.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(4) ينظر: شرح المفصل 3:424،425.

(5) في (ب، و): ولا.

الجماعة المتفرقة؛ لأنَّ الواحد أعمُّ من التحقيقي والتقديرى، ومثل: "عَبَادِيْدٌ"⁽¹⁾ وإنَّ لم يكن له واحد تحقيقاً، له واحد تقديرًا؛ لأنَّ ما يجمع على هذا الوزن إمَّا (فِعْلَان) أو (فِعْلِيل) أو (فِعْلُول)، فواحدُه أحد هؤلاء، وأيًّا كان فهو يصغَّر على (فُعْلِيلِل)، و يجمع بالألف والتاء، كـ "عَبِيدَاتٍ"⁽²⁾.

وأما النقص بمثل: "سُكَارَى" و"حُمَرَى" فوارد؛ لأنَّهما جمع كثرة، ولا جمع قلةٌ لهما، وواحدهما لا يجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء كما⁽³⁾ علم في موضعه، فلا يصغرآن إلاَّ على لفظيهما⁽⁴⁾ فيجب استثناءهما عن قاعدة الرَّد، ولا استثناء اللهمَّ إلاَّ أن يُقال: هما مخصوصان عن القاعدة، وترك الاستثناء للشَّهرة⁽⁵⁾.

قال: "وَتَحْقِيرُ التَّرْخِيمِ [أَنَّ يُحْدَفَ مِنْهُ زَوَائِدُ الْأَسْمِ، نَحْو: زُهَيْرٍ وَحُرَيْثٍ فِي أَزْهَرٍ وَحَارِثٍ]"⁽⁶⁾.

77 - أ / أي: التحقير بعد الترخيم، وبعد حذف الزائد⁽⁷⁾، ففي الإضافة نوع مساهلة، ويجوز أن يكون الترخيم بمعنى المرخِّم، أي تحقير الاسم⁽⁸⁾ الذي حذف زائده⁽⁹⁾ قبل التحقير⁽¹⁰⁾، فالإضافة إضافة المصدر إلى مفعوله، وإن اعتبرت تحذف، في أن تحذف صيغة معلوم، وإضافة

(1) ينظر: الكتاب 3:493.

(2) الإيضاح في شرح المفصل، 1:557،558؛ وشرح الأشموني 3:708.

(3) في (ب، ط): لما.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 1:384.

(5) ينظر: شرح الأشموني 3:710؛ وجمع الهوامع 6:146،147.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(7) في (ب، ط): الزوائد.

(8) في (أ): يحقر اسم.

(9) في (ب، ط): زوائده.

(10) [قبل التحقير] ساقط من: (ب، ط، و).

المصدر إلى القائم مقام الفاعل، إن اعتبرته⁽¹⁾ بناءً مجهول.

والمراد بالترخيم حذف الزوائد؛ لأجل التخفيف كما أشرنا إليه⁽²⁾، لا المصطلح في باب النداء⁽³⁾.

قال: "وتقول في ذَا وتَا ذِيًا وتِيًا. [وفي الذِي والذِيَا والذِيَا]"⁽⁴⁾.

أقول: لما فرغ عن مباحث⁽⁵⁾ تصغير المعرب، شرع في تصغير المبنى اللّازم؛ لأنّ المبنى

العارض حكمه في التصغير حكمه المعرب، يقال: "خُمَيْسَةَ عَشَرَ"، و"بُعَيْبِكَ"، في: "خَمْسَةَ عَشَرَ"

و"بُعَيْبِكَ"⁽⁶⁾، وفي: "لا رجل"، و"يازيد"، "لا رُجَيْلٍ"، و"يازِيدُ" فعرفه بالمثال.

فقال وتقول: في "ذَا" و"تَا": "ذِيًا" و"تِيًا"، وفي "الذِي" و"الذِيَا": "الذِيَا" و"الذِيَا"، أي تزيد قبل

الآخر ياء، وبعده ألفًا، فتجتمع ثلاث سواكن، الأولى ياء التصغير، والثاني ألف "ذَا" و"تَا" وياء

"الذِي" و"الذِيَا"، والثالث ألف التصغير، فتقلب ألف: "ذَا" و"تَا"، ياء، فتدغم ياء التصغير فيها،

وكذا تدغم ياء التصغير في ياء "الذِي" و"الذِيَا"، فيصير "ذِيًا" و"تِيًا"، و"الذِيَا" و"الذِيَا" بعد

تبديل الكسرة فتحة في الأخيرين، وفي التنثية بحذف ألف التصغير؛ لانتقاء الساكنين، فيقال: "ذِيَان"

و"تِيَان" و"الذِيَان" و"الذِيَان"⁽⁷⁾.

(1) في (ب، هـ): اعتبرت.

(2) ينظر: التحقيق 142.

(3) ينظر: التخمير 423:2؛ وشرح المفصل 431:3؛ وارتشاف الضرب 399:1؛ وشرح الأشموني 718:3؛ وهمع الهوامع 152:6.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(5) [مباحث] ساقط من: (ط، و).

(6) ينظر: المخصص 95،94:17؛ وارتشاف الضرب 381:1.

(7) لقد أجمع النحويون على فتح اللام في "الذِيَا" إلا الأَخْفَشَ، فإنه أجاز "الذِيَا" بالضم، وفي التنثية: "الذِيَان"، و"الذِيَان" وفي جمع الذِيَا على مذهب

سيبويه: الذِيُونُ، والذِيُونُ، وعلى مذهب الأَخْفَشَ، والمبرد، والذِيُونُ، والذِيُونُ، كالمقصور ومنشأ الخلاف من خلافهما في التنثية، ينظر: الكتاب

488:3؛ والإنصاف 199:2؛ والمساعد 529:4؛ وشرح التصريح 583:2؛ وشرح الأشموني 723،722:3.

وكذا في الجمع يقال: "اللَّذِيُونُ" بحذف الألف وتبديل الفتحة ضمة؛ لمناسبة⁽¹⁾ الواو، وإذا الأصل:
"اللَّذِيَاوِنِ" و "اللَّتِّيَاتِ" بحذف ألف التصغير⁽²⁾.

إن قيل: لِمَ / 77 - ب / حذف ألف التصغير، ولم يحذف واو الجمع ولا ألف التنثية؟ قلنا: لأنَّ
للتصغير علامةً أخرى، بخلاف التنثية والجمع.

قال بعض المتأخرين⁽³⁾: لا وجه للإتيان بألف التصغير في التنثية والجمع، ثم الحذف لالتقاء
الساكنين؛ لأنَّهما عاملان⁽⁴⁾ متعددان بلا فائدة مع أنَّه لو كان الألف في "اللَّذِيُونُ" محذوفة لالتقاء
الساكنين، لوجب أن تبقى⁽⁵⁾ الفتحة دلالة على حذف الألف، وليس كذلك؛ لأنَّه يقال: "اللَّذِيُونُ"
بالضم.

ثم اعلم أنَّه لا حذف في: "أولاً"، و "أولاء"، بالقصر والمد؛ لأنَّه يزداد قبل الألف ياء، وبعده ألف
فقلبت⁽⁶⁾ ألف "أولاً" و "أولاء" ياء، وتدغم الياء في الياء، فيقال: "أولياً"، و "أولياءً".⁽⁷⁾

قيل: زيادة الألف بعد زيادة الياء، تعويض عن فتحة الثاني، وضم الأول؛ لأنَّه على تقدير
الاكتفاء بالياء، يتم الغرض ولا يلزم اللبس، هذا وإنَّ تصغير المبني اللّازم سماعي، ورفضوا

(1) في (أ): لمناسب.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 1: 392، 393.

(3) ومن بينهم المبرد، ينظر: المقتضب 2: 289.

(4) في (و): عملان.

(5) في (و): يُبَيِّي.

(6) في (أ، ط، ه، و): فتقلب.

(7) قال سيبويه: وأما من مدّ "ألاء" فيقول: ألياء، وأحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر "ذا" وأوله

و"أولاءك"، و"أولائك" هما "أولاً"، و"أولاء"، كما أن ذلك هو ذا إلا أنك زدت الكاف للمخاطبة ينظر: الكتاب 3: 488.

تصغير الضمائر بأسرها؛ لأنَّ التصغير هو الوصف بالمصغَّر، والمضمر لا يوصف، وكذا تصغير بعض الموصولات كـ "مَنْ" و "مَا"⁽¹⁾.

ورفضوا أيضًا تصغير أسماء الأفعال؛ لتضمنها معنى الأفعال والأفعال لا تصغَّر.

وكذا رفضوا تصغير "غَيْرٍ" من المعرب؛ لتضمنه معنى (إِلَّا)، وتصغير "مَعَ" و "ذُو" و"مِنْهُ" لعدم إمكان (فُعِيل)، وتصغير الاسم العامل⁽²⁾ عمل الفعل حين عمل، لا يقال: "زَيْدٌ ضُوَيْرِبٌ عَمْرًا" ويقال: "زَيْدٌ ضُوَيْرِبٌ"⁽³⁾.

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 1:351.

(2) في (أ): اسم الفاعل.

(3) ينظر: التخمير 2:428؛ وشرح المفصل 2:436،437؛ وهمع الهوامع 151،152.

[الْمَنْسُوبُ]

قال: "وَالْمَنْسُوبُ هُوَ الْأِسْمُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِلنَّسَبَةِ إِلَيْهِ" (1).

أقول: أي الاسم الذي ألحق بآخره ياء مشددة للنسبة إليه، أي لتدلّ الياء (2) المشددة على نسبة ما لحق (3) آخره ياء / 78 - أ / مشددة، إلى المجرد عنها، أي: عن الياء، فالمنسوب "بَعْدَادِيٌّ" والمنسوب إليه "بَعْدَادٌ" (4)، بدون الياء، و "رَجُلٌ" في: "رَجُلٌ بَعْدَادِيٌّ"، هو الموصوف لا المنسوب الاصطلاحي، فالضمير في (إليه) راجع إلى الاسم المذكور بملاحظة تجرده عن الياء، وبعدم ملاحظة لحوق الياء، فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه فتأمل (5).

إنّما احتاجت النسبة إلى الزيادة؛ لأنّها معنى حادث كالتثنية والجمع، وتعيّن الياء لكونها من حروف اللين، ولم تزد الواو لتقلها، ولم تزد الألف حذرًا عن اللبس بالمكسر، إذا الألف تقع علامة له كثيرًا، وشُدِّدت لئلا يلتبس ب(ياء) الإضافة (6).

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) [الياء] ساقط من: (هـ).

(3) [لحق] ساقط من: (أ، ط، هـ، و).

(4) مدينة بناها أبو جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس، واتخذها عاصمة له ونزل بها سنة 149هـ، وأصل بغداد للأعاجم والعرب تختلف في لفظها إذا لم يكن أصلها من كلامهم ولا اشتقاقها من لغاتهم، وقال حمزة بن الحسن بغداد اسم فارسي معرب عن باغ دانونية؛ لأنّ بعض رقعة مدينة المنصور كان باغا لرجل من الفرس اسمه دانونية، وفي بغداد ست لغات، بغداد، وبغدان، ويأبي أهل البصرة ولا يجيزون بغداد في آخره الذال المعجمة، وقالوا: لأنه ليس في كلام العرب كلمة فيها دال بعدها ذال، وقال أن المنصور أنفق على عمارة بغداد ثمانية عشر ألف دينار، وكان أبو اسحاق يقول: بغداد حاضرة الدنيا وما عداها بادية، ينظر: معجم البلدان 1: 456.

(5) أي التأمل في وجه عدم اللزوم، وأن النسبة التي يقصدها النحويون، ويسميها سيبويه الإضافة، هو ما ينسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك، ينظر: الكتاب 3: 335؛ وشرح المفصل 3: 438؛ وشرح التصريح 2: 587.

(6) ينظر: شرح المفصل 3: 439.

وقوله: و "الملحق بآخره"، خرج به ما لم يلحق بآخره شيء.

قوله: "ياء"، خرج به ما لحق بآخره⁽¹⁾ غير الياء.

قوله: "مشددة"، خرج به نحو⁽²⁾: "عُلَامِي"، بـياء الإضافة.

قوله: "لنسبة إليه"، خرج به نحو: "كُرْسِيَّ"⁽³⁾، اسم الفلك الثامن⁽⁴⁾، وانطبق التعريف على اسم

آخره ياء مشددة، متغير بها عن حال إلى حال، وعن معنى إلى معنى آخر⁽⁵⁾.

ألا يرى أنّ الإعراب قبل لحوق الياء، كان جارياً على دال "بغداد"، وبعد الياء يجري على الياء وقبل الياء كان اسماً، وبعدها صار وصفاً يعمل في المضمر و في⁽⁶⁾ المظهر، نحو: "رَيْدٌ بَعْدَادِيٌّ" و "رَيْدٌ بَعْدَادِيٌّ غَلَامَةٌ" و "امْرَأَةٌ بَعْدَادِيَّةٌ"، [و "امْرَأَةٌ بَعْدَادِيٌّ غَلَامَهَا"]⁽⁷⁾ والمعنى قبل الياء هي الولاية المخصوصة وبعدها هو الشخص المنسوب إلى تلك الولاية، وقد يُبدل عن أحد الياءين ألف، نحو: "هَذَا رَجُلٌ يَمَانٌ"، و "رَأَيْتُ رَجُلًا⁽⁸⁾ يَمَانِيًّا"، في النسبة إلى اليمن⁽⁹⁾، والقياس: يَمَنِيٌّ.

(1) في (ب، ط، هـ، و): آخره.

(2) [نحو] ساقط من: (ب).

(3) قال ابن عصفور: وقد تلحق ياء النسب في اللفظ ولا يكون منسوباً في المعنى، وذلك نحو: "كُرْسِيٌّ" و "بُخْتِيٌّ"، ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور 2:454.

(4) في (ب): للفلك.

(5) [آخر] ساقط من: (و).

(6) [في] ساقط من: (ط، ب).

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، هـ، و).

(8) [رَجُلًا] ساقط من: (ط).

(9) اليمن: بفتح أوله وثانيه، البلد المعروف كان لسبأ، وسمي باليمن؛ لأنه عن يمين الكعبة، وقيل: إنما سمي بذلك قبل أن تعرف الكعبة؛ لأنه عن يمين الشمس، وحدودها بين عُمان فينقطع من بَيْتُونَةَ، ينظر: معجم البلدان 5:447.

وقالوا: أن القاف في: "زُنْدِيق" / 78 - ب / بدل على الياء، و الأصل: "زُنْدِيٌّ"، منسوب إلى:

"زُنْدِ" (1) وفي كتاب لَزْرَادَشْتِ (2) الحكيم الضَّالُّ المضِلُّ المخذول في الدنيا والآخرة (3).

قال: "وَحَقُّهُ أَنْ يُحْدَفَ مِنْهُ تَاءُ التَّائِيثِ [وَأَنَّ التَّنْيَةَ وَالْجَمْعَ دَ بَصْرِيٍّ وَفُنْسَرِيٍّ]" (4).

أقول: لأنَّ ثبوت التاء يستلزم توسط العلامة، وتأتيث صفة المذكر، واجتماع التاعين في صفة المؤنث، وثبوت نوني (5) التنئية والجمع، أي: ثبوت علامتيهما يستلزم اجتماع الإعرابين بالحركة الحرف (6).

مع أنَّ الغرض من النَّسْبَةِ، وهو إثبات الملايسة بين المنسوب والمنسوب إليه، قائم بالنسبة إلى لفظ المفرد فيقع لفظ التنئية والجمع ضائعًا، إلاَّ أنَّ يكونا علمين قد أعربا بالحركة، فحينئذ يثبت لأنَّه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (7). وإذا أعربا بالحروف نظرًا إلى الأصل، فلا مَسَاغٌ للإثبات لأدائه إلى اجتماع الإعرابين، فلذلك جاز (8): جَاءَ خَلِيلِيَّ وَخَلِيلَانِيَّ" (9)، في النسبة (10) إلى "خيلان"

-
- (1) وهو الكتاب المقدس عند الزرادشتيين، وفي لغة الزند افسنا لهجتين يقال أقدم من اللغة الفارسية، ينظر: كتاب أفيستا، للديانة الزرادشتية 10.
- (2) زرادشت: هو مؤسس الديانة الزردشتية، وقد عاش في مناطق أذربيجان وكردستان، وإيران الحالية، وظلت تعاليمه وديانته هي المنتشرة في مناطق واسعة من وسط آسيا إلى موطنه الأصلي إيران حتى ظهور الإسلام، وما زال لها اتباع في إيران والهند، وتعتبر أقدم الديانات المعروفة في العالم تأسست منذ أكثر من 3000 سنة، ينظر: كتاب أفيستا، للديانة الزرادشتية 27.
- (3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:562.
- (4) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).
- (5) في (ط، و): النون في.
- (6) في (أ): الحروف.
- (7) ينظر: شرح المفصل 3:441، 442؛ وهمع الهوامع 6:154:155.
- (8) [جاز] ساقط من: (ب، هـ).
- (9) في (ط): خيلاني.
- (10) في (ب، هـ): التنئية.

اسم رجل، و "فُنْسَرِي" و فُنْسَرِينِي في النسبة إلى: "فُنْسَرِين" اسم بلده⁽¹⁾، جمع: فُنْسَرٌ، في الأصل وهو⁽²⁾ الشيخ الفاني، سمي به البلدة لكثرة الشيخ الفاني فيها⁽³⁾.

لكنّ إذا أعربا بالحركة، يلزم الألف في التنثية، نحو: "جَاءَنِي خَلِيلَان"، و الياء في الجمع، نحو: "هَذَا فُنْسَرِين كَانَتْ"⁽⁴⁾ عَلَيْهِ سِنِين"، بدون العلمية؛ لخفة الألف في التنثية والياء في الجمع⁽⁵⁾.

وإذا⁽⁶⁾ تَلَخَّصَ هذا، فاعلم أنّ الظاهر كان عليه أن⁽⁷⁾ يقول: وعلامة التنثية والجمع؛ لأنّ المحذوف ليس مجرد النون بل علامة كل منهما، لكن عدل عنه وقال: نون التنثية والجمع، تنبيهًا على⁽⁸⁾ تنزل النون مع الألف والواو، منزلة حرف واحد في عدم التَّجْزِي، وعلى أنّ / 79 - أ / سقوطها يستلزم سقوط أختها، وخصص النون بالذكر، مع أنّ التنبيه يحصل بذكر أختها أيضًا، لكونها مشتركة بين النوعين ليحصل التنبيه مع الاختصار، مع أنّه لو قال: وعلامة الجمع، لعم المكسّر وهو سيذكره منفردًا بقوله: [وإذا نسب إلى الجمع رُدَّ إلى واحده].⁽⁹⁾

(1) مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم، وبعض يدخل قنسرين في العواصم، وما زالت عامرة أهلة إلى أن كانت سنة 351هـ، غلبت الروم على مدينة حلب وقتلت جميع ما كان بريضها فخاف أهل قنسرين وتفرقوا في البلاد، فطائفة عبرت الفرات وطائفة نقلها سيف الدولة بن حمدان إلى حلب كثر بهم من بقى أهلها، ينظر: معجم البلدان 4:403،404.

(2) [وهو] ساقط من: (أ، هـ).

(3) ينظر: لسان العرب، مادة: (ق . ن . س).

(4) في (أ، و): كَأْتَتْ.

(5) ينظر: شرح المفصل 3:443،444.

(6) في (أ): إذ.

(7) في (هـ، و): كان أن.

(8) في (ب): إلى.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

[قال: "وَأَنَّ يُقَالَ: فِي نَحْوِ: نَمْرٍ [وَدُنَيْلٍ: نَمْرِيَّ وَدُوْلِيَّ]" (1).

أقول: أي إذا نسب إلى (فَعِل)، بفتح الفاء و كسر العين، وإلى (فَعِل) بضم الفاء و كسر العين يجب أن يفتح العين؛ لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين مع قلّة حروف الكلمة، بخلاف "عَلْبِيَّ" (2) لأنّ كثرة الحروف هوّنت أمر الاجتماع، وبخلاف نحو: "تَغْلِيَّ" على الأفتح، وبعضهم بفتح، بناء على أنّ سكون الثاني جعله كالثلاثي (3).

وأما (فَعِل) بكسرتين، كـ "إِيل" ففيه طريقتان (4)، إبقاء الكسرة ليجري (5) اللسان (6) على سنن واحد وفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان (7) مع الياءين مع قلّة حروف الكلمة، ولم يتعرض له المصنّف لكون إبقاء الكسرة فيه طريقاً أيضاً (8).

قال: "وفي نحو (9): حَنِيفَةَ حَنَفِيَّ".

أقول: أراد بنحو: "حَنِيفَةَ" ما هو على وزن (فَعِيلَةَ)، ممّا ليس بمعتلّ العين واللام (10) والمضاعف

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(2) أي إذا كان يُغْلَطُ فيها، كما يقال شاة حلوب و فرس ركوب، ينظر: لسان العرب، مادة: (غ . ل . ط).

(3) قال سيبويه: وما جاء من فَعِل (بمنزلة فَعِل) قولهم في النَّمْرِ: نَمْرِيَّ، وفي الحَبِطَاتِ: حَبِطِيَّ، وفي شَقْرَةَ: شَقْرِيَّ، وفي سَلِمَةَ: سَلِمِيَّ... وإن

أضفت إلى فَعِل لم تغيره؛ لأنّها إنّما هي كسرة واحدة، كلهم يقولون: سَمْرِيَّ، والدُّبُلُ بنزلة النَّمْرِ تقول: دُوْلِيَّ، وكذلك سمعناه من يونس وعيسى،

ينظر: الكتاب 3:323.

(4) في (أ): طريقتان.

(5) في (ب): لجري.

(6) [اللسان] ساقط من: (ط).

(7) في (ب، ط، هـ، و): الكسرات.

(8) ينظر: شرح المفصّل 3:444؛ والمقرب 2:59؛ وشرح التصريح 2:592، 593؛ وشرح الأشموني 3:729.

(9) [نحو] زيادة عن الأصل في: (أ، ب، هـ).

(10) [اللام] ساقط من: (ب).

لأنَّ معتلَّ العين والمضاعف لا يحذف يائهما، بل يقال في: "طَوِيلَةٌ" و "شَدِيدَةٌ"، "طُوَيْلِيٌّ" و "شَدِيدِيٌّ" لأنه إذا حذف الياء ولم يقلب ولم يدغم، يلزم خلاف القانون مع النَّقل، وإذا قلب وأدغم يلزم اللَّبس مع زيادة التغير⁽¹⁾، والمعتل اللام يجيء حكمه عقيب⁽²⁾ هذا.

والمقصود أنَّ نحو: "حَنِيفَةٌ"⁽³⁾، يحذف تاؤه كما هو القياس ثم ياءؤه؛ ليفرَّق من فعيل، ولم يعكس الأمر⁽⁴⁾؛ لنقل المؤنث، ثم يفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين، و"سَلِيْقِيٌّ" شاذ⁽⁵⁾.

و"جُدَيْمِيٌّ"⁽⁶⁾ * أشدُّ؛ لأنَّ في الأول إبقاء⁽⁷⁾ الشَّيء على أصله وإن كان على خلاف القانون، وفي / 79 - ب / الثاني عدولاً به عنه بلا ضرورة⁽⁸⁾.

قال: "وَفِي نَحْوِ: غَنِيَّةٍ وَضَرِيَّةٍ وَأُمِيَّةٍ [غَنَوِيٌّ وَضَرَوِيٌّ وَأُمَوِيٌّ]"⁽⁹⁾.

أقول: وحقُّ المنسوب أن يقال: في فَعِيلَةٍ، وفُعَيْلَةٍ، بفتح الفاء وضمِّها من المعتلِّ اللام، كـ "غَنِيَّةٍ"

(1) في (ط، و): التغير.

(2) في (ط): عقب.

(3) قال سيبويه: هذا باب ما حذف منه الياء والواو فيه القياس وذلك قولك في ربيعة: رَبِيْعَةٌ: رَبِيْعِي، وفي حنيفة: حَنَفِيٌّ، وفي جذيمة: جَذَمِي، وفي جُهَيْنَةَ: جُهَيْنِي، وفي فُنَيْبَةَ: فُنَيْبِي، وفي شُؤْءَةَ: شُنَيْبِي، وتقديرها: شُؤْءَةٌ وشُنَيْبِي؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، ينظر: الكتاب 3:339.

(4) [الأمر] ساقط من: (ب، ط، هـ، و).

(5) "وَشَدُّ قَوْلِهِمْ فِي النَّسَبِ إِلَى "السَّلِيْقَةِ" وَهِيَ الطَّبِيْعَةُ " سَلِيْقِيٌّ"، ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور 2:462؛ ولسان العرب، مادة: (س . ل ق)؛ وشرح التصريح 2:595.

(6) في (أ، هـ) جذمي.

• قال سيبويه: نقول في " حَيٌّ " من بني عَدِيٍّ، يقال لهم: بنو عبيدة: عَدِيٌّ فضموا العين وفتحوا الباء، فقالوا: عُدَيْيٌّ، وحدثنا من نتق به أن بعضهم يقول في " بني جَذِيْمَةَ ": جَذَمِيٌّ فيضم الجيم ويجريه مجرى " عُدَيْيٌّ"، ينظر: الكتاب 3:336.

(7) في (ط، هـ): بقاء

(8) ينظر: شرح المفصل 3:445،446.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

و"ضَرِيَّة" و"أُمِّيَّة"، "عَنَوِيَّ"، و"ضَرَوِيَّ"، و"أُمُوِيَّ"⁽¹⁾.

ويقال: "أُمُوِيَّ" بالفتح على خلاف القياس أيضًا⁽²⁾، بإسقاط التاء والياء، وتبديل الكسرة فتحة لما ذكر، ويقلب (الياء) التي هي لام الفعل (واوا)، لئلا يجتمع الياءات⁽³⁾.

وبعضهم يقول: "أُمِيِيَّ" بأربع ياءات؛ لأنَّ فتح الثاني هَوْن أمر الاجتماع⁽⁴⁾.

قال: "وَفِيْمَا آخِرُهُ أَلْفٌ ثَالِثَةٌ [أَوْ رَابِعَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ كَعَصَا وَأَعْشَى، عَصَوِيٌّ وَأَعْشَوِيٌّ]"⁽⁵⁾.

أقول⁽⁶⁾: عطف على قوله في نحو⁽⁷⁾: "تَمْرٍ" و"دُنَيْلٍ"، أي⁽⁸⁾ ما آخره ألف ثالثة منقلبة عن الواو

ك"عصا"، أو عن الياء ك"رَجِي" ⁽⁹⁾، أو أصليَّة ك"مَتَى"، أو رابعة منقلبة عن الواو ك"أَعْشَى"

(1) ينظر: الكتاب 3:344؛ والمقتضب 3:140؛ والمقرب 2:62؛ وشرح الأشموني 3:733.

(2) [أيضا] ساقط من: (ط).

(3) قال سيبويه: هذا باب الإضافة إلى فَعِيلٍ وفُعِيلٍ من بنات الياء والواو... وذلك قولك: في عَدِيٍّ: "عَدَوِيَّ"، وفي غَنِيٍّ: "عَنَوِيَّ"، وفي قُصَيٍّ: قُصَوِيَّ،

وفي أُمِّيَّة: أُمُوِيَّ؛ وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيْمٍ وثَقِيفٍ حين استنقلوا هذه الياءات، وسألته عن الإضافة إلى تحِيَّة فقال: تَحَوِيَّ، وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عَدِيٍّ. وقال أبوحيان: وشذَّ فتح الهمزة في "أُمُوِيَّ"، ينظر: الكتاب 3:344.

(4) وزعم يونس أن ناس من العرب يقولون: "أُمِيِيَّ"، فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل، شبهوه به كما قالوا: "طَبِيِيَّ"، وأما "عَدِيِيَّ"

فيقال وهذا أثقل؛ لأنه صارت مع الياءات كسرة، ينظر: الكتاب 3:344، 345؛ وشرح الجمل، لابن عصفور 2:467، 468؛ وارتشاف الضرب 2:609.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(6) [أقول] ساقط من: (هـ).

(7) [نحو] ساقط من: (ب).

(8) [أي] ساقط من: (هـ).

(9) قال سيبويه: هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو... تقول في هُدَى: "هُدَوِيَّ"، وفي رجل اسمه رَحَى: "رَحَوِيَّ"، ينظر: الكتاب 3:342.

أصله: "أَعَشَوُ" ، قلبت الواو ياءً، ثم الياء ألفاً، أو عن الياء كـ "مَرَمَى" ، أصله: "مَرَمِيَّ" (1)، قلبت الياء ألفاً بقلب (2) ألفه عند النسبة واوًا، يقال: "عَصَوِيَّ" و "رَحَوِيَّ" و "مَتَوِيَّ" وأَعَشَوِيَّ و مَرَمَوِيَّ؛ لأنَّ الإثبات، يؤدي إلى (3) التقاء الساكنين، والحذف خلاف الأصل، والانتقال ياء اجتماع الياءات (4) وإمَّا قيّد الرابعة بالمنقلبة؛ لأنَّ الرابعة الغير المنقلبة يجوز فيها الوجهان: القلب والحذف كما سيأتي (5).

قال: "وَفِي الزَّائِدَةِ الرَّابِعَةِ الْقَلْبُ، وَالْحَذْفُ كـ حُبْلَوِيَّ وَحُبْلَوِيَّ (6) " .

أقول: أي حقَّ المنسوب في الألف الزائدة الرابعة القلب واوًا، تشبيهاً بالألف (7) الأصلية، كـ "حُبْلَوِيَّ" (8)، ويجوز إقحام الألف بعد القلب، إمَّا تشبيهاً بالألف (9) الممدودة (10)، وإمَّا لئلا يجتمع الواو والياء، في: "دِنْيَاوِيَّ" (11)، مع حمل الباقي عليه، نحو: "حُبْلَاوِيَّ" (12)، والحذف تشبيهاً بتاء

(1) في (ط): كمرحى أصله مرحي

(2) في (ط، ه): ينقلب.

(3) [يؤدي إلى] ساقط من: (ه).

(4) في (ه): الياء.

(5) ينظر: شرح المفصل 3:449،450؛ وشرح الأشموني 3:726.

(6) [كـ حُبْلَوِيَّ وَحُبْلَوِيَّ] ساقط من: (ه، و).

(7) في (ب، و): ألف.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب 2:606.

(9) [بالألف] ساقط من: (ب، ط، ه، و).

(10) في (ب، ط، ه، و): بالممدود.

(11) قال ابن السراج: وقالوا في دُنْيَا: دُنْيَاوِيَّ، وإنَّ شئت قلت: دُنْيِي، ينظر: الأصول 3:74؛ وارتشاف الضرب 2:606.

(12) قال ابن عصفور: فالنسب إلى ذلك على ثلاثة أوجه: أن تحذفها، وأن تقلبها واوًا، فنقول في حُبْلَى: "حُبْلَى"، و"حُبْلَوِيَّ"، ويجوز أن تزيد ألفًا قبل

الواو، فنقول: "حُبْلَاوِيَّ" والأفصح حذفها، ينظر: الأصول 3:74؛ وشرح الجمل، لابن عصفور 2:463.

التأنيث لزيادتها ك التاء، سواء زيدت لغرض التأنيث، ك ألف "حُبَلَى"، أو لغرض آخر / 80 - أ /
 ك ألف "أَزْطَى"، هذا في ساكن الوسط ك "حُبَلَى"، وأمّا متحرك الوسط ك "جَمَزِي"، فكالخماسي بلا
 فرق، فكما يجب "حُبَارِيٌّ" بالحذف، يجب "جَمَزِيٌّ"⁽¹⁾، وذلك لِتَنْزِلِ الحركة منزلة الحرف، والمصنّف
 لوضعه الرّسالة على الاختصار، رمز إليه بالمثل.

قال: "وَفِي الْخَامِسَةِ الْحَذْفُ لَا غَيْرَ كَ حُبَارِيٍّ"⁽²⁾.

أقول : أي في الألف الخامسة مطلقاً⁽³⁾ منقلبة أو غير منقلبة، أصليّة أو زائدة؛ لغرض التأنيث
 أو لآخر يتعيّن⁽⁴⁾ الحذف، ولا يجوز القلب لنقل الخماسي، ولم يتعرض لحذف السادسة؛ لأنّه يعلم
 بطريق الأولى لزيادة ثقلها ك "مُسْتَسْقِيٌّ" في: "مُسْتَسْقَى" بالألف⁽⁵⁾.

قال: "وَفِيمَا آخِرُهُ يَاءٌ ثَالِثَةٌ كَ "عَمٍ" عَمَوِيٍّ"⁽⁶⁾.

أقول : لمّا تكلم فيما آخره ألف، شرع أن يتكلم⁽⁷⁾ فيما آخره ياء، فقال: وفيما آخره ياء ثالثة ك
 "عَمِي"⁽⁸⁾ عَمَوِيٍّ، أي: يفتح المكسور ويقلب الياء واواً وجوباً، أمّا الفتح فلنّلا يجتمع الكسرتان مع

(1) الجمزي: الوثأب السريع. قال سيبويه: وأمّا "جَمَزَى" فلا يكون "جَمَزَوِيٌّ" ولا "جَمَزَاوِيٌّ"، ولكن "جَمَزِيٌّ"؛ لأنّها ثقلت وجاوزت زنة "مَلْهَى"، ينظر:
 الكتاب 3:354؛ ولسان العرب، مادة: (ج . م . ز).

(2) [ك حُبَارِيٍّ] ساقط من: (هـ، و).

(3) [مطلقاً] ساقط من: (ب).

(4) في (ب): تعين.

(5) ينظر: شرح المفصل 3:451، 452؛ وارتشاف الضرب 2:641؛ وشرح الأشموني 3:727.

(6) [ك عم عَمَوِيٍّ] ساقط من: (ط، هـ، و).

(7) [أن يتكلم] ساقط من: (ط).

(8) في (ط، هـ، و): عم.

الياعين، مع قلّة حروف الكلمة، وأمّا القلب فلئلاّ تجتمع الياءات، وقيد الياء بالثالثة⁽¹⁾؛ لأنّ الرابعة يجوز فيها الأمران⁽²⁾.

قال: "فِي الرَّابِعَةِ كَ قَاضٍ قَاضِيٍّ وَ قَاضِيٍّ [فِي قَاضٍ] (3) وَالْحَذْفُ أَفْصَحُ" (4).

أقول: أنّ يجوز الحذف لنقل الرباعي، والقلب صيانة للحرف الأصلي من وجه، مع⁽⁵⁾ عدم بلوغ النقل غايته، لكنّ الحذف أفصح من القلب؛ لرجحان الخفة على رعاية الأصالة عند تحقق النقل⁽⁶⁾ قال⁽⁷⁾:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا

دَوَانِيْقُ⁽⁸⁾ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا تَقْدُ.

(1) في (ه) : الثالثة.

(2) قال سيبويه: وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً، فإنّ الإضافة إلى ذلك الاسم تُصيِّره كالمضاف إليه... وذلك قولهم في: عم " عَمَوِيٌّ"، وفي زِد: " زِدَوِيٌّ"، وقالوا: كلهم في الشَّجِي: " شَجَوِيٌّ"؛ وذلك لأنهم رأو فِعْلَ بمنزلة فَعَل في غير المعتلّ كراهية للكسرتين مع الياعين ومع توالي الحركات، فأقروا الياء وأبدلوا، ينظر: الكتاب 3:342.

(3) [في قاض] زيادة عن الأصل.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، ه، و).

(5) [مع] ساقط من: (ب).

(6) ينظر: الكتاب 3:341، 340؛ وارتشاف الضرب 2:604؛ وهمع الهوامع 6:158، 159.

(7) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه 542.

اللغة: الدوانيق جمع: دانق، بفتح النون وكسرها، وهو عشر الدرهم، ويقال: سدسه.

وهو من شواهد: الكتاب 3:341؛ وشرح المفصل 3:452؛ وشرح الجمل، لابن عصفور 2:465؛ ولسان العرب، مادة: (ع . و . ن)؛ وشرح

الأشموني 3:728؛ وشرح التصريح 2:592.

الشاهد فيه: " الحانوي"، حيث نسبه إلى "حانة" على غير قياس، والقياس فيه (الحاني).

(8) في (أ، ب، ط، ه، و): دراهم. وفي ملحق الديوان: (دوانيق).

قال: "فِي الْخَامِسَةِ الْحَذْفُ لَا عَيْرَ كَ مُشْتَرِيٍّ فِي مُشْتَرٍ (1)".

أقول: وذلك لبلوغ النّقل نهايته، فإنّ النّقل إذا بلغ النّهاية بتعيّن (2) الحفّة، ولا يكون غرض ورائها حتى يثبت الحرف لحصوله، ولم يتعرض لحذف السادسة؛ لأنّه يعلم من طريق الأولى / 80 ب / ك "مُسْتَسْقِيٍّ" في: "مُسْتَسْقِيٍّ" (3).

قال: "وَفِي الْمُنْصَرَفِ مِنَ الْمَمْدُودِ كِسَائِيٍّ وَحِرْبَائِيٍّ (4)".

أقول: أيّ الذي همزته ليست للتأنيث، بل هي لام الفعل بدون أن تتقلب عن شيء، ك "قُرَاءٍ" على وزن (فُعَالٍ)، بمعنى: "العابد"، أو جمع: قَارِيٍّ، أو مع الانقلاب ك "كِسَاءٍ"، على وزن (فِعَالٍ) أصله: "كِسَاوٌ" بالواو، ولم يتعرض للأول؛ لأنّ حاله يعلم من الثاني بطريق الأولى، أو زائدة للإلحاق بدلاً من الياء، ك "حِرْبَاءٍ" على وزن (فِعْلَاءٍ) بالهمزة، فإنّ همزته للإلحاق بـ "قُرْطَاسٍ"، أي هي زائدة؛ لأنّ يصير بسببها المثال الأنقص على المثال الأزيد، وليعامل به ما يعامل بالأزيد من الأحكام والأحوال (5)، ولا فائدة في زيادتها (6) غير هذا يثبت عند النسبة (7) على حاله، ولا تتقلب همزته واوا؛ لأنّ الثبوت هو الأصل ولا داعي للعدول عنه.

وبعضهم يجيز القلب تشبيهاً لها بهمزة التأنيث ويقال: "قُرَاوِيٍّ" و "كَسَاوِيٍّ" و "حِرْبَاوِيٍّ" لكنّ

(1) [ك مُشْتَرِيٍّ فِي مُشْتَرٍ] ساقط من: (هـ ، و).

(2) في (ط ، و): تعين.

(3) ينظر: شرح المفصل 3:453؛ وارتشاف الضرب 2:606؛ وهمع الهوامع 6:161.

(4) [كِسَائِيٍّ وَحِرْبَائِيٍّ] ساقط من: (هـ ، و).

(5) في (هـ): الأقوال

(6) في (ط ، هـ): لزيادتها.

(7) [عند النسبة] ساقط من: (ط).

القلب فيما هو⁽¹⁾ همزته للإلحاق أكثر منه في الذي همزته⁽²⁾ أصليّة فذكر الملزوم وهو الانصراف⁽³⁾ و أراد اللّازم وهو [عدم كونها الهمزة التّأنيث ونصّ المثال على هذه الإرادة قرينة؛ لأنّ]⁽⁴⁾ الهمزة في الأمثلة ليست للتّأنيث⁽⁵⁾.

قال: "وفي غير المنصرف من الممدود".

أقول: أي الممدود الذي همزته للتّأنيث، كُنِي⁽⁶⁾ باللازم عن الملزوم، فإنّ كون الهمزة للتّأنيث يلزم عدم الصرف، فدكّر اللازم وهو عدم الصرف، وأراد الملزوم [وهو كون الهمزة للتّأنيث، ونصب المثال قرينة على هذه الإرادة]⁽⁷⁾، فلا يردُّ عليه "كسائي"، بالهمزة في "كساء"، علمًا للمرأة غير منصرف للعلميّة والتّأنيث؛ لأنّ المراد بعدم الصرف كون الهمزة للتّأنيث، فلا يردُّ ما أورده ابن الحاجب⁽⁸⁾ عليه في هذا الموضع فتأمل⁽⁹⁾.

(1) [هو] ساقط من: (ب، ط، و).

(2) [همزته] ساقط من: (أ).

(3) [وهو الانصراف] ساقط من: (ط).

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(5) فتقول في النسب إلى كساء: كسائي و"كساوي"، وفي النسب إلى علباء: "علبائي" و"علباوي، والإتيان في "كساء" أحسن، والقلب في "علباء"

وبابه أحسن، ينظر: الكتاب 3:349؛ وشرح الجمل، لابن عصفور 2:466؛ وهمع الهوامع 6:161.

(6) في (ط): كَن.

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(8) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، أخذ عن الشاطبي وأبي منصور الأبياري وغيرهما، له من الكتب:

الأمالي النحوية، والشافية في الصرف، والكافية في النحو، ت: 646هـ، ينظر: بغية الوعاة 2:134؛ وشذرات الذهب 7:405؛ والأعلام 4:211؛

ومعجم المؤلفين 2:366.

(9) وما كان آخره همزة قبلها ألف نظرت فإن كانت ألف التّأنيث قلبتها واوًا، كَحَمْرَوي، وإن كانت غيرها ساغ فيه الوجهان كما في التثنية، أي إبقائها

وقليها، وهذا أولى من قوله: "إن كان منصرفًا"؛ لأنك لو سميت بكساء امرأة كانت غير منصرف، ولا يجب قلب الهمزة، فكان التثنية على أنه =

قال: " حَمْرَاوِيَّ / 81 - أ / وَ زَكَرِيَّاوِيَّ " .

أقول: إيراد المثالين تنبيهٌ على استواء التأنيث⁽¹⁾، الحقيقي و اللفظي في حكم الانقلاب، إذ تأنيث " حَمْرَاء " حقيقي⁽²⁾، وتأنيث " زَكَرِيَاء " لفظي⁽³⁾، وإنما وجب القلب؛ لأنَّ الإثبات يستلزم⁽⁴⁾ توسط⁽⁵⁾ العلامة والحذف إخلالها⁽⁶⁾، وقلبها ياء التزام اجتماع الياءات، [فتقلب واوًا حذرًا عن لزوم المحذوف]⁽⁷⁾* .

قال: "وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْجَمْعِ رُدٌّ إِلَى وَاحِدِهِ" .

أقول: أي إذا نسب إلى جمع المكسّر وجمع المؤنث السالم؛ لأنَّ حال جمع مذكر السالم قد عَلِمَ فيما سبق⁽⁸⁾ .

قالوا: إنَّما وجب الرُّدُّ؛ لأنَّ الغرض من النسبة إثبات الملايسة بين المنسوب والمنسوب إليه

= لا تقلب إلا إذا كانت ألف التأنيث أولى من اعتبار الصرف وعدمه، لتلا يؤدي إلى دخول كساءٍ وشبهه إذا سميت به امرأة فيما يجب قلبه؛ لأنَّه غير منصرف حينئذٍ ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، 1:572 .

(1) في (ب، و): التأنيثين .

(2) ينظر: الكتاب 3:349؛ والمقتضب 3:149؛ والأصول 3:66؛ وشرح الجمل، لابن عصفور 2:466؛ وارتشاف الضرب 2:608،609؛ وهمع الهوامع 6:161 .

(3) في (ط، و): ذكرياء .

(4) [يستلزم] ساقط من: (أ، ب، هـ، و) .

(5) في (أ): يتوسط .

(6) في (ط): اختلالها .

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط) .

• ينظر: شرح المفصل 3:459،460؛ وارتشاف الضرب 2:652 .

(8) ينظر: التحقيق 286 .

وهذا يقوم بالنسبة إلى لفظ المفرد، فيقع لفظ الجمع ضائعاً فيرد⁽¹⁾ إلى الواحد، حذراً عن وصمة اللّاغية، إلا أن يطراً عليها العلميّة، فحينئذ لا ردّ بل وجب أن يقال: "مَسَاجِدِيّ" و "مُسَلِّمَاتِيّ"، في النسبة إلى "مساجد" و "مسلمات" علمين⁽²⁾. و لجري⁽³⁾ "الأنصار" و "الأعراب" مجرى العلم لطائفتين مخصوصتين، يقال: "أَنْصَارِيّ" و "أَعْرَابِيّ"⁽⁴⁾.*

قال: "فَرَضِيّ وَصَحْفِيّ".

أقول: يُرَدُّ "فَرَائِضُ" و "صُحُفٌ"، أي: "فَرِيضَةٌ" و "صَحِيفَةٌ"، ثم يحذف التاء والياء، ثم يفتح المكسور ويقال: "فَرَضِيّ"، وهو الماهر في الفرائض⁽⁵⁾، و "صحفيّ"، وهو الماهر في المكاتب⁽⁶⁾ ولجري لفظ الفرائض مجرى العلم للفن المخصوص، يقال: "فرائضيّ" أيضاً.

(1) في (ط): ويرد.

(2) قال سيبويه: هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع "مُسَلِّمَاتٌ" و "تَمَرَاتٌ" ونحوهما، فإذا سميت شيئاً بهذا النحو ثم أضفت إليه فقلت: "مُسَلِّمٌ" و "تَمَرِيّ" وتحذف كما حذفت الهاء. وقال ابن عصفور: وإن كان جمع سلامة بالألف والتاء فنقول في النسب إلى تمرات: "تَمَرِيّ" بتسكين العين، فإن سميت به فإنك إن حكيت بعد التسمية حاله قبلها نسبت إلى واحده، كما كنت تفعل قبل التسمية، وإن لم تحكه، بل تعربه إعراب ما لم ينصرف حذفت التاء، ثم نسبت إليه على قياس الأسماء المفردة التي في آخرها ألف فنقول في النسب إلى تمرات: "تَمَرِيّ" بفتح الميم تحذف التاء ثم تنسب إليه، ينظر: الكتاب 3:373.

(3) في (أ، هـ): يجري.

(4) في (ط، و): أعرابي وأنصاري.

• ينظر: الكتاب 3:380؛ وارتشاف الضرب 2:629؛ وشرح التصريح 2:609.

(5) ينظر: لسان العرب، مادة: (ف. ر. ض)؛ وشرح الأشموني 3:743؛ وشرح التصريح 2:610؛ وهمع الهوامع 6:171.

(6) ينظر: لسان العرب، مادة: (ص. ح. ف)؛ وشرح المفصل، 3:473، 474.

[الْعَدَدُ وَأَحْكَامُهُ]

قال: "أَسْمَاءُ الْعَدَدِ".

أقول: لَمَّا اتَّضَحَ بَيْنَهُمْ أَنَّ الْعَدَدَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ عِبَارَةٌ، وَأَيُّ شَيْءٍ هُوَ أَعْرَضَ عَنْ تَعْرِيفِهِ وَبَادَرَ إِلَى بَيَانِ (1) كَيْفِيَّةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ.

قيل: أَسْمَاءُ الْعَدَدِ مَا وَضِعَ لِيَقَعَ (2) جَوَابًا لـ (كم)، فالواحد وما فوقه عدد؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ وَاحِدٌ / 81

- ب / وَاثْنَانِ فِي جَوَابِ، "كَمْ دِرْهَمًا" (3)؟

وقيل: الْعَدَدُ التَّعْرِيفُ (4) نِصْفُ (5) مَجْمُوعِ الْحَاشِيئَتَيْنِ، كَاثْنَيْنِ وَمَا فَوْقَهُ (6)، فَإِنَّ إِحْدَى حَاشِيئَتَيْ (7)

الاثْنَيْنِ وَاحِدٌ، وَالْحَاشِيَّةُ الْآخَرَى لَهُ ثَلَاثَةٌ، وَالثَّلَاثَةُ مَعَ الْوَاحِدِ أَرْبَعَةٌ، وَنِصْفُ الْأَرْبَعَةِ اثْنَانِ، فَالِاثْنَانِ

عَدَدٌ لِكُونِهِ نِصْفُ مَجْمُوعِ الْحَاشِيئَتَيْنِ، وَالْوَاحِدُ غَيْرُ عَدَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَاشِيَّتَانِ (8)، بَلْ لَهُ (9) حَاشِيَّةٌ

وَاحِدَةٌ فَقَطْ (10) *.

(1) [بيان] ساقط من: (ط).

(2) [ليقع] ساقط من (ب).

(3) في (ط): دراهمك.

(4) [التعريف] زيادة في (ه).

(5) [نصف] ساقط من: (ط).

(6) في (أ): فوقهما.

(7) في (أ، ه): حَاشِيئَتَيْنِ.

(8) [له] ساقط من: (ط).

(9) والصحيح أن العدد "واحد" له حاشيتان، فإن إحدى حاشيته الواحد صفر، والحاشية الأخرى له اثنان، والصفر مع الأثنين اثنان، ونصف الاثنان واحد.

(10) [فقط] ساقط من: (ه).

• ينظر: شرح المفصل 4:3:4.

قال: "تقول ثلاثة إلى عشرة في المذكر".

أقول: أي تلحق التاء بعدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة، وتقول: "عندي ثلاثة رجال إلى عشرة رجال"؛ وذلك لأن كلاً منهما⁽¹⁾ مؤنث باعتبار الجماعة.

والأمثال في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾⁽²⁾، عبارة عن الحسنات، فهي⁽³⁾ جمع مؤنث، أو مكتسبة للتأنيث من المضاف إليه.

وأما قولهم: "ثلاثة بنات آوى"؛ فلأن الواحد ابن آوى؛ لأن المذكر الغير العاقل قد يجمع بالألف والتاء نحو: "سرادقات" في جمع: "سرادق"⁽⁴⁾، ولو كان الواحد بنت آوى لم يشكّل أمر التاء⁽⁵⁾ أيضاً.

قال بعض المغاربة: يشترك المذكر والمؤنث في لفظ "البنت" في غير العقلاء، ويؤيده قوله عليه السلام: "بنت مخاض أننى"⁽⁶⁾، فلولا الاشتراك فيها لما قارن بها تلك الصفة، ولا تلحق التاء بعدد المؤنث، فلا تقول: "ثلاثة نسوة وعشرة نسوة" فرقاً بينهما.

ولم يعكس لرجحان المذكر على المؤنث، يعني عند اقتضاء كل منهما علامة التأنيث، يراعى مقتضى المذكر لرجحانه، ويلغى مقتضى المؤنث، والواحد والاثنتان لعدم المقتضى لعدوليهما⁽⁷⁾ عن

(1) في (ط، و): منها.

(2) سورة الأنعام، من الآية 161.

(3) في (ب): وهي.

(4) ما أحاط بالبناء، ينظر: لسان العرب، مادة: (س ر د . ق).

(5) في (ط): التأنيث.

(6) حديث صحيح، رواه البخاري في صحيحه، ينظر: صحيح البخاري (كتاب الزكاة، رقم الحديث 1454) 1:356،357.

(7) في (أ، ب، د، و): لعدولها.

القانون المشهور، لعدم كونهما في معنى الجماعة جاريان على القانون.

يقال: في المذكر "واحد واثنان"، وفي / 82 - أ / المؤنث "واحدة واثنان و ثنتان⁽¹⁾"، فلذلك قال وتقول: ثلاثة، وبدأ من الثلاثة⁽²⁾.

قال: ["وَالْمُمَيَّرُ مَجْرُورٌ وَمَنْصُوبٌ. فَالْمَجْرُورُ مُفْرَدٌ"⁽³⁾ وَهُوَ مُمَيَّرُ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ " .

أقول: المميّر المجرور المفرد⁽⁴⁾ مميّر المائة والألف، نحو: "مِائَةُ رَجُلٍ"، و"أَلْفُ دِينَارٍ"، وكذا مميّر تثنيتهما، نحو: "مِائَتَا رَجُلٍ" و"أَلْفَا دِينَارٍ"، و"مِائَةُ رَجُلٍ" أيضاً، نحو: "أَلْفُ رَجُلٍ"⁽⁵⁾.
وأما جمع "المائة"⁽⁶⁾، فلا وجود له في كلامهم، و"مئين" في قولهم⁽⁷⁾:

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَيْهَا

[رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنِّي وَجُوهُ الْأَهَاتِمِ]⁽⁸⁾

-
- (1) [و ثنتان] ساقط من: (ب، و).
- (2) ينظر: شرح المفصل 4:5،6؛ وأوضح المسالك 3:144؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:584،585.
- (3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).
- (4) في (ب): المفرد المجرور .
- (5) ينظر: الكتاب 1:207،208؛ وارتشاف الضرب 2:744.
- (6) وأجاز الفراء جمع تمييز المائة، وقال: ومن العرب من يضع موضع السنين موضع السنة، ينظر: ارتشاف الضرب 2:744؛ والمساعد 2:69؛ وهمع الهوامع 4:73.
- (7) البيت من البحر: (الطويل)، وهو للفرزدق، مذكور في ديوانه 2:310.
- اللغة: الرداء: الثوب. جَلَّتْ: كشفت. الأهاتم: بنو الأهتم.
- وهو من شواهد: المقتضب 2:167؛ وشرح المفصل، لابن يعيش 4:10؛ ولسان العرب، مادة: (ر . د . ي)؛ وشرح التصريح على التوضيح 2:454؛ وشرح الأشموني 3:622؛ وخرانة الأدب 7:370.
- الشاهد فيه: " ثلاث مئين"، حيث جمع " مئة" على " مئين". وإضافة " ثلاث" إلى الجمع، وإن كان قياساً، غير مستعمل إلا نادراً.
- (8) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

شاذٌّ غير صادرٍ عن الواضع، حملة⁽¹⁾ عليه انكسار الوزن، مع انتفاء شروط⁽²⁾ الجمع بالواو والنون
أما الجرُّ فبسبب الإضافة، وقد يترك⁽³⁾ الإضافة فينصب⁽⁴⁾.

كقوله⁽⁵⁾:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا

.....

وإمَّا الإفراد فلأنَّ الغرض بيان الجنس، وهو يقوم بالمفرد، فيقع لفظ الجمع ضائعًا؛ ولأنَّ فيهما
ثقل الكثرة، فلو كان مميزهما جمعًا لتضاعف الثقل، و(سِنِينَ) في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ
ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾⁽⁶⁾ محمول على البذل⁽⁷⁾، أي: لبثوا سنين.

(1) في (ب): حمل.

(2) في (ط): شرط.

(3) في (أ): ترك.

(4) ينظر: شرح المفصل 10:4؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:587،588؛ وشرح الأشموني 3:622.

(5) البيت من البحر: (الوافر)، ينسب للربيع بن ضبع.

وتمامه: إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا *** فَفَدَّ ذَهَبَ اللَّذَادَةُ وَالْفَتَاءُ

اللغة: الفتاة: الفتوة.

وهو من شواهد: الكتاب 1:208؛ والمقتضب 2:166؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:340؛ وشرح الأشموني 3:623؛ وشرح التصريح

457:2؛ وهمع الهوامع 4:76.

والشاهد فيه: "مائتين عامًا"، حيث أفرد الاسم المميز "عامًا" ونصبه بعد "مائتين"، وكان الوجه حذف نون "مائتين" وخفض ما بعدها، إلا أنها

شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما تثبت نونه، وينصب ما بعده.

(6) سورة الكهف، من الآية 25.

(7) ينظر: الإتحاف 2:212؛ ومعاني القرآن، للفراء 2:138.

وقال أبو إسحاق الزجاج⁽¹⁾: لو انتصب سنين على التمييز، لزم أن يكونوا قد لبثوا في الكهف تسعمائة، ووجهه بعضهم بأن مميّز (المائة) فرد من أفرادها، كـ "مِائَةٍ دِرْهَمٍ"، فلو كان (سنين) مميّز مائة، لكان فرداً من أفرادها وهو جمع، وأقلّ الجمع ثلاثة، وكل فرد من أفراد المائة ثلاثة فالمائة الواحدة، تصير ثلاثمائة سنة، فالمجموع يصير تسعمائة؛ لكونه مائة ثلاث مرات وفيه نظر⁽²⁾.

إذ لمانع أن يمنع لزوم كون مميّز المائة فرداً من أفرادها، لم لا يجوز أن يكون في مثل: "ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ" في بعض استعمالاته، يعني⁽³⁾ كما لا يكون مميّز (ثلاثة)، في: "ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ"، فرداً من ثلاثة⁽⁴⁾ فليكن "ثلاثمائة / 82 - ب / سنين"، كذلك فليتأمل⁽⁵⁾.

قال: "وَمَجْمُوعٌ هُوَ مُمَيَّرُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ [نحو: مِائَةٌ دِرْهَمٍ، وَأَلْفٌ دِينَارٍ، وَثَلَاثُ أَنْوَابٍ وَعَشْرَةٌ غَلْمَةٍ]"⁽⁶⁾.

(1) إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن المبرد، وكانت له مناقشات كثيرة مع ثعلب، وصار من كتّاب الوزير المعتضد العباسي ت: 310هـ، ينظر: بغية الوعاة 1: 411؛ وشذرات الذهب 4: 51؛ والأعلام 1: 40؛ ومعجم المؤلفين 1: 27.

• ينظر: معاني القرآن، للزجاج 3: 278.

(2) قال الرضي: وهذا يطرد في ﴿ ائْتَى عَشْرَةَ أَشْبَاهًا ﴾ [سورة الأعراف، من الآية 160]، فلو كان تمييزاً لكان سنة وثلاثين، على رأيه. ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس من قراءتهما عند النحاة، وما ذكره الزجاج غير لازم؛ وذلك لأنّ الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً، أما إذا كان جمعاً، في نحو: "ثلاثة أنواب، مع أن الأصل في الجميع: الجمع، وإنما عدل إلى المفرد لعلّة، فإذا استعمل المميز جمعاً، استعمل على الأصل، وما قاله الزجاج، إنّما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعاً: استعمل كما استعمل المفرد، أما إذا استعمل الجمع على أصله، فيما وضع العدد له فلا، ينظر: شرح الرضي على الكافية 3: 305، 306؛ والإيضاح في شرح المفصل 1: 589.

(3) [يعني] ساقط من: (ب).

(4) في (ط): الثلاثة.

(5) ينظر: الكتاب 1: 209؛ ينظر: شرح المفصل 4: 11؛ والإيضاح في شرح المفصل 1: 589.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ، و).

أقول: جعل المبدأ⁽¹⁾ ثلاثة؛ لأنَّ الواحد والاثنين لا يقارنهما التمييز، ولا يقال: "واحدٌ رَجُلٍ" و لا "اثنانٍ⁽²⁾ رَجُلٍ"، أو رَجُلَيْنِ"، استغناءً بلفظ تمييزهما عنهما، بل يقال: "رَجُلٌ وَرَجُلَانِ"، فيحصل الدالتان دلالة على العدد، ودلالة على الجنس.

وقول⁽³⁾ الشاعر⁽⁴⁾:

كَأَنَّ حُصْيِيَّهِ مِنَ التَّدَلُّلِ

ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

شادَّ. والقياس فيه⁽⁵⁾: حنظلتان.

وأما هما⁽⁶⁾ وإنَّ دلاً على العدد، فلا دلالة لهما على الجنس، فلا استغناء بهما عن مميزهما، فلا يستعملان إلاَّ حيث يعلم الجنس، كقوله تعالى: ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾⁽⁷⁾، و "ثَلَاثَةٌ

(1) في (ط): المبدأ.

(2) في (ط، هـ، و): اثنا.

(3) في (ب، ط، هـ، و): قوله.

(4) البيت من البحر: (الرجز)، وتضاربت نسبه، فهو ينسب لخظام المجاشعي، ولجندل بن المثنى، ولسلمى الهذلية، ولشيماء الهذلية.

اللغة: التدلل: التعلق والاضطراب. ظرف العجوز: مزودها الذي تضع فيه متاعها. الحنظل: نبت يستخدم للتداوي به.

وهو من شواهد: الكتاب 3:569؛ والمقتضب 2:153؛ وشرح المفصل 3:192؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:341؛ وشرح التصريح 2:447؛

وخزانة الأدب 7:508.

الشاهد فيه: إضافة "ثنتا" إلى الحنظل، وهو اسم يقع على جميع الجنس، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل.

(5) [فيه] ساقط من: (أ، هـ).

(6) في هامش (ب، و): أي الواحد أو الاثنان.

(7) سورة الأنعام، من الآية 144.

رِجَالٍ" ونحوه، لا استغناء فيهما أصلاً؛ لأنّه لو اقتصر على العدد لا يُعلم الجنس، ولو اقتصر على المعدود، أي: على المميّز لا يعلم العدد، و جعل الغاية عشرة؛ لأنّ مميّز ما فوقها مفرد منصوب أو مجرور⁽¹⁾.

أمّا الجرُّ فلإضافة، وقد تترك فينصب⁽²⁾ التّمييز، نحو: "ثَلَاثَةٌ أُثُوَابًا"، وأمّا الجمعيّة فليتطابق العدد المعدود⁽³⁾، الذي هو في المرتبة⁽⁴⁾ الأولى، إذ الأصل هو المطابقة ولا مانع عنها⁽⁵⁾.

قال: "وَقَدْ شَدَّ نَحْو: ثَلَاثُمِائَةٍ وَأَرْبَعُمِائَةٍ"⁽⁶⁾.

أقول: وذلك لأنّ "مِائَةٌ" ليست بجمعٍ لا لفظاً ولا معنى، أمّا لفظاً فظاهر وأما معنى؛ فلأنّه لعدد معين ولا شيءٍ من المجموع كذلك بخلاف: "ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ"⁽⁷⁾، فإنّه وإن لم يكن جمعاً بحسب اللفظ فهو جمع⁽⁸⁾ بحسب المعنى⁽⁹⁾؛ لعدم تعيّنه لعدد معيّن، وقد وقعت تمييز الثلاثة⁽¹⁰⁾ إلى تسعة والقياس "ثلاثة مئين" في المذكر، و"ثلاثمائة" في المؤنث⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 2:341؛ وارتشاف الضرب 2:746.

(2) في (ط): فينصب.

(3) في (ب، ط، ه، و): المعدود العدد.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:588.

(5) في (ب): عنه.

(6) [أربعمئة] ساقط من: (ه، و).

(7) الرهط: من الرجال ما دون العشرة، ينظر: لسان العرب، مادة (ر. ه. ط).

(8) [جمع] ساقط من: (ه).

(9) قال سيبويه: وليس بمستكثر في كلامهم أنّ يكون اللفظ واحداً، والمعنى جمعاً، ينظر: الكتاب 1:209.

(10) في (أ): ثلاثة.

(11) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 2:342؛ وارتشاف الضرب 2:747؛ وأوضح المسالك 3:144.

قيل في توجيهه: لمّا كان في معنى (المائة) كثرة نزلت منزلة الجمع وأغنت عنه، مع أنّ في (ثلاثمائة) ثقل الكثرة⁽¹⁾ / 83 - أ / مع ثقل التأنيث، فلو انضم إليها ثقل الجمع لتضاعف الثقل⁽²⁾.

قال: "وَالْمَنْصُوبُ مُمَيِّزٌ أَحَدَ عَشَرَ [إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ]"⁽³⁾.

أقول: إنّما نصب؛ لامتناع إضافة المركب إلى تمييزه؛ لأنّه يضاف إلى غير تمييزه، نحو: "أَحَدَ عَشَرَ"، فلم يضاف إلى تمييزه فرقاً بينهما، ولم يعكس دفعا لتوهم إضافة الشيء إلى نفسه، وكذا يمتنع إضافة ما فيه شبه نون الجمع من الأعداد؛ لاستلزام إضافته اجتماع المتنافيين وهو سقوط النون وعدم سقوطه، إذ شبهها بنون الجمع يقتضي سقوطها، وكونها جزءاً من الكلمة يقتضي عدم سقوطها، فتلك العلة لا يضاف (باب عشرين) إلى غير مميّزه أيضاً، مع مسيس الحاجة إليها للبيان، و"عَشْرِيكَ وَعِشْرِي رَمَضَانَ" أظنه من كلام المولدين⁽⁴⁾.

وقول بعضهم: يضاف إلى غير تمييزه بالاتفاق، غلط منشأه عدم تتبع كتب الفن⁽⁵⁾.

قال: "وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا".

أقول: أي المميّز المنصوب لا يكون إلا مفرداً؛ وذلك لأنّ الغرض بيان الجنس، وهو يحصل بلفظ المفرد فلا حاجة إلى لفظ الجمع؛ ولأنّ في المركب ثقل التركيب، وفي (باب عشرين) ثقل

(1) في (ط): الكسرة.

(2) أي توجيه وقوعها تمييزاً مع الشذوذ؛ ينظر: الكتاب 1:209؛ وشرح المفصل 4:11.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(4) في هامش (و): المولدون؛ وهم من نشأ في ديار العرب من غيرهم، ومن الكلام ما لم يكن من كلام العرب. وينظر: شرح المفصل 4:9،8.

(5) قال أبو حيان: وحكى الكسائي، أنّ من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المُفسّر منكراً أو معرفاً، وهذا عند أصحابنا شاذ لا يبني عليه، وقال

ابن عصفور: ما حكاه الكسائي شاذ لا يلتفت إليه قاعدة، ينظر: المقرب 1:305؛ وارتشاف الضرب 2:741؛ والمساعد 2:70.

الجمعيّة مع الكثرة، فلو جمع التمييز لتضاعف النّقل، و"أَسْبَاطًا"⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿ثُنْتَى عَشْرَةَ

أَسْبَاطًا﴾⁽²⁾ بدل لا تمييز، وإلّا يلزم أن يكون "الأسباط" ستة وثلاثين، كما قال أبو إسحاق في [قوله

تعالى]⁽³⁾: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾⁽⁴⁾ *.

قال: "وَمُمَيِّزَ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا، حَقُّهُ [أَنْ يَكُونَ جَمْعُ قَلَّةٍ، نَحْو: عَشْرَةُ أَفْلَسٍ، إِلَّا إِذَا إِعْوَازَ

نَحْو: ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ]"⁽⁵⁾.

أقول: أي ما يليق به⁽⁶⁾ وما⁽⁷⁾ يناسبه أن يكون جمع قلة، أي: جمع المذكر أو المؤنث السالم أو

المكسر⁽⁸⁾ من الأوزان الأربعة التي هي: (أَفْعَلٌ) و(أَفْعَالٌ) و(أَفْعَلَةٌ) و(فِعْلَةٌ) / 83 - ب / ليتطابقا

في القلّة؛ لأنّ العشرة وما دونها أقلّ مراتب العدد، إلّا إذا أعوذ، أي: حقه أن يكون جمع قلة في⁽⁹⁾

كل وقت وزمان، إلّا وقت إعواذ جمع القلّة، أي⁽¹⁰⁾: وقت فقد جمع القلّة من لفظ المميّز فحينئذ

يجوز الإتيان بجمع الكثرة للضرورة.

(1) سبط: وهي الفرقة، ينظر: لسان العرب، مادة: (س . ب . ط).

(2) سورة الأعراف، من الآية 160.

(3) زيادة من المحقق.

(4) سورة الكهف، من الآية 25.

• ينظر: معاني القرآن، للزجاج 278:3؛ وشرح الرضي على الكافية 304،303:3.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(6) في (ط): بشأته.

(7) [ما] ساقط من: (ب، ط، و).

(8) في (ط، هـ): مكسرا.

(9) [في] ساقط من: (ط).

(10) [أي] ساقط من: (أ).

نحو: "ثَلَاثٌ" (1) شُسُوعٌ (2)؛ لفقْد السَّماع (3) في: "أَشْجِعُ" و"أَشْسَاعُ"، و"أَشْسِعَةٌ"، و " وِشْسَعَةٌ" و"نِسْجِينٌ"، و"نِسْجَاتٌ"، وقوله تعالى: ﴿يَرَبِّصَنَّ أَنْفُسَهُنَّ تَلَّتَّةً قُرُوءٍ﴾ (4) وفي: "قُرُوءٍ" (5) استعارة (6) في موضع أقرأء (7)؛ لخفته وكثرة استعماله. (8)

قال: "وَتَقُولُ فِي تَأْنِيثِ الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ [إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ]" (9).

أقول: إن قيل لِمَ لم يبيّن تذكير الأعداد؟

قلنا: لا نسلم عدم بيانه، فإن بيان تأنيثها يستلزم بيان تذكيرها.

فإن قيل (10): لِمَ لم يبيّن تذكيرها صريحاً، حتى يعلم منه تأنيثها ضمناً؟

قلنا: وذلك ليتمكن من بيان إسكان (11) الشين وكسرها فتأمل (12).

(1) في (ط): ثلاثة.

(2) أي مالٍ قليل، ينظر: لسان العرب، مادة: (ش . س . ع).

(3) في (ط): سماع.

(4) سورة البقرة، من الآية 226.

(5) في (ط): قُرُوءٍ فيه.

(6) في (ط): مستعار.

(7) ينظر الكشاف 1:441،442.

وقال ابن يعيش: فَمَا أَسْتَعِيرَ فِيهِ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَجَمْعِ الْقَلَّةِ؛ وَذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْجَمْعِيَّةِ، وَلَعَلَّ الْقُرُوءَ كَانَتْ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا فِي جَمْعِ الْقُرَى مِنْ " الْأَقْرَاءِ"، فَأَثَرٌ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُمْ نَزَلُوا مَا قَلَّ اسْتِعْمَالُهُ مِنْزِلَةَ الْمَهْمَلِ، فَيَكُونُ مِثْلَ "شُسُوعٍ"، يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمِفْصَلِ 4:14،15.

(8) ينظر: المقتضب 2:157،158؛ وارتشاف الضرب 2:748،749.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ، و).

(10) في (ط): قلت.

(11) في (أ): إسكانها.

(12) المركب من: "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" ففيه ثلاث مذاهب: أحدها: مذهب أكثر البصريين، وهو أن تدخل اللام على الاسم الأول منهما، =

قال: "وَيُؤَنَّثُ الْأَوَّلُ فِي الْمُدَكَّرِ وَالثَّانِي لِلْمُؤَنَّثِ تَقُولُ: ثَلَاثُ عَشْرَةَ امْرَأَةً" (1).

أقول: لكنّ تأنيث الأول في "إحدى عشرة"، و " اثنتا عشرة" على القياس؛ لأنّ الألف في (إحدى)

والتاء في (اثنتا) علامة التأنيث، و في "ثلاث عشرة" إلى "تسع عشرة" معدول عن الأصل جارٍ

على قياس تأنيث العدد، فإنّ الإسقاط فيه دليل التأنيث (2).

وأما الجزء الثاني فجارٍ على الأصل في الكلّ؛ لأنّ العدول عن الأصل لحصول الفرق، وهو (3)

قد حصل (4) بالجزء الأول، فلا وجه (5) لعدول الثاني عنه بلا ضرورة.

وتقول في تذكيرها "أحد عشر"، و "اثنا عشر" (6)، و "ثلاثة عشر إلى تسعة عشر"، تذكّر (7) الأول لكن

في "أحد عشر"، و "اثنا عشر" (8) على القياس المشهور، وفي الباقي (9) على قياس أسماء العدد إذ

التاء دليل التذكير فيها، وأما تذكير الثاني فعلى / 84 - أ / القياس المشهور في الكلّ (10).

= والثاني: وهو مذهب الكوفيين، والأخفش من البصريين، تعريف الاسمين الأولين؛ لأنهما في الحقيقة اسمان، والعطف مراد فيهما، ولذلك وجب بناؤهما.

والثالث: مذهب قوم من الكتاب أنهم يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة، ينظر: الإنصاف 1: 268.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ب، ط، و).

(2) ينظر: شرح المفصل 4: 16.

(3) [هو] ساقط من: (ه).

(4) في (ط): وهو حاصل.

(5) في (ط، و): حاجة.

(6) [واثنا عشر] ساقط من: (ه).

(7) في (ب): بتذكير.

(8) [واثنا عشر]: ساقط من: (ه).

(9) في (ب): البوقاي.

(10) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 2: 347، 348؛ وارتشاف الضرب 2: 758.

قال: "وَتُسَكَّنُ الشَّيْنُ فِي عَشْرَةٍ أَوْ تَكْسِرُهَا".

أقول: الإسكان للحجازيين هرباً عن توالي أربع حركات، فيما هو مركب بما آخره متحرك⁽¹⁾ والكسر⁽²⁾ لبني تميم هرباً عن توالي أربع [فتحات، فيما هو مركب بما آخره مفتوح، والوجه هو الأول لأنَّ توالي أربع]⁽³⁾ حركاتٍ محذور فتحات كانت⁽⁴⁾ أو لم تكن فهم في ورطةٍ مع هربهم عنها⁽⁵⁾.

(1) في (ه) آخر يتحرك.

(2) في (ط): الكسرة.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(4) في (أ، ب): كان.

(5) ينظر: الكتاب 3:557،558؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:346،347.

[الأَسْمَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْأَفْعَالِ]

قال: "الأَسْمَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْأَفْعَالِ".

أقول: اتَّصَّالُهَا بِالْأَفْعَالِ تَضْمِنُهَا الْمَعْنَى⁽¹⁾ النَّسْبِيَّ أَيْ: الْحَدِثَ، أَوْ كَوْنَ مَعْنَاهُ نَفْسَ الْحَدِثِ فَإِنَّ الْحَدِثَ جُزْءٌ مَدْلُولُ الْفِعْلِ، وَجُزْءٌ مَدْلُولُ الْمُشْتَقَّاتِ، وَنَفْسٌ مَدْلُولُ الْمَصْدَرِ.

قال: "فَمِنْهَا الْمَصْدَرُ. انْتَهَى".

أقول: أَيْ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْأَفْعَالِ⁽²⁾، (الْمَصْدَرِ)، قَدَّمَ عَلَى سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةِ⁽³⁾ إِمَّا لِأَنَّهُ أَوَّلُهَا وَمَأْخُذٌ لِلْبَوَاقِي؛ وَإِمَّا لِأَنَّهُ اسْمٌ؛ وَإِمَّا لِأَنَّهُ أَقْوَى فِي أَمْرِ الْإِتِّصَالِ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ اتِّصَالَهَا⁽⁵⁾ بِالْأَفْعَالِ بِاعْتِبَارِ الْحَدِثِ، وَهُوَ أَيْ الْحَدِثِ نَفْسٌ⁽⁶⁾ مَدْلُولُ الْمَصْدَرِ.

قال: "هُوَ الْإِسْمُ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْهُ الْفِعْلُ".

أقول: أَيْ يُوْخَذُ مِنْهُ الْفِعْلُ الْمُرَادُ بِالْأَخْذِ، أَنْ يَنْقَلُ مَادَةُ الْمَصْدَرِ عَنِ الْهَيْئَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ، إِلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى مِنْ هَيْئَاتِ الْمُشْتَقَّاتِ، فَالْفِعْلُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَصْدَرِ، بِمَعْنَى أَنَّ مَادَةَ الْمَصْدَرِ مَنْتَقِلَةٌ عَنِ الْهَيْئَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ إِلَى الْهَيْئَةِ الْفِعْلِيَّةِ، هَذَا هُوَ الْإِشْتِقَاقُ الْعِلْمِيُّ⁽⁷⁾.

(1) فِي (ب) : لِمَعْنَى.

(2) [الْأَفْعَالِ] سَاقِطٌ مِنْ: (و).

(3) [الْمُتَّصِلَةُ] سَاقِطٌ مِنْ: (ب، ط، هـ، و).

(4) [فِي أَمْرِ الْإِتِّصَالِ] سَاقِطٌ مِنْ: (ط).

(5) فِي (ب، هـ، ط): الْإِتِّصَالُ.

(6) [نَفْسٌ] سَاقِطٌ مِنْ: (ب).

(7) وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمَصْدَرَ أَوَّلُ، وَالْفِعْلُ وَالْوَصْفُ مُشْتَقَّانِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمَا يَدْلَوَانِ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِثِ، وَزِيَادَةَ الزَّمَانِ =

وقولهم الاشتقاق: أن تجد بين اللفظين تناسباً في الحروف والمعنى، فترد أحدهما إلى الآخر وهو⁽¹⁾ الاشتقاق العلمي؛ لأنَّ الوجدان هنا بمعنى العلم، أي الاشتقاق العلمي بين "الضَّرْبِ" و"ضَرَبَ" مثلاً، وأن نعلم التناسب بينهما في الحروف والمعنى، فتردَّ "ضَرَبَ" إلى "الضَّرْبِ" فالمرود مشتق، والمرود إليه / 84 - ب / مشتق منه⁽²⁾.

قال العلماء الكوفية: المصدر مأخوذ من الفعل، والأصل هو الفعل، يعنون أن مادة الفعل منقولة عن الهيئة الفعلية، إلى الهيئة المصدرية، كما تنقل قطعة الفضة من الهيئة الأصلية إلى الهيئة الخاتمية، ودليل⁽³⁾ الفريقين مذكرة في المطولات⁽⁴⁾.

قال: "وَيَعْمَلُ عَمَلٌ فِعْلِهِ، [نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِ زَيْدٍ عَمْرًا، وَ مِنْ ضَرْبِ عَمْرِ زَيْدٍ]"⁽⁵⁾.

أقول: يعني أن الفعل لكون فاعله ركن الكلام، ولكون اقتضائه له أشد من اقتضاء المصدر لفاعله، ولتضمنه المعنى النسبي الذي لأبَد له من محلِّ يقوم هو به، ومما يقع هو عليه إن كان متعدياً أصل في العمل، بخلاف المصدر، فإنه لكون فاعله فضلة يتم الكلام بدونه فرع في العمل للفعل، وعمله دائر على عمل الفعل المأخوذ منه، إن كان الفعل المأخوذ منه⁽⁶⁾ لازماً فهو لازم

= والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل، وزيادة وهي فائدة الاشتقاق، ينظر: الإنصاف 1:206؛ وجمع

الهوامع 3:95.

(1) [وهو] ساقط من: (ه) .

(2) ينظر: شرح المفصل 4:45.

(3) في (ب، ط، ه): دلائل.

(4) اتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر، لكن البصريون جعلوا الأصالة للمصدر، وجعلها الكوفيون للفعل،

والصحيح مذهب البصريين ينظر: الإنصاف 1:206؛ شرح التسهيل، لابن مالك 2:118.119.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و) .

(6) [الفعل المأخوذ منه] ساقط من: (ط) .

وإن كان متعدياً إلى واحد أو إلى (1) اثنين أو إلى (2) ثلاثة فهو، أي: المصدر كذلك (3).

ولزوم الفاعل لبعض المشتقات، ليس لكونه ركنًا من الكلام بل بسبب (4) آخر، فلا يلزم كونها أصلاً في العمل كالأفعال، فلذلك شبه عمل المصدر بعمل الفعل.

فقال: "ويعمل عمل فعله" أي: عملاً كعمل فعله إن كان لازماً فلازم، وإن كان متعدياً فمتعد وسواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال؛ لأنه مؤول بـ (أن) مع الفعل، ماضياً كان أو غيره؛ لأن (أن) مع الفعل آخذ من المصدر أحكامه كالفاعلية وغيرها.

فالمصدر آخذ منه حكم العمل مطلقاً، نحو: "عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا"، أي: مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أو "مِنْ ضَرْبِ عَمْرًا زَيْدًا"، بتقديم المفعول، أي: مِنْ / 85 - أ / أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا (5) ونحو: "يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا"، أي: أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْآنَ أَوْ غَدًا، ولكونه مؤولاً بـ (أن) مع الفعل، قلَّ عمله معرفاً باللام، كقوله (6):

.....

كَرَرْتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

(1) [إلى] ساقط من: (أ، ب).

(2) [إلى] ساقط من: (أ، ب).

(3) ينظر: شرح المفصل 4:72،73.

(4) في (أ، ب): لسبب.

(5) في (ب، ط، و): عمرا وزيد.

(6) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لمرار الأسدي في ديوانه 464.

وتمامه: لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنْتِي *** كَرَرْتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

اللغة: أولى: أول: المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان. أنكل: أنقص، أرجع من الخوف. مسمع: هو مسمع بن شيبان.

وهو من شواهد: الكتاب 1:193؛ والمقتضب 1:152؛ وشرح المفصل 4:79؛ وشرح الأشموني 1:202؛ وهمع الهوامع 5:72. =

فإن قيل: فليكن عمله قليلاً عند الإضافة؛ لأنَّ (أنَّ) مع الفعل لا يضاف.

قلنا: بينهما فرق إذ اللام تغيّر الصورة والمعنى، والإضافة تغيّر المعنى فقط. إن قيل: لم لم يمتل من المصدر اللّازم أيضاً؟

قلنا: لأنّ مثال المصدر⁽¹⁾ المتعدي مثال له في الجملة؛ لأنّ عمل المتعدي وهو الرفع والنصب يتضمّن عمل اللّازم وهو الرفع فقط⁽²⁾.

قال: "ويُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ، [فَيَبْقَى الْمَفْعُولُ مَنْصُوبًا، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، وَإِلَّا فَيَبْقَى الْفَاعِلُ مَرْفُوعًا نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو زَيْدًا]"⁽³⁾.

أقول: أي يضاف المصدر لكونه اسمًا إلى فاعله، ويبقى المفعول منصوبًا إن ذكر، نحو: "عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا"، فهو حينئذ مرفوع المحلّ.

وإن كان مجرورًا بحسب اللفظ، فلذلك يجوز الرفع في توابعه، نحو: "أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْجَلَادِ الْحَادِقُ" بالرفع⁽⁴⁾، وإلى مفعوله أيضًا فيبقى الفاعل مرفوعًا إن ذكر، نحو: "عَجِبْتُ⁽⁵⁾ مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو زَيْدًا"⁽⁶⁾، فهو حينئذ⁽⁷⁾ مجرور بحسب اللفظ منصوب بحسب المحلّ؛ لكونه مفعولًا، ويجوز

= الشاهد فيه: إعمال المصدر المقرون بـ "أل"، وهو "الضرب"، عمل في "مسمعا".

(1) [المصدر] ساقط من: (ط، و).

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:608،609؛ وشرح الأشموني 2:333،334.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(4) [بالرفع] ساقط من: (ب).

(5) في (و): أعجيني.

(6) في (ب، ط، و): زيد عمروا.

(7) [حينئذ] ساقط من: (و).

نصب توابعه إجراءً على المحلّ، نحو: "أَعْجَبَنِي ضَرْبُ عَمْرٍو السَّارِقِ زَيْدٌ".

وإنّما قلنا: وإنّما ذكر الفاعل والمفعول؛ لأنّ ذكرهما للمصدر غير لازم إجماعاً، فمراده ما ذكرنا ويضاف أيضاً إلى القائم مقام الفاعل، نحو: "عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ" أي: من أنّ ضَرْبَ زَيْدٍ⁽¹⁾.

ويمكن إدراجه في قوله: ويضاف إلى الفاعل؛ لأنّ القائم مقام الفاعل فاعل عند المصنّف⁽²⁾.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ غَلِبَتِ الرُّومُ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغْلِبُونَ﴾⁽³⁾ يمكن أن

يحمل على كلّ من الإضافات الثلاث:

على إضافة / 85 - ب / المصدر إلى فاعله⁽⁴⁾ أي: غلبت الفارس الروم على قراءة بناء

المعلوم في: "غَلِبَتْ"، وهم أي: فارس⁽⁵⁾ من بعد غلبهم، أي: من بعد أن غلبوا الروم، على حذف

المفعول، "سَيِّغْلِبُونَ"، بالبناء للمفعول⁽⁶⁾ في: "سَيِّغْلِبُونَ أي للروم"^{(7)*}.

وعلى إضافة المصدر إلى المفعول، والمعنى: وهم، أي: الفارس] من بعد غلبهم ، أي من بعد

(1) ينظر: شرح المفصل 4:73،74؛ وشرح الأشموني 2:336،337.

(2) ينظر: الكتاب 1:193،194؛ والمفصل 271.

(3) سورة الروم، الآية 1.

(4) في (ب، ط، هـ): الفاعل.

(5) في (ط، هـ): الفارس.

(6) [بالبناء للمفعول] ساقط من: (ط).

(7) في (أ): (الروم).

• وهذه القراءة شاذة، قرأ بها علي، وأبو سعيد الخدري، وابن العباس، وابن عمر، ومعاوية بن فرة والحسن، ينظر: الكشاف 4:563؛ والبحر

المحيط 7:157؛ ومعجم القراءات القرآنية 5:63.

أَنْ غَلَبَ⁽¹⁾ الروم هم أي الفارس⁽²⁾ على حذف الفاعل "سيغلبون"، أي: للروم⁽³⁾.

وعلى إضافة المصدر إلى القائم مقام الفاعل، والمعنى: وهم أي⁽⁴⁾ الروم⁽⁵⁾ من بعد غلبهم، أي⁽⁶⁾ من بعد أَنْ غلبوا للفارس سيغلبون الفارس، على حذف المفعول على قراءة بناء المعلوم في "سَيَغْلِبُونَ"، وقراءة بناء المجهول في "عُلبت"^{(7)*}.

قال: "وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ".

أقول: أمّا عدم تقدّم⁽⁸⁾ الفاعل فظاهر، وأمّا عدم تقدم المفعول؛ فلأنّه مؤول بـ(أَنْ) مع الفعل كما أشرنا إليه، وهو أي (أَنْ) مع الفعل، له صدر الكلام لا يتقدّم عليه معمله، فالمصدر لا يتقدّم عليه⁽⁹⁾ معمله⁽¹⁰⁾.

وبعض المتأخرين⁽¹¹⁾ جوّز تقديم الظرف وشبهه⁽¹²⁾ عليه، مستندًا بأنّه معمول ضعيف يكفيه

(1) في (ب): غلبوا.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(3) في (أ): (الروم).

(4) في (أ): أن.

(5) في (ب): للروم.

(6) في (أ): أن.

(7) وهي قراءة الجمهور، ينظر: الكشاف 4:563؛ البحر المحيط 7:157.

• ينظر: المفصل 276؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:610.

(8) في (أ): تقديم.

(9) في (أ): إليه.

(10) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:611؛ وهمع الهوامع 3:101.

(11) من بينهم الرضي، فقال في شرح الكافية: لا أرى منعا من تقدم معمله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه، ينظر: شرح الرضي على الكافية 3:406.

(12) [شبهه] ساقط من: (ب، ط، ه).

رائحة من الفعل، وبأنه مع الأشياء كالمحرّم فللمحرّم⁽¹⁾ حكم لا يكون لغيره، فيجوز أن يتقدّم عليه مع امتناع تقدّم⁽²⁾ غيره، كأن يقال: "أَعْجَبَنِي الْيَوْمَ ضَرْبُكَ"، والجمهور يحملون مثل ذلك - لو وقع في كلامهم - على إضمار الفاعل⁽³⁾، وكون المذكور مفسراً، أي: "أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الْيَوْمَ ضَرْبُكَ"^{(4)*}.

(1) في (أ، ب): للمحرّم.

(2) في (ب، هـ، و): تقدم.

(3) في (ب، ط): العامل.

(4) [ضربك] ساقط من: (ب).

• ينظر: شرح المفصل 4:82،83؛ وهمع الهوامع 3:102،103.

[اسمُ الفاعِلِ]

قال: "واسمُ الفاعِلِ".

أقول: هو ما اشتق من يَفْعَلْ لمن قام به الفعل، مع الجري عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف، ولا يبطل طرده بأفعل التفضيل؛ لأنَّ المراد بالفعل مأخذ الاشتقاق، كـ "الضَّرْبِ" في: ضَارِبٍ⁽¹⁾. و"أفضل" مشتق من / 86 - أ / يفضل لمن قام⁽²⁾ به الأفضليَّة لا لمن قام به الفضل الذي هو مأخذ الاشتقاق، وإمكان استفادة هذا المعنى من لفظ اسم الفاعل لم يعرفه المصنّف، واكتفى بإشارة اللفظ عن التصريح؛ لئلا يطول الكتاب [والله أعلم بالصواب]⁽³⁾.

قال: "يَعْمَلُ عَمَلٌ يَفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ [وَالِاسْتِقْبَالِ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمراً اليَوْمَ أَوْ غداً، وَلَوْ قُلْتُ: أَمْسٍ لَمْ يَجِزْ]"⁽⁴⁾.

أقول: قوله عمل يفعل، أي: عمل المبني الفاعل⁽⁵⁾ من المضارع؛ لاشتقاقه منه.

قوله: من فعله أي: لا يعمل عمل مطلق المبني⁽⁶⁾ للفاعل أيًا كان، بل يعمل عمل الذي هو

أي اسم⁽⁷⁾ الفاعل مشتق⁽⁸⁾ منه فـ "ضَارِبٌ" يعمل عمل "يَضْرِبُ" في رفع الفاعل، ونصب المفعول

(1) ينظر: الكتاب 1:110؛ وشرح المفصل 4:84؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:437.

(2) في (ط): قامت.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، و).

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(5) في (ب، ط): للفاعل.

(6) في (أ): المبني مطلقاً.

(7) في (أ): الاسم.

(8) في (أ): اشتق.

و"ذَاهِبٌ" يعمل عمل "يَذْهَبُ" في رفع الفاعل فقط⁽¹⁾.

قوله: إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، يعني أنّ عمله عمل يفعل مشروط، بأن يكون حين عمله بمعنى الحال والاستقبال، بإرادة المتكلم أتى بالقرينة، أو لم يأت بها وذلك لموازنة المضارع لفظاً، فلو كان بمعنى الحال أو الاستقبال لوازاه⁽²⁾ معنى، فيتقوى⁽³⁾ الموازاة⁽⁴⁾ فيقوى على العمل فيعمل، بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي، نحو: "زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو أَمْسٌ"، أو أريد به زمان مستمر، نحو: "مَرَرْتُ بِرَيْدِ مَالِكِ الْعَبِيدِ"، فإنه حينئذ لا موازاة⁽⁵⁾ بينه وبين المضارع معنى، فلا يعمل لضعف الموازاة⁽⁶⁾؛ لأنّه لا يوازي⁽⁷⁾ المضارع حينئذ⁽⁸⁾، إلاّ من جهة اللفظ، ولا يوازي⁽⁹⁾ الماضي إلاّ من جهة المعنى، بل تجب الإضافة حينئذ معنى⁽¹⁰⁾، خلافاً للكسائي⁽¹¹⁾، فإنه يجوز عمله مطلقاً، سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال، أو لم يكن تمسكاً بقوله تعالى ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطٌ

(1) ينظر: شرح المفصل 4:99.

(2) في (ب): لوازاه.

(3) في (أ، ط): فيقوى.

(4) في (ب): الموازاة.

(5) في (ب): موازاة.

(6) في (ب): الموازاة.

(7) في (ب): يوازن.

(8) [حينئذ] ساقط من: (ب).

(9) في (ب): يوازن.

(10) [حينئذ معنى] ساقط من: (ط).

(11) علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي، إمام في اللغة والنحو والقراءات، وأحد القراء السبعة، أخذ القراءة عرضاً على حمزة، ومحمد بن أبي ليلى وغيرهم له من الكتب: الحروف، ومعاني القرآن، وال نوادر، ت: 189هـ، ينظر: غاية النهاية 1:474؛ وبغية الوعاة 2:162؛ وشذرات الذهب 2:407؛ والأعلام 4:283؛ ومعجم المؤلفين 2:436.

• ينظر: شرح المفصل 4:100؛ وشرح الرضي على الكافية 3:417.

ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴿١﴾ فَإِنَّ "بَاسِطًا" عمل/86 - ب/ في "ذِرَاعِيهِ"، مع وقوع البسط في الزمان⁽²⁾

الماضي قبل نزول الآية، ويقولهم: "جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ"، ويقولهم: "زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرًا دِرْهَمًا أَمْسٍ"⁽³⁾.

والجواب عن الأول: أن "باسطًا" أريد به حكاية حالٍ ماضية⁽⁴⁾، فهو بمعنى الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية.

وعن الثاني: أن اسم الفاعل إذا دخله اللام صار فعلاً في صورة الاسم؛ لأن اللام فيه موصول والموصول لأبَدٍ له من صلة، والصلة لا تكون إلا جملة، وهي هنا⁽⁵⁾ اسم فاعل وهو ليس بجملة فهو أي: اسم الفاعل في قوة الفعل، فيعمل لكونه فعلاً في الحقيقة، سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو لم يكن، لكن⁽⁶⁾ غيروه إلى صورة الاسم اصلاً للفظ؛ لتلا يدخل عليه صورة اللام وإن لم يكن للتعريف.

وعن الثالث: أن⁽⁷⁾ درهماً منصوب بفعل مقدر، أي: "أُعْطِي دِرْهَمًا"، لا باسم الفاعل⁽⁸⁾.

قال: "إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ".

(1) سورة الكهف، من الآية 18.

(2) في (و): زمان.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1:614؛ وشرح الأشموني 2:339،340.

(4) في (ط): ماضيه.

(5) [هنا] ساقط من: (و).

(6) [لكن] ساقط من: (ط).

(7) [أن] ساقط من: (أ، ب، ه).

(8) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 2:441،442.

أقول: مستثنى مفرغ، أي: لا يجوز عمل ما هو بمعنى الماضي كل وقت وزمان، إلا إذا أريد به⁽¹⁾ أي: إلا وقت إرادة حكاية حال ماضية منه ، فإنه يعمل حينئذ⁽²⁾ لكونه بمعنى الحال في الجملة، وعلى سبيل الحكاية، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾⁽³⁾، فإن البسط و إن كان واقعاً قبل نزول الآية، إلا أنه لوروده في مورد الحكاية تنزل منزلة الحال وعمل في المفعول كالذي بمعنى الحال تحقيقاً.⁽⁴⁾

اعلم أنّ الفرق بينه إذا كان بمعنى الماضي، ولم يرد به حكاية حال ماضيه، [وبين ما⁽⁵⁾ إذا كان بمعناه وأريد به حكاية حال ماضية]⁽⁶⁾، هو أنّ غرض المتكلم في الأوّل: أن يخبر السامع عن الواقع في الماضي فقط، / 87 - أ / وفي الثاني: أن يخبر عن الواقع فيه، مع إرادة أن يكون السامع كأنه يراه بواسطة الصيغة، يعنى أنّ المقصود إفادة البسط الواقع⁽⁷⁾ عن كلب أصحاب الكهف، بدون أن يلاحظ مضيه وانقضاءه، فيكون السامع كأنه يراه بواسطة الصيغة؛ لأنّ صيغة اسم الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقاً، وفي الماضي مجاز عند البعض، وفي الاستقبال مجاز اتفاقاً*⁽⁸⁾.

(1) [به] ساقط من: (ط، ه، و).

(2) [حينئذ] ساقط من: (ه).

(3) سورة الكهف، من الآية 18.

(4) ينظر: : الإيضاح في شرح المفصل 1:615.

(5) في (أ): وبينه.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(7) في (ب): الواقعة.

(8) في (ط): بالاتفاق.

• ينظر: شرح المفصل 4:101؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:444،445؛ وهمع الهوامع 5:81:82.

قال⁽¹⁾ : واعلم أنّ عمله مشروط أيضاً عند نحاة البصرة⁽²⁾، بأن يعتمد على المبتدأ⁽³⁾، نحو: "زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْرًا"، أو على موصوف⁽⁴⁾، نحو: "جَاعَيْ زَيْدٌ الضَّارِبُ غُلَامُهُ عَمْرًا"، أو على ذي الحال، نحو: "جَاعَيْ زَيْدٌ رَاكِبًا غُلَامُهُ"، أو على⁽⁵⁾ حرف الاستفهام، نحو: "أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ"، أو على حرف النفي، نحو: "مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ"، خلافاً للنحاة الكوفية والأخفش من البصرية⁽⁶⁾ فإنهم⁽⁷⁾ لا يشترطون الاعتماد، ويأْن لا يكون موصوفاً ولا مصغراً، لا يقال: "هَذَا ضَارِبٌ عَالِمٌ زَيْدًا"، ولا "زَيْدٌ ضَوِيرِبٌ عَمْرًا"؛ لأنَّ الفعل لا يوصف، ولا يصغّر، وليس عمله إلاّ لمشابهته له⁽⁸⁾.

(1) [قال] ساقط من: (ب، ه، و).

(2) في (ط): البصرية.

(3) في (ه): مبتدأ.

(4) في (ط، و): الموصوف.

(5) [على] ساقط من: (ب).

(6) في (ط، ه، و): البصريين.

(7) [فإنهم] ساقط من: (أ، و).

(8) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:615،616؛ وشرح الأسموني 2:340،341؛ وهمع الهوامع 5:79،80.

[اسمُ المفعول]

قال: "واسمُ المفعول".

أقول: وهو مشتق لذات من يقع عليه الفعل. ولإمكان استفادة هذا المعنى من لفظ اسم المفعول لم يعرفه به⁽¹⁾.

قال: "يَعْمَلُ عَمَلٌ يُفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ، [نحو: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ]"⁽²⁾.

أقول: أي يعمل عمل المضارع المبني للمفعول؛ لأنّه مأخوذ منه، وقوله: من فعله أي: لا يعمل عمل فعله أي⁽³⁾: مطلق المضارع المبني للمفعول، بل يعمل عمل المضارع المبني للمفعول الذي هو أي اسم المفعول اشتق⁽⁴⁾ منه، ف "مَضْرُوبٌ"، يعمل عمل "يُضْرَبُ"، وهو رفع المفعول؛ لقيامه مقام الفاعل، نحو: "زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ"، ك "يُضْرَبُ غُلَامُهُ"، و "مَعْلُومٌ" يعمل عمل "يُعْلَمُ"، وهو رفع المفعول الأول لقيامه / 87 - ب / مقام الفاعل، ونصب الثاني، نحو: "يَعْلَمُ زَيْدٌ قَائِمًا، وزَيْدٌ مَعْلُومٌ غُلَامُهُ قَائِمًا"، ولو جاز أن يعمل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول، لجاز أن يعمل "مَضْرُوبٌ" عمل "يُعْلَمُ"، وليس كذلك.

وإذا أوعيت ما تلونا عليك، فاعلم أنّ عمله عمل (يُفْعَلُ) من فعله، مشروط بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وبأن يعتمد على صاحبه، أو على حرف النفي، أو على حرف الاستفهام

(1) ينظر: همع الهوامع 5:90.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(3) [فعله أي] ساقط من: (ب، ط).

(4) في (ب، ط، و): مشتق.

وبأن لا يوصف ولا يصغر، وإذا دخله اللام يتساوى في الأزمنة الثلاثة في عمله؛ لكونه حينئذ فعلاً في صورته الاسم، وأنَّ الكون بمعنى الحال أو الاستقبال، ليس بشرط لعمله أيضاً عند الكسائي، وأنَّ الكوفيين لا يشترطون الاعتماد لعمله⁽¹⁾ أيضاً⁽²⁾، والمصنّف لتعرضه لبعض الشروط في اسم الفاعل استغنى عن التعرّض لذلك البعض في اسم المفعول؛ لكونها في حكم المتقابلين أو المتماثلين⁽³⁾.

(1) في (ط): في عمله.

(2) في هامش (ب): وكذا الأخفش من البصريين.

(3) ينظر: شرح المفصل 4:104،105؛ وشرح التصريح 2:43،44؛ وهمع الهوامع 5:91؛ شرح الأشموني 2:345.

[الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ]

قال: "والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، نحو: كَرِيمٌ وَحَسَنٌ".

أقول: وهي ما اشتقَّ من فعل لازم، ليدل على دوام قيام المأخذ بالذات، دوامًا واقعيًا أو قصديًا غير جارٍ على يَفْعُلُ من فعله، ولها صيغ متخالفة بحسب السَّماع، كـ "حَسَنٍ"، و "كَرِيمٍ"، و "صَعْبٍ" وغيرها، وكلُّها مترادفة تدلُّ على الدَّوام، كصيغ الماضي في الدلالة على الزمان الماضي، وصيغ المضارع لدلالة على الزمانين.

ومثَّل الواجب والدائم والمستمر، لا يدل بالصَّيغ على دوام قيام المأخذ، بل الدوام هو⁽¹⁾ نفس المأخذ أو مرادفه تأمل.

ولو وضع صيغ هذه الصِّفَةِ للدوام إذا قصد حدوث المأخذ، قيل: "حَاسِنٌ" لاقتضاء تغيُّر المدلول تغيُّر الدال، وإِنَّمَا سُمِّيَتْ مُشَبَّهَةً؛ لأنَّ لها شَبَهًا/ 88 - أ / باسم الفاعل في الدلالة على قيام المأخذ بالذات، وفي التنثية والجمع وغيرهما⁽²⁾.

قال: "عَمَلَهَا كَعَمَلِ فِعْلِهَا [نحو: زَيْدٌ كَرِيمٌ حَسْبُهُ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ]"⁽³⁾.

أقول: وهو رفع الفاعل فقط، إذ لا تَوَخُّذُ إِلَّا مِنَ اللَّازِمِ، ولدلالاتها على الدَّوام لا يشترط عملها بأحد الزمانين؛ لأنَّ ما يقترن بالزمان يكون الزمان معيارًا له، و لا دوام للزمان؛ لأنَّ وجود جزء منه مشروط بفناء آخر، فلا يدوم ما يقترن به لعدم دوام معياره، وهي دالة على الدوام، فلا يشترط

(1) [هو] ساقط من: (ب، ط، ه، و).

(2) ينظر: شرح المفصل 4:108، 109؛ والإيضاح في شرح المفصل 1:619؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:370.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

عملها بأحد الزمانين، لكن يشترط بالاعتماد، وبأن لا توصف ولا تصغر⁽¹⁾.

اعلم أنّ هذه الصفة أمّا معرّفة باللام، أو مجردة عنها⁽²⁾، وعلى كلا التقديرين معمولها أمّا⁽³⁾ مضاف أو معرف باللام⁽⁴⁾، أو مجرد عنها، فالمجموع ستة، وكلّ من الستة إمّا مرفوع، أو منصوب، أو مجرور فيضرب الستة في الثلاثة، يحصل⁽⁵⁾ ست مرفوعات، وست منصوبات، وست مجرورات فالمجموع ثمانية عشر قسمًا، تسعة للصفة المجردة عن اللام، وتسعة للمعرفة، بها اثنان من أقسام المعرفة باللام من قسم المجرورات، وهو: "الحَسَنُ وَجْهٌ" و"الحَسُنُ وَجْهٌ"، ممتعان، وواحد من أقسام المجردة عن اللام، من قسم المجرورات أيضًا مختلف فيه⁽⁶⁾، وهو: حَسَنُ وَجْهٍ، والأصح جوازه فيبقى ستة عشر، وما فيه ضمير واحد للموصوف في الصفة، أو في معمولها أحسن لحصول⁽⁷⁾ المقصود، وهو الربط⁽⁸⁾ بدون الزيادة⁽⁹⁾ عليه، وما فيه ضميران، حسن لحصول الرّبط وليس بأحسن لوجود الزائد على المقصود؛ لأنّ الربط يحصل بأحدهما فلا حاجة إلى الآخر وما لا ضمير فيه أصلًا قبيح لعدم الرابط⁽¹⁰⁾، ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها، لامتناع

(1) ينظر: همع الهوامع 5:92،93.

(2) في (أ): منها.

(3) في (ط، و): إما معمولهما.

(4) في (ط): معرف باللام أو مضاف.

(5) [يحصل] ساقط من: (هـ).

(6) [فيه] ساقط من: (هـ).

(7) في (ب، هـ): بحصول.

(8) في (ط، و): الرابط.

(9) في (ب، ط): زيادة.

(10) في (هـ، و): الرابط.

تعدد الفاعل فإن/88 - ب / وجد الضمير في معمولها فأحسن، وإلا فقيح، وإن نصبت أو جرّرت⁽¹⁾ بها ففيها ضمير الموصوف لامتناع خلّوها عن الفاعل، فإن وجد في معمولها أيضاً فحسن وليس بأحسن وإلا فهو أحسن⁽²⁾.

ثم اعلم أنّ الرفع على الفاعليّة، والنصب في المعرفة على التشبيه بالمفعول، وفي النكرة على التمييز⁽³⁾، والجرّ على الإضافة⁽⁴⁾.

(1) في (هـ): جرّرت.

(2) ينظر: الكتاب 1:199؛ والمقتضب 4:158؛ وشرح المفصل 4:111؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:475،476؛ وهمع الهوامع 5:96،97.

(3) في (هـ، و): التمييز.

(4) ينظر: شرح المفصل 4:118،119.

[أُنْعَلُ التَّفْضِيلِ]

قال: "وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ".

أقول : وهو ما اشتقَّ من فعل لموصوف بزيادة⁽¹⁾ على غيره، ولم يعرفه به؛ لأنَّه يمكن أن يؤخذ هذا المعنى من لفظ أفعَل التفضيل⁽²⁾.

قال: "لَا يَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ".

أقول : وذلك⁽³⁾ لأنَّه لا يجري على يَفْعُلُ من فعله⁽⁴⁾ بحسب المعنى؛ لأنَّه يدل على زيادة الموصوف في الصفة على الغير، كـ "أَفْضَلُ"، في: "زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو"، فإنَّه يدل على زيادة "زَيْدٌ" في الفضل على "عَمْرٍو"، بخلاف: "يُفْضَلُ"، فإنَّه لا يدلّ على زيادة شخص في الفضل على آخر، فلمَّا لم يجر على فعله من جهة المعنى، لم يعمل في الظاهر، الذي هو معمول قوي لا يعمل فيه إلَّا عامل قوي، إلَّا إذا⁽⁵⁾ كان جاريًا بالشيء⁽⁶⁾، وهو في المعنى بمسبَّب⁽⁷⁾ لذلك⁽⁸⁾ الشيء مفضَّل باعتبار الأوّل على نفسه باعتبار غيره منفياً، فإنَّه يعمل حينئذ في الظاهر، نحو: "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا

(1) في (ب، هـ): بالزيادة.

(2) وهو اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة " أفعَل"، ينظر: شرح الأشموني 2:383.

(3) في (ب): لذلك.

(4) في (أ): فعل.

(5) في (و): إذ.

(6) في (ط، و): لشيء.

(7) في (ب، هـ، و): لمسبب.

(8) في (أ): بذلك.

أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ؛ لَأَنَّهُ بِالْجَرِيِّ عَلَى شَيْءٍ يَعْتَمِدُ، وَ بِالْجَرِيِّ عَلَى الْمَسَبِّبِ
 يُمْكِنُ عَمَلُهُ فِي الظَّاهِرِ، وَبِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا يَقَعُ مَوْجِعَ الْفِعْلِ إِذْ حُرِفَ⁽¹⁾ النَّفْيُ مِنْ دَوَاخِلِ الْفِعْلِ، فَيَقْوَى
 عَلَى الْعَمَلِ فَيَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْمَلْ فِي الْمَسَبِّبِ بَلْ رُفِعَ الْمَسَبِّبُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ
 رَفَعَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَيَحْمِلُ ضَمِيرَ الْمَبْتَدَأِ أَعْنَى الْمَسَبِّبِ⁽²⁾ لَوْجِعَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ
 وَهُوَ أَحْسَنُ فِي مِثَالِهَا، وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ / 89 - أ / وَهُوَ مِنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ: "الْكُحْلُ"، لِكَوْنِهِ مَبْتَدَأً⁽³⁾.

و"أَحْصَى" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَرْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَيْسُوا أَمَدًا﴾⁽⁴⁾ مَاضٍ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ لَا
 أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، وَنَصَبَ⁽⁵⁾ "قَوَانِسَ"، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁶⁾:

.....

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَقْدَّرٍ، مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِ"أَضْرَبَ" وَهُوَ: يَضْرِبُ، أَي: يَضْرِبُ الْقَوَانِسَ بِالسُّيُوفِ

(1) [حرف] ساقط من: (أ).

(2) فِي (هـ): السبب.

(3) يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 1:632،633؛ وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ 5:107،108.

(4) سُورَةُ الْكَهْفِ، مِنَ الْآيَةِ 12.

(5) [وَنَصَبَ] سَاقِطٌ مِنْ: (ط، و).

(6) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ: (الطويل)، وَهُوَ لِعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ، مَذْكَورٌ فِي دِيْوَانِهِ 93.

وَتَمَامُهُ: أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ *** وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

اللغة: قوَانِس: جمع قونس، وهي مقدمة الرأس.

وهو من شواهد: المفصل 294؛ وشرح المفصل 4:141؛ ولسان العرب، مادة: (ق . ن . س)؛ ومغني اللبيب 2:273؛ وشرح التصريح

1:519؛ والأشباه والنظائر 1:344؛ وخزانة الأدب 7:10.

الشاهد فيه: "القوانس"، فقد نصبه بفعل محذوف مقدر، لا باسم التفضيل "أضرب".

قال: "فَلَا يُقَالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ".

أقول: أي بجر "أَفْضَلَ" على أن يكون "أَفْضَلَ" (1) صفة الرجل (2)، ويرفع "أَبُوهُ" على الفاعلية، أمّا إذا رفع "أَبُوهُ" على الابتدائية، ورفع "أَفْضَلَ" على الخبرية، مقدّمًا متحملاً لضمير المبتدأ فلا مقال في جوازه (3) *.

قال: "وَيَلْزِمُ التَّنْكِيرُ مَعَ مِنْ".

أقول: وذلك لأنه لا بُدَّ له من مفضّل عليه، وليبيانه طرق ثلاث (4):

أحدها (5): كلمة (6) (مِنْ)، نحو: "زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو".

والثانية: (الإضافة)، نحو: "زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ".

والثالثة: (لام العهد)، كقولك (7): "زَيْدٌ الْأَفْضَلُ".

مشيرا باللام إلى المعهود المفضّل عليه، كـ "عَمْرٍو"، فإذا حصل البيان بإحداهن لم يحتج إلى

الأخريين (8)، فإذا استعمل مع (مِنْ) لا يستعمل مع الإضافة واللام فليزمه التتكير، إذ لا يتصور

(1) [أفضل] ساقط من: (ط، هـ).

(2) في (ب، هـ): رجل. وساقط من: (ط).

(3) في (هـ): لجوازه.

• ينظر: شرح المفصل 4:140، 141.

(4) [ثلاث] ساقط من: (أ، ب، و).

(5) في (ب): أحديها.

(6) [كلمة] ساقط من: (أ، هـ، و).

(7) في (و): نحو.

(8) في (ب): الآخرين.

تعريفه إلا باللام أو الإضافة، وهو حينئذٍ لا يستعمل معهما و "مِنْ"، في قول (1) الشاعر (2):

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

.....

ليست لبيان المفضل عليه، بل هي ك التي في قولهم: "أَنْتَ الْبَطْلُ الشُّجَاعُ مِنْ بَيْنِهِمْ"، والمعنى: ولست بالأكثر من جهة الحصى من "زيد" مثلا، من بين القوم الفلاني، فسلب الأكثرية بالنسبة إلى "زيد" لا بالنسبة إلى القوم، فالقوم ليس بمفضل عليه (فمن) الداخلة عليه ليست لبيان المفضل عليه تأمل حق التأمل (3).

قال: "فَإِذَا فَارَقْتَهُ فَالتَّعْرِيفُ بِاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ، [نحو: زَيْدٌ الْأَفْضَلُ، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ الرَّجَالِ]" (4).

أقول: أي/ 89 - ب /إذا فارقت كلمة (مِنْ)، عن أفعال التفضيل أي إذا لم يستعمل مع (مِنْ) لا لفظاً ولا تقديراً، فالتعريف باللام أو الإضافة لازم، نحو: "زَيْدٌ الْأَفْضَلُ، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ الرَّجَالِ" ليحصل بيان المفضل عليه بإحدى هاتين (5) الطريقتين بعد انتفاء الطريق الثالثة، وكلا الطريقتين

(1) في (أ، ب، ه، و): قوله.

(2) البيت من البحر: (المنسرح)، وهو للأعشى، مذكور في ديوانه 189.

وتمامه: وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *** وإنما العزة للكائر

اللغة: الحصى: العدد والأنصار. العزة: الغلبة. الكائر: الكثير العدد.

وهو من شواهد: الخصائص 1:185؛ وشرح المفضل 2:160؛ ومغني اللبيب 2:228؛ وشرح التصريح 2:100؛ وشرح الأشموني 2:386

وخزانة الأدب 1:185.

الشاهد فيه: "بالأكثر منهم"، حيث إن (مِنْ) فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض.

(3) ينظر: شرح المفضل 4:139؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:423، 424.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(5) [هاتين] ساقط من: (أ).

موجب للتعريف، ولا يردّ قوله تعالى : ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾⁽¹⁾ ، وقولهم: " الله أكبر"، وقول الشاعر⁽²⁾:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

لأن (مِنْ) مقدّرة، والمعنى: (ويعلم السر⁽³⁾ وأخفى من السر)، (وهو أكبر من كل شيء)، (ودعائمه أعز و أطول من دعائم كل بيت).

وإذا أوعى سمعك ما تُلِي عليك، فاعلم أنّ في استلزام مفارقة (مِنْ) إيّاه، وتعريفه باللام أو الإضافة نظرًا؛ لأنّه يجوز أن يضاف إلى النكرة، نحو: "زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٌ"⁽⁴⁾، فيبقى على نكارته والتوجيه برفع الإضافة لا ينهض؛ لأنّه قال في المفصل⁽⁵⁾: "فالتعريف باللام أو بالإضافة" بإعادة الجار⁽⁶⁾، وغاية ما أمكن في توجيهه أن يقال: أراد⁽⁷⁾ بالتعريف معنى يشمل⁽⁸⁾ التعريف

(1) سورة طه، من الآية 6.

(2) البيت من البحر: (الكامل)، وهو للفرزدق، مذكور في ديوانه 2:155.

اللغة: سمك: رفع.

وهو من شواهد: شرح المفصل 4:131؛ ولسان العرب، مادة: (ك . ب . ر)؛ والأشباه والنظائر 6:50؛ وشرح الأشموني 2:388؛ وخرزانه الأدب

539:6.

الشاهد فيه: " أعزّ وأطول"، حيث حذف المفضول.

(3) [السر] ساقط من: (ط ، ه ، و).

(4) في (ب ، ه) : رجال.

(5) في (ب ، ط ، ه) : مفصله.

(6) ينظر: المفصل 289؛ وشرح المفصل 4:131، 132.

(7) في (و) : يريد.

(8) في (ب) : شمل.

والتخصيص كما هو شأن عموم المجاز، أو بني الأمر على الأعمّ الأغلب، كما هو دأبه في هذه الرسالة، ميلاً منه⁽¹⁾ إلى الاختصار.

قال: "وَمَا دَامَ مُنْكَرًا [اسْتَوَى فِيهِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ]"⁽²⁾.

أقول: أيّ يستوي فيه المذكر والمؤنث⁽³⁾، والاثنتان والجمع، وقت استعماله مع (مِنْ) فنذكر اللازم وهو التنكير وأراد الملزوم وهو الاستعمال مع (مِنْ)، مع جواز إرادة اللازم على ما هو طريق الكناية ويقال: "زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو"، و "الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو" و "الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو" و "هَذَا أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ"، و "الهِندَانِ أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ" / 90 - أ / و "الهِندَاتُ أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ"، بلفظ الأفراد في الكلّ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنّه يشبه صيغة التعجب في الوزن والمبالغة، فكما لا يتصرف صيغة التعجب لا يتصرف هذا.

والآخر: أنّ كلمة (مِنْ) كجزءٍ منه، للزومها له عند مفارقتها اللام والإضافة، فتخلل العلامة بينهما كتخلل الفاصل بين العصا ولحائها.

والحاقها عليها، أي على كلمة (مِنْ) أفراد علامة الشيء من الشيء، فيلزم لفظ المفرد المذكر، مع توارد عوارض التنثية وغيرها على الموصوف⁽⁴⁾.*

(1) [منه] ساقط من: (ب، ط، ه، و).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(3) في (ب، ط، ه): الذكور والإناث.

(4) [على الموصوف] ساقط من: (ب).

• ينظر: شرح المفصل 129، 128؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2: 420، 421؛ وهمع الهوامع 5: 110، 111.

قال: "فَإِذَا عُرِّفَ بِاللَّامِ، أَنْتَ وَتُنِّي وَجُمَعَ".

أقول: نحو: "الرَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ"، و"الرَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ"، و"هِنْدُ الْفُضْلَى" و"الهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ" و"الهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ و الْفُضْلُ وَالْفَوَاضِلُ"⁽¹⁾؛ وذلك لقوّة اسميته بدخول اللام، وضعف مشابهة فعل التعجب ومفارقته كلمة (مِنْ)، المانعة عن التصرف بعوارض التثنية وغيرها، قال الله تعالى: ﴿بِالْأَحْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾⁽²⁾ *.

قال: "وَإِذَا أُضِيفَ سَاغَ فِيهِ الْأَمْرَانِ".

أقول: أي إذا أُضِيفَ وقصد زيادة موصوفه على المضاف إليه، ساغ فيه⁽³⁾ الأمران: المطابقة، وعدم المطابقة.

أمّا المطابقة فلما ذكر في المعرّف باللّام، أمّا عدم المطابقة فلمشابهته بالذي بمن في ذكر المفضّل عليه صريحاً، وإذا أُضِيفَ ولم يقصد زيادة موصوفه على المضاف إليه، بل قصد زيادته مطلقاً، وإذا⁽⁴⁾ أُضِيفَ لمجرد التوضيح لا لبيان المفضّل عليه، وجبت المطابقة، نحو: "النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ"⁽⁵⁾ أَعْدَلًا بَنِي مَرْوَانَ"، أي: الناقص والأشج⁽⁶⁾

(1) [الفواضل] ساقط من: (أ، ب، هـ).

(2) سورة الكهف، من الآية 99.

• ينظر: شرح المفصل 4:129.

(3) [فيه] ساقط من: (ب).

(4) [إذا] ساقط من: (ب، ط).

(5) الناقص: وهو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولقب بذلك؛ لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج: عمر بن عبد العزيز؛ لشجة كانت برأسه من

ضرب دابة، وهذا مثال لما لا تفضيل فيه، ينظر: شرح المفصل 2:159.

(6) ينظر: شرح الأشموني 2:386.

الكائنات في بني مروان أعدل من العادلين، سواء كان في بني مروان/ 90 - ب /عادل غيرهما أو لم يكن، بل إنّما أضيف لمجرد التوضيح؛ لجواز الاشتراك بتعدد الأوضاع في هذين الاسمين وكقولنا: "مَحْمَدٌ أَفْضَلُ فُرَيْشٍ"، أي: محمد الناشئ من قريش أفضل الملائكة والثقلين، فإضافته للتوضيح للاشتراك في الاسم العزيز بتعدد الأوضاع، وإنّما وجبت المطابقة حينئذ لقوة الاسمية بسبب الإضافة وعدم المشابهة بالذي بمن في ذكر المفضّل عليه صريحاً⁽¹⁾.

(1) ينظر: شرح المفصل 130، 131؛ وشرح الأشموني 2: 387.

[بَابُ الْأَفْعَالِ: عَلَامَاتُهُ ، وَأَصْنَافُهُ]

قال: "باب الفعل: وهو ما صحَّ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ" نحو: قَدْ ضَرَبَ، و حَرْفًا اسْتِقْبَالَ، نحو: سَيَضْرِبُ وَسَوْفَ يَضْرِبُ، والجَوَازِمُ، نحو: لَمْ يَضْرِبْ، واتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ المَرْفُوعِ، نحو: ضَرَبْتُ، وَتَاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةُ، نحو: ضَرَبْتُ" (1).

أقول: أي كلمة جاز دخول (قَدْ)، و حرفًا الاستقبال، أي: (السين وسوف)، والجوازم عليها واتصل به الضمير المرفوع، أي: أمكن أن يتصل به الضمير المرفوع (2) البارز؛ لأنَّ المستكن يشمل الأفعال، والصفات، والظروف، وأسماء الأفعال كلها، فكأنه أراد بالاتصال، الاتصال اللغوي، فإنه بحسب اللغة لا يطلق إلا على البارز؛ لأنَّ الحسيَّ يُكَدَّبُ اتصال شيء بـ "ضَرَبَ" ، في: "زَيْدٌ يَضْرِبُ" (3) بل القول بالاتصال في مثله (4) اصطلاح نحوي.

وتاء التانيث الساكنة لتدل على تانيث الفاعل، وقيد بالساكنة لأنَّ المتحركة من خواص الاسم، ولم يعكس الأمر للتعادل، لنقل (5) الفعل وخفة الاسم وتحركها في مثل: "ضَرَبْتُ"؛ عارض بسبب الألف، ولذا لم يُعَدِّ الألف (6) المحذوف، في مثل: "دَعْنَا"، ولم يقل: "دَعَاتًا".

ثم السبب في اختصاص هؤلاء بالفعل؛ هو أنَّ (قَدْ) لتقريب الماضي من الحال، أو لتقليل الفعل

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(2) [المرفوع] ساقط من: (ط)

(3) في (هـ) : ضرب .

(4) [في مثله] ساقط من: (أ) .

(5) [لنقل] ساقط من: (هـ) .

(6) [الألف] ساقط من: (هـ ، ط ، و) .

في المستقبل، و هذان لا يُتعلنان⁽¹⁾ إلا في الفعل⁽²⁾، وفي اختصاص حرفي الاستقبال، هو أنّهما لتخصيص المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال، وذا أيضاً لا يتعقل إلا في الفعل، وفي اتّصال الضمير المرفوع البارز، هو / 91 - أ / أنّه لاتصاله وبروزه أقوى فلا يتصل إلا بأقوى؛ ولأنّ اتصاله بغير الفعل يؤدي في مثل: "ضَارِبَانِ" و"ضَارِبُونَ" إلى اجتماع الألفين والواوين؛ لأنّ هذين أي: الألف والواو حرفا إعراب لتغيرهما بالعوامل، نحو: "رَأَيْتُ ضَارِبَيْنِ وَضَارِبِينَ"، فلا بُدَّ من ألف و واو آخرين⁽³⁾.

و (الواو) في مثل قوله تعالى: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾⁽⁴⁾، حرف للمدّ للدلالة على كون المستكن جمعاً و إلا لوجب أن يقال: "يَا قَوْمُ صَهُوا"، و "يَا قَوْمُ مَهُوا".

إذا أحطت هذا علماً فاعلم⁽⁵⁾ أن كلا من الخواص المذكورة، غير شاملة لجميع⁽⁶⁾ أفراد ذي الخاصة، سوى اتصال الضمير⁽⁷⁾ المرفوع البارز، فإنّه خاصه شاملة لجميع أفراد الفعل، نحو: "ضَرَبَا"، و"ضَرَبُوا"⁽⁸⁾، و"يَضْرِبُونَ" و"اضْرِبِي".

وأما (قد) فلا يدخل الأمر، والسين وسوف لا يدخلان غير المضارع، وتاء التانيث الساكنة

(1) في (و): يعقلان.

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 8،7:2.

(3) شرح المفصل 205،204:4.

(4) سورة البقرة، من الآية 110.

(5) في (أ): اعلم.

(6) في (ه): بجميع.

(7) [الضمير] ساقط من: (أ، ه).

(8) [ضربوا] ساقط من: (ط، ه، و).

لا تدخل غير الماضي، و بعض الجوازم لا يدخل غير المضارع، لكنّ التعريف لاشتماله على خاصة شاملة مطّرد ومنعكس، وقد ينتظم تعريف من العوارض المفارقة بحيث يستقيم طرده وعكسه⁽¹⁾، بمعنى أنّ كلّ ما وجد فيه أحد⁽²⁾ العوارض المفارقة⁽³⁾ فهو يصدق عليه المحدود، وأنّ المحدود لا يخلوا عن أحد⁽⁴⁾ العوارض⁽⁵⁾.

قال: "وأصنافه: الماضي، والمضارع، [والأمر، والنهي، والمتعدي، وغير المتعدي، والمبني للمفعول، وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، فعلا المدح، والذم، وفعلا التعجب]"⁽⁶⁾.

أقول: قدّم الماضي لتجرده عن الزوائد ولكونه أسبق باعتبار الزمان، والمضارع لكونه مأخذ الأمر، وقدّم المتعدي لكونه وجودياً، أو لكثرة وجود⁽⁷⁾ عمله، وجعل المبني للمفعول صنفاً برأسه لكونه مغيّراً عن الأصل، مع تغير معموله، لبيحث عن كفيته / 91 - ب / وأحواله، وأخر الأفعال الناقصة عن أفعال القلوب لنقصانها، وأخر الأفعال المقاربة عن أفعال الناقصة لكونها أنقص في التصرف⁽⁸⁾ من الأفعال الناقصة، لاختصاص خبرها بأن يكون مضارعاً، وقدّم باب المدح على

(1) في (هـ): يستقيم مراده.

(2) في (ط، و): إحدى.

(3) في (هـ): الفارقة.

(4) في (ط، و): إحدى.

(5) ينظر: شرح المفصل 4:205،206.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(7) [وجود] ساقط من: (ط، هـ، و).

(8) في (ط): التعريف.

باب التّعجب؛ لأنَّ له فرعاً، فهو أكثر من ذلك، وترك العطف في لفظ المضارع⁽¹⁾ لإيرادها على

نمط التقدير⁽²⁾.

(1) [في لفظ المضارع] ساقط من: (أ، هـ، و).

(2) في (ط، و): التعديد.

[الْفِعْلُ الْمَاضِي]

قال: "الْمَاضِي" أي الصنف الأول من الأصناف الماضي.

قال: "وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ فِي زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ نَحْو: ضَرَبَ".

أقول⁽¹⁾: أي: بمادته على حدث، وبهيئته على زمان قبل زمانك، أي: قبل تكلمك، سواء تضيف إلى زمان المتكلم أو لم يضيف⁽²⁾ دلالة بالوضع، فخرج ما دلَّ على زمان⁽³⁾ بعارض، نحو: "زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو أُمِّسٍ"، ودخل ما دلَّ بالوضع، وتجرد بعارض⁽⁴⁾ نحو: (نِعْمٌ)، و(عَسَى)، ولم يتعرض لقيد الوضع اعتماداً على انصراف المطلق إلى الكامل وهو الدلالة بالوضع، ويجوز تخصيص التعريف بالماضي المتصرف، ولم يَقُلْ: في الزمان الماضي بدل في زمانٍ قبل زمانك؛ لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه⁽⁵⁾.

قال: "وهو مبني على الفتح".

أقول: أمَّا البناء؛ فلأنه الأصل في الأفعال، وأمَّا الحركة، مع أنَّ⁽⁶⁾ السكون أصل في البناء اللازم فلأنَّ له أدنى مشابهة بالاسم، فيبني على الحركة توفيراً على ذلك الشبه حقه، وأمَّا الفتح فللخفة⁽⁷⁾.

(1) [أقول] ساقط من: (ط، ه، و).

(2) في (ط، و): ينضيف.

(3) [على زمان] ساقط من: (ه).

(4) في (ه): لعارض.

(5) ينظر: شرح المفصل 4:207؛ شرح التسهيل، لابن مالك 1:23،24؛ وهمع الهوامع 1:15؛ وشرح الأشموني 1:15:16.

(6) [أن] ساقط من: (ه).

(7) ينظر: أسرار العربية 315،316؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:7،8.

قال: "إِلَّا إِذَا عَرَضَ [عَلَيْهِ مَا يُوجِبُ سُكُونَهُ أَوْ ضَمَّهُ]"⁽¹⁾.

أقول: مستثنى مفرغ، أي: مبني على⁽²⁾ الفتح كلَّ وقت⁽³⁾ وزمانٍ، إلَّا وقت أن يعترض أي يعرض⁽⁴⁾ عليه ما يوجب سكونه أو ضمّه، أمّا السكون فبالإعلال، نحو: "غَزَا"، و "رَمَى"، والأصل: غَزَوْ وَرَمَى، قلبت الواو والياء، ألفًا، / 92 - أ / باتّصال الضمير⁽⁵⁾ المرفوع المتحرك البارز، نحو: "ضَرَبْتُ"، وإنّما أوجب⁽⁶⁾ هذا الاتصال سكونه لئلا يتوالى⁽⁷⁾ الحركات الأربع فيما هو كالكلمة⁽⁸⁾ الواحدة، ولئلا يتخلّل الحركة بين الفعل وبين فاعله الذي هو كجزء منه.

وأما الضمّ فلمناسبة الواو، المضمومة⁽⁹⁾ في مثل: "غَزَوْا" محذوف، والضم في مثل: "رَضُوا"؛ لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، أو انقلاب الواو ياء⁽¹⁰⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) [على] ساقط من: (هـ).

(3) في (هـ): أوقات.

(4) [أي يعرض] ساقط من: (أ).

(5) [الضمير] ساقط من: (أ، ط، هـ).

(6) في (هـ، و): وجب.

(7) في (هـ): يتوهم إلى.

(8) في (هـ): كلمة.

(9) في (هـ): المضموم.

(10) ينظر: شرح المفصل 4:208، 209؛ وشرح الأشموني 1:23.

[الفعل المضارع]

قال: "والمضارع وهو ما اعتقَبَ في صدره إحدى الزوائد الأربعة، نحو: يَفْعَلُ وتَفَعَّلُ وأَفْعَلُ ونَفَعَّلُ"⁽¹⁾.

أقول: ومعنى الاعتقاب في الزوائد الأربعة، ألا يوجد في أول المضارع أكثر من واحد، وألاً يخلو المضارع عن جميعها، وهي أي الزوائد الأربع⁽²⁾ (الهمزة) التي هي علامة المتكلم وحده، وتاء الخطاب والغيبة في المؤنث، وياء الغيبة، ونون المتكلم مع الغير، وإنما احتيج فيه إلى إحدى الزوائد الأربع⁽³⁾؛ لتمييز به عن الماضي.

ولم يعكس لسبق الماضي باعتبار الزمان والتجرد السابق⁽⁴⁾ فأخذه، وتعيّنت هؤلاء للزيادة؛ لأن بعضها من حروف اللين وهو الياء⁽⁵⁾، وبعضها بدل منها كالهمزة والتاء، فإنّ الهمزة بدل من الألف والتاء بدل من الواو، وبعضها يشبه حروف اللين في سهولة اللفظ⁽⁶⁾ وهي النون، وهي - أي حروف اللين - كثيرة الدور⁽⁷⁾ في الكلام، إذ كل ما يتلفظ بتلفظ، إمّا بأنفسها أو بأبعاضها، أعني الحركات الثلاث⁽⁸⁾ و بأنفسها وبأبعاضها فهي لكثرة دورها أليق بالزيادة⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:8،9.

(3) [الأربع] ساقط من: (أ، هـ، و).

(4) في (ط، و): سابق.

(5) [وهو الياء] ساقط من: (ط).

(6) في (ط، هـ، و): التلطف.

(7) في (ط، و): الدوران.

(8) [الثلاث] ساقط من: (أ، هـ، و).

(9) ينظر: اللباب 1:80.

وخصت الهمزة بالمتكلم وحده؛ لأنّ المتكلم أصل، والهمزة ألف في الأصل فاستؤثر بالأخف ، و لأنّ المتكلم أقوى والهمزة أيضا أقوى، فاستؤثر الأقوى بالأقوى، وخص التاء بالخطاب تذكيرا أو / 92 - ب / تأنيتا؛ لأنها بدل من الواو؛ لئلا يجتمع الواوات في مضارع مثل⁽¹⁾: "وَجَلَّ"، وْحُمَل الباقى عليه⁽²⁾.

وإبدال الواو تاء كثير في كلامهم، كـ "تُرَاثٍ" ،أصله: "وَرَاثٍ"، و "اتَّجَاهُ"، أصله: "وَجَاهٍ"، والواو من منتهى المخارج، والمخاطب ينتهي إليه كلام المتكلم⁽³⁾، فناسب إعطاؤه إيّاها. وخص الياء بالغيبية؛ لكونها من وسط المخارج ، والغائب ذكره⁽⁴⁾ دائر بين المتكلم والمخاطب، والعدول⁽⁵⁾ إلى التاء في الغائبة والغائبتين؛ لئلا يلتبس بالغائب والغائبين، والتباسهما بالخطاب أسهل⁽⁶⁾، ولم يعدل عنها في جمع المؤنث؛ لعدم الالتباس إذ جمع المذكر بالواو، و لا واو هنا.

وزيادة الياء فيما يسند إلى أسماء الله - تعالى - كقوله تعالى⁽⁷⁾: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾⁽⁸⁾، بناء على أنّ⁽⁹⁾ كل اسم من أسمائه⁽¹⁰⁾ مذكر غائب، بمعنى أنّه ليس فيه علامة التأنيت، وليس بصيغة

(1) [مثل] ساقط من: (ه).

(2) ينظر: شرح المفصل 4: 210.

(3) [المتكلم] ساقط من: (ط).

(4) [ذكره] ساقط من: (و).

(5) في هامش (ب، و): أي في الياء.

(6) في (ه): أولى.

(7) [تعالى] ساقط من: (ط، ه، و).

(8) سورة غافر، من الآية 20.

(9) [أن] ساقط من: (أ، ه).

(10) في (ط): أسماء الله تعالى.

المتكلم والخطاب، ولا نعني بالغائب إلا ما ليس بصيغة التّكلم والخطاب، وإن كان ذاته تعالى متعاليا عن الذكورة والأنوثة والغيبية؛ لأنّها من صفات الأجسام، هذا إذا فُسِّر الغائب بما لا يرى بحجاب جسماني كما في وراء الجدار، وأمّا إذا فُسِّر بما لا يرى مطلقاً بحجاب جسماني، أو بحجاب الكبرياء، فعدم إطلاق لفظ الغائب عليه لمجرد عدم الإذن، إلا إذا فُسِّر بما لا يرى مطلقاً، ولا يطلّع على ما جرى بين المتكلم والمخاطب، فحينئذٍ لا معنى لإطلاق الغائب عليه؛ لأنّ [في قوله تعالى] (1) ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ (2) ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ (3) خصّ النون بالمتكلم مع غيره، أي: بالمتكلم الذي قارنه فرداً أو فردان فصاعداً، من المخاطب أو من الغائب/93 - أ / ومنهما جميعاً؛ لأنّه كان علماً له في الماضي، فجعل في المضارع كذلك ، أو ليوافق (نحن)، أو نقول لم يبق من حروف اللين شيء، فأعطيت إيّاه بدون الالتفات إلى المناسبة، وقد يزداد النون في المتكلم وحده؛ تنبيهاً على جلالته وعظمته، وعلى تنزّله منزلة جمع كثير، وعلى أنّه يصدر منه ما يصدر عن الكثيرين من الآثار والأفعال، ومنه قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ (4) *.

قال: "وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْحَاضِرُ وَالْمُسْتَقْبَلُ (5)".

أقول: أيّ ويشترك الزمان الحاضر والمستقبل في المضارع عند الإطلاق من غير قرينة

(1) زيادة من المحقق.

(2) سورة المجادلة، من الآية 7.

(3) سورة ق، من الآية 16.

(4) سورة يوسف، من الآية 3.

• ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 1:24،25؛ وارتشاف الضرب 4:2027.

(5) [المستقبل] ساقط من: (ط، ه، و).

بالنسبة إلى السّامع، على معنى أنّ الحدث الذي هو جزء⁽¹⁾ مدلوله، كـ "الضَّرْبُ"، في: "يَضْرِبُ زَيْدٌ"، يحتمل أنّ يكون مراد المتكلم وقوعه في الحاضر، وأن⁽²⁾ يكون مساق الكلام له، وأن يكون وقوعه في المستقبل، ويقع سوق الكلام لخصوصه كما هو شأن سائر المشتركات.

وأما الاشتراك بمعنى أنّ المتكلم قد ساق الكلام لهما جميعاً فباطل قطعاً؛ لأنّ المشترك لا يستعمل باعتبار المعنيين، ولا يلزم المتكلم تعيين المراد⁽³⁾ باللفظ، فغير لازم على المخاطب فهم مراده على القطع، بل اللازم عليه فهم محتمل اللفظ، سواء كان مراده أو لم يكن.

ولهذا قالوا⁽⁴⁾ سبب وضع المشترك قصد الإبهام، ولو أطلق بإزاء المعنيين جميعاً لما كان فيه الإبهام قطعاً، وقيل سببه الذهول عن وضع الأول، وقيل تعدد الواضع⁽⁵⁾.

ثم اعلم أنّ بعضهم على أنّه حقيقة في الحال، مجازة في الاستقبال⁽⁶⁾، وبعضهم على عكس ذلك يؤيد الأول⁽⁷⁾ تبادر الفهم منه عند الإطلاق من غير قرينة إلى الحال.

والحقّ أنّه مشترك بينهما، / 93 - ب / وضع مرة للحال⁽⁸⁾ وأخرى للاستقبال؛ لأنّه يطلق عليها

(1) في (ه) : الجزء .

(2) [أن] ساقط من : (و) .

(3) في (ه) : مراده .

(4) في (أ) : قال .

(5) في (ه) : الواضع .

(6) وهو ظاهر كلام سيوييه، وصرح به المبرد، وابن السراج، ورجحه ابن مالك، ينظر : الكتاب 1:13؛ والمقتضب 1:2؛ وأصول النحو 1:39؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:27،28.

(7) أي يريد حقيقة في الحال، ينظر : شرح الرضي على الكافية 2:7،8.

(8) في (ط، ه، و) : للحال مرة .

إطلاق كل⁽¹⁾ مشترك على معانيه⁽²⁾، يعني أنه لو كان مجازاً في الاستقبال؛ لوجب القرينة عند إطلاق⁽³⁾ بإزائه، ولا تمتع⁽⁴⁾ فهم الاستقبال منه بدون قرينة تدل⁽⁵⁾ عليه، وليس كذلك، وكذا لو كان مجازاً في الحال لا تمتع فهمهما منه بدون قرينة تدل⁽⁶⁾ عليها⁽⁶⁾. مع أن الفهم يتبادر منه⁽⁷⁾ إليها عند الإطلاق بدون قرينة، فالحق أنه⁽⁸⁾ حقيقة فيهما، والتبادر إلى الحال لكثرة⁽⁹⁾ إطلاقه بإزائها⁽¹⁰⁾.

قال: "إِلَّا إِذَا دَخَلَهُ اللَّامُ أَوْ سَوَّفَ (11)".

أقول: يشترك فيه هذان كل وقت وزمان، إلا وقت دخول (اللام) أو (سوف)، أو (السين)⁽¹²⁾ فإن وقت دخول اللام يتعين للحال، على رأي الكوفيين⁽¹³⁾، ووقت دخول (سوف) أو (السين)⁽¹⁴⁾ يتعين للاستقبال كما هو شأن المشترك عند نصب القرينة على إحدى⁽¹⁵⁾ المعاني، نحو: "رَأَيْتُ عَيْنًا

(1) [كل] ساقط من: (و).

(2) في (و): معنييه.

(3) في (و): بإطلاقه.

(4) في (أ): امتتع.

(5) [تدل] ساقط من: (ه).

(6) [تدل عليها] ساقط من: (أ، ه).

(7) [منه] ساقط من: (ط).

(8) في (و): إن.

(9) في (و): بكثرة.

(10) ينظر: المفصل 314؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:9؛ وارتشاف الضرب 4:2029، 2030؛ وهمع الهوامع 1:17:18.

(11) [أو سوف] ساقط من: (ط، ه، و).

(12) [أو السين] ساقط من: (أ، ه، و).

(13) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 1:33، 34؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:9.

(14) في (و): السين أو سوف.

(15) في (ط، و): أحد.

جَارِيَةً".

إن قيل: إن كانت (اللام) للحال، فكيف جامع حروف⁽¹⁾ الاستقبال في مثل، قوله

تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾⁽²⁾.

فالجواب: أن (اللام) تفيد الحال إذا دخلت على المشترك، وأمّا إذا دخلت على المستقبل الصرف

فهي لمجرد التأكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء مدلوله.

فإن قيل: فلتفد (اللام) معناه وليقصد من (سوف) معنى آخر غير الاستقبال.

قلنا: تخلل (سوف) بين الفعل و(اللام)، تدلّ على تقدم دخولها على الفعل، فلا وجه⁽³⁾ لإبطال

حكمها بما⁽⁴⁾ يدخل بعدها، مع أنّ (اللام) للحال والتأكيد جميعاً كما أشرنا إليه، فإذا لم تفد الحال

تفد⁽⁵⁾ التأكيد⁽⁶⁾.

وأمّا (سوف) فهي للاستقبال فقط، وإذا لم تفده فقد تعرت عن معناها قطعاً، و(السين) قد

يستعمل أيضاً / 94 - أ / لمجرد التأكيد، كقوله تعالى: ﴿سَتَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾⁽⁷⁾.*

(1) في (ط، هـ): جامع حرف.

(2) سورة الضحى، الآية 5.

(3) في (و): حاجة.

(4) في (هـ): لَمَا.

(5) ينظر: شرح المفصل 4:211.

(6) في (و): تفيد.

(7) سورة آل عمران، من الآية 181.

• ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:10،9.

وقول الشاعر⁽¹⁾:

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا

.....

فإنّ كتابة قولهم: وطلب بعد الدار عن المخاطبين في الحال.

قال: "وَيُعْرَبُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ".

أقول: يعني يعوّض الجزم عن الجرّ في الاسم⁽²⁾، ولا يدخله الجرّ المستفاد عن⁽³⁾ العامل لفظاً أو تقديرًا، خطأ لرتبته عن رتبة الاسم، إذ هو متطّقل في الإعراب عليه⁽⁴⁾ لمشابهته إيّاه وتعين هذا، مع أنّ الانحطاط يحصل بأيّ كان؛ لأنّه لمّا لم ينتظم الجرّ⁽⁵⁾ في عمله لم ينتظم في إعرابه أيضًا بخلاف الرفع والنصب فإنّهما منتzman في العمل⁽⁶⁾، فينتzman في إعرابه⁽⁷⁾.

ثم اعلم⁽⁸⁾ أنّ جزم المفردات سوى المخاطبة، إسقاط الحركة وجزم ما في آخره النون إسقاط

(1) البيت من البحر: (الطويل)، وهو للعباس بن الأحنف، مذكور في ديوانه 106 .

وتمامه: سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا *** وَتُسَكَّبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمَدَا

المعنى: أطلب وأريد البعد عنكم أيّها الأحبة لتقربوا، وأريد وأطلب الحزن الذي هو لازم البكاء؛ ليحصل السرور بما هو من عادة الزمان.

وهو من شواهد: الكامل، للمبرد 1:263؛ ودلائل الإعجاز 207؛ وأمالي الزجاجي 58؛ والصناعتين 225؛ ومعاهد التنصيص 1:51.

والشاهد فيه: " سأطلب" حيث جاءت (السين)، في " أطلب" للتأكيد .

(2) [في الاسم] ساقط من: (هـ).

(3) في (ط، هـ، و): من.

(4) في (ط): عليه في الإعراب.

(5) [الجر] ساقط من: (أ، هـ، و).

(6) [في العمل] ساقط من: (هـ).

(7) ينظر: الكتاب 1:14، 15؛ وشرح المفصل 4:217، 218؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:372؛ وشرح الأشموني 1:23، 24؛ وهمع الهوامع

2:273.

(8) [نون] ساقط من: (أ، هـ، و).

النون سوى نون⁽¹⁾ جمع المؤنث كما سيأتي بيانه.

(1) [اعلم] ساقط من : (ط، ه، و).

[المَضَارِعُ الحَرْفِيُّ]

قال: "وَأَرْتَفَاعُهُ بِمَعْنَى [وَهُوَ وَفُوعُهُ مَوْجِعُ الأِسْمِ نَحْو: زَيْدٌ يَضْرِبُ]"⁽¹⁾.

أقول: لَمَّا بَيَّنَّ أنواعَ إعراب⁽²⁾ المضارع، خاض في بيان عواملها.

فقال: وارتفاعه بمعنى، أي: بأمر ذهني لاحظت للسان فيه، وهو وقوعه بدون جازم وناصب⁽³⁾ موقع الاسم⁽⁴⁾، أي: موقع جنس الاسم مسنداً، نحو: "زَيْدٌ يَضْرِبُ" في موقع "زَيْدٌ"⁽⁵⁾ ضارِبٌ؛ لأنَّ حقَّ الخبر هو الإفراد أو مسنداً إليه، نحو: "يَضْرِبُ زَيْدٌ"، في موقع "زَيْدٌ"، في: "زَيْدٌ ضَارِبٌ"؛ لأنَّ أول الكلام موضع الابتداء في الجملة. فلو مثل من الثاني أيضاً لكان أحسن؛ ليحصل التنبية على هذا المعنى، وإنما عمل هذا المعنى؛ لكونه موجِباً لشبه المضارع بالاسم الذي شأنه الإعراب، وإنما عمل الرفع؛ لأنَّه موجب لكمال الشبه الذي يناسبه أقوى / 94 - ب/ الأعمال وهو الرفع.

والكسائي ذهب إلى أنَّ ارتفاعه بما صدر به من الحروف الزوائد، بناء على أنَّ سبب إعرابه المشابهة، وهي تحصل من حروف المضارعة⁽⁶⁾، وهو ضعيف فلا يؤيده نظير في كلامهم، إذ ليس فيه ما يكون جزؤه عاملاً فيه⁽⁷⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) في (أ): الإعراب.

(3) في (هـ، و): ناصب و جازم.

(4) ينظر: الإنصاف 2: 103.

(5) [زَيْدٌ] ساقط من: (أ، هـ، و).

(6) في (هـ): المضارع.

(7) ينظر: شرح المفصل 4: 221؛ وارتشاف الضرب 4: 1641؛ وخزانة الأدب 8: 433.

[الضارعُ النَّصْبُ]

قال: "وَأَنْتَصَابُهُ بِأَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، [نحو: أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ⁽¹⁾، وَلَنْ يَضْرِبَ وَكَيْ يُكْرِمَ، وَأَنْ

يَذْهَبَ]"⁽²⁾.

أقول : بعد الفراغ من بيان عامل الرفع، خاض في بيان عامل النصب، وقدم (أَنْ)؛ لأنها أصل في النواصب؛ ولأنَّها تشبه (أَنْ) المثقلة وهي تشبه الفعل، وأمَّا البواقي فهي إنَّما⁽³⁾ تنصب بمشابهة (أَنْ) حتى ذهب بعضهم⁽⁴⁾ إلى أَنَّ النَّاصِبَ هو (أَنْ) وحدها، والنصب بعد البواقي بإضمار (أَنْ)⁽⁵⁾. ثم إنَّ نصب⁽⁶⁾ ما ليس في آخره نون، بتبديل الضمة فتحة، ونصب ما فيه⁽⁷⁾ النون إسقاط النون تشبيهاً⁽⁸⁾ للنَّاصِبِ بِالْجَازِمِ، سوى نون⁽⁹⁾ جمع المؤنث، فإنَّه مبنيٌّ ونونه⁽¹⁰⁾ ضمير الفاعل لا يعمل فيه جازم وناصب⁽¹¹⁾.

هذا وإنَّ (أَنْ) قد لا تعمل تشبيهاً لها بـ (ما) المصدرية، كما شبَّه (ما) المصدرية بها (مَنْ) قرأ

(1) [زيد] زيادة عن الأصل.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(3) في (ط): إمَّا.

(4) وهو مذهب الخليل والأخفش، ينظر: معاني القراء للأخفش 1:126، 127؛ والجنى الداني 232.

(5) ينظر: الكتاب 3:155؛ وارتشاف الضرب 4:1638، 1639.

(6) في (أ): نصبه.

(7) في (ط): في آخره.

(8) في (ط): تشبيهاً.

(9) [نون] ساقط من: (أ، هـ، و).

(10) في (ط): ونون.

(11) في (ط): ناصب ولا جازم.

” كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ “(1).

وقال الشاعر(2):

.....

أَبَى اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبِ

بسكون الواو، [والقياس " أَنْ أَسْمُو "، بالفتح] (3) وقال أيضاً(4):

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا

[مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا] (5)

بالنون(6)، والقياس: أَنْ تَقْرَأْ بِدُونِ النُّونِ. وجهه أَنْ (أَنْ) لها عملان، لفظي وهو النصب، و

معنوي وهو جعل الجملة في قوة المصدر، فجاز أَنْ يقتصر فيها في بعض استعمالاتها؛ لأنها(7)

(1) وهو حديث ضعيف، أورده العجلوني، وله رواية أخرى، وهي إثبات النون، أي: "كما تكونون" ينظر: كشف الخفاء (رقم الحديث 1997) 2:166.

(2) البيت من البحر: (الطويل)، ينسب لعامر بن الطفيل.

وتمامه: فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائِهِ * * * أَبَى اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبِ

اللغة: سَوَّدْتَنِي: جعلتني سيذا. سما: ارتفع.

وهو من شواهد: الحيوان 2:250؛ ومغني اللبيب 2:333؛ وشرح الأشموني 1:45؛ والأشباه والنظائر 2:185؛ وخزانة الأدب 8:343.

الشاهد فيه: "أَنْ أَسْمُو" حيث لم تظهر الفتحة على "أَسْمُو" للضرورة الشعرية.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(4) البيت من البحر (البيسط)، بلا نسبة.

اللغة: يعني حاجتي إليكما أَنْ تَقْرَأَنْ سلامي إلى حبيبتني أسماء، والخطاب مع خليله.

وهو من شواهد: المفصل 406؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:227؛ وشرح الأشموني 220؛ وخزانة الأدب 8:420.

الشاهد فيه: "أَنْ تَقْرَأَنْ" حيث لم تعمل "أَنْ" تشبيهاً لها بـ "ما" المصدرية.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، هـ، و).

(6) [بالنون] ساقط من: (هـ).

(7) [لأنها] ساقط من: (أ، ط).

على العمل المعنوي، كما أنَّ المذهب في (ما) المصدرية هو الاقتصار على العمل المعنوي⁽¹⁾.

قال: "وَيُنْتَصَبُ بِإِضْمَارٍ أَنْ [بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ: حَتَّى وَاللَّامِ]"⁽²⁾.

أقول: إنَّما أضمر (أَنْ) بعد حَتَّى واللَّامِ؛ لأنَّهما حرفا جرٍّ، وحرف⁽³⁾ الجرِّ لا يدخل الفعل، فوجب تقدير (أَنْ) بعدهما؛ لتجعل الفعل / 95 - أ / في قوة الاسم⁽⁴⁾، نحو: "سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ" بمعنى: "كَيْ أَدْخَلَ الْبَلَدَ"، أو "إِلَى أَنْ أَدْخَلَ الْبَلَدَ"، بمعنى: لدخولي أو إلى دخولي.

هذا إذا كان مدخول حتى مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً في الواقع، نحو: "أَسِيرُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ"، أو لم يمكن، نحو: "سِرْتُ أَمْسٍ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ"، فإنَّ الدخول وإن كان متقضيًا، إلاَّ أنَّه وقت وجود السير كان مترقبًا، وغرضك أن تخبر عن المترقب مع قطع النظر عن تقضييه، وإنَّ أريد به الحال تحقيقًا، نحو: "مَرِضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ"، أي: لا يرجون في الحال شفاؤه عن⁽⁵⁾ مرضه.

أو حكايةً، نحو: "كُنْتُ سِرْتُ أَمْسٍ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ"، فإنَّ الدخول وإن كان متقضيًا، إلاَّ أنَّ غرضك أن تحكي حال الدخول، وتخبر السامع عنها بصيغة الحال، مع قطع النظر عن نقيضه ليكون السامع بواسطة الصيغة كالمعاین له كانت حرف ابتداء، ولا تكون جارة لامتناع تقدير (أَنْ) لأنَّها لا تجماع الحال، فيرفع ما بعدها على الاستئناف.

(1) ينظر: الكتاب 5:3؛ وشرح المفصل 4:224؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:374؛ والجنى الداني 364؛ وهمع الهوامع 4:87.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(3) في (أ): حروف.

(4) وهذا مذهب البصريين، والكوفيون يزعمون أنَّه منتصب بنفس هذه الخمسة من غير إضمار، ينظر: الإنصاف 2:123.

(5) في (هـ): من.

ويجب سببية ما قبلها لما بعدها⁽¹⁾؛ ليتحقق الارتباط المعنويّ بعدما بطل الارتباط اللفظي
"كالمرض"، و"السير" في المثالين المذكورين، إذ المرض سبب عدم الرجاء، والسير سبب
للدخول⁽²⁾.

قال: "و أَوْ بِمَعْنَى إِلَى أَنْ".

أقول: وفي كلام بعضهم⁽³⁾ بمعنى: "إلى أَنْ"، وهل⁽⁴⁾ هذا إلا خلف⁽⁵⁾ من القول؛ لاستلزامه
تكرّر (أَنْ) والحقّ هو الأول وسبب الإضمار بعدها كونها بمعنى (إلى)، ويجوز أَنْ يكون المعنى:
و لألزمناك كلّ الأوقات⁽⁶⁾ إلاّ وقت إعطائك حقي، أو لألزمناك لكي تعطيني حقي، فيجب تقدير (أَنْ)
أيضاً، لكون كلّ من (إلا) ولام (كي)، من دواخل الاسم⁽⁷⁾.

قال سيبويه: في قول امرئ القيس^{(8)*}:

فَقُلْتُ لَهُ / 95 - ب / لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا

نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا

(1) [لما بعدها] ساقط من: (هـ).

(2) ينظر: الكتاب 28:3؛ والمقتضب 8،7:3؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:392،393.

(3) وهو اختيار سيبويه، ينظر: الكتاب 3: 30-41-46.

(4) [هل] ساقط من: (هـ).

(5) في (و): باطل.

(6) في (ط): وقت.

(7) ينظر: شرح المفصل 4:233،234؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:16؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:395.

(8) امرؤ القيس بن حجر بن حارث الكندي، وهو أشهر شعراء العرب ومن أصحاب المعلقات، أخذ الشعر عن خاله المهلهل، تنقل في أحياء العرب،

شارباً طرباً لا هيباً، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه، له ديوان مطبوع، ت: 80 قبل الهجرة، ينظر: وطبقات الشعراء 17؛ والأغاني 9:93

والشعر والشعراء 1:107؛ والأعلام 2:11؛ ومعجم المؤلفين 1:397.

• البيت من البحر: (الطويل) وهو لا مريء القيس، مذكور في ديوانه 66.

لو رفعت كان عربياً جائزاً على أن تشرك بين الأول والثاني⁽¹⁾، كأنتك قلت: إنَّما نحاول ملكاً⁽²⁾ أو إنَّما نموت، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت⁽³⁾.

قال: " وَ وَاوِ الْجَمْعِ وَالْفَاءِ فِي جَوَابِ الْأَشْيَاءِ السِّتَّةِ [الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالنَّفْيُ، وَالِاسْتِفْهَامُ وَالْتَمَنِّي، وَالْعَرَضُ] (4) ".

أقول: قوله في جواب الأشياء الستة⁽⁵⁾ قيد لكليهما⁽⁶⁾ جميعاً، فإنَّ الإضمار بعدها مشروط بأنَّ يقع في جواب الأشياء الستة، أي: في حيز أحدها، هذا شرط مشترك بينهما ولكل منهما شرط خاص، وهو السببية في (الفاء) والجمعية في (الواو).

وأما السرُّ في المشترك؛ فلأنَّهما إذا وقعا في جواب إحداها كان ما قبلهما إنشاءً، وما بعدهما إخباراً، فيلزم عطف الإخبار على الإنشاء مع كمال الانقطاع بينهما، فوجب أن يؤوّل كلَّ منهما بمصدره، مع بقاء أصل المعنى في الجملة، بضمّ زائد⁽⁷⁾ من خارج.

= المعنى: يخاطب الشاعر رفيقه عمرو بن قميئة حين ستصبحه في مسيرة إلى قيصر الروم ليساعده على بني أسد، فقال له: لا تبتك إنما نحاول طلب الملك، أو نموت فيعذرننا الناس.

وهو من شاهد: الكتاب 47:3؛ والمقتضب 28:2؛ وشرح المفصل 235:4؛ ووصف المباني 133؛ ولسان العرب، مادة: (أوا)؛ والجنى الداني 231؛ وخزانة الأدب 544:8.

الشاهد فيه: "نموت" حيث أجاز فيه سيبويه الرفع إما بالعطف على "نحاول"، أو بالقطع، أي: نحن نموت.

(1) في (ط، هـ، و): الآخر.

(2) [ملكاً] ساقط من: (ط، هـ، و).

(3) ينظر: الكتاب 47:3.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ب، هـ، و).

(5) ينظر: المفصل 316.

(6) في (هـ): بكليهما.

(7) في (هـ): الزائد.

كَأَنْ يُقَالَ فِي: "إِيْتِي فَأُكْرِمَكَ"، لِيَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانٌ فإِكْرَامٌ مِنِّي (1) .

فحينئذٍ وإنْ حصلَ التَقْصِي من ذلك المَضِيْقِ إلاَّ أَنَّهُ تَوَجَّهَ عَلَيْكَ (2) ورَطَةٌ أُخْرَى، وَهُوَ عَطْفُ
الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ، فَوَجِبَ إِضْمَارُهَا بَعْدَهُمَا تَخْلُصًا عَنْهَا بِعَطْفِ الْاسْمِ عَلَى الْاسْمِ، أَي: "لِيَكُنْ مِنْكَ
إِتْيَانٌ فإِكْرَامٌ مِنِّي"، "وَلَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ وَشُرْبُ اللَّبَنِ" أَي: مَعَ شَرَبِ اللَّبَنِ.

إِذْ لَوْ أُرِيدَ بِهِ مَنَعُهُ عَنِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ، قِيلَ: "لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَانَ"، بِالْجَزْمِ فِيهِمَا
جَمِيعًا، بِمَعْنَى: لَا تَشْرَبِ اللَّبَانَ (3) وَأَمَّا النَّفْيُ فَمَحْمُولٌ عَلَى النَّهْيِ (4)، وَأَمَّا السَّرُّ (5) فِي الْخَاصِّ؛
فَلِأَنَّ قَصْدَهُمْ أَنْ (6) يَجْعَلُوا النَّصْبَ أَمَارَةً عَلَى السَّبْبِيَّةِ فِي الْفَاءِ، وَعَلَى الْجَمْعِيَّةِ فِي الْوَاوِ، فَإِنَّ فِي
كَلَامِهِمْ تَغْيِيرَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ (7)، فَلَوْ انْتَصَبَ مَا (8) بَعْدَهُمَا مَعَ انْتِفَاءِ السَّبْبِيَّةِ / 96 - أ / وَالْجَمْعِيَّةِ،
لَزِمَ نَصْبُ الْعَلَامَةِ بِدُونِ الْمُعْلَمِ عَلَيْهِ فَإِذَا انْتَفَتَا (9) وَلَوْ بَعْدَ قَصْدًا، ارْتَفَعَ مَا بَعْدَهُمَا عَلَى الْاسْتِنْتِافِ
أَوْ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (10)، أَي: فَهَمَّ يَدْهِنُونَ، أَي: فَهَمَّ مِمَّنْ
يَدْهِنُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَوْ لَوْ تَدَهَّنَ فَلَوْ يَدْهِنُونَ، وَكَقَوْلِهِمْ: "لَوْ تَرُورُنِي وَأَزُورُكَ"، أَي: وَأَنَا مِمَّنْ

(1) [إِكْرَامٌ مِنِّي] سَاقَطَ مِنْ: (أ، هـ، و).

(2) [عَلَيْكَ] سَاقَطَ مِنْ: (أ، هـ، و).

(3) [اللَّبَنِ] سَاقَطَ مِنْ: (ط، و).

(4) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ 47:3؛ وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ 4:235،236؛ وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ 1:24.

(5) [السَّرُّ] سَاقَطَ مِنْ: (أ، ط).

(6) فِي (و): بَأَنَّ.

(7) فِي (ط، هـ): لِشَيْءٍ.

(8) [مَا] سَاقَطَ مِنْ: (هـ).

(9) فِي هَامِشِ (ب): أَيِ السَّبْبِيَّةِ فِي الْفَاءِ، وَالْجَمْعِيَّةِ فِي الْوَاوِ.

(10) سُورَةُ الْقَلَمِ، الْآيَةُ 9.

يُرْوَى، أي "لَوْ تَرَوْنِي"، و"لَوْ أَرَوُوكَ"⁽¹⁾.

قال: "وَمَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا".

أقول: له معنيان:

أحدهما: "مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثْنَا"، أي: لم يكن منك إتيان فحديث منك⁽²⁾.

والآخر: "مَا تَأْتِينَا إِيثَانًا يَتَسَبَّبُ إِلَى الْحَدِيثِ"، أي: يوجد منك إتيان بلا حديث؛ وذلك لأنَّ هذا الكلام مسوق لنفي المجموع، ونفي المجموع⁽³⁾، إمَّا بانتفاء كلِّ جزءٍ، فهو المعنى الأول، وإمَّا بانتفاء الجزء الثاني وهو الحديث، وأمَّا العكس فغير معقول؛ لأنَّه وجود المسبَّب مع انتفاء السبب⁽⁴⁾.

قال: "وَلِيَتِّيَ عِنْدَكَ فَأَفُوزَ، أَلَّا تَنْزِلُ بِنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا مِنَّا".

أقول: الأول مثال (التمني)، والثاني مثال (العرض).

وتقدير الأول: "ليت لي حصولاً عندك فَفَوْزًا" أي: عن الغوائل.

وتقدير الثاني: "أَلَّا يَكُونَ مِنْكَ نَزُولُ بِنَا فَإِصَابَةٌ خَيْرٌ مِنَّا".

(1) ينظر: الكتاب 3:36،37؛ المفصل 320،321.

(2) [منك] ساقط من: (هـ).

(3) [ونفي المجموع] ساقط من: (هـ).

(4) ونصبه عند سيبويه بإضمار (أَنْ)، حيث قال: وتقول: "ما تأتيني فتحدِّثني، فالنصب على وجهين من المعاني، أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدِّثني

أي لو أتيتني لحدِّثني. والآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدِّثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك، وإن شئت أشركت بين الأول والآخر، فدخل

الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: ما تأتيني فتحدِّثني، فكأنك قلت: ما تأتيني وما تحدِّثني، ينظر: الكتاب 3:30؛ شرح المفصل 4:241،242؛

والإيضاح في شرح المفصل، 2:17؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:396،397.

إن قيل⁽¹⁾: ما الفرق بينهما؟ وكلُّ واحد⁽²⁾ منهما إظهار ودادة الشيء.

قلنا: نعم لكن المتمني⁽³⁾ محال، أو⁽⁴⁾ ممكن لا طماعية في وقوعه، [بخلاف المعروض فإنه لأبَدٌ وأن يكون ممكناً يتوقَّع وقوعه]⁽⁵⁾؛ ولأنَّ المتمني⁽⁶⁾ على تقدير وقوعه يعود نفعه إلى القائل، والمعروض على تقدير وقوعه يعود نفعه إلى السَّامع، كـ "أَصَابَهُ خَيْرٌ"، في المثال المذكور، وإنَّ جاز أن⁽⁷⁾ يعود إلى القائل نفع كما يقتضيه إظهار الودادة⁽⁸⁾ / 96 - ب/.

(1) في (ب): قال.

(2) [واحد] ساقط من: (أ، ه).

(3) في (ه): التمني.

(4) في (أ): و

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (و).

(6) في (ه): التمني.

(7) في (ب): و

(8) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 403:402؛ وشرح الأشموني 564، 563:3؛ وهمع الهوامع 127، 126:4.

[المضارع المجزوم]

قال: "و أنجزأمه بخمسة أحرف، [نحو: لم يخرج، ولما يخف، وليضرب، ولا تفعل وإن تكرمني أكرمك]"⁽¹⁾.

أقول: وسيأتي معانيها على التفصيل إن شاء الله تعالى في باب الحرف .

ويستعمل (لَمَّا)؛ والمجزوم محذوف ، نحو: "نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا". أي: ولَمَّا ينفعه الندم، وكذلك "لم" في الشعر، كقوله⁽²⁾:

.....

يَوْمَ الإِغَارَةِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

أَي: وإن لم تصل⁽³⁾.

وقد يفصل بين (لَمْ) ومجزومه، في الشعر كقوله⁽⁴⁾:

.....

كَأَنَّ لَمْ سِيَوَى أَهْلٍ مِّنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(2) البيت من البحر: (الكامل)، وهو لإبراهيم بن هرمة، مذكور في ديوانه 191.

وتمامه: أَحْفَظُ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا *** يَوْمَ الإِغَارَةِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

اللغة: الأعازب، يروى بالعين المهملة، والزاي المعجمة، وبالغين المعجمة، والراء المهملة، أي التباعد، وقيل: هو يوم من أيام العرب.

وهو من شواهد: الجني الداني 269؛ ومغني اللبيب 1:294؛ وشرح التصريح 2:397؛ وشرح الأشموني 3:576؛ وهمع الهوامع 4:313؛ وخزانة الأدب 9:8.

الشاهد فيه: " إن لم " حيث حذف مجزوم لم، ضرورة، والأصل: وإن لم تصل.

(3) ينظر: شرح المفصل 4:263؛ وارتشاف الضرب 4:1859، 1860؛ وشرح الأشموني 3:576، 577؛ وهمع الهوامع 4:312، 313.

(4) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لذي الرمة، مذكور في ديوانه 506.

قال: "وَبِتْسَعَةِ أَسْمَاءٍ مُتَضَمِّنَةٍ لِمَعْنَى: إِنْ، [وَهِيَ: مَنْ، وَمَا، وَأَيَّ، وَأَنْتَى، وَمَتَى، وَإِذْمَا، وَحَيْثُمَا، وَمَهْمَا، نَحْو: مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ]"(1).

أقول: أَيُّ: وهي الأسماء المتضمنة بعضها غير ظروف، وبعضها ظروف(2)، وغير الظروف(3) بعضها لذوي(4) العلم وهو: (مَنْ)، و بعضها لغير(5) ذي(6) العلم وهي: (مَا) و (مهما)، وبعضها مشترك وهو: (أَيُّ) للمذكر، و (أَيَّة) للمؤنث(7).

والظروف بعضها للزمان، وهي قسمان:

قسم لا يستعمل إلا بـ (ما) المزيدة(8)، وهو: (إذما)(9).

وقسم يستعمل معها(10) وبدونها، نحو: "مَتَى تَأْتِي أُكْرِمُكَ"، و "مَتَى مَا تَأْتِي أُكْرِمُكَ"، وبعضها

= وتامه: فَأَضَحَّتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومَهَا *** كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلِ

اللغة: مغانيها: ربوعها. القفر: الأرض الخالية. تؤهل: تسكن.

وهو من شواهد: الجني الداني 269؛ ومغني اللبيب 1:293؛ وشرح الأشموني 3:576؛ وهمع الهوامع 4:312؛ وخزانة الأدب 9:5.

الشاهد فيه: "لم سوى...تؤهل"، حيث فصل بين (لم)، ومجزومها بالظرف؛ وذلك للضرورة الشعرية.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ، و).

(2) في (ط): بعضها ظرف وبعضها غير ظرف.

(3) في (ط): الظرف.

(4) في (ط): لذوي.

(5) [لغير] ساقط من: (ط).

(6) في (ط): لذوي.

(7) قال ابن يعيش: أما الأسماء فأحد عشرة اسما فيها معنى "إن"، وهي على ضربين: أسماء، وظروف، فالأسماء: "مَنْ"، و"مَا"، و"مهما" و"أَيُّ"،

والظروف: "أَيُّ"، و"أَيْنَ"، و"مَتَى"، و"حيثما"، و"إذما"، ينظر: شرح المفصل 4:265:266.

(8) في (ط): الزائدة.

(9) "إذ ما" حرف "كان" معنى وفاقا لسببويه، لا ظرف زمان زيد عليها "ما" كما ذهب إليه المبرد، وابن السراج والفارسي، ينظر: الكتاب 3:56، 57.

والمقتضب 3:45، 46؛ والأصول 2:159؛ والإيضاح العضدي 321؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:438؛ وشرح الأشموني 3:570.

(10) في (ط): لها.

للمكان وهو أقسام ثلاثة: قسم لا يستعمل إلا ب (ما) المزيدة⁽¹⁾ وهو (حيث)، نحو: "حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ" وذلك لتكفّه (ما) عن الإضافة المانعة عن الانجزام.

وقسم لا يستعمل معها أصلاً وهو (أتى).

وقسم يستعمل معها مرّة، وأخرى بدونها وهو (أين)، نحو: "أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ" و "أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ"⁽²⁾.

ثم إنَّ الغرض من تضمين هؤلاء الأسماء معنى (أَنْ)، هو حصول التعليق باعتبار العموم على وجه الاختصار، بيانه أنَّك إذا أردت تعليق إكرامِك بإكرامِ مكرم أياً كان، ولا يمكنك إحصاء جزئيات المكرم و(أَنْ) لا عموم فيها، فلا بُدُّ لك لحصول هذا الغرض أن تأتي باسم فيه عموم، وأن تضمينه بمعنى (إن)، وتستعمله في بدلها؛ ليحصل الغرض الذي هو التعليق على وجه / 97 - أ / العموم والاختصار، وذلك الاسم ك (مَنْ) في: "مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمُهُ"، على معنى: أيُّ إنسانٍ يكرمني أكرمه فما هو للزمان للتعليق باعتبار عموم الزمان.

وما هو للمكان للتعليق باعتبار عموم المكان، وما هو لذوي⁽³⁾ العلم، للتعليق باعتبار عموم

ذوي⁽⁴⁾ العلم، وما هو غير ذوي⁽⁵⁾ العلم، للتعليق باعتبار عموم غير ذوي⁽⁶⁾ العلم⁽⁷⁾.

(1) [المزيدة] ساقط من: (أ).

(2) ينظر: الكتاب 4:235؛ وارتشاف الضرب 4:1866، 1867؛ وهمع الهوامع 4:316، 317.

(3) في (هـ، و): لذي.

(4) في (هـ، و): ذي.

(5) في (هـ، و): ذي.

(6) في (هـ، و): ذي.

(7) ينظر: الكتاب 3:53، 54؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:34؛ وارتشاف الضرب 4:1877.

وما هو مشترك للتعليق باعتبار عموم ذوي⁽¹⁾ العلم وغيره⁽²⁾. فإن قيل: يلزم من⁽³⁾ قوله تعالى ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾⁽⁴⁾، حلّ اللواط؛ لأنّ (أنّى) لعموم المكان، فالمعنى: من أيّ مكان أردتم⁽⁵⁾.

فالجواب: أنّ (أنّى) هنا بمعنى: (كيف) لعموم الأحوال، أي: فأتوهن في أيّ حالٍ أردتم، [قائمة وقاعدة أو غيرهما، أو بمعنى: أي جانب، أي فأتوهن⁽⁶⁾ من أي جانب أردتم]⁽⁷⁾، بعد أن يكون المأتي به⁽⁸⁾ واحداً⁽⁹⁾، أو بمعنى: (متى)، أي: في أيّ زمان أردتم، ليلاً أو نهاراً⁽¹⁰⁾.

وعلى تقدير تسليم أنّ⁽¹¹⁾ يكون لعموم المكان، فليكن⁽¹²⁾ المعنى في أيّ مكان أردتم، أي: في أيّ دار أردتم، أو في أيّ حجرة أردتم، وعلى هذا فلا يكون المراد عموم⁽¹³⁾ السبيلين بقريئة الحرث، فإنّ المقعدة ليست بموضع الحراثة، بل هي موضع تضييع البذر فيها، هذا ولكن سبب النزول

(1) في (هـ، و): ذوي.

(2) في (أ): وغير ذوي العلم.

(3) في (أ): في.

(4) سورة البقرة، من الآية 221.

(5) [أردتم] ساقط من: (هـ).

(6) [أي جانب، أي فأتوهن] ساقط من: (ط).

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(8) [به] ساقط من: (ط، هـ، و).

(9) في (ط): واحدة.

(10) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3: 441.

(11) في (و): أنه.

(12) في (هـ): فيكن.

(13) في (هـ): العموم.

يناسب الأول.

ثم اعلم أنّ (إذا) تجزم المضارع، إذا كُفّت ب (ما) عن الإضافة، وعند الكوفيين تجزمه مطلقاً متمسكاً بقوله⁽¹⁾:

وَإِذَا نُصِبْتُكَ مِنَ الْحَوَادِثِ تَكْبَةً

فَأَصْبِرُ فَكُلُّ غِيَابَةٍ فَسَتَّجَلِي

وأنّ (كيف) لا تجازى به ولا يقال: "كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ" على رأي البصريين؛ لامتناع التعليق باعتبار عموم الأحوال، خلافاً للكوفيين، فإنهم⁽²⁾ يجزمون به المضارع و/ 97 - ب / يستعملونه في التعليق، باعتبار عموم الأحوال، ويخصون الأحوال بما يمكن التعليق باعتبار العموم⁽³⁾، ك "القيام والقيوم"، لا ك "الصّحة والمرض"، ولا ك "الحياة والموت"⁽⁴⁾.

قال: "وَعَلَيْهِ فِقْسٌ".

أقول: أي على المذكور، وهو "مَنْ يَكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ" فقس الباقي، فاستعمل كلاً منها لجزم الفعلين الشرط والجزاء، والفاء في (فقس) زائدة، لتزيين اللفظ، ولذا قدّم صلة قس عليه، وقيل: هو فاء

(1) البيت من البحر: (الكامل)، ينسب لأعشى همدان.

المعنى: فعلى كلّ إنسان أن يصبر في وقت الشدائد؛ لأنّه سيأتي يوماً وتذهب هذه الشدائد أو المصائب.

وهو من شواهد: والمحاسن والأضداد 97؛ و شرح نهج البلاغة، لابن أبي حديد 1:202؛ وضرائر الشعر 299؛ والوافي للوفيات 18:99.

الشاهد فيه: "تصّبك"، جاءت مجزومة على الشواذ؛ لأنّ "إذا" تدخل على الجملة الإسمية والماضي لا يتصور فيه الجزم.

(2) [فأنهم] ساقط من: (ه).

(3) في (و): عمومها.

(4) ينظر: شرح المفصل 4:271:272؛ وشرح الأشموني 3:583.

الجزاء، والشرط محذوف مع الآلة، أي: مهما يكن من شيء قس أنت الباقي عليه المذكور فعليه وإما صلة المذكور إن جَوَزَ تقديم ما بعد فاء الجزاء عليه، في مثل: "أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مِّنْطَلِقٌ" إما صلة المقدّرة إن لَمْ يَجُوزَ والمذكور مفسّر له.

قال: "وَيَنْجَزِمُ بِإِنْ مُضْمَرَةٌ فِي جَوَابِ الْأَشْيَاءِ السَّتَّةِ [الَّتِي تُجَابُ بِالْفَاءِ]"⁽¹⁾.

أقول: اعلم أنّ (إن) لاقتضائها الجملتين، أي: الشرط والجزاء متّصل في هذا الباب؛ لأنّها لاقتضائها يجب أن تكون عاملة، ولاقتضاء⁽²⁾ الجملتين، يجب أن تعمل عملاً يحصل به الاختصار وهو الجزم، والبواقي إنّما تجزم لمشابهتها إيّاها في النقل، فأصلاتها كما تجزم مظهرة تجزم مضمرة في جواب أحد الأشياء السّنة التي تجاب بالفاء حين أن ينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن)؛ لأنّها تجاب بالفاء حين الجزم بإضمار (أن).

وإنّما شرط إضمارها بـ (أن) يقع في جواب الأشياء السّنة؛ لأنّ كلّاً منها غير النفي إنشاءً مشكوك ومتضمن لمعنى⁽³⁾ الطلب، فيناسب الشرط المشكوك الذي هو على خطر أن يكون وأن لا يكون مع أنّ متعلق الطلب في كلّ منها مدلول الشرط / 98 - أ / فينوب كل منها مناب الشرط ويدل عليه⁽⁴⁾.

قال: "إِلَّا النَّفْيَ".

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(2) في (ه): لاقتضائها.

(3) في (ه): بمعنى.

(4) الكتاب 3:94؛ وشرح المفصل 4:274،275؛

أقول: يعني لا يجوز الانجزام بإضمام "إِنَّ" في جواب النفي؛ لأنَّ خبره⁽¹⁾ مقطوع خالٍ عن الطلب غير مناسب للشرط المشكوك، فلا تقول: "مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا"، بمعنى: إن لم يأتنا تحدثنا لما ذكر ولعدم استقامة المعنى⁽²⁾.

قال: "تحو: ائْتِي أَكْرَمَكَ، وَعَلَيْهِ فِقْس"⁽³⁾.

أقول: أي ائتي فإنك " إن تَأْتِي أَكْرَمَكَ"، فالشرط مع الأداة مضمراً، وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽⁴⁾، أي: إن تقل لهم أقيموا الصلاة⁽⁵⁾، يقيموا الصلاة، ولا يلزم الكذب؛ لأنَّ الشرط علّة ناقصة، والمعنى: إن وقع القول مع انضمام أمر آخر، وقع إقامة الصلاة [ولوجود ذلك الانضمام وقع إقامة الصلاة]⁽⁶⁾ عند القول من الممتثلين المنقادين للأمر، ولعدم الانضمام تخلف عن الإقامة المتقاعدون المتكاسلون⁽⁷⁾.

قال: "وَتَلَحُّفُهُ بَعْدَ أَلْفِ الضَّمِيرِ وَ وَاوِهِ وَيَائِهِ نُونٌ، [تحو: يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ]"⁽⁸⁾.

أقول: وذلك لتعذر أن يكون اللام معتقب الإعراب، لاقتضاء الضمائر التي بعدها، كونها على وجه واحد من الضم أو الفتح⁽⁹⁾ أو الكسر، ومعتقب الإعراب ينبغي أن يتوارد عليه الوجوه

(1) في (ط، هـ): لأنه خبر.

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، 2:35؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:461:462.

(3) [وعليه فقس] ساقط من: (ط، هـ).

(4) سورة إبراهيم، من الآية 33.

(5) [لهم أقيموا الصلاة] ساقط من: (أ، هـ، و).

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(7) ينظر: المقتضب 2:81، 82؛ وشرح المفصل، لابن يعيش 4:277.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ، و).

(9) [الفتح] ساقط من: (هـ).

والضماير؛ لكونها كلمات آخر لا تصلح أن تكون إعرابًا له. وزيادة حرف من حروف اللين يؤدي إلى اجتماع حرفي علة، فزيد النون لكونه أقرب الحروف إليها شبهًا.

قال: **“وَدَلِّكَ فِي الرَّفْعِ [دُونَ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ]”**⁽¹⁾.

أقول: أي لحوق النون علامة لرفع المضارع دون نصبه وجزمه؛ وذلك لأنَّ الرفع أقوى الأحوال ووجود النون أقوى من سقوطه، فاستوثر الأقوى بالأقوى، وأمَّا في الجزم فيحذف حرف الحركة وأمَّا في النصب فيحذف حملاً / 98 - ب / على الجزم.

وإن لم يكن النَّاصِبُ مسقط الحركة، وذلك لتعذر النصب بدون إسقاط النون، وعدم إسقاط (أن) الناصبة نون الإعراب تشبيهاً لها بـ (ما) المصدرية، وعدم إسقاط الجوازم والنواصب نون جماعة النساء قد ذكرناهما فلا نعيد⁽²⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1: 36، 37.

[فِعْلُ الْأَمْرِ]

قال: "الْأَمْرُ: مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْفَاعِلُ [الْمُخَاطَبُ عَلَى مِثَالِ أَفْعَلٍ نَحْو: ضَعَّ وَضَارِبٍ وَ دَخِرَجٌ]"⁽¹⁾.

أقول: أي صيغة يؤمر بواسطتها الفاعل المخاطب، كائنة على مثال (أفعلن)، أي: محذوفاً منها حرف المضارعة؛ خوف اللبس بالمضارع، ومعاملاً آخرها معاملة المجزوم⁽²⁾ من حذف الحركة ونون الإعراب؛ لئلاً يجتمع الإعراب والبناء مُبتدأة مما بعد حرف المضارعة إن⁽³⁾ كان متحرراً نحو: "ضَعَّ من تضعُّ"، و "ضَارِبٍ من تضاربُ"، و "دَخِرَجٍ من تُدَخِرَجُ".

ومزيدياً في أولها همزة وصل مكسورة إن كان ساكناً؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، أمّا تعيّنهما؛ فلأنّها أقوى الحروف، والابتداء بالأقوى أولى؛ ولأنّها في الأصل ألف، والألف أخفّ.

وأما كسرهما؛ فلأنّه الأصل في تحريك الساكن، وهذه زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة، ثم حُرِّكت بالكسر دفعاً لتعذر الابتداء بالساكن، كما هو مذهب بعضهم⁽⁴⁾، أو زيدت بالحركة كما هو الأصح. لكن لما زيدت لدفع الابتداء بالساكن، كانت بمنزلة تحريك الساكن فزيدت مكسورة، اللهم إلا أن يضم عين المضارع، فتضمها حينئذ لجري اللسان على سنن واحد، ولئلاً يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو: "اكتُبْ"، وضمة الميم في: "ارْمُوا"، منقولة عن اللام، و "أكرم"، مأخوذ من

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

(2) في (ط، ه، و): مجزوم.

(3) في (أ): إذا.

(4) والكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالث المستقبل، إن كان مضموماً ضممتها، وإن كان مكسوراً كسرتها، ولا يفعلون ذلك في

المفتوحة؛ لئلاً يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، ينظر: الإنصاف 2: 252.

تُؤَكْرَمُ⁽¹⁾، لا من "تكرم"، / 99 - أ / فهو من القسم الأول؛ لا من القسم⁽²⁾ الثاني، والهمزة للقطع، فلا منافاة بين قوله: على مثال (افعل)، وبين قوله نحو: "ضَعَّ"، و"ضَارَبَ"، و"دَخِرَجَ"؛ لأنَّ تخصيصه بالذكر لكونه من الثلاثي المجرد⁽³⁾ مع كونه أعمَّ الأوامر، لا بالنظر إلى سكون⁽⁴⁾ ما بعد حرف المضارعة، وإلى زيادة همزة الوصل⁽⁵⁾.

فقوله: ما يؤمر به شامل لأقسام الأمر كلها، وقوله: الفاعل خرج به ما يؤمر به المفعول أيًا كان نحو: "لَأُضْرِبَ أَنَا"، و "لَتُضْرِبَ أَنْتَ" و "لَيُضْرِبَ زَيْدٌ"، و "لَتُضْرِبَ هِنْدٌ"⁽⁶⁾.

وقوله المخاطب خرج به ما يؤمر به الفاعل المتكلم، نحو: " لأضرب أنا"، والغائب، نحو: "ليضرب زيد"، والغائبة، نحو: " لتضرب هند".

وقوله على مثال (افعل)، خرج به مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَكَ فِئْرَ حُوًّا﴾⁽⁷⁾، فإنه وإن كان مأمورًا به الفاعل المخاطب، إلا أنه ليس على مثال (افعل)؛ لثبوت حرف المضارعة.

قالوا: إذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر على الغائب، وأن يقال: افعلوا على طريقة افعل، لا إن يؤتى باللام تنصيصًا على كون البعض غائبًا

(1) في (أ، هـ): تَأَكْرَمُ.

(2) [القسم] ساقط من: (ط).

(3) في (ط، هـ): المجرد الثلاثي.

(4) [سكون] ساقط من: (ط).

(5) ينظر: شرح المفصل 4: 289، 290.

(6) ينظر: شرح المفصل 4: 291، 292، 293؛ والإيضاح في شرح المفصل 4: 43، 44.

(7) سورة يونس، من الآية 58.

وَأَنْ تُبْقَى التَاءُ تَنْصِيصًا عَلَى كَوْنِ الْبَعْضِ حَاضِرًا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ بَعْضِهِمْ⁽¹⁾.

قال: "وغيره باللام [نحو: لِيُضْرَبَ زَيْدٌ، وَلتُضْرَبَ أَنْتَ، وَلأُضْرَبَ أَنَا، وَلنَضْرِبَ نَحْنُ]⁽²⁾ وليضرب زيدٌ، ولأضرب أنا"⁽³⁾.

أقول: أي غير الفاعل والمخاطب، وهو المفعول أيًا كان⁽⁴⁾، والفاعل المتكلم وحده أو مع غيره والفاعل الغائب والغائبة يؤمر كل منهما باللام، مع بقاء حرف المضارعة، ولم يتعرض للبقاء؛ لأنَّ الإتيان باللام، يستلزمه مع الاعتماد على الأمثلة؛ وذلك لأنَّ العدول / 99 - ب / من اللام إلى الصيغة المخصوصة في أمر الحاضر لكثرة الاستعمال، ولا كثرة له في غير الفاعل الحاضر، فلا وجه للمعدول⁽⁵⁾ فيبقى حرف المضارعة ويؤتى باللام، فالصيغة صيغة المضارع معربة؛ لثبوت حرف المضارعة مع عدم المعارض، مجزومة لوجود الجازم، بخلاف صيغة أمر الحاضر، فإنَّها لعدم حرف المضارعة مبنية؛ لأنَّ البناء هو الأصل في الأفعال، والمشابهة زالت بزوال حرف المضارعة، فكونها⁽⁶⁾ معربة مجزومة كما هو مذهب الكوفيين غير معقول؛ لعدم المشابهة، مع أنَّ إضمار الجازم ضعيف⁽⁷⁾.

(1) وهو مذهب الكوفيين، خلافًا للبصريين، ينظر: الإنصاف 2: 82؛ وشرح المفصل 4: 293؛ والإيضاح في شرح المفصل 2: 44.

(2) [ولنضرب نحن] زيادة عن الأصل.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ، و).

(4) في هامش (و): أي غائبًا أو مخاطبًا، أو متكلمًا.

(5) في (هـ): للعدول.

(6) في (هـ): فكون.

(7) ينظر: الإنصاف 2: 72؛ وشرح المفصل 4: 293، 294؛ وشرح التصريح 2: 395.

[المتعدّي وغير المتعدّي]

قال: "المتعدّي وغير المتعدّي: [فالمتعدّي ما كان له مفعولٌ به]"⁽¹⁾.

أقول: قدّم المتعدّي لكثرة تصرفه، ولكن مفهومه وجودياً. قال: (المتعدّي ما كان له مفعول به).

أقول: أراد بالمفعول به هنا⁽²⁾ المفعول المنصوب، الذي يتعدى إليه الفعل بدون واسطة حرف الجرّ، فالمعنى ما نصب المفعول به، فهو تعريف له بحسب اللفظ وقيد المفعول بقوله: (به)؛ لأنّ المتعدّي وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به، والفرق بينهما⁽³⁾ هو المفعول به فقط⁽⁴⁾.

قال: "ويتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ كضربتُ زيداً"⁽⁵⁾.

أقول: وذلك لتوقف تصوره على متعلّق واحد، "كضربتُ زيداً"، فإنّ الضرب لأبديّ له من مضروب

كما أنّه لأبديّ له من ضاربٍ، فيتوقف⁽⁶⁾ تعقله عليهما⁽⁷⁾، ولا يتوقف على شيءٍ غيرهما⁽⁸⁾.

قال: "أو إلى اثنين [نحو: كسوته جبةً، وعلمته فاضلاً]"⁽⁹⁾.

أقول: وذلك أيضاً لتوقف تعقله على مفعولين، نحو: "كسوته جبةً"، ممّا لا يكون مفعولاه مبتدأً

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، ه، و).

(2) [هنا] ساقط من: (أ).

(3) [بينهما] ساقط من: (ط).

(4) ينظر: شرح المفصل 4:295؛ وارتشاف الضرب 4:2088؛ وهمع الهوامع 5:9.

(5) [كضربتُ زيداً] ساقط من: (ه، و).

(6) في (ه): فتوقف.

(7) في (أ): عليه.

(8) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، 46:2.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه، و).

وخبراً؛ لعدم اتحادهما ذاتاً، فإنَّ تعقل الكسوة موقوفاً /100 - أ / على تعقل المكتسي وهو المفعول الأول، وعلى تعقل المكتسي وهو الثاني.

ونحو: "عَلِمْتُهُ فَاضِلاً"، ممَّا مفعولاه مبتدأً وخبراً لاتحادهما ذاتاً. فإنَّ هذا الباب معقود لتعريف الذات بصفة فلا بُدَّ له من مفعولين: أحدهما: الذات وهو⁽¹⁾ المنسوب إليه، والآخر: هو⁽²⁾ الصفة وهو⁽³⁾ المنسوب⁽⁴⁾.

قال: "أَوْ إِلَى ثَلَاثَةٍ [نحو: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ]"⁽⁵⁾.

أقول: أي لتوقف تعقله على ثلاثة، نحو: "أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ"، فإنَّ الإعلام يقتضي شخصاً عالمًا بالذات مع الصفة، أي: عالمًا بالمنسوب إليه، والمنسوب الثاني المنسوب إليه والثالث المنسوب، والأول عالم بهما⁽⁶⁾.

اعلم أنَّ ما يتعدى إلى ثلاثة قسمان: قسم منقول من الثلاثي المجرد المتعدي إلى مفعولين إلى باب⁽⁷⁾ الأفعال، وهو لفظان (أَعْلَمُ)، و(أَرَى)، فإنَّ أَعْلَمُ⁽⁸⁾ و رَأَى، بمعنى: (عَلِمَ) متعديان إلى مفعولين وبالنقل إلى الأفعال ازداد آخر، وهو الأوَّل العالم بالمنسوب والمنسوب إليه، فصارا

(1) [وهو] ساقط من: (ط).

(2) [هو] ساقط من: (ط).

(3) [وهو] ساقط من: (ط).

(4) ينظر: شرح المفصل 4:297.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ ، و).

(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:48.

(7) [باب] ساقط من: (ط ، هـ ، و).

(8) في (ط): علم

متعديين إلى ثلاثة⁽¹⁾.

وقسم متعدٍ إلى واحد في الأصل، وهو خمسة ألفاظ: (أنبأ) و (نبأ)، (أخبر) و (خبر)، و (حدث)

يقال: "أَنْبَأْتُكَ"⁽²⁾ عَنْ زَيْدٍ، وفي التنزيل ﴿بِأَيِّ آلَئِمَّةٍ الْخَيْرِ﴾⁽³⁾.

ثم يجوز لك أن تضمنها معنى الإعلام؛ لأنَّ الإخبار مستلزم للإعلام، وتعديها إلى ثلاثة تعديته

إليها، وتقول: "أَنْبَأْتُكَ زَيْدًا فَاضِلًا"، بمعنى: أخبرتك بفضل زيد، أي: أعلمتك زيدًا فاضلاً.

قال بعض المحققين: ثاني القسم الثاني⁽⁴⁾ وثالثة مفعول مطلق للنوع في الحقيقة؛ لأنه نوع من

الإخبار مندرج تحت مطلق الإنباء / 100 - ب / والإخبار، والمعنى: أنبأتك نوع إنباء، وهل⁽⁵⁾ هذا

إلاً بمنزلة من⁽⁶⁾ الدقة. (7) ؟

قال: "وَعَبَّرَ الْمُتَعَدِّي مَا يَخْتَصُّ بِالْفَاعِلِ كَ ذَهَبَ زَيْدٌ"⁽⁸⁾،

أقول: أي ما لا يتجاوز عمله من رفع الفاعل، إلى نصب المفعول به، فالاختصاص إضافي

لأنه والمتعدي سيان في نصب، ما عدا المفعول به⁽⁹⁾.

(1) وقد أجاز الأخفش أن يقيس عليها سائر أخواتها، فيجوز، "أظنَّ زيدٌ عمراً أخاك قائماً"، و "أزعم بكرٌ محمداً جعفرًا منطلقاً"، ينظر: الكتاب 1:41

المفصل 330؛ وشرح المفصل 4:301،302؛ وشرح الأشموني 1:167.

(2) في (ط): أخبرتك.

(3) سورة التحريم، من الآية 3.

(4) [الثاني] ساقط من: (أ).

(5) في (أ): ما.

(6) [من] ساقط من: (أ).

(7) وهو ابن الحاجب، ينظر: شرح المفصل 4:302؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:49،50.

(8) [كذهب زيد] ساقط من: (هـ، و).

(9) ويقال له: القاصر، ينظر: همع الهوامع 5:10.

قال: "وَلِلتَّعْدِيَةِ ثَلَاثَةٌ أَسْبَابٌ [الْهَمْزَةُ، وَتَثْقِيلُ الْحَشْوِ، وَحَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ: ذَهَبْتُ، وَفَرَحْتُ وَخَرَجْتُ بِهِ]" (1).

أقول: أي ليصير غير المتعدي متعدياً، سواء كان عدم تعديته حقيقياً أو إضافياً ثلاثة أسباب أي ثلاث آلات (2).

(الهمزة) أي: النقل إلى باب الإفعال، بشرط أن تغيّر الهمزة معنى الفعل، وتضم إليه معنى التصيير، نحو: "أذهبتُ زَيْدًا"، بمعنى: صيرته ذاهباً (3).

(وتثقيّل الحشو) أي: الوسط، يقال: فلانٌ من حشوة بني (4) فلان، أي: من وسطهم وخيارهم، أي النقل إلى باب التفعيل، بشرط تغيير المعنى (5)، وضم (6) التصيير إليه، نحو: "فَرَحْتُ زَيْدًا"، أي: صيرته ذا فرح (7)، بخلاف "مَوْتَتِ الْإِبْلِ".

(وحرف الجرّ) وذلك أيضاً بشرط تغيير المعنى وبضم التصيير إليه، نحو: خَرَجْتُ بِهِ، بمعنى: صيرته خارجاً، وما لم يتغيّر به معنى الفعل لا يكون الفعل به متعدياً: نحو: "مَرَرْتُ بِرَيْدٍ".

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ، و).

(2) [أي ثلاث آلات] ساقط من: (و).

(3) وفي التعدي بالهمزة مذاهب: (أحدها): أنه سماع في اللازم والمتعدي، وهو مذهب المبرد. و(الثاني): أنه قياس فيهما، وهو مذهب الأخفش وظاهر

مذهب أبي علي. و(الثالث): أنه قياس في اللازم، وهو ظاهر مذهب سيبويه. و(الرابع): أنه مقيس في كل فعل إلا في باب علم، ينظر: الكتاب

41:1؛ والمقتضب 4:178؛ والإيضاح العضدي 91؛ وارتشاف الضرب 4:2093؛ وهمع الهوامع 5:14.

(4) [بني] ساقط من: (أ، و).

(5) ينظر: شرح المفصل 4:300.

(6) في (و): بضم.

(7) في (و): فرحاً.

نعم يقال⁽¹⁾: إِنَّ الفِعلَ متعدٍ بواسطة الباء، [في مثل: "مَرَرْتُ بِرَيْدٍ"، بمعنى أَنَّ الفِعلَ عاملٌ بواسطة الباء،]⁽²⁾ ولا يطلق عليه المتعدي بمعنى المقابل اللازم.

هذا وإيَّاكَ أَنْ تظنَّ أَنَّ كلَّ لازمٍ يتعدَّى بكلِّ آلةٍ من آلات التعديّة، بل الأمر فيه موكولٌ إلى السَّماعِ، لا يقال: "ذَهَبْتُ خَالِدًا"، ولا "أَنْصَرْتُ زَيْدًا عَمْرًا"، وأن تظنَّ أَنَّ كلَّ لازمٍ يتعدَّى بكلِّ حرفٍ من الحروف الجارّة، بل الأمر فيه موكولٌ أيضًا⁽³⁾ إلى السَّماعِ⁽⁴⁾.

إن قيل: حصر الأسباب في / 101 - أ / ثلاثة ممنوع؛ لأنَّ (سين) الاستفعال و(ألف) المفاعلة والتضمين، أسباب لها أيضًا.

قلنا: مراده حصر الأسباب، التي لا يشوبها شيءٌ سوى التعديّة في الثلاثة⁽⁵⁾، و(سين) الاستفعال و(ألف) المفاعلة يشوبها الطلب والمشاركة، وأمّا التضمين فمآله أَنَّ المتعدي في التحقيق ليس هذا بل ذلك، وأنَّ معنى المتعدي قد اكتسب لفظ اللازم، على سبيل العارية، فهو غير جاعلٍ اللازم متعديًا فتأمل⁽⁶⁾.

(1) في (هـ): بمعنى.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(3) في (ط): أيضًا موكول.

(4) وذهب الزمخشري ومن وافقه، إلى أَنَّ التعديّة بالهمزة لا تدلُّ على التكرير، وبالتضعيف تدلُّ عليه، ينظر: المفصل 331، 330؛ وارتشاف الضرب 2094:4؛ وهمع الهوامع 5:16.

(5) في (ط): ثلاثة.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب 2094:4، 2095.

[نَائِبُ الْفَاعِلِ]

قال: "الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ: هُوَ فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ".

أقول: أي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله⁽¹⁾ لغرض من الأغراض:

للاختصار مع شهرة الفاعل نحو: "خُلِقَ الْإِنْسَانُ هَلُوعًا" أي: خلقه الله هلوَعًا؛ لأنَّ الخلق والإيجاد لا يصلحان⁽²⁾ إلاَّ له⁽³⁾، ومنه: "عَلَّ الرَّجُلَ"، فهو معلول، و "جَنَّ الرَّجُلَ"، فهو مجنون، و "سَلَّ الرَّجُلَ"⁽⁴⁾ فهو مسلول و "ضَبَّدَ⁽⁵⁾ الرَّجُلَ"⁽⁶⁾، فهو مضوود، و "قُدَّ⁽⁷⁾ الرَّجُلَ قَدَّ السيف"، إذا جعل حسن التقطيع للعلم، بأنَّ فاعل هؤلاء في الغالب، هو الله تعالى، ولذلك تركت معلوماتها في كلامهم رأسًا.

لا يقال: "عَلَّةٌ فهو معلول"، ولا "سَلَّةٌ فهو مسلول" وهكذا، أو لأنَّ القصد إلى وقوع الفعل على المفعول به، لا إلى صدوره عن الفاعل: نحو: "قُتِلَ الْخَارِجِيُّ" فإنَّ المهم قتلُه، ليؤمن من شره لا قائله، أو لصدور الفاعل عن لسانك، نحو: "ضُرِبَ الْأَتُونِي"⁽⁸⁾ إذا كان الضارب عظيم الشأن رفيع

(1) كل فعل يبنى لما لم يسمى فاعله، فلا بد له من حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة "فُعِلَ"، ينظر: شرح المفصل

306:4؛ وهمع الهوامع 36:6.

(2) في (أ، ه، و): يصلح.

(3) في (أ): إلاَّ الله تعالى.

(4) [الرَّجُلَ] ساقط من: (ط، ه، و).

(5) أي زكم من الزكام، ينظر: لسان العرب، مادة: (ض أ . د).

(6) [الرَّجُلَ] ساقط من: (ط، ه، و).

(7) القُدُّ: قطع الجلد، وشق الثوب ونحو ذلك، وضربه بالسيف فقده بنصفين، ينظر: لسان العرب، مادة: (ق، د، د).

(8) بالتشديد: الموقد، والعامّة تخفّفه، والجمع الأتاتين، ينظر: لسان العرب، مادة: (أ . ت . ن).

القدر. أو لصون لسانك عنه، نحو: "ضُرِبَ الأَسِيرُ"⁽¹⁾، إذا كان الضارب دنيًا ذليلاً⁽²⁾، أو لتجهيل
الفاعل على السامع لأمرٍ نحو: "قُتِلَ زَيْدٌ". أو للجهل⁽⁴⁾ بالفاعل: نحو: "سُرِقَ المَالُ"⁽⁵⁾ أو لأمر
آخر⁽⁶⁾ ممّا هو⁽⁷⁾ مقرر في موضعه، وأُسند ذلك الفعل إلى المفعول به⁽⁸⁾؛ لنيابته عن الفاعل⁽⁹⁾.

ولم يصرح بالإسناد المنسوب⁽¹⁰⁾ إليه، اكتفاءً برمزه إليه/101 - ب/ بقوله: "فعل ما لم يُسمَّ
فاعله" فإنَّ هذه الإضافة تقتضي الإسناد إلى المفعول، كما لا يخفي على من له أدنى ذوق
وملاحظة.

قَيَّدَ الإسناد إلى المفعول؛ ليتحقَّق⁽¹¹⁾ ماهية المبني للمفعول، مع أنَّه لو لم يلاحظ لدخل في
التعريف، "ضَرَبَ" في مثل: "ضَرَبَنِي"، و "أَكْرَمْتُ زَيْدًا"، إذا عمل الثَّانِي وحذف فاعل الأوَّل على
رأْي الكسائي؛ لأنَّ فعل له مفعول لم يبين⁽¹²⁾ بذكر فاعله⁽¹³⁾.

(1) في (ط، ه، و): الأمير.

(2) [قتل] ساقط من: (ه).

(3) في (ط): دنياً ذليلاً.

(4) في (ط): لتجهيل. وفي (ه): للمجهول.

(5) في (ط): المتاع.

(6) في (أ): الأمر الآخر.

(7) [هو] ساقط من: (أ).

(8) [به] ساقط من: (أ، ه، و).

(9) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 2:61:62؛ وشرح الأشموني 1:180.

(10) [المنسوب] ساقط من: (أ، ط).

(11) في (أ): لتحقيق.

(12) [بين] ساقط من: (ط، ه، و).

(13) ينظر: أصول النحو 2:287؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:63؛ وارتشاف الضرب 3:1058.

قال: "وَيُسْنَدُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ".

أقول: لأنَّه أحد طرفي الفعل كالفاعل، فعند عدم الفاعل لأبَدُّ وأنَّ يسند إليه إلاَّ أن لا يوجد، ولا يجوز أن يسند إلى غيره عند وجوده خلافاً لسيبويه، فإنَّ المتكلم مخير على رأيه، إن شاء أسند إلى المفعول به فترك ما⁽¹⁾ سواه على نصبه، وإن شاء أسند إلى غيره وحذف المفعول به⁽²⁾؛ لأنَّ كلَّ ما هو أدخل في عناية المتكلم فهم أهم.⁽³⁾

وقوله⁽⁴⁾*:

فَلَوْ وُلِدَتْ قُفَيْرَةٌ جِرْوٌ كَلْبٍ

لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابًا

شاذَّ حمله عليه، قصدُ تناسب القوافي والرَّوَايَات في الأبيات⁽⁵⁾.

قال: "إِلَّا إِذَا كَانَ الثَّانِي مِنْ بَابٍ عَلِمْتُ، وَالثَّلَاثُ مِنْ بَابٍ أَعْلَمْتُ".

أقول: أي يسند إلى المفعول به كل وقت وزمان، إلاَّ وقت أن يكون الثاني [من باب (عَلِمْتُ) أي:]⁽⁶⁾

(1) [ما] ساقط من: (أ).

(2) [به] ساقط من: (أ، ه).

(3) ينظر: الكتاب 41:1.

(4) في (ط): وقول الشاعر.

• البيت من البحر: (الوافر)، ينسب لجريز، وهو غير مذكور في ديوانه.

اللغة: قفيرة: اسم أمّ الفرزدق. الجرو: ولد السبع، ومنها الكلاب.

وهو من شواهد: الخصائص 1:397؛ وشرح المفصل 314؛ وهمع الهوامع 2:266؛ وخرزانه الأدب 1:337.

الشاهد فيه: نيابة الجار والمجرور "بذلك" عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح "الكلاب"، وذلك خلافاً لمذهب سيبويه.

(5) ينظر: شرح المفصل 4:315، 314؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:51؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:64.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، و).

في باب (1) أفعال (2) القلوب، والثالث من باب (أَعْلَمْتُ)، قيّد بالثاني؛ لأنّ الأول يقوم مقام الفاعل بالاتفاق.

وقال: في باب (عَلِمْتُ)؛ لأنّ الثاني في باب (أَعْطَيْتُ) (3) يقع موقع الفاعل لعدم المانع، وأمّا الثاني في باب (عَلِمْتُ)، والثالث في باب (أَعْلَمْتُ)، لا يقعان موقع الفاعل، لا يقال: "عَلِمَ قَائِمٌ زَيْدًا"، ولا "أَعْلَمَ فَاضِلٌ زَيْدًا عَمْرًا" (4)؛ لأنّهما خبر في/102 - أ / الحقيقة، وحقّ الخبر أنّ لا يخبر عنه (5).

وأجاز ابن الأنباري (6) ذلك إذا كان نكرة؛ لأنّ التنكير يرشد إلى أنّه ثانٍ أو ثالث؛ ولا يلزم اللبس بالأول بالقيام مقام الفاعل.

وأجاز نجم الأئمة ذلك في المعرفة أيضًا بشرط إلزامها في مركزها، نحو أن يقال: "عَلِمَ زَيْدًا أَخُوكَ"؛ لأنّ التأخير يرشد إلى أنّه ثانٍ أو ثالث (7).

قال: "وإلى المصنّدين والظرفين، نحو: "ضُربَ زيدٌ"، و"مُرَّ بِعَمْرٍو، و"سِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ، و

(1) [باب] ساقط من: (أ، هـ).

(2) في (أ): الأفعال.

(3) في (ط، و): أعطيت.

(4) في (أ): عمراً زيداً.

(5) ينظر: شرح المفصل 4:309،310؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:52.

(6) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، من علماء اللغة والأدب، وتاريخ الرجال، قرأ على أبو منصور الجواليقي، ولزم ابن الشجري، له من

الكتب: الإعراب في جدل الإعراب، والإنصاف في مسائل الخلاف، والميزان، ت: 577هـ، ينظر: بغية الوعاة 2:86، وشذرات الذهب 6:425

والأعلام 3:327، ومعجم المؤلفين 2:115.

• ينظر: الإنصاف 2:322.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3:429.

سِيرَ يَوْمٌ كَذَا، وَسِيرًا فَرَسَخَانِ⁽¹⁾“

أقول: أي ويسند إلى المصدر نحو: "سِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ"؛ لأنَّه جُزءٌ مدلولُ الفعل ولا مانع عن الإسناد إليه، ووصف المصدر⁽²⁾ تنبيهًا على أنَّ المصدر التأكيدي، كما⁽³⁾ لا يجوز نيابته مناب الفاعل لعدم الفائدة فيها؛ لأنَّه جزء مدلولُ الفعل، فيدلُّ عليه الفعل تضمَّنًا ذكر أو لم يذكر، وما يسند إليه الفعل يجب أن يكون شيئًا لا دلالة للفعل عليه.

فلا يقال: "سِيرَ سَيْرٌ"، إلاَّ أن يقصد صفة من التكرير كالدوام والشدة، كما يقال: "مَا سِرْتُ إِلَّا سَيْرًا" بذلك القصد، فالقائم مقام الفاعل هو النوعي، نحو: "سِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ"، و "ضُرِبَ ضَرْبُ الأَمِيرِ"، أو يقال⁽⁴⁾ "ضَرْبَةٌ"، أو "الضَرْبُ"، و"رَجَعَ الفَهْقَرِيُّ"، و"اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ" وعددي، نحو: "ضُرِبَ ضَرْبَةً" و "ضُرِبَ أَلْفٌ"؛ لأنَّ فيهما شيئًا لا يدلُّ عليه الفعل⁽⁵⁾.

قال: "وَيُسْنَدُ إِلَى الظَّرْفَيْنِ أَيْضًا".

أقول: أي ظرفي الزمان والمكان؛ لأنَّ كلا منهما يلبس الفعل ويصلح للقيام مقام الفاعل ولا مانع عنه، نحو: "سِيرَ يَوْمُ الجُمُعَةِ"، و"سِيرَ فَرَسَخَانِ"، ولا يذهب عليك أنَّهما لا يقومان مقام الفاعل، إلاَّ بعد تعرييهما عن تقدير في، هذا⁽⁶⁾ إذا كان الكلام خلوًا عن المفعول به الصريح، / 102 - ب / أمَّا

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه، و).

(2) [المصدر] ساقط من: (ط).

(3) [كما] ساقط من: (أ، ط، و).

(4) [يقال] ساقط من: (أ، ه، و).

(5) وهما النوعية والعدد، ينظر: الكتاب 1:335؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:63، 64؛ وارتشاف الضرب 3:1372، 1373؛ وشرح الأشموني 1:182.

(6) في هامش (و): أي إسناد المبني للمفعول إلى المصدر وإلى الظرفين.

عند وجوده فلا مساغ لقيام الباقي مقام الفاعل كما أشرنا إليه، وإذا لم يوجد فلك الخيار في البواقي⁽¹⁾.

ومنهم من رجّح المصدر؛ لأنّه جزء مدلول الفعل وأقرب إليه، ومنهم من رجّح الجار والمجرور لأنه مفعول به⁽²⁾ وإن كان بواسطة. ومنهم من رجّح المصدر والظرفين على الجار والمجرور؛ لعدم افتقار العامل فيهما إلى الوسط⁽³⁾.

وسكت⁽⁴⁾ عن المفعول معه والمفعول له، لامتناع قيامهما مقام الفاعل؛ لأنّ المفعول معه لو قام بالواو يلزم العطف بدون المعطوف عليه، ولو قام بدونها لم يكن مفعولاً معه؛ لأنّه المذكور بعد الواو.

وأما المفعول له؛ فلأنّه ليس ضروريّاً للفعل؛ لأنّ الكثير⁽⁵⁾ من الأفعال غير معلّل، والقائم مقام الفاعل يجب أن يكون ضروريّاً كالفاعل؛ ولأنّه جواب لِمَ، والفعل والفاعل لا يتخلّل بينهما⁽⁶⁾ سؤال⁽⁷⁾.

(1) أي عند الجمهور.

(2) [به] ساقط من: (ط).

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3:429،430؛ وشرح التصريح 2:4،5؛ وشرح الأشموني 1:183،184.

(4) في هامش (و): أي المصنّف.

(5) في (ط): كثيراً.

(6) في (ط): فيهما.

(7) ينظر: شرح المفصل 4:315،316؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:54،55.

[ظَنٌّ وَأَخَوَاتِمَا]

قال: ” أَفْعَالُ الْقُلُوبِ“.

أقول: سمّيت هذه الأفعال أفعال القلوب؛ لأنَّ بعضها للعلم و بعضها للظن، والعلم والظن مما يتعلق⁽¹⁾ بالقلب، وإن كان للحواس مدخل فيهما.

قال: ” وَهِيَ: حَسِبْتُ وَظَنَنْتُ وَخَلْتُ“.

أقول: قدّم ما هو للظن لكثرة الظنّيات بالنسبة⁽²⁾ إلى اليقينات، ولجري الظن⁽³⁾ مجرى المبادئ لليقين؛ لكونه مسبوقاً بالظن غالباً.

قال: ” وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَزَعَمْتُ وَوَجَدْتُ“.

أقول: (زعمت) يستعمل مرة بمعنى "ظننت"، وأخرى للاعتقاد والدعوى بدون⁽⁴⁾ دليل، والثلاثة الباقية لليقين⁽⁵⁾ / 103 - أ / .

قال: ” تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ“.

أقول: على الجملة الإسمية، لبيان ما هي عبارة عنه من ظن⁽⁶⁾، أو يقين فتتصبها⁽⁷⁾، أي:

(1) في (و): يتعلقان.

(2) في (أ): بالقياس.

(3) [الظن] ساقط من: (ط، هـ).

(4) في (ط، و): بلا.

(5) ينظر: همع الهوامع 2:215:216.

(6) في (هـ): الظن.

(7) في (و): تتصبها.

فتنصب المبتدأ والخبر هذا تصرفهما اللفظي، وتصرفها المعنوي إفادة معناها في الجملة الإسمية ولم يذكر⁽¹⁾ التصرف المعنوي بناءً على أن النفس اليقظي تفهم ذلك من التسمية، أي: ومن قوله: أفعال القلوب؛ لأنه بمنزلة أن يقال: أفعال الظن واليقين⁽²⁾.

قال: "وَحَسِبْتُ وَخَلْتُ لِأَزْمَانٍ لِدَالِكَ".

أقول: أي للدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعوليّة، إذ ليس لهما معنى آخر يتعديان به إلى واحد فقط، [بخلاف الباقيّة فإنّ لها معانٍ آخر تتعدى بها إلى واحد فقط،]⁽³⁾ فإنّ (ظننت) إذا كان من الظنّة بمعنى التهمة لا يتجاوز واحداً؛ لأنّ التهمة لا تقتضي إلاّ متعلّقاً واحداً، منه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾⁽⁴⁾ أي: بمُتَّهِمٍ.

و(عَلِمْتُ) إذا استعمل بمعنى معرفة الشيء فقط، أي: لا بمعنى معرفة الشيء بصفة لم يقتضيه الثاني، نحو: "عَلِمْتُ زَيْدًا"، أي: عرفته نقيض جهلته، فكما أنّ جَهْلَ لا يتعدى إلاّ إلى واحد، كذلك نقيضه⁽⁵⁾. و(رَأَيْتُ) إذا استعمل للإدراك لحاسة البصر، لا لإدراك الذات بصفته لا يتجاوز واحداً، نحو: "رَأَيْتُهُ" بمعنى: أبصرته⁽⁶⁾.

(1) في هامش (و): أي المصنف.

(2) مذهب الجمهور أن "ظن" وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر، ومذهب: السهيلي أنها ليست داخلة عليهما، بل هي مع مفعولها، "ك" أعطيت في

أنها استعملت معها الابتداء، ومذهب الفراء: أنها لما طلبت اسمين شبهت بما طلب اسمين من الأفعال، أحدهما مفعول به، والثاني الحال، فشبه

الثاني في هذا الباب بالحال، بنظر: ارتشاف الضرب 4:2097؛ وشرح التصريح 1:233؛ وهمع الهوامع 2:221:222.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(4) سورة التكوير، الآية 24.

(5) بنظر: شرح المفصل 2:323، 324.

(6) بنظر: شرح المفصل 2:324؛ وهمع الهوامع 2:216، 217.

وكذا (وَجَدْتُ) إذا استعمل لمصادفة الشيء وإصابته، لا لمعرفة⁽¹⁾ الشيء بصفته لا يقتضي إلاً مفعولاً واحداً، نحو: "وَجَدْتُ الضَّالَّةَ"، أي: "صادفتها"، نقيض: "فقدت الشيء"، فكما أن فقدت لا يتجاوز واحداً كذلك نقيضه.

و(زَعَمْتُ) إذا استعمل بمعنى: القول، بدون دليل يقتصر على واحد، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾⁽²⁾ / 103 - ب / أي: قالوا وتكلموا هذا القول بدون دليل.

أما (زَعَمْتُ) بمعنى: "كفَلْتُ" فليس في هذا الباب قطعاً؛ لأنَّ الكفالة لا تتعلق بالقلب أصلاً والمراد بالمعاني الأخر معانٍ تتعلق بالقلب في الجملة، والإبصار طريق إدراك القلب، والمتهم غير⁽³⁾، من لا يرتضيه مرتضيه⁽⁴⁾ القلب⁽⁵⁾.

قال: "وَمِنْ شَأْنِهَا جَوَازُ الْإِلْغَاءِ".

أقول: أي من شأن أفعال القلب⁽⁶⁾ جواز الإلغاء خاصة، ولا يجوز الإلغاء في باب (أَعْطَيْتُ) لتأدية الإلغاء فيه إلى⁽⁷⁾ حمل أحد المتباينين على الآخر، فتقديم الخبر للحصر، وهو أي: الإلغاء إبطال علاقة المفعوليّة لفظاً ولا معنى⁽⁸⁾، محلاً لأمر هو توسط هذه الأفعال بين مفعوليهما، نحو:

(1) في (ه) : بمعرفة.

(2) سورة التغابن، من الآية 7.

(3) [غير] ساقط من: (ط، ه، و).

(4) [مرتضيه] ساقط من: (ط، ه، و).

(5) ينظر: شرح المفصل 2:324،325.

(6) في (ط، و) : القلوب.

(7) [الإلغاء فيه إلى] ساقط من: (و).

(8) [ولا معنى] ساقط من: (ط، و).

"زَيْدٌ ظَنَّتُ مُقِيمٌ"، أو تأخرها عن مفعولها، نحو: "زَيْدٌ مُقِيمٌ ظَنَّتُ"، ولا يجوز إلغاؤها حين تقدمها على مفعولها، لعدم أمر يقتضيه من عروض الضعف بتقدم أحد المفعولين أو كليهما، إلا عند من لا يُعْتَدُّ به⁽¹⁾، فإنَّه ذهب إلى تجويز الإلغاء حين التقدم، نظرًا إلى صلاحية المفعولين؛ لأنَّ يكونا مبتدأ وخبرًا⁽²⁾.

والضمير في قولهم: "عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ"، ضمير المصدر لا المفعول الأول والمعنى: عبدالله أظن ظنًا منطلقًا.

ثم اعلم أنَّ وجه الإلغاء حين التَّوَسُّطِ والتَّأخُّرِ، عروض الضعف عليها بتأخرها عنهما، أو عن أحدهما مع استقلال المفعولين كلامًا، و مع إفادة معناها في الجملة الإسمية و بيان ماهي، عبارة عنه مِنْ ظَنٍّ أو علم.

فإذا قيل: "زَيْدٌ ظَنَّتُ مُقِيمٌ"، أو "زَيْدٌ مُقِيمٌ ظَنَّتُ"، كان المعنى: زيد مقيم في ظني، لكنَّ حين التَّوَسُّطِ يَضَعُّ الإلغاء لتقدمها على أحد المفعولين، وحين التَّأخُّرِ يقوي/104 - أ / الإلغاء لزيادة ضعفها بتأخرها عنهما جميعًا، وأمَّا الإعمال فلأنَّها أفعال، والأفعال تعمل متقدمة⁽³⁾ ومتأخرة⁽⁴⁾.*

(1) وهم الكوفيون، ينظر: الإنصاف 2:318.

(2) ينظر: شرح المفصل 4:328:329.

(3) في (ط، و): مقدمة.

(4) في (ط، هـ): مؤخرة.

• قال: الأفعال نوعان، قلبية وغير قلبية، فالقلبية تختص بالإلغاء والتعليق، والإلغاء: هو ترك العمل لغير موجب، وحيث يكون الإلغاء والإعمال اختلفوا، فذهب الجمهور: إلى أنك مخير بين الإلغاء والإعمال، وذهب الأخفش إلى أنه ليس على التغيير، وإنما هو لازم إذا ابتدأت، وذهب ابن درستويه، وابن كيسان إلى نحو ما ذهب إليه أبو الحسن، ينظر: ارتشاف الضرب 4:2106، 2107؛ وجمع الهوامع 2:227، 228.

قال: "والتعليق".

أقول: بالرفع عطف على جواز، أي: ومن شأنها التعليق خاصة؛ لأنّ التعليق في باب (أُعْطِيَتْ) يؤدي إلى حمل أحد المتباينين على الآخر، ولا يجوز جرّه عطفاً على الإلغاء⁽¹⁾؛ لأنّ التعليق واجب لا جائز، وهو أي: التعليق يبطل علاقة المفعوليّة لفظاً لأمر لفظي، وهو أن لا تبطل صدارة أسباب التعليق، التي هي: (اللام)، و(كلمة الاستفهام)، و(حرف النفي)، لا محلاً لوقوع معانيها على مدلول الجملة⁽²⁾.

مثلاً إذا قيل: "عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"، فالجملة منصوبة المحلّ على المفعوليّة، لوقوع العلم على انطلاق زيد.

فإن قيل فليكن: "زَيْدٌ مُقِيمٌ ظَنَّتُ"، كذلك لوقوع الظن على إقامة "زيد"، وأنتم قلتم: الإلغاء يبطل المفعولية⁽³⁾ لفظاً ومحلاً.

قلنا: إن قلت: "زَيْدٌ مُقِيمٌ"، منصوب المحلّ على المفعوليّة لا ظَنَّتُ".

فقال: ما المانع من النصب اللفظي، فما تقول يعني إنّه لو كان مفعولاً لانتصب لفظاً، لعدم المانع فهو ليس بمنصوب لا لفظاً ولا محلاً، بل الظن ظرفه بحسب المعنى كما أشرنا إليه بخلاف: "عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"، فإنّه منصوب المحلّ لوجود المانع عن النصب واللفظي وهو اللام

(1) في (ط): إلغاء.

(2) التعليق: هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، ويكون ذلك في أفعال القلوب من هذا الباب مطلقاً سواء كان بمعنى العلم أم بمعنى

الظن، ينظر: ارتشاف الضرب 4:2114؛ وشرح التصريح 1:370.

(3) في (و): العمل.

فتأمل⁽¹⁾.

ثم اعلم⁽²⁾ أنّ تعليق هذه الأفعال قبل أحد⁽³⁾ هذه الأسباب بشرط أن يتقدم على المفعول الأول كأمثلة المتن، وأمّا إذا تأخر عن الأول كقوله تعالى: / 104 - ب / ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽⁴⁾ بمعنى: " ليعلمكم "؛ لأنّهُ تعالى منزّه عن البلوى والاختبار، فلا تعليق إلا بالنسبة إلى الثاني؛ لأنّهُ لا مانع عن العمل في الأول لفظاً.

قال: " نحو: عَلِمْتُ أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو، وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ".

إذا وقع هذان في جواب: "أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو، وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ"، والمعنى: علمت جواب ذلك السؤال، فالمضاف محذوف، والمضاف إليه مراد في اللفظ، وإذا لم يقعا في جواب السؤال فالمعنى: علمت أحدهما بعينه عندك، على ما يقتضيه الاستفهام بـ(الهمزة)، وبـ(أَمْ) ، و بـ(أَيُّ)، كأنّك استعملت الاستفهام في مقتضاه وهو التعيين، ولو أردت علمت أحدهما لا بعينه عندك، لم يبعد ويكون لفظ (عَلِمْتُ) تصريحاً بما يستلزمه (الهمزة)، و(أَمْ)، وهو علم أحد الأمرين عند المخاطب لا على التعيين⁽⁵⁾.

(1) [اعلم] ساقط من: (أ).

(2) قال ابن يعيش: إنّ التعليق ضرب من الإلغاء، والفرق بينهما أنّ الإلغاء إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً والتعليق إبطال عمله لفظاً لا تقديراً، فكل

تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقاً، ولما كان التعليق نوعاً من الإلغاء، لم يجز أن يعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، وهي أفعال القلب، وهي "

علمت" وأخواتها، ينظر: شرح المفصل 4:330.

(3) [أحد] ساقط من: (أ، ه).

(4) سورة الملك، من الآية 2.

(5) ينظر: الكتاب 2:399، 400؛ والإحصاف 2:230؛ وشرح المفصل 4:331، 332؛ وارتشاف الضرب 4:2118، 2119.

[الأفعال الناقصة]

قال: "الأفعال الناقصة".

أقول: وهي أفعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها، وسميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بمرفوعها بل تفتقر إلى المنصوب؛ وذلك لأنَّ تمام الكلام بأجزائه، والكلام أسماؤها وأخبارها وهي نفسها قيود لأخبارها؛ فإنه⁽¹⁾ إذا قيل: "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا"، و "صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا"، فالمعنى: زيد قائم في الزمان الماضي، وزيد متصف بالغنى بعد الفجر⁽²⁾.

وما قال بعضهم: معنى "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا"، "زيد" متَّصف بالقيام المتصف بالكون، أي: الحصول في الزمان الماضي ليس بشيء⁽³⁾؛ لأنَّه خلاف المتبادر.

ولأنَّ الكون بمعنى الحصول / 105 - أ / مصدر (كان) التامة لا الناقصة، مع أنَّه يقتضي أن يكون (كان) جزء من الكلام، و(قائمًا) حالاً لا خبراً فتأمل⁽⁴⁾.

قال: "وهي كَانٌ، [وصَارَ وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَمَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا فَتَى،

(1) في (أ): لأنه.

(2) أي أنها لا تدل على حدث، وعليه فلا تعمل في ظرف ولا مجرور، وهذا ما ذهب إليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، وهو ظاهر كلام سيبويه، ينظر: الكتاب 1:265،264؛ والمقتضب 4:87؛ والأصول 82،83؛ والإيضاح العضدي 96؛ والإيضاح في شرح المفصل، 2:67؛ وارتشاف الضرب 3:1151.

(3) في (هـ): شيء.

(4) قال أبو حيان: والمشهور، والمتصور، أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند إلى الجملة، وهي تنصبه فتقول: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، كونًا أجازها بعضهم، وبه قال السيرافي، ومنعه الجمهور، وذهب ابن خروف إلى أنها مشتقة من مصادر لم يلفظ بها، والصحيح أن لها مصادر، وقد عملتها العرب إعمال أفعالها، ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور 1:386؛ وشفاء العليل 1:306،305؛ وارتشاف الضرب 3:1151،1152.

وَمَا أَنْفَكْ، وَمَا دَامَ، وَلَيْسَ“ [1].

أقول: أي الأفعال الناقصة الشائع إطلاقها المتداول استعمالها (كَانَ) إلخ، والمجموع ثلاثة عشر لفظاً، ومنها⁽²⁾: (جَاءَ) و(عَادَ) و(عَدَا)⁽³⁾ و(رَاحَ) و (أَضَ)⁽⁴⁾ و(قَعَدَ)⁽⁵⁾ في مثل قولهم: " أَرْهَفَ شُفْرَتَهُ⁽⁶⁾ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ " بمعنى (صَارَ) .

قال: "تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصُبُ الْخَبَرَ".

أقول: أي تدخل على المبتدأ والخبر وتتلعّب⁽⁷⁾ بهما، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو: " كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا"، والأصل: "زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"، هذا تصرفها اللفظي المشترك فيه بين مجموعها، ولكلّ منها تصرف خاص معنويّ، كالنقل إلى الماضي في (كان)، والانتقال من شيءٍ إلى شيءٍ في (صَارَ) وهكذا⁽⁸⁾.

قال: "و(كَانَ) تَكُونُ نَاقِصَةً وَتَامَةً، نَحْو: كَانَ الْأَمْرُ أَي: وَقَعَ، وَزَائِدَةً، نَحْو: مَا كَانَ أَحْسَنَ

زَيْدًا، وَمُضْمَرًا فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، نَحْو: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ. أَي الشَّانُ]"⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه، و).

(2) في هامش (و): أي من الأفعال الناقصة الغير مشهورة.

(3) في (ط، ه، و): غدا وعاد.

(4) [أض] ساقط من: (و).

(5) [قعد] ساقط من: (ه).

(6) [أرهف شفرته] ساقط من: (أ، ه، و).

(7) ينظر: شرح المفصل 4:335؛ وجمع الهوامع 2:62.

(8) في (أ): تقلبهما.

(9) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه، و).

أقول: لما بيّن التصرف اللفظي المشترك بين الكلّ، شرع أنّ يبيّن التصرفات المخصوصة بـ (كَانَ)، وقصر البيان عليها لكونها أمّ الباب، فقال: و(كان) تكون ناقصة تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي دائماً، نحو [قوله تعالى⁽¹⁾]: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾⁽²⁾، ومنقطعاً، نحو: "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا".

وقيل: إنّها في الأول زائدة معنى لتعالي علمه تعالى، لقدمه عن مقارنة الزمان وفيه نظر؛ لأنّ المقارنة به لتعلق العلم بالمعلوم لا لنفس العلم، وتكون تامة بمعنى: (وَجَدَ)، و(وَقَعَ)⁽³⁾، ولا تفنقر إلى الخبر بل تتمّ بالمرفوع، نحو: "كَانَ الْأَمْرُ"، ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾⁽⁴⁾ أي: مَنْ وُجِدَ فِي الْمَهْدِ، حال كونه / 105 - ب / صَبِيًّا وَطِفْلًا⁽⁵⁾.

ويجوز أنّ تكون زائدة، والمعنى⁽⁶⁾: كيف نكلّم من في المهد صبيّاً، أي: من حصل في المهد حال كونه⁽⁷⁾ صبيّاً وطفلاً⁽⁸⁾، ولا يجوز أنّ تكون ناقصة على معنى: كيف نكلّم من كان⁽⁹⁾ في الزمان الماضي في المهد صبيّاً.

أي⁽¹⁰⁾: كيف نكلّم الآن من ثبتت له الصبوة والطفولية والوجود في المهد في الزمان الماضي، إذ

(1) زيادة من المحقق.

(2) سورة النساء، من الآية 17.

(3) في (ط، ه، و): وقع و وجد.

(4) سورة مريم، من الآية 28.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 73:2.

(6) في (و): فالمعنى.

(7) في (و): بأنه.

(8) [طفلاً] ساقط من: (ط).

(9) [كان] ساقط من: (ط).

(10) [أي] ساقط من: (و).

لا يتجه حينئذ استتكار التّكلم واستبعاده، ومساق الآية له إذ كل من تكلم الآن فهو من ثبت له الصبوة والطفولية، والوجود في المهد في الزمان الماضي، وتكون زائدة لفظاً ومعنى، نحو⁽¹⁾: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا"، في قوة: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا" فهي زائدة لمجرد التأكيد⁽²⁾.

ولا يبعد أن تكون غير زائدة معنى، ويكون المقصود منه التّعجب من الإحسان في الزمان الماضي.

وأما قول⁽³⁾ العرب: "لَقَدْ وُلِدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشَبِ"⁽⁴⁾ الكَمَلَةُ مِنْ بَنِي عَبْسٍ⁽⁵⁾ لم يوجد كان مثلهم، فزائدة لفظاً ومعنى لا احتمال؛ لعدم زيادتها بحسب المعنى⁽⁶⁾.*

كما في قوله⁽⁷⁾:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى

عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

(1) [نحو] ساقط من: (ه).

(2) ينظر: شرح المفصل 4:348،349.

(3) في (ه): في قول.

(4) فاطمة بنت الخرشب الأثماري، من غطفان، يضرب بها المثل في الإثجاب، فيقال: "أنجب من بنت الخرشب"، كانت امرأة زياد بن سفيان العيسي فولدت له أربعة أبناء يوصفون بالكملة، وهم: ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس، ينظر: مجمع الأمثال 2:349،350 والمستقصى 1:383؛ والأعلام 5:130،131؛ وخزانة الأدب 4:12،13.

(5) هم بطن عظيم من غطفان، من قيس بن غيلان من العدنانية، وهم بنو عيس بن بغيض بن ريث بن غطفان، كانت منازلهم بنجد وتنسب إلى عيس هؤلاء محلة بالكوفة، تعد عيس من القبائل المحاربة، فمن أيامهم العظيمة، يوم داحس والغبراء، ويوم الهباءة، ويوم جيلة، ويوم عراعر، ينظر: معجم قبائل العرب 2:739.

(6) [بحسب المعنى] ساقط من: (ط).

• ينظر: شرح المفصل 4:347؛ وشرح الأشموني 1:118.

(7) البيت من البحر: (الوافر)، وهو مجهول القائل.

أي: على المسوومة العراب، أو لفظاً لا معنى، نحو: "زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا"، أي: كان⁽¹⁾ قائم في الزمان الماضي فهي زائدة لفظاً لعدم عملها، لامعنى لإفادتها الزمان الماضي، وأما زيادتها معنى لا لفظاً فقد قال بها البعض تمسكاً بمثل [قوله تعالى]⁽²⁾: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾⁽³⁾.

فإنهم قالوا: هي غير زائدة لفظاً لكونها عاملة، وزائدة معنى، لتعالى علم الله تعالى، تقدمه عن مقارنة الزمان، والجواب عنه قد عرفته أنفاً فلا نعيده، وتكون مضمراً /106 - أ / فيها ضمير الشأن، [أي يكون اسمها ضمير للشأن]⁽⁴⁾، أي: ضمير مدلوله الشأن والقصة، وإضافته إلى الشأن إضافة الدال إلى المدلول، ولهذا الضمير أربع علامات: عدم تقدم المرجع، وكون الخبر جملة، وعدم رجوع الضمير منها إليه، وكون مفهومه الشأن⁽⁵⁾.

قالوا: إنّه لاستلزامه الإجمال والتفصيل، لا يستعمل إلا في موضع التفضيم، فلا يقال: "كَانَ زَيْدٌ حَائِكًا"؛ لعدم الفخامة في الحياكة.

فإن قيل: هذا تقبل كون قسم الشيء قسيماً⁽⁶⁾ له؛ لأن ما كان⁽⁷⁾ اسمه ضمير الشأن

= اللغة: تسامى: ترتفع. المسوومة: من الخيل التي جعلت لها علامة تعرف بها. العراب: الكريمة، السالمة من الهجنة.

وهو من شواهد: أسرار العربية 136؛ وشرح المفصل 4:346؛ ولسان العرب، مادة: (ك . و . ن)؛ وشرح ابن عقيل 1:269؛ وشرح التصريح

1:252؛ وهمع الهوامع 2:100.

الشاهد فيه: "على كان المسوومة" حيث زاد "كان" بين الجار والمجرور.

(1) [كان] ساقط من: (أ، ط، ه).

(2) زيادة من المحقق.

(3) سورة النساء، من الآية 17.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(5) ينظر: شرح المفصل 4:348؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:73؛ وارتشاف الضرب 3:1172.

(6) في (أ): فيما.

(7) [كان] ساقط من: (ط، ه، و).

قسم (1) الناقصة.

قلنا :معنى كلامه و(كان) تكون ناقصة، بأن لا يكون اسمها ضمير الشأن، وناقصة بأن يكون اسمها ضمير الشأن، على أن التقسيم إلى العام والخاص على سبيل منع الخلو، جائز وإن كان مستقبلاً⁽²⁾.

إن قيل: كان عليه أن يتعرض لكونها بمعنى: (صار)، كقوله⁽³⁾:

بُتِيهَاً فَفَرِّ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا

أي: قد صارت بيوضها فراخاً⁽⁴⁾.

ولا يستقيم أن تكون زائدة؛ لكونها عاملة، ولاستلزامها حمل الفراخ على البيوض.

ولا يستقيم⁽⁵⁾ أن تكون للزمان الماضي؛ لأنه يوهم سبق الفراخ على البيوض كما لا يخفي على

من له أدنى⁽⁶⁾ ذوق، ولا يستقيم أيضاً أن يكون اسمها ضمير الشأن لمانع لفظي وهو نصب الخبر

(1) [قسم] ساقط من: (أ).

(2) ينظر: شرح المفصل 4:350؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:73،74؛ وهمع الهوامع 2:82،83.

(3) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لعمر بن أحمد، مذكور في ديوانه 119.

اللغة: التيهاء: الصحراء. القفر: الخالي من الإنس. القطا: نوع من الطير يشبه الحمام يعيش في الصحراء. الحزن: الأرض الغليظة.

وهو من شواهد: الحيوان 5:347؛ وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي 1:34؛ وأسرار العربية 137؛ وشرح المفصل 4:350؛ ولسان العرب، مادة:

(ع . ر . ض)؛ وخرزاة الأدب 9:201.

الشاهد فيه: " قد كانت فراخا بيوضها " حيث استعمل " كان " بمعنى " صار " .

(4) في (ط): أفراخا.

(5) [ولا يستقيم] ساقط من: (أ ، ط ، هـ).

(6) [أدنى] ساقط من: (أ ، هـ ، و).

وهو لا يخبر عنه إلا بالجملة، ومعنوي وهو حمل الفراخ على البيوض، فتعين أن يكون بمعنى (صَارَ).

والمعنى: كأن المطي أي: المركب في السرعة قطا الحزن، قد صارت بيوضها فراخًا، أي: انتقلت بيوضها من صفة البيضية، إلى صفة⁽¹⁾ الفراخية، /106 - ب / وهل هذا إلا بمكان من الاستقامة والصحة⁽²⁾. قلنا: يمكن إدراجها في الناقصة، والمعنى: و(كان) تكون ناقصة، بأن تكون للزمان الماضي وبأن تكون للانتقال مع أنه يمكن أن لا يتعرض له لقلته، وإنما تعرض لما يكون اسمه ضمير الشأن⁽³⁾ لاختصاصه بخواص، كما هو دأبه في هذه الرسالة ميلًا⁽⁴⁾ إلى الاختصار. ثم نقول: إنَّ المصنّف، وإن كان قد قصر البيان على أمّ الباب، لا بأس علينا أن نفصل الباب بقدر الوسع على وجه الاختصار.

فاعلم أنّ (صار)، تستعمل ناقصة للانتقال من ذاتٍ إلى ذاتٍ، نحو: "صَارَ المَاءُ هَوَاءً"، ومنّ وصفٍ إلى وصفٍ، نحو: "صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا"، أي: انتقل من الفقر إلى الغنى، وأخرى تامة للانتقال من جهة إلى أخرى، نحو: "صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو"، أي: ذهب وانتقل من... الجهة إلى جهة تلي⁽⁵⁾ عمرًا⁽⁶⁾.

(1) [صفة] ساقط من: (ط، ه، و).

(2) ينظر: شرح المفصل 4:352،352؛ وارتشاف الضرب 3:1156،1157.

(3) فتكون تامة وناقصة، فإن كانت تامه كانت بمعنى "رجع"، وإن كانت ناقصة جاز أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن أو لا يكون كما تقدم في

أخواتها، وذلك نحو: "أض زيد قائما"، ينظر: شرح المفصل 4:337؛ وشرح الجمل، لابن عصفور 1:407

(4) في (ط): مثيلا.

(5) [تلي] ساقط من: (أ).

(6) ينظر: شرح التصريح 1:234؛ وشرح الأشموني 1:111.

وإنَّ (أَصْبَحَ)، و(أَمْسَى) و(أَضْحَى)، مرةً يقترن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة، (أَصْبَحَ) تفرنه⁽¹⁾ بوقت⁽²⁾ الصباح، و(أَضْحَى)، بالضحي، و(أَمْسَى)، بالمساء، وأخرى تستعمل للانتقال من شيء إلى شيء، نحو: "أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا"، و "أَمْسَى زَيْدٌ فَقِيرًا".

قال عدّي⁽³⁾ *:

ثُمَّ أَضْحُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفُ

فَ فَأَلَوْتُ الصَّبَا وَالذُّبُورُ

أي: ثم صاروا مشبهين بالورق الجاف اليابس، وانتقلوا من النظارة و الطراوة إلى البلى والريثة وهاجوا واضطربوا بالحوادث هيجان الورق الجاف وانقلاباته⁽⁴⁾ بالرياح.

وليس المراد أنهم في الضحي على هذه الصفة؛ لأنَّ تغيّرهم لا يختص زمانًا دون/107 - أ /

زمان⁽⁵⁾.

(1) في (أ، هـ): تقترن .

(2) [بوقت] ساقط من: (ط، هـ، و).

(3) عدّي بن زيد بن حمّاد العبّادي التميمي، شاعر من دهاة الجاهليين، فصيح، يحسن العربية والفارسية، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى،

سكن المدائن، وتزوج هند بنت النعمان المنذر، الذي سجنه وقتله في سجنه بالحيرة؛ بسبب وشاية، له ديوان مطبوع، ت: 35 قبل الهجرة، ينظر:

الأغاني 2:89؛ الشعر والشعراء 1:219؛ والأعلام 4:220.

• البيت من البحر: (الخفيف)، وهو لعدّي بن زيد، مذكور في ديوانه 90.

اللغة: ألوت به: نثرته. الصبا والذبور: ریحان متقابلتان

وهو من شواهد: الدرر 2:178؛ الشعر والشعراء 1:220؛ و شرح المفصل 4:356؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:76؛ وشرح شواهد

المغني 1:470.

الشاهد فيه: "أضحوا" حيث استعمل الفعل "أضحى"، بمعنى "صار"، دون أن يقصد بها وقتًا محنودا.

(4) في (أ): انقلابه.

(5) [زمان] ساقط من: (هـ).

وثالثة تكون تامة تفيد⁽¹⁾ الدخول في هذه الأوقات، نحو: " أَصْبَحَ زَيْدٌ " و " أَمْسَى زَيْدٌ " ، بمعنى:
دخل في الصباح والمساء⁽²⁾.

قال عبدالواسع:⁽³⁾*

[وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى]⁽⁴⁾

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أي: دخل جليدها في الضحى⁽⁵⁾. و (ظَلَّ) و (بَات) لهما معنيان:

[الأول]⁽⁶⁾ اقتران مضمون الجملة بالوقتتين الخاصين.

و [الثاني]⁽⁷⁾ كونهما بمعنى: (صَارَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾⁽⁸⁾.

(1) في (ه) : أفادته.

(2) ينظر: شرح المفصل 4:355،356.

(3) هو عبد الواسع بن أسامة الخزاعي، شاعر مقل، ينظر: المفصل 4:341؛ وشرح المفصل 4:353.

• البيت من البحر: (الطويل)، ينسب لعبد الواسع بن أسامة.

اللغة: القرى: إكرام الضيف. الليلة الشهباء: الليلة الباردة، والمجدبة. أضحى: دخل في الضحى، وهو ارتفاع الشمس.

وهو من شواهد: المفصل 4:341؛ شرح المفصل 4:353؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:76؛ وشرح الأشموني 1:115.

الشاهد فيه: " أضحى جليدها"، حيث ورد الفعل " أضحى" تامًا بمعنى الدخول وقت الضحى.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه، و).

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:76؛ وجمع الهوامع 2:83.

(6) زيادة من المحقق.

(7) زيادة من المحقق.

(8) سورة النحل، الآية 58.

أي: انتقل وجهه بالتبشير من صفة البياض إلى السواد؛ لاستكراهه ولادة الأنثى خشية إملاقٍ أو خوف لحوق العار من دخولها تحت تصرف الغير⁽¹⁾، والانتقال إلى السواد لكراهة ولادة البنت ممّا لا يختص ببعض الأزمان، حتى يستقيم إرادة انّصاف الوجه بالسواد في خصوص النّهار فهو فيه للانتقال، ك (صَارَ)، و (عَدَا)، و (عَادَ)، و (عَدَا)، و (رَاحَ) و (جَاءَ)، مرة يكون بمعنى (صَارَ) وأخرى تكون تامة يقال: "عَادَ زَيْدٌ عَن سَفَرِهِ"، أي: رجع عنه، قال الشاعر⁽²⁾:

عَدَتْ مِنْ عَلِيهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَرَبْرَاءَ مَجْهَلٍ⁽³⁾

أي: انتقلت من عليه وطارت⁽⁴⁾. ويقال: "رَاحَ زَيْدٌ"، أي: ذهب بعد الزوال⁽⁵⁾. وقال⁽⁶⁾:

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ

.....

(1) ينظر: شرح المفصل 4:357،358.

(2) البيت من البحر: (الطويل)، ينسب لمزاحم العقيلي.

اللغة: الظمء: ما بين الشربين. تصلّ: تصوّت. القَيْض: قشرة البيضة العليا. الزيزاء: موضع. المجهل: الفقر الخالي من الأعلام.

وهو من شواهد: الكتاب 4:231؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:12؛ ووصف المباني 706؛ ولسان العرب، مادة: (صلل)؛ والجنى الداني 470

وشرح التصريح 1:660؛ وجمع الهوامع 4:219؛ وخرزانة الأدب 6:535.

الشاهد فيه: "من عليه"، حيث جاءت "على"، اسما مجرورا بـ "من" بمعنى "فوق".

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه، و).

(4) ينظر: جمع الهوامع 2:62،63.

(5) [بعد الزوال] ساقط من: (ط).

(6) سبق تخريجه 299.

أي: ذاهب⁽¹⁾ بعد الزوال، متأوَّب: راجع إليها، أول الليل، و أمَّا (آض) فهو بمعنى: صار قطعًا. وقصر مجيء (جَاءَ) بمعنى: (صَارَ) على قول العرب: "مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ"⁽²⁾، ليس بقوي؛ لأنَّهم يقولون: "كَلْنَا الْبِرَّ جَاءَ"⁽³⁾ الْبِرُّ قَفِيزِيْنِ، [ولا يعنون أتى البرُّ قفيزين، بل يعنون كَلْنَا الْبِرَّ فصار بالاكتيال على هذه الصفة، وهي كونه قفيزين.](⁽⁴⁾ وأما قصر (قَعَدَ) بمعنى: (صَارَ) في (⁽⁵⁾ موضع التشبيه فمسلَّم لان يقال: "[قَعَدَ زَيْدٌ كَأَنَّهُ سُلْطَانٌ"، بمعنى: صار كأنه سلطان، ولا يقال: "قَعَدَ زَيْدٌ كَأَنِّيًا"، بمعنى: "صَارَ"]⁽⁶⁾ زَيْدٌ كَأَنِّيًا"⁽⁷⁾. وما في أوائلها (مَا) النافية وهي: (مَا زَالَ)، و (مَا انْفَكَّ) و (مَا بَرِحَ)، و(مَا فَتَى) لاستمرار/107 - ب/ خبرها لفاعلها مُدَّ قَبْلَهُ؛ لأنَّ دخول النفي على النفي إثبات، ونفي الزوال استمرار، وقد يحذف النَّافِي ويراد، كقول امرأة سالم بن قُحْفَانَ⁽⁸⁾:

تَزَالُ جِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا

لَهَا.....

- (1) في (ط، ه): ذهب.
- (2) ذكر سيبويه المثل برفع "حاجتك" ونصبها، ينظر: الكتاب 1:51؛ وهمع الهوامع 2:70.
- (3) في (ط): فجاء.
- (4) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).
- ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور 1:417؛ وارتشاف الضرب 3:1165.
- (5) في (أ، ه): على.
- (6) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).
- (7) وعلى ذلك حَزَجَ الزمخشري، قوله تعالى: ﴿ فَتَقَعَّدَ مَدْمُومًا مَحْدُولًا ﴾ [سورة الإسراء، من الآية 22]. ينظر: الكشاف 3:506.
- (8) شاعر جاهلي، أتاه أخو امرأته، فأعطاه بعيرا من إبله، وقال: لامرأته: هاتي جبلا يقرن به ما أعطيناه إلى بعيره، ثم أعطاه بعيرا آخر، وقال: هاتي جبلا، ثم أعطاه ثالثا، وقال: هاتي جبلا، فقالت: ما عندي جبل، فقال: "علي الجمال عليك الجبال"، فرمت إليه خمارها، وقالت أجعله جبلا لبعضها، وقال شعرا في المناسبة، وردت عليه بشعر، ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي 3:1211؛ وسمط اللالكى 1:631؛ وخرزانه الأدب 9:237.
- (9) البيت من البحر: (الطويل)، ينسب لامرأة سالم بن قُحْفَانَ.

وتمامه: تَزَالُ جِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا *** لَهَا مَا مَشَى، يَوْمًا، عَلَى خُفِّهِ جَمَلُ =

أي: لاتزال. وكقول الشاعر⁽¹⁾ امرؤ القيس⁽²⁾:

فَقُلْتُ لَهَا وَاللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

أي: لا أبرح .

وفي التنزيل: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾⁽³⁾، أي: لا تفتنوا⁽⁴⁾.

وما في أوله (ما) المصدرية لتوقيت فعل بمدّة ثبوت خبرها لاسمها، نحو: "أَجْلِسُ مَاذَا مَ زَيْدٌ

جَالِسًا"، أي⁽⁵⁾: أَجْلِسُ وقت دوام جلوس زيد⁽⁶⁾.

و(ليس) لنفي⁽⁷⁾ الحال، تقول: "لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الْآنَ"، ولا تقول: "لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا"، وبعضهم

= المعنى: أنها حلفت أنها لا تزال تعد الحبال المبرمات لهذه الأبل مدى الحياة، لتكون جاهزة لمن يطلبها.

وهو من شواهد: شرح الحماسة للمرزوقي 1212:3؛ والمفصل 343؛ وشرح المفصل 362:4؛ وخزانة الأدب 237:9.

الشاهد فيه: "تزال" حيث حذف النافي منه، وهو جواب قسم، والتقدير: يمينا لاتزال.

(1) [الشاعر] ساقط من: (أ).

(2) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لامرؤ القيس، مذكور في ديوانه 32.

للغة: أبرح قاعدا: أي لا أبرح، أي أبقى قاعدا. الأوصال: جمع الوصل، وهو كل عضو يفصل عن الآخر.

وهو من شواهد: الكتاب 504:3؛ والمقتضب 362:2؛ والخصائص 284:2؛ وشرح المفصل 362:4؛ ومعني اللبيب 294:2؛ وهمع الهوامع

233:4؛ وخزانة الأدب 239:9.

الشاهد فيه: "أبرح قاعدا"، حيث حذف النافي من الفعل المضارع الناقص "أبرح" الذي هو جواب القسم، والتقدير: أقسم لا أبرح.

(3) سورة يوسف، من الآية 85.

(4) ينظر: شرح المفصل 364، 363:4.

(5) [أي] ساقط من: (و).

(6) ينظر: شرح المفصل 365:4؛ وهمع الهوامع 77:2.

(7) في (و) نفي.

على أنه للنفي مطلقاً⁽¹⁾، تمسكا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾⁽²⁾، فإنَّ عدم صرف

العذاب عنهم، أمر استقباليّ يكون يوم القيامة.

والجواب أنَّ الكائن الاستقباليّ في خبر الله تعالى بمنزلة الحال⁽³⁾؛ لامتناع الكذب في خبره⁽⁴⁾

تعالى⁽⁵⁾ فكانَّ القيامة قد قامت فغشيهم العذاب، وهو غير مصروف عنهم الآن⁽⁶⁾.

قال: "وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا وَعَلَيْهَا".

أقول: وذلك لأنَّها فعل، والفعل له تصرف في العمل يعمل مقدِّمًا و مؤخَّرًا، وعند كون معمولها

على سمته الأصليّ وعند تغييره عنه⁽⁷⁾.

قال: "إِلَّا مَا فِي أَوَّلِهِ مَا [فَإِنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، وَلَكِنْ يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهِ فَحَسَبَ]"⁽⁸⁾.

أقول: مستثنى من المجرور المتَّصل بـ (على)، أي: لا يجوز تقديم الخبر على الذي في⁽⁹⁾ أوله

(1) وهو مذهب سيوييه، والأكثرين، وقال السيوطي: ذهب قوم إلى أن "ليس"، و "ما" مخصوصان بنفي الحال، وينو على ذلك أنَّهما يعينان المضارع

له، وذهب آخرون إلى أنَّهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل. والصحيح تَوسُّطُ، ذكره الشلوبيين يجمع بين القولين، وهو أنَّ أصلهما لنفي الحال

مالم يكن الخبر مخصوصًا بزمان فحسب، ينظر: الكتاب 4:233؛ وشرح الجمل، لابن عصفور 1:409؛ وهمع الهوامع 2:79،80.

(2) سورة هود، من الآية 8.

(3) في (ط): الحالي.

(4) في (ط): خبر الله.

(5) [تعالى] ساقط من: (ط).

(6) ينظر: شرح المفصل 4:366،367؛ والإيضاح في شرح المفصل 80؛ والجنى الداني 499.

(7) ينظر: شرح المفصل 4:367.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ، و).

(9) [في] ساقط من: (أ).

(ما) نافية كانت أو مصدرية، بل يقتصر التقديم حينئذٍ على الاسم فقط، وذلك لاقتضاء كلٍّ من النافية والمصدرية، لكونها مغيّرة⁽¹⁾ لصدر⁽²⁾ الكلام.

فلا يقال: "أَمِيرًا مَازَالَ زَيْدٌ"⁽³⁾، ولا "أَجْلِسُ جَالِسًا مَا دَامَ زَيْدٌ"⁽⁴⁾ لا خلاف فيه لأحد⁽⁵⁾ إلا لابن كيسان⁽⁶⁾* في غير (مَا دَامَ)، وسنده أن هذه الأفعال الأربعة قبل دخول النَّافِي / 108 - أ / منفية فبعد دخول النَّافِي يصرن مثبتة؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، فهن ك (كان)، ولذلك خُطئ ابن هاني⁽⁷⁾ في قوله⁽⁸⁾:

حَرَاجِيحُ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ

عَلَى الْحَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

(1) [لكونها مغيّرة] ساقط من: (ط)

(2) في (ط): صدر.

(3) فمذهب الجمهور أن "مازال" وأخواتها لا يجوز أن يتقدم على "ما"، وإن دخل عليها حرف النفي جاز، ينظر: الإحصاف 1:143؛ وارتشاف الضرب 1170:3؛ وهمع الهوامع 2:89.

(4) قال أبوحيان: القياس الجواب؛ لأن "ما" حرف مصدري غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن "دام" لا تتصرف فيتجه المنع، ينظر: ارتشاف الضرب 1171:3؛ وهمع الهوامع 2:89.

(5) في (ط، و): لأحد فيه.

(6) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، عالم بالعربية نحو ولغة، أخذ عن المبرد وتعلب، له من الكتب: المختار في علل النحو؛ ومعاني القرآن؛ والمهذب: ت: 299هـ، ينظر: بغية الوعاة 1:18؛ وشذرات الذهب 3:422؛ والأعلام 5:308؛ ومعجم المؤلفين 3:37.

• ينظر: رأي ابن كيسان في ارتشاف الضرب 1170:3، 1171.

(7) الحسن بن هاني بن عبد الأول الحكمي بالولاء، وقد أشتهر بأبي نواس، ولد في الأهواز، ونشأ في البصرة، ونظم في جميع أنواع الشعر، وأشهر شعره كان في الخمر، له ديوان مطبوع، ت: 146هـ، ينظر: وطبقات الشعراء 21؛ والأغاني 9:25؛ والشعر والشعراء 2:800؛ وخرزانه الأدب 1:347.

(8) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لذي الرمة، مذكور في ديوانه 173.

اللغة: حراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: باركة على الأرض. الحسف: الجوع. الفقر: الخالي.

وهو من شواهد: الكتاب 3:48؛ الإحصاف 1:144؛ وشرح المفصل 4:358؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:207؛ ولسان العرب مادة: (ف . ك

. ك) ومغني اللبيب 1:95؛ وشرح الأشموني 1:121؛ وخرزانه الأدب 9:247.

ولو لم يكن إثباتاً لما كان للتخطئة جهة معقولة⁽¹⁾، لجواز التفريغ في غير الموجب اتفاقاً⁽²⁾.

والجواب⁽³⁾: أن العبرة لصورة⁽⁴⁾ النفي في نظر القوم؛ لأنّ بحثهم⁽⁵⁾ متعلّق⁽⁶⁾ بالألفاظ، ولذا كان

الأصح جواز التقديم على (ليس)، مع تحقيق النفي المعنوي.

وقيل: "ألا ماء أشربُهُ" و"ألا نَزُولَ لَكَ"، و"ألا رَجُلٌ عِنْدَكَ"، ببناء⁽⁷⁾ الاسم في الكلّ على الفتح

لتحقيق صورة النفي، وإن كان القصد في الأول إلى مجرد (التمني)، وفي الثاني إلى (العرض)

وفي الثالث إلى (الاستفهام) عن الكون عند المخاطب، و[إلا لما كان للبناء على الفتح وجه]⁽⁸⁾

فهي أي: الأفعال أربعة منفية⁽⁹⁾ في الجملة.

وإنما قلنا⁽¹⁰⁾: الأصح جواز التقديم على (ليس)؛ لأنّ بعضهم ذهب إلى امتناع التقديم عليه ذهاباً

إلى المعنى⁽¹¹⁾، وإلى أنّه مغيّر عن صيغة الفعل المتصرّف⁽¹²⁾، بإسكان العين إلى صورة (ليت)

= الشاهد فيه: حيث دخلت "إلا" على خبر "ما تنفك"، وهذا غير جائز.

(1) في (أ، هـ): معقول.

(2) ينظر: شرح المفصل 4:358؛ وشرح الجمل، لابن عصفور 1:383،384؛ وجمع الهوامع 2:98،97؛ وشرح الأشموني 1:121.

(3) في هامش (و): الجواب عن ابن كيسان.

(4) في (ط): بصورة.

(5) في (أ): مبحثهم.

(6) في (ط، هـ): يتعلّق.

(7) في (أ، هـ): بناء.

(8) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(9) في (ط): الأربعة منتفية.

(10) في (و): قال.

(11) وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، ينظر: الإصناف 1:147.

(12) في (ط): المنصرف.

والذي يبطله قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾⁽¹⁾، فَإِنَّ "يَوْمَ" صِلَةٌ "مَصْرُوفًا" ومَقْدَمٌ⁽²⁾

على (ليس) وهو أي: مصروفًا خبر (ليس).

وإذا جاز تقديم⁽³⁾ معمول الم معمول على (ليس)، فتقديم معموله أجوز، ولم يتعرض المصنّف

للخلافين تنبيهًا على ضعف سندهما، وعلى أنّهما⁽⁴⁾ لا اعتداد بهما⁽⁵⁾.

(1) سورة هود، من الآية 8.

(2) في (أ): تقدم.

(3) في (أ): تقدم.

(4) في (ط): أنه.

(5) ينظر: الأصول 1:89،90؛ وشرح المفصل 4:369،370؛ وارتشاف الضرب 3:1171،1172؛ وشرح الأشموني 1:114.

[أُنْعَالُ الْمُقَابِرَةِ]

قال: "أفعال المقاربة"

أقول: وهي أفعال وضعت لرجاء قرب الخير، أو لحصول قربه أو لقرب حصول الخير⁽¹⁾ وتمامه إلى الحال⁽²⁾.

فالأول: (عَسَى)، وهي لرجاء قرب الخير، تقول: "عَسَى اللهُ أَنْ يَشْفِيَ مَرِيضَكَ"، ومرادك: أن قرب شفائه إلى الحال مرجو عند الله ومطموع منه؛ لا أَنَّ قرب شفائه قد حصل، لِأَنَّكَ تقول: /108 - ب/ مجوزًا أَنْ لا يبرأ عن مرضه، ولكونه إنشاء لرجاء القرب، ك (لَعَلَّ) لا ينصرف⁽³⁾ ولا يجيء منه مضارع و لا غيره، إلا أربعة عشر لفظًا، نحو: "عَسَا عَسِيًّا عَسَوُ عَسَتْ⁽⁴⁾ الخ"، بخلاف أخوانه⁽⁵⁾ فإنها لكونها اخبارًا تتصرف⁽⁶⁾، ويجيء منها المضارع وغيره⁽⁷⁾، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرُّ يُخْطَفُ أَبْصَرُهُمْ﴾⁽⁸⁾. وكقول الشاعر⁽⁹⁾:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا

(1) [الخير] ساقط من: (هـ).

(2) ينظر: شرح المفصل 4:372؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:84.

(3) في (ط، و): يتصرف.

(4) [عَسَتْ] ساقط من: (ط، و).

(5) في (أ): أخواتها.

(6) في (و): تصرف.

(7) وقد ترد (عسى)، للإشفاق، وذلك قليل، ينظر: شرح المفصل 4:373،374؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:410؛ وارتشاف الضرب 3:1223.

(8) سورة البقرة، من الآية 19.

(9) البيت من البحر: (المنسرح)، وهو لأمية بن أبي الصلت، مذكور في ديوانه 32.

والثاني: (كَادَ)، وهي لحصول قرب الخبر إلى الحال، نحو: "كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرِبُ"، أي: قريبا إلى الغروب قد حصل، وستغرب، وقد تستعمل لقرب الشبه⁽¹⁾ وكمال المناسبة بين الشئيين، نحو: "كَادَ العُرُوسُ يَكُونُ أَمِيرًا"، ليس المراد أَنَّ قربه من الإمارة قد حصل، وسيكون أميرًا، بل المراد أَنَّ بينهما كمال المناسبة. و كأنَّ العروس هو الأمير نفسه⁽²⁾

والثالث: (كَرَبَ)، و(أَوْشَكَ)، و(جَعَلَ)، و(طَفِقَ)، و(أَخَذَ)⁽³⁾، هؤلاء لقرب حصول الخبر وتمامه بعد تحقق⁽⁴⁾ الشرع فيه، نحو: "كَرَبَتْ الشَّمْسُ تَغْرِبُ حِينَ أَقَلَّ قَرْنَهَا"⁽⁵⁾.

قال: "وَعَمَلُهَا كَعَمَلِ كَانٍ".

أقول: أي في رفع المبتدأ ونصب الخبر وعدم استقلالها مع الفاعل كلامًا.

فإن قيل: فلم يَبُوب لها على انفرادها وهي ناقصة في الحقيقة كجزئيات ذلك الباب⁽⁶⁾؟

قلنا: اختصاصها يكون الخبر مضارعًا، وإفادتها القرب اقتضيا ذلك؛ لبيحت فيه عن تفاصيل

= اللغة: المنبئة: الموت. الغرات: جمع الغرة، وهي الغفلة. يوافقها: يصادفها.

وهو من شواهد: الكتاب 3:161؛ وشرح المفصل 4:385؛ وأوضح المسالك 1:132؛ وشرح ابن عقيل 1:307؛ وهمع الهوامع 2:135.

الشاهد فيه: مجيء خبر "يوشك" فعلاً مضارعاً، غير مقترن بـ "أَنَّ".

(1) في (أ): الشبه.

(2) وأما "كاد" فإنهم لا يذكرون فيها "أَنَّ" وكذلك "كرب، يَفْعَلُ" معناهما واحد، يقولون: "كَرَبَ يَفْعَلُ"، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال،

ينظر: الكتاب 3:159؛ وشرح المفصل 4:377،376؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:419،420.

(3) في (ط، ه، و): أخذ وطفق.

(4) في (أ، ه): تحقيق.

(5) ينظر: الكتاب 3:160؛ وشرح المفصل 4:386،385؛ وارتشاف الضرب 3:1225.

(6) أي باب الأفعال الناقصة.

القرب وبيِّن فيه أَنَّ ما خبره مضارع بدون (أَنَّ)، وما⁽¹⁾ خبره مضارع معها⁽²⁾ ماذا وَإِنَّ (ما) يجوز فيه الأمران ماذا⁽³⁾.

قال: "إِلَّا أَنْ خَبَرَ عَسَى أَنْ مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ".

أقول: الاستثناء منقطع، و"إِلَّا" بمعنى "لكن"، يعني أَنَّ قوله عملها كعمل "كان" لَمَّا أُوْهِمَ أَنَّ كَلَّ ما يصلح خبراً لـ(كان)، يصلح خبراً لهذا الباب، دفع ذلك الوهم بقوله: "إِلَّا أَنْ/109 - أ / خبر عسى أَنَّ مع الفعل المضارع، يعني أَنَّ خبر (كَانَ) لا يلزم أَنْ يكون مضارعاً، بخلاف هذا الباب فَإِنَّ خبره لا يكون إِلَّا مضارعاً؛ وذلك لِأَنَّهُ لَمَّا وضع لإفادة القرب إلى الحال رجاء أو حصولاً أو أخذاً، والتزموا أَنْ يكون خبره صيغة الحال؛ ليكون خبره أدلَّ على مقتضاه⁽⁴⁾.

وأما قولهم: "عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوْسًا"⁽⁵⁾ شاذٌّ، وارد على الأصل المرفوض. وأما⁽⁶⁾ إلى⁽⁷⁾ مقارنة (أَنَّ) لخبر⁽⁸⁾ (عَسَى)؛ فَلأَنَّهَا لرجاء القرب فهي أي: (أَنَّ) لكونها للرجاء أيضاً⁽⁹⁾ أدلَّ على مقتضاها⁽¹⁰⁾

(1) [ما] ساقط من: (ط، و).

(2) في (أ): مع أن.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 3:1227، 1228؛ وهمع الهوامع 2:137.

(4) ينظر: شرح المفصل 4:375، 376؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:84.

(5) هو مثل من أمثال العرب، وأصل هذا المثل فيما يقال، من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، ويات بالغير

على طريقه: "عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوْسًا" أي لعل الشَّرَّ يأتيكم من قبل الغار، يضرب للرجل يقال له: لعلَّ الشَّرَّ جاء من قبلك، ينظر: مجمع الأمثال 2:17

والمستقصى 2:161.

(6) [وأما] ساقط من: (أ).

(7) [إلى] ساقط من: (ط، ه، و).

(8) في (أ): بخبر.

(9) [أيضاً] ساقط من: (ط).

(10) في (ط، و): مقتضاه.

وملائمة لما هو الغرض منها، نحو: "عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ"، أي: قارب زيد الخروج على معنى: ذا الخروج، وإلا لا يستقيم الحمل، والباب من دواخل المبتدأ والخبر، فلأبَد من تقدير المضاف، ومن جعل المصدر في قوة اسم الفاعل⁽¹⁾.

قال: "وَقَدْ يَقَعُ (أَنْ) مَعَ الْمُضَارِعِ فَأَعْلًا لَهَا وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ".

أقول: حينئذ تكون تامة بحسب⁽²⁾ الظاهر لعدم الخبر، ولكن في الحقيقة ناقصة؛ لجري المنسوب والمنسوب إليه⁽³⁾ في صلة (أَنْ)، ولجريهما في صلتها يقتصر على (أَنْ) مع الفعل، وإلا فلا وجه للاقتصار؛ لأن وضعها على إفادة قرب⁽⁴⁾ ثبوت المنسوب والمنسوب إليه رجاء.

ثم⁽⁵⁾ اعلم أنه يجوز أن يعتبر المرفوع في هذا الاستعمال اسمها، و(أَنْ) مع الفعل خبرها، فعلى الأول يقال: "عَسَى أَنْ يَخْرُجَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ، وعلى الثاني: "عَسَى أَنْ يَخْرُجَا أَخَوَاكَ وَأَنْ يَخْرُجُوا إِخْوَتَكَ".⁽⁶⁾

قال: "وَحَبْرُ الْبَوَاقِي الْفِعْلُ الْمُضَارِعِ بِغَيْرِ (أَنْ) نَحْو: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ".

أقول: أمّا وجه كونه مضارعاً فقد بيناه في السابق، وأمّا عدم مقارنة (أَنْ)؛ فلأنها للرجاء والقرب في البواقى، مقطوع، فبينهما نوع منافاة.

(1) ينظر: شرح المفصل 4:377؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 1:414،415؛ وارتشاف الضرب 3:1229.

(2) في (أ): في.

(3) في (ط، و): المنسوب إليه والمنسوب +.

(4) [قرب] ساقط من: (أ).

(5) [ثم] ساقط من: (أ، ه، و).

(6) ينظر: الكتاب 3:185؛ وارتشاف الضرب 3:1230.

وقول الشاعر (1)*:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَنبَاً

.....

شَادَّ لَمَّا اضْطُرَّ (2) اسْتَعْمَلَ الْأَصْلَ الْمَرْفُوضِ .

قال (3): ويجوز تشبيهه عَسَى، بِ كَادَ أَي: تجريد خبرها عن (أَنْ)، كخبر (كَادَ) (4)، كقول الشاعر (5) *:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ/ 109 - ب/ فِيهِ

يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(1) في (أ، ه، و): قوله.

• البيت من البحر: (الطويل)، وهو لتأبط شرا، مذكور في ديوانه 91.

وتمامه: فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَنبَاً * * * وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

اللغة: أبت: عدت. فهم: اسم قبيلة الشاعر. تصفر: تتأسف.

وهو من شواهد: الإنصاف 105:2؛ شرح المفصل 221:4؛ وشرح ابن عقيل 300:1؛ ووصف المباني 190؛ وشرح التصريح 278:1 وهمع الهوامع

140:2؛ وخرزانه الأدب 374:8.

الشاهد فيه: "كدت أنبا"، حيث جاء خبر "كاد"، وهو "أنبا" اسما مفردا على الأصل، وإنما القياس استعمال الفعل.

(2) في (و): أجبر.

(3) في (أ، ه، و): قوله.

(4) ينظر: شرح المفصل 380، 379:4.

(5) في (أ، ه، و): قوله.

• البيت من البحر: (الوافر)، ينسب لهديبة بن خشرم.

اللغة: الكرب: الهم والغم.

وهو من شواهد: الكتاب 159:3؛ وأسرار العربية 128؛ وشرح المفصل 374:4؛ وشرح ابن عقيل 302:1؛ وخرزانه الأدب 316:9.

الشاهد فيه: "عسى الكرب.. يكون.."، حيث وقع خبر "عسى" فعلا مضارعا مرفوعا، وهذا دليل على أن خبر المصدرية. وذلك تشبيها لـ

"عسى" بـ "كاد".

وقد شبّه (كَادَ) أيضاً بـ (عَسَى) من قال⁽¹⁾:

.....

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

قال: (وَكَرَبَ) مثل (كَادَ) أي: في تجريد⁽²⁾ خبره عن (أَنْ)، بل التجرد عنها أَلْيَقُ بخبره من خبر

(كَادَ)، كما لا يخفى على المتأمل.

فقلب التشبيه لكثرة استعمال (كَادَ)⁽³⁾. قال: و(أَوْشَكَ) مثلها في الاستعمال) أي مثل: (كَادَ)

و(عَسَى) فيه، أي: في تجرد خبره عنها مرة ويقارنها أخرى، نحو: "أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ"، و "أَوْشَكَ

أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ" كـ "عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ"، في الاحتمالين و "أَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجَ"، كـ "كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ"⁽⁴⁾

قال الشاعر⁽⁵⁾ *:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فِي بَعْضِ غُرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا.

(1) البيت من البحر: (الرجز)، وهو لرؤية، مذكور في ملحق ديوانه 172.

وتمامه: رَسَمَ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ امْحَى *** قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا
اللغة: يمصح: يذهب، ويذرس.

وهو من شواهد: المقتضب 3:75؛ وشرح المفصل 4:379؛ ولسان العرب، مادة: (م . ص . ح)؛ وهمع الهوامع 2:139؛ وخرزانه الأدب 9:348.

الشاهد فيه: اقتران خبر "كاد" بـ "أن" تشبيهاً لـ "كاد" بـ "عسى".

(2) في (ط، و): تجرد.

(3) قال ابن يعيش: اعلم أن هذه الأفعال أي أفعال الشروع ومنها "كرب"، و "أخذ" و "جعل"، و "طفق"، تستعمل بمعنى المقاربة استعمال "كاد" ينظر:

شرح المفصل 3:386،387.

(4) ينظر: الكتاب 3:160؛ وشرح المفصل 385،386؛ وهمع الهوامع 2:140.

(5) [الشاعر] ساقط من: (أ، ه، و).

• سبق تخريجه 453.

[أفعال المدح والذم]

قال: "فِعْلًا الْمَدْحِ وَالذَّمِّ".

أقول: وهما ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، فلا يرد عليه نحو⁽¹⁾: "مَدَحْتُ" و "ذَمَمْتُ"؛ لأنَّ وضعهما للإخبار وكونهما لإنشاء مدح أو ذم عارض لمجرد القصد، وكذا لا يرد نحو⁽²⁾: "امْدَحْ"، و"أذمِّم" ولا "مِدْح" ولا "ذَمَم" لأن المراد أن يوضع⁽³⁾ لإنشاء مدح أو ذم. ولا يكون مأخذ الاشتقاق لفظ المدح والذم، ولاعتباره الوضع اختار لفظ التنثية، واعتبر ما هو الأصل في الباب صنفًا على حدة، وعبر عما هو غير أصل فيه بلفظ الجاري مجرى الباب، تمييزًا بين الأصل والفرع⁽⁴⁾.

قال: "وَهُمَا: نِعْمٌ وَيُسٌّ. انتهى".

أقول: بكسر الفاء وسكون العين، والأصل: (نَعِم) و (يُسٌّ) بفتح الفاء وكسر العين، قبل النقل إلى الإنشاء يجوز فيهما ما يجوز في: "فَخَذَ" من اللغات الأربع، اللاتي إحداهما⁽⁵⁾ أصل وثالثها فروع⁽⁶⁾، ويعد النقل إلى الإنشاء يتعين كسر الفاء وسكون العين؛ لأنَّ الإنشاء لا يقبل التصرف⁽⁷⁾.

(1) [نحو] ساقط من: (أ، ط، و).

(2) [نحو] ساقط من: (ط، و).

(3) في (ط): بوضع.

(4) في (أ): الفرع و الأصل.

(5) في (ط): إحداهما.

(6) في (هـ): ثالثها فرع.

(7) قال الأشموني: وسبب عدم تصرفها لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وأصلها "فَعِلَ" وقد يرادان كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء

وكسرها أو بكسرها، وكذلك كل ذي عين حلقية، من "فَعِلَ" فِعْلًا كان ك "شَهَدَ"، أو اسما ك "فَخِذَ"، وقد يقال في: يُسُّ بيس (رافعان اسمين) على

الفاعلية (مقارني أل)، ينظر: شرح الأشموني 2: 371.

والأول: أعني (نِعْمَ) لإنشاء المدح، والثاني: أعني (بئسَ) لإنشاء الذم⁽¹⁾.*

وكلُّ منهما يدخلان على اسمين / 110 - أ / مرفوعين، لاقتضاء كلِّ منهما فاعلاً ومفسراً له ليسلك فيهما مسلك التفصيل بعد الإجمال؛ لأنَّ كلاً من المدح والذم موضع مبالغة ومقام إفراط وأول الاسمين يسمى فاعلها⁽²⁾، لكونه فاعلاً وصدق رسم الفاعل عليه، والثاني يسمى المخصوص بالمدح في النعم والذم في البئس⁽³⁾.*

قال: "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ"⁽⁴⁾.

أقول: نبّه بالثاني على أنَّهما وإن كانا بسبب النقل إلى الإنشاء جامدين، لكنَّهما لم يسلبا تصرف التأنيث عند كون الفاعل مؤنثاً، بل يجب تأنيثهما عند كونه مؤنثاً، نحو: "نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ"⁽⁵⁾ و"بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ"⁽⁶⁾، وردَّ به أيضاً على النَّحَاةِ الْكُوفِيَّةِ، حيث ذهبوا إلى اسميتها تمسكاً بقوله⁽⁷⁾ تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى﴾⁽⁸⁾، ووجهه أنه قال: "بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ"⁽⁹⁾، بتاء التأنيث الساكنة، وهي لا تلحق

(1) في (ط، ه، و): ذم

(2) في (ط، ه، و): الفاعل.

(3) في (ط، ه، و): بئس.

• قال أبو حيان: أورد الخلاف فيهما على طريقتين: إحداهما: أنَّ مذهب البصريين والكسائي، أنَّهما فعلان، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى

أَنَّهُما اسمان، والثانية: أنَّ الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم، وبئس إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن "نعم الرجل" جملة وكذلك "

بئس الرجل" وذهب الكسائي إلى أنَّهما اسمان محكيان بمنزلة "تَأْبَطُ شَرًّا" و"بَرَقَ نَحْرُهُ"، ينظر: ارتشاف الضرب 4: 2041.

(4) في (ط، ه): هند.

(5) في (ط، ه): هند.

(6) في (ط، ه): دعد.

(7) في (أ): بقوله: يا نِعْمَ الْمَوْلَى، ونِعْمَ النَّصِيرُ.

(8) سورة الأنفال، من الآية 40.

(9) في (ط، ه، و): دعد.

إِلَّا بِالْفِعْلِ فَهَمَا فِعْلٌ وَالْمُنَادَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: يَا ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى﴾⁽¹⁾ محذوف، والتقدير: يَا اللَّهُ نِعْمَ

المولى، ثم إنَّهم ذكروا في إعراب المثاليين وجوها: أحدها: أن يكون المخصوص فيهما مبتدأ، والجملة خبراً مقدماً عليه بتقدير مقول⁽²⁾.

والثاني: أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف، كأنه لَمَّا قِيلَ: "نِعْمَ الرَّجُلُ"، و"بُسَّتِ الْمَرْأَةُ"،

قيل: من الممدوح والمذموم، فقيل: "زيد" و"دعد" ،أي: هو "زيد"، وهي "دعد".

والثالث: أن يكون بدلاً من الفاعل، ويكون مساق الكلام له، والفاعل كالبيساط لذكره.

والرابع: أن يكون عطف بيانٍ وتنمّة للفاعل لإيضاحه وكشفه، ومساق الكلام له أي: للفاعل لا

له.⁽³⁾

قال: " وَحَقُّ الْأَوَّلِ التَّعْرِيفُ بِلَامِ الْجِنْسِ ".

أقول: أي بلام الاستغراق؛ لأنَّ الاستغراق أنسب بهذا المقام؛ لأنَّه يدل على أنَّ المخصوص قائم

به مناقب الجنس / 110 - ب / أو مثاليه، ومقام المدح والذم مقام إطرأ وإفراطٍ.

ومنع ابن الحاجب قدس سره كون اللام للجنس⁽⁴⁾، ذاهباً إلى أنَّ اللام للعهد الذهني، والمعنى:

(نعم) فرداً ما زيد مستنداً بأنَّ المخصوص لا يكون عبارة عن الجنس والأفراد، وهو يجب أن يكون

عبارة عنه لكونه تفسيراً له، وبأنَّ "نِعْمَ رَجُلًا زَيْدًا"، و "حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدًا"، بمعنى: "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدًا"

(1) سورة الأنفال، من الآية 40.

(2) في هامش (و): والتقدير مقول في حقه ننعم الرجل.

(3) ينظر: شرح المفصل 4:393،394،395؛ وشرح الأشموني 2:374؛ وهمع الهوامع 5:26،27.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:90،91.

بالإجماع⁽¹⁾ ولا استغراق في المضمرة والإشارة⁽²⁾.

والجواب عن⁽³⁾ الأول: أنه من قبيل المسامحات كما أشرنا إليه، والمعنى: أنه قائم بالمخصوص ما للجنس وجميع الأفراد من المناقب أو المثالب.

وعن الثاني: منع أن لا يكون المضمرة والإشارة للاستغراق، لِمَ لا يجوز أن يقصد بكلّ منهما إلى الاستغراق بقريضة المقام؟.

قال: "وَقَدْ يُضْمَرُ وَيُفَسَّرُ بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ".

أقول: أي وقد يضم فاعل هذا الباب ويفسر، أي: يميّز بنكرة منصوبة، أمّا الإضمار والتفسير فللتفصيل بعد الإجمال، وأمّا النكارة فلوجوب نكارة التمييز، وأمّا التّصّب فلامتناع إضافة⁽⁴⁾ المضمرة، وقد يجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز تأكيداً و مبالغة، كقول الشاعر⁽⁵⁾ *:

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

(1) في (ط): بإجماع. وفي (و): لإجماع.

(2) وذهب الجمهور إلى أن (أل) هذه جنسية، فقال قوم: حقيقة، فالجنس كلّه هو الممدوح، و"زيد" مندرج في الجنس، وقال سيبويه: لأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح، وقال قوم هي جنسية مجازاً، وقوم عهدية في الذهن، ينظر: الكتاب 2:177؛ وارتشاف الضرب 4:2043؛ وهمع الهوامع 31:5.

(3) [عن] ساقط من: (ه).

(4) في (أ): الإضافة.

(5) في (أ، ه، و): كقوله.

• البيت من البحر: (الوافر)، وهو لجريز، مذكور في ديوانه 135.

اللغة: الزاد: أريد به الشيء التي يتزوّده من أفعال البر.

ثم البصريون على أنّ المضمّر في الباب لا يتغيّر⁽¹⁾ عن صورة المفرد المذكّر، ولا يطابق التمييز يقال: " نِعَمَ رَجُلًا"، و " نِعَمَ امْرَأَةً"، و " نِعَمَ رَجَالًا"، و " نِعَمَ نِسَاءً"؛ لأنّه عبارة عن شيء ذهني غير ملاحظة⁽²⁾ بصفة غير الشبئية، فلا وجه لتأنيته وتثنيته وجمعه.

والكوفيون يجعلونه مطابقاً للتمييز، ويقولون: " نِعَمَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ"؛ وهكذا لأنّه عبارة عنه، لكن إجماع الفريقين منعقد على نكارتة؛ لأنّه لا يراد به إلا شيء ما، فيكون نكرة كالمرجع⁽³⁾.*

قال: "وَقَدْ يُحذفُ الْمَخْصُوصُ".

أقول: أي عند قيام القرينة؛ لأنّه ركن من الكلام، فلا⁽⁴⁾ يحذف / 111 - أ / إلا مع⁽⁵⁾ القرينة كقوله تعالى: ﴿فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾⁽⁶⁾ والمراد: فنعم الماهدون نحن، والقرينة وقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾⁽⁷⁾ لأن فرشناها⁽⁸⁾ بمعنى: مهّدنا، فالفارش هو الماهد، ومنه قوله تعالى: في قصة أيوب

= وهو من شواهد: المقتضب 2:150؛ وشرح المفصل 4:396؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:382؛ ومعني اللبيب 2:125؛ وشرح الأشموني 1:267؛ وخرزانه الأدب 9:394.

الشاهد فيه: " فنعم الزاد زاداً"، حيث جمع بين الفاعل " الزاد" والتمييز " زاداً" للتوكيد، وهذا غير جائز عند البصريين.

(1) في (هـ): يغير.

(2) في (ط): ملاحظ.

(3) [كالمرجع] ساقط من: (هـ).

• ينظر: الكتاب 1:73؛ والمقتضب 2:141؛ والإ نصاب 1:105؛ وشرح الأشموني 2:376، 377؛ وهمع الهوامع 5:35.

(4) في (أ): ولا.

(5) في (هـ): و

(6) سورة الذريات، من الآية 48.

(7) سورة الذريات، من الآية 48.

(8) في (ط): فرشنا.

عليه السلام ﴿نَعَمْ أَلْعَبْدُ﴾⁽¹⁾ أي: نعم العبد أيوب، و القرينة مساق الآية.⁽²⁾

قال: "وَحَبْدًا يَجْرِي مَجْرَى نَعْمٍ".

أقول: أي في إفادة المدح على سبيل الاستغراق من غير تعيين خصلة، ولم يجعله⁽³⁾ في الباب بل جعله جاريًا مجرى (نعم)؛ لأنه غير مغير⁽⁴⁾ عن صورة الإخبار بخلاف (نعم)؛ ولأنَّ فاعله لا يكون إلا (ذا)، مع أنَّه يستعمل في الخبر كثيرًا، يقال: "حَبَّ الرَّجُلُ" و(حَبَّ) بفتح الفاء على الأصل وينقل⁽⁵⁾ ضمة العين إليه، إذا صار محبوبًا جدًا. قال الشاعر⁽⁶⁾ *:

[فَقَلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِرَاجِهَا]⁽⁷⁾

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

اعلم أنَّ ما ذكروه في مخصوص (نعم)، من الوجوه جار في مخصوص (حبَّدًا) مع زوائد، وهي أن يكون (حبَّدًا) مبتدأ، والمخصوص خبره في قوة الممدوح (زيد)، وهذا لا ينهض إلا على مذهب من

(1) سورة ص، من الآية 43.

(2) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 2:386،387؛ وارتشاف الضرب 4:2053؛ وجمع الهوامع 5:46،47.

(3) في هامش (و): أي المصنّف.

(4) في (ط): لم يغيّر.

(5) في (هـ): نقل.

(6) في (أ، هـ، و): قوله

• البيت من: البحر: (الطويل)، وهو للأخطل، مذكور في ديوانه 224.

اللغة: اقتلوا: امزجوها بالماء لتضعف حنتها.

وهو من شواهد: شرح التصريح 2:97؛ وشرح المفصل 4:392؛ ولسان العرب، مادة: (قتل؛ وشرح الأشموني 2:382)؛ وجمع الهوامع 5:52.

الشاهد فيه: أن "حَبَّ" فيه للمدح والتعجب، وأن مجيء فاعل "حب" غير "ذا".

(7) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، هـ، و).

يغلب الاسمية على الفعلية عند التركيب⁽¹⁾، وأن يكون المخصوص فاعل حبذا وهو مذهب من يغلب الفعلية على الاسمية⁽²⁾ عند التركيب، ومن المغلّبين من يجعل الفاعل المعرف باللام الذي يعقب اسم الإشارة لا المخصوص، وهو ضعيف؛ لأنه قد يقال: "حبذا زيد"، و "حبذا رجلاً زيداً"، ولا معرف باللام⁽³⁾.

قال: "وساء يجري مجرى بس" .

أقول: [جعله جاريًا مجرى بس]⁽⁴⁾ ولم يجعله من الباب أصالة؛ لأنه في صورة الخبر ويستعمل للإخبار كثيرًا، نحو: "سأعني زيد"، بمعنى: أملتني زيد⁽⁵⁾*. ثم من أحكام هذا الباب تجانس الفاعل والمخصوص⁽⁶⁾، فقوله تعالى: ﴿بئس مثل القوم الذين كذبوا﴾⁽⁷⁾ على حذف المخصوص أي: بس مثل القوم المكذّبين مثلهم، أو على حذف المضاف أي: بس مثل القوم مثل الذين كذبوا، ومنه قوله / **111 - ب / تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾**⁽⁸⁾ [أي: مثلًا⁽⁹⁾ مثل القوم الذين كذبوا]⁽¹⁰⁾.

(1) أن المبرد، وابن السراج، أن "حب" و"ذا" جعلتا اسما مرفوعا بالابتداء، ولا يصح ما ذهبوا إليه من ذلك، ينظر: المقتضب 2: 143؛ والأصول 1: 115؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2: 391.

(2) [على الاسمية] ساقط من: (هـ).

(3) ينظر: الكتاب 2: 180؛ وارتشاف الضرب 4: 2059، 2060؛ وهمع الهوامع 5: 46، 45؛ وشرح الأشموني 2: 380، 381.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(5) [زيد] ساقط من: (ط).

• ينظر: شرح الأشموني 2: 379.

(6) في (و): المخصوص والفاعل.

(7) سورة الجمعة، من الآية 5.

(8) سورة الأعراف، من الآية 177.

(9) في (و) بس.

(10) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ). و ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 2: 388، 389؛ وارتشاف الضرب 4: 2055.

[فِعْلًا التَّعَجُّبُ]

قال: "فِعْلًا التَّعَجُّبُ".

أقول: أي التَّعَجُّبُ كَيْفِيَّةٌ انْفِعَالِيَّةٌ تَتَكَيَّفُ النَّفْسُ بِهَا عِنْدَ إِدْرَاكِ أَمْرٍ غَرِيبٍ مَعْتَادٍ كإِدْرَاكِهَا إِحْسَانًا⁽¹⁾ خَفِيٍّ عَلَيْهَا سَبَبِهِ، أَوْ غَيْرِ مَعْتَادٍ خَارِجًا عَنِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ⁽²⁾.

قال: "هُمَا: مَا أَفْعَلُ زَيْدًا وَ أَفْعِلُ بِهِ".

أقول: أيُّ هُمَا⁽³⁾ صِيغَتَانِ: إِحْدَاهُمَا⁽⁴⁾: "أَفْعَلُ" كَ (أَكْرَمَ). وَالْأُخْرَى⁽⁵⁾: "أَفْعِلُ"، عَلَى هَيْئَةِ أَمْرِ الْأَفْعَالِ.

قال: "وَلَا يُبَيِّنَانِ".

أقول: أيُّ هَذَانِ الْوِزْنَانِ لَا يُبَيِّنَانِ، وَلَا يُؤْخَذَانِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيًّا أَوْ رِبَاعِيًّا مَجْرَدًا، أَوْ مَزِيدًا فِيهِ لَوْنِيًّا أَوْ عَيْبِيًّا أَوْ غَيْرَهُمَا، بَلْ يُؤْخَذَانِ مِنْ ثَلَاثِيٍّ مَجْرَدٍ، لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ؛ لِأَنَّ إِبْقَاءَ جَمِيعِ الْحُرُوفِ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالثَّلَاثِيِّ وَالْمَزِيدِ فِيهِ إِخْلَالٌ بِالْوِزْنَيْنِ.

وَالْحَذْفُ خِلَافَ الْأَصْلِ وَاللَّوْنِيِّ وَالْعَيْبِيِّ، لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمَا صِيغَةُ التَّعَجُّبِ؛ لِأَنَّ لَهَا شَبَهًا بِهِ فِي الْوِزْنِ وَالْمَبَالِغَةِ.

(1) فِي (أ): أحياناً

(2) يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ 5:54.

(3) [هُمَا] سَاقَطَ مِنْ: (أ).

(4) فِي (ط): إِحْدَاهُمَا.

(5) فِي (ط): أُخْرَى.

وقوله: "ليس بمعنى أفعَل و أفعال"، في قوة ليس بلون ولا عيب؛ لأنَّ هذين البابين مقصوران على الألوان والعيوب، ومستلزمان لأحدهما، فذكر الملزوم، وأراد اللّازم، ولا يرد: "مَا أَجْهَلُهُ"، و"مَا أَضَلَّهُ"؛ لأنَّ المراد بالعيب: العيب الظّاهري⁽¹⁾.

قال: "وَيُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعْجِبِ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ بِأَشَدِّ وَأَبْلَغٍ".

أقول: أي إذا قصد بناء التعجب مما يمتنع بناؤه منه، يتوصل إلى التعجب منه، بنحو: "أَشَدُّ" أي: يبني فعل التعجب مما يجوز بناؤه منه، ويجعل مصدر ما يمتنع بناؤه منه⁽²⁾ معمولاً له.

ويقال: "مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتُهُ"، و "مَا أَبْلَغَ سَوَادُهُ"، و "مَا أَفْبَحَ عَوْرُهُ".

وكذا يقال: "أَشَدُّ بِدَحْرَجَتِهِ"، و "أَبْلَغُ بِسَوَادِهِ"، و "أَفْبَحُ بِعَوْرِهِ". فيحصل منه ما يحصل منه، لو بني بدون واسطة / 112 - أ / من التعجب والمبالغة.

وقولهم⁽³⁾: "ما أولاه معروفًا"، و "ما أعطاه"، من الأفعال شاذٌّ عند الجمهور، قياسي عند الأخفش.

وقولهم: "ما أمقته" و "ما أشهأه"، من مُقِتَ و شُهِيَ مَبْنِيَّين للمفعول، على خلاف القانون المستنبط من تتبع كلامهم، مع أنَّ باب التعجب يشبه أفعال التفضيل، وهو⁽⁴⁾ لا يبني لتفضيل المفعول فيناؤهما منه على خلاف القانون⁽⁵⁾.

قال: "وَمَا فِي: مَا أَفْعَلٌ زَيْدًا، مُبْتَدَأً، وَأَفْعَلٌ خَبْرُهُ".

(1) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:100،99؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:398،399.

(2) في (أ، هـ): من.

(3) [قولهم] ساقط من: (هـ).

(4) [هو] ساقط من: (هـ، و).

(5) ينظر: شرح المفصل 4:416،415،414؛ وارتشاف الضرب 4:2082،2081.

أقول: هذا هو مذهب سيبويه، إذا قيل: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا"، فالمعنى شيء أحسن زيدًا على رأيه⁽¹⁾ ورأى الأخفش على⁽²⁾ أنها موصولة والجملة صلتها، وهي مع صلتها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: "الذي أحسن زيدًا شيء عظيم"⁽³⁾ وفيه نظر⁽⁴⁾؛ لأنَّه يقبل⁽⁵⁾ الحذف بلا ضرورة تدعو إليه ولأنَّ المتبادر منه⁽⁶⁾ إلى الفهم عند الإطلاق، هو أنَّه تركيب تام لا ناقص، وحمل اللفظ على خلاف المتبادر خلاف قانونهم.

ومنهم من ذهب⁽⁷⁾ إلى أنَّها استفهامية، مبتدأة، والجملة خبرها، والتقدير: أي شيء أحسن زيدًا، ولا يخفى ما فيه من الركاكة؛ لأنَّ النقل من الإنشاء⁽⁸⁾ إلى آخر غير معهود في⁽⁹⁾ كلامهم⁽¹⁰⁾.

وأما (أَفْعَلَ بِهِ)، نحو: "أَكْرَمَ بِزَيْدٍ"، فقد قيل أصله: "أَكْرَمَ زَيْدًا"، بمعنى: صار ذا كرم، كـ "أَعَدَّ البَعِيرُ"، إلاَّ أنَّه غير إلى هيئة الأمر، دلالة على تغيّر المعنى، والانتقال عن المعنى الإخباري إلى

(1) أن " ما " عند سيبويه وجمهور البصريين نكرة تامة بمعنى "شيء" وما بعدها خبر، ينظر: الكتاب 1:72،73.

(2) [على] ساقط من: (ط، هـ).

(3) [عظيم] ساقط من: (ط، هـ، و).

(4) أي على رأي الأخفش في (ما)، ثلاثة أقوال: أحدها: كقول جمهور البصريين. والثاني: أن " ما " موصولة، والفعل صلتها، والخبر محذوف

واجب الحذف، والتقدير: الذي أحسن زيدًا عظيم، وحكى البهاري أنه مذهب الكوفيين. والثالث: أن " ما " نكرة موصوفة الفعل صفتها،

والخبر محذوف واجب الحذف التقدير: شيء أحسن زيدًا عظيم. ينظر: معاني القرآن، للأخفش 1:166؛ وحاشية الإيضاح العضدي 90؛

وارتشاف الضرب 4:2065.

(5) في (ط، هـ، و): تقبل.

(6) [منه] ساقط من: (أ، و).

(7) وهو ما ذهب إليه الفراء، ومن وافقه من الكوفيين، ينظر: المساعد 2:147؛ وارتنشاف الضرب 4:2066.

(8) في (أ): إنشاء.

(9) في (ط، و): من.

(10) [في كلامهم] ساقط من: (هـ).

المعنى الإنشائي⁽¹⁾، و(الباء) مثلها في [قوله تعالى]⁽²⁾: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽³⁾ ولا حاجة إلى التغيير في (مَا أَفْعَلَهُ)؛ لَأَنَّ (ما) التعجبية⁽⁴⁾ تعصمها عن اللبس بالإخبار⁽⁵⁾.

قال العلامة: "في هذا ضرب من التّعسف، وعندني أسهل / 112 - ب / منه، مأخذاً أن يكون أمراً لكل أحد بأن يجعله كريماً، بأن يصفه بالكرم، والباء زائدة، فالهمزة⁽⁶⁾ للتعدية، وبأن يصيرها ذا كرم والباء للتعدية فالهمزة للصيرورة"⁽⁷⁾.

وأنا أقول: فيه أيضاً⁽⁸⁾ تعسف؛ لأنَّ النقل من⁽⁹⁾ الإنشاء غير معهود في كلامهم، إلا أنَّ التّعسف في ذلك لفظي، وفي هذا معنوي، ولا يذهب عليك أنَّ اختلافهم فيهما في المنقول عنه لا في المنقول إليه، فإنَّ المعنى⁽¹⁰⁾ المنقول إليه في كلا الوزنين واحد.

إن قيل: لِمَ لَمْ يُبَيَّنْ حال "أفعل به"⁽¹¹⁾ وقد⁽¹²⁾ بيّن حال "ما أفعله"؟

(1) ينظر: شرح المفصل 4:418،419؛ وارتشاف الضرب 4:2066.

(2) زيادة من المحقق.

(3) سورة النساء، من الآية 78.

(4) في (هـ): التعجب.

(5) في (أ): والهمزة.

(6) ينظر: شرح المفصل 4:419؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:402،403،404.

(7) ينظر: الكشاف 2:113.

(8) في (أ): أيضاً فيه.

(9) في (أ): في.

(10) [المعنى] ساقط من: (هـ).

(11) [به] ساقط من: (أ، هـ).

(12) [قد] ساقط من: (أ).

قلنا: لعدم اختلافهم فيه، فإنَّ جميعهم مُجمِعون على أنَّ الأصل، "أَكْرَمَ زَيْدٌ"، بمعنى: "صار زيد⁽¹⁾
ذا كرم"، كـ "أَغْدَّ البعير"، غُيِّرَ إلى هيئة الأمر.

و(الباء) زائدة في الفاعل، لا خلاف لأحدٍ فيه غير المصنّف قد ذكره⁽²⁾، بخلاف (ما أفعله) فإنَّ
لهم فيه أقوالاً ثلاثة، فتعرض له لبيّن مختار أقوالهم⁽³⁾ فيه.

(1) [زيد] ساقط من: (و).

(2) [قد ذكره] ساقط من: (و).

(3) [أقوالهم] ساقط من: (ه).

[بَابُ الحُرُوفِ]

قال: "بَابُ الحَرْفِ".

أقول: سمّي هذا القسم حرفاً؛ لأنَّ الحرف بحسب اللغة هو الطرف⁽¹⁾، وهذا القسم طرف أبدأً وضمّه⁽²⁾ لأحد جزئي الكلام.

قال: "مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ".

أقول: أي: كلمة دلّت على معنى حاصل في غيرها، أي: بضم ضميمته لا بنفسها ك(قد)، في: " قَدْ ضَرَبَ"، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ⁽³⁾ الحاصل في مدلول ضرب، و ك(اللام) في: " الرَّجُلُ" فَإِنَّهُ دَالٌّ⁽⁴⁾ عَلَى التَّعْرِيفِ فِي مَدْلُولِ رَجُلٍ.

وقيل: معناه ما دلّ على معنى ملحوظ باعتبار غيره ك(من)، في: "سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ"، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى ابتداء مخصوص ملحوظ⁽⁵⁾ بين السير والبصرة، على أنه آلة لملاحظتهما وسبب لاجتماعهما في خزانة الخيال⁽⁶⁾، بأن يكون أحدهما مبدأ⁽⁷⁾، والآخر ذا مبدأ⁽⁸⁾، وهذا مآله إلى الأوّل⁽⁹⁾.

(1) ينظر: لسان العرب، مادة: (ح . ر . ف).

(2) في (ه) : ضَمِّئُهُ.

(3) في (و) : التَّحْقِيقُ.

(4) في (ه) : دَلَّ.

(5) [ملحوظ] ساقط من : (أ).

(6) في هامش (و) : الخيال، بيانية أي القوة التي تحفظ الصورة المرئية في الحس المشترك.

(7) في (أ ، ه) : مَبْتَدَأُ بِهَا.

(8) في (أ ، ه) : مَبْتَدَأُ مِنْهَا.

(9) ينظر: ينظر: شرح المفصل 4:447،448؛ وشرح التصريح 2:630؛ وجمع الهوامع 4:153.

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

قال: "حُرُوفُ الْإِضَافَةِ".

وهي الجارة لما قَدَّمَ (1) هذا الصَّنْفُ في الإجمال، قَدَّمه في التفصيل.

فقال: حروف الإضافة، وهي الجارة (2)، أي: الصَّنْفُ الأول من الأصناف حروف/113- أ
/الإضافة سمت بذلك؛ لأنها تضيف معنى (3) الأفعال أي: تنسبها (4) إلى الأسماء، كـ "مَرَرْتُ بِرَيْدٍ"،
فإنَّ (الباء) تضيف معنى المرور إلى "رَيْدٍ"، وأما تسميتها بالجارّة؛ فإمّا لهذا المعنى، فإنَّ (الباء)
في: "مَرَرْتُ بِرَيْدٍ"، تجرّ معنى المرور إلى "رَيْدٍ" وتضيفه إليه؛ وإمّا لأنّها تعمل الجرّ وتجرّ
مدخولها (5).

قال: "ف مِنْ لِلْإِبْتِدَاءِ".

أي: للإبتداء المخصوص الملحوظ بين السير والبصرة مثلاً؛ لا أنَّ معناه هو الإبتداء المطلق (6)
وإلاّ يلزم أن يكون اسماً كلفظة الإبتداء، وعلى هذا البواقي، فإنَّ التعبير عن معاني الحروف
بالمطلقات من قبيل المسامحات جارة كانت أو غيرها، وقد يكون للإبتداء بدون ملاحظة الغاية

(1) في (أ): وهي الحال كما تقدم.

(2) [وهي الجارة] ساقط من: (ط).

• قال ابن يعيش: تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها
من الأسماء، أي: تخفضها، ينظر: شرح المفصل 4:454.

(3) في (هـ): معاني.

(4) في (أ، هـ، و): تنبيهاً.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب 1:137؛ وارتشاف الضرب 4:1695؛ وهمع الهوامع 4:156.

(6) في (هـ): مطلقاً.

نحو: " أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ"، ومواقع التبويض والتبيين والزيادة راجعة إلى معنى الابتداء، كما يظهر عند التأمل⁽¹⁾.

ثم إنَّ سبويه يقصر زيادتها على غير الموجب⁽²⁾، والأخفش يعمها⁽³⁾ مستشهداً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾⁽⁴⁾*. والجواب: منع أن تكون زائدة بل هي للتبويض⁽⁵⁾.

والمعنى: يغفر لكم بعض ذنوبكم، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾⁽⁶⁾ لأنَّ المخاطب بالأول أمة نوح -عليه السلام-، والثاني [نزل في أمة]⁽⁷⁾ محمد -صلى الله عليه وسلم- وعلى تقدير تسليم اتحاد المورد والمخاطب منع أن يكون للاستغراق في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾⁽⁸⁾ حقيقياً.

لِمَ لا يجوز أن يكون عرفياً ويكون المراد به عموم الصغائر وعلى تقدير تسليم أن يكون الاستغراق حقيقياً؟

(1) ينظر: شرح المفصل 4:458،459؛ وهمع الهوامع 4:212،213.

(2) فذهب سبويه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبويض حيث قال سبويه: وأما (من)، فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، ينظر: الكتاب 4:224، وارتشاف الضرب 4:1718.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش 1:272،273.

(4) سورة نوح، من الآية 4.

• وذهب المبرد والأخفش إلى ابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبويض ينظر: المقتضب 1:182؛ والجنى الداني 312؛ وشرح الأشموني 2:288.

(5) ينظر: الكتاب 4:225؛ والأصول 1:409،410؛ والإيضاح العضدي 251؛ وشرح التصريح 1:638.

(6) سورة الزمر، من الآية 50.

(7) مابين المعكوفين ساقط من: (أ).

(8) سورة الزمر، من الآية 50.

نقول: لا تعارض إلا بأن تقول بالمفهوم المخالف في مثل: "يغفر لكم بعض ذنوبكم"، ونحن لا نقول به في مثله، وقد يجب بأنّها بيانّيّه والمبين مقدّر، والتقدير: يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم وفيه ما فيه⁽¹⁾ /113- ب/ .

قال: "وَالْيَ وَحَتَّى لِإِلْتِهَاءٍ".

أقول: إلا أن (حَتَّى) تدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، فإذا قيل: " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا"، و" نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ"، فالرأس مأكول، والصبح منوم البتة⁽²⁾.

وأما (إِلَى) فقد قيل: حكمه عدم الدخول إلا مجازاً، وقيل: حكمه الدخول إلا مجازاً، وقيل مشترك بين الحكمين حقيقية فيهما⁽³⁾.

والحق أنه إن تناول⁽⁴⁾ الصدر الغاية فحكمه الدخول، ك(مسألة السمكة) فإن السمكة⁽⁵⁾ تناول

الرأس؛ لأنّها عبارة عن مجموع الأجزاء، وكقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾⁽⁶⁾ فإن اليد ممتد إلى الإبط، فالمرفق جزء منها، فالصدر متناول للغاية.

وذكر الغاية لإسقاط ما وراءها عن حكم وجوب الغسل، فغسل المرفق واجب منطوق النص غير

(1) في هامش (و) : وإنما قال فيه ما فيه أي: في الجواب الأخير بالمتوصل المبهم للإشارة إلى أن وجهة النظر فيه قوي ومحكم؛ لأن في المتوصل فخامة، ولعل وجه النظر أن يعبر به عن القليل.

(2) قال السيوطي: (حتى ك إلى) في انتهاء الغاية، لكنّ، (إلى)، أمكن منها، ينظر: همع الهوامع 4:164؛ وشرح الأشموني

(3) قال الأشموني: أن "إلى" فلها ثمانية معاني: الأول: انتهاء الغاية مطلقاً، والثاني: المصاحبة، والثالث: التبيين، والرابع: موافقة اللام، والخامس: موافقة

"في"، السادس: موافقة "من"، السابع: موافقة "عند"، الثامن: التوكيد، ينظر: شرح الأشموني 2:288، 289.

(4) في (ه) : بتأويل.

(5) [فإن السمكة] ساقط من: (أ).

(6) سورة المائدة، من الآية 7.

مأخوذ من السنة⁽¹⁾. وأنَّ (حَتَّى) لا تدخل المضمر، فلا يقال: "حَتَّاهُ"، استغناءً عنها⁽²⁾ ب(إليه) ولدفع الالتباس؛ لأنَّ بعض الضمائر يقع⁽³⁾ موقع البعض⁽⁴⁾.

و(حَتَّى) لا يلزم الجرُّ، لأنَّها تكون عاطفة ومبتدأة ما بعدها، حتى يجوز في (مسألة السمكة) وجوه الإعراب: الجرُّ بناء على كونها⁽⁵⁾ جارة والنصب بناء على كونها عاطفة، والرفع بناء على كونها ابتدائية، والتقدير: حَتَّى رَأْسِهَا مَأْكُولٌ⁽⁶⁾.

وقوله⁽⁷⁾:

.....

فَتَى حَتَّاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ⁽⁸⁾

شاذٌّ.

(1) ينظر: شرح المفصل 4:463،464؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:137:138.

(2) [عنها] ساقط من: (ط).

(3) في (و): يقوم.

(4) في (ط): يقوم موضع بعض.

(5) في (ط): كونه.

(6) ينظر: الكتاب 4:231؛ وشرح الجمل لابن عصفور 1:482،483؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:37،38؛ وارتشاف الضرب 4:1755،1756؛

والجنى الداني 544؛ وهمع الهوامع 4:165،166.

(7) البيت من البحر: (الرجز)، وهو بلا نسبة.

وتمامه: فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَّاسٌ *** فَتَى حَتَّاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ

وروي: (لا يلقاه ناس)، و(لا يلقى أناس)، و(يزيد بدل زياد).

اللغة: يلقى: يجد.

وهو من شواهد: رصف المباني 185؛ والجنى الداني 544؛ وشرح الأشموني 2:286؛ وهمع الهوامع 4:166؛ وخزانة الأدب 9:474.

الشاهد فيه: "حَتَّاكَ"، حيث اتصلت الكاف ب(حتى)، وهذا شاذ.

(8) في (ط): يزيد.

قال: "وَفِي لُوعَاءٍ".

أقول: أي معناها الظرفية محققة كانت، نحو: " زَيْدٌ فِي دَارِهِ " و " رَكَضٌ فِي الْمَيْدَانِ ⁽¹⁾ "، أو مقدرة نحو: " زَيْدٌ ⁽²⁾ نَظَرَ فِي الْكِتَابِ " و " سَعَى فِي حَاجَتِهِ "، فإنَّ النظر والسعي يتمكنان ويستقران في تحصيل الحاجة، واستخراج ما في الكتاب ⁽³⁾ تمكن " زَيْدٌ "، والركض واستقرارهما في الدار والميدان ⁽⁴⁾.
وقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ⁽⁵⁾ / 114 - أ / التحقيق فيها أنها فيه على أصلها لتمكن المصلوب في الجذوع ⁽⁶⁾ تمكن الكائن في الظرف ⁽⁷⁾ فيه ⁽⁸⁾، وهل الظرفية إلا هو لا الدخول والحلول ⁽⁹⁾ *.

قال: "وَالْبَاءُ لِلِإِلْصَاقِ".

أقول: حقيقة نحو: "بِهِ دَاءٌ" أي: التصق به وخامره ⁽¹⁰⁾، أو حكماً نحو: "مَرَزْتُ بِهِ"، أي: التصق مروري ⁽¹¹⁾

(1) في (ط) : ميدانه.

(2) [زيد] ساقط من : (أ ، ه) .

(3) في (ط) : الكتب .

(4) ينظر : الكتاب 4:226؛ وشرح التسهيل ، لابن مالك 3:26؛ وهمع الهوامع 4:192،193.

(5) سورة طه، من الآية 70.

(6) في (ه) : الجذع .

(7) في (ط) : الظروف .

(8) [فيه] ساقط من : (ط) .

(9) في (ط ، ه ، و) : الحلول والدخول .

• ينظر : شرح المفصل 4:472،473؛ وارتشاف الضرب 4:1726.

(10) أي خالطه، ينظر : لسان العرب، مادة: (خ . م . ر) .

(11) في (ه) : مرور .

بموضع يقرب منه "زَيْدٌ"، ومنه: "أَفْسَمْتُ بِاللَّهِ"، إذا المعنى التصق قسماً بلفظ الله⁽¹⁾.

وتستعمل للاستعانة، نحو: " كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَبِتَوْفِيقِ اللَّهِ حَجَجْتُ"، وكذا كل ما دخل الآلة والمصاحبة نحو: "دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِنِيَابِ السَّقَرِ". أي: معها.⁽²⁾ وتزداد⁽³⁾ في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾⁽⁴⁾، إذا أريد بالأيدي الأنفس.

كقول الشاعر⁽⁵⁾:

.....

سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

أي: لا يقرآن السور.

وفي المرفوع، نحو: [قوله تعالى]⁽⁶⁾: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽⁷⁾ و"بحسبك زيد"، أي: كفى الله وحسبك زيد

(1) قال أبوحيان: لم يذكر لها سيبويه معنى غير الإلصاق، ينظر: الكتاب 4:217؛ وارتشاف الضرب 4:1695.

(2) ينظر: شرح المفصل 4:474،475؛ الإيضاح في شرح المفصل 2:140.

(3) في (ط، هـ، و): تزداد.

(4) سورة البقرة، من الآية 194.

(5) البيت من البحر: (البيسط)، وتضاربت نسبته، فهو ينسب للراعي النميري، مذكور في ديوانه 122؛ وللقائل الكلابي، مذكور في ديوانه 53.

وتمامه: هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رِبَاتٌ أَحْمَرَةَ * * * سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

اللغة: الحرائر: جمع حرة وهي السيدة الشريفة. ربات أحمره: صاحبات أحمره، وهي جمع خمار، وهي غطاء رأس المرأة، المحاجر: جمع محجر

وهو ما يتحرك من العين. السور: جمع سورة وهي الجزء المعروف من القرآن الكريم.

وهو من شواهد: المخصص 14:70؛ وشرح المفصل 4:475؛ ولسان العرب، مادة: (ق. ر. أ)؛ والجنى الداني 217؛ والأشياء والنظائر

183:2؛ وخرزانة الأدب 7:305.

الشاهد فيه: "لا يقرآن بالسور"، حيث زاد حرف الجر في الاسم المنصوب "السور"، فالأصل: "لا يقرآن السور"

(6) زيادة من المحقق.

(7) سورة النساء، من الآية 78.

إلّا أنّ زيادتها في المنصوب أقيس منها في المرفوع، لكون الجارّة موضوعة لمعنى⁽¹⁾ المفعوليّة، وتزداد⁽²⁾ قياساً في خبر (ليس)، وخبر (ما) بمعنى (ليس)، وسماعاً في غيرهما، إلّا في فاعل (كفى) فإنّها فيه قياس⁽³⁾.

قال: "واللّام للاختصاص".

أقول: أي إمّا مع التملك، نحو: "المالُ لزيدٍ"⁽⁴⁾، أو بدون⁽⁵⁾، نحو: الجِلُّ للفرسِ. والشيخ⁽⁶⁾ عمّ التملك كالاختصاص، وجعله في مثل: "الجِلُّ للفرسِ" مجازياً.

وقد تزداد، كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾⁽⁷⁾ أي: ردفكم، ومثّل: "لا أبأ له" من هذا القبيل على رأي سيبويه والخبر محذوف⁽⁸⁾.

وقال ابن الحاجب: وليس بمضاف لفساد المعنى، وبقاء (لا) بلا خبر، وقد يستعمل للقسم في موضع التّعجب⁽⁹⁾، نحو: "لله لا يؤخّر الأجل". وكقول الهذلي⁽¹⁰⁾: 114 - ب / .

(1) في (هـ): موضوع بمعنى.

(2) في (ط، هـ، و): تزداد.

(3) ينظر: شرح المفصل 4: 477، 478، 479؛ والإيضاح في شرح المفصل 2: 142؛ وارتشاف الضرب 4: 1700، 1701.

(4) قال سيبويه: ولام الإضافة ومعناه الملك واستحقاق الشيء، ينظر: الكتاب 4: 217.

(5) في (أ): بدون التملك.

(6) أي عبد القاهر الجرجاني، ينظر: ارتشاف الضرب 4: 1706، 1707.

(7) سورة النمل، من الآية 74.

(8) ينظر: المقتضب 2: 36؛ وارتشاف الضرب 4: 1709، 1710؛ والجنى الداني 107.

(9) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2: 142، 143.

(10) عبد مناف بن ربيع الهذلي، شاعر جاهلي، نسبته إلى جريب، وهو من هذيل، أورد البغدادي قصيدة له، ذكر فيها يوم أنف من أيام الجاهلية بين هذيل وبنو ظفر من سليم، ينظر: شرح أشعار الهذليين 2: 135؛ والأعلام 4: 166؛ وخزانة الأدب 7: 49، 50.

لله يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ

(1).....

أَيُّ: لا يبقى.

فإنَّ عدم تأخُّر الأجل إلى آنٍ (2) آخر، وعدم بقاء وعِل ذُو حَيْدٍ بجبلٍ متحصَّن (3) بجبلٍ مَشْمَخِرٍّ على مرور الأيَّام متعجب منهما (4).

قال: "رُبُّ لِلتَّقْلِيلِ".

أقول: أي لتقليل النوع من الجنس (5)، نحو: "رُبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ"، فإنَّ الرَّجُلَ الكَرِيمَ نوع من مطلق الرَّجُلِ، والمنكلم يستقله بواسطة (رُبِّ) (6)، ولها خصائص:

[أحدها] (7): لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، ويجب توصيف تلك النكرة إذا كانت

(1) البيت من البحر: (البسيط)، وتضاربت نسبته لأبي ذؤيب الهذلي، ولأمية بن أبي عائد، ولمالك بن خالد الخناعي.

وتمامه: لله يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ *** بِمَشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

اللغة: ذو حيد: صاحب قرون. المشمخر: الارتفاع. الظيان: نوع من النباتات، وكذلك الأس.

وهو من شواهد: الكتاب 497:1؛ المقتضب 323:2؛ وشرح المفصل 253:5؛ ووصف المباني 118؛ وهمع الهوامع 201:4؛ وشرح الأشموني 290:2.

الشاهد فيه: " لله"، حيث جاءت اللام للقسم على معنى التعجب.

(2) [أن] ساقط من: (ه).

(3) في (ط، ه، و): متحصن بجبل.

(4) ينظر: شرح المفصل 481،480،479:4؛ والإيضاح في شرح المفصل 142:2؛ وشرح الأشموني 291:290:2؛ وهمع الهوامع 203،202:4.

(5) في (ه): النوع.

(6) أن "رُبُّ" عند البصريين حرف جر، وعند الكوفيين، وابن الطراوة اسم، ينظر: الكتاب 170:2؛ وارتشاف الضرب 1737:4؛ والجنى الداني 439؛ والمساعد 284:2.

(7) زيادة من المحقق.

ظاهرة في⁽¹⁾ نحو: "رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ"، وتفسيرها بالمنصوب إذا كانت مضمرة، نحو: "رُبَّ رَجُلًا"⁽²⁾.

وجهة الوجوب إنَّ (رُبَّ) للتقليل، وانضمام الصِّفة يقيد، فإنَّ الرَّجُلَ الجواد أقلُّ من مطلق الرَّجُلِ وإنَّ المضمرة الغائب لا يفهم منه عين الشيء ولا جنسه، فيفسَّر ليعلم الجنس المراد بالتقليل ويجب تأخر عاملها عنها⁽³⁾؛ لأنَّها لإنشاء التقليل، وكل ما وضع لإنشاء⁽⁴⁾ التقليل⁽⁵⁾ فموضعه صدر الكلام⁽⁶⁾.

فإن قيل: صدور الملاقة عن⁽⁷⁾ المتكلم، ووقوعها على الرَّجُلِ الجواد في: "رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَقَيْتُ"⁽⁸⁾، نسبة إخباريّة تحتل⁽⁹⁾ الصدق⁽¹⁰⁾ والكذب، فما وجه تحقيق النسبة الإنشائية فيه⁽¹¹⁾؟

قلنا: النسبة الإنشائية فيه⁽¹²⁾ استقلاله⁽¹³⁾ الرَّجُلِ الجواد، والنسبة الاستقلالية انشائية لا محالة

(1) [في] ساقط من: (ط، ه، و).

(2) ينظر: شرح الأشموني 285:2.

(3) [عنها] ساقط من: (ه).

(4) في (ط، ه، و): للإنشاء.

(5) [التقليل] ساقط من: (ط، ه، و).

(6) قال أبوحيان: زعم صاحب كتاب العين أنَّها للتكثير، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل، ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه، وذهب الكوفيون، والفارسي، أنها تكون تقليلًا وتكثيرًا، وذهب بعضهم إلى أنها للتكثير، في موضع المباهاة والافتخار، ينظر: ارتشاف الضرب 4:1737؛ والجنى الداني 440؛ والمساعد 285:2؛ وهمع الهوامع 4:174، 175.

(7) [عن] ساقط من: (ط).

(8) في (ط): لقيته. و[لقيت] ساقط من: (و).

(9) في (ط، ه، و): محتملة.

(10) في (ط، ه، و): للصدق.

(11) في هامش (و): أي في رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ.

(12) [فيه] ساقط من: (أ).

(13) في (أ): استقلال.

ويجيء عاملها محذوفًا غالبًا؛ لئلا يطول الكلام، ويجب⁽¹⁾ أن يكون ماضيًا؛ لأنَّ وضعها للتقليل⁽²⁾ المقطوع، ولا يجوز "رُبُّ رَجُلٍ جَوَادٍ سَأَلَنِي أَوْ لِأَقْيَنٍ".

و "يُودُّ" في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽³⁾ بمنزله (ودّ)؛ لأنَّ الكائن الاستقبالي في خبره - تعالى - بمنزلة الكائن الماضي لامتناع الكذب في خبر الله تعالى، /115- أ/ وفيها لغات لا يسع نظمها نطاق⁽⁴⁾ هذا المختصر⁽⁵⁾.

قال: "وَتَخْتَصُّ بِالنَّكَرَاتِ".

أقول: أي ظاهرة أو مقدره⁽⁶⁾، ولرمزه إلى الانقسام جمع لفظ⁽⁷⁾ النكرة، وقال: "بالنكرات"، ووجه اختصاصها بالنكرة؛ لأنها⁽⁸⁾ لتقليل النوع من⁽⁹⁾ الجنس، وذا لا يتصور إلا في النكرة⁽¹⁰⁾.

قال: "وَوَاوُ الْقَسَمِ".

أقول: مبدلة من الباء الإلصاقية في "أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ"؛ لأنَّ الواو للجمع، والجمع والإلصاق

(1) في (أ): ووجب

(2) في (هـ): لتقليل.

(3) سورة الحجر، من الآية 2.

(4) [نطاق] ساقط من: (هـ).

(5) (رُبِّ) بضم الراء، وتشديد الباء وفتحها. (ويقال: رب) بفتح الراء (ورُب) بضمها، و(رُبَّتْ) بالضم، وفتح الباء والتاء و(رُبَّتْ) بسكون التاء و(رُبَّتْ) بفتح الثلاثة، و(رُبَّتْ) بفتح الأولين، وسكون التاء وتخفيف الباء من هذه السبعة. ينظر: همع الهوامع 4:172.

(6) في (ط، و): مضمرة.

(7) [لفظ] ساقط من: (ط، و).

(8) في (ط، هـ): أنها.

(9) [النوع من] ساقط من: (أ).

(10) ومذهب الفارسي وكثير من النحاة أنه معرفة، وذهب بعض النحويين أنه نكرة، وهو اختيار الزمخشري، وابن عصفور، ينظر: الإيضاح العضدي

253؛ والمفصل 368؛ وشرح الجمل لابن عصفور 1:523؛ والجنى الداني 450.

متقاربان، وهي لكونها فرع (الباء)، لا تدخل المضمر، ولا يذكر متعلقها ولا يستعمل للاستعطف بخلاف (الباء)؛ فإنها لأصالتها تدخل المظهر والمضمر، وتستعمل للاستعطف، نحو: "بِحَبُوتِكَ أَخْبِرْنِي". (1)

قال: "وتأوؤه".

أقول: وهي بدل عن (2) الواو في: والله خاصةً، ووجه إبدالها عن (الواو) قرب المخرج، مع أن إبدال التاء عن الواو شائع في كلامهم، نحو: "تراث" و "تخمة"، في: وراث و وخمة. وكونها فرع الفرع لا تدخل من الظواهر إلا على (3) لفظة (الله)، لا يقال: "تَالشَّمْسِ" و "تَاللَّيْلِ"، في الشمس والليل، وقد روى الأخفش: "تُرَبَّ الكَعْبَةِ" (4).

قال: "وعلى للاستعلاء".

أقول: حقيقة نحو: "زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ"، أي: مستعلٍ عليه، أو حكماً نحو: "عَلَيْهِ دَيْنٌ"، فإنه بما تعلّق بذمته ولزم عليه أدأؤه، صار كأنه استعلاء، كما يقال: "رَكَبَهُ دَيْنٌ". وقولك: "مَرَرْتُ عَلَيْهِ"، إذا جزته (5)، واردٌ على الاتساع؛ لأنَّ المرور لم يقع عليه، بل على مكان

(1) قال سيبويه: وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها (الواو) ثم (الباء)، يدخلان على كل محلوف به ثم (التاء)، ولا تدخل إلا في

الواحد، وذلك في قولك: "والله لأفعلن"، و"بالله لأفعلن"، ينظر: الكتاب 3:496.

(2) في (أ): من.

(3) [على] ساقط من: (أ).

(4) ينظر: شرح المفصل 4:490،491،492؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:148؛ وأوضح المسالك 2:83.

(5) في (أ): جاوزته هذا.

يقرب منه " زيد" وهو في جانبه الأعلى، وهي (1) اسم بمعنى فوق (2). كما في قوله (3):

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا

.....

أي: نقلت (4) وطارت من فوقه، إذ لو كان جازاً لما دخله الجار (5).

قال: "وَعَنْ لِلْمُجَاوِزَةِ".

أقول: /115- ب/ أي: تدل على مجاوزة ما قبلها، وبعده عما بعدها، نحو: " رَمَى السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ"، و" كَسَاهُ (6) عَنِ الْعُرَى"، أي: بَعَدَ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ بَأْنَ قَذَفَهُ عَنْهَا، وَبَعَدَ زَيْدًا عَنِ الْعُرَى وَجَاوَزَ بِهِ عَنْهُ (7) بَأْنَ كَسَاهُ وَالْبَسَهُ.

ونحو: "جَلَسَ عَنِ يَمِينِهِ"، بمعنى: جلس متراخياً، عن بَدَنِهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي بَحِيَالِ يَمِينِهِ، كَأَنَّهُ تَجَاوَزَ عَنِ مَكَانِهِ إِلَى مَكَانٍ يَحَازِي يَمِينَهُ فَجَلَسَ فِيهِ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْجَارُ يَكُونُ اسْمًا بِمَعْنَى الْجَانِبِ.

(1) في (أ): وهو .

(2) "على" التي ينجر ما بعدها مشهور، ومذهب البصريين أنها حرف، وذهب بعضهم على أنها اسم ولا تكون حرفاً، ينظر: ارتشاف الضرب 1733:4؛ والجنى الداني 473؛ والمساعد 269:2؛ وشرح الأشموني 294:2؛ وهمع الهوامع 187،186.

(3) سبق تخريجه 446.

(4) في (ط، و): انتقلت.

(5) ينظر: شرح المفصل 497،496:4.

(6) في (أ): كسوه.

(7) [عنه] ساقط من: (أ).

كقوله⁽¹⁾:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً

مِنْ عَنِّ يَمِينِي نَارَةً وَأَمَامِي

أَيُّ: مِنْ جَانِبِ يَمِينِي.

اعلم أن كلَّ موضعٍ يصلح فيه تقدير⁽²⁾ الابتداء والمجازة، فهو موضع لـ (مِنْ) و (عَنْ)⁽³⁾، ولك أن توقع فيه أيَّهما شئت، نحو: "سَقَاهُ مِنَ الْعَطَشِ وَعَنِ الْعَطَشِ"؛ لأنَّ ابتداء السَّقْيِ من العطش وهو بَعْدَهُ بأنَّ سقاه عن العطش، وكلُّ موضع لا يليق إلاَّ بالابتداء فهو موضع من⁽⁴⁾ نحو: "زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو"، فإنَّ أفضلية "زَيْدٌ"؛ لكونها من الأمور الإضافية، وإنَّما تظهر بالقياس إلى فضل عمرو، وبالنسبة إليه، فمبدأ ظهورها فضل عمرو.

وإرادة المجازة غير معقولة؛ لأنَّ فضل الشخص لا يتجاوز عنه إلى غيره كذا قيل، ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يراد "زَيْدٌ" بعيد عن "عَمْرٍو" بسبب أفضليته؟.

فيقال: "زَيْدٌ أَفْضَلُ عَنْ عَمْرٍو"، وإنَّ كلَّ موضع لا يليق إلاَّ بالمجازة فهو موضع (عَنْ)

(1) البيت من البحر: (الكامل)، وهو لقطري بن الفجاءة، مذكور في ديوانه 109.

اللغة: الدريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن، أو ما يستتر به الصائد ليخدع الصيد.

وهو من شواهد: شرح المفصل 4:500؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2:248؛ ومغني اللبيب 1:169؛ وشرح ابن عقيل 2:30؛ وشرح التصريح

1:660؛ وهمع الهوامع 4:156.

الشاهد فيه: "من عن يميني"، حيث وردت "عن" اسما مجرورا بمعنى "جانبا".

(2) في (أ): تقديران.

(3) [و عن] ساقط من: (ط).

(4) في (أ): في.

نحو: " أَدَى عَنْهُ دَيْئُهُ"، أي: كفل بدين "زيد"، فانتقل الدَّين، وتجاوز بسبب الكفالة عن ذمَّة "زيد" إلى ذمته وأداه، وأوصله إلى الدائن وخلصه عنه⁽¹⁾.

قال: "وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ".

أقول: أي: هي آلة⁽²⁾ لتشبيه ما قبلها بما بعدها، نحو: " الَّذِي كَرَّيْدٍ أَخُوكَ"، فالذي "مشبه" و"زَيْدٌ" مشبه به، و" الكاف" آلة التشبيه، ووجه الشبه مجمل، وهو مع كونه مجملاً ينبغي أن يكون / 116- أ / أخصّ أوصاف المشبه به، فلا يجوز أن يرد " الَّذِي كَرَّيْدٍ"، في التشبيه⁽³⁾ "أَخُوكَ"⁽⁴⁾ لأنَّ التشبيه⁽⁵⁾ ليست أخصّ أوصافه، وهو⁽⁶⁾ اسم في نحو قوله⁽¹⁾:

.....

يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمُثَمَّمِ

- (1) ل(عن) أربعة معاني، أحدهما: المجاوزة، والثاني: البعدية، والثالث: الاستعلاء، والرابع: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْنُ بِتَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [سورة هود، من الآية 53]، ينظر: شرح المفصل 4: 501، 500، 499؛ وأوضح المسالك 2: 91، 90؛ وهمع الهوامع 4: 190، 191، 192.
- (2) [هي آلة [ساقط من: (ط، و) .
- (3) في (ط، و): الشبيبة.
- (4) [أخوك] ساقط من: (ط، و).
- (5) في (ط، و) الشبيبة.
- (6) في (أ): هي.
- (7) البيت من البحر: (الرجز)، وهو للعجاج، مذكور في ملحق ديوانه 2: 328.

وتمامه: بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمَّ *** يضحكن عن كالبرد المئتم

اللغة: النعاج: جمع نعجة، وهي أنثى الضأن، والعرب تكتنن بها عن المرأة. الجم: جمع الجماء مؤنث الأجم، وهم الكباش ما لا قرن له. البرد: حب الغمام. المنهم: الذائب.

وهو من شواهد: أسرار العربية 258؛ وشرح المفصل 4: 502؛ الجنى الداني 79؛ ومعني اللبيب 1: 199؛ وهمع الهوامع 4: 197.

الشاهد فيه: " عن البرد"، حيث ورت الكاف اسما بمعنى " مثل" بدليل دخول "عن" عليها، وهو حرف جر لا يدخل إلا على الاسم.

أي: عن مثل "البرد"؛ لأنَّ الجارَّ لا يدخل على الجارِّ، وفي نحو: "زَيْدٌ كَالأَسَدِ"، يجوز أن يُعتبر اسماً وحرفاً⁽¹⁾.

وأما في نحو: "الَّذِي كَرِيْدٌ أُوْكٌ"، ، فلا يكون إلا حرفاً؛ لأنَّ الصلَّة لا تكون إلا جملة، قالوا: وهي⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽³⁾، صلة ولا يلزم نفي الله تعالى؛ لأنَّه يصير المعنى: "هكذا ليس شيء من الأشياء مثل مثله"؛ لأنَّه على تقدير ثبوت⁽⁴⁾ المماثلة، وهو مثل مثله لأنَّ المماثلة من الطرفين، فنفي مثل مثله نفي الله تعالى فهي صلة^{(5)*}.

والحقُّ أنَّ الآية من قبيل الكناية، التي هي ذكر اللآزم وإرادة الملزوم، وبيان ذلك، أنَّ تحقق⁽⁶⁾ المثل له يستلزم تحقق المثل لمتله، فإذا انتفى اللآزم وهو مثل مثله انتفى الملزوم، وهو تحقق المثل له كقولهم: "لَيْسَ لِأَخ زَيْدٌ أَخٌ"، والمقصود ليس له "أخ" ، فتأمل⁽⁷⁾.

ثم اعلم أنَّ (الكاف) لا يدخل على⁽⁸⁾ المضمر، اسماً كان أو حرفاً، لا يقال: "كه" بل يقال "مثله".

(1) (الكاف) حرف جر لا خلاف فيه، إلا ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي، أنها تكون اسماً أبداً؛ لأنها بمعنى (مِثْلٌ)، واختلفوا هل تكون اسماً في الكلام، أو يختص ذلك بضرورة الشعر، فذهب الأخفش والفارسي، في ظاهر قوله، وتبعهما ابن مالك على أنها تكون اسماً في الكلام، وقد كثر جرّها بالحرف (الباء، وعلى، وعن)، وذهب سيبويه إلى أنَّ استعمالها اسماً إنّما يجوز في ضرورة الشعر، ينظر: الكتاب 1:408؛ والإيضاح العسدي 260؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:40؛ وارتشاف الضرب 4:1713؛ والجنى الداني 89.

(2) في (ط): الكاف.

(3) سورة الشورى، من الآية 9.

(4) [ثبوت] ساقط من: (ط).

(5) [فهي صلة] ساقط من: (ط).

(6) في (أ): تحقق.

• ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3:41؛ وأوضح المسالك 2:91،92؛ وهمع الهوامع 4:194،195.

(7) ينظر: شرح المفصل 4:501،502،503،504.

(8) [على] ساقط من: (ط، ه، و).

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

شاذّ، اضطرّه عليه⁽²⁾ عذر انكسار الوزن⁽³⁾.

قال: "وَمُنْدٌ وَمُنْدٌ لِلْإِبْتِدَاءِ فِي الزَّمَانِ، نحو: "مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ "و" مُنْدٌ يَوْمِ السَّبْتِ".

أقول: ويكونان اسمين بمعنى أول المدة، فيليهما مفرد معرفة أي: زمان يصلح أن يقع جواباً لـ (مَتَى)، نحو: "مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ" أي: أول المدة التي انتهت⁽⁴⁾ فيها الرؤية يوم الجمعة⁽⁵⁾. أو بمعنى جميعها، فيليهما المقصود بالعدد، كالتثنية والجمع، نحو: "مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثِ أَيَّامٍ"، أي: أول المدة وآخرها يومان أو ثلاثة أيام⁽⁶⁾، ولا يليها المفرد المعرفة حينئذٍ إلا بتأويل كأن يقال: "مَا رَأَيْتُهُ /116- ب/ مُدُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"، ويراد أول المدة، أو آخرها اثنا عشر⁽⁷⁾.

(1) البيت من البحر: (الرجز)، وهو للعجاج، مذكور في ملحق ديوانه 2:269.

وتمامه: خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثْبًا * * * وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

اللغة: الذنابات: اسم موضع. شمالاً: ناحية الشمال. كثباً: قريباً. أم أوعال: اسم هضبة. كهأ: مثلها.

وهو من شواهد: الكتاب 2:384؛ وشرح المفصل 4:466؛ وشرح ابن عقيل 2:16؛ وشرح الأشموني 2:286؛ وخرانة الأدب 10:195.

الشاهد فيه: "كهأ"، حيث دخلت الكاف على الضمير المتصل "ها" تشبيهاً بـ "مثل"؛ لأنها في معنى "مثل"، وهو للضرورة.

(2) [عليه] ساقط من: (أ). وفي (ط): إليه.

(3) قال سيبويه: هذا الباب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر، وذلك الكاف في "أنت كزيد"، وحتى، ومد؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: "مثلي"،

وشبهي" عنه فأسقطوه، ينظر: الكتاب 2:383.

(4) في (ط): انقضت.

(5) ينظر: شرح الأشموني 2:297، 298.

(6) [أيام] ساقط من: (أ).

(7) في (و): اثنتا عشرة.

ساعة أو عشر ساعاتٍ، وقد مرَّ البحث فيهما⁽¹⁾.*

قال: "وَحَاشَا".

أقول: معناها التنزيه، وتطهير ما بعدها عن حكم ما قبلها، نحو: "أَسَاءَ"⁽²⁾ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ،

أَيُّ⁽³⁾: فَإِنَّ لَهُ بَرَاءَةً مِنْ حُكْمِ الْإِسَاءَةِ. و(حَاشَا) في قوله⁽⁴⁾:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ

ضِيًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشُّنْمِ

تنزيهٌ للممدوح وتقديسه عن اللوم. أَيُّ: أَدُمُ القَوْمِ وَأَلْوَمُهُمُ إِلَّا أَبَا ثَوْبَانَ، فَإِنَّ لَهُ نِزَاهَةً مِنْ⁽⁵⁾ اللُّومِ

وإنَّ فِي شَأْنِهِ بَخْلًا عَنِ الْمَلْحَاتِ، أَي اللُّومِ وَالشُّنْمِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ.

ورأي أبو العباس⁽⁶⁾* استعماله فعلاً متعدياً بمعنى: "جانب"، نحو: "هَجَمَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدًا"

(1) وذلك في مبحث المفعول فيه.

• ينظر: الكتاب 3:450؛ والمقتضب 3:31؛ وشرح المفصل 4:506،507؛ والجنى الداني 304،305.

(2) في (ط، و): أساء.

(3) [أي] ساقط من: (ط، و).

(4) البيت من البحر: (الكامل)، ينسب للجميح الأسدي.

اللغة: ضيًّا: بخلا بسبب الحرص. الملحاة: الملامة. الشنم: السباب.

وهو من شواهد: شرح المفصل 4:510؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 2،247؛ ولسان العرب، مادة: (ح. ش. ا)، ومغني اللبيب 1:143؛ وجمع

الهوامع 3:284؛ وشرح الأسموني 1:239.

الشاهد فيه: "حاشا أبي ثوبان"، حيث جاءت "حاشا" بمعنى التنزيه. وجاء بالاسم "أبي ثوبان" مجرورا بـ "حاشا".

(5) في (أ): عن.

(6) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أحد الأئمة بالعربية وبالأدب والأخبار، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وروي عنه اسماعيل

الصفار ونفطاويه وغيره، له من الكتب: الكامل، والمذكر والمؤنث، والمقتضب، ت: 285هـ، ينظر: بغية الوعاة 1:269؛ وشذرات الذهب

356:3 والأعلام 7:144؛ ومعجم المؤلفين 3:773.

• ينظر: المقتضب 4:391 و 426.

بالنصب، بمعنى جانب⁽¹⁾ [بعضهم أي: كل بعض من أبعاضه قصدًا إلى البعض المستغرق، أو جانب الهاجم "زيدًا"، ليبعد عن الإيراد وإن كان مندفعًا بالقصد إلى الاستغراق.

وحكى أبو عمرو الشيباني⁽²⁾ عن بعض العرب العرياء: " اللهم اغفر لي ولمن سمع دُعائي⁽³⁾ حَاشَا الشَّيْطَانَ". وابن الأصبغ⁽⁴⁾ بالنصب، أي: مجانبا كل بعض من أبعاض من سمع الدعاء، أو مجانبا السامع الشيطان، وابن الأصبغ⁽⁴⁾.

قال: "وَعَدَا وَخَلَا لِلِاسْتِثْنَاءِ".

أقول: أي يخرج⁽⁵⁾ ما بعدهما عن حكم⁽⁶⁾ ما قبلهما، نحو: "جَاءَنِي الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ وَخَلَا زَيْدٌ" بمعنى إلا زيدا، والذي يكثر في كلامهم كونهما فعلين متعديين، نحو: "جَاءَنِي الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا وَخَلَا زَيْدًا"، بمعنى جانب بعضهم، أو جانب الجاعني زيدا، وإن⁽⁷⁾ صُدِّرَا ب(ما) يجب نصب ما بعدهما لتمحضهما فعلين إذ ذاك⁽⁸⁾ وقد مرَّ الكلام فيهما في بحث الاستثناء⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(2) إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني بالولاء، لغوي أديب، من رمادة الكوفة، سكن بغداد، ومات بها، أصله من الموالي، جاور بني شيبان وأدب بعض أولادهم، فنسب إليهم، له من الكتب: اللغات، وغريب الحديث، وال نوادر، ت: 205هـ، ينظر: إنباه الرواة 1: 259؛ وبغية الوعاة 1: 439 وشذرات الذهب 3: 27؛ والأعلام 1: 296.

(3) [دعائي] ساقط من: (أ، ه).

(4) ينظر: شرح المفصل 4: 510، 511، 512.

(5) في (ط، و): لصرف.

(6) [حكم] ساقط من: (أ).

(7) في (أ، ه): إذا.

(8) في هامش (و): أي التصوير بما موجود.

(9) ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1534؛ والمساعد 1: 585.

ثم اعلم أنّ (كَي) في قولهم⁽¹⁾: "كَيْمَه"⁽²⁾، و(لَوْلَا) في: "لَوْلَاكَ"، حرفا جرّ⁽³⁾، ولمّ /117- أ/
يتعرض لهما المصنّف؛ لقلة استعمالهما ولوقوع الخلاف فيهما.

وممّا يتعلّق بهذا المقام أنّه يحذف الجارّ ويتعدى الفعل بنفسه إلى متعلّقه، كقوله تعالى: ﴿وَإِخْرَاجًا

مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾⁽⁴⁾ أي: مِنْ قَوْمِهِ⁽⁵⁾.

وأنّ إضماره قليل، ومن ذلك إضمار (رُبَّ) بعد الفاء والواو، وإضمار (الباء) في القسم، نحو:
"الله لأفعلنّ كذا"، بالجرّ.

وفي قول رُوْبِيَّةَ⁽⁶⁾: "خيرٍ"، بالجرّ، إذا قيل له: "كيف أصبَحْتَ" أي: بخيرٍ أصبحت، (واللّام) في
"لَاهُ أَبُوكَ"، أي: والله أبوك⁽⁷⁾.

(1) [قولهم] ساقط من: (أ).

(2) "كي"، حرف باتفاق، وهو ما ذهب إليه سيبويه، والأكثرين أنّها تكون جارة بمعنى اللّام، وناصبة للمضارع. وقال سيبويه: وبعض العرب يجعل "

كي" بمعنى "حتى"، وذلك أنّهم يقولون: "كَيْمَه" في الاستفهام، فيعملونها في الاسماء كما قالوا: "حتى مَه"، و"حتى متي"، و"لَمَه"، ينظر: الكتاب

6:3؛ ارتشاف الضرب 4:1646؛ والجنى الداني 261،262.

(3) قال السيبوطي: "لولا" الامتناعية إذا تلاها ضمير جر نحو: "لولاي"، و"لولاك"، و"لولاه"، ينظر: همع الهوامع 4:208:209.

(4) سورة الأعراف، من الآية 155.

(5) ينظر: شرح المفصل 4:514،515.

(6) رؤية بن عبد الله العجاج التميمي السعدي، راجز من الفصحاء المشهورين، ويقولون بإمامته في اللغة، أخذ عن أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون

بشعره، كانت أكثر إقامته في البصرة، وله ديوان مطبوع، ينظر: الشعر والشعراء 2:578؛ والمؤتلف والمختلف 121؛ وفيات الأعيان 1:333

والأعلام 3:34.

(7) ينظر: الكتاب 3:498،499؛ وشرح المفصل 4:516،517،518؛ وهمع الهوامع 4:226.

[إِنْ وَأَخَوَاتِهَا]

قال: "وَالْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ".

أقول: سُمِّيَتْ بها؛ لشبهها بمطلق الفعل في لزومها الأسماء، وفي كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، وبالمتعدي منه في اقتضاء الطرفين، وبالماضي منه في فتح الآخر في المعنى أيضاً.

قال: "وَإِنَّ وَأَنَّ".

أقول: أي (أَنَّ) و (إِنَّ)⁽¹⁾ لتحقيق مضمون الجملة الاسميّة، و توكيده إذا كان السامع متردداً فيه أو منكراً له⁽²⁾، أو لائحاً عليه شيء من مخائل الإنكار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾⁽³⁾ وقد يؤكد⁽⁴⁾ المتكلم مع خلوّ ذهن السامع على هذه المذكورات رأساً لرواجه عنه⁽⁵⁾، نحو: "إِنَّكَ أَنْتَ"⁽⁶⁾ عَلَامُ الْغُيُوبِ، وَإِنَّكَ لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ".⁽⁷⁾

فباطل، ما كان يقوله أبو إسحاق: "إِنِّي لَقَدْ وَجَدْتُ فِي كَلَامِهِمْ اسْتِدْرَاكًا؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: " زَيْدٌ قَائِمٌ " و " إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ "، وكلاهما واحد، ولا يذهب عليك أَنَّ احتمال الكذب باقٍ بعد التأكيد"⁽⁸⁾.

(1) [أَنْ و إِنَّ] ساقط من: (ط، و).

(2) في (هـ) : به. و [له] ساقط من: (أ).

(3) سورة الزمر، الآية 29.

(4) في (ط) : يؤكد.

(5) في (ط) : عنده.

(6) [أَنْتَ] ساقط من: (ط، و).

(7) قال أبو حيان: ينصب الاسم بعدهن، وهن يرفعن الخبر، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الخبر باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل

دخولهن، فإنّ للتوكيد، ولذلك أُجيب بها القسم، كما يجاب باللام، ينظر: ينظر: ارتشاف الضرب 3:1237.

(8) ينظر: الكتاب 1:134، 135؛ و شرح المفصل 4:526، 527؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:158؛ و همع الهوامع 2:180، 181.

قال: "وَلَكِنَّ لِّلِاسْتِدْرَاكِ".

أقول: أي لرفع توهم نشأ مما سبقها، نحو: "جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِيءْ"، فإنَّ الإخبار عن "زَيْدٍ" بالمجيء، لَمَّا أوهم مجيء "عَمْرٍو" ولتصاحبهما رفعه، (لَكِنَّ)، فهي تتوسط⁽¹⁾ بين كلامين متغايرين بين⁽²⁾ نفيًا وإثباتًا، والتغاير في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ، نحو: "فَارَقَنِي زَيْدًا لَكِنَّ عَمْرًا حَاضِرٌ"، و "جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا غَائِبٌ"⁽³⁾.

قال: "وَكَانَ / 117- ب/ لِلتَّشْبِيهِ".

أقول: أي هي آلة لتشبيه المبتدأ بالخبر، نحو: "كَانَ زَيْدًا الْأَسَدُ"، والأصل: "إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ"، لَمَّا أريد بناء الكلام مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ عَلَى التَّشْبِيهِ، فُدِّمَ (الكاف)، وفتحت همزة⁽⁴⁾ (إِنَّ) هذا إذا كان الخبر جامدًا كما ذكر، و⁽⁵⁾ إذا كان مشتقًا، نحو: "كَانَ زَيْدًا قَائِمٌ"، فهي بمعنى (لَعَلَّ)؛ لاقتضاء التشبيه تغايرًا بحسب الذات، ولا تغاير ههنا بحسبها⁽⁶⁾*. وبعضهم⁽⁷⁾ يقبل التشبيه هنا أيضًا بتقدير الموصوف، أي "كَانَ زَيْدًا شَخْصٌ قَائِمٌ"، فهي حينئذٍ نحو: "كَانَ زَيْدًا أَسَدٌ"، في تحقيق التغاير بحسب الذات⁽⁸⁾.

(1) في (هـ): توسط.

(2) [بين] ساقط من: (ط، هـ، و).

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء 1:365؛ وشرح المفصل، 4:560،561،562؛ والجنى الداني 615.

(4) في (أ، هـ): الهمزة.

(5) في (ط): أما.

(6) في (أ): بحسب الذات.

• ينظر: شرح المفصل 4:563،564؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:189.

(7) وهو رأي الكوفيين، ينظر: ارتشاف الضرب 3:1238؛ وشرح التصريح 1:295.

(8) ينظر: الكتاب 3:155؛ وارتشاف الضرب 3:1239؛ والمساعد 1:305؛ والجنى الداني 568،569.

قال: "وَلَيْتَ لِلتَّمَنِي".

أقول: وهو إظهار ودادة⁽¹⁾ الشيء ممتنع أو ممكن، لكن⁽²⁾ لا طماعية في وقوعه، [كقول

الشاعر⁽³⁾]:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابُ يَعُودُ يَوْمًا

(4)

وكقول الشاعر⁽⁵⁾ *:

.....

وَلَيْتَكَ تَرْضَى وَالْأَنَامُ غَضَابُ

(1) في (ط): لإرادة.

(2) [لكن] ساقط من: (أ، ه، و).

(3) البيت من البحر: (الوافر)، وهو لأبي العتاهية، مذكور في ديوانه 46.

وتمامه: أَلَا لَيْتَ الشَّبَابُ يَعُودُ يَوْمًا * * * فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

وهو من شواهد: قطر الندى 146؛ ومغني اللبيب 1:299؛ نتائج الأفكار 130.

الشاهد فيه: " ليت الشباب يعود" حيث دلت " ليت" على التمني، وعملت في الاسم وهو "الشباب"ال نصب، وعملت في الخبر الرفع وهو جملة "يعود".

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(5) في (أ، ه) كقوله.

• البيت من البحر: (الطويل)، وهو لأبي فراس الحمداني، مذكور في ديوانه 16.

وتمامه: فليتك تحلو والحياة مريرة * * * وَلَيْتَكَ تَرْضَى وَالْأَنَامُ غَضَابُ

اللغة: الأنام: الخلق أو البشر. غضاب: أي كثير السخط أو الغضب. والشاعر يخاطب ابن عمه سيف الدولة ويعاتبه على تباطئه في فدائه.

وهو من شواهد: مدارج السالكين 2:50.

الشاهد فيه: حيث دلت " ليت" على تمني يمكن تحقيقه. أي لو شاء سيف الدولة.

فإن رضا الله تعالى عنه، وإن كان ممكناً ولكنّه لا يتوقعه؛ لسواد وجهه بفرطانه وفرط معاصيه.
وقد يتمنى بـ(لَعَلَّ): لتتأهي حرصه في (1) متمناه (2).

قال: "وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّيِّ".

أقول: أي لإظهار ودادة (3) الشيء الممكن (4) المتوقع وقوعه، كقول الشاعر (5):

لَعَلَّ اللهُ يَجْعَلُهُ رَجِيلاً

يُعِينُ عَلَى الإِقَامَةِ فِي ذَرَاكَ

فإنّ كون السّفَر معيّنًا على الإقامة (6) في ناحية المحبوب، أمر ممكن يودّه ويتوقع وقوعه؛ لأنّ السّفَر وسيلة إلى جمع المال، وهو وسيلة اصطياد الغواني ومعاشرتها، وتستعمل أيضًا لتوقع أمر مكروه، مخوّف، كقول القائل: "لعل الحبيب بلبس النعال ويقطع الوصال".

وأما قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (7) فهي ترجّي للعباد، والمعنى: بل (8) أيّها العباد كونوا على

(1) في (أ، و): و.

(2) ينظر: الأصول 1:229؛ و شرح المفصل 4:568،569؛ والمساعد 1:306.

(3) في (ط): إرادة.

(4) في (و): أو ممكن.

(5) البيت من البحر: (الوافر)، وهو للمتنبّي مذكور في ديوانه 2:1120.

اللغة: الذرا: الكنف والناحية.

وهو من شواهد: وشرح شعر المتنبّي، لابن الإفلحي 2:180؛ و شرح ديوان المتنبّي، للواحي 801.

الشاهد فيه: "لعلّ" حرف جر شبيه بالزائد، يفيد التّرجي.

(6) في (ط، و): إقامته.

(7) سورة الشورى، من الآية 15.

(8) [بل] ساقط من: (هـ).

توقع قرب القيامة⁽¹⁾.

وجعلها في خبره - تعالى - بمعنى أن لا يتمشى في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾⁽²⁾ لعدم تحققهما⁽³⁾ من فرعون، فيلزم الكذب في خبره تعالى، فإن قيل: قال فرعون أمنت برب موسى وهارون حين أدركه الغرق.

فالجواب: أن ذلك من خوف /118- أ/ الغرق لا من صميم القلب، فالمعنى: يا موسى وهارون اذهبا أنتما على رجائكما ذلك⁽⁴⁾ من فرعون.

وكونها للتعليل، بمعنى (كَيِّ)، وإن استقام في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾⁽⁵⁾، لا يستقيم في [قوله تعالى]⁽⁶⁾: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾⁽⁷⁾، وفي [قوله تعالى]⁽⁸⁾: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾⁽⁹⁾، والذي يطرد في الكل، صرف⁽¹⁰⁾ الترجي في الكل إلى العباد⁽¹¹⁾.

(1) قال الأشموني: أما "عل" والجر بها لغة عقيلة ثابتة الأول ومحذوفته، مفتوحة الآخر، ومكسورته، ينظر: شرح الأشموني 284:2؛ وهمع الهوامع 207:4.

(2) سورة طه، من الآية 43.

(3) في (ط): تحققها.

(4) [ذلك] ساقط من: (ه).

(5) سورة البقرة، من الآية 188.

(6) زيادة من المحقق.

(7) سورة الشورى، من الآية 15.

(8) زيادة من المحقق.

(9) سورة طه، من الآية 43.

(10) في (أ، ه): حرف.

(11) ينظر: الكتاب 233:4؛ معاني القرآن، للأخفش 445:2؛ وشرح المفصل 570، 569:4.

قال: "و(إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ مَعَ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةً [وَإِنَّ الْمَفْتُوحَةَ مَعَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدَةً]"⁽¹⁾.

أقول: إشارة إلى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في إفادة التأكيد، وذلك أَنَّ الجملة بعد دخول (إِنَّ) المكسورة، [على حالها في الاستقلال والخبرية، فلم يحدث بدخولها إلا التأكيد فقط .

والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، لا يجوز السكون]⁽²⁾ عليها، فضلاً على أن تكون إخباراً أو إنشأً، ولذا تعامل معاملة المفرد⁽³⁾، فتوقع فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافاً إليها، ولا يستعمل بدون الانضمام⁽⁴⁾.

قال: " فَكَسِرَ فِي مِظَانِ الْجُمْلِ [وَأَفْتَحَ فِي مِظَانِ الْمُفْرَدَاتِ]"⁽⁵⁾.

أقول: لازم الفرق المذكور، أي: إذا كان كذلك فاكسر، أي: فاستعمل (إِنَّ) المكسورة في مِظَانِ الجملة، أي: في مواضع يظن وقوع الجملة فيها في افتتاح الكلام؛ لأنه موضع الجملة لأن من انتقل عن الصمت إلى النطق، يفوه بما يصح السكوت عليه غالباً، وبعد القول؛ لأن مقوله لا يكون إلا جملة، وبعد الموصول لوجوب جمالية الصلة، وبعد الأمر والنهي والدعاء.

نحو [قوله تعالى]⁽⁶⁾: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾⁽⁷⁾، و " لَا تَدْنُوا مِنَ الْأَسَدِ إِنَّهُ يَأْكُلُكَ "

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، هـ).

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(3) في (هـ): الفرد.

(4) ينظر: المفصل 377؛ وشرح المفصل 4: 526، 527.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(6) زيادة من المحقق.

(7) سورة الدخان، الآية 46.

ويجوز⁽¹⁾ "رَحِمَكَ اللهُ إِنَّكَ ذُو إِحْسَانٍ" ؛ لأنها بعد هؤلاء الثلاثة، تكون علة استثنائية، والعلة الاستثنائية لا تكون إلا جملة وفي كل ما الخبر⁽²⁾ فيه مصدر باللام، نحو: "عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ" رعاية لصدارة اللام، وإن كان حَقُّها أن تفتح لوقوعها مفعولة⁽³⁾.

قال: "وَأَفْتَحْ".

أقول : أي واستعمل (أَنَّ) المفتوحة /118- ب/ في مضان المفردات ، أي: في مواضع الفاعل والمفعول عند ملاصقة الجار، وعند كونها مبتدأة، [وعند كونها مضافاً إليها]⁽⁴⁾؛ لأنَّ هؤلاء المواقع ملتزم فيها الأفراد، وانفتاحها بعد (لَوْلَا) لكونها مبتدأة ويعد (لو) لكونها فاعلة لمقدّر، نحو: "لَوْ أَنَّكَ تَمُطِّقُ"، أي: لو وقع انطلاكك، لكن إذا وقعت مبتدأة، التزم تقديم الخبر نحو: "حَقٌّ أَنْ⁽⁵⁾ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ"؛ لئلا يلتبس بالمكسورة لاتحادهما في نقش الكتابة⁽⁶⁾.

وبالمفتوحة وهي بمعنى (لَعَلَّ) نحو: "رَأَيْتُ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي اللَّحْمَ"، أي: لعلك؛ و لئلا يلزم تقارنهما في مثل: "إِنْ عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ"، إذا أُخِّرَ الخبر.

وإذا وُجِدَ موضع يحتمل تقدير المفرد والجملة تُوقَعُ فيه أيُّنهما شئت، نحو أول ما أقول: "أَتَى أَحْمَدُ اللهُ"، إن جعلتها خبراً ولم تحك، فالواجب الفتح؛ لأنَّ حقَّ الخبر هو الأفراد، ولعدم الضمير في

(1) [ويجوز] ساقط من: (ط، هـ).

(2) في (هـ): الخبرية.

(3) إذا فتحت همزة (إن) أولت عند أكثر النحاة بمصدر، وتكسر إذا كانت مبدوءاً بها لفظاً ومعنى، ينظر: الكتاب 3:144، 145؛ المقتضب 3:194؛ والإيضاح العضدي 129؛ و الجنى الداني 404؛ والمساعد 1:314.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(5) [أن] ساقط من: (أ).

(6) ينظر: شرح المفصل 4:528، 529؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:163.

صلتهما⁽¹⁾ إلى المبتدأ، وإن جعلتها خبرًا وحَكَيْتَهَا وقصدت إلى اللفظ كُسِرَتْ، وقلت: "إِنِّي أَحْمَدُ اللهُ ثَابِتٌ"⁽²⁾؛ لأنَّ الحكاية تقع على ما قيل، فالمعنى على الأول أول مقولاتي، "حَمَدُ اللهِ"، وعلى الثاني أول مقولاتي، "إِنِّي أَحْمَدُ اللهُ"، أي: هذا الكلام.

وجعلُ الخبرِ مَقْدَرًا في الكسر⁽³⁾، في قوة أول ما أقول: إِنِّي أَحْمَدُ اللهُ ثَابِتٌ، لا يروج عند من له طبع سليم⁽⁴⁾ نافذ؛ لأنه يؤوّل إلى معنى أول "إِنِّي أَحْمَدُ اللهُ ثَابِتٌ"؛ لأنَّ القول: عبارة عن مقوله، وأوله باعتبار الحروف همزة وباعتبار الكلمات "أَنَّ"، فالإخبار بالثبوت عن الهمزة أو عن "أَنَّ"، وكلاهما ظاهر الخلل.⁽⁵⁾

قال: "وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ بَعْدَ ذِكْرِ الْخَبَرِ [جَازَ فِي الْمَعْطُوفِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَبِشْرًا وَبِشْرًا عَطْفًا عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ]"⁽⁶⁾.

أقول: إِمَّا قال بعد ذكر الخبر⁽⁷⁾؛ لأنَّ العطف بالرفع على محلِّ اسم "إِنَّ" المكسور قبل ذكر الخبر كأن يُقال: "إِنَّ زَيْدًا وَبِشْرًا مُنْطَلِقَانِ"، يقتضي على توارد العاملين على معمول واحد؛ لأنَّ منطلقان حينئذٍ خبر لـ(إِنَّ) وللمبتدأ /119- أ/ وهو باطل قطعًا.

والكوفيون على تجويزه، بناء على أَنَّ لا عمل لـ(إِنَّ) في الخبر، فلا يلزم ذلك المهروب عنه على

(1) في (ط): صلة ما.

(2) ثابت [ساقط من: (ط)].

(3) في (أ): المكسر.

(4) [سليم] ساقط من: (أ، ه).

(5) ينظر: الكتاب 3:143؛ والإيضاح العضدي 132؛ وارتشاف الضرب 3:1258؛ وشرح المفصل 4:557،558،559.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه).

(7) [الخبر] ساقط من: (ه).

رأيهم، ولا يعضدهم قوله، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَىٰ مِّنْ ءَامِنٍ بِٱللَّهِ
وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽¹⁾؛ لأنه محمول على التقديم والتأخير، على
معنى أن يكون الخبر خبر (إِنَّ) فقط، ويقدر الخبر للمعطوف، فكأنه قيل "والصَّالِحُونَ" كذلك بعدما⁽²⁾
مضي الخبر أو على معنى (أَنَّ) يقدر الخبر؛ لأن قبل المعطوف بقرينة الخبر المذكور يجعل الخبر
المذكور خبراً للمعطوف، فعلى هذا معنى التقديم، تقدير الخبر؛ لأن مقدماً على المعطوف، ومعنى
التأخير، جعل المؤخر خبراً للمعطوف⁽³⁾. وقول ناس من العرب: "أَنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ"، و"إِنَّكَ وَزَيْدٌ
ذَاهِبَانِ"، حمله سيبويه على الغلط⁽⁴⁾.

قال: "وَكَذَلِكَ لَكِنَّ دُونَ غَيْرِهَا".

أقول: أي لكن⁽⁵⁾ ك(إِنَّ) المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها، بعد مضي الخبر
لفظاً أو تقديمًا. نحو: "جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِيءَ وَبِكْرٌ دُونَ غَيْرِهَا"، يعني إنه لا يجوز العطف
بالرفع على محل الاسم في البواقي، أمّا الأول؛ فلأنَّ (لَكِنَّ) للاستدراك، وهو لا يغير معنى الابتداء
وأمّا الثاني؛ فلأنَّ (أَنَّ) المفتوحة تقلب الجملة إلى حكم المفرد، و(كأنَّ) مركبة من كاف التشبيه
و(أَنَّ)⁽⁶⁾، و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) تجعلان الإخبار إنشاء⁽⁷⁾.

(1) سورة المائدة، الآية 71.

(2) في (ط): بعد.

(3) ينظر: الإنصاف 1: 167.

(4) ينظر: الكتاب 2: 155؛ والمفصل 379، 380؛ وشرح المفصل 4: 542، 543، 544؛ والإيضاح في شرح المفصل 2: 175، 176.

(5) [لكن] ساقط من: (أ، ه).

(6) ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1274، 1275؛ والجنى الداني 219.

(7) ينظر: الكتاب 1: 61؛ وشرح المفصل 540، 541، 542؛ والإيضاح في شرح المفصل 2: 173، 174.

والزجاج أجرى الصفة مجرى المعطوف، وحمل " علام الغيوب" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي يَقَذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمٌ
الْغُيُوبِ﴾⁽¹⁾ على الوصف، وجعله صفة محمولة على المحل، وأباه غيره للزوم الفصل وتمسكه بالآية
لا ينهض؛ لاحتمال أن يكون المرفوع فيها خبرًا /119- ب/ بعد خبر، أو بدلاً أو فاعل بقذف
والأصل: لا يثبت إلا بثبت⁽²⁾.

قال: "وَيُبْطِلُ عَمَلَهَا، الْكَفُّ وَالتَّخْفِيفُ وَيُهَيِّئَانِهَا لِلدُّخُولِ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ] نحو: إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، و
إِنَّمَا ذَهَبٌ عَمْرُو، وَإِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكْرِيماً، وَبَلَغَنِي أَنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، و أَنَّمَا ذَهَبَ عَمْرُو
و وَبَلَغَنِي أَنْ زَيْدٌ أَخُوكَ، و وَبَلَغَنِي أَنْ قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ، وَلَكِنْ أَخُوكَ قَائِمٌ، وَلَكِنْ خَرَجَ بَكْرٌ، وَكَأَنَّ تَدْيَاهُ
حُقَّانٌ، وَكَأَنَّ قَدْ كَانَ كَذَا]"⁽³⁾.

أقول: أي على الجملة الاسميّة، والفعليّة، أمّا إبطال (ما) الكافة، فلحيلولتها بينها وبين معمولها،
ولإزالتها مناسبة هذه الحروف⁽⁴⁾ بالماضي، في كونهنّ مفتوحات الأواخر وذلك في الكلّ وقد أعملت
من قالت⁽⁵⁾:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

.....

(1) سورة سبأ، من الآية 48.

(2) وما ذهب إليه الزجاج أجازة الفراء والجري، ينظر: معاني القرآن للفراء 2:364؛ ومعاني القرآن للزجاج 4:257،258؛ وإعراب القرآن للنحاس 3:354.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه).

(4) في (ط، ه): الأحراف.

(5) البيت من البحر: (البيسط)، وهو للناطقة الذبياني، مذكور في ديوانه 14.

وتمامه: قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا *** إلى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ قَدِ

اللغة: فقد: اسم فعل، بمعنى "يكفي"، أو اسم بمعنى "كاف"

بنصب الحمام.

وأما إبطال التخفيف، فلاستلزامه⁽¹⁾ تغييرها عن وضعها، وإزالة شبهها بالماضي في فتح الآخر، إلا أنه لا يلحق إلا بما آخره نون كراهة اجتماع النونين، بخلاف (لَيْتَ) و (لَعَلَّ).

وقد تعمل المكسورة المخففة، نحو: "إِنْ زَيْدًا لَكْرِيمٌ"، وقرأوا: ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾⁽²⁾ على الإعمال⁽³⁾، وقوله⁽⁴⁾:

.....

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

على رواية النصب أقلّ وأندر، والمفتوحة المخففة⁽⁵⁾ تعمل في ضمير الشأن مقدرًا وجوبًا؛ لكونها

= وهو من شواهد: الكتاب 137:2؛ وشرح المفصل 250:4؛ ومعني اللبيب 85:1؛ شرح التصريح 317:1؛ وشرح الأشموني 143:1؛ ومعجم الهوامع 189:2. الشاهد فيه: جواز إعمال "ليت" التي اتصلت بها "ما" أو عدم إعمالها.

(1) في (ط): فلانلزامه.

(2) سورة هود، من الآية 111.

(3) وهي قراءة الكسائي، وخلف، ويعقوب، وغيرهم، ينظر: البحر المحيط 266:5؛ والنشر في القراءات العشر 290:2، 291؛ ومعجم القراءات القرآنية 136:3.

(4) البيت من البحر: (الطويل)، وينسب لعلاء بن أرقم، ولباغت بن صريم البشكري.

وتمامه: ويومًا تُوافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ *** كأنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

اللغة: توافينا: تأتينا. الوجه المقسم: الجميل. الظبية: الغزالة. تعطو: تمدّ عنقها وترتفع رأسها.

وهو من شواهد: الكتاب 165:3 سر صناعة الإعراب 222:2؛ الأنصاف 180:1؛ شرح المفصل 566:4؛ وشرح الأشموني 147:1؛ وخزانة الأدب 411:10.

الشاهد فيه: "كأن ظبية" حيث روي برفع "ظبية"، ونصبها، وجراها.

(5) [المخففة] ساقط من: (ط).

أصل الباب نظرًا إلى المشابهة، فلمَّا لم يوجد عملها في الظاهر قدّروه في ضمير شأن مقدر، وأمَّا
التهيئة⁽¹⁾ للدخول على القبيلين؛ فلان الاختصاص بالاسم لأجل العمل، وقد بطل بأحد العارضين
فلا وجه للاختصاص، وقوله⁽²⁾:

وَنَحَرَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ

كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٍ

والضمير في تدياه للنحر.

قال: "وَالْفِعْلُ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ إِنَّ الْمُخَفَّفَةَ، [يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ،

نحو: إِنَّ كَانَ زَيْدٌ لَكْرِيمًا، وَإِنْ ظَنَنْتُ لِقَائِمًا]⁽³⁾".

أقول: وذلك لئلا تتحطَّ الدرجة الأولى بالكليَّة، ويراعى مقتضاها في الجملة، والكوفي يعمم، مستندًا

بقوله⁽⁴⁾: بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

.....

(1) في (ط): التهيئة.

(2) البيت من البحر: (الهج)، بلا نسبة.

اللغة: الحقان: مثني الحُقّ، وهو وعاء صغير يوضع فيه الطيب خصوصًا، وقيل هو قطعة من خشب أو عاج تتحت وتُسوى.

وهو من شواهد: الكتاب 2:140؛ والأنصاف 1:176؛ وشرح المفصل 4:565؛ والجنى الداني 575؛ وشرح التصريح 1:334؛ وشرح الأشموني
147:1؛ وخرزانه الأدب 10:392.

الشاهد فيه: "كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٍ"، حيث خفف "كأن"، فبطل عملها، ويروى على الإعمال.

(3) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه).

(4) البيت من البحر: (الكامل)، ينسب لعاتكة بنت زيد .

وتمامه: بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا *** وَحَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

اللغة: المتعمد: القاصد.

والجواب: منع سندیته لندرته⁽¹⁾.

قال: "واللأم لازمة لخبرها".

أقول: أي لخبر (إن) المكسورة المخففة، و"كريمًا" في: " إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكْرِيْمًا " /120- أ/، و"قائمًا" في: إِنْ ظَنَنْتُهُ لَقَائِمًا، بمنزلة خبر (إن)، ووجه اللزوم أن يكون فارقة بينها وبين (إن) النافية، وقيل: لا يلزم عند العمل لعدم اللبس حينئذ؛ لأنَّ (إن)⁽²⁾ النافية لا تعمل، والحقُّ هو اللزوم مطلقًا، إمَّا عند عدم العمل؛ فلدفع اللبس بالنافية وليجبر بها نقصان التخفيف، وإمَّا عند العمل فلجبر النقصان؛ ولأنَّ تجري على سنن واحد في الحالين⁽³⁾.

قال: "ولأبَدْ ل(أن)المُخَفَّفَةِ فِي أَحَدِ الحُرُوفِ الأربَعَةِ إَوْهِي: قَدْ، وَسَوْفَ، وَالسَّيْنُ، وَحُرُوفُ النَّفْيِ

نحو: أَنْ قَدْ خَرَجَ، وَسَوْفَ يَخْرُجُ، وَسَيَخْرُجُ، وَلَمْ يَخْرُجُ"⁽⁴⁾.

أقول: يريد أنها لأبَدْ لها من الحروف الأربعة عند دخولها على الفعل، ليكون عوضًا عما حذف منها، وفارقًا بينها وبين (أن) الناصبة؛ لأنَّ الناصبة لا تجامع هذه الحروف⁽⁵⁾، كما لا يخفى وجهه على المتأمل.

= وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب 2:101؛ والأنصاف 1:176؛ وشرح المفصل، لابن يعيش 4:546؛ وهمع الهوامع 2:183؛ وشرح الأشموني 1:145؛ وخزانة الأدب 10:373.

الشاهد فيه: " إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا " ، دخول " إن " المخففة على فعل ليس من الأفعال النواسخ، وهذا جائز عند أهل الكوفة .

(1) ينظر: الإنصاف 1:175، 176؛ وارتشاف الضرب 3:1272، 1273؛ والجنى الداني 134؛ والمساعد 1:327؛ وهمع الهوامع 2:180، 181، 182.

(2) [إن] ساقط من: (ط).

(3) ينظر: ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:183.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه).

(5) في (ه): الأحرف.

وأما عند دخولها على الاسم، فلا حاجة إلى أحد هذه الحروف لعدم الالتباس حينئذ؛ لأنَّ الناصبة من خواص الفعل⁽¹⁾.

قوله⁽²⁾: "نحو: عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ".

أقول: تصدير (أَنْ) بفعل العلم، رمز منه إلى أَنْ الفعل الذي يدخل⁽³⁾ على المفتوحة مثقلة أو مخففة يجب مشاكلتها إياها في معنى التحقيق، ك⁽⁴⁾(عَلِمْتُ)، و(أَيَقِنْتُ)، بخلاف مثل: "أَطْمَعُ" و"أَرْجُو" و"أَخَافُ"، فإنه لا يدخل إلا على المفتوحة⁽⁵⁾ الناصبة، التي للرجاء والطمع، ومثل: "ظَنَنْتُ" و"حَسِبْتُ"، تدخل عليهما جميعاً⁽⁶⁾، نحو: "ظَنَنْتُ أَنْ تَخْرُجَ، وَأَنْ سَتَخْرُجَ".

وأما دخوله على الناصبة فظاهر، وأما دخوله⁽⁷⁾ على التي للتأكيد والتحقيق، فبالنظر إلى أَنَّ الظن من مبادئ الحكم كاليقين، بل الأحكام أكثرها ظنّيات، بخلاف التمني والترجي وغيرهما⁽⁸⁾.

(1) ينظر: همع الهوامع 2:184، 185.

(2) في (أ): قال.

(3) في (أ): دخل.

(4) في (ط): كما في.

(5) [المفتوحة] ساقط من: (أ، ه).

(6) [جميعاً] ساقط من: (ط).

(7) [دخوله] ساقط من: (ط).

(8) قال سيبويه: هذا باب آخر "أن" فيه مخففة وذلك قولك: قد عَلِمْتُ أَنْ لا يَقُولُ ذَلِكَ، وقد نَبَّهْتُ أَنْ لا تَفْعَلُ ذَلِكَ، كأنه قال: أَنَّهُ لا يَقُولُ وَأَنْتَ لا تَفْعَلُ

ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَبَّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [سورة المزمل، من الآية 18] ينظر: الكتاب 3:166.

[حُرُوفُ الْعَاطِفَةِ]

قال: " حُرُوفُ الْعَاطِفِ: الْوَاوُ لِلْجَمْعِ".

أقول: أي يجمع بين الشيين في ثبوت المعنى لهما، نحو: "جَاءَنِي⁽¹⁾ زَيْدٌ وَعَمْرُو"، أوفي انتقائه
120- ب/ عنهما، نحو: "مَا جَاءَنِي⁽²⁾ زَيْدٌ وَعَمْرُو"، أو في ثبوتها لشيء⁽³⁾ واحد، نحو: "زَيْدٌ كَاتِبٌ
وَشَاعِرٌ"، أو في الانتقاء عنه نحو: "مَا زَيْدٌ بكَاتِبٍ⁽⁴⁾ وَلَا شَاعِرٍ" وبين الجملتين في الوقوع نحو: "مَا قَامَ زَيْدٌ
وَقَعَدَ عَمْرُو"، أو في الانتقاء عنه⁽⁵⁾ نحو: "مَا قَامَ زَيْدٌ، وَمَا قَعَدَ عَمْرُو⁽⁶⁾"، أوفيها جميعاً نحو: "مَا قَامَ
زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو"، إذا عطفَ على النفي دون المنفي⁽⁷⁾.

قال: "بِأَلَا تَرْتِيبٍ".

أقول: يعني أنه لا إشعار فيه على الترتيب، بل يصدق "جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو"، بعكس الترتيب وبالمعية
كما يصدق بالترتيب ومصداقه، "اِخْتَصَمَ بَكْرٌ وَخَالِدٌ"، و "سَيَّانِ فُعُودُكَ وَقِيَامُكَ"، و "زَيْدٌ وَعَمْرُو أَخَوَاكَ"
حيث لا يتصور فيها الترتيب، إذ لا يتصور الاختصاص عن واحد، ولا يجوز الإخبار بالمساواة عن
واحد، والترتيب في الأخوة غير معقول، وقوله عز وجل حاكياً عن المنكرين للبعث، والحياة بعد

(1) في (ط): جاء.

(2) في (ط): جاء.

(3) في (ه): بشيء.

(4) في (أ): كاتب.

(5) [عنه] ساقط من: (أ، ه).

(6) [وما قعد عمرو] ساقط من: (ط).

(7) ينظر: ارتشاف الضرب 4:1717؛ والجنى الداني 154؛ وهمع الهوامع 4:126، 127.

الموت ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتِنَا الَّتِي نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾⁽¹⁾، إذ لو كانت للترتيب، وهم من أهل اللسان عارفون باللّغة لقالوا:
نحيا ونموت⁽²⁾.

وما عزي إلى الشافعي⁽³⁾ رحمه الله⁽⁴⁾، من أنّه للترتيب، حيث اشترط الترتيب في الوضوء، وغسل
الأعضاء المفروضة افتراء عليه وهُراء، والشافعي منه براء؛ لأنّه لم يأخذ الترتيب من (الواو) بل أخذه
من السنّة وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم⁽⁵⁾.

وكذا ما روي عن أبي حنيفة⁽⁶⁾ ومالك⁽⁷⁾ رحمهما الله⁽⁸⁾، قوله عليه الصلاة والسلام حين قالوا له:
”أُنْبِئْنَا مِنَ الصَّفَا أَمْ مِنَ الْمَرْوَةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ائْتُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى“⁽⁹⁾.

(1) سورة الجاثية، من الآية 23.

(2) ينظر: المفصل 390؛ والإيضاح في شرح المفصل 196:2؛ وفتح الباب 276.

(3) محمد بن ادریس بن العباس الشافعي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنّة، وقال عنه المبرد: أشعر الناس، وأدبهم، وأعرفهم بالفقه والقراءات، وقصد
مصر وعاش فيها، له من الكتب: المسند، أحكام القرآن الرسالة، السنن فضائل قريش، وغيرها، ت: 204هـ، ينظر: طبقات الشافعية 1:100؛ و شذرات
الذهب 3:19؛ والأعلام 6:26؛ ومعجم المؤلفين 3:116.

(4) [رحمه الله] ساقط من: (أ، هـ).

(5) [صلى الله عليه وسلم] ساقط من: (أ، هـ).

(6) النعمان بن الثابت التيمي الكوفي، إمام الحنفية، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل أنّ أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة، وكان قوي الحجة،
من أحسن الناس منطقاً، له من الكتب: المسند في الحديث، والمخارج في الفقه، ينظر: وفيات الأعيان 3:74؛ والبداية والنهاية 10:107؛ وشذرات
الذهب 2:229؛ والأعلام 8:36.

(7) أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر المدني، فقيه ومحدّث، وثاني الأئمة الأربعة عن أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب المالكي في الفقه
الإسلامي، له من الكتب: موطأ الإمام مالك، والمدونة الكبرى؛ ومسائل مالك من الموطأ، ت: 179هـ، ينظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب
4:171؛ وشذرات الذهب 2:350؛ والأعلام 5:257.

(8) [رحمهما الله] ساقط من: (أ، هـ).

(9) حديث رواه الدار قطني عن جابر بلفظ أمر الجماعة، وفي بعضها بالإفراد، ورواه مسلم عن جابر بلفظ مضارع المتكلم وحده، ينظر: كشف الخفاء (رقم
الحديث 32) 1:24.

لا يدلّ على أنّه⁽¹⁾ للترتيب⁽²⁾، بل المراد أنّ تقديم الصّفا على المروة ، ولا يخلوا عن حكمة ومصلحة، فهو يدلّ على أنّ السعي ينبغي أن يبدأ /121- أ/ من الصّفا، بدون الالتفات إلى (الواو)، ولا ترتيب في كونهما من شعائر الله، ولو كانت للترتيب، لوجب أن يقع في كونهما من شعائر الله؛ لأنّ ما سبق له النظم، هو كونهما منهما لا البدء⁽³⁾.

كما قال سيبويه: "لم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه، يكون أوّلى بها من الحمار، كأنّك قلت: مررت بها"⁽⁴⁾، والمراد ليس له منزلة بالنسبة إلى حكم المرور، ولا شكّ أنّ تقديمه في الذكر على الحمار، بمنزلته⁽⁵⁾ وشرفه، فإنّهم يقدّمون الأشرف.

قال: "والفاء وثمّ له مع التّرتيب".

أقول: أيّ للجمع مع الإشعار على الترتيب، وقد يساقان للترتيب في مجرد الذكر، نحو: "توضّأ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - فغسلَ⁽⁶⁾ وجهه"⁽⁷⁾. وقول الشاعر⁽⁸⁾:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ وَقَبِلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

(1) [أنّه] ساقط من: (أ، ه).

(2) في (ط): للترتيب.

(3) ينظر: شرح المفصل 5:10، 11، 12.

(4) ينظر: الكتاب 1:437، 438.

(5) في (ط): لمنزلته.

(6) في (ط): فقد غسل.

(7) وهو حديث صحيح، ذكره البخاري في صحيحه، ينظر: صحيح البخاري (باب الوضوء، رقم الحديث 6) 1:78.

(8) البيت من البحر: (الخفيف)، وهو لأبي نواس، مذكور في ديوانه 222.

إِنْ قُلْتَ: إِنَّ (الفاء) في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ﴾⁽¹⁾. الآية⁽²⁾ مستعملة⁽³⁾ في

عكس الترتيب؛ لأنَّ مجيء البأس من⁽⁴⁾ قبل الإهلاك⁽⁵⁾.

وَإِنْ (ثم) في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾⁽⁶⁾، مستعملة فيما لا يتصور

فيه الترتيب، ولا عكسه ولا المعية⁽⁷⁾؛ لأنَّ الاهداء ليس إلاَّ الإيمان والتوبة، والعمل الصالح⁽⁸⁾.

فالجواب: أنَّ المراد إرادة الإهلاك، لا نفس الإهلاك، وهي سابقة على مجيء البأس، وإنَّ كان نفس

الإهلاك متأخر عنه، أو⁽⁹⁾ المراد، فحكم أنَّ البأس قد جاءها، يعنى أنَّ المعطوف ليس بمجيء⁽¹⁰⁾

البأس، بل هو الحكم بمجيء البأس، فإنَّه ليس إلاَّ بعد الإهلاك، وأنَّ المراد بقوله: ﴿ثُمَّ اهْتَدَى﴾⁽¹¹⁾

= ورواية البيت في الأصل: قل لمن ساد ثم ساد أبوه*** قبله ثم قبل ذلك جدّه

اللغة: ساد ماض من السيادة، تقول: ساد الرجل يسود سيادة.

وهو من شواهد: رصف المباني174؛ والجنى الداني428؛ وهمع الهوامع5:236؛ وشرح الأشموني2:418؛ وخزانة الأدب11:37.

الشاهد فيه: أن "ثم" جاءت لترتيب الإخبار لا الحكم.

(1) سورة الأعراف، من الآية 3.

(2) [الآية] ساقط من: (أ، ه).

(3) في (ط): تستعمل.

(4) [من] ساقط من: (أ، ط).

(5) ينظر: شرح المفصل5:12،13؛ والإيضاح في شرح المفصل2:197؛ وارتشاف الضرب4:1985،1986؛ وهمع الهوامع5:236.

(6) سورة طه، الآية 80.

(7) في (أ): المعنى.

(8) قال سيبويه: ومن ذلك: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ثُمَّ امْرَأَةً"، فالمرور ههنا مُرُورَان، وجعلت "ثُمَّ" الأول مبدوءاً به، وأشركت بينهما في الجر، ينظر: الكتاب1:438.

(9) في (ه): إذ.

(10) في (ه): مجيء.

(11) سورة طه، من الآية 80.

دوام الاهتداء وثباته⁽¹⁾ فإنه ليس نفس الإيمان والثوبة والعمل الصالح، بل هو أمر واحد قد يترتب عليها وقد لا يترتب، أو المراد به سلوكه سبيل الاستقامة في الوقائع /121- ب/ ومكاره الأمور، فإنه ليس⁽²⁾ بالإيمان والثوبة والعمل الصالح، بل هي أمر لا يوجد إلا في بعض أخصّ الخواص، كنبينا - صلى الله عليه وسلّم⁽³⁾ - كما قال - صلى الله عليه وسلّم⁽⁴⁾ -: "شَيَّبْتَنِي سُورَةُ هُودٍ"⁽⁵⁾، حيث أمر - صلى الله عليه وسلّم⁽⁶⁾ - فيها بالاستقامة بقوله تعالى⁽⁷⁾: ﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ﴾⁽⁸⁾ فالآية على هذا التوجيه قاطعة لرجاء المذنبين غفران⁽⁹⁾ لأنّهم؛ لأنّهم ليس في مائة ألف منهم واحد على الاستقامة.

قال: "وَفِي ثَمَّ تَرَخٍ دُونَ الْفَاءِ".

أقول: إشارة إلى الفرق بينهما، بعد اشتراكهما في إفادة الجمع مع الترتيب.

والفرق بينهما أنّ (الفاء) توجب وجود الثاني بعد الأول بدون مهلة وتراخ، وثمّ توجيه بمهلة وتراخ لكتّهما لكونهما عرفين⁽¹⁰⁾ يختلفان⁽¹¹⁾ بحسب اختلاف الأفعال والأحكام، فكم من فعل وحكم يكون

(1) في (أ): إثباته.

(2) في (أ): فإنه ليست.

(3) في (أ، ه): عليه السلام.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه).

(5) الحديث، "شَيَّبْتَنِي هُودٍ وَأَخْوَاتَهَا"، وهو حديث ضعيف، ينظر: كشف الخفاء (رقم الحديث 1572) 2: 150.

(6) في (أ، ه): عليه السلام.

(7) [تعالى] ساقط من: (أ، ه).

(8) سورة، هود، من الآية 112.

(9) في (ط): غفرانه.

(10) [لكونهما عرفين] ساقط من: (أ، ه).

(11) في (ط): مختلفان.

نصف اليوم، بل ثلثه بالنسبة إليه مهملة وتراخياً، ومن آخر لا يكون أربعين يوماً مع لياليها، بالنسبة إليه مهملة وتراخياً، بل تعد فوراً، كقوله تعالى: ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ﴾⁽¹⁾.

فإن بين كل إيجادين، أربعين يوماً مع لياليها، لكن لما كانت هذه الإيجادات إيجادات⁽²⁾ أمور متباينة، متسمة ببداعة أو غرابة، و مبادي لحصول الإنسان الذي هو أغرب الأشياء وأبدعها، ومجتمع دقائق صنع الله تعالى، لم تعد هي تلك المدّة مهلة⁽³⁾.

قال: "وَحَتَّى بِمَعْنَى الْغَايَةِ".

أقول: يعني أن المعطوف بها، يجب أن يكون آخر جزء من المعطوف عليه، أما دونه نحو: "قَدِمَ الْحَجَّاجُ⁽⁴⁾ حَتَّى الْمُنْشَأَةِ"، أو أعلاه نحو: "مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ"؛ لتنفيذ قوة للمعطوف، أو ضعفاً له، وآخر جزء من الشيء غاية له، فهي بمعنى الغاية.

اعلم أن (حتى) للترتيب ك(الفاء) و(ثم) إلا أن الترتيب فيها ذهني، سواء وجد في الخارج ترتيب أم لم يوجد، بخلاف (الفاء) و(ثم) فإنه فيهما ذهني وخارجي.

والترتيب الذهني: هو أن يعتبر الذهن تعلق الحكم بالمعطوف عليه أولاً، ثم بالمعطوف ثانياً، سواء كان في الخارج كذلك أو لم يكن. /122- أ/

(1) سورة المؤمنون، من الآية 14.

(2) [إيجادات] ساقط من: (هـ).

(3) ينظر: المفصل 390؛ وشرح المفصل 5:14،15؛ وارتشاف الضرب 4:1988،1989؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:197،198.

(4) في (ط): الحجيج. وفي (هـ): الحاج.

ففي: "مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ"، و" مَاتَ كُلُّ أَبِي حَتَّى عَادَمٌ"، يعتبر الذهن أولاً⁽¹⁾، تعلق الموت بأشخاص ثم⁽²⁾ الأنبياء، و آباء غير عادم- عليه السلام-، ثم الأنبياء و بآدم ثانياً، مع أن الأمر في الواقع ليس كذلك، وأنَّ فيها معنى التدرج، كما يظهر عند التأمل⁽³⁾ في قول ابن راندي⁽⁴⁾ *:

وَكُنْتُ فَتَى مِنْ جُنْدِ إِبْلِيسَ فَارْتَمَى

بِي الْحَالِ حَتَّى صَارَ إِبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي

فإنَّ من كان من جند إبليس، لا يكون إبليس من جنده، إلاَّ بالتدرج والترقي في المكر والغواية والإغواء يوماً فيوماً⁽⁵⁾.

قال: "و (أو) و(إمّا) لإثبات أحد الشئيين أو الأشياء، [ويَقَعَانِ فِي الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ وَالِاسْتِفْهَامِ]⁽⁶⁾".

أقول: أي لتعليق الحكم بأحد الشئيين، إذا كان المعطوف واحداً، أو بأحد الأشياء إذا كان المعطوف⁽⁷⁾ فوق الواحد، و تقعان في الخبر والأمر والاستفهام، نحو: "قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو"، أو "إمّا

(1) [أولاً] ساقط من: (ط، هـ).

(2) في (هـ): غير.

(3) في (هـ): القائل.

(4) ابن راندي، لم أقع على ترجمته.

• البيت من البحر: (الطويل)، ينسب لأبي نواس .

اللغة: ارتمت بي الحال: أخرجتني.

وهو من شواهد: المفتاح 191:3؛ والإيضاح في علوم البلاغة 134؛ وشرح التلخيص 227؛ وبحار الأنوار 25:31.

الشاهد فيه: مجيء "حتى" للتدرج، ليست للعطف.

(5) ينظر: الكتاب 97،96:1؛ و شرح المفصل 16،15:5؛ والإيضاح في شرح المفصل 198:2؛ والجنى الداني 546؛ والمساعد 452:2.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، هـ).

(7) [المعطوف] ساقط من: (أ، هـ).

قَامَ (1) زَيْدٌ وَإِمَا قَامَ (2) عَمَرُو، و "اضْرِبْ رَأْسَهُ أَوْ ظَهْرَهُ"، أو "إِمَا رَأْسَهُ وَإِمَا ظَهْرَهُ"، و "رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَوْ أَخَاهُ، وَإِمَا عَبْدَ اللَّهِ وَإِمَا أَخَاهُ".

ووقوعها في الخبر إِمَا (لشك) من المتكلم، أو (لتشكيك) (3) السامع. وفي الأمر والاستفهام (4) (للتخيير) نحو: " خذ إِمَا درهماً وَإِمَا دِينَاراً" أو للإباحة، نحو: "تَعَلَّمَ الْفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ". (5) والفرق بينهما، أَنَّ المأمور لو أخذ الدرهم والدينار جميعاً، لما حصل الامتثال، بخلاف الإباحة، فإن (6) المأمور إذا تعلم الفقه والنحو جميعاً، كان ممتثلاً، كما إذا تعلم أحدهما فقط (7).

فإن قيل: أين (8) أحد الأمرين (9) في الإباحة.

قلنا: مفهومها فيها (10) أيضاً أحد الأمرين (11)، وعدم الحجز عن الآخر مأخوذ من خارج لا منهما فتأمل (12).

(1) [قام] ساقط من: (ط، هـ).

(2) [قام] ساقط من: (ط، هـ).

(3) في (هـ): تشكيك.

(4) [الاستفهام]: ساقط من: (ط)

(5) ينظر: شرح المفصل 5:19،20؛ وارتشاف الضرب 4:1992؛ والجنى الداني 532؛ والمساعد 2:461.

(6) في (هـ): فالمأمور.

(7) ينظر: الكتاب 1:267؛ وشرح المفصل 5:21،22،23؛ : الإيضاح في شرح المفصل 2:198،199.

(8) [أين] ساقط من: (ط).

(9) في (هـ): الأمور.

(10) [فيها] ساقط من: (أ)

(11) في (هـ): الأمر.

(12) قال: في الإباحة يجوز الجمع بين الفعلين، كما يجوز الاقتصار على أحدهما، نحو: خذ إِمَا هذا وَإِمَا ذلك، أمّا في التخيير فلا يجوز الجمع بينهما،

نحو: " تَرَوِّحْ هُنَا أَوْ أَخْتَهَا، ينظر: المفصل 391.

وقد يستعمل (أَوْ) بمعنى (الواو)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِيَّامًا أَوْ كُفُورًا﴾⁽¹⁾.

وفي قول الشاعر⁽²⁾:

تَرَى رِمْحَهُ أَوْ نُبْلَهُ أَوْ مِجَنَّهُ

.....

أي: رمحه ونبله ومجنّه⁽³⁾.

122- ب/ وأبو علي⁽⁴⁾ لم يعدّ (إِمًّا) من الحروف العاطفة، محتجًا بأنّها تقع قبل المعطوف عليه ويدخول العاطف عليها⁽⁵⁾.

والجواب: أنّ الواقعة قبل المعطوف عليه، هي موطئة لا عاطفة⁽⁶⁾، وإنّ العاطفة الداخلة على (إِمًّا)

(1) سورة الإنسان، من الآية 24.

(2) البيت من البحر: (الطويل)، ينسب لحاتم الطائي.

وتمامه: تَرَى رِمْحَهُ أَوْ نُبْلَهُ أَوْ مِجَنَّهُ *** وَذَا شُطْبِ عَضْبِ الضَّرْبِيَّةِ مِخْدَمًا

اللغة: الرمح: عود طويل في رأسه حربة. النبل: واحدته نبله، وهي السهم الذي يرمى بالقوس. المجن: الترس. الشطب: طرائق وخطوط في متن السيف. المخدّم: القاطع.

وهو من شواهد: الإيضاح في علوم البلاغة 121؛ وشعراء النصرانية 1:120.

الشاهد فيه: قوله " أو نبله أو مجنّه"، حيث جاءت " أو" بمعنى "الواو"، أي "ونبله ومجنّه".

(3) ينظر: الكتاب 3:184؛ وارتشاف الضرب 4:1990.

(4) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، عالم في النحو، أخذ عن الزجاج وابن السراج وغيره، ومن تلاميذه ابن جني وعلي بن عيسى وغيره، له من

الكتب: الإيضاح، التذكرة، المقصور والممدود، ت: 377هـ، ينظر: بغية الوعاة 1:496؛ وشذرات الذهب 4:407؛ والأعلام 2:179؛ ومعجم المؤلفين 535:1.

(5) ينظر: الإيضاح العضدي 289؛ والجنى الداني 529؛ والمساعد 2:441.

(6) [لا عاطفة] ساقط من: (ط).

تعطف (إِمْ) على (إِمْ)، وتعطف ما بعدها على ما قبلها، واجتماعهما ليس لغرض واحد حتى يستنكر⁽¹⁾ الاجتماع ، والفرق بين (أو) و (إِمْ)، أن (إِمْ) يلزمها تقدم (إِمْ) بخلاف (أو).

قال: "وَأَمْ نَحْوَهُمَا".

أقول: أي في تعليق الحكم بأحد الأمرين، غير أنها لا تقع إلا في الاستفهام، متصلة بخلافهما فإنهما⁽²⁾ لا اختصاص لهما به، بل تقعان فيه وفي الخبر والأمر كما تقدم، وهي أي: (أَمْ) المتصلة هي التي تقع بعد همزة الاستفهام، يليها أحد المستويين، يلي⁽³⁾ الآخر الهمزة، نحو: "أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو".

وبعضهم لا يشترط التوافق فيما يلي، وتقع فيه وفي الخبر منقطعة، نحو: "أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو"، أي: "بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرُو"، و "إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ"، أي: بل أهي شاء⁽⁴⁾، وإنما سميت منقطعة لأنها بمعنى (بل)، و(الهمزة) كما أشرنا إليه.

و(بل) للإضراب عن الأول والإعراض عنه، فما بعدها منقطع عما قبلها كما هو مقتضى الإضراب، وبيان أنها بمعنى (بل) و (الهمزة)، أنك استفهمت أولاً عن حصول "زيد" عند المخاطب، ثم ظهر لك أن لا حصول له عند المخاطب، وجوزت أن يكون الحاصل عنده "عمرو"، فقلت: "أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو"، وعلى معنى: "بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرُو".⁽⁵⁾

(1) في (هـ): يستلزم.

(2) [فإنهما] ساقط من: (أ).

(3) [يلي] ساقط من: (ط، هـ).

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 4:1978؛ والمساعد 2:443؛ وهمع الهوامع 5:237:238.

(5) ينظر: المفصل 391.

وكذا: "رأيت جثة من بعيد، واعتقدت إنها إبل، فقلت على حسب اعتقادك إنها إبل، /123- أ/ ثم تبين لك إنها ليست بإبل، وظننت كونها شاء، وجوزت عدم كونها شاء تجويزاً مرجوحاً، فقلت: أم شاء على معنى: "بل أهي شاء".

بخلاف المتصلة فإن ما بعدها كما قبلها، وما قبلها كما بعدها في المشكوكية، والاحتمال إذا قلت: "أزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو"، وكان المعنى: أيهما عندك، فهذا سميت متصلة، هذا مع أن الاتصال اللفظي أيضاً فيه⁽¹⁾ حاصل؛ لأنك إذا قلت: أيهما عبرت عنهما بلفظ (هما)، بخلاف المنقطعة، فإن التعبير بذلك الوجه فيها، غير ممكن كما لا يخفي.

ثم إن السؤال بالمتصلة عن التعيين، فلذا كان الجواب بالتعيين⁽²⁾ دون نعم أو لا؛ لأن الأول غير مقيد، والثاني خلاف الواقع؛ لأن حصول أحدهما عند المخاطب معلوم السائل ومقطوعة إلا أن يقصد تخطئة المستفهم⁽³⁾.

قال: "و لا نفي ما وجب للأول".

أقول: أي عن الثاني، نحو: "جاءني زيدٌ لا عمرو"، فإن (لا) لنفي⁽⁴⁾ المجيء⁽⁵⁾ الثابت "زيد" عن "عمرو"، ودل على أن عمرو لم يجيء⁽⁶⁾.

(1) في (أ، هـ): فيها.

(2) في (أ): بالتعين.

(3) ينظر: شرح المفصل 5:16، 17، 18؛ وهمع الهوامع 5:242، 243.

(4) في (هـ): نفي.

(5) في (ط): للمجيء.

(6) ينظر: فإن "لا" لا يعطف بها بعد أمر، ودعاء، وتحضيض، وإيجاب؛ ينظر: شرح المفصل 5:25، 26؛ وارتشاف الضرب 4:1996، 1997؛

وهمع الهوامع 5:260، 261؛ وفتح الباب 373.

قال: "وَبَلٌ لِلإِضْرَابِ عَنِ الأَوَّلِ مُنْفِيًّا كَانَ أَوْ مُوجِبًا".

أقول: أي للإضراب⁽¹⁾ عن الأول، مستويًا نفيه وإيجابه، في كونه مضرِبًا⁽²⁾ عنه⁽³⁾، ثم الإضراب على رأي الجمهور، جعل الأول في حكم المسكوت عنه، حتى إذا قيل: "جَاءَنِي زَيْدٌ بَلٌ عَمْرُو" وكان معناه: "بَلٌ جَاءَنِي عَمْرُو وَزَيْدٌ"، في حكم المسكوت عنه، لا يعلم بهذا الكلام مجيئه، ولا عدم مجيئه. (4).

وكذا إذا قيل: "مَا جَاءَنِي بَكْرٌ بَلٌ خَالِدٌ"، كان معناه: "بَلٌ مَا جَاءَنِي خَالِدٌ، وَبَكْرٌ" في حكم المسكوت عنه لا يعلم بهذا الكلام مجيئه، ولا عدم مجيئه.

وعلى رأي المبرد، صرف حكم الأول عنه إلى الثاني، وإثبات ضدّ /123- ب/ حكم له، أي: ضدّ حكم الأول للأول، حتى إذا قيل: "جَاءَنِي زَيْدٌ بَلٌ عَمْرُو"، وكان معناه على رأيه، "بَلٌ جَاءَنِي عَمْرُو وَمَا جَاءَنِي" (6) زَيْدٌ". (7)

وإذا قيل: "مَا جَاءَنِي بَكْرٌ بَلٌ خَالِدٌ"، كان معناه: "مَا جَاءَنِي خَالِدٌ وَجَاءَ (8) بَكْرٌ"، وإذا أريد "بل" (9)

(1) في (أ): للإعراض.

(2) في (أ): مضروبا

(3) في هامش (هـ): أي معرضا عنه.

(4) ينظر: أوضح المسالك 34:3؛ وهمع الهوامع 255:5.

(5) في (أ، هـ): جاء.

(6) في (أ، هـ): جاء.

(7) وأجاز مع ذلك أن تكون "بل" ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها، وهو مخالف لكلام العرب، ينظر: المقتضب 1:150.

(8) في (أ، هـ): جاء.

(9) [بل] ساقط من: (أ).

جَاءَ⁽¹⁾ خَالِدٌ، فلا إضراب إلا بحسب اللفظ، ومنه ما يستعمل في مقام التزقي، نحو: "زَيْدٌ يُعْطَى دِرْهَمًا بَلْ دِينَارًا"، ليس الإضراب فيه إلا بحسب اللفظ⁽²⁾.

قال: "وَلَكِنْ لِاسْتِدْرَاكِ".

أقول: وهو رفع توهم، نشأ من كلام سابق على (لكن)، فلهذا⁽³⁾ يجب توسطها بين المتغايرين، نفيًا أو إثباتًا معنى، سواء وجد هناك تغاير بحسب اللفظ أو لم يوجد؛ لأنَّ رفع التَّوْهَمِ من الإيجاب سلب، ورفع التَّوْهَمِ من السلب إيجاب⁽⁴⁾.

قال: "وَهِيَ فِي عَطْفِ الْجُمْلِ نَظِيرَةٌ (بَلْ)".

أقول: أي في مجيئها بعد النفي والإيجاب جميعًا، نحو: ["جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَجِيءْ " و " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو قَدْ جَاءَ " و]⁽⁵⁾ " جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو غَابَ⁽⁶⁾ " و "فَارَقَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو حَاضِرٌ"، وفي رفع التَّوْهَمِ الناشئ عن الكلام السابق⁽⁷⁾، فَإِنَّ (بَلْ) فيها معنى الاستدراك مع زيادة الإضراب، بخلاف (لكن) فَإِنَّهَا لمجرد الاستدراك⁽⁸⁾.

(1) في (أ، هـ): جاعني.

(2) ينظر: شرح المفصل 27، 26:5؛ وارتشاف الضرب 4:1995، 1996.

(3) في (أ، هـ): لذا.

(4) وأما "لكن" فعاطفة خلافا ليونس، وتعطف بشروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو، وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة،

أو تلت واوا، أو سبقت بإيجاب. وقال ابن أبي الربيع: يظهر لي أنها عاطفة وقعت بعدها جملة، أو مفردا إذا كانت بغير واو، وهو ظاهر كلام

سيبويه. ينظر: الكتاب 1:90:91؛ البسيط 1:348، 349؛ وأوضح المسالك 3:34.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ).

(6) في (أ): غائب

(7) في (أ، هـ): السابق.

(8) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3:260.

قال: "وَفِي عَطْفِ الْمُفْرَدَاتِ نَقِيضَةٌ (لا)".

أقول: لأنها إذا عطف بها مفرد على مفرد كانت للاستدراك بعد النفي خاصة، والاستدراك بعد النفي إيجاب، نحو: "مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو"، فتوجب (لكن)⁽¹⁾ للثاني ما نفي عن الأول فهي نقیضة⁽²⁾؛ لا لأنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول⁽³⁾.

(1) [لكن] ساقط من: (أ، ط).

(2) في (أ): نقیضته.

(3) ينظر: شرح المفصل 5:28، 29، 30.

[حُرُوفُ النِّفْيِ]

قال: " حُرُوفُ النِّفْيِ (مَا) لِنِفْيِ الْحَالِ [وَالْمَاضِي الْقَرِيبُ مِنْهَا، نحو: ما يفعل، وما أفعل] (1)".

أقول : أي لنفي الفعل في زمان الحال، ففي الإضافة نوع مساهلة، ولنفي الفعل في زمان (2)

الماضي القريب إلى الحال، فد (مِنْ) بمعنى (إلى).

وقوله : القريب صفةً الماضي بحسبِ اللَّفْظِ، وفي الحقيقة صفة الفعل المنفي في الماضي. (3)

قال سيبويه: " مَا فَعَلَ " نفي " قَدْ فَعَلَ " يعني أَنَّ (قَدْ) للتقريب من الحال، /124- أ/ فكذا

نفيها. (4)

قال: " وَإِنْ نَظِيرَتَهَا فِي نَفْيِ الْحَالِ ".

أقول: أي نظيرة (ما) في التصرف المعنوي فقط، ولا يجوز إعمالها عمل (ليس)؛ لعدم السَّماع

وأجازه المبرد (5) بمجرد القياس، واللَّغَةُ لا مدخل للقياس فيها؛ ولأنَّها لا تعمل عمل (ليس)، تدخل

على الجملتين الفعلية والاسمية؛ لأنَّ المقتضى للاختصاص (6) بأحد القبيلين هو العمل ولا عمل،

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، هـ).

(2) في (هـ): الزمان.

(3) " ما " النافية إذ دخلت على الجملة الاسمية، ففيها لغتان: إحداهما: رفع الاسم، ونصب الخبر، وهي لغة أهل الحجاز، واللغة الأخرى يرفع الاسمين

على الابتداء والخبر، وذكر سيبويه أنها لغة تميم، وذكر الفراء والكسائي أنها لغة نجد، ينظر: الكتاب 1: 57؛ معاني القرآن للفراء 2: 42؛ والجنى

الداني 324؛ وارتشاف الضرب 3: 1197.

(4) ينظر: الكتاب 4: 221.

(5) ينظر: المقتضب 2: 361.

(6) في (أ): مقتضى الاختصاص.

في إحدى⁽¹⁾ القبيلتين هو العمل ولا عمل فلا اختصاص⁽²⁾.

قال: "وَلَا لِنَفِي الْمُسْتَقْبَلِ".

أقول: أي لنفي (سيفعل) أو (يفعل غداً)، أو لنفي الماضي بشرط التكرير، أي: بشرط أن يتكرر⁽³⁾ النافي والمنفي⁽⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾⁽⁵⁾، أما تكرر⁽⁶⁾ النافي فظاهر، وأما تكرر⁽⁷⁾ المنفي فغير ظاهر، اللهم إلا أن يقال⁽⁸⁾: يراد بالتكرير تعدد النافي والمنفي، مع أنه يجوز أن يراد بالتكرير تكرر⁽⁹⁾ النافي فقط، ويؤخذ تعدد المنفي من طريق الالتزام، وقد لا يكرر كقوله⁽¹⁰⁾:

فَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلُهُ

ولنفي الأمر و يسمى (النهي)، نحو: " لا تفعل"، ولنفي الدعاء، نحو: "لَا رَعَاكَ اللَّهُ".

(1) في (أ): بإحدى

(2) ينظر: الكتاب 3:152، 4:122؛ والجنى الداني 209.

(3) في (ط): يكرر.

(4) ينظر: الكتاب 3:117؛ والمفصل 392.

(5) سورة القيامة، الآية 30.

(6) في (أ): تكرر.

(7) في (أ): تكرر.

(8) [يقال] ساقط من: (أ، ه).

(9) [تكرر] ساقط من: (ه). وفي (أ): تكرر.

(10) البيت من بحر: (الرجز)، ينسب لشهاب بن العيف.

وتمامه: وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ *** فَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلُهُ

المعنى: أي لم يترك فعلاً شيئاً إلا فعله.

وهو من شواهد: المفصل 392؛ وشرح المفصل 1:270؛ ولسان العرب، مادة: (ز. ن. أ)؛ والجنى الداني 297؛ ومغني اللبيب 1:259؛ =

اعلم أنّ الدّعاء إذا كان قبل النفي دعاء له، وكان نفيه دعاء عليه كالمثال المذكور، و إذا كان دعاء عليه، كان نفيه دعاء له، نحو: "لَا شَلَّتْ يَدَاكَ".⁽¹⁾

قال: "وَلَا لِنَفِي الْعَامِّ [نحو: لا رَجُلٌ في الدار، ولا امرأة، ولا زَيْدٌ فيها ولا عَمْرُو]"⁽²⁾.

أقول: أي لنفي الحكم عن الجنس، على سبيل العموم والاستغراق، نحو: "لَا رَجُلٌ في الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ"، أي: لا وجود لهذين الجنسين مِنْ أَوْلِهِمَا إلى آخرهما في الدَّارِ. ولنفي غير العامِّ: أي لنفي الحكم عن فرد من الأفراد بدون العموم والاستغراق، نحو: لَا رَجُلٌ فِيهَا وَلَا امْرَأَةٌ، أي: ليس فيها فرد واحد من أفراد هذين الجنسين، ويجوز أن يكون فيها فردان فصاعدًا ولهذا /124- ب/ لا يجوز، "لَا رَجُلٌ فِيهَا بَلْ رَجُلَانِ"، بخلاف، "لَا رَجُلٌ في الدَّارِ"، إذا لا يجوز، "لَا رَجُلٌ في الدَّارِ بَلْ رَجُلَانِ".⁽³⁾

قال ابن الحاجب في إيضاحه: تمثيل هذا لغير العام غير مستقيم، لكونه نصًّا⁽⁴⁾ في الاستغراق مثل: "لَا رَجُلٌ في الدَّارِ"، والظاهر أنّ المصنف ينفي بها نفيًا عامًا، في قولك: لا رَجُلٌ في الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ، وغير عام، في قولك: لَا زَيْدٌ في الدَّارِ⁽⁵⁾ وَلَا عَمْرُو، فنقل مختلطًا⁽⁶⁾.

= وخزانة الأدب 97:10.

الشاهد فيه: أن مجيء " لا " لنفي الماضي خاص بالشعر.

(1) ينظر: شرح المفصل 33:5؛ والجنى الداني 297، 298.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه).

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 1:475، 476.

(4) في (أ): نفيًا.

(5) [في الدَّارِ] ساقط من: (ط).

(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:206.

وفيه نظر⁽¹⁾؛ لأنَّ نصَّيْتَه⁽²⁾ في الاستغراق والعموم ممنوعة، لم لا يجوز أن يساق هذا الكلام لنفي فرد من الأفراد، بدون القصد إلى العموم والاستغراق⁽³⁾؟

بيان ذلك، أن مثل "رجل" ينطوي على معنى⁽⁴⁾ الجنسيَّة والفردية، فيجوز أن يساق لنفي الجنسيَّة⁽⁵⁾ ويكون لنفي العام، وأن يساق لنفي الفردية ويكون⁽⁶⁾ لنفي غير العام مع كون⁽⁷⁾ النقل مختلطاً، وعلى خلاف التصنيف في غاية الاستبعاد.

قال: "وَلَمْ وَلَمَّا لِنَفِي الْمَضَارِعِ وَقَلْبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَاضِي".

أقول: أي ولقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه.

قوله: "وَفِي (لَمَّا) تَوَقَّعَ وَانْتَظَرَ"

أقول: كأنه قيل: هل من⁽⁸⁾ فرق بينهما⁽⁹⁾؟ فقال: "وفي (لَمَّا) توقع وانتظار". أي المنفي بها فعل يتوقع وقوعه، ويترقب إلى حين التكلم¹⁰.

(1) في هامش (هـ): أي في كلام ابن الحاجب أي في المثال بالرفع.

(2) في (أ): النصَّيْتَه.

(3) في (أ، هـ): الاستغراق.

(4) [معنى] ساقط من: (أ).

(5) في (ط): الجنس.

(6) [لنفي الفردية ويكون] ساقط من: (ط).

(7) في (ط، هـ): أن.

(8) [من] ساقط من: (ط).

(9) في (ط): فيهما.

(10) في (أ): المتكلم.

فإذا قيل: " لَمَّا يَرْكَبُ زَيْدٌ"⁽¹⁾، كان عدم ركوبه مستمراً إلى حين التكلم⁽²⁾، وركوبه متوقفاً ومتربباً إلى هذا الحين بخلاف " لَمْ يَرْكَبُ زَيْدٌ"⁽³⁾، فإنه يجوز أن لا يستمر النفي، ويقع الركوب قبل زمان التكلم⁽⁴⁾ هذا هو المراد بقولهم: إن " لَمْ يَفْعَلْ" نفي " فَعَلَ"، و" لَمَّا يَفْعَلْ" نفي " قَدْ فَعَلَ"⁽⁵⁾.

وفرق آخر، هو أنه⁽⁶⁾ يجوز أن يسكت على (لَمَّا)، نحو: " نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا"، أي: ولَمَّا ينفعه الندم، كما يجوز أن /125- أ/ تسكت على (قَدْ)، في: " كَأَنَّ قَدْ"⁽⁷⁾؛ وذلك لأنَّ أصل (لَمَّا) (لَمْ)، ضُمَّت إليها (ما) ليزداد بها معنى التوقع والانتظار، وليكون كالعوض عن الفعل إذا حذف، بخلاف (لم) فإنها لا يجوز السكوت عليها، إلا في الشعر، كقوله⁽⁸⁾:

.....

يَوْمَ الْأَعَاذِبِ إِنْ وَصَلْتِ وَإِنْ لَمْ

أَي: وَإِنْ لَمْ تَصَلِي⁽⁹⁾.

(1) [زيد] ساقط من: (أ).

(2) في (أ): المتكلم.

(3) [زيد] ساقط من: (أ).

(4) في (أ): المتكلم.

(5) (لم ولما)، هي مركبة من (لم)، و(ما) عند الأكثرين، وبسيطة عند بعض النحاة، ومذهب سيبويه: أنهما بصرفان لفظ الماضي إلى المضارع

دون معناه، ومذهب المبرد: أنهما بصرفان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه، و تتفرد (لم)، بمصاحبة أدوات الشرط، ينظر: الكتاب 4:220؛

والمقتضب 1:46؛ والمساعد 2:128؛ وارتشاف الضرب 4:1859.

(6) [أنه] ساقط من: (ط).

(7) ومنه قول النابغة الذبياني: أفِذ الترحُلُ غَيْرُ أَنْ رِكَابَنَا *** لَمَّا تَزَلُ بِرِخَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

(8) سبق تخريجه 409.

(9) ينظر: شرح المفصل 5:36،35؛ وهمع الهوامع 4:312:313.

قال: "وَلَنْ نَّظِيرُهُ لَا فِي نَفِي الْمُسْتَقْبَلِ".

أقول: قيّد بقوله في نفي المستقبل؛ لأنها ليست بنظيرة لها في التأكيد والنصب، إذ لا تأكيد في

(لا) ولا عمل لها.

قوله: "وَلَكِنْ عَلَى التَّأْكِيدِ".

أقول: استدراك ورفع للتوهم الناشئ من قوله: نظيرة (لا) في نفي المستقبل فإنه موهم لعدم

الفرق بينهما في هذا الحكم⁽¹⁾، فإذا أردت نفي المستقبل بدون التأكيد، قلت: "لَا أَبْرَحَ غَدًا" فإذا

أردت نفيها مع التأكيد والتشديد، قلت: "لَنْ أَبْرَحَ الْيَوْمَ مَكَانِي"، وقيل لنفي المستقبل على التأييد

وعدم القبول بالرؤية يوم القيامة بناء على هذا، ويبطله التحديد في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ

حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبِي﴾⁽²⁾.

قال الخليل: أصلها "لَا أَنْ"⁽³⁾ فخففت، وزيف لعدم جواز: "لَا أَنْ يَفُومَ زَيْدًا"، ولجواز: "زَيْدًا لَنْ

أضرب" وبأن الأصل في الحروف هو الإفراد، والعدول إلى التركيب بلا ضرورة ضروري الضعف.

وقال الفراء: نونها مبدلة من الألف (لا) ، وردّ هذا أيضًا ، بأن الأصل في الحروف عدم

الإبدال، ولا داعي له، وجواز: زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ، بتقديم المفعول، وزَيْدًا لَا أَضْرِبَ، ليس بمعهود في

كلامهم⁽⁴⁾.

(1) ينظر: شرح المفصل 37:5، 38.

(2) سورة يوسف، من الآية 80.

(3) ينظر: الكتاب 3:5؛ والمقتضب 2:8.

(4) وهذا ما حكاه ابن كيسان عن الفراء، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3:382، 383؛ والجنى الداني 271، 272؛ فتح الباب 306.

وقال سيبويه: وهو حرف برأسه، وهذا صحيح وسالم عن وجوه التزييف، جارٍ على القياس⁽¹⁾.

(1) ينظر: الكتاب 3:5.

[حُرُوفُ التَّنْبِيهِ]

قال: "حُرُوفُ التَّنْبِيهِ هَا: " .

أقول⁽¹⁾: فائدتها إيقاظ المخاطب عن الغفلة، وإخلاء ذهنه /125- ب/ عن الشواغل، ليصغي إلى كلام المتكلم، ولا يفوت مقصوده عنده⁽²⁾.

قال: "وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالضَّمَائِرِ".

أقول: هذا هو⁽³⁾ السَّبَبُ لِإِفْرَادِهَا بِالذِّكْرِ عَنْ أَخْتِيهَا، وَلَا جِهَةَ لِتِلْكَ الْكَثْرَةِ غَيْرِ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّنْبِيحِ، وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى⁽⁴⁾ غَيْرَهُمَا، نَحْوُ: " هَا إِنَّ عَمْرًا بِالْبَابِ⁽⁵⁾، قَالَ النَّابِغَةُ⁽⁶⁾:

هَآ إِنَّ تآ عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ

فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ⁽⁷⁾

(1) [أقول] ساقط من: (هـ).

(2) في (هـ): عن المخاطب.

(3) [هو] ساقط من: (أ).

(4) [على] ساقط من: (أ).

(5) ينظر: الكتاب 2:353،354،355؛ وشرح المفصل 5:45،46؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:211.

(6) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني المضرّي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، وكان الشعراء يقصدون قَيْتَهُ فِي سَوْقِ عَكَازٍ وَيَعْرَضُونَ أَشْعَارَهُمْ عَلَيْهِ، لَهُ دِيْوَانٌ مَطْبُوعٌ، ت: 18 قِبَلِ الْهَجْرَةِ، يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ 31؛ وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ 1:156؛ وَالْأَعْلَامُ 3:54.

(7) البيت من البحر: (البيسط)، وهو للنابغة الذبياني، مذكور في ديوانه 17.

اللغة: العذرة: العذر. تاه: ضلّ.

وهو من شواهد: شرح المفصل 5:40؛ ولسان العرب، مادة: (ع. ذ. ر.)؛ والجنى الداني 349؛ وهمع الهوامع 4:367؛ وشرح الأشموني

3:772؛ وخزانة الأدب 11:194،195.

الشاهد فيه: مجيء "ها" للتنبية.

قال: "وأما وألاً".

أقول: ولكثرة (أما) في كلامهم، يستخفون فيه تارة بحذف ألفه، كقول هجرس بن كليب⁽¹⁾: "أمّ وسيفي و زرّيه ورمحي ونصلييه، وفرسي وأذنيه، لا يدعُ الرجلُ قاتلَ أبيه وهو ينظر إليه".

وأخرى بإبدال الهاء عن همزته، فإنّ الهاء أخف من الهمزة؛ لأنّه أخرج منها، و الأخرج⁽²⁾ من الحروف الحلقُ أخفُّ، نحو: " هَمَّا والله"، و " هَمَّ والله"، وبإبدال⁽³⁾ العين عنها أيضاً؛ لأنّ العين أخرج منها، نحو: " عَمَّا والله"، و " عَمَّ والله".⁽⁴⁾

(1) هجرس بن كليب بن ربيعة التغلبي الوائلي، فارس جاهلي، ويروى له شعر، أمه جلييلة أخت جساس بن مرّة الذي قتل أباه ، وأمه حيلي به، فلما شبّ

قال هذا القول، ثمّ طعن خاله جساسا فقتله، ينظر: المفصل: 396؛ والأعلام 77:8.

(2) في (أ): الخروج.

(3) في (ه): إبدال.

(4) ينظر: شرح المفصل 47،46:5.

[حُرُوفُ النَّدَاءِ]

قال: ” حُرُوفُ النَّدَاءِ يَا وَيَا وَهَيَا “.

أقول: النداء طلب إقبال الشيء بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديرًا، هذا هو الأصل وقد⁽¹⁾ يساق لأغراض أخرى لا يسع ذكرها المقام⁽²⁾.

قال: ” لِلْبَعِيدِ “.

أقول: أي لنداء البعيد حقيقة، كبعيد المسافة، أو حكمًا، كالأصم والنائم والساهي، والسر في اختصاص هؤلاء بنداء البعيد، هو أنّ فيها زيادة صوت ليست في (الهمزة) و(أي)، ونداء البعيد يحتاج إليها⁽³⁾.

قال: ” و أَيِّ وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ “.

أقول: أي النداء القريب حقيقة، كقريب المسافة، أو حكمًا، كبعيد المسافة المحضور بالبال دائماً، كقوله⁽⁴⁾:

أَسْكَانَ نِعْمَانَ الْأَرَاكِ تَيَقَّنُوا

بِأَنَّكُمْ فِي رِجِّ قَلْبِي سَكَّانُ

(1) [قد] ساقط من: (أ، ه).

(2) قال أبوحيان النداء لغة الدعاء، واصطلاحاً الدعاء بحروف مخصوصة، ومذهب الجمهور أنها حروف، وذهب بعض النحاة إلى أنها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً فيها، وأعمها استعمالاً (يا) ينادى بها القريب والبعيد، ينظر: ارتشاف الضرب 4:2179.

(3) ينظر: المقتضب 4:258؛ والجنى الداني 232؛ والمساعد 2:282.

(4) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لأبن حبيوس، مذكور في ديوانه 2:645.

اللغة: نعمان الأراك: واد بين مكة والطائف.

= وهو من شواهد: معجم الأدباء 5:2165، وفيات الأعيان 2:372، ونفح الطيب 7:24.

لما دام حضور هؤلاء السكان بقلبه⁽¹⁾، صاروا كأنَّهم⁽²⁾ في قلبه، فناداهم (بالهمزة) /126- أ/ وهم بمراحل عنه، وإذا نودي القريب بغيرهما؛ فبذلك⁽³⁾ لحرص المنادي على إقبال المنادى وليتقطَّن لأمرٍ يناديه له⁽⁴⁾.

وقول الداعي: " يَا رَبِّ"، هضم أي كسر⁽⁵⁾ منه لنفسه، واستبعاد لدعائه عن مظان القبول، لإفراطه في التفريط في جنب الله تعالى⁽⁶⁾، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجور⁽⁷⁾ والتضرع، يعني أنَّ البعد ليس إلا بالنسبة إلى الإحسان والاستجابة، كيف وهو أقرب إليه من حبل الوريد⁽⁸⁾؟

هذا و⁽⁹⁾ إنَّ بعضهم⁽¹⁰⁾ على أنَّ (الياء) أعمّ الحروف و (أيا) و (هيا) للبعيد، و (أي) و (الهمزة) للقريب فحينئذ لا حاجة إلى التوجيه في: "يَا رَبِّ"، نعم يحتاج إليه في: "أَيَّا رَبِّ"، و "هَيَّا رَبِّ".⁽¹¹⁾ *

قال: "وَأَلِّمْنَدُوبٍ وَهُوَ الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ بِ(يَا) أَوْ (وَا)"

= الشاهد فيه: "أسكان"، حيث نادى الشاعر باستخدام أداة النداء "الهمزة"، فنزل البعيد منزلة القريب؛ وذلك لشدة استحضاره في ذهن المتكلم.

(1) [بقلبه] ساقط من: (أ).

(2) في (ه): لأنَّهم.

(3) في (ط، ه): فذلك.

(4) ذكر سيويه رواية عن العرب أن "الهمزة" للقريب وما سواها للبعيد، ينظر: الكتاب 2:229،230.

(5) [أي الكسر] ساقط من: (أ، ه).

(6) [تعالى] ساقط من: (ه).

(7) وهو رفع الصوت بالدعاء تضرعاً، ينظر: لسان العرب، مادة: (ج . أ . ر).

(8) ينظر: شرح المفصل 5:52،53؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:278.

(9) في (أ، ه): على أن.

(10) ومنهم ابن عصفور، ينظر: المقرَّب 1:175.

(11) [هَيَّا رَبِّ] ساقط من: (ط).

• ينظر: ارتشاف الضرب 4:2179،2180.

أقول: لم ذكر حرف النّْدبة، في بحث حروف النداء⁽¹⁾.

قلنا: لأنّ له مناسبة بها في إفادة الاختصاص حكماً⁽²⁾، فكما⁽³⁾ أنّ المنادى مخصوص من بين قومه بالنداء، كذلك المندوب مخصوص من بين قومه بالندبة، فلذا يذكرون المندوب في بحث المنادى⁽⁴⁾.

-
- (1) قال سيبويه: اعلم أنّ المندوب مدعوٌ ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم ألف؛ لأنّ الندبة كأنهم يميزون فيها، وإن شئت لمتلحق كما تلحق في النداء، ينظر: الكتاب 2:220.
- (2) [حكما] ساقط من: (أ، ط).
- (3) [فكما] ساقط من: (ه).
- (4) ينظر: المقتضب 4:275؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:310،309؛ وارتشاف الضرب 5:2215،2216؛ والمساعد 2:535.

[حُرُوفُ التَّصْدِيقِ]

قال: "حُرُوفُ التَّصْدِيقِ: نَعَمْ [لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام]"⁽¹⁾.

أقول: أي لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام، أي: لتقريرهما على حالهما كقولك: لمن قال: "قَامَ زَيْدٌ"، أو "لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ"⁽²⁾، "أو" "أَقَامَ زَيْدٌ؟"، أو "أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ"⁽³⁾، "نَعَمْ". أي: إنَّ الأمر كما أخبرت والحال كما سألت⁽⁴⁾.

وكنانة⁽⁵⁾ تكسر عينها، وتقول: "نِعَم"⁽⁶⁾، وقرأ عمر بن الخطاب⁽⁷⁾، وابن مسعود⁽⁸⁾ - رضي الله عنهما⁽⁹⁾ -، قوله تعالى⁽¹⁰⁾: ﴿قَالَ نَعَمْ﴾⁽⁵⁾ *.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، هـ).

(2) [زيد] ساقط من: (أ، هـ).

(3) [زيد] ساقط من: (أ، هـ).

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 5:2369.

(5) هي قبيلة عظيمة من العدنانية، وهم بنو كنانة بن خزيمية بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، كانت ديارهم بجبهات مكة وينقسمون إلى بطون عدة، منها: قريش، عبد مناة بن كنانة، بنو مالك بن كنانة، بنو الليث ابن بكر بن عبد مناة بن كنانة، ينظر: معجم قبائل العرب 3:996.

(6) [وتقول: نِعَم] ساقط من: (ط).

(7) عمر بن نفييل بن عبد العزيز بن رياح، صحابي وأحد المبشرين بالجنة، وقد عزَّ الإسلام بإسلامه، وشهد كل مشهد شهده رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبويع يوم مات أبي بكر، ت: 23هـ، ينظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب 2:511؛ وشذرات الذهب 1:177؛ والأعلام 5:45.

(8) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، قاري، أحد القراء الأربعة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، شهد بدرًا والحديبية، وهاجر الهجرة الأولى إلى الحبشة، والثانية إلى المدينة المنورة، وصلى القبلتين، ت: 32هـ، ينظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب 2:360؛ وغاية النهاية 1:408؛ وشذرات الذهب 1:195؛ والأعلام 4:137.

(9) [رضي الله عنهما] ساقط من: (ط).

(10) [قوله تعالى] ساقط من: (ط).

(11) سورة الأعراف، من الآية 113.

• ينظر: معجم القراءات القرآنية 2:389.

وعن نصر بن شميل⁽¹⁾ " نَحَمَ " بالحاء، لغة ناس من العرب.

قال: "وَبَلَى تَخْتَصُّ بِالْمَنْفِي خَبْرًا أَوْ اسْتِنْفَاهَا".

أقول: أي تقع تصديقًا للمنفي على سبيل الإيجاب، ولا يقع تصديقًا للمثبت.

فإذا⁽²⁾ قيل لمن قال: " لَمْ يَفْعُ زَيْدٌ"، أو " أَلَمْ يَفْعُ زَيْدٌ؟"، "بلى"، كان المعنى: " بلى قد قام".

ولهذا قال⁽³⁾ /126- ب/ قائل: "بلى"، في جواب: "ألست بريكم من الأرواح الظاهرة على ظهر

آدم، بمسح جبرائيل - عليهما السلام⁽⁴⁾ - مؤمن؛ لأنه في قوة، " بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا"، على ما يستوجبه

القانون المتقدم.

وقائل: "نعم" منها كافر؛ لأنه في قوة "نعم"⁽⁵⁾ لست ربنا؛ لأن "نعم"، تقع تصديقًا لما سبقها على

حاله من الإيجاب والسلب، اللهم إلا أن تحمل على العرف.

إذا قيل لك: " أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا دِرْهَمًا؟"، فقلت: "نعم"، حمل القاضي كلامك هذا على الإقرار

وألزمك أداء المقرّ به ترجيحًا للعرف على اللغة، فهو كـ(بلى) نظرًا إلى العرف، فالمعنى: " نَعَمْ لَكَ

عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمًا"، و " نَعَمْ أَنْتَ رَبُّنَا"⁽⁶⁾.

(1) النصر بن شميل بن خرشة بن يزيد، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب، ورواية الحديث، وفقه اللغة، أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية 40 سنة،

وروى عن حميد الطويل وهشام، وروى عنه يحيى بن معين، وعلي بن المديني، له من الكتب: غريب الحديث، والمعاني، والمدخل إلى كتاب العين،

ت:203هـ، ينظر: غاية النهاية:2:341؛ ويغية الوعاة:2:316؛ وشذرات الذهب:3:16؛ والأعلام:8:33؛ ومعجم المؤلفين:4:30.

(2) في (أ): فإن.

(3) في (ط): قيل.

(4) [عليهما السلام] ساقط من: (أ).

(5) [نعم] ساقط من: (هـ).

(6) ينظر: ارتشاف الضرب:5:2369؛ وفتح الباب:344.

وإذا تَلَخَّصَ هذا، فاعلم أَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: إِذَا كَانَتْ (بَلَى)⁽¹⁾ إِجَابًا لِمَا بَعْدَ النِّفْيِ، فَلَا تَكُونُ تَصْدِيقًا لِمَا سَبَقَهَا بَلْ تَكْذِيبًا، فَمَا وَجِهَ إِدْرَاجَهَا فِي حُرُوفِ التَّصْدِيقِ، وَتَسْمِيَتِهَا حَرْفَ تَصْدِيقٍ وَغَايَةَ مَا أَمَكْنَ فِي التَّوْجِيهِ، أَنَّهُ⁽²⁾ حَمَلَ الإِدْرَاجَ وَالتَّسْمِيَةَ عَلَى التَّغْلِيْبِ⁽³⁾.

قال: "وَأَجَلٌ وَجِيرٌ بِالْخَبْرِ نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا".

أَيُّ: لَا تَقَعَانِ تَصْدِيقًا لِلِاسْتِفْهَامِ، بَلْ تَخْتَصِمَانِ بِالْخَبْرِ، وَتَقَعَانِ تَصْدِيقًا لَهُ عَلَى حَالِهِ، وَقَدْ يَفْتَحُ رَاءَ (جِيرٍ) وَقَدْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا⁽⁴⁾، كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ

أَجَلٌ جِيرٌ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ.

قوله: "و(إي) مختصة بالقسم، وتقع تصديقًا لما سبقها على حاله"

(1) [بلى] ساقط من: (أ، ط).

(2) [إنه] ساقط من: (ط).

(3) ينظر: شرح المفصل 5:54،55.

(4) لَا تَكُونُ جَوَابًا لِلنِّهْيِ، وَلَا لِلنِّهْيِ، وَذَكَرَ أَنَّ (أَجَلَ) تَصْدِيقٌ لِلْخَبْرِ مَاضِيًا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ مُوجِبًا أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا تَجِيءُ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ، وَعَنْ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا تَكُونُ فِي الْخَبْرِ وَالِاسْتِفْهَامِ، إِلَّا أَنَّهَا فِي الْخَبْرِ أَحْسَنُ مِنْ (نَعَمْ)، وَ(نَعَمْ) فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَحْسَنُ مِنْهَا، يَنْظُرُ: رِصْفُ الْمَبَانِي 59؛ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ 5:2368؛ وَالْمَسَاعِدُ 3:231.

(5) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ: (الطويل)، وَهُوَ لِمَضْرِبِ بْنِ رَبِيعٍ.

اللُّغَةُ: الْفِرْدَوْسُ: مَاءٌ لَبْنِيٌّ تَمِيمٌ، وَهُوَ اسْمٌ لِأَعْلَى مَكَانٍ فِي الْجَنَّةِ. الْمَشْرَبُ: اسْمٌ مَكَانٍ مِنَ الشَّرْبِ. أَجَلٌ وَجِيرٌ وَنَعَمْ: حُرُوفُ جَوَابٍ. أُبِيحَتْ: حُلِّتْ، سُمِّحَ بِهَا. الدَّعَائِرُ: جَمْعُ دَعْتُورٍ وَهُوَ الْحَوْضُ الْمُنَهَّدَمُ.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ 5:54؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَتِي: (ج. ي. ر. د. ع. ث. ر.)؛ وَالْجَنَى الدَّانِي 360؛ وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ 2:409؛ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ 103:10.

الشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتِعْمَالُ "جِيرٍ" فِي غَيْرِ الْقِسْمِ، فَهِيَ هُنَا حَرْفُ تَصْدِيقٍ بِمَعْنَى "نَعَمْ" بِدُونِ قِسْمٍ.

أقول: والاختصاص بالقسم مأخوذة⁽¹⁾ من الاستقراء، ولا وجه له من جهة العقل، إذا قال لك المستخبر:
"هَلْ كَانَ كَذَا؟"

قلت: "إي والله"، وإي الله"، بفتح الياء، وحذف واو القسم، و "إي الله"، بالتقاء الساكنين، "والله" بحذف
الياء لالتقاء الساكنين كما هو القياس⁽²⁾.

ومن حروف التصديق (إِنَّ) بكسر الهمزة، بمعنى: "نَعَمْ".

وكقول⁽³⁾: ابن الزبير⁽⁴⁾، لمن قال: "لَعَنَ اللَّهُ /127- أ/ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ، فقال: "إِنَّ وَرَاقِبَهَا".
أي: نَعَمْ وراكبها.

و(إِنَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾⁽⁵⁾، بمعنى: نَعَمْ، على أحد التوجيهات.

(1) في (أ): مأخوذ.

(2) قال أبو حيان: (أي) بمعنى (نعم)، تكون لتصديق مخبر أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب، لكنها مختصة بالقسم، و (نعم)، تكون مع القسم
وغيره، ينظر: ارتشاف الضرب 5: 2369، 2370.

(3) في (هـ): وقال.

(4) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، صحابي، أحد المبشرين بالجنة، شهد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بدر الحديبية، والمشاهد كلها،
توفي في وقعة الجمل، ت: 36هـ، ينظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب 1: 305؛ وشذرات الذهب 1: 207؛ والأعلام 3: 43.

(5) سورة طه، من الآية 62.

[حُرُوفُ الْاِسْتِثْنَاءِ]

قال: ”حروف الاستثناء، إلّا، وحاشا، وخلا، وعدا“.

كون (إلّا) حرف استثناء أمر مقطوع، وكون (حاشا) حرف استثناء لغة معروفة، وكون (عدا) و(خلا) حرفي استثناء خلاف المتعارف⁽¹⁾.

(1) لأنّ المتعارف كونهما فعلين، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 2:204،205؛ وهمع الهوامع 3:282،283؛ وشرح الأشموني 1:227،228.

[حَرْفًا الْخَطَابِ]

قال: "حَرْفًا الْخَطَابِ: الْكَافُ، وَالتَّاءُ فِي ذَلِكَ وَأَنْتَ".

أقول: أي كون الكاف في (ذلك) حرف خطاب أمر مكشوف لا ستر فيه؛ لأنَّ (ذا) اسم إشارة⁽¹⁾ يتم جزء له من الكلام بدون انضمام (الكاف)، فهي حرف يزداد في بعض الإطلاقات؛ ليبين به أنَّ المعنى بالخطاب من هو؟.

وكون التاء في مثل⁽²⁾: (أَنْتَ)، حرف خطاب، بناءً على أنَّ الضمير في الكلِّ (أَنْ) وحده، و(التَّاء) حرف لحقه⁽³⁾ لبيان أحوال الخطاب، ويؤيده تجرده⁽⁴⁾ عن التَّاء في المتكلم وحده، ك (أَنَا) مع أنه، لا مانع عن⁽⁵⁾ اعتبار مجموعته ضميرًا، وكون الكاف في (إِيَّاكَ) حرف خطاب، أمر مختلف فيه⁽⁶⁾.

وأما الكاف في (هَآك) اسم فعل⁽⁷⁾ بمعنى: خُدْ، و (تجاءك⁽⁸⁾) بمعنى: أسرع، و (أرأيتك) بمعنى: أبصرت فحرف بالاتفاق، وإلَّا يلزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير

(1) [إشارة] ساقط من: (أ، ه).

(2) [مثل] ساقط من: (أ، ه).

(3) في (أ، ه) لحقه.

(4) في (أ): تجريده.

(5) في (أ): من:

(6) واختلفوا في نحو: "إِيَّاكَ"، ونحوها، وقيل، إنَّ "إِيَّا" اسم أضيف إلى ما بعده كإضافة "بعضي، وكُلُّ"، وهو مذهب المبرد، وقال بعضهم: "إِيَّا" اسم

ضمير أضيف إلى الكاف ونحوه، وهو مذهب الخليل، ومنهم من قال: إنه اسم ظاهر أضيف إلى الكاف، وهو مذهب الزجاج، ومنهم من قال:

"إِيَّا" عمدة، والكاف ضمير، وهو مذهب الكوفيين، ومنهم من ذهب إلى أنَّ "إِيَّاكَ" بأكملها ضمير، ينظر: الكتاب 1:279؛ والإنصاف 2:218.

(7) [اسم فعل] ساقط من: (أ، ه).

(8) في (أ): التجاءك.

أفعال القلوب وهو باطل قطعاً، فاللاحقة بهؤلاء حرف البتة.

قال: "وَلَحَقَهُمَا التَّنْبِيهُ وَالْجَمْعُ، وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، كَمَا يُلْحَقُ الضَّمَائِرُ".

قال: ويلحقهما التنبيه، ولم يقل: وتثنَّيان وتجمعان؛ لئلا يتوهم أنَّهما تثنَّيان وتجمعان، على حدِّ

نحو⁽¹⁾: "مُسْلِمٌ" و"مُسْلِمِينَ" و"مُسْلِمِينَ"⁽²⁾.

(1) [نحو] ساقط من: (ط).

(2) ينظر: شرح المفصل 5:60،61؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:218،219.

[حُرُوفُ الصَّلَةِ]

قال: "حُرُوفُ الصَّلَةِ: إِنْ فِي: مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا، [وَأَنْ فِي وَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ، وَ"مَا" فِي حَيْثَمَا وَفِي "مَهُمَا"، وَ"أَيْنَمَا"، وَ"فِيمَا رَحْمَةً"، وَلَا، فِي: "لَيْلًا يَعْلَمُ"، وَ"فَلَا أَقْسَمُ"، وَمَنْ، فِي " مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ"، وَالْبَاءُ، فِي "مَا زِيدَ بِقَائِمٍ" (1)؛".

أقول: أراد بحروف الصلّة حروف الزيادة سُمّيت بذلك؛ لأنَّ المتكلم بها يصل (2) إلى غرض التأكيد، واستقامة الوزن والقافية وغيرها (3). اعلم أنَّ (إِنْ) تزداد بعد (ما) /127- ب/ النافية كثيرًا نحو: "مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا"، والأصل: "مَا رَأَيْتُ زَيْدًا" (4)، فزيدت (إِنْ) للتأكيد (5).

والفرء على أنَّهما حرفا نفي تراد (6) ترادفا (7) ترادف حرفي التأكيد، في: "إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ"، وبعد (ما) المصدرية قليلاً، نحو: "اجْلِسْ مَا إِنْ جَلَسَ الْقَاضِي"، أي: وقت دوام جلوس القاضي (8)، وَإِنَّ (أَنْ) بالفتح (9) تزداد بعد (لَمَّا)، نحو قوله تعالى (10): ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ (11)، أي: لَمَّا جَاءَ

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، هـ).

(2) في (ط): يصل بها.

(3) ينظر: الكتاب 5:180، 181.

(4) [زيدا] ساقط من: (أ)،

(5) في (ط): للتوكيد.

(6) [تراد] ساقط من: (أ، ط).

(7) [ترادفا] ساقط من: (أ).

(8) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:220؛ وارتشاف الضرب 3:1278.

(9) [بالفتح] ساقط من: (أ، هـ).

(10) [قوله تعالى] ساقط من: (ط).

(11) سورة يوسف، من الآية 96.

البشير⁽¹⁾ وقبل (لو) وبعد القسم كثيرًا، نحو: "والله أن لو فُمت فُمت"، أي: والله⁽²⁾ لو فُمت فُمت، وقلت في مثل [قوله تعالى]⁽³⁾: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْغَبْنَ فِي الْوَدَاعِ﴾⁽⁴⁾ و﴿وَأَنْ أَقْرَبَ وَجْهَكَ﴾⁽⁵⁾ *.

وإنَّ (ما) تزداد في آخر (حيث) وجوبًا، إذا أُتِيَ به للمجازاة، وأنَّ⁽⁶⁾ التعليق باعتبار عموم المكان، لتكفه عن الإضافة المانعة عن الانجزام، ولتؤكد بها عمومها.

وكذا تزداد وجوبًا في آخر (مَهْ) في (مَهْمَا)، على تقدير أن يكون مركبًا من (مَهْ) و(مَا)، لتدلَّ على انخلاع معنى الفعل عنه، وعلى اكتسابه معنى المجازاة، و تزداد جوارًا في آخر (أَيْنَ) لتأكيد العموم⁽⁷⁾، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾⁽⁸⁾.

وتزداد⁽⁹⁾ بعد (الباء) الجارة، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾⁽¹⁰⁾، ولو كانت استفهامية على ما زعم البعض، لقليل: "فِيمَ رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ". كقولهم: "ألام"، و"علام"⁽¹¹⁾ *.

(1) [البشير] ساقط من: (أ، ه).

(2) [والله] ساقط من: (أ).

(3) زيادة من المحقق.

(4) سورة الجن، من الآية 16.

(5) سورة يونس، من الآية 105.

• ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 423،422:3؛ وشرح المفصل 64:5.

(6) [أن] ساقط من: (ط، ه).

(7) الإيضاح في شرح المفصل 221:2.

(8) سورة النساء، من الآية 77.

(9) في (ه): تزداد.

(10) سورة آل عمران، من الآية 159.

(11) في (ط): كقولهم: على م .

• ينظر: شرح المفصل 79،78،77:5؛ والجنى الداني 335،334؛ وفتح الباب 452،451.

وبعد (عن) الجارة، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾⁽¹⁾ أي: عن قليل، وبين المضاف

والمضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ﴾⁽²⁾ أي: أيّ الأجلين⁽³⁾.

وأن (لا) تزداد بعد (أن) المصدرية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾⁽⁴⁾ و﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾⁽⁵⁾

وزيدت قبل "أقسم"، فقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁶⁾؛ لأن مساق الآية، على أن يقسم بيوم

القيامة، تعظيماً لشأنه وتفخيماً لهوله، و تنبيهاً على أنه أمر مقطوع⁽⁷⁾.

وقيل: نفى لكلام⁽⁸⁾ الكفار من إنكار البعث⁽⁹⁾، و "أقسم" مقطوع عنها⁽¹⁰⁾، والمعنى: ليس الأمر

على ما زعموا أقسم بيوم القيامة.

وقيل: نفى للقسم⁽¹¹⁾ على معنى: لا أعظم / 128- أ/ يوم القيامة كما هو حقّه، وإن (من) تزداد

بعد النفي خاصة، على رأي سيبويه، كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾⁽¹²⁾ وكقوله

(1) سورة المؤمنون، من الآية 40.

(2) سورة القصص، من الآية 28.

(3) ينظر: شرح المفصل 71:5.

(4) سورة الحديد، من الآية 28.

(5) سورة الأعراف، من الآية 11.

(6) سورة القيامة، الآية 1.

(7) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 123، 122:2.

(8) في (هـ): الكلام.

(9) في (أ): الإنكار للبعث.

(10) في (أ): فيها.

(11) في (هـ): القسم.

(12) سورة المائدة، من الآية 20.

سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾ (1)*.

والأخفش يعمها، مستنداً، بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (2)*، أي: ذنوبكم، وحال (3) التبعيض يعارضه (4) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (5)*.

والجواب: منع المعارضة، بأنَّ المخاطب بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (6) أمة نوح - عليه السلام - والمراد بالذنوب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (7)، أي: ذنوب أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - فلا مناقضة بين غفران البعض دون الكل، وبين غفران الكل.

أو بأن الاستغراق (8) في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (9)، عُرْفِي، أي: يغفر جميع الصغائر، فلا مناقضة بين غفران جميع الصغائر، وعدم غفران بعض الكبائر، أو بأن المعنى: الله (10) يغفر جميع الذنوب، من الصغائر والكبائر إن تاب أصحابها.

(1) سورة ق، من الآية 30.

• ينظر: الكتاب 4:225.

(2) سورة نوح، من الآية 5.

• ينظر: معاني القرآن للأخفش 1:272،273.

(3) [أي ذنوبكم حال] ساقط من: (ط، هـ).

(4) في (أ): معارضه.

(5) سورة الزمر، من الآية 50.

• ينظر: شرح المفصل 5:76،77؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:223؛ والجنى الداني 318.

(6) سورة الزمر، من الآية 50.

(7) سورة الزمر، من الآية 50.

(8) في (أ، هـ): الاستغراق.

(9) سورة الزمر، من الآية 50.

(10) في (ط): أنه.

وَأَنَّ (الباء) تزداد قياساً، في مثل: "مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ"، لتأكيد النفي، وقالوا: "بِحَسْبِكَ زَيْدٌ"، وقال الله تعالى:

﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽¹⁾، [والمعنى: حسبك زيد، وكفى الله شهيداً]⁽²⁾.*

وزيادتها في المنصوب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾⁽³⁾ إذا أريد بالأيدي والأنفس أقيس

منها في المرفوع، وهي في فاعل "كَفَى" قياس لقولهم⁽⁴⁾: "كَفَى زَيْدٌ"، و"كَفَى بَرِيْدٌ" و"كَفَانِي هَذَا

الْأَمْرُ وبهذا الأمر".

والدليل على زيادة هؤلاء الحروف⁽⁵⁾ في المواضع المخصوصة، عدم اختلال⁽⁶⁾ المعنى بطرحها

واختلاله بعدم زيادتها⁽⁷⁾.

(1) سورة النساء، من الآية 78.

(2) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

• ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:223.

(3) سورة البقرة، من الآية 194.

(4) في (ط): تقول.

(5) في (ه): الأحرف.

(6) في (ه): اخلال.

(7) في (ه): الزيادة.

[حَرْفًا التَّفْسِير]

قال: "حَرْفًا التَّفْسِير".

أقول: حرفا التفسير (أي) نحو: رَقَى، "أَيَّ صَعَدَ"، و (أَنْ) في: " تَادِيئُهُ أَنْ قَمَّ"، (أي) تفسير لمفهوم اللفظ، و (أَنْ) لجواب النداء، و (أي) في قوله⁽¹⁾:

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُذْنِبٌ

وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

أي: أنت مذنب⁽²⁾، تفسير لكون الرمي بالطرف ذنباً⁽³⁾. / 128 - ب./

قال: "وَلَا تَجِيءُ أَنْ إِلَّا بَعْدَ فِعْلٍ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ".

أقول: كالنداء والبكاء، والأمر، والنهي، والكتابة، ولا يقع تفسيراً لصريح⁽⁴⁾ القول، ومأخذ

الحصر مجرد الاستقراء⁽⁵⁾.

يقال: "أَمَرْتُهُ أَنْ أَعْدَ"، و"كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ ارْجِعْ"، يقول⁽⁶⁾ الله تعالى: ﴿وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا﴾⁽⁷⁾.

(1) البيت من البحر: (الطويل)، بلا نسبة.

اللغة: الطرف: العين. تقليني: تهجرتني، وتبتعدين عني كرهاً لي.

وهو من شواهد: المفصل 405؛ وشرح المفصل 81:5؛ والجنى الداني 233؛ وهمع الهوامع 370:4؛ وخزانة الأدب 225:11.

الشاهد فيه: "أي أنت مذنب" حيث جاءت "أي" حرف تفسير للجملة "ترمينني بالطرف" بالجملة "أنت مذنب".

(2) [أي: أنت مذنب] ساقط من: (ط).

(3) ينظر: شرح المفصل 82:81:5؛ وهمع الهوامع 370:4.

(4) في (ه): تضرع.

(5) ينظر: معني اللبيب 55،54:1.

(6) في (ط): قال.

(7) سورة ص، من الآية 5.

يعني أنَّهم لمَّا سمعوا كلام أبي طالب⁽¹⁾، في شأن محمد - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - وعلموا أنَّه يراعى غبطته⁽²⁾، ولا يشاركهم⁽³⁾ فيما قصدوا في شأنه - عليه السلام - من الإيذاء، بل يغضب عليهم من أجله ذهبوا عن مجلسه، متورمين بالغيض⁽⁴⁾ والغضب، قائلاً بعضهم لبعض: أنِ امشوا.⁽⁵⁾

-
- (1) عبد مناف بن عبد المطلب بن هشام من قريش، والد علي رضي الله عنه، وعم النبي - صلى الله عليه وسلم - وكافله ومربيه ومناصره، كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء، ت: 85 قبل الهجرة، ينظر: جمهرة الأنساب 1:37؛ والأعلام 4:166؛ وخرزانه الأدب 69،70.
- (2) أي: الحسد، ينظر: لسان العرب، مادة: (غ . ب . ط).
- (3) في (ه) : يشاركه.
- (4) في (أ) : الغيظ.
- (5) ينظر: شرح المفصل 5:83،84؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:224.

[الحَرْفَانِ الْمَصْدَرِيَّانِ]

قال: "وَالْحَرْفَانِ الْمَصْدَرِيَّانِ أَنْ وَمَا".

أقول: لم يذكر (أَنَّ) المشددة؛ لأنَّ لها⁽¹⁾ أثرًا غير ذلك، كالتأكيد، والاختصاص بالجملة الاسمية بخلاف هاتين، فإنَّهما مختصان بالجملة الفعلية، والمصدر جزء مدلول الفعل، فهي كالشيء المنقطع⁽²⁾ عن موضعه بالنسبة إليهما⁽³⁾.

وإنَّما فسّر [قوله تعالى]⁽⁴⁾: ﴿بِمَا رَحِبْتَ﴾⁽⁵⁾ أَي⁽⁶⁾: بِرَحْبِهَا؛ لعدم استقامة أَنْ تكون موصولة، أو موصوفة، أو غيرهما.⁽⁷⁾

كما لا يخفى على من عنده أدنى تمييز⁽⁸⁾، وقد حمل عليه، قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾⁽⁹⁾ أَي: بناؤها بناء، على أَنَّ أصل (ما)، أَنْ تستعمل في غير من يعلم، وهو أعلم ممَّن يعلم، ويجوز

(1) في (أ، هـ): لأنها.

(2) في (أ، هـ): المتعلق.

(3) قال ابن مالك: المصدرية هي التي يؤول منها ومن صلتها مصدر، وتنقسم إلى مخففة من أَنْ باقية على عملها، وإلى غير مخففة وهي الناصبة

للمضارع، وإنما نصبته؛ لأنها شبيهة بأحد عوامل الأسماء وهي "أَنْ"، وهي أقوى النواصب، ولذلك نصبت الفعل مظهرة ومضمرة، ينظر: شرح

التسهيل، لابن مالك 3:374.

(4) زيادة من المحقق.

(5) سورة التوبة، من الآية 25.

(6) [أَي] ساقط من: (ط).

(7) ينظر: الكتاب 3:156.

(8) في (هـ): تأمل.

(9) سورة الشمس، الآية 5.

أَنْ تكون موصولة، بناء⁽¹⁾ على احتجاب⁽²⁾ كُنْهه عن القول⁽³⁾ والأوهام، وهم يطلقونه فيما لا يدرك كُنْهه.⁽⁴⁾

(1) [بناء] ساقط من: (أ).

(2) في (هـ): اجتماع.

(3) في (ط): العقول.

(4) ينظر: شرح المفصل 5:85،86،87؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:225،226،227.

[حُرُوفُ التَّحْضِيضِ]

قال: "حُرُوفُ التَّحْضِيضِ، لَوْلَا، وَلَوْمَا وَهَلَّا وَ أَلَا".

أقول: وقيل: إِنَّ الهاء في (هَلَّا) بدل من الهمزة، وهو ليس ببعيد؛ لأنَّ ضبط النَّشْر بقدر الوسع واجب⁽¹⁾.

واعلم أنَّ التحضيض، هو⁽²⁾ الترغيب والتَّسمية باعتبار المضارع؛ لأنَّها للتحضيض فيه /129- أ/ وأما في الماضي فهو⁽³⁾ للتوبيخ على التَّرك كما سنحقِّقه⁽⁴⁾، وقد تسمَّى حروف التنديم، وتلك باعتبار الماضي؛ لأنَّ التنديم هو التوبيخ من الندم⁽⁵⁾.

قال: "وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ".

أقول: وذلك لأنَّ وضعها⁽⁶⁾ على أن تفيد التوبيخ، على التَّرك⁽⁷⁾ في الماضي تقول⁽⁸⁾: "هَلَّا قُمتَ" وغرضك أن تلومه على استبطائه في القيام، ونقاعده عنه⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الجنى الداني 613؛ وارتشاف الضرب 4:1979.

(2) في (أ): هي.

(3) في (أ): فهي.

(4) في (أ، هـ): سيحقِّقُ.

(5) قال السيوطي: هو طلب بحث وإزعاج، ينظر: وشرح المفصل 5:88؛ وهمع الهوامع 4:352.

(6) في (هـ): بعضها.

(7) في (هـ): تركه.

(8) في (هـ): يقول.

(9) في (أ): منه.

أَيُّ: كان عليك أن تتصف بالقيام في الماضي، لِمَ أَخَلَّتِ الواجب وضيّعت وقته⁽¹⁾.

وتفيد الحثّ والترغيب على الفعل في المستقبل، كما تقول: "هَلَّا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ"، وغرضك أن تحثه

على قراءته، وتأمّره بالقراءة⁽²⁾، أَيُّ: اقرأ القرآن.

وهذان الغرضان، لا يعقلان إلاّ في الفعل، فهي من دواخل الفعل، فإذا وجد بعدها اسم مرفوع أو

منصوب، فعلى إضمار⁽³⁾ رافع أو ناصب، كقولك لمن ضرب القوم: "لَوْلَا زَيْدًا"، أَيُّ: لولا ضربته.

قال سيبويه: وتقول: "لَوْلَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ"⁽⁴⁾، أَيُّ: لولا تفعل، وترفع على معنى: هَلَّا كَانَ مِنْكَ

خَيْرٌ عَلَى مَعْنَى: هلا وجد منك خير من ذلك.

ولهذا أوجبوا النَّصْبَ بعدها، في باب ما أضمر عامله، وقالوا: "لَوْلَا زَيْدًا ضَرَبْتُ"، ولم يجز

الرفع على الابتداء⁽⁵⁾.

قال: "لَوْلَا، وَلَوْمَا، تَكُونَانِ لَامْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ".

أقول: أَيُّ لامتناع الثاني لوجود غيره، أَيُّ: كما يكونان للتخصيص والتوبيخ، يكونان لامتناع

الشيء، أَيُّ: لامتناع الثاني لوجود غيره، أَيُّ: لوجود الأول فيختصان، أَيُّ: حينئذ بالاسم فرقاً

بينهما، نحو: "لَوْلَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ - رضي الله عنه - " فامتنع هلاك عمر؛ لوجود علي⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3:488،489.

(2) في (هـ): بالقرآن.

(3) في (هـ): إخبار.

(4) ينظر: الكتاب 1:98.

(5) ينظر: شرح المفصل 5:88،89؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:228،229.

(6) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هشام، ابن عم الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأول من آمن بعد السيدة خديجة - رضي الله عنها - =

قيل: في سبب ورود هذا الكلام، أنّ عمر - رضي الله عنه- أمر برجم امرأة زنت وهي حامل

وعلي - رضي الله عنه- حضر هناك، فمنعه علي - كرم الله وجهه- قبل وضع الحمل./129- ب/

فقال: إنّ كانت الأمُّ أذنبت فما ذنب الجنين، فأحرَّ عمر رجمها، وأتى النبيّ - صلى الله عليه

وسلم- مستنفرًا قائلاً: أترجم وهي حامل، أم بعد وضع الحمل.؟

فقال: صلَّى الله عليه وسلَّم، بعد الوضع.

فقال عمرو: " لَوْلَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ"، أي: لأنَّهم بالرجم.

وقيل: إنّ سائلاً أتى إلى باب النبي - صلَّى الله عليه وسلَّم-، وأنشد شعراً.

فقال عليه السلام- ل عمر: يا عمر اقطع لسانه، على معنى: "أحسن إليه"، فذهب به ليقطع

لسانه بالسكّين، فيلقاه عليّ.

فقال: لِمَ تَقْطَعُ لِسَانَهُ؟

فقال عمر: أمرني بذلك النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

فقال علي: أحسن إليه، إنّ الإحسان بقطع اللسان، فترك القطع وذهب إلى النبيّ - صلَّى الله

عليه وسلَّم-، مستفسراً قائلاً: أيّ شيءٍ تعني بالقطع يا رسول الله؟

فقال: أريد الإحسان. فقال: " لَوْلَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ".

= وأول من صلى مع النبي - صلى الله عليه وسلم- وهاجر وشهد المشاهد كلها مع النبي، إلا غزوة تبوك، فقد خلفه النبي - صلى الله عليه وسلم- على

المدينة، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، بعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم- إلى اليمن ليقيضي بينهم، تولى الخلافة يوم قتل عثمان ت: 40هـ،

ينظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب:2:501؛ وشذرات الذهب 1:221؛ والأعلام 4:295.

وقيل: أتى آتٍ إلى حضرة عمر، فقال: يا أمير المؤمنين أحبُّ الفتنة، وأكره الحقَّ اليقين، وأهرب من رحمة الله تعالى-، وسدَّ سيفه ليضرب عنقه.

فقال علي: مه يا أمير المؤمنين، وهو يقول الحقَّ.

نحب أولادنا وهم فتنة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾⁽¹⁾، ونكره الموت وهو الحق

اليقين، قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾⁽²⁾، ونهرب من المطر، وهو رحمة الله تعالى.

فقال: "لَوْلَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ".⁽³⁾

(1) سورة التغابن، من الآية 15.

(2) سورة الحجر، الآية 99.

(3) في الروايات الثلاث، اختلفت النسخة (أ)، عن النسخة (هـ)، و(ط)، في طريقة السرد، والمعنى واحد.

[حُرُوفُ التَّقْرِيبِ]

قال: "حرفُ التَّقْرِيبِ [قد] تقَرَّبَ الماضي إلى الحال، نحو: قد قامت الصلاة⁽¹⁾".

أقول: أي الواقع في الزمان⁽²⁾ الماضي إلى الحال، نحو: "قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ" إن قلت: لا قيام للصلاة في الماضي، حتى تقَرَّبَ⁽³⁾ (قَدْ)⁽⁴⁾ إلى الحال⁽⁵⁾.

قلت معنى: "قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ"، قَدْ قَرَّبَ وقت الصلاة المفروضة إلى الحال، ولا شك أنَّ الوقت قد ثبت في الماضي، و قد قَرَّبْتَهُ (قد) إلى الحال، وإلى حين الشروع، ومنعته عن الانقضاء، وأمَّا الشروع /130- أ/ فقد وقع في الوقت نفسه فتأمل عن استبصار⁽⁶⁾.

قال: "وَتُقَلَّلُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ".

أقول: أي تدلّ على قلّة الفعل الواقع في المستقبل، نحو: "إِنَّ الْكُذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ"، أي: إنَّ الكذوب⁽⁷⁾ قليل الصدق.

قيل: وقد يؤتى بها في المضارع للتحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدِيعًا لِّلَّهِ الْمَعْوِفِينَ﴾⁽⁸⁾، [أي: إن الله

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، هـ).

(2) [الزمان] ساقط من: (أ، هـ).

(3) في (ط): تقريبه.

(4) [قد] ساقط من: (ط).

(5) قال أبو حيان: (قد) تدخل على الماضي المتصرف لتقريب زمانه من الحال، وتفيد التحقيق، وعلى المضارع الخالي من ناصب وجازم، وحرف

تنفيس، ولا يفيد تقليلا فيه بل يدل على التوقع فيما يمكن فيه ذلك، ويجوز تقديم منصوب الفعل عليه، بنظر: ارتشاف الضرب 5:2364.

(6) بنظر: الكتاب 4:223؛ وشرح المفصل 5:92؛ وجمع الهوامع 4:377.

(7) في (ط، هـ): الكذاب.

(8) سورة الأحزاب، من الآية 18.

يعلم المعوقين إذ لا وجه لتقليل عِلْمِ الله تعالى⁽¹⁾، وبعضهم تكلف، وقال: متعلق التقليل متعلق العلم لا نفس العلم، والمعنى: أحوال المعوقين أقل معلومات الله.⁽²⁾

قال: "وفيها توقع وانتظار".

أقول: أي في⁽³⁾ كلمة (قَدْ)، عند دخولها على الماضي توقع وانتظار، أي: لا تدخل إلا على خبر يتوقعه السامع و يترقبه⁽⁴⁾، لا يقال: " قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ"، إلا لمن ينتظر ركوبه، ولا " قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ" إلا لجماعة ينتظرون هذا الخبر، والفصل بينه وبين الفعل بالقسم، نحو: " قَدْ وَاللَّهِ أَحْسَنْتَ"، وطرح⁽⁵⁾ الفعل بعده⁽⁶⁾، كقوله⁽⁷⁾:

.....

لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

واسعان في كلامهم.

(1) [تعالى] ساقط من: (ط).

(2) ينظر: شرح المفصل 93:5؛ والإيضاح في شرح المفصل 230:2، 231؛ ومعجم الهوامع 378:4، 379.

(3) [في] ساقط من: (أ).

(4) [يترقبه] ساقط من: (ط).

(5) البيت من البحر: (الكامل)، للنايعة الذبياني، مذكور في ديوانه 89.

وتمامه: أفدَ الترحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا *** لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

اللغة: أفد: دنا. الترحُل: الرحيل. الركاب: المطايا. لَمَّا تَزَلُ: لم تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المِطْيَةِ لتركب. كَأَنَّ قَدْ: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب 52:2؛ و شرح المفصل 94:5؛ والجنى الداني 146؛ ومغني اللبيب 190:1؛ والأشباه والنظائر 56:2؛ وشرح الأشموني 12:1؛ وخزانة الأدب 197:7.

الشاهد فيه: مجيء " قد" كلمة مستقلة يصلح الوقوف عليها.

(6) في (ط): طي

(7) [بعده] ساقط من: (ط).

[حُرُوفُ الاسْتِقْبَالِ]

قال: "حُرُوفُ الاسْتِقْبَالِ، سَوْفَ، وَالسَّيْنَ، وَأَنَّ، وَلَنْ".

أقول: كلُّها مشترك (1) في تخصيص المشترك، بين الحال والاستقبال بالاستقبال، و(أَنَّ) و(لَنْ)، من بينها ينصب المضارع (2)، وقد يؤتى بالسین لمجرد التأكيد، كقوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ (3) وقول الشاعر (4):

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِنَقْرُبُوا

[وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا] (5)

فإنَّ كتابة ما قالوا، وتطيب النَّفْسِ بالبعد والفرق أمران حاليان.

والألِف (6) واللَّام في قوله: (والسَّيْنَ) للعهد؛ لأنَّ المراد به (السَّيْنَ) المعهودة (7)، لا مطلق السين ولم يقل: (السَّوْفَ)؛ لكونه (8) في صورة الحرف (9)، وإن كان اسمًا هناك (10) مرادًا به اللَّفْظُ؛

(1) في (أ): مشتركة.

(2) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3: 374-381.

(3) سورة آل عمران، من الآية 181.

(4) سبق تخريجه 398.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه).

(6) [الألف] ساقط من: (ط، ه).

(7) في (ه): العهد.

(8) في (ه): لأنه.

(9) قال السيوطي: "السين وسوف"، كلاهما للتفيس أي تخلص المضارع من الزَّمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال. وذهب الكوفيون

أن السين مقتطعة من سوف، وذهب البصريون أصل برأسه، ينظر: همع الهوامع 4: 375.

(10) في (أ): هنا.

ولأنه⁽¹⁾ لا افتقار فيه إلى لام العهد /130-ب/ لعدم الاشتراك فيه، بخلاف⁽²⁾ (السين)، فإنه مشترك بين سين الاستقبال وسين الكساسة⁽³⁾.

والفرق بينهما أنه إن تضيّف الفعل⁽⁴⁾ إلى الحال، يقال: "سَيَفْعَلُ زَيْدٌ"، وأن تراخى عنها، يقال: "سَوْفَ يَفْعَلُ زَيْدٌ"، دلالة بتقليل الحرف، على تقريب الفعل إلى الحال،⁽⁵⁾ وتكثير⁽⁶⁾ الحرف على تراخي الفعل وبُعْدِهِ عنها⁽⁷⁾، وفي (سوف) لغات لم يفصلها لاشتغالها⁽⁸⁾ فيما بينهم⁽⁹⁾.

(1) في (ه) : لأن.

(2) في (ه) : خلاف.

(3) هي إبدال كاف المخاطبة (سينا) في الوقف، نحو: "أُمْسٌ فِي" أُمُكِ"، ينظر: فصول في فقه اللغة 140؛ والمفصل 436.

(4) [الفعل] ساقط من: (ه).

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(6) في (ه) : يتكثّر.

(7) ينظر: الكتاب 4:217.

(8) في (ه) : لشهرته.

(9) "سَوْ" بحذف الفاء، و"سي" بحذفها، وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف، و"سف" بحذف الوسط، ينظر: همع الهوامع 4:376.

[حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ]

قال: "حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ الهمزة، وهل".

قال سيبويه: أَنَّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ)، إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَكُوا⁽¹⁾ الهمزة قبلها؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الاسْتِفْهَامِ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ مَعَهَا⁽²⁾، كَقَوْلِهِ⁽³⁾:

.....

أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

وقد تستعمل مجردة عن معنى الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾⁽⁴⁾ أي: قد أتى⁽⁵⁾.

قال: "والهمزة أعم تصرفاً منه".

أقول: لأنها تقرن بها ب(أم) المتصلة، و توقفاً قبل الواو، نحو: قوله تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ﴾⁽⁶⁾، وقبل

(1) في (أ): أنه ترك.

(2) ينظر: الكتاب 3:189.

(3) البيت من البحر: (البيسط)، وهو لزيد الخيل.

وتمامه: سَائِلُ فَوَارِسٍ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا *** أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

اللغة: سائل: أمر بالمسألة بمعنى: أسأل. يربوع: حي من اليمن. القاع: الأرض المنبسطة. الأكم: جمع أكمه، وهي التل أو المرتفع من الأرض.

وهو من شواهد: المقتضب 3:291؛ وأسرار العربية 385؛ وشرح المفصل 5:101؛ والجنى الداني 344؛ وهمع الهوامع 4:394.

الشاهد فيه: قوله: (أهل)، حيث دخلت الهمزة على (هل)، وهو خص بالشعر فقط.

(4) سورة الإنسان، من الآية 1.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب 4:2008؛ وهمع الهوامع 4:394، 395.

(6) سورة الأنعام، من الآية 123.

الفاء نحو: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾⁽¹⁾، وقبل (ثمَّ)، نحو: ﴿أَتَمَّرَ إِذَا مَا وَقَعَ﴾⁽²⁾، وقبل (إذا) نحو: قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا فَخْرَةً﴾⁽³⁾.

وتقول: "أَزِيدًا ضَرَبْتَ؟"، و"أَتَضْرِبُ زَيْدًا، وَهُوَ أَخُوكَ؟" ⁽⁴⁾.

ولا يجوز لك ⁽⁵⁾ أَنْ تَوَقَّعَ (هل) في هذه المواضع⁽⁶⁾، ووجه ذلك أَنَّ (هل) لطلب التصديق، والسؤال بـ(أم) المتصلة عن التعيين، بعد حصول التصديق، وفي "أَزِيدًا ضَرَبْتَ"، عن متعلق الضرب أي لطلب تصور المفعول، يدلُّ عليه تقديمه على الفعل، و املاؤه حرف الاستفهام و(هل) مقصورة على طلب التصديق، وصدور "الضَّرْبُ" في هذا المثال⁽⁷⁾ عن المخاطب، ووقوعه على محل ما مقطوع السائل، فالتصديق حاصل⁽⁸⁾ والمطلوب تصور المفعول وتعيينه⁽⁹⁾.*

وأما عدم جواز، "هل تَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ / 131- أ/ فلان" (هل) لتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع، كـ(السين) و(سوف)، فلا يصح استعمالهما لإنكار الفعل الواقع في الحال، بمعنى أَنَّهُ لا ينبغي أَنْ تقع كما يصح استعمال الهمزة لذلك.

(1) سورة هود، من الآية 17.

(2) سورة يونس، من الآية 51.

(3) سورة النازعات، الآية 11.

(4) ينظر: شرح المفصل 5:100.

(5) [لك] ساقط من: (ط).

(6) في (ط): المواقع.

(7) [في هذا المثال] ساقط من: (أ، ه).

(8) في (ه): ما هل.

(9) في (أ): يقينه.

• ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:234،235.

فقوله: " وهو أخوك" ليكون قرينة على أن المراد إنكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل.

كذا وجهه السكاكي، وبهذا ظهر بطلان التوجيه⁽¹⁾، بأنَّ (هل) للاستقبال، والفعل المستقبل لا يتقيد بالحال، قال الله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾⁽²⁾.

وقال الشاعر⁽³⁾:

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا

.....

وأما في نحو: قوله تعالى⁽⁴⁾: ﴿أَوْمَنَ كَانَ﴾⁽⁵⁾ وقوله⁽⁶⁾: ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾⁽⁷⁾ و ﴿أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾⁽⁸⁾

فلأنَّ (هل) بمعنى (قد) في الأصل، و(قد) من خواص الفعل، فإذا رأيت الفعل في الذيل، لم ترض

(1) ينظر: الجنى الداني 458، 459؛ وهمع الهوامع 4: 394؛ وفتح الباب 293.

(2) سورة غافر، من الآية 60.

(3) البيت من البحر: (الطويل)، ينسب لسعد بن ناشب العنبري.

وتمامه: سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا *** عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا

اللغة: القضاء أصله الحتم والإيجاب، ويكون القضاء بمعنى الموت المحتوم. جالبًا: أي الموت على جالبه.

وهو من شواهد: العقد الفريد 1: 247؛ والشعر والشعراء 2: 685؛ و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1: 52؛ ودلائل الإعجاز 235

الشاهد فيه: " جالبًا" في كونه اسمًا ظاهرًا قد ارتفع باسم فاعل قد اعتمد على ذي حال، فعمل عمل الفعل.

(4) [قوله تعالى] ساقط من: (ط).

(5) سورة الأنعام، من الآية 123.

(6) [قوله] ساقط من: (ط).

(7) سورة هود، من الآية 17.

(8) سورة يونس، من الآية 51.

بحيلولة الحائل، وحنّت إلى الألف المألوف⁽¹⁾، وهو معانقة الفعل معانقة⁽²⁾ العاشق بالمعشوق بخلاف ما إذ لم تره ذهلت عنه وتسَلَّت، والمرفوع في: "هل زيدٌ خرَجَ؟"، فاعل فعل يفسره الظاهر، أي: "هل خرَجَ زيدٌ خرَجَ؟" مع أنه يمكن أن يوجه بآخر⁽³⁾.

قال: "وتُحَدَفُ عِنْدَ الدَّلَالَةِ، نحو: زيدٌ عِنْدَكَ أمَ عَمْرُو".

أقول: أي "أزيدٌ عِنْدَكَ أمَ عَمْرُو"، والدليل عليه (أم) المتصلة؛ لأنها لا تستعمل إلا مع الهمزة، فإذا وجدت منفردة عن الهمزة فُدرت⁽⁴⁾.

قال: "ولِإِسْتِفْهَامِ صَدْرِ الكَلَامِ".

أقول: يعني لا يجوز تقديم شيءٍ ممّا في حيّزه عليه، لا يقال: "ضربتُ أزيداً"، ولا "زيداً هل ضربتُ؟" وذلك لكونه مغيراً، جاعلاً المقطوع مشكوكاً، والمغير له صدر الكلام⁽⁵⁾.

(1) [المألوف] ساقط من: (هـ).

(2) [الفعل معانقة] ساقط من: (أ، هـ).

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2:234؛ والجنى الداني 344؛ وهمع الهوامع 4:394.

(4) ينظر: المقتضب 3:294؛ وشرح المفصل 5:103.

(5) ينظر: شرح المفصل 5:104؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:236.

[حُرُوفُ الشَّرْطِ]

قال: "حَرْفُ الشَّرْطِ : إِنْ لِلِاسْتِقْبَالِ وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي".

قوله: وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي، لدفع أَنْ يتوهم /131- ب/ أَنَّهَا لِلِاسْتِقْبَالِ، إِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَاضِي، كقوله: "أَتَيْنِي بِدَابَةِ لَوْ كَانَ حِمَارًا"، والمعنى أَنَّهَا لِلِاسْتِقْبَالِ، مستويًا دخولها على المضارع والماضي، وكونها للاستقبال تخصيص⁽¹⁾ المضارع المشترك بين الحال، والاستقبال بالاستقبال، نحو: "إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ"، والمعنى: إِنْ وَقَعَ مِنْكَ ضَرْبٌ فِي الْاسْتِقْبَالِ يَقَعُ مِنْي، ونقلها الماضي من معنى الماضي⁽²⁾ إلى معنى الاستقبال، نحو: "إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ"، والمعنى أيضًا: إِنْ وَقَعَ مِنْكَ ضَرْبٌ يَقَعُ مِنْي⁽³⁾.

قوله: "وَلَوْ لِلْمَاضِي، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ".

أقول: قوله وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ أيضًا، لدفع أَنْ يتوهم أَنَّهَا لِلْمَاضِي⁽⁴⁾، إِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ⁽⁵⁾ وكونها للماضي في المضارع ظاهر، وأمَّا فِي الْمَاضِي فَلَا يَظْهَرُ، بَلْ هُوَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ فِي الظَّاهِرِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ (إِنْ) لِتَعْلِيْقِ حُصُولِ الْجَزَاءِ، بِحُصُولِ الشَّرْطِ فِي الْاسْتِقْبَالِ⁽⁶⁾.
و(لَوْ) لِتَعْلِيْقِ حُصُولِ الْجَزَاءِ⁽⁷⁾ فِي الْمَاضِي، عَلَى سَبِيلِ الْفَرَضِ مَعَ الْقَطْعِ بَانْتِقَاءِ الشَّرْطِ

(1) فِي (أ): تَخْصِيصُهَا.

(2) فِي (ط): الْمَاضِي.

(3) أَدْوَاتُ الشَّرْطِ وَهِيَ كَلِمٌ وَضَعْتَ لِتَعْلِيْقِ جُمْلَةٍ بِجُمْلَةٍ، وَتَكُونُ الْأُولَى سَبَبًا، وَالثَّانِيَةُ مَتَسَبِّبًا، يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ 4:1862؛ وَالْمَسَاعِدُ 3:132.

(4) فِي (أ، هـ): لِلْمَاضِي.

(5) فِي (ط): الْاسْتِقْبَالِ.

(6) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ 5:108؛ وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ، لِابْنِ مَالِكٍ 3:437.

(7) فِي (ط): الْجَزَاءُ بِحُصُولِ الشَّرْطِ.

نحو: "لَوْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ"، أي: "لو وقع (1) منك ضرب في الماضي لوقع مني، لكن عدم وقوعه منك، لم يقع مني" أي: الانتقاء مني، معلل بالانتقاء منك، فكأن هذا هو المراد بكونها للماضي (2) فلا يلزم حينئذ (3) تحصيل الحاصل (4).

وزعم الفراء أنها تستعمل (5) في الاستقبال كـ(إِنْ)، وقيل: في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (6) أتى بها ليستدل بانتقاء الجزاء على انتقاء الشرط بدون ملاحظة الزمان الماضي، أي: إن تعدد الآلهة لزم فسادها، ولا (7) فساد فلا تعدد (8).

قال: "وَيَجِيءُ فِعْلًا الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ".

اعلم أولاً أنَّ الشرط لا يكون إلاً فعلاً، والجزاء يكون فعلاً وقد لا يكون، ثمَّ (9) على تقدير كونه فعلاً، لا يخلو /132- أ/ إما أن يكون مضارعاً أو ماضياً أو غيرهما، فهما باعتبار الماضي والمضارع أربعة أقسام؛ لأنَّهما أما ماضيان، أو مضارعان، أو الأول ماضيا والثاني مضارع، أو على عكس ذلك.

فإن كانا مضارعين، وآلة الشرط (إِنْ)، يجب جزمها لفظاً، نحو: "إِنْ تَضْرِبْ ا ضَرْبٌ"؛ لأنَّ

(1) ينظر: المفصل 416؛ وجمع الهوامع 4:323.

(2) في (ط): في الماضي.

(3) [حينئذ] ساقط من: (ط).

(4) قال أبو حيان: ولا تحمل (إِنْ) على (لو)، ينظر: ارتشاف الضرب 4:1863؛ وأوضح المسالك 3:133، 134؛ والمساعد 3:156.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء 2:200.

(6) سورة الأنبياء، من الآية 22.

(7) في (هـ): فلا.

(8) ينظر: الكتاب 1:269؛ وارتشاف الضرب 4:1898؛ وشرح التسهيل، لابن مالك 3:457؛ وجمع الهوامع 4:334.

(9) [ثم] ساقط من: (هـ).

المضارع قابل للجزم، والجازم وهو (إن)⁽¹⁾ موجود، وإن كانا ماضيين، يمتنع جزمهما لفظاً؛ لأنَّ الماضي مبنيٌّ لا يعمل فيه العامل لفظاً.

وإنَّ كان الشرط⁽²⁾ مضارعاً، والجزاء ماضيّاً، نحو: "إِنْ تَضْرِبْ ضَرَبْتُ"، يجب جزم الشرط لفظاً وجزم الجزاء محلاً، فإنَّ كان على العكس⁽³⁾ من ذلك، نحو: " إِنْ ضَرَبْتَ اضْرِبْ "، يمتنع جزم الشرط لفظاً ويجوز في الجزاء أمران: الرفع والجزم⁽⁴⁾.

أمَّا الجزم فظاهر، وأمَّا عدمه؛ فلأنَّ الجزاء تابع الشرط، فلَمَّا لم يعمل في الشرط لفظاً⁽⁵⁾، لم يعمل في الجزاء؛ ليكون الجزاء على سُنَنِ الشرط، نحو: "إِنْ ضَرَبْتَنِي أَضْرِبْكَ"، بالجزم والرفع⁽⁶⁾.

قال: "وَتَدْخُلُ الْفَاءُ فِي الْجَزَاءِ وَجُوبًا".

أقول: اعلم أولاً أنَّ آلة الشرط، أعني (إن)، لا يخلو إمَّا أن تفيد معنى الاستقبال في الجزاء، أولاً، فإنَّ أفادت لم يحتج إلى الفاء؛ لإغناء الارتباط المعنوي عن آلة الارتباط اللفظي، التي هي (الفاء)، وإن لم تفد، فلأبَدُّ من (الفاء)، التي هي آلة الارتباط، وآلة اتباع⁽⁷⁾ الشيء بالشيء؛ لأنَّه لما انتفى الارتباط المعنوي، وجب الارتباط اللفظي، وإلَّا⁽⁸⁾ لم يكن جزاء؛ لأنَّ الجزاء لأبَدُّ له أن يرتبط بالشرط.

(1) [وهو إن] ساقط من: (أ، ط).

(2) في (ط، ه): شرطه.

(3) في (ط): عكس

(4) [الرفع والجزم] ساقط من: (ط، ه).

(5) [لفظاً] ساقط من: (ه).

(6) ينظر: الكتاب 3:66؛ وشرح المفصل 5:107، 108، 109؛ وجمع الهوامع 4:322.

(7) في (ه): ارتباط.

(8) في (أ): إن.

وإذا تلخص هذا فنقول: أن المصنّف، صرّح [بِدخول (الفاء) في] (1) الثّاني، بقوله: وتدخل الفاء في الجزء، إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً في معناه، أي: يدخل الفاء (2) في الجزء /132- ب/ إذا لم تعد آلة الشرط معنى الاستقبال فيه، وأشار إلى الأول (3) بالمفهوم المخالف؛ لأنّه يفهم من قوله: إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً في معناه، أنّه إذا كان أحدهما، نحو: "إِنْ تَضْرِبُ أُضْرِبُ"، و "إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ"، لم يدخل (الفاء)؛ لإفادتها معنى الاستقبال فيه، وحصول الارتباط المعنوي.

فإذا كان الجزء أمراً أو نهياً أو دعاءً أو ماضياً صريحاً، أي: مقروناً بـ(قد) لفظاً أو تقديرًا، أو مضارعاً منفيًا بـ(لن)، أو جملة اسمية، فلا بدّ من (الفاء)؛ لعدم تأثير حرف (4) الشرط فيها.

أمّا في الأمر والنهي والدعاء و المضارع المنفي بـ(لن)؛ فلأنّ التأثير فيها تحصيل الحاصل؛ لأنّ هؤلاء المذكورات مقترنة بمعنى الاستقبال قبل وقوعها جزء.

وأمّا في الماضي الصريح؛ فلأنّ (قد) تقرب الماضي من الحال، فلا يؤثر فيه حرف الاستقبال الذي هو آلة الشرط، وأمّا في الجملة الاسمية؛ فلأنّ وضعها للدوام، فلا تتقيّد بالزمان المتجدد الغير المتقرر.

فإن قلت: إذا لم تؤثر آلة الشرط فيها، فكيف يكون جزء بمجرد (5) الارتباط اللفظي، والجزء لأبّد وأن يرتبط بالشرط معنى.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط، هـ).

(2) [الفاء] ساقط من: (هـ).

(3) في (هـ): للأول.

(4) [حرف] ساقط من: (أ، هـ).

(5) في (هـ): لمجرد.

قلت: يتحوّل كلّ منها إلى معنى فعلٍ يؤثر فيه آلة الشرط ، ويرتبط بالشرط معنى، فقولك: إن أتك زيدٌ فأكرمهُ، في قوة: إن أتك زيد يجب عليك إكرامه.

وقولك: "إن أتك زيدٌ فلا تُهنهُ"، في قوة: يجب عليك عدم إهانته.

وقولك: "إن أتيتني فرحمك الله"، في قوة: إن أتيتني أسأل الله غفرانك.

وقولك: "إن جئتني⁽¹⁾ فأنت مُكرّم"، في قوة: إن جئتني يجب عليّ إكرامك.

وقولك: "إن أهنتني فلن أكرمك"، في قوة: إن أهنتني يتأكد عدم إكرامي لك⁽²⁾.

وقولك: "إن أكرمتني فقد أكرمك أمس"، في قوة /133- أ/ إن أكرمتني يقع إكرامك لي، مسيئاً⁽³⁾

لإكرامي لك أمس⁽⁴⁾.

قال: "ويُزادُ عليها ما للتأكيد".

أقول: أي يزداد على (إن) الشرطية، (ما) لتأكيد معنى⁽⁵⁾ المجازاة والتعليق، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا

يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى﴾⁽⁶⁾، وإذا زيدت عليها، وجب تأكيد الشرط بـ(النون)؛ لئلا يلزم رجحان الآلة على ذبيها⁽⁷⁾.

(1) في (ط): أتيتني.

(2) [لك] ساقط من: (أ، ه).

(3) في (ط): سبياً.

(4) ينظر: شرح المفصل 111:5، 112، 113؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:244، 245.

(5) [معنى] ساقط من: (ط، ه).

(6) سورة البقرة، من الآية 37.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب 4:1896، 1897؛ وشرح المفصل 5:115.

قال: "وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ".

أقول : وذلك لأنَّ الشرط كالاستفهام في التغيير، وفي جعل المقطوع مشكوكًا، فلا يتقدم عليه شيءٌ ممَّا في حيزه، وفي (1) نحو قولك (2) : " آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي " (3) ، ليس المقدم فيه جزء، بل هو دال على الجزء، والجزء محذوف بدلالته (4).

قال: "وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ".

أقول: أمَّا (إِنْ)؛ فلأنَّها لتعليق حصول الجزء، [بحصول الشرط في الاستقبال و(لو) لتعليق حصول الجزء] (5) بحصول الشرط في الماضي، على سبيل الفرض مع القطع بانتفاء الشرط كما تقدم (6)، ولا يعقل هذان إلا في الفعل، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكَ﴾ (7)، و ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (8)، و ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (9)، على إضمار فعل يفسره الظاهر ولاقتضائها الفعل لزومًا لزم في (إِنْ) (10) الواقعة (11) بعد (لو)، أن يكون خبرها فعلًا؛ ليكون كالعوض

(1) [في] ساقط من: (أ ، ه).

(2) [قولك] ساقط من: (ط).

(3) ينظر: الكتاب 3:67،68؛ والمقتضب 2:69،70.

(4) ينظر: شرح المفصل 5:117،118،119؛ وارتشاف الضرب 4:1879؛ وجمع الهوامع 4:332،333.

(5) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(6) ينظر: الكتاب 1:269.

(7) سورة النساء، من الآية 175.

(8) سورة التوبة، من الآية 6.

(9) سورة الإسراء، من الآية 100.

(10) [في (إِنْ)] ساقط من: (ه).

(11) في (ه): الواقع.

عن الفعل المحذوف وكالمفسر⁽¹⁾ له، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾⁽²⁾ أي: لو وقع أنهم فعلوا⁽³⁾.

وأما (أما)، ففيها⁽⁴⁾ معنى الشرط، إذا قلت: "أما زيدٌ فمُنْطَلِقٌ". فكأنك قلت: "مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ"⁽⁵⁾.

[ووقع شيء من الحوادث ملزوم الكلام]⁽⁶⁾ ووقع الانطلاق من "زيد"، لازم الكلام، و"زيدٌ" ملزوم قصدي، والانطلاق لازم قصدي حذف ملزوم الكلام؛ لأنه غير مقصود، فغير (مهما) إلى (أما) ووضع الملزوم القصدي في موضعه⁽⁷⁾، وأدخل (الفاء)، /133- ب/ التي هي آلة لازم الكلام⁽⁸⁾ على اللّازم القصدي، فقيل: "أما زيدٌ فمُنْطَلِقٌ"⁽⁹⁾.

قال: "وإذن جوابٌ وجزاء".

أقول: أي جواب لقول⁽¹⁰⁾ القائل تحقيقاً، كقولك: "إِنَّ أُكْرَمَكَ"، لمن قال لك⁽¹¹⁾: "أنا أتيتك، أو

(1) في (أ): المفسر.

(2) سورة النساء، من الآية 65.

(3) ينظر: الكتاب 114، 113:3؛ وشرح المفصل 121، 120:5؛ وارتشاف الضرب 1869:4؛ والمساعد 134، 133:3؛ وهمع الهوامع 325، 324:4.

(4) في (ط): ففیه.

(5) ينظر: الكتاب 235:4؛ وشرح المفصل 125:5.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (هـ).

(7) في (هـ): موضع.

(8) في (أ): المتكلم.

(9) ينظر: ارتشاف الضرب 1894، 1893:4؛ ومغني اللبيب 80، 79:1.

(10) في (هـ): نقول.

(11) [لك] ساقط من: (ط).

تقديرًا كقولك: "لَوْ أَكْرَمْتَنِي إِذْنُ أَكْرَمْتُكَ"، فإنك حين قلت: "لَوْ أَكْرَمْتَنِي"، كأنه قيل لك: ما يرتبط بالإكرام على تقدير ثبوته، فقلت: "إِذْنُ أَكْرَمْتُكَ"⁽¹⁾، أي: يرتبط به الإكرام.

وجزاء أي: عوض عن فعل الفاعل كإتيان الآتي⁽²⁾.

قال الزجاج: إذا قلت⁽³⁾: "إِذْنُ أَكْرَمْتُكَ"، لمن قال لك⁽⁴⁾: "أَنَا آتِيكَ"، كان المعنى: إن كان الأمر كما ذكرت فإني أَكْرَمْتُكَ، يعني أن فيها معنى المجازاة، حتى يصح⁽⁵⁾ تقديرها مصرحًا بها⁽⁶⁾.

قال: "وَعَمَلُهَا فِي فِعْلِ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهَا".

أقول: أمّا اشتراط الاستقبال؛ فلأنّ وضعها للاستقبال فلا تعمل إلاّ فيه، تقول: "إِذْنُ أَطْنُكَ كَاذِبًا" بالرفع. وإنّك في حال الظنّ لمن حدثك، أي: أخبرك بخبر لم تصدقه.

وأما اشتراط عدم الاعتماد على شيءٍ قبلها كـ(المبتدأ)، والموصوف، وذو الحال، والشرط والقسم؛ فلأنّها عند الاعتماد على أحد هؤلاء لا تعمل؛ لأنّه عاملٌ قد ينفكُّ عنه⁽⁷⁾ العمل، حيث يقع في موقع لا يتصوّر فيه العمل، كقولك: "أنا إِذْنُ فَاعِلٌ كَذَا"، لمن قال لك: "أنا آتِيكَ"، فإذا انعقد التعليق بين ما قبلها وما بعدها انعقادًا تامًّا، فلا غرو من أن لا تعمل، مع أنّ الأعمال في بعض

(1) في (ط): أكرمك.

(2) ذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وبعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف، وهو (إذ) ألحقته التتوين، ونقل إلى الجزائيّة، فبقي منه معنى الرّبط والسبب، وذهب الخليل إلى أنها حرف مركب من (إذ) و(أن)، ينظر: شرح المفصّل 5:126؛ والجنى الداني 363؛ وارتشاف الضرب 4:1650؛ وهمع الهوامع 4:103، 104.

(3) [إذا قلت] ساقط من: (هـ).

(4) [لك] ساقط من: (ط).

(5) في (أ، هـ): (صح).

(6) ينظر: معاني القرآن، للزجاج 2:63.

(7) في (ط): عن.

هذه المواقع يؤدي إلى ازدحام عاملين في معمول واحد، وإلى اختلال المعنى فتأمل، حتى يتجلى لك حقيقة الحال، وصدق⁽¹⁾ هذا المقال⁽²⁾.

قال: "وَتُلْغِيهَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ حَالًا".

أقول: أي بحسب اللفظ، وباعتبار النصب، وإلغاؤها باعتبار المعنى غير معهود، وإذا⁽³⁾ وقعت بين الفاء والواو، /134- أ/ وبين الفعل، جاز أن تلغي⁽⁴⁾ لانعقاد⁽⁵⁾ التعليق⁽⁶⁾ بين ما بعدها وما قبلها بالعطف وجاز أن تعمل لاستقلال المعطوف، بدون المعطوف عليه نظرًا إلى المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ﴾⁽⁷⁾، وقرئ⁽⁸⁾: ﴿لَا يَلْبِثُونَ﴾⁽⁹⁾.*

(1) في (ط) : يصدق.

(2) قال سيبويه: واعلم أن " إن " إذا كانت بين شيء الفعل معتمد عليه، فإنها ملغاة لا تنصب البتة كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيدًا ذاهبًا، ينظر: الكتاب 14:3؛ المساعد 75:3.

(3) في (ط) : وإن.

(4) في (هـ) : تكفي.

(5) في (ط، هـ) : لانعقاد.

(6) في (هـ) : التعلق.

(7) سورة الإسراء، من الآية 76.

(8) هي قراءة أبي، وعبدالله، وهذه القراءة شاذة، ينظر: الكشاف 462:2؛ والبحر المحيط 66:6؛ ومعجم القراءات القرآنية 3:334.

(9) سورة الإسراء، من الآية 76.

• ينظر: شرح المفصل 127:5؛ وارتشاف الضرب 1652:4؛ والجنى الداني 362؛ وهمع الهوامع 107:4.

[حَرْفُ التَّعْلِيلِ]

قال: "حَرْفُ التَّعْلِيلِ: كَي، نحو: "جِئْتُكَ كَي تُكْرِمَنِي" ."

أقول: إن قيل للتعليل حروف غيرها، كـ(اللام)، و(حَتَّى)، و(مِنْ)، و(عَنْ).

قلنا: ما ذكرته من الحروف، أكثر في غير التعليل منها في التعليل، بخلاف (كَي) فإنه نصّ فيه

فلذا جَعَلَهُ حرفاً واحداً.

إن قيل: التعليل من (1) أي: جانب أمّما قبلها أمّ (2) ممّا بعدها؟

قلنا: منهما جميعاً، فإنّ المجيء علة الإكرام (3) بحسب الخارج، ومعمول (4) بحسب الدّهن، فإنّ

المجيء لكونه أمراً اختيارياً، لا يقدم (5) عليه بدون تصور الغاية، وهي الإكرام في المثال (6)

المذكور (7).

فالإكرام سابق باعتبار تصوّره، ومسبوق باعتبار وجوده في الخارج، كما قيل: أَوَّلُ الْفِكْرِ آخِرُ

الْعَمَلِ، وهي جارة (8) بدليل: (كَيْم) (9) على حدّ "لِم" (10)، وانتصاب الفعل بعدها بإضمار (أَنْ)، وقد

(1) في (أ): في.

(2) في (ط): أو.

(3) في (ه): للإكرام.

(4) في (ه): معلوله.

(5) في (أ): يقوم.

(6) في (أ): المقال.

(7) [المذكور] ساقط من: (أ، ه).

(8) في (أ): الجارة.

(9) في (ه): كيمه.

(10) في (ه): لمه.

أظهرت بعدها، في قوله⁽¹⁾:

.....

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُزَّ وَتَخْذَعَا

وبعضهم على أنها ناصبة، وعليه إجماع⁽²⁾ المتأخرين، ويعضده⁽³⁾ قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا

فَاتَكُمْ﴾⁽⁴⁾ ولو كانت جارة لما دخلها⁽⁵⁾ الجار، والقول بالاشتراك بين أن تكون جارة وناصبة، يدفع

تعارض الدليلين⁽⁶⁾.

(1) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لجميل بثينة، مذكور في شرح ديوانه 43.

وتمامه: فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا *** لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُزَّ وَتَخْذَعَا

اللغة: المانح: المعطي، الواهب. تعز: تخدع.

وهو من شواهد: شرح المفصل 5:128؛ والجنى الداني 262؛ وأوضح المسالك 3:107؛ وشرح الأشموني 2:283؛ وهمع الهوامع 4:100؛ وخزانة الأدب 8:481.

الشاهد فيه: ظهور " أن " المصدرية بعد " كي"، وذلك دليل على أمرين: الأول: أن " كي" دالة على التعليل، وليست حرفاً مصدرياً، والثاني: أن " كي" التعليلية تقدر بعدها " أن" إذا لم تكن موجودة.

(2) في (ط): عليها اجتماع.

(3) أي يؤيده، ينظر: لسان العرب، مادة: (ع . ض . د).

(4) سورة الحديد، من الآية 22.

(5) في (ه): دخل.

(6) نقل بعضهم في (كي) ثلاثة مذاهب: أحدهما: أنها حرف جر دائماً وهو مذهب الأخفش، وثانيهما: أنها ناصبة للفعل دائماً وهو مذهب الكوفيون،

وثالثها: أن تكون حرف جر تارة، وناصبة للفعل تارة، وهو الصحيح، ينظر: الكتاب 3:6،5؛ ومعاني القرآن للأخفش 1:127؛ الإنصاف 2:119؛

وارتشاف الضرب 4:1645،1646،1647؛ والجنى الداني 264.

[حَرْفُ الرَّدِّعِ]

قال: "حَرْفُ الرَّدِّعِ كَلًّا".

قال سيبويه: "رِدْعٌ وَرَجْرٌ⁽¹⁾، وقال الزجاج: "رِدْعٌ وَتَنْبِيهِ"⁽²⁾.

فإذا قلت: (كلًّا)، لمن قال: "فُلَانٌ يُبْغِضُكَ"، كان معناها: ارتدع عن هذا القول، وامتنع عنه على

رأي سيبويه، وعلى رأي الزجاج امتنع عنه، وتنبه على الخطاب فيه.

ثم إن كونها للردع مشروط بأن يتقدّم ما يردّ بها، أي: بـ(كلًّا)، سواء كان المتقدّم /134- ب/

المردود من كلام المتكلم على سبيل الإنكار، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يُؤْمِدُ أَيَّنَ الْمَفْرَكَلَا لَا وَزَرَ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ

السُّفْرُ⁽³⁾ فَإِنَّ الْمَتَقَدِّمَ [قوله تعالى]:⁽⁴⁾ ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يُؤْمِدُ أَيَّنَ الْمَفْرُ⁽⁵⁾﴾ وهو كلام المتكلم الحكيم المتعال،

على سبيل الإنكار أو على سبيل الحكاية، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي

سَيِّدِينَ⁽⁶⁾﴾ فَإِنَّ الْمَتَقَدِّمَ المردود، [قوله تعالى]:⁽⁷⁾ ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ⁽⁸⁾﴾ وهو من كلامه - عزّ وجلّ -

على سبيل الحكاية، والقائل في الحقيقة⁽⁹⁾ أصحاب موسى، أو من كلام الغير، كقولك: "أَنَا أَهِينُ

(1) ينظر: الكتاب 4:235.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 2370، والمساعد 3:333؛ وفتح الباب 356.

(3) سورة القيامة، الآية 10، 11، 12.

(4) زيادة من المحقق.

(5) سورة القيامة، الآية 10.

(6) سورة الشعراء، من الآيتين 61، 62.

(7) زيادة من المحقق.

(8) سورة الشعراء، من الآية 61.

(9) في (أ): الحكاية.

العَالِمِ؟ كَلَّا رَدِّعْ، لمن قال لك⁽¹⁾: أَهَنْتُ⁽²⁾ الْعَالِمِ، أو تُهَيِّنُ الْعَالِمِ، تأمل.

وإن لم يتقدم ما يرد⁽³⁾ بها، فهي بمعنى (حَقًّا)، وعليه نحمل مواضع في القرآن⁽⁴⁾ هذا، ولقائل أن يقول: إذا كان (كَلًّا) بمعنى ارتدع، فلم لا تكون اسم فعل، كـ(صَه) و (مَه)، وما السرُّ في كونه حرقاً يا لبيت شعري⁽⁵⁾، ما الوجه فيه؟

(1) [لك] ساقط من: (أ).

(2) في (أ): هنت

(3) ينظر: شرح المفصل 5:132؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:263؛ وارتشاف الضرب 5:2370؛ والجنى الداني 577،578؛ وهمع الهوامع 384:4،385.

(4) ومن ذلك قول الشاعر: يا لبيت شعري ألا منجى من الهرم *** أم هل على العيش بعد الشيب من ندم.

(5) في (ط): يردد.

[اللّامات]

قال: ” اللّاماتُ، لَامُ التّعريفِ في نحو: المِرْءُ بِأَصْغَرِيهِ، وفَعَلَ الرَّجُلُ كَذَا “.

أقول: أراد بالأصغرين، القلب واللسان؛ لأنّهما أصغر الأعضاء.

وهو في الأول (لتعريف الجنس): أي: هذا الجنس بالأصغرين، أي: كماله بهما؛ لأنّ أحدهما

منشأ للمعاني⁽¹⁾، والآخر مظهرها، ولا مُرَوِّة إلاّ بهما.

وفي الثاني (لتعريف العهد) أي: فِعْلُ الرَّجُلِ المعهود بيني وبينك، وقد يؤتى بها لتعريف الاستغراق

أي: لتعريف الحقيقة في ضمن جميع الأفراد، ولتعريف العهد الذهني أي: لتعريف الحقيقة في ضمن

فرد ما، وقد فصلنا هذا في بحث المعرفة⁽²⁾.

قوله: لَامُ التّعريفِ بناء على مذهب⁽³⁾ سيبويه؛ فإنّ⁽⁴⁾ الهمزة مجلوبة لمجرد الابتداء بالساكن على

رأيه⁽⁵⁾، ولا دخل لها في التعريف⁽⁶⁾، وعلى رأي الخليل (أل) كـ(هَلْ)، والسقوط في الدّرج؛ لكثرة

الاستعمال⁽⁷⁾، وأهل اليمن يبدلون من لام التعريف (ميمًا)، وعليه ورد: /135- أ/ ”لَيْسَ مِنْ امِيرِّ

صِيَاءٍ فِي أَم سَفَر“⁽⁸⁾.

(1) في (هـ): المعاني.

(2) ينظر: شرح المفصل 5:133.

(3) [مذهب] ساقط من: (هـ).

(4) في (أ، هـ): لأنّ.

(5) ينظر: الكتاب 3:324.

(6) في (ط): بالتعريف.

(7) ينظر: الكتاب 3:324،325.

(8) هو حديث رواه البيهقي، ينظر: السنن الكبرى (باب الصيام، كتاب تأكيد الفطر في السفر) 4:242،243.

قال: "وَلَامُ الْقَسَمِ"

أقول: أي ولام جواب القسم، "والله لأفعلن"، رمز بالمثال إلى أن جواب القسم، إذا كان مضارعاً مثبتاً صدر باللام، وأكد⁽¹⁾ بالنون، وتصدر الماضي به بدون (قَدْ) قليل⁽²⁾.

كقول امرئ القيس:⁽³⁾

حَافَتْ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ

لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

والأكثر أن يصدر به مع (قَدْ)، "والله لقد ناموا".

قوله: "وَالْمَوْطِنَةُ لِلْقَسَمِ".

أقول: أي مهيئة الجواب للقسم، وهي التي تدخل على حرف الشرط، بعدما تقدم القسم لفظاً، نحو:

"والله لئن أكرمتني لأكرمتك"، أو تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿لَيْنَ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾⁽⁴⁾، أي: والله لئن

أخرجوا، لتدلّ على أن الجواب له، لا للشرط؛ لأنّ جواب (إنّ) الشرطيّة لا يصدر بـ(اللام) هذا هو

المراد بالموطنّة، وليس المراد بها، إنّ ما صدر⁽⁵⁾ بهذا اللام، أعني الشرط جواب القسم، بل جواب

(1) في (أ): أكدها.

(2) ينظر: شرح المفصل 5:140، 141؛ وارتشاف الضرب 4:1776؛ والجنى الداني 135.

(3) البيت من البحر: (الطويل)، وهو لامرئ القيس، مذكور في ديوانه 32.

اللغة: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشر. الصالي: الذي يتدقأ.

وهو من شواهد: سر صناعة الأعراب 1:362؛ وشرح المفصل 5:139؛ والجنى الداني 135؛ ومغني اللبيب 1:191؛ وهمع الهوامع 4:248.

الشاهد فيه: "لناموا" حيث جاء باللام داخلة على فعل ماض في جواب القسم "ناموا".

(4) سورة الحشر، من الآية 12.

(5) في (ط): يصدر.

القسم ما يعقبُ الشرط ، والقسم مع⁽¹⁾ جوابه جواب الشرط، والمعنى: "إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَوَاللَّهِ لَأَكْرَمْتُكَ"⁽²⁾.

قال: "وَلَا مَ جَوَابِ لَوْ وَ لَوْلَا".

كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾⁽³⁾، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ

لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾⁽⁴⁾، وفائدتها تأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، يعني إِنَّ انتفاء إيتاء الهدى

مرتبط⁽⁵⁾ بانتفاء المشية ومعلل به، وانتفاء الاتباع ، مرتبط بوجود الفضل ومعلل به [وهذان اللامان،

يؤكدان هذين الارتباطين ويقويانهما، وقد تحذف لام جواب (لو)]⁽⁶⁾، كقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ

أُجَابًا﴾⁽⁷⁾، ويجوز حذف جوابه رأساً، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾⁽⁸⁾، أي: لدفعتمكم.

وكقول الشاعر⁽⁹⁾:

.....

فِيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِسَا

(1) [مع] ساقط من: (ط).

(2) ينظر: شرح المفصل 5:123،124؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:266.

(3) سورة السجدة، من الآية 13.

(4) سورة النساء، من الآية 82.

(5) في (أ): مرتبطة.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(7) سورة الواقعة، من الآية 74.

(8) سورة هود، من الآية 79.

(9) البيت من البحر: (الطويل) وهو للأعشى، مذكور في ديوانه 193 .

=

أي: لو نهيت لأثنت عليك، ويجوز أن يكون للتمني⁽¹⁾.*

قال: "ولام الأمر".

أقول: وهي مبنية على الكسر /135- ب/ حملاً لها⁽²⁾ على لام الجرّ، وصوناً لها عن الالتباس بـ(لام) التأكيد، ويجوز تسكينها بملافة واو العطف وفائه، كقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَتَجِيبُوا لِي وَلِيَوْمُنَا﴾⁽³⁾، والإسكان بعد الفاء أكثر منه بعد الواو؛ وذلك لأنّ وجه الإسكان هو تشبيهه (فلي) من ﴿فَلَيْسَتَجِيبُوا﴾⁽⁴⁾، (ولي) من ﴿وَلِيَوْمُنَا﴾⁽⁵⁾، بمثل: "كَنْفٍ"، في عدد⁽⁶⁾ الحروف وكسر الوسط وفي فـ(لي)، يوجد وجه آخر من الشبه، ليس هو⁽⁷⁾ بين "كَنْفٍ" و"لي"، وهو الاتصال الصوري، فإنّ (الفاء) في (فلي)، يُكْتَبُ متصلاً باللام، كـ(الكاف) في: "كَنْفٍ"، و (الفاء) في: "فخذٍ" بخلاف الواو فإنّه لا يكتب متصلاً بما بعده أصلاً، فالإسكان بعده أكثر؛ لقوة جهة الإسكان فيه، ولبناء (ثم) على

= وتمامه: أتاني وعيدُ الحوص من آل جَعْفَرٍ *** فَيَا عَبْدَ عَمْرُو لَوْ نَهَيْتُ الْأَحْوَصَا

اللغة: الوعيد: التهديد والتخويف. الحوص والأحوص: أولاد الأحوص بن جعفر. عبد عمرو: عبد بن عمرو بن الأحوص، وقيل: ابن شريح الأحوص. وهو من شواهد: شرح المفصل 100:1؛ إصلاح المنطق 2:401؛ ولسان العرب، مادة: (ح . و . ص)؛ وخزانة الأدب 183:1. الشاهد فيه: حذف جواب "لو"، والتقدير: "لو نهيت لأثنت عليك".

(1) [للتمني] ساقط من: (ط).

• ينظر: شرح المفصل 5:142، 143، 144؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:266.

(2) [لها] ساقط من: (ه).

(3) سورة البقرة، من الآية 185.

(4) سورة البقرة، من الآية 185.

(5) سورة البقرة، من الآية 185.

(6) في (ط): عَدّ.

(7) [هو] ساقط من: (ط، ه).

أكثر من حرف⁽¹⁾ واحد، ولاستقلالها⁽²⁾ في الكتابة؛ شذَّ الإسكان بعدها لضعف ما يقتضيه، وهو الشبه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾⁽³⁾، لشذوذه بعدها، لم يتعرض له المصنّف⁽⁴⁾.*

قال: "ولام الابتداء، في: لَزِيدٌ قَائِمٌ، وإنه ليذهب".

أقول: وله مدخلان: الاسم، والفعل المضارع، كما أشار إليه المصنّف بالمثالين.

وحقُّ هذه (اللام) أن يصدَّرَ به الكلام، نحو: "لَزِيدٌ قَائِمٌ"، وإن تأخَّرَ فلعارض⁽⁵⁾، نحو: "إنه ليذهب"؛ لأنَّه لو قيل: "لأنَّه يذهب"، أو "إنَّ لَزِيدًا يذهب"، لَلَزِمَ تقارن أداتي التأكيد، فأخَّرَ إلى الخبر تخلصًا عن هذا المحذور، ولإيمائه إلى هذا الأصل مثلَّ بالمثالين، ولم يتعرض للام الفارقة، في مثل: "إنَّ زِيدٌ لَقَائِمٌ"؛ لأنَّها لام الابتداء في الحقيقة⁽⁶⁾.

(1) في (هـ): حروف.

(2) في (هـ): استقلالها.

(3) سورة الحج، من الآية 27.

(4) [المصنّف] ساقط من: (ط).

• ينظر: شرح المفصل 5:144، 145؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:267، 268.

(5) في (أ): فبعارض.

(6) ينظر: شرح المفصل 2:145، 146، 147؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:268.

[تاء التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ]

قال: "تاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ".

أقول: إنّما قيّد بالساكنة؛ لأنّها تكون متحركة في الاسم.

إن قيل: ما السرُّ في اعتبار السَّاكِنَة منها صنفاً على حدة؟ لم يعتبروا مطلق تاء التَّأْنِيثِ صنفاً

واحداً، أو لم يعتبروا المتحركة أيضاً صنفاً على حدة.؟⁽¹⁾

قلنا: لأنَّ أصل تاء (2) التَّأْنِيثِ⁽³⁾، أن تكون في الفعل؛ لتدلَّ على تَأْنِيثِ الفاعل، وتؤذن /136-

أ/ من أول الأمر، بأنَّ الفاعل مؤنث، والفاعل بالأصالة للفعل، واقتضاء⁽⁴⁾ بعض الأسماء فاعلاً

على سبيل التَّبَعِ والتشبيه⁽⁵⁾، وهي في الفعل ساكنة؛ لأنَّ السكون أصل في البناء، وتحركها في مثل:

"رَمَتًا" عارض بعذر النقاء الساكنين، وعدم ردِّ الألف الساقطة لذلك⁽⁶⁾.

وقول بعضهم: "رَمَاتًا"، لغة رديئة، والعدول إلى الحركة في الاسم للفرق، ولم يعكس لثقل الفعل

ورخفة الاسم؛ ولأنَّ أصل (التاء) أن تكون في الفعل، والأصل فيها هو السكون، ويتحرك بالكسر عند

ملاقاة الساكن⁽⁷⁾، كقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَتِ السَّاقُ السَّاقَ﴾⁽⁸⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(2) في (ط، هـ): التاء.

(3) [التَّأْنِيثِ] ساقط من: (ط، هـ).

(4) في (أ): اقتضائه.

(5) في (ط): الشبه.

(6) ينظر: همع الهوامع 6:64.

(7) ينظر: شرح المفصل 5:150، 151؛ والإيضاح في شرح المفصل 270، 271؛ والجنى الداني 57، 58.

(8) سورة القيامة، من الآية 28.

[النون المُؤكَّدة]

قال: ”النونُ المُؤكَّدةُ“.

أقول: وهي ضربان: ثقيلة مفتوحة، وخفيفة ساكنة.

أمَّا سكون الخفيفة فعلى الأصل، والعدول من السكون إلى الحركة في الثقيلة لالتقاء الساكنين وفتحها للثِقَّة، والثقيلة أصل على الخفيفة عند الكوفيين؛ لازدياد تأكيدها، والأمر على العكس عند البصريين لأنَّ الواحد قبل الاثنين؛ ولأنَّ الفرع لأبَدَّ وأنَّ يُوجَدَ فيه الأصل مع زيادةٍ، والخفيفة توجد في الثَّقِيْلَة مع زيادةٍ⁽¹⁾.

قال: ”لَا يُؤكِّدُ بِهَا إِلَّا الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الطَّلْبِ“.

أقول: ووجه الحصر أنَّ الماضي فائت، والفائت لا يُؤكِّد، والحال لكونه مشروعاً فيه، في قوة الفائت؛ ولأنَّ الغرض من التأكيد، اطلاع⁽²⁾ السَّامِعِ على قوة الفعل، والواقع في الحال في مَرَأَى السامع ومنظِّره يَطَّلِعُ على قُوَّتِهِ وضعفه برؤيته ونظره، فلا حاجة إلى التأكيد لأجله. ولأنَّ⁽³⁾ المستقبل الصَّرْفِ لا طلب فيه، ووضع هذه النون لتأكيد الطَّلْبِ؛ لأنَّ الطَّالِبَ لا يَطْلُبُ في العادة إلا ما هو مراد له، وطلب المراد يقتضي تأكيده؛ لأنَّ غرضه تحصيله، والتأكيد من مبادئ الحصول، فهي لا تدخل إلا على مستقبل⁽⁴⁾ / 136 - ب/ فيه معنى الطَّلْبِ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكتاب 3:509؛ الأنصاف 2:184؛ وارتشاف الضرب 2:653؛ والمساعد 2:664.

(2) في (ط): إعلام.

(3) في (أ): أن.

(4) في (أ): المستقبل.

(5) ينظر: همع الهوامع 4:397.

والمستقبل الذي فيه معنى الطَّلب، هو الأمر، والنهي، والاستفهام، والتَّمني، والعرض، والقسم، وقد يشبَّه⁽¹⁾ النفي بالنهي⁽²⁾، فيقال: "زَيْدٌ لَا يُقُومَنَّ"، و "رُبَّمَا" بالنفي؛ لأنَّ (ربَّ) للتقليل، والقلة تناسب النفي والعدم، فيقال: "رُبَّمَا يُقُومَنَّ زَيْدٌ"، ويشبَّه⁽³⁾ بجواب القسم الشرط المؤكد أداته بـ(ما)، كقوله تعالى⁽⁴⁾: ﴿فَإِمَّا تَرِينَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾⁽⁵⁾، ومنه: "حَيْنَمَا تَكُونَنَّ آتِيكَ"⁽⁶⁾.

ثم إن طرح هذه النون شائع، إلا في جواب القسم، فإنَّ قولك: "والله لَيَقُومُ زَيْدٌ"، ضعيف⁽⁷⁾، وأنَّ الخفيفة إذا لاقاها ساكنٌ طُرِحَتْ، نحو: "لَا تَضْرِبَ ابْنُكَ"، بفتح الباء، قال الشاعر⁽⁸⁾:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَّ

كَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

-
- (1) في (أ): شبَّه.
- (2) قال الأزهري: كذا علل التفتازاني، ينظر: شرح التفتازاني 2:325، 324؛ وشرح التصريح 2:306.
- (3) في (أ): شبَّه.
- (4) [تعالى] ساقط من: (ط).
- (5) سورة مريم، من الآية 25.
- (6) قال السيوطي: خلافا لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم، حيث قال لا يلحقه، وخص ذلك بالهمزة، وهل، ينظر: ومعجم الهوامع 4:399.
- (7) المضارع المثبت المستقبل الواقع جواب قسم قَلَّتْ رِمٌّ هي واللام، نحو: "والله لَتَخْرُجَنَّ" فإن تعاقبا فشذوذٌ عند البصريين، وجائز عند الكوفيين، فإنَّ فصل بين اللام والمضارع معموله، أو حرف تنفيس أو قد لَمْ، تدخل النون، ينظر: شرح المفصل 5:171؛ وارتشاف الضرب 2:655؛ والمساعد 2:664، 665.
- (8) البيت من البحر: (الخفيف)، ينسب للأضبط بن قريع.
- المعنى: لا تحقر من هو دونك شأنًا، فرمًا ينال منك الدهر فيذلك، ويأتي معه ويرفعه.
- وهو من شواهد: المفصل 432؛ والأنصاف 1:195؛ وشرح المفصل 5:171؛ ولسان العرب، مادة: (ق. ن. س)، ومعجم اللبيب 1:174؛ وشرح الأشموني 2:504.

الشاهد فيه: "لا تهين" حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: "لا تهينين"، منعا من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلا عليها.

بفتح النون [إعادة العين، وإلاً لوجب لا تُهِنِ الفقير، بكسر النون،⁽¹⁾ وعدم إعادة العين؛ لأنَّ الحركة الحاصلة بالكلمة المنفصلة، لا اعتداد بها، وإنَّها تقلب (ألفاً) في الوقف، " يَا زَيْدُ اضْرِبَا".

قال: " وَالْخَفِيفَةُ تَقَعُ حَيْثُ تَقَعُ الثَّقِيلَةُ، إِلَّا فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ".

أقول: لئلاً يلزم النقاء الساكنين على غير حدة، وما ذهب إليه يونس⁽²⁾، والكوفيون، من تجويز⁽³⁾ دخولها فيهما، متحركة بالكسر، أو مبقاة على سكونها ضعيف، واستنادهما بقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا نَبَعَانَّ﴾⁽⁴⁾، بسكون النون، وقرأ بكسرها⁽⁵⁾ مدفوع لجواز أن يكون الواو حالیه، والنون للإعراب، فلا يلزم عطف الإخبار على الإنشاء، الذي بنوا الاستدلال عليه⁽⁶⁾.

(1) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(2) يونس بن حبيب الضبّيّ بالولاء، كان إمام نحاة البصرة وعالمة بالأدب، له من الكتب معاني القرآن، واللغات، والنوادر، ت: 182هـ، ينظر: وفيات الأعيان 3:545؛ وسير أعلام النبلاء 7:475؛ والأعلام 8:261.

(3) في (ط): تجويزه

(4) سورة يونس، من الآية 89.

(5) وهي قراءة ابن عامر، وابن ذكوان، والداجواني، ينظر: بحر المحيط 5:186؛ والنشر 2:286؛ ومعجم القراءات القرآنية 3:90.

(6) ينظر: الكتاب 3:527؛ والأنصاف 2:184؛ وشرح المفصل 5:164، 165؛ وشرح التصريح 2:310، 311.

[هَاءُ السَّكْتِ]

قال: "هَاءُ السَّكْتِ: وَتَزَادُ فِي كُلِّ مُتَحَرِّكٍ حَرَكَتَهُ عَيْرَ إِعْرَابِيَّةٍ لِلْوَقْفِ".

أقول: قال "في كل متحرك"؛ لأنها⁽¹⁾ لا تزداد في ساكن الآخر، لا يقال: "منه"، وقال: حركته غير إعرابية؛ لأن المتحرك المعرب لا تلحقه هذه الهاء، بل تحذف حركته؛ لأجل الوقف نحو [قوله تعالى]⁽²⁾: ﴿يَبْشُرِي هَذَا عُلْمٌ﴾⁽³⁾ بالسكون؛ لأن الحركة الإعرابية /137- أ/ ولاستفادتها من العامل لا يقع اللبس بزوالها للوقف⁽⁴⁾ بخلاف الحركة البنائية، فإن زوالها مستلزم اللبس، مثلاً إذا قيل: "كَيْفَ"، لم يعلم أن الزائلة؛ لأجل الوقف فتح أم غيره؛ ولأن الإتيان بـ(الهاء) في المعرب، يؤدي إلى اللبس بـ(الهاء) الضمير، كأن يقال: "هَذَا غُلَامَةٌ"؛ لأن الإضافة من شأنه، وكذا لا يلحق المتحرك، المبنى الذي بناؤه عارض، لا يقال في: "لا⁽⁵⁾ رجل" و"يا زيد"، "لا رجله" و"يا زیده"، و"يا رجله" و"لا رجله"، وكذا لا تلحق الماضي، و نحو: "يَضْرِبَنَّ" ولا يقال: "ضْرِبُهُ" و"يَضْرِبْنَهُ"، [في: "ضرب" و"يضربن"]⁽⁶⁾.*

قوله: "وَلَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً وَتَحْرِيكُهَا لَحْنٌ".

أقول: لأنها لغرض الوقف، والموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، وتحريكها لحن، أي خطأ وباطل من

(1) في (ط): لأنه.

(2) زيادة من المحقق.

(3) سورة يوسف، من الآية 19.

(4) في (ط): للوقف.

(5) في (ط): يا.

(6) ما بين المعكوفين ساقط من: (أ، ه).

• ينظر: الكتاب 4:159؛ وشرح المفصل 5:174، 175؛ وشرح التصريح 2:632، 633؛ وجمع الهوامع 6:217، 218، 219.

القول، وخروج عن كلام العرب، وتشبيه اللفظ العربي باللحن، الذي هو صوت الطير، كقوله⁽¹⁾:

يا مَرَحَبَاهُ بِحَمَارٍ عَفْرَاءُ

[وكقوله]⁽²⁾*

يَا مَرَحَبَاهُ بِحَمَارٍ نَاجِيَةٌ

أجرى الوصل مجرى الوقف، مع تشبيهه (هاء السكت) بـ(هاء) الضمير، فعدل عن القانون وألحقها بالسّاكن الآخر متحركة، هذا وإنّ المصنّف ترك التّونين، لكونها مفصّلة في بحث الاسم، في كتب الفنّ والتّعرّض والتصنيف للتفصيل⁽³⁾.

(1) البيت من البحر: (الرجز)، ينسب لعروة بن حزام.

اللغة: عفراء: محبوبه الشاعر.

وهو من شواهد: المفصل 434؛ وشرح المفصل 176:5؛ والإيضاح في شرح المفصل 280:2؛ وخزانة الأدب 273:7.

الشاهد فيه: أن " هاء " السكت تُروى بالضم حيناً، وبالكسر حيناً آخر، وذلك ضرورة، أو لهجة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين.

(2) زيادة من المحقق.

• البيت من البحر: (الرجز)، بلا نسبة.

اللغة: ناجية: اسم شخص، وماء لبني أسد، وموضع في البصرة.

وهو من شواهد: المفصل 434؛ وشرح المفصل 176:5؛ ولسان العرب، مادة: (سنا)؛ وهمع الهوامع 346:5؛ وخزانة الأدب 388:2.

الشاهد فيه: " مرحباه " حيث أثبت هاء السكت في الوصل وحركها.

(3) ينظر: المفصل 434،435؛ وشرح المفصل 176:5،177،178؛ والإيضاح في شرح المفصل 280،279؛ وشرح التصريح 636:2.

[شِينُ الْوَقْفِ]

وَمِنْ أَصْنَافِ الْحَرْفِ: شِينُ الْوَقْفِ وَسِينُهُ وَهُمَا⁽¹⁾ اللَّتَانِ تَلْحَقَانِ بِ (كاف) الْمُؤنَّثِ عِنْدَ الْوَقْفِ، صَوْنًا لَهَا عَنِ الْإِلْتِبَاسِ بِ(كاف) الْمَذْكَرِ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالْإِسْكَانِ، كَأَنْ يُقَالَ: "أَكْرَمْتُكَشُ"، بِالْحَاقِ الشَّيْنِ، وَيُسَمَّى شَيْنًا⁽²⁾: الْكَشْكَشَةُ⁽³⁾ لِبْنِي تَمِيمٍ وَالْحَاقِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَيُسَمَّى: الْكَسْكَسَةُ لِبَكْرِ⁽⁴⁾.
 وَعَنْ مَعَاوِيَةَ⁽⁵⁾ أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا: مَنْ أَفْصَحُ النَّاسِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ جَرَمٍ⁽⁶⁾، وَجَرِمَ مِنْ فَصْحَاءِ النَّاسِ فَقَالَ: ذَلِكَ الرَّجُلُ⁽⁷⁾ " قَوْمٌ تَبَاعَدُوا عَنِ فُرَاتِيَّةِ الْعِرَاقِ⁽⁸⁾، وَتَيَامَنُوا عَنِ كَشْكَشَةِ تَمِيمٍ، وَتَيَاسَرُوا عَنِ كَسْكَسَةِ بَكْرِ لَيْسَتْ فِيهِمْ عَمَمَةٌ⁽⁹⁾ فُضَاعَةٌ، وَلَا طُمُطَمَانِيَّةَ حَمِيرٍ⁽¹⁰⁾ ".

(1) [وهما] ساقط من: (ط).

(2) [شِين] ساقط من: (أ، ه).

(3) هي إبدال كاف المخاطبة شينا في الوقف، نحو: " أَعْطَيْتُشْرَ " في " أَعْطَيْتُكَ "، ينظر: المفصل 436؛ وفصول في فقه اللغة 141.

(4) قبيلة عظيمة من العدنانية، تنسب لبكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفضى بن دُعَمَى بن جديلة بن أسد بن نزار بن معد بن عدنان، فيها الشهرة والعدد، فمنها: يشكر بن وائل، وبنو عكابة بن صععب بن علي بن بكر بن وائل، وبنو حنيفة، وبنو عجل ابني أُجَيْمِ بن صععب، كانت ديارهم من اليمامة إلى البحرين، إلى سيف كاظمة، على البحرين، فأطراف سواد العراق، فالأبله فهيت، ينظر: معجم قبائل العرب 1: 93.

(5) [ذلك الرجل] ساقط من: (أ، ه).

(6) معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن عبد مناف، مؤسس الدولة الأموية في الشام، أسلم مع أبيه يوم فتح مكة، ولاه عمر على الأردن ودمشق، وجمع له عثمان ولاية الديار الشاملة كلها، وله 130 حديثًا، اتفق البخاري ومسلم على أربعة منها، وله ديوان شعر مطبوع، ت: 60هـ، ينظر: طبقات الشعراء 58: شذرات الذهب 1: 270؛ والأعلام 7: 261.

(7) هم بطن من قضاة، من القحطانية، واسم جرم علاف بن زِيَّان بن حُلوان، فيه من الأقباض: بنو أعجب، بنو طرود، بنو شمس، فيهم كثيرا من الصحابة، وكانت منازلهم ما بين غَزَّةَ وِجَالِ الشَّرَاةِ مِنْ جِبَالِ الْكَرْكِ، ينظر: معجم القبائل العربية 1: 182.

(8) لغة أهل الفرات، ويروى: لَحْلَخَانِيَّةُ أَهْلِ الْفِرَاتِ، وَاللَّخْلَخَانِيَّةُ: الْعَجْمَةُ فِي الْمَنْطِقِ، ينظر: فصول في فقه اللغة 117؛ والمفصل 436.

(9) أن لا يَتَبَيَّنَ الْكَلَامُ، وَأَصْلُهُ أَصْوَاتُ الثَّيْرَانِ عِنْدَ الذَّعْرِ، وَأَصْوَاتُ الْأَبْطَالِ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَقِيلَ أَنَّ الْغَمْغَمَةَ تَحْرِيفُ الْعَجْجَةِ، وَهِيَ تَحْوِيلُ الْيَاءِ جِيمًا ينظر: المفصل 436؛ وفصول في فقه اللغة 137.

(10) شعب عظيم اختلف النَّاسُ فِيهِ، فَقَالُوا: مِنْ حَمِيرٍ، مِنَ الْقَحْطَانِيَّةِ غَلِبَ عَلَيْهِ اسْمُ أَبِيهِمْ، فَقِيلَ لَهُمْ قُضَاعَةٌ، وَهُمْ بَنُو قُضَاعَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ =

فقال: معاوية: مَنْ هم؟ قال: قومي ، وفي رواية : قومك. وهو الأنسب دراية⁽¹⁾.

= مرة بن زيد بن مالك بن حمير، وأكثر النَّاسِيبِ يذهبون إلى أن قضاة هو ابن معد، وقد حاربهم الرسول - صلى الله عليه وسلم- في غزوة السلاس والطمطمانية: وهي أن يكون الكلام مشتبهًا بكلام العجم، و" جئيرُ": بطن عظيم، من القحطانية، ينسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، واسم حمير العرنج، ومن بلاد حمير في اليمن: شبام، وذمار، ورمع وغيرها، ومن أيام حمير: يوم البيداء وهو من أقدم أيام العرب، وكان بين حمير وكنب، ولهم فيها أشعار كثيرة، ينظر: ، ينظر: المفصل 436؛ ومعجم قبائل العربية 1:305،306؛ وفصول في فقه اللغة 127.

(1) ينظر: شرح المفصل 5:179،180؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:282،

[حَرْفُ الْإِنكَارِ]

ومن أصناف الحرف: مدّة الإنكار، وهي إمّا أن تلتحق بلا فاصل⁽¹⁾، نحو: "أزِيدُنِيهِ؟" بكسر التتوين على سكونها⁽²⁾، أو بفاصلٍ نحو: "أزِيدُنِيهِ؟" بإبقاء التتوين على سكونها، وإقحام (إِنْ) بينها وبين الحرف⁽³⁾ الذي قبلها، مثل: " مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا"، ولها معنيان: إنكار أن يكون الأمر كما ذكر أو على خلاف ما ذُكِرَ، كقولك لمن قال: " قَدِمَ زَيْدٌ"، " زيدُنِيهِ؟" منكرًا لقدمه أو بخلاف قدمه.

وكقولك: "أأميروه؟" لمن قال: "عَلَبَنِي الأَمِيرُ"، مستهزأً به، ومنكرًا لتعجبه عن غلبة الأمير، أي: لا وجه للتعجب من غلبة الأمير على الفقير، ثم إنَّ الحرف الذي يليه مدّة الإنكار، إنْ كان متحركًا جانست حركته.

فيقال في: "هذا عَمْرٌ": "أعَمَرُوهُ؟" وفي: "رَأَيْتُ عَثْمَانَ": "أعُثْمَانَاه؟" وفي: "مَرَرْتُ بِخِرَامٍ": "أبخراميه؟" وإنْ كان ساكنًا، حرك بالكسر فيؤتي بـ(الهاء)⁽⁴⁾ قطعًا، نحو: "أزِيدُنِيهِ؟" و "أزِيدُنِيهِ؟"⁽⁵⁾.

(1) في (ط): تلتحقها بالأفصل.

(2) [على سكونها] ساقط من: (ط).

(3) [الحرف] ساقط من: (أ).

(4) في (ط): بالياء.

(5) ينظر: الكتاب 420، 419:2؛ شرح المفصل 184، 183، 182:5؛ وارتشاف الضرب 697، 696:2؛ والمساعد 273، 272:3.

[حَرْفُ التَّذَكُّرِ]

وَمِنْ أَصْنَافِ الحُرُوفِ: حَرْفُ التَّذَكُّرِ⁽¹⁾، وهو مَدَّةٌ يزيدها المتكلم، مجانسةً لحركة الآخر⁽²⁾، ويقول في: "قَالَ زَيْدٌ"، و"يقول عَمْرُو" و"خَرَامٌ" قالت⁽³⁾ قَالاً، ويقولوا: وخرامي، إِنْ تَذَكَرَ، وَلَمْ يردْ أَنْ يَقْطَعْ كَلَامَهُ.

وَإِنْ كَانَ الآخِرُ سَاكِنًا حَرَكًا بِالكَسْرِ، ثُمَّ أَتَى بِ(الياءِ)، نحو: "قَدِي"، في: "قَدْ فَعَلَ"، وإِلاَّ⁽⁴⁾، بالألف⁽⁵⁾ واللام إِذْ تَذَكَرَ "حادثاً"⁽⁶⁾*.

ووجه تركه هذه الأصناف عدم شيوعها في إطلاقات حَرْشَةَ⁽⁷⁾ اليربوع⁽⁸⁾، والضب الماضغة القيصوم⁽⁹⁾، والشيخ الذين زَرَّتْ بهم الشمس للقاصي والداني.

الحمد لله على⁽¹⁰⁾ [[الدوام، على من علينا]⁽¹¹⁾ بالإتمام على طبق المسؤول والمرام،]¹² وعلى

(1) في (ط): التذكير.

(2) في (ط): آخر

(3) في (ط): قال.

(4) في (ط): إلى.

(5) في (ط): في الألف.

(6) في (أ، ه): الحادث.

• ينظر: الكتاب 4:147؛ وشرح المفصل 5:185،186؛ والإيضاح في شرح المفصل 2:286.

(7) في (ط): حرثة.

(8) وهي دُوبية فوق الجُرْد، الذكر والأنثى فيه سواء، ينظر: لسان العرب، مادة: (ر. ب. ع).

(9) ما طال من العشب، ينظر: لسان العرب، مادة: (ق، ص، م).

(10) في (ط): على منه. وفي (ه) على التمام.

(11) ما بين المعكوفين ساقط من: (ط).

(12) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

السول أفضل الصلوات والسلام، وعلى آله وأصحابه البررة⁽¹⁾ * [الكرام، ما نطق الحمام وترعد الغمام،

وظهر⁽²⁾ النور في الأكمام⁽³⁾].⁽⁴⁾

تَمَّتْ بِعَوْنِ اللَّهِ⁽⁵⁾.

(1) [البررة] ساقط من: (أ).

• وفي (ه): البرية الكرام، على يد أضعف الطلاب وأحقر العباد.

(2) في (ط): زهر.

(3) في (ط): بالأكمام.

(4) ما بين المعكوفين ساقط من: (ه).

(5) [تمت بعون الله] ساقط من: (ط، ه).

الفهارس الفنية

1 - فهرس الآيات القرآنية

ت	السورة	الآية	رقمها	الصفحة التي وردت فيها
1	البقرة	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾	19	453
2	البقرة	﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾	20	145
3	البقرة	﴿فَأَمَّا يَا نِينَكَم مِّنِّي هُدَى﴾	37	563
4	البقرة	﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	67	294
5	البقرة	﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾	110	387،243
6	البقرة	﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيهَا﴾	147	77
7	البقرة	﴿فَلَيْسَ تَجِيبُوا لِي وَلِيَوْمِئَاتِي﴾	185	575
8	البقرة	﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾	188	495
9	البقرة	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	194	542،477
10	البقرة	﴿نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنِّي سْتَمْتُمْ﴾	221	412
11	البقرة	﴿يَرَبِّصَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	226	358
12	البقرة	﴿فَمَنْ جَاءَهُ، مَوْعِظَةٌ﴾	274	310
13	آل عمران	﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾	159	539
14	آل عمران	﴿سَتَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾	181	553،397
15	النساء	﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾	3	255
16	النساء	﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾	3	256
17	النساء	﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾	11	179
18	النساء	﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾	17	441،439
19	النساء	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾	65	565
20	النساء	﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكِكُمُ الْمَوْتُ﴾	77	539
21	النساء	﴿وَكُنِّي بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	78	542،477،469
22	النساء	﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾	82	574

564	175	﴿إِنَّ أُمَّرَأًا هَلَكَ﴾	النساء	23
474	7	﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾	المائدة	24
540	20	﴿مَا جَاءَ نَأْمِنُ بِشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾	المائدة	25
499	71	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصْرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	المائدة	26
235	99	﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَبْشَةَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾	المائدة	27
310	95	﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾	الأنعام	28
168	101	﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾	الأنعام	29
57,555	123	﴿أَوْ مَنْ كَانَ﴾	الأنعام	30
354	144	﴿مِنَ الضَّالِّينَ وَمِنَ الْمَعْرِزِ اثْنَيْنِ﴾	الأنعام	31
262,261	151	﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾	الأنعام	32
350	161	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	الأنعام	33
508	3	﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ﴾	الأعراف	34
540	11	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾	الأعراف	35
220	61,60	﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾	الأعراف	36
220	61	﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾	الأعراف	37
531	113	﴿قَالَ نَعَمْ﴾	الأعراف	38
490	155	﴿وَأَخَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	الأعراف	39
357	160	﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَابًا﴾	الأعراف	40
465	177	﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾	الأعراف	41
461,460	40	﴿نِعَمَ الْمَوْلَىٰ﴾	الأنفال	42
564	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	التوبة	43
545	25	﴿بِمَا رَحِبَتْ﴾	التوبة	44
254	69	﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	التوبة	45
255	42	﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	يونس	46

557،556	51	﴿أَتْمِرْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾	يونس	47
418	58	﴿فِيدَلِكْ فَلْيَفْرَحُوا﴾	يونس	48
580	89	﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾	يونس	49
539	105	﴿وَأَنْ أَقْمِرْ وَجْهَكَ﴾	يونس	50
449،452	8	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	هود	51
557،556	17	﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾	هود	52
235	59	﴿أَلَا بَعْدَ الْعَادِ قَوْمٌ هُودٍ﴾	هود	53
574	79	﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾	هود	54
501	111	﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤَيِّنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾	هود	55
509	112	﴿فَاسْتَقِيمْ كَمَا أَمَرْتُ﴾	هود	56
394	3	﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾	يوسف	57
288	4	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	يوسف	58
320	5	﴿يَبْنِي لَا نَقُصُّ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾	يوسف	59
120	18	﴿فَصَبِرْ جَمِيلٌ﴾	يوسف	60
581	19	﴿يَكُبَّرَى هَذَا عَلَّمَ﴾	يوسف	61
144	28	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	يوسف	62
180	31	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف	63
524	80	﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾	يوسف	64
202،201	82	﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾	يوسف	65
448	85	﴿تَاللَّهِ تَفَتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾	يوسف	66
538	96	﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	يوسف	67
76	100	﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾	يوسف	68
313	108	﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾	يوسف	69
157	13	﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	الرعد	70
415	33	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	إبراهيم	71

481	2	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الحجر	72
550	99	﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ﴾	الحجر	73
445	58	﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾	النحل	74
567	76	﴿وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ﴾	الإسراء	75
564	100	﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	الإسراء	76
379	12	﴿لِنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾	الكهف	77
371،370	18	﴿وَكَلَّبَهُمْ فِي الْوَادِعِ بِالْوَصِيدِ﴾	الكهف	78
352	25	﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	الكهف	79
357	25	﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	الكهف	80
384	99	﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾	الكهف	81
579	25	﴿فَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ﴾	مريم	82
439	28	﴿كَيْفَ نُنَكِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	مريم	83
257	69	﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾	مريم	84
382	6	﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	طه	85
495	43	﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	طه	86
534،250	62	﴿إِن هَذَا لَسَاحِرٌ زُنَّارٌ﴾	طه	87
476	70	﴿وَلَا صَلَبَتْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾	طه	88
508	80	﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾	طه	89
508	80	﴿ثُمَّ اهْتَدَى﴾	طه	90
560	22	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	الأنبياء	91
576	27	﴿ثُمَّ لَيَقْبِضُوا نَفْسَهُمْ﴾	الحج	92
510	14	﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾	المؤمنون	93
540	40	﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾	المؤمنون	94
570	62،61	﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾	الشعراء	95

478	74	﴿رَدِّفَ لَكُمْ﴾	النمل	96
540	28	﴿أَيُّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ﴾	القصص	97
365	1	﴿لَمْ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾	الروم	98
574	13	﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾	السجدة	99
551	18	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾	الأحزاب	100
259	36	﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	سبأ	101
500	48	﴿إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ﴾	سبأ	102
229	6	﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرَبِّهِ الْكَوَاكِبِ﴾	الصافات	103
543	5	﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾	ص	104
464	43	﴿يَعْمَ الْعَبْدُ﴾	ص	105
491	29	﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾	الزمر	106
473،541	50	﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾	الزمر	107
393	20	﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾	غافر	108
557	60	﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	غافر	109
486	9	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى	110
495،494	15	﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾	الشورى	111
496	46	﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	الدخان	112
506	23	﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾	الجاثية	113
313	10	﴿وَأَلْتَحَلَّ بِاسْقَدْتِ﴾	ق	114
394	16	﴿وَحَنُّ قَرْبٍ إِلَيْهِ مِنْ جَلِّ الْوَرِيدِ﴾	ق	115
541	30	﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾	ق	116
268	12	﴿أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ﴾	الذاريات	117
463،313	48	﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾	الذاريات	118
463	48	﴿فَنَعَمَ الْمَهْدُونَ﴾	الذاريات	119

317	20	﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾	القمر	120
574	74	﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾	الواقعة	121
569	22	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾	الحديد	122
540	28	﴿ثَلَاثًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	الحديد	123
394	7	﴿مَا يَكْشُوتُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ يُرَاعِعُهُمْ﴾	المجادلة	124
311	9	﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	الحشر	125
573	12	﴿لَنْ أُخْرِجُوا وَلَا يَخْرُجُونَ﴾	الحشر	126
465	5	﴿يَسْ مَثَلُ الْفُؤَامِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾	الجمعة	127
433	7	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾	التغابن	128
550	15	﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾	التغابن	129
422	3	﴿نَبَأَ فِي الْعَالِمِ الْخَيْرِ﴾	التحريم	130
436	2	﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾	الملك	131
406	9	﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾	القلم	132
317	6	﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾	الحاقة	133
179	16،15	﴿كَلَّا إِنَّمَا الظُّلَىٰ نَزَاعَةَ لِلشَّوَىٰ﴾	المعارج	134
541،473	4	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾	نوح	135
539	16	﴿وَالْوَالِدِ اسْتَقْتَمُوا﴾	الجن	136
540	1	﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	القيامة	137
570	10	﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُ﴾	القيامة	138
570	11،10، 12	﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُ كَلَّا لَا وَزَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾	القيامة	139
577	28	﴿وَالنَّفَتِ السَّاقِ بِالسَّاقِ﴾	القيامة	140
520	30	﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾	القيامة	141
555	1	﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾	الإنسان	142
513	24	﴿وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ، إِنَّمَا أَزْكُمُونَا﴾	الإنسان	143
556	11	﴿أَيُّ ذَا كُنَّا عِظْمًا نَخْرَةً﴾	النازعات	144

267	1	﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾	التكوير	145
432	24	﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	التكوير	146
313	12	﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾	الغاشية	147
545،255	5	﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾	الشمس	148
397	5	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾	الضحى	149
230	17،16	﴿لَسَفْعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	العلق	150
307	1	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾	العصر	151

2 - فهرس القراءات القرآنية

ت	السورة	الآية	رقمها	الصفحة التي وردت فيها
1	الأنعام	﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾	95	310
2	الأعراف	﴿قَالَ نَعَمْ﴾	113	531
3	يونس	﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا نَبْعَانَ﴾	89	580
4	هود	﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَوفِينَهُمْ﴾	111	501
5	يوسف	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	18	120
6	يوسف	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	31	180
7	الإسراء	﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ﴾	76	567
8	الكهف	﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	25	352
9	مريم	﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾	69	257
10	طه	﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ﴾	62	534، 250
11	الروم	﴿أَلَمْ غَلِبَتِ الرُّومُ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾	1	365

229	6	﴿ إِنَّا زَيْنًا أَلْمَمَاءَ الدُّنْيَا بَرِيَّةَ الْكَوَاكِبِ ﴾	الصّافات	12
-----	---	--	----------	----

3 - فهرس الحديث الشريف

الصفحة التي ورد فيها	الحديث	ت
506	ابدؤا بما بدأ الله به	1
350	بنت مخاض أنثى	2
507	توضأ رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فغسل وجهه	3
509	شيبتي سورة هود	4
402	كما تكونوا يولى عليكم	5
572	ليس من امبر صيام في امسفر	6

4 - فهرس الأثر

الصفحة التي ور فيها	الأثر	ت
534	إِنَّ وَرَاكِبَهَا	1
550،549،548	لولا علي لهلك عمر	2

5 - فهرس الأبيات الشعرية

ت	البيت	البحر	القائل	الصفحة التي ورد فيها
1	عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِنْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ	الوافر	هدية بن خشرم	457
2	فَلَوْ وُلِدْتَ فُقَيْرَةً جَرَوُ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَزْوِ الْكِلَابَا	الوافر	جرير	427
3	جِيَادٌ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ	الوافر	مجهول	440
4	لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ	المنسرح	جرير، وعبدالله بن الرقيات.	99
5	فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ	الوافر	يزيد بن الصعق	270
6	تَكَادُ تَذْهَبُ بِالْذُّنْيَا وَبَهَجَتِهَا مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سَحَاحُ	البسيط	مجهول	84
7	وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ عُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِّحُ	الكامل	محمد بن وهيب الحميري	112
8	أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا	البسيط	مجهول	402
9	تَرَوُّدٌ مِثْلُ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا	الوافر	جرير	462
10	سَاطَلُ بُعْدِ الدَّارِ عَنكُمْ لِتَقْرَبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا	الطويل	عباس بن الأحنف	553،398
11	إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدِ سَادَ وَقَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ	الخفيف	أبو نواس	507

344	تميم بن مقبل	الطويل	وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَوَانِيْقَ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَفْدُ	12
445	عبد الواسع بن أسامة	الطويل	وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا	13
511	أبو نواس	الطويل	وَكُنْتُ فَنَى مِنْ جُنْدِ إبْلِيسِ فَارْتَمَى بِي الحَالُ حَتَّى صَارَ إبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي	14
526	النابعة الذبياني	البيسيط	هَا إِنَّ تَا عِدْرَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي البَلَدِ	15
404	امرؤ القيس	الطويل	فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِثْمًا نُحَاوِلُ مُلْكًَا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا	16
450	ذو الرمة	الطويل	حَرَاجِيحُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الحَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا	17
444	عدي بن زيد	الخفيف	ثُمَّ أَضْحُوا كَانَهُمْ وَرَقَّ جَفَّ فَ فَالَوْتُ الصَّبَا وَالدَّبُورُ	18
200	ذو الرمة	الطويل	عَشِيَّةَ فَرِّ الحَارِثِيَّوْنَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبُرُ	19
533	مضرس بن ربيعي	الطويل	وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلُ جَبِرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ	20
297	ذو الرمة	البيسيط	بِاللهِ يَا ظَبِيَّاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ	21
302	الفرزدق	الكامل	وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسِ الأَبْصَارِ	22
442	عمرو بن أحمر	الطويل	بُنْيَاهَا قَفْرٍ وَالمَطِيَّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضُهَا	23
579	أضبط بن قريع	الخفيف	لَا تُهَيِّنِ الفَقِيرَ عَلاكَ أَنْ تَرَّ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ	24
458،453	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيئِهِ فِي بَعْضِ عِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا	25

494	المتنبي	الوافر	لَعَلَّ اللهُ يَجْعَلُهُ رَحِيلاً يُعِينُ عَلَى الإِقَامَةِ فِي ذَرَاكََا	26
254	الأخطل	الكامل	أَبْنَى كُلَيْبٍ إِنْ عَمِّي اللِّدَا فَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَا الأَغْلَالَ	27
464	الأخطل	الطويل	فَقُلْتُ افْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِرَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ	28
320	لبيد بن ربيعة	الطويل	وَكَلَّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الأَنَامِلُ	29
382	الفرزدق	الكامل	إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَ بَيْتًا دَعَانِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ	30
83	جرير	الطويل	فَيَوْمًا يُجَازِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعْوَلُ	31
413	أعشى همدان	الكامل	وَإِذَا تُصِيبُكَ مِنَ الحَوَادِثِ نَكْبَةٌ فَاصْبِرْ فَكُلُّ غِيَابَةٍ فَسَتَنْجَلِي	32
162	لبيد بن ربيعة	الوافر	فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَدُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ	33
448	امرؤ القيس	الطويل	فَقُلْتُ لَهَا وَاللهِ أَبْرُحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي	34
573	امرؤ القيس	الطويل	حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ	35
543	مجهول	الطويل	وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُدْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي	36
483،446	مزاحم العقيلي	الطويل	عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَرَبْرَاءَ مَجْهَلٍ	37
236	الأحوص	الوافر	أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ	38
488	جميع الأسدي	الكامل	حَاشَا أَبِي ثُوبَانَ إِنْ بِهِ ضِنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشُّثْمِ	39

351	الفرزدق	الطويل	ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَآ رِدَائِي وَجَلَّتْ عَن وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ	40
484	قطري بن الفجاءة التميمي	الكامل	فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِينَةً مِن عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي	41
219،199	عميرة بن جابر الحنفي	الكامل	وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةً قُلْتُ: لَا يَعْينِي	42
528	ابن حيوس	الطويل	أَسْكَا نَ نُعْمَانَ الْأَرَكَ تَبَقُّنَا بِأَنْتُمْ فِي رُبْعِ قَلْبِي سَكَا نَ	43
259	للفند الزماني	الهجج	عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعَ نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا	44
502	مجهول	الهجج	وَتَحَرَّ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْبَاهُ حُقَّانِ	45
36	الشافعي	الطويل	فَلَعَيْنُ الرِّضَا عَنْهُمْ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ كِلَالَةٌ وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِي	46

6- فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة التي ورد فيها	القائل	البحر	البيت	ت
457	تأبط شرا	الطويل	فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَنْبَاً	1
457	سعد العنبري	الطويل	سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا	2
493	أبو فراس الحمداني	الطويل وَلَيْتَكَ تَرْضَى وَالْأَنَامُ غَضَابُ	3
446،299	أحد الهذليين	الطويل	أَخُو بَيضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٍ	4
402	عامر بن الطفيل	الطويل أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبِ	5
128	حاتم الطائي	البسيط وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ	6
552	النابغة الذبياني	الكامل لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ	7
479	أبو ذؤيب الهذلي	البسيط	لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ	8
192	الفرزدق	الكامل فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ	9
477	الراعي النميري	البسيط سُودَ الْمَحَاجِرِ لَا يَفْرَأَنَّ بِالسُّورِ	10
379	عباس بن مرداس	الطويل وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا	11
381	الأعشى	السريع	وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى	12

574	الأعشى	الطويل فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَخَاوِصَا	13
569	جميل بثينة	الطويل لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَحْدَعَا	14
363	مرار الأسدي	الطويل كَرَزْتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا	15
54	ذو الخرق الطهوي	الطويل وَمِنْ جُحْرِهِ ذُو الشَّيْحَةِ الْيَتَقَصَّعُ	16
192	ذو الرمة	الطويل ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالْدِّيَارُ الْبِلَاقِعُ	17
294	عبد الله بن الزبيري	الرملي وَكَيْلًا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ	18
312	عامر بن جوين	المتقارب وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ أُبْقَالَهَا	19
409	ذو الرمة	الطويل كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلِ	20
501	علاء بن أرقم	الطويل كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُوا إِلَيَّ وَارِقِ السَّلْمِ	21
352	الربيع بن ضبيع	الوافر	إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَا نَتَيْنِ عَامًا	22
502	عاتكة بنت زيد	الكامل	بِإِلَهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتِ لِمُسْلِمًا	23
493	حاتم الطائي	الوافر	أَلَا لَيْتَ الشَّبَابُ يَعُودُ يَوْمًا	24
555	زيد الخيل	البيسيط أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ	25
523،409	إبراهيم بن هرمة	الكامل يَوْمَ الْإِغَاظَةِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ	26

513	حاتم الطائي	الطويل	تَرَى رِمْحَهُ أَوْ نُبْلَهُ أَوْ مِجَنَّهُ	27
500	النايعة الذبياني	البسيط	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا	28

7 - فهرس أجزاء الأبيات

الصفحة التي ورد فيها	القائل	البحر	البيت	ت
151	ساعة الهذلي	الكامل، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعَلُّبُ	1
101،63	الراعي التميمي	البسيطإِصْمِتْ.....	2
447	امرأة سالم بن قحطان	الطويل	تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا لَهَا.....	3

8 - فهرس الأرجاز

ت	البيت	البحر	القائل	الصفحة التي ورد فيها
1	يا مَرْحَبَاهُ بِحَمَارِ عَفْرَاءَ	الرجز	عروة بن حزام	582
2	وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا	الرجز	العجاج	487
3	فَنَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا	الرجز	مجهول	296
4	قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا	الرجز	رؤبة	458
5	فَتَى حَتَاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ	الرجز	المجهول	475
6	جَاءُوا بِمَدْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ قَطُ	الرجز	العجاج	218
7	قَدْ صَرَّتِ الْبُكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا حَتَّى إِذَا حُطَّافُنَا تَقَعَفَعَا	الرجز	مجهول	213
8	بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ	الرجز	أبو النجم	284
9	كَأَنَّ حُصْيِيهِ مِنَ التَّدْلُدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ	الرجز	سلمى الهذلية	354
10	فَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ	الرجز	شهاب بن العيف	520
11	يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبُرْدِ الْمُنْهَمِّ	الرجز	العجاج	485
12	يَا مَرْحَبَاهُ بِحَمَارِ نَاجِيَةٍ	الرجز	مجهول	582

9 - فهرس الأمثال

الصفحة التي ورد فيها	المثل	ت
145	“أصْبِحْ لَيْلٌ”	1
145	” إَطْرُقْ كَرًا “	2
84	“أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا وَأَنْزِلِ الدَّارَ بَانِيهَا”	3
145	” إِفْتَدِ مَخْنُوقٌ “	4
280	” النَّقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ “	5
306	“بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي”	6
52	“تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ”	7
121	“رَمِيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ”	8
108	“سُرٌّ أَهْرٌ ذَا نَابٍ”	9
455	“عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوسًا”	10
258	“مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا “	11
203	“مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ وَلَا سَوْدَاءَ ثَمْرَةٌ”	12
303	“هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ”	13
273،272	” هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ “	14
273،272	“وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ”	15

10 - فهرس اللغات واللهجات

الصفحة التي ور فيها	اللغة	ت
316	أكلوني البراغيث	1
583،335	بغداد - العراق	2
583	بكر	3
583،360،180،178،128،127	بنو تميم	4
583	جرم	5
360،180،179،178،128،127	الحجازيون	6
583	حمير	7
583	الطمطمانية	8
50	طي	9
440	بنو عيس	10
65	غطفان	11
583	الغمجمة	12
583	قضاة	13
338	قنسرين	14
583،554	الكسكية	15
531	الكشكشة	16
531	كنانة	17
65	نزوان	18
572،336	اليمن	19

11 - فهرس الكتب

الصفحة التي ور فيها	اسم الكتاب	ت
521,36	إيضاح المفصل	1
35	حقائق التنزيل = الكشاف	2
382,266,132,128,94	المفصل	3
337	الزند	5

12 - فهرس الأعلام

ت	العلم	الصفحة التي ورد فيها
1	الأخفش	541،482،473،468،102
2	أبو إسحاق الزجاج	570،566،500،491،357،353
3	ابن الأنباري	428
4	ثابت بن جابر بن سفيان	64
5	جار الله = الزمخشري	469،316،235،35
6	حاتم الطائي	128
7	الجوهري	251
8	ابن الحاجب	521،478،461،346
9	أبو حنيفة	506
10	الخليل	572،524،301
11	ابن الدهان	110
12	رؤية	490
13	ابن رواندي	511
14	ابن الزبير	534
15	زرادشت	337
16	سيبويه	499،478،473،468،427،404،301،203،133،132،102،85،77 572،570،555،548،540،525،519،
17	الشافعي	506
18	صاحب المفتاح = السكاكي	557،233،206
19	أبو طالب	544
20	أبو العباس = المبرد	519،516،488
21	عبد القاهر الجرجاني	478،195،155،109
22	عبد الواسع	445
23	عدي	444
24	علي بن أبي طالب	550،549،548
25	أبو علي الفارسي	513
26	عمر بن الخطاب	550،549،531
27	أبو عمرو الشيباني	489
28	الفراء	560،538،524،240،194
29	فاطمة بنت الخرشب	440
30	قالون	96
31	الكسائي	426،400،374،369
32	ابن كيسان	450
33	امرأة سالم بن قحطان	447

573,448,404	امرؤ القيس	34
316,210	المازني	35
531	ابن مسعود	36
506	مالك	37
584,583	معاوية	38
428,193,161,127,95,90,48	نجم الأئمة = الرضي الإسترباذي	39
526	النابغة	40
532	النظر بن شميل	41
450	ابن هاني	42
478	الهذلي	43
527	هجرس بن كليب	44
580	يونس	45

13- فهرس المصادر والمراجع

- 1- إتحاف فضلاء البشر، المُسمّى : (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات) للعلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط:1، ت ط:1987م
- 2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تح: رمضان عبد التواب، وآخر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، ت ط:1998م.
- 3- أسرار البلاغة، في علم البيان، للأمام عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد الأسكندراني وآخر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:2، ت ط:1998م.
- 4- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، عنى بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ط: بلا: ت ط: بلا.
- 5- الأشباه والنظائر، في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة، ط:1، ت ط: 1985م.
- 6- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دُرَيْد، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط:1، ت ط:1991م.
- 7- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ومعه الاستيعاب في أسماء الأصحاب، للقرطبي المالكي، دار الكتاب، بيروت ، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 8- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تح: عبد السلام محمد هارون، وآخر، دار المعارف القاهرة، ط: 1، ت ط: بلا
- 9- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل، تح: عبد الحسين القتلي مؤسسة الرسالة، ط: 2 ، ت ط:1996م.
- 10- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: زهير غازي زاهد عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط: 2، ت ط:1985م.
- 11- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط: 15، ت ط:2002م.
- 12- الأغاني، لأبي فرج الأصبهاني، شرح وكتب هوامشه: علي مهنا، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: 2، ت ط:1992م.
- 13- الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدّم له وعُني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط: بلا، ت ط:1957م.

- 14- الاقتراح، في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تعليق: د. محمود سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية، ط: بلا، ت ط: 2006م.
- 15- أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط: 1، ت ط: 1383
- 16- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، تح: محمود الطناجي مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 17- إنباه الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 1، ت ط: 1986م.
- 18- الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط: بلا، ت ط: 2009م.
- 19- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1، ت ط: 1991م.
- 20- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تح: حسن شانلي فرهور، ط: 1، ت ط: 1969م.
- 21- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدولي تح: إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، ط: 1، ت ط: 2005م.
- 22- الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبدیع، للخطيب القزويني، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب العالي، ط: بلا، ت ط: 1989م.
- 23- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، للعلامة محمد باقر بن محمد تقي الدين المجلسي، تح: عبد القاهر العلوي، دار الرضا، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 24- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 1993م.
- 25- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، ط: 3، ت ط: 1978م.
- 26- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط: 1، ت ط: 1957م.
- 27- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: 1، ت ط: 1986م.

- 28- بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: 2، ت ط: 1979م.
- 29- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي حجر العسقلاني،
- 30- تاج العروس، من جواهر القاموس، لمحمد مرتضي الحسيني الزبيدي، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 31- التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط: 2، ت ط: 2010م
- 32- التلخيص في علوم البلاغة، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيبي، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 33- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهر الهروي، تح: أحمد عبد الرحمن مَخَيَّم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 2004م.
- 34- توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الحمين علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: 1، ت ط: 2001م.
- 35- جامع التعريب، لجمال الدين عبد الله البشبيشي، تح: نصوحى أونال قره، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، ط: 1، 1995م.
- 36- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد حزم الأندلسي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف- القاهرة، ط: 5، ت ط: بلا.
- 37- جمهرة الأمثال، للأديب أبي هلال العسكري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وآخر، المؤسسة العربية، ط: 1، ت ط: 1964م.
- 38- الجنى الداني، في الحروف والمعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 1992م.
- 39- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي محي الدين أبو محمد، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط: 2، ت ط: 1993م.
- 40- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، الملقب بالجاحظ، تح: يحيى الشامي، دار ومكتبة الهلال، ط: 1، ت ط: 1986م.
- 41- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 4، ت ط: 1997م.

- 42- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 43- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن محمد المحبي، مطبعة مصر، ط : بلا، ت ط: 1868م.
- 44- داعي الفلاح، لمخبات الإقتراح، لمحمد علي علان الصديقي، تح: محمد سالم الدرويش، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، مصراتة، ط: بلا، ت ط: 2009م.
- 45- الدرّ الثمين، في أسماء المصنفين، لعلي بن أنجب المعروف بابن الساعي، تح، أحمد شوقي بنين، وآخر، دار العرب الإسلامي، تونس، ط: 1، ت ط: 2009م.
- 46- الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام: شهاب الدين أبي العباس بن يوسف ابن محمد بن إبراهيم، المعروف: بالسمين الحلبي، تح: علي محمد معوض وآخرين وقدم له وقرّظه: أحمد محمد صيره، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 1994م.
- 47- دلائل الإعجاز، في علم المعاني، للإمام عبد القاهر الجرجاني، صحّح أصله: محمد عبده ومحمود التركي الشنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 48- ديوان الأحوص الأنصاري، تح: محمد نبيل طريفي، عالم الكتب، ط: 1، ت ط: 2001م.
- 49- ديوان الأعشى، تح: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط : بلا.
- 50- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط: 4، ت ط: بلا.
- 51- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه: بشير يموت، بيروت، ط: 1، ت ط: 1934م.
- 52- ديوان تأبط شرا، وأخباره، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، ت ط: 1984م.
- 53- ديوان جرير، بشرح: محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط: 3، ت ط: بلا.
- 54- ديوان ابن حيوس، لمصطفى الدولة أبي الفتيان محمد بن سلطان، المشهور، بابن حيوس الغنوي الدمشقي، تح: خليل مروم بك، دار صادر، بيروت، ط: بلا، ت ط: 1984م.
- 55- ديوان الأخطل، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 2، ت ط: 1994م.

- 56- ديوان رؤبة بن العجاج، تح: وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط:2، ت ط: 1980م.
- 57- ديوان الراعي النميري، تح: راينهَرت فابيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت- لبنان، ط:بلا، ت ط: 1980م.
- 58- ديوان الشافعي، للإمام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي، تح: محمد عبد المنعم خفاجي عالم الكتب، بيروت، ط: 1، ت ط: 1990م
- 59- ديوان شعر ذي الرمة، تح: كارليل هنري هيس مكارتنى، ط: بلا، ت ط: 1919م.
- 60- ديوان أبي الطيب المتنبي، تح: عمر فاروق الطّباع، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 61- ديوان العباس بن الأحنف، تح: عاتكة الخرزجي، دار الكتب المصرية، ط: بلا، ت ط: 1954م.
- 62- ديوان العباس بن مرداس السّلمي، تح: يحيى الجبّوري، مؤسسة الرسالة، ط: 1، ت ط: 1991م.
- 63- ديوان عبد الله بن الرقيات، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 64- ديوان أبي العتاهية، دار بيروت، ط: بلا، ت ط: 1980م.
- 65- ديوان العجاج، عبد الله بن رؤبة، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 66- ديوان عدي بن يزيد، تح: محمد جبار المعبيد، شركة دار الجمهورية، بغداد، ط: بلا، ت ط: 1965م.
- 67- ديوان أبي فراس الحمداني، تح: عبّاس عبد السّتار، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط : بلا، ت ط: بلا.
- 68- ديوان الفرزدق، دار بيروت، ط: بلا، ت ط: 1980م.
- 69- ديوان القتال الكلابي، تح : إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط: بلا، ت ط: 1961م.
- 70- ديوان ليبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 71- ديوان المتنبي، شرح أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ط: بلا، ت ط: 1861مسيحية.
- 72- ديوان ابن مقبل، تح: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، ط: بلا، ت ط: 1995م.
- 73- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:3، ت ط: 1996م.

- 74- رصف المباني، في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ط: بلا، تط: بلا.
- 75- زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي، تح: محمد حجي وآخر، دار الثقافة، ط: 1، ت ط: 1981م.
- 76- سر صناعة الأعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: علاء حسن أبوشنب، دار التوفيقية القاهرة- مصر، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 77- سمط اللآلي، في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري الأونبي، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 78- السنن الكبرى، للإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين ابن علي البيهقي وفي ذيله الجواهر النقي، للعلامة علاء الدين علي بن عثمان الماردني، الشهير بابن التركماني، دائرة المعارف العثمانية، ط: 1، ت ط: 1353هـ.
- 79- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: مُحِبُّ الدين سعيد عمر بن علامة العمرووي، دار الفكر، ط: 1، ت ط: 1997م.
- 80- شذرات الذهب، في أخبار من ذهب، لابن عماد شهاب الدين أبي الصلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري، تح: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط: 1، ت ط: 1986م.
- 81- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، رواية، أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عبد أبي بكر أحمد محمد الحلواني، عبد السكري، تح: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 2006م.
- 82- شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 1955م.
- 83- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تح: أحمد السيد سيّد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 84- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهرى على ألفية ابن مالك، في النحو، لجمال الدين أبي محمد بن هشام الأنصاري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 2000م.
- 85- شرح التلخيص، لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي، تح: محمد مصطفى رمضان صوفيّة، ط: 1، ت ط: 1983م.

- 86- شروح التلخيص، وهي مختصر للعلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب الفزويني، ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح، لأبن يعقوب المغربي، وعرّوس الأفرّاح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي، وقد وضع بالهامش: كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص، جعله كالشرح له، وحاشية الدسوقي على شرح السعد، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بمصر، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 87- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 1996م.
- 88- شرح الجمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، تح: فوّاز الشّعار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 1989م.
- 89- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تح: غريد الشيخ، ووضع فهرسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 2003م.
- 90- شرح ديوان جميل بثينة، تح: سيف الدين الكاتب، وآخر، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 91- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط: 2، ت ط: 1996م.
- 92- شرح شعر المتنبي، لإبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم ابن الإفليلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 1992م.
- 93- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي، مع شرح شواهد، لعبد القادر البغدادي، وحقّقها، وضبط غريبها، وشرح مبهمها، محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: 1982م.
- 94- شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات، العلامة: محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 95- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط: بلا، ت ط: 1988م.

- 96- شرح الكافية الشافية، للعلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هرير، دار المأمون للتراث، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 97- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين أبي البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الموصلي، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 2، ت ط: 2011م.
- 98- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 99- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، دار الكتاب العربي، تح: محمد إبراهيم، ط: 1، ت ط: 2007م.
- 100- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تح: محمد نفاع، وآخر، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 101- شعر الخوارج، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 102- شعراء عباسيون، ليونس أحمد السامرائي، مكتبة النهضة العربية، ط: 2، ت ط: 1990م.
- 103- شعر عبدالله بن الزبيري، تح: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2، ت ط: 1981م.
- 104- شعر عمرو بن أحمد الباهلي، تح حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 105- شعراء النصرانية، تح: رزق الله بن يوسف بن عبد مسيح بن يعقوب شيخو، مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت، ط: بلا، ت ط: 1890م.
- 106- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 107- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسبيلي، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، الفيصلية، مكة المكرمة، ط: 1، ت ط: 1986م.
- 108- الصحاح، تاج العرب وصحاح العربية، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 4، ت ط: 1990م.
- 109- صحيح البخاري، للإمام حافظ أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردنة البخاري الجعفي، إدارة الطباعة المنيرية، عالم الكتب، بيروت، ط: 5، ت ط: بلا.
- 110- صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، بشرح النووي، تح: عصام الصبّاطي، وآخران، دار الحديث، القاهرة، ط: 4، ت ط: 2001م.
- 111- ضرائر الشعر، لابن عصفور الأشبيلي، تح: إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط: 1، ت ط: 1980م.

¹¹²-طبقات الشافعية الكبرى، للإمام تاج الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط: 2، ت ط: بلا.

¹¹³-طبقات الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تح: طه أحمد إبراهيم، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: 2001م.

¹¹⁴-طبقات المفسرين، للحافظ شمس محمد بن علي بن أحمد الداودي، مراجعة العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 1983م.

¹¹⁵-طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تح: محسن عياض، ط: بلا، ت ط: بلا.

¹¹⁶-العقد الفريد، لشهاب الدين أحمد، المعروف: بابن عبد ربه الأندلسي، وبهامشه: تقديم: خليل شرف الدين، دار مكتبة الهلال، ط: بلا، ت ط: بلا.

¹¹⁷-غاية النهاية، في طبقات القراء، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي الجزري، عني بنشرها: ج. برجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 2006م.

¹¹⁸-فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب، لمحمد علي بن محمد علّان الصديقي المكي، تحقيق ودراسة: عبد الوهاب محمد عبد العالي، ومحمد سالم الدرويش، دار الاستقامة، طرابلس، ليبيا، ط: بلا، ت ط: 2013م.

¹¹⁹-فصول في فقه اللغة، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، ت ط: 1987م

¹²⁰-قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

¹²¹-الكتاب، كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، ت ط: 1988م

¹²²-كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: 2، ت ط: 1992م.

¹²³-كتاب أفيستا، الكتاب المقدّس للديانة الزرادشتية، إعداد: خليل عبد الرحمن، روافد الثقافة والفنون، ط: 2، ت ط: 2008م.

¹²⁴-كتاب التعريفات، للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان- بيروت، ط: بلا، ت ط: 1985م.

¹²⁵-كتاب الصناعين، الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تح: علي محمد البجاوي، وآخر، دار الفكر العربي، ط: 2، ت ط: بلا.

- ¹²⁶- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، تح: محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: 1، ت ط: 2003م.
- ¹²⁷- كتاب المقتصد، في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم المرجان، دار الرشد للنشر، ط: بلا، ت ط: 1982م.
- ¹²⁸- الكشف، عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 1، ت ط: 1998م.
- ¹²⁹- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تح: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مكتبة القدسي، ط: بلا، ت ط: 1351هـ.
- ¹³⁰- كشف الظنون، عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: 1992م.
- ¹³¹- الكامل، للإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد أحمد الذّالي، مؤسسة الرسالة، ط: بلا، ت ط: بلا.
- ¹³²- لغة طيّء وأثرها في العربية، لعبد الفتاح محمد، دار العصماء، دمشق، ط: 1، ت ط: 2009م.
- ¹³³- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تح: عبد الإله نيهان دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط: 1، ت ط: 1995م.
- ¹³⁴- لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري دار صادر، بيروت، ط: بلا، ت ط: بلا
- ¹³⁵- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزّجاج، تح: هدى محمود قراعة، القاهرة، ط: بلا، ت ط: 1971م.
- ¹³⁶- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للإمام ابي القاسم الحسن بن بشر الأمدي، تح: كرنكو، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: 2، ت ط: 1982م
- ¹³⁷- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ط: بلا، ت ط: 1955م
- ¹³⁸- المحاسن والأضداد، للجاحظ، تح: فوزي عطوي، ط: بلا، ت ط: 1969م.
- ¹³⁹- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله، تح: عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط: 1، ت ط: 2010م.

- 140- المخصص، لأبي الحسن على بن اسمعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق- مصر، ط:1، ت ط: 1317هـ.
- 141- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، للإمام العلامة: أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تح: رضوان جامع رضوان، مؤسسة المختار، القاهرة، ط:1، ت ط: 2001م.
- 142- المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط: بلا، ت ط: 1981م.
- 143- المذكر والمؤنث، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 144- المساعد، على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تح: محمد كامل بركات، دار المدني، ط: بلا، ت ط: 1984م.
- 145- المستقصى في أمثال العرب، للعلامة أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تح: محمد عبد المعيد خان، مدير دائرة المعارف العثمانية، ط:1، ت ط: 1962م.
- 146- مفتاح العلوم، للإمام أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:2، ت ط: 1987م.
- 147- المفصل، في صنعة الإعراب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:1، ت ط: 1999م.
- 148- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرومي، تح: إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، ط:1، ت ط: 1993م.
- 149- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط:1، ت ط: 1988م.
- 150- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، ت ط: 1990م.
- 151- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط: بلا، ت ط: بلا.
- 152- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحمن بن أحمد العباسي، ط: بلا، ت ط: 1947م.
- 153- معجم البلدان، للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت، ط: بلا، ت ط: 1977م.

- ¹⁵⁴- معجم المؤلفين، تراجم مصنّفِي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط:1، ت ط: 1993م.
- ¹⁵⁵- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط: 8، ت ط: 1997م.
- ¹⁵⁶- معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، إعداد: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت ، ط: 2، ت ط: 1988م.
- ¹⁵⁷- المعرّب، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط:3، ت ط: 1995م.
- ¹⁵⁸- مغني اللبيب، عن كتب الأعراب، للإمام أبي عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط: بلا، ت ط: بلا.
- ¹⁵⁹- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عُزيمة، القاهرة، ط: بلا، ت ط: 1994م.
- ¹⁶⁰- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجوارى، ط:1، ت ط: 1982م.
- ¹⁶¹- نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو، لمصطفى حمزة أطفه لي، تح: إبراهيم زييده منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط: 1، ت ط: 1992م
- ¹⁶²- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري تح: علي محمد الضّباع، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
- ¹⁶³- نفع الطيب من غصن الأندلسي الرطيب، لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تح: إحسان عباس، دار صادر، ط: بلا، ت ط: 1968م.
- ¹⁶⁴- همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط: بلا، ت ط: 2001م.
- ¹⁶⁵- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين بن أبيك الصفدي، تح: أحمد الأرنؤوط، وآخر، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
- ¹⁶⁶- وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر لابن خلكان، ط: بلا، ت ط: بلا.

14 - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية	1
ب	الإهداء	2
ج	المقدمة	3
أولاً: القسم الدراسي		
1	اسمه ونسبه	4
1	دراسة في الكتاب المشروح	5
1	كتاب الأنموذج في النحو	6
1	قيمة الكتاب	7
2	أسلوب الزمخشري في كتابه	8
2	أهم شروح الأنموذج	9
3	حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق	10
3	مصادر البردعي في شرحه	11
5	من أبرز ما نقل عنهم البردعي	12
6	طريقته في الشرح وموقفه من الآراء النحوية	13
7	موقفه من آراء الزمخشري	14
9	شواهد البردعي	15
9	أولاً: استشهاده بالآيات القرآنية	16
11	ثانياً: استشهاده بالحديث النبوي	17
12	ثالثاً: استشهاده بكلام العرب	18
12	أ- الشعر	19
14	ب- أقوال العرب	20
14	ج- لغات العرب	21
16	توثيق نسبة الكتاب	22
17	وصف نسخ المخطوط	23
21	نماذج من نسخ المخطوط	24

ثانيًا: القسم الدراسي 1- الأسماء		
34	مقدمة الشارح	25
38	الكلمة والكلام	26
49	الاسم	27
57	اسم الجنس	28
63	العلم	29
72	المعرب	30
85	الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه	31
وجوه إعراب الاسم		
105	الفاعل	32
107	المبتدأ والخبر	33
123	الاسم في باب (كان)	34
126	خبر (إنّ) وأخواتها	35
127	خبر (لا) التي لنفي الجنس	36
129	اسم (ما) و (لا) بمعنى "ليس"	37
المنصوبات		
130	المفعول المطلق	38
134	المفعول به	39
136	المنادى	40
146	ترخيم المنادى	41
150	المفعول فيه	42
154	المفعول معه	43
156	المفعول له	44
159	الحال	45
164	التمييز	46
167	الاستثناء	47
173	الخبر في باب (كان)	48
174	الاسم في باب (إنّ)	49
175	المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس	50

2- الأفعال		
390	الفعل الماضي	79
392	الفعل المضارع	80
400	المضارع المرفوع	81
401	المضارع المنصوب	82
409	المضارع المجزوم	83
417	الفعل الأمر	84
420	المتعدي وغير المتعدي	85
425	نائب الفاعل	86
431	ظن وأخواتها	87
437	الأفعال الناقصة	88
453	أفعال المقاربة	89
459	فعلا المدح والذم	90
466	فعلا التعجب	91
3 - الحروف		
472	حروف الجر	92
491	إنّ وأخواتها	93
505	حروف العطف	94
519	حروف النفي	95
526	حروف التثنية	96
528	حروف النداء	97
531	حروف التصديق	98
535	حروف الاستثناء	99
536	حرفا الخطاب	100
538	حروف الصلّة	101
543	حرفا التفسير	102
545	الحرفان المصدريان	103
547	حروف التحضيض	104
551	حرف التقريب	105

553	حروف الاستقبال	106
555	حرفا الاستفهام	107
559	حرفا الشرط	108
568	حرف التعليل	109
570	حرف الرّدع	110
572	اللامات	111
577	تاء التأنيث الساكنة	112
578	النون المؤكدة	113
581	هاء السكت	114
583	شين الوقف	115
585	حرف الإنكار	116
586	حرف التذكّر	117
586	الخاتمة	118
الفهارس الفنيّة		
555	فهرس الآيات القرآنية	119
562	فهرس القراءات القرآنية	120
564	فهرس الحديث	121
565	فهرس الآثار	122
566	فهرس الأبيات الشعرية	123
566	فهرس أنصاف الأبيات	124
572	فهرس أجزاء الأبيات	125
573	فهرس الأرجاز	126
574	فهرس الأمثال	127
575	فهرس اللغات واللهجات	128
576	فهرس الكتب الواردة في المتن	129
577	فهرس الأعلام	130
579	فهرس المصادر والمراجع	131
591	فهرس الموضوعات	132

